



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العروة الوثقى

كتاب في الصلاة

تأليف

أبي عبد الله الشيخ محمد باقر

الطباطبائي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سند العروة الوثقى (كتاب الصلاة)

كاتب:

محمد السند

نشرت في الطباعة:

جامعه ام القرى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٩	سند العروه الوثقى (كتاب الصلاه)
٩	اشاره
٩	اشاره
١٥	مقدمه فى فضل الصلاه اليوميه وأنها أفضل الأعمال الدينيه
١٨	فصل فى أعداد الفرائض ونوافلها
١٨	اشاره
٢١	الوتر:
٢٣	الجمعه:
٤٧	سقوط النوافل النهاريه:
٦٧	فصل فى أوقات اليوميه ونوافلها
٦٧	اشاره
١١٩	الغروب:
١١٩	القول الأول:
١٢٠	القول الثانى:
١٢١	فرضيه القول الأول:
١٢٢	فرضيه القول الثانى:
١٢٥	مقدمات البحث:
١٣٠	الدليل العقلى «موضوع المسأله»:
١٣٠	اشاره
١٣٠	الوجه الأول: لزوم نسبته غروب الأفق الواحد على القول بالأفق الحسى
١٣٢	الوجه الثانى: لزوم ابتداء الليل مع وجود أشعه الشمس على الأنبيه
١٣٣	الوجه الثالث: أن ضيق وقت المغرب لا ينطبق على ما بين سقوط القرص وذهاب الشفق...
١٣٤	الوجه الرابع: لزوم الرجوع إلى أهل الاختصاص والخبره بالموضوع

١٣٥	الوجه الخامس:مقتضى الاشتغال العقلى لزوم إحراز الشرط بعد كون الوقت شرطاً...
١٣٦	الدليل النقلى
١٣٦	اشاره
١٣٦	جمع غير المشهور:
١٣٨	جمع المشهور:
١٤٠	تفاصيل الروايات:
١٤٠	الروايه الأولى:
١٤٢	الروايه الثانيه:
١٤٣	الروايه الثالثه:
١٤٥	الروايه الرابعه:
١٤٧	الروايه الخامسه:
١٤٨	الروايه السادسه:
١٤٩	الروايه السابعه:
١٥٠	الروايه الثامنه:
١٥١	الروايه التاسعه:
١٥٢	الروايه العاشره:
١٥٣	الروايه الحاديه عشر:
١٥٣	الروايه الثانيه عشر:
١٥٥	الروايه الثالثه عشر:
١٥٧	الروايه الرابعه عشر:
١٥٩	الروايه الخامسه عشر:
١٦٠	الروايه السادسه عشر:
١٦١	الروايه السابعه عشر:
١٦١	الروايه الثامنه عشر:
١٦٢	الروايه التاسعه عشر:
١٦٣	الروايه العشرون:

١٦٤	الروايه الحاديه والعشرون:
١٦٤	الروايه الثانيه والعشرون:
١٦٥	الروايه الثالثه والعشرون:
١٦٧	الروايه الرابعه والعشرون:
١٦٧	الروايه الخامسه والعشرون:
١٦٨	الروايه السادسه والعشرون:
١٦٩	الروايه السابعه والعشرون:
١٧٠	الروايه الثامنه والعشرون:
١٧١	الروايه التاسعه والعشرون:
١٧١	الروايه الثلاثون:
١٧٤	الروايه الإحدى والثلاثون:
١٧٥	الروايه الثانيه والثلاثون:
١٧٦	الروايه الثالثه والثلاثون:
١٧٧	حدّ اليوم -
١٧٧	اشاره
١٨١	الفجر في الليالي القمريه:
١٨٢	حقيقه الفجر التكوينيّه:
١٨٢	اشاره
١٨٤	الوجه الأول:
١٨٥	الوجه الثاني:
٢٢٠	فصل في أوقات الرواتب -
٢٦٨	فصل في أحكام الأوقات -
٢٩٥	فصل في القبله -
٣٢٩	فصل فيما يستقبل له -
٣٤٥	فصل في أحكام الخلل في القبله -
٣٥٤	فصل في الستر والساتر -

٣٩٧	فصل فى شرائط لباس المصلى
٣٩٧	اشاره
٤٠٩	التصرف فى المال وفيه الخمس:
٤٠٩	اشاره
٤١١	محتملات أخرى:
٤١٥	حقيقه تعلق الزكاه والخمس:
٤٤٤	التذكيه فى الخز:
٥٣٩	فصل فيما يكره من اللباس حال الصلاه
٥٤٨	فصل فيما يستحب من اللباس
٥٤٩	فصل فى مكان المصلى
٦٠٨	المحتويات
٦١١	تعريف مركز

سرشناسه:سند، محمد، ۱۹۶۲- م.

عنوان قراردادی:العروه الوثقی .شرح

عنوان و نام پدیدآور: سند العروه الوثقی (کتاب الصلاه) / سماحه محمد السند

شابک:۹۷۸-۹۶۴-۲۸۱۱-۱۸-۲:

یادداشت:عربی.

یادداشت:کتاب حاضر شرحی بر کتاب «العروها الوثقی» تالیف عبدالکاظم یزدی است.

یادداشت:کتابنامه.

مندرجات: کتاب الصلاه . نماز

موضوع:یزدی، سیدمحمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق . العروه الوثقی -- نقد و تفسیر

موضوع:فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع: *Islamic law, Ja'fari -- ۲۰th century

موضوع: *Ijtihad and taqlid

شناسه افزوده:یزدی، سیدمحمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق . عروه الوثقی . شرح

رده بندی کنگره:BP۱۸۳/۵

رده بندی دیویی:۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی:۵۸۹۰۰۸۰

ص: ۱

بسم الله الرحمن الرحيم

ص: ٣

سند العروه الوثقی

(کتاب الصلاة)

سماحه محمد السند

کتاب حاضر شرحی بر کتاب «العروه الوثقی» تالیف عبدالکاسم یزدی است.

ص: ۵

مقدمه فى فضل الصلاه الیومیة وانها افضل الاعمال الدینیة

اعلم ان الصلاه احب الاعمال الى الله تعالى، وهى آخر وصايا(١) الانبياء عليهم السلام وهى عمود الدين، اذا قبلت قبل ما سواها، وان ردت رد ما سواها(٢)، وهى اول ما ينظر فيه من عمل ابن آدم، فان صحت نظر فى عمله، وإن لم تصح لم(٣) ينظر فى بقیه عمله، ومثلها كمثله النهر الجارى، فكما أن من اغتسل فيه فى كل يوم خمس مرات لم يبق فى بدنه شىء من الدرن، كذلك كلما صلى صلاه كفر ما بينهما من الذنوب(٤)، وليس ما بين المسلم وبين أن يكفر(٥) إلا أن يترك الصلاه، وإذا كان يوم القيامة يدعى بالعبء، فأول شىء يسئل عنه

ص:٧

-
- ١- (١) أبواب أعداد الفرائض ب ١٠.
 - ٢- (٢) أبواب أعداد الفرائض ب ٨.
 - ٣- (٣) أبواب أعداد الفرائض ب ٨.
 - ٤- (٤) المصدر ب ٢.
 - ٥- (٥) المصدر ب ١١.

الصلاه، فإذا جاء بها تامه وإلا زخ في النار(١)، وفي الصحيح قال مولانا الصادق عليه السلام. «ما أعلم شيئاً بعد المعرفه أفضل من هذه الصلاه، ألا ترى أنّ العبد الصالح عيس بن مريم عليه السلام قال: وأوصاني بالصلاه والزكاه ما دمت حياً»(٢)، وروى الشيخ في حديث عنه عليه السلام قال: «وصلاه فريضه تعدّ عند الله ألف حجّه وألف عمره مبرورات متقبّلات»(٣).

وقد استفاضت الروايات في الحثّ على المحافظه عليها في أوائل الأوقات(٤)، و أن من استخفّ بها كان في حكم التارك لها، قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

«ليس منى من استخفّ بصلاته»(٥)، وقال: «لا ينال شفاعتى من استخفّ بصلاته»(٦)، وقال: «لا تضيعوا صلاتكم، فإنّ من ضيع صلاته حشر مع قارون وهامان، وكان حقاً على الله أن يدخله النار مع المنافقين»(٧).

وورد: بينا رسول الله صلى الله عليه وآله جالس في المسجد إذ دخل رجل فقام يصلى، فلم يتمّ ركوعه وسجوده، فقال صلى الله عليه وآله. «نقر كنقر الغراب، لئن مات هذا وهكذا صلاته ليموتنّ على غير ديني»(٨).

وعن أبى بصير قال: دخلت على أمّ حميده أعزّيتها بأبى عبد الله عليه السلام،

ص: ٨

١- (١) المصدر ب ٧.

٢- (٢) المصدر ب ١٠.

٣- (٣) أبواب مقدّمات العباده ب ٣٤/١.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٣-١.

٥- (٥) أبواب أعداد الفرائض ب ٦.

٦- (٦) المصدر ب ٦.

٧- (٧) المصدر ب ٧.

٨- (٨) المصدر ب ٨.

فبكت وبكيت لبكائها، ثم قالت: يا أبا محمّد لو رأيت أبا عبد الله عليه السلام عند الموت لرأيت عجباً، فتح عينيه ثم قال: اجمعوا كلّ من بيني وبينه قرابه، قالت:

فما تركنا أحداً إلّا جمعناه، فنظر إليهم ثم قال: «إنّ شفاعتنا لا تنال مستخفّاً بالصلاه» (١).

وبالجملة: ما ورد من النصوص في فضلها أكثر من أن يحصى، ولله درّ صاحب الدرّه حيث قال.

تنهى عن المنكر والفحشاء أقصر فهذا منتهى الثناء

ص: ٩

١- (١) أبواب أعداد الفرائض ب ١١/٦.

الصلوات الواجبه ستّه (١): اليوميه، ومنها الجمعه، والآيات، والطواف الواجب، والمليتم بنذر أو عهد أو يمين أو إجاره، وصلاح الوالدين على الولد الأكبر، وصلاح الأموات.

أما اليوميه فخمس فرائض: الظهر أربع ركعات، والعصر كذلك، والمغرب ثلاث ركعات، والعشاء أربع ركعات، والصبح ركعتان، وتسقط فى السفر من الرباعيات ركعتان، كما أنّ صلاحه الجمعه أيضاً ركعتان.

(١) وفى القواعد تسع: الفرائض اليوميه والجمعه والعيدان والكسوف والزله والآيات والطواف والأموات والمنذور وشبهه. واستدراك عليه: صلاح القضاء و أن الزله والكسوف مندرجه فى الآيات وإن كان الأكثر عدّوها ثلاثاً، وكذلك صلاح الطواف وصلاح الاحتياط، وذكر غيره غير ذلك، والأمر سهل بعد كون الاختلاف فى التعداد لفظاً لا حقيقه، كما أنّ العهد واليمين يندرج فى شبه النذر وبعضهم أدرج إجاره فى شبه النذر لأنّ الوجوب طارئ وبعضهم فى اليوميه ولاحظ ذات نوعها.

وأما ما عدا ذلك مندوب فقد حكى إجماع أهل العلم عليه عدا أبى حنيفه فى الوتر فإنّها فرض عنده وقيل واجب عنده وهى ثلاث ركعات بتسليمه

واحد من بعد العشاء إلى الفجر.

أما اليوميه فمضافاً إلى الضروره بين المسلمين على وجوبها ولزومها قوله تعالى: إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا (١) وقوله تعالى: أقيم الصلاة لِتُدلُّوكَ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الفَجْرِ (٢) ، حيث جمع فيه الأوقات الثلاثة: الدلوك مبدأ للظهيرين، وغسق الليل منتهى العشائين، وقرآن الفجر مبدأ لصلاته. وقوله تعالى: وَ أقيم الصلاة طَرْفِي النَّهَارِ وَ زُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ (٣) ، وقوله تعالى: لِيَسْتَأْذِنُكُمُ الَّذِينَ . مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الفَجْرِ وَ حِينَ تَصْعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَ مِنْ بَعْدِ صَلَاةِ العِشَاءِ (٤) ، وقوله تعالى: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَ الصَّلَاةِ الوُشْطَى (٥).

هذا فضلاً عن الآيات المتظافره في لزوم الصلاة بعنوانها العام والوعيد على تركها المنصرف إلى اليوميه.

وغيرها من الآيات فضلاً عن الروايات المتواتره والتقصير في السفر قوله تعالى: وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا (٦).

وأما الجمعه فقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمٍ

ص: ١١

١- (١) النساء / ١٠٣.

٢- (٢) الإسراء / ٧٨.

٣- (٣) هود / ١١٤.

٤- (٤) النور / ٥٨.

٥- (٥) البقره / ٢٣٨.

٦- (٦) النساء / ١٠١.

الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ (١).

وأما صلاة الطواف فقوله تعالى: وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ (٢).

وأما العيدان فقوله تعالى: وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى (٣)، وقوله تعالى: فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ (٤).

وأما صلاة الأموات فقوله تعالى: وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ (٥).

وأما الروايات في كل قسم فتأتى إن شاء الله تعالى في محالها.

وفي صحيح زراره قال: قال أبو جعفر عليه السلام.

«فرض الله الصلاة وسنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله على عشره أوجه: صلاة السفر والحضر، وصلاة الخوف على ثلاثة أوجه، وصلاة كسوف الشمس والقمر، وصلاة العيدين، وصلاة الاستسقاء، والصلاة على الميت» (٦).

وفي صحيحه أخرى عن أبي جعفر عليه السلام - في أن الخمس سماهنَّ الله في كتابه - أقيم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل دلوكها زوالها وفيما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل أربع صلوات، سماهنَّ الله وبينهن ووقتهن، وغسق الليل هو انتصافه ثم قال تبارك وتعالى: وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ

ص: ١٢

١- (١) الجمعة / ٩.

٢- (٢) البقره / ١٢٥.

٣- (٣) الأعلى / ١٥.

٤- (٤) الكوثر / ٢.

٥- (٥) البراءه / ٨٤.

٦- (٦) أبواب أعداد الفرائض ب ٢/١.

مَشْهُوداً فَهَذِهِ الْخَامِسَةُ وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي ذَلِكَ: أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَطَرَفَاهُ: الْمَغْرِبَ وَالْغَدَاةَ وَزُلْفَا مِنَ اللَّيْلِ وَهِيَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ وَقَالَ تَعَالَى: حَافِظُوا عَلَيَّ الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةَ الْوُشَيْطِيَّ وَهِيَ صَلَاةُ الظُّهْرِ وَهِيَ أَوَّلُ صَلَاةٍ صَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهِيَ وَسْطُ النَّهَارِ، وَوَسْطُ صَلَاتَيْنِ: صَلَاةُ الْغَدَاةِ وَالصَّلَاةُ الْعَصْرِ. الْحَدِيثُ (١).

الوتر:

وَأَمَّا الْوَتْرُ فَقَدْ حَكَى السِّيُورِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنَضِيفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَهُ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى. (٢) أَنَّهُ قِيلَ: إِنْ مَعْنَى فَتَابَ عَلَيْكُمْ نَسْخَ الْحُكْمِ الْأَوَّلِ بِأَنْ جَعَلَ قِيَامَ اللَّيْلِ تَطَوُّعاً بَعْدَ أَنْ كَانَ فَرَضاً عَلَى النَّبِيِّ وَأَصْحَابِهِ فِي مَكَّةَ قَبْلَ فَرَضِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ثُمَّ نَسَخَ بِالْخَمْسِ وَحَكَى هَذَا الْقَوْلَ عَنْ ابْنِ كَيْسَانَ وَمِقَاتِلَ، وَقِيلَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ قِيَامَ اللَّيْلِ فِي أَوَّلِ السُّورَةِ حَوْلًا ثُمَّ نَزَلَ آخِرُهَا تَخْفِيفاً فَصَارَ تَطَوُّعاً حَكَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ أَنَّ بَيْنَ أَوَّلِهَا وَآخِرِهَا عَشْرَ سِنِينَ.

وَقَالَ الْمَجْلِسِيُّ فِي الْبَحَارِ: «إِنَّهُ قِيلَ كَانَ التَّهَجُّدُ وَاجِباً عَلَى التَّخْيِيرِ الْمَذْكُورِ فَعَسَرَ عَلَيْهِمُ الْقِيَامَ فَنَسَخَ بِهِ ثُمَّ نَسَخَ هَذَا بِالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ» (٣).

ص: ١٣

١- (١) أبواب أعداد الفرائض ب ١/٢.

٢- (٢) المزمّل / ٢٠.

٣- (٣) بحار الأنوار ٢١٢/١٦.

وفى تفسير على بن إبراهيم قال: وفى روايه أبى الجارود عن أبى جعفر عليه السلام فى قوله: إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَ ثُلُثَهُ ففعل النبى صلى الله عليه وآله ذلك وبشر الناس فاشتد ذلك عليهم عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ وَكان الرجل يقوم ولا يدرى متى ينتصف الليل ومتى يكون الثلثان وكان الرجل يقوم حتّى يصبح مخافه أن لا يحفظه فأنزل الله إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ إِلَى قَوْلِهِ: عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ يَقُولُ متى يكون النصف والثلث نسخت هذه الآيه فاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ، الحديث (١).

وفى صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: الوتر فى كتاب على عليه السلام واجب وهو وتر الليل، والمغرب وتر النهار (٢)، وحمله الشيخ على السنه المؤكده لأنه يسمى واجباً وقد استعمل الواجب والوجوب فى الروايات بمعنى الثبوت والتحقق.

لكن قد وردت الروايات المستفيضه على نفي الوجوب بالخصوص والعموم كما فى صحيح الحلبي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام فى الوتر: إِنَّمَا كَتَبَ اللَّهُ الْخَمْسَ وَليست الوتر مكتوبه إن شئت صليتها، وتركها قبيح (٣).

ومعتبره عائده الأحمسى قال: دخلت على أبى عبد الله عليه السلام وأنا أريد أن أسأله عن صلاه الليل - إلى أن قال: - فقال من غير أن أسأله: إذا لقيت الله بالصلوات الخمس المفروضات لم يسألك عما سوى ذلك (٤). وغيرها.

ص: ١٤

١- (١) بحار الأنوار ١٣٥/٨٤، تفسير القمى ٣٩٢/٢.

٢- (٢) أبواب أعداد الفرائض ب ٤/٢٥.

٣- (٣) المصدر ب ١/١٦.

٤- (٤) المصدر ب ٧/١٦.

و مما اختلف فى وجوبه فى زمان الغيبه صلاه الجمعه، فمن قائل بالمنع لاشتراطها بالمعصوم أو نائبه الخاص، ومن قائل بالوجوب عيناً تعييناً وهو صريح بعض المتأخرين ومتأخريهم واستظهر من بعض المتقدمين والأظهر خلافه من عبائهم، ومن قائل بالتخيير بينها وبين الظهر يوم الجمعه ابتداء لا بعد الانعقاد أو حتى بعد الانعقاد.

والكلام يقع فى تصوير الوجوب والواجب فى صلاه الجمعه هل فى البين وجوبان وواجبان أحدهما وجوب عقدها والآخر وجوب السعى إليها وهل شرطيه الإمام أو نائبه من شرائط الوجوب أو شرائط الواجب؟

ولا ريب أنه مع كونه من شرائط الواجب الأول يكون من شرائط الوجوب الثانى والعقد عباره عن صلاحيه الإقامه لها والتولى لها وتديرها وتوظيف الخطبه للإرشاد الدينى والسياسى كمنبر إعلامى توجيهى للوالى لرعيته.

وقد يقال: إنه ليس إللأوجوب واحد فى البين وهو إقامتها نظير نديه الجماعه فى الفرائض الأخرى.

ثم إن هذا الوجوب عينى على الجميع تعينى فى قبال الظهر كما أنه على القول الأول يكون وجوب العقد كفاثياً ووجوب السعى عينى على الجميع تعينى كما أن التسالم عند القدماء على عدم تعينه الوجوب يقضى بأن صلاحيه الوجوب التعينى العينى من شؤون صلاه المعصوم ومقتضاه تعينه اتباعه وتولىه بخلاف النواب العامين فى زمن الغيبه فإن مقتضى التخيير هو التعدديه فى الولاء

السياسى ضمن المسار العام للمذهب.

ثم إنّ الحاله الجماعيه من الاجتماع المقدر لصلاه الجمعه يعطى أن ماهيتها مما ينطوى فيه الظاهره الاجتماعيه السياسيه مما تحتاج إلى تدبير ونظم مما يقضى بأن تدبيرها سلطه وتصرف فى الشأن العام من الدين والاجتماع، نظير ظاهره الاجتماع العام للناس فى الحج حيث اقتضى أميراً للحج به يقف الناس الموقف ويفيضون.

إلّا أنّ الكلام يقع فى أن طبيعه صلاه الجمعه هل تنفك عن طبيعه العامه الاجتماعيه السياسيه كى يقتضى عدم اشتراطها فى نفسها بولايه إمام الأصل، أم لا كى تكون مشروطه.

والحاصل: أنّ القول بالتخير - عند عدم تصدى المعصوم - لا- محاله يرجع إلى اشتراط الإمام فى الانعقاد و أن التخير هو بحسب لسان الإذن والترخيص منهم عليهم السلام وهو وجه التفرقه بين الحالتين فى التعيين والتخير.

ويمكن بيان الفرق بين وجوب العقد ووجوب السعى أنّ وجوب العقد هو وجوب تدبير إقامتها وإداره تنفيذها والإشراف على إقامتها وسياسه نظمها ووجوب السعى هو وجوب المشاركة والمعاونه على الإقامه والمتابعه للوالى المقيم لها، فالحال فى صلاه الجمعه هو الحال فى إقامه الحدود والقصاص والقضاء وغيرها من وظائف الوالى فى أنّ الخطاب للعموم بهذه الوظائف هو للمعاونه مع ولاء الأمر فى إقامتها دون خطاب الولايه فإنه خاص بالولاه الحق.

فقد ادعى الشيخ فى الخلاف(١) الإجماع على شرطيه الإمام فى انعقادها

ص:١٦

واستدل على ذلك بالسيره فى الأعصار من عهدہ صلى الله عليه و آله إلى وقتنا وبروايه محمّد بن مسلم الآتيه وصرح بذلك فى المبسوط وبأنه لا يجوز تولى غيره لها مع حضوره وأنه فى زمان التقيه يجوز للمؤمنين أن يجمعوا وقريب من ذلك فى النهايه وذكر فيها فى باب الأمر بالمعروف أنه يجوز لفقهاء أهل الحق أن يجمعوا بالناس مع عدم الضرر، ويظهر منه استفاده الإذن منهم عليهم السلام للمؤمنين فى إقامتها لا عدم شرطيته فى صحتها، كما صرح بذلك فى الخلاف فى إتيان أهل القرى والسواد لها بأن الروايه فى ذلك أذن لهم بمنزله النصب منه عليه السلام.

وظاهر عبارہ المرتضى فى الناصريات المحكيه أن مذهب الأصحاب اشتراطه فى انعقادها وقريب من ذلك عبارته المحكيه عن الفقه الملكى بل ظاهره فيها المنع منها مطلقاً فى الغيبه والمسائل المبافارقيات.

وادعى ابن زهره الإجماع على ذلك فى عبارته المحكيه وسلار بل صريح عبارته المحكيه فى باب الأمر بالمعروف المنع فى زمان الغيبه. وكذا ابن إدريس فى السرائر وظاهره نفي الخلاف فى عدم الوجوب التعيينى فى زمان الغيبه وكذا ابن حمزه فى الوسيله لكن ذيل عبارته المحكيه الاكتفاء بتوفر شرائط إمام الجماعه. و مثل عبارته عبارہ الحلبي المحكيه فإن ذيلها صريح فى التعميم لذلك، ومثله الكراجكى وظاهر ابن البراج الاشتراط والاكتفاء بمن نصبه وجرى مجراه كما أن ظاهر عبارته المحكيه عن جواهره أن بعد الانعقاد يكون وجوبها تعيينى.

وعن المعتبر حكاية الإجماع على الشرطيه وكذا التذكرة وأنه إطباق العلماء على عدم الوجوب العينى وعدم التعيينى فى زمان الغيبه وأنهم اختلفوا فى استحباب إقامتها أى فى التخيرى ومثله فى الذكري وكذا السيورى المقداد

والكركى وشرح المفاتيح وكشف الغطاء وعن الروضه أنه لولا الإجماع المزبور كان الأقوى الوجوب العينى.

هذا، وظاهر المفيد فى عبارته المقنعه المحكيه هو كفايه توفر شرائط إمام الجماعة ومقتضاه الوجوب التعيينى ولو بعد الانعقاد وهكذا عبارته المحكيه من كتاب الاشراف، لكن ما حكى من عبارته المقنعه فى باب الأمر بالمعروف من أنّ الأئمة فوضوا للفقهاء أن يجمعوا فى الصلوات الخمس والأعياد والاستسقاء والخسوف والكسوف إذا تمكنوا» هو كونها منصباً للإمام وأولويه الفقهاء أو أن مراده ولعله الأظهر بقريته بقيه الصلوات هو أن الإمام ونائبه أحق إذا شهد نظير ما ورد فى صلاة الميت أنّ السلطان العادل أحق من ولى الميت إذا شهد الجنائز وإلما فهى مأذونه بالعموم، وأنّ أحقيه الإمام فيها لعموم النبيّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم وهذا غير الشرطيه الأوليه فى الماهيه كنصب القضاء وهذا هو ظاهر المحكى من مقنع الصدوق والأمالى والهداياه وإن كان ذيل عبارته فيها ظاهر فى إرادته المعصوم عليه السلام ويستظهر من عبارته التخيير وكذا الكلينى ولكنه روى خبر زراره الآتى فى أخذ الإمام فى العقد وخبر سماعه الآتى. وفى عبارته الخلاف المحكيه بعد أن ذكر اشتراط انعقادها بالإمام أو من يأذن له «وبه قال الأوزاعى وأبو حنيفه وقال محمّد إن مرض الإمام، أو سافر أو مات فقدمت الرعيه من يصلى بهم الجمعة صحت لأنه موضع ضروره وصلاه العيدين عندهم مثل صلاه الجمعة وقال الشافعى: ليس من شرط الجمعة الإمام ولا أمر الإمام، ومتى اجتمع جماعه من غير أمر الإمام فأقاموها بغير إذنه جاز وبه قال مالك وأحمد».

وحكى قريب من ذلك صاحب الكشاف وذكر استدلاله للاشتراط

قوله صلى الله عليه وآله.

«فمن تركها وله إمام عادل أو جائر.» الحديث (١)، وقوله صلى الله عليه وآله.

«أربع إلى الولاة: الفىء والصدقات والحدود والجمعات» ثم حكى ما تقدم من تلميذه عند الضرورة حكاة عن أبي حنيفة.

هذا، ولتنقيح الحال لابد من استعراض الأدلة الواردة فى تشريعها ثم نذكر تقرّيات الأقوال المتقدمه فى كل دليل:

قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ (٢).

واستدل بظاهر الآيه على الوجوب العيني والتعيني عقداً وسعيًا وإطلاق الوجوب بتقريب أنّ المراد من النداء هو الأذان و (من يوم الجمعة) بيان وعامل للظرف (إذا) أى إذا أذن المؤذن فى يوم الجمعة أى دخل وقت الصلاة، فالأمر بالسعى أعم من المبادرة إلى عقدها من المضى إلى الحضور بعد العقد، والذكر يصدق على الخطبه كما يصدق على الصلاة لتضمنه ذكر الله ورسوله والأئمه المعصومين، بل لو سلمنا أن النداء المأخوذ قيدياً للأمر بالسعى هو النداء للجمعه المعقوده فغايتها حينئذ هو بيان قيود الصحه لا قيود الوجوب وهو كون وقت الجمعة مضيق لا- موسع كبقية الصلوات أى أنّ السعى والمبادرة من أول دخول الوقت هو لكون وقتها مضيق، فالوجوب مطلق، وعلى أى تقدير فيستفاد منها

ص: ١٩

١- (١) أخرجه ابن ماجه وأبو يعلى والطبرانى فى الأوسط.

٢- (٢) الجمعة / ٩-١١.

أن أصل عقد الجمعة واجب و لو كان القيد قيداً فى وجوب السعى، فإن تقييده لا يعنى عدم إطلاق من بقيه الجهات كما هو الحال فى بقيه المطلقات - فإن القيد فى المقام هو دخول الوقت لا سيما و أن (من يوم الجمعة) متعلقه (إذا)، لا سيما و أن الآيه ليست مخصوصه بعصر الظهور بل شامله عامه للغيه و كونها فى مقام إمضاء الفعل النبوى أو بيان قيوده لا يضر بالإطلاق كما فى بقيه الإطلاقات القرآنيه الممضيه للأحكام العقلانيه.

ويرد على التقريب المزبور:

أولاً: أن النداء الذى هو مورد نزول الآيه كما ذكر هو أنه قد كان لرسول الله صلى الله عليه و آله مؤذن واحد فكان إذا جلس على المنبر أذن على باب المسجد، فإذا نزل أقام للصلاه وفى الفقيه روى أنه كان بالمدينه إذا أذن المؤذن يوم الجمعة نادى مناد حرم البيع لقول الله عزوجل: يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا. الآيه، وروى العامه كما فى الكشاف أن أبا بكر وعمر كانا على ذلك حتى إذا كان عثمان وكثر الناس وتباعدت المنازل زاد مؤذناً آخر فأمر بالتأذين الأول على داره التى تسمى زوراء فإذا جلس على المنبر أذن المؤذن الثانى فإذا نزل أقام الصلاه. فهذا كله يظهر أن النداء ليس أذان اعلام الوقت بل النداء لخطبه الصلاه المعقوده، ويشهد لذلك أيضاً ما فى الآيه اللاحقه من قوله تعالى: وَ تَرَكُوكَ قَائِمًا فَإِنْ تَرَكَوْهُمَ لَهْ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ كَانَ يَخْطُبُ كَمَا فى صحيح أبى بصير فى تفسير القمى.

ثانياً: أن النداء لصلاه الجمعة المذكوره فى الآيه يفيد وجود إعلام منتشر لذى سلطه وأنه دعوى للحضور فى مركز إقامتها وليست من قبيل الجماعه العاديه التى تعقد فى دوائر محدوده، وبعباره أخرى أن وجوب السعى للنداء هو

إجابه للنداء فهو نحو من الطاعه والمتابعه ولا يكون ذلك إلا للذى صلاحه شرعيه فصاحب النداء صاحب تسلط لقيامه بالدعوه وبالطلب للإصغاء، فمورد نزول الآيه هو فى كون النداء منادى رسول الله صلى الله عليه وآله كفعل حاكم لا فعل عبادى فردى.

ويؤيد أن النداء هو من ذى صلاحه فى الشرع الروايات التأويليه فى ذيل الآيه أن النداء للاجتماع للولايه و أن السعى إلى الولايه، نظير الذكر المفسر فى جملة من أقوال المفسرين بالخطبه لتضمنها ذكر الله ورسوله والأئمه من أهل البيت عليهم السلام عندنا وعند العامه أئمتهم دون سلاطين الجور والفسوق و ذلك فى الخطبه وتشريعها للصلاه دعوه لتلك الولايه التى هى ذكر هذا مضافاً إلى ما يأتى من وجوه روايه داله على أن النداء هو نداء من تعتقد به الصلاه من الإمام أو نائبه.

ثالثاً: أن الآيه مفادها إمضاء لفعل وسنه النبى صلى الله عليه وآله فإن أول جمعه عقدها النبى صلى الله عليه وآله فى أول دخوله المدينه، بينما نزول سوره الجمعه فى السنين اللاحقه، مما يعزز أن محط ومصب مفادها هو التحضيض على السعى بعد إقامتها، كما هو مفاد الآيه اللاحقه التقرير والدم على تركه صلى الله عليه وآله يخطب والاشتغال باللهم والتجاره.

أما استظهار النديه من الأمر بالسعى لكون متعلق الغايه له هى الخطبه والحضور والإنصات للخطبه غير واجب إجماعاً ومن ثم عبر فى ذيلها بأنه خير وفى الآيه اللاحقه بأن ما عند الله خير من اللهو والتجاره، فمدفوع بأن الإجماع إنما هو على أجزاء من أدرك ركعه من صلاه الجمعه ولا يعنى ذلك عدم وجوب الحضور للخطبه، بل هو نظير بيان آخر حدّ إدراك الصلاه، كالذى ورد فى بقيه

الصلوات اليومية أنه من أدرك ركعه من الوقت فقد أدرك الوقت، لا سيما مع ما دلّ (١) من أن الخطبتين بدل الركعتين وأنهما صلاه حتى ينزل الإمام، ولا ينافيه ما فى صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلى الجمعة حين تزول الشمس قدر شراك، ويخطب فى الظل الأول فيقول جبرئيل: يا محمد قد زالت الشمس فانزل فصل، وإنما جعلت الجمعة ركعتين من أجل الخطبتين فهى صلاه حتى ينزل الإمام» (٢).

بدعوى أنّ النداء فى الآيه عند الزوال لا قبله مع أنه صلى الله عليه وآله يخطب قبله، و ذلك لأنّ النداء للجمعه كما مرّ قبل بدأه الخطبه عندما يجلس لها على المنبر، فمن ثم ورد (٣) أنّ وقت الظهر يوم الجمعة حين تزول الشمس بخلاف سائر الأيام فإنه بعد الزوال بقدم ونحوه ومقتضاه التأذين قبيل الزوال، وأما لفظ (خير) المتكرر فى الآيتين فلا ظهور له فى النديه بعد استعمال فى الأعم فى موارد عديده فى الآيات، لا سيما وأنّ (ذروا البيع) مفادها إلزامى.

الثانى: قوله تعالى: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى (٤) بضميمه صحيح زراره عن أبى جعفر - الوارد فى ذيل الآيه - وأنزلت هذه الآيه يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وآله فى سفر ففقت فيها فتركها على حالها فى السفر والحضر» الحديث (٥). وروى الطبرسى مرسلًا عن على عليه السلام أنها الجمعة يوم

ص: ٢٢

- ١- (١) أبواب صلاه الجمعة ب ٣/٩-٤.
- ٢- (٢) أبواب صلاه الجمعة ب ٤/٨.
- ٣- (٣) أبواب صلاه الجمعة ب ٨.
- ٤- (٤) البقره / ٢٣٨.
- ٥- (٥) أبواب أعداد الفرائض ب ١/٥.

الجمعه، والظهر في سائر الأيام»(١).

وفيه: أنّ تتمه صحيح زراره عنه عليه السلام

«فتركها على حالها في السفر والحضر وأضاف للمقيم ركعتين وإنما وضعت الركعتان اللتان أضافهما النبي ٩ يوم الجمعة للمقيم لمكان الخطبتين مع الإمام، فمن صلى يوم الجمعة في غير جماعه فليصلها أربع ركعات كصلاة الظهر في سائر الأيام»(٢).

وسياتى في الروايات كموثق سماعه الآتى إرادته إمام الأصل، إرادته الظهر والصلاة يوم الجمعة عند الزوال أعم من الظهر وصلاة الجمعة كل بحسب شرائطه.

الثالث: الاستدلال بطوائف الروايات:

الأولى: ما في صحيح زراره عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال:

«إنما فرض الله عزوجل على الناس من الجمعة إلى الجمعة خمساً وثلاثين صلاة، منها صلاة واحدة فرضها الله عزوجل في جماعه وهى الجمعة، ووضعها عن تسعه: عن الصغير والكبير والمجنون والمسافر والعبد والمرأه والمريض والأعمى ومن كان على رأس فرسخين»(٣) وجمله أخرى من الروايات(٤) بنفس اللسان مثل صحيح منصور بن حازم وأبى بصير ومحمد بن مسلم وغيرها ففي الأخير عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«إن الله عزوجل فرض في كل سبعة أيام خمسه وثلاثين صلاة منها صلاة واجبه تخييرياً»، ومثلها صحيح محمد بن مسلم عن

ص: ٢٣

١- (١) أبواب أعداد الفرائض ب ٤/٥.

٢- (٢) أبواب أعداد الفرائض ب ١/٢.

٣- (٣) أبواب صلاة الجمعة ب ١/١.

٤- (٤) أبواب صلاة الجمعة ب ١.

أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن أناس في قرية هل يصلون الجمعة جماعه؟ قال:

«نعم ويصلون أربعاً إذا لم يكن من يخطب»^(١).

وفي صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام

«. فإذا اجتمع سبعة ولم يخافوا أمهم بعضهم وخطبهم»^(٢).

أقول: أولاً: ما دل على عدم التعيين بدون الإمام عليه السلام دال على اشتراط الإمام في التعيين عقداً وسعيًا، إقامه وحضوراً، كما في صحيح زراره المتقدم

«.

والاجتماع إليها فريضه مع الإمام»^(٣) وكما في صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«تجب الجمعة على من كان منها على فرسخين ومعنى ذلك إذا كان إمام عادل»^(٤) والنعت بالعدل في مقابل سلطان الجور، لا مجرد العدالة في إمام الجماعه فإنه عبر عنها بمن تثق بدينه.

وكذا مقتضى مصحح عبد الملك بن أعين الآتي مفاده الحث على إتيانها ولو مره أو مرات في العمر وهو كما لا يتناسب مع التعيين في العقد والإقامه فهو لا يتناسب مع التعيين في الحضور والسعي أيضاً.

ثانياً: أنّ التسليم بدلاله الأدله على اشتراط الإمام عليه السلام في وجوب إقامتها تعييناً مقتضاه كونها منصباً ولائياً و أن التعيين في الحضور والسعي كطاعه للولاية كما مرّ في مفاد الآيه، فلا بد من حمل مفادها من التعيين في الحضور والسعي على الصلاه مع الإمام أو نائبه.

ص: ٢٤

١- (١) المصدر ب ١/٣.

٢- (٢) المصدر ب ٤/٥.

٣- (٣) المصدر ب ٨/١-١٢.

٤- (٤) أبواب صلاه الجمعة ب ٢/٧.

ثالثاً: ما فى مصحح محمدبن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال:

«تجب الجمعة على سبعة نفر من المسلمين ولا تجب على أقل منهم: الإمام، وقاضيه، والمدعى حقاً، والمدعى عليه والشاهدان، والذى يضرب الحدود بين يدى الإمام عليه السلام» وهى كالمفسره لروايات العدد أن إقامتها على عهدہ إمام الأصل مع أن ظاهرها محتمل لبيان شرائط الصحة.

رابعاً: موثقه سماعه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة يوم الجمعة فقال:

«أما مع الإمام فركعتان، وأما لمن صلى وحده فهى أربع ركعات وإن صلوا جماعه»^(١).

ورواها الصدوق من دون (وإن صلوا جماعه) ورواها الكلينى وكذا موضع فى التهذيب «أربع ركعات بمنزله الظهر يعنى إذا كان إمام يخطب فإن لم يكن إمام يخطب فهى أربع ركعات وإن»^(٢).

ومن هذه الطائفة أيضاً: صحيح أبى بصير ومحمدبن مسلم قالوا: سمعنا أبا جعفر محمدبن على عليه السلام يقول:

«من ترك الجمعة ثلاثاً متواليات بغير عله طبع الله على قلبه»^(٣) وقد قرر دلالتها على الوجوب التعيينى العينى باعتبار ظهورها فى لزوم أفراد الطبيعه بنحو الاستغراق اللابدى لترتب العقوبه الوضعيه على ترك كل فرد فرد وهو مما يتناسب مع التعيينى.

ومثلها الطائفة الثانية وهى روايات العدد: صحيح منصور عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«يجمع القوم يوم الجمعة إذا كانوا خمسة فما زادوا، فإن كانوا أقل

ص: ٢٥

١- (١) المصدر ب ٨/٦ وب ٣/٥.

٢- (٢) الكافى ٤٢١/٣، التهذيب ١٩/٣.

٣- (٣) أبواب صلاة الجمعة ب ١١/١-١٥.

من خمسه فلا- جمعه لهم، والجمعه واجبه على كل أحد، لا- يعذر الناس فيها إلّا خمسه: المرأه والمملوك والمسافر والمريض والصبي»(١).

وقريب منها روايه وهب(٢) فإن نفى العذر فى تركها من لوازم التعيينى دون التخييرى وقد حمل مفاد التعيين على وجوب السعى والحضور بعد العقد لا على الإقامه والعقد جمعاً بين مفادها ومفاد ما دل على عدم تعيين الإقامه والعقد بدون الإمام عليه السلام.

ومثلها فى الدلاله على التعيين أيضاً صحيح عمر بن يزيد عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«إذا كانوا سبعة يوم الجمعة فليصلوا فى جماعه وليلبس البرد والعمامه. وليقعد قعده بين الخطبتين ويجهر بالقراءه ويقنت فى الركعه الأولى منهما قبل الركوع»(٣).

وموثق الفضل بن عبد الملك قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

«إذا كان قوم فى قريه صلّوا الجمعة أربع ركعات فإن كان لهم من يخطب لهم جمعوا إذا كانوا خمس نفر» الحديث(٤) بتقريب أنها ليست فى مقام العقد والإقامه نظراً لعدم إرادته معنى الشأنيه فى (من يخطب) أى من له القدره على ذلك فإنه شرط مستدرك فإن من يحسن إمامه الجماعه يقتدر على أقل المجزى من الخطبه من الحمد والثناء والوعظ والصلاه وقراءه سوره ومع إرادته الوصف الفعلى أى أن يتقدم ويشرع بالخطبه فإنه يناسب مقام وجوب السعى والحضور لأنّ تعليقه على ذلك يقتضى كون لزوم العقد على كل مسلم أن يشهدا إلّا خمسه: المريض

ص: ٢٦

١- (١) أبواب صلاه الجمعة ب ١٦/١.

٢- (٢) أبواب صلاه الجمعة ب ١٨/١.

٣- (٣) المصدر ب ٥/٦.

٤- (٤) المصدر ب ٦/٢.

والمملوك والمسافر والمرأه والصبي»(١) بتقريب إطلاق افتراضها ومقتضاه العيني التعيني، لا سيما بقريته استثناء الخمسه منه مما يدل على كونها فى مقام بيان الوجوب سواء عقداً أو سعياً إليها بعد العقد.

وفيه: أن مفادها صريح فى وجوب السعى والحضور وهو معنى (أن يشهدها) وبيان حالات المكلف وقيود الوجوب من جهته، لا من الجهات الأخرى فضلاً عن شرائط الواجب كما يقرر شرطيه الصحه بالإمام عليه السلام.

ومما يعزز أخذ الانعقاد مفروضاً فى بعض الروايات المزبوره كصحيح لزراره استثناء من كان على فرسخين مما يقضى بفرض انعقادها ومن ثم تسقط عنه ولا- تجب عليه عقدها ثمه أى فى المنطقه الأخرى، إذ لو كان عينياً من دون تقييده بإقامه الوالى الشرعى لها، لكان اللازم عقدها من المكلفين فى كل منطقه ما دام بينها فرسخ، نعم قد استدل بها على كون الحضور وجوبه تعينياً بعد الإقامه ولكن الظاهر التلازم بين حكم الإقامه والسعى و مما يدل على ذلك صحيح زراره عن أبى جعفر الباقر عليه السلام قال:

«صلاه الجمعة فريضه، والاجتماع إليها فريضه مع الإمام، فإن ترك رجل من غير عله ثلاث جمع فقد ترك ثلاث فرائض، ولا يدع ثلاث فرائض من غير عله إلّا منافق»(٢) وهى مرويه بطريق صحيح فى الكافى وطريقين صحيحين فى عقاب الأعمال للصدوق، فإنها ظاهره بقوه بل صريحه فى كون وصف الجمعة بالفريضه بلحاظ طبيعتها، ومن ثم قيد وجوبها وفريضه السعى لها بالإمام وهو ظاهر بقوه فى إمام الأصل لا إمام الجماعه وإلّا لكان على المكلفين إقامتها بتقديم واحد منهم ممن هو واجد

ص: ٢٧

١- (١) أبواب صلاه الجمعة ب ١٤/١.

٢- (٢) أبواب صلاه الجمعة ب ٨/١ ١٢.

لشرايط إمامه الجماعة، كما أن تعبيره عليه السلام بفريضه الاجتماع يقتضى تعدد الوجوب من العقد والسعى إليها، ولو لم يكن إلهذه الصحيحه فى الباب لكفى فى تقييد بقيه الأدله لو سلم الإطلاق فيها.

الثالثه: ما ورد فى الحث عليها وعلى إقامتها مع فرض عدم إمام الأصل:

١ - صحيح زراره قال: حثنا أبو عبد الله عليه السلام على صلاه الجمعة حتى ظننت أنه يريد أن نأتيه، فقلت: نغدو عليك؟ فقال: «لا، إنما عنيت عندكم»^(١).

وقد يقرب الاستدلال بها على نفي شرطيه الإمام فى عقدها حيث توهم زراره أن مراده عليه السلام عقدها به، فبين عليه السلام أنه أراد عندهم فيما بينهم وظاهره استمرار ذلك حتى بعد وفاته عليه السلام، وأنه لا يتوقف على إذن الإمام اللاحق، بل يقرب الاستدلال بها على التخيير مع عدم تصدى المعصوم للأمر، إذناً منهم عليهم السلام، فإن ظاهر كلام زراره تركه لها قبل حثه عليه السلام كما أن لسان الحث وتخصيصه بعند الشيعة لا يتلائم مع التعيين والعينه إذ على ذلك لا بد من التشديد فى إقامتها و أن غايه ما يستثنى مورد الخوف والتقيه، وهو كما ترى فإن نبره الحث فى الروايه هى استحباب أحد طرفى الواجب التخييرى، ولا يخفى أن التخيير يقتضى أن الوجوب التعينى العينى مشروط بإمام الأصل مما يفيد أن التصدى لإقامتها من المناصب والولايات، و أن التخيير منهم نحو تفويض لأمثال زراره من فقهاء شيعتهم، كما يظهر منها أن إقامتها فى كيان المؤمنين لا تبعاً لدول الجور.

٢ - صحيح عبد الملك عن أبى جعفر عليه السلام قال: قال: مثلك يهلك ولم يصل فريضه فرضها الله قال: قلت: كيف أصنع؟ قال: صلوا جماعه، يعنى صلاه

ص: ٢٨

١- (١) أبواب صلاه الجمعة ب ١/٥.

و هذا المصحح كالصحيح يفيد التخيير بل هو أقوى دلالة منه لأن العتب والتأنيب إنما وقع على الترك المستمر وعلى استمرار الترك لتمام طبيعه لا على ترك كل فرد فرد، فهو لا ينسجم مع الوجوب التعيني الاستغراقى بل مع التخييرى ولسان الروايه هو الحث على عدم تعطيل هذه الفريضه من رأس رغم ظروف العيش فى أجواء دول الجور.

الرابعه: ما دل على سقوطها عمن زاد على فرسخين(٢) وعن أهل القرى إذا لم يكن لهم من يخطب لهم(٣) ، وهو لا ينسجم مع الوجوب التعينى على نحو الاستغراق للجميع مما يقضى بكونه على عهدہ الإمام وتدييره، إذ إنه يقضى بكون محال إقامتها خاصه بنقاط معينه من الحواضر فى المدن مما يعينه الوالى الشرعى، فمقتضاها ليس عدم التعيين فقط بل كون إقامتها بيد الوالى وكيفيه نظمه، وهو نظير ما مرّ من أنّ الأدله النافيه للتعيين بدون الإمام المعصوم عليه السلام أو نائبه مقتضاها كونها منصباً من شؤون ولايته.

الخامسه: ما فى معتبره الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال:

«إنما جعلت الخطبه يوم الجمعه لأن الجمعه مشهد عام، فأراد أن يكون للأمر سبب إلى موعظتهم وترغيبهم فى الطاعه وترهيبهم من المعصيه، وتوقيفهم على ما أراد من مصلحه دينهم ودنياهم، ويخبرهم بما ورد عليهم من الآفاق من الأحوال التى لهم فيها المضره والمنفعه، ولا يكون الصاير فى الصلاه منفصلاً، وليس

ص: ٢٩

١- (١) أبواب صلاه الجمعه ب ٢/٥.

٢- (٢) أبواب صلاه الجمعه ب ٤.

٣- (٣) المصدر ب ٣.

بفاعل غيره ممن يؤم الناس في غير يوم الجمعة، وإنما جعلت خطبتين ليكون واحده للثناء على الله والتمجيد والتقديس لله عزوجل، والأخرى للحوائج والأعداء والإنذار والدعاء ولما يريد أن يعلمهم من أمره ونهيه ما فيه الصلاح والفساد»(١).

وفى العلل

«فأراد أن يكون للإمام» وكذلك في العيون وكذا في البحار، وجمله فقرات الروايه شاهده على كون طبعه الصلاه وخطبتها في أصل الجعل التشريعي هي من الشؤون الولاثيه في تدبير النظام الديني وأنها موقع التوجيه للحاكم وإعلان سياساته وأحكامه التنفيذيه، وعلى ضوء ذلك فلا يستفاد من إذنههم عليهم السلام المتقدم في مثل صحيح زراره ومصحح عبد الملك لإقامتها المأذونه لكل من كان واجداً لشرائط الجماعه بل من يتمكن من الخطبه والتي هي موقع إصدار الحل والعقد في الشؤون العامه من مثل زراره وعبد الملك بن أعين وسماعه وأمثالهم من الفقهاء الذين تسنموا النيايه عنهم عليهم السلام في القضاء والفتيا وعنوان من يخطب لهم المتكرر في جملة من الروايات المستظهر منه ذلك، كما أقر غير واحد أن مقتضى طبعه صلاه الجمعة عرفاً أى بحسب مقتضى هويتها، أن يكون المقيم لها ذا خبره واطلاع بالأمر والأحوال العامه والحوادث وموقعيه الإرشاد إلى الصالح العام والتحذير عن فساد الأمر ويهديهم إلى المنافع وترك المضار ترغيباً وترهيباً وهذا شأن الوالي والحاكم، لا الذي هو من أوساط الناس، واقتضاء طبعه الصلاه عرفاً ذلك يؤول إلى أخذ ذلك في ماهيتها وبالتالي أخذ ذلك شرعاً بحسب قوام عنوان الفعل.

وإلى هذا يومىء من استدلال على كونها من شؤونه عليه السلام أنها معرض تشاح

ص: ٣٠

النفوس للتصدي والرئاسه ومثار النزاع.

السادسه: جمله من الروايات الداله على أنها من مناصبه عليه السلام:

منها: ما ورد من إذن الإمام عليه السلام للناس بأن يتخلفوا عنها فيما إذا اجتمع العيد مع يوم الجمعة.

كموثق إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه أن علي بن أبي طالب عليه السلام كان يقول:

«إذا اجتمع عيدان للناس في يوم واحد فإنه ينبغي للإمام أن يقول للناس في خطبته الأولى:

إنه قد اجتمع لكم عيدان فأنا أصليهما جميعاً، فمن كان مكانه قاصياً فأحب أن ينصرف عن الآخر فقد أذنت له»^(١).

وذكر الشيخ في التهذيب بعدها قال محمد بن أحمد بن يحيى: وأخذت هذا الحديث من كتاب محمد بن حمزه بن اليسع رواه عن محمد بن الفضيل ولم أسمع أنا منه^(٢) ومن ثم أشكل على سندها بالضعف لتردد ابن اليسع وابن الفضيل بين الثقة وغيره، ويرده أن ظاهر العبارة هو روايه ابن يحيى الروايه بطريق آخر وجاده من كتاب ابن اليسع لا- أن طريق الروايه هو عنه فقط وإلا لتدافع مع ما ذكره من الطريق الأول حيث أسنده إلى ابن خشاب عن ابن كلوب عن ابن عمار، مع أنه لو سلم كون طريقها منحصر بالثاني فإن الظاهر من ابن اليسع صاحب الكتاب هو الثقة للانصراف إلى المعروف مع أنه لم يتحقق تعدد المسمى بالاسم، كما أن الاقوى وثاقه ابن الفضيل.

وأشكل على الدلاله بأن ما في صحيح الحلبي أنه عليه السلام قال:

«و من قعد فلا

ص: ٣١

١- (١) أبواب صلاة العيد ب ٣/١٥.

٢- (٢) أبواب صلاة العيد ب ١/١٥.

يضره وليصل الظهر»(١) ظاهر في كونه تخييراً شرعياً بحسب الحكم الأولي، وأن الإذن منه عليه السلام بما هو مبين للأحكام والشرع المبين.

وفيه أنه لا- تنافى بين مفاد الروايتين بعد كون التخيير ناشئاً من إذنه عليه السلام والحكم الشرعي مترتب عليه، وهذا المفاد متطابق مع ما مر من كون الأمر بالسعي لنداء الجمعة هو طاعه لولي الأمر وانقياد له في ظرف العبادة والصلاه.

ومنها: ما صرح فيه أنها من مناصب الولاية كالذي رواه في الأشعثيات

«لا يصح الحكم ولا الحدود ولا الجمعة إلّا بإمام»(٢).

وخبر الدعائم

«لا يصلح الحكم ولا الحدود ولا الجمعة إلّا بإمام عدل»(٣).

وكذلك روى عنه عليه السلام

«لا جمعه إلّا مع إمام عدل تقى»(٤).

وروى في الجعفریات أيضاً بسنده عنهم عليهم السلام عن علي عليه السلام قال:

«العشيره إذا كان عليهم أمير يقيم الحدود عليهم فقد وجب عليهم الجمعة والتشريق»(٥).

وكقوله عليه السلام في الصحيحه السجديه في دعاء يوم الجمعة والأضحى:

«اللهم إن هذا المقام لخلفائك وأصفياك ومواقع أمنائك في الدرجه الرفيعه التي اختصصتهم بها قد ابتزوها وأنت المقدر لذلك لا يغالب أمرك ولا يجاوز

ص: ٣٢

١- (١) أبواب صلاه العيد ب ١/١٥.

٢- (٢) المستدرک، أبواب صلاه الجمعة ب ٢/٥.

٣- (٣) المستدرک، أبواب صلاه الجمعة ب ٤/٥.

٤- (٤) المستدرک، أبواب صلاه الجمعة ب ٤/٥.

٥- (٥) المستدرک، أبواب صلاه الجمعة ب ١/٥.

المحتوم. حتى عاد صفوتك وخلفاؤك مغلوبين مقهورين مبتزين يرون حكمك مبدلاً وكتابك منبوذاً»(١).

وفى كتاب سليم بن قيس من النسخه الموجوده:

«إماماً عفيفاً عالماً ورعاً عارفاً بالقضاء والسنه يجبى فيهم وقيم حجهم وجمعهم ويجبى صدقاتهم»(٢).

وجمله هذه الروايات مؤيده لكونها من المناصب مع كون أصل طبيعه واجبه و أن الذى يتولاها فى زمن الغيبه هو نوابهم من الفقهاء لو لم يستفد من الروايات الأخرى إذن عام لشيعتهم لمن يتمكن من الخطبه، ولكن على تقدير استفاده التعميم فلا تعيين فى الحضور والسعى لما مر من دلالة الروايات بل والمستفاد من الآيه أن ذلك طاعه وانقياد للولاية الخاصه به عليه السلام ومن ينصبه لذلك فى ظل حكومته.

ويتحصل من مجموع الأدله السابقه أن صلاه الجمعه فريضه مطلقه غايه الأمر أن تعيين إقامتها وتعيين الحضور والسعى إليها مشروط بتصدى المعصوم عليه السلام وجهازه كما هو الحال فى جملة من الواجبات العباديه الولائيه كالحج والفيء والصدقات.

ثم إنه من صحيح زواره(٣) المتقدم المتضمن لكون صلاه الجمعه من الصلوات اليوميه السبعه عشر غايه الأمر أنها بخطبتين بدل الركعتين للمقيم فى يوم الجمعه كما أنها أى طبيعه الظهر ركعتان للمسافر من دون أن يخرجها عن طبيعه الصلاه اليوميه غايه الأمر أنها حالات لتلك الصلاه - من ذلك يتضح أن

ص: ٣٣

١- (١) الصحيفه، دعاء ٤٨، ومصباح المتهجد ص ٣٧١.

٢- (٢) كتاب سليم بن قيس/ص ٢٩١ رساله من أمير المؤمنين عليه السلام إلى معاويه.

٣- (٣) أبواب أعداد الفرائض ب ١/٢ - ب ١/٥.

وأما النوافل فكثيره، أكدها الرواتب اليوميه، وهى فى غير يوم الجمعة أربع وثلاثون ركعه: ثمان ركعات قبل الظهر، وثمان ركعات قبل العصر، وأربع ركعات بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء من جلوس تعدّان بركعه، ويجوز فيهما القيام، بل هو الأفضل، وإن كان الجلوس أحوط، تسمى بالوتيره (١).

التمسك بالعمومات الواردة للصلوات اليوميه - لو فرض الشك وعدم البناء على ما تقدم من الأدله الخاصه - لا يقتضى نفي وجوب الجمعة وتعيين الظهر أربعاً، إلّا أن يتمسك بإطلاق أدله كون الظهر أربعاً.

هذا ولو وصلت النوبه إلى الأصل العملى فتارة الشك فى تعيينه الجمعة وأخرى فى تعيينه الظهر وثالثه لو علم إجمالاً بتعيينه أحدهما وعدم التخيير، والأصل هو البراءه عن التعيين.

(١) تعرّض الماتن لعهه أمور:

الأول: الآكديه الرواتب اليوميه على بقيه النوافل فالتأكيد وإن كان حيثياً إلّا أنه بلحاظ مجمل الجهات الآكديه مقرر من اختلاف التعبير الوارد فيها مثل كونها متممه للفريضة (١)، و مثل أن تركها معصيه (٢)، وما فى التعبير عن بعضها كالوتر أنه واجب وتركها قبيح (٣)، وما ورد فى صلاه الليل (٤) والتأكيد على

ص: ٣٤

١- (١) أبواب أعداد الفرائض ب ١٧.

٢- (٢) أبواب أعداد الفرائض ب ١/١٤.

٣- (٣) أبواب أعداد الفرائض ب ١/١٦.

٤- (٤) المصدر ب ٢٥.

قضائها مهما كثر (١).

وفى روايه يحيى بن حبيب عن الرضا عليه السلام عن أفضل ما يتقرب به العباد إلى الله من الصلاه؟ قال:

«سته وأربعون ركعه فرائضه ونوافله» الحديث (٢) ، وأنه يعذب على ترك السنه (٣) ، وفى روايه محمد بن أبى حمزه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أفضل ما جرت به السنه من الصلاه؟ قال:

«تمام الخمسين» (٤).

الثانى: أن عددها أربع وثلاثون، ولم يحك خلاف فيه بل تسالم وإطابق.

نعم فى النصوص اختلاف فى التعداد محمول على مراتب التأكيد، والظاهر أن أقل المراتب المؤكده سبع وعشرون أى ما مجموعه مع الفرائض أربع وأربعون.

فى صحيح زواره قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام. إنى رجل تاجر أختلف وأتجر فكيف لى بالزوال والمحافظة على صلاه الزوال؟ وكم تصلى؟ قال:

«تصلى ثمانى ركعات إذا زالت الشمس، وركعتين بعد الظهر وركعتين قبل العصر فهذه اثنتا عشره ركعه، وتصلى بعد المغرب ركعتين، وبعد ما ينتصف الليل ثلاث عشره ركعه منها الوتر ومنها ركعتا الفجر، فتلك سبع وعشرون ركعه سوى الفريضة، وإنما هذا كله تطوع وليس بمفروض، إن تارك الفريضة كافر، وإن تارك هذا ليس بكافر، ولكنها معصيه، لأنه يستحب إذا عمل الرجل عملاً من الخير أن يدوم عليه» (٥).

ص: ٣٥

١- (١) المصدر ب ١٩.

٢- (٢) المصدر ب ١٤/٥.

٣- (٣) المصدر ب ١٣/٦.

٤- (٤) المصدر ب ١٣/٥.

٥- (٥) المصدر ب ١٤/١.

ومثلها قريب منها صحيح أبي بصير(١) وموثق زراره (وفيها أن هذا جميع ما جرت به السنه)(٢) ، وفي معتبره عبد الله بن سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

«لا تصل أقل من أربع وأربعين ركعه» قال: ورأيتَه يصلى بعد العتمه أربع ركعات(٣).

وفي روايه يحيى بن حبيب قال: سألت الرضا عليه السلام عن أفضل ما يتقرب به العباد إلى الله من الصلاه؟ قال:

«سته وأربعون ركعه فرائضه ونوافله» قلت: هذه روايه زراره قال:

«أوترى أحداً كان أصدع بالحق منه»(٤).

وهناك روايات عديده أخرى ذكرت مراتب بين الحدين مثل مرسل الصدوق حيث ذكر فيه خمس وأربعين ركعه(٥) ويشير إلى الاختلاف في الفضل مصحح ابن أبي نصر(٦) وصحيح عبد الله بن زراره(٧) بل إن المندوب ما يزيد على الواحد والخمسين كما في بعض الروايات الأخرى كموثق سليمان بن خالد(٨) وقد تقدمت معتبره ابن سنان أنه عليه السلام كان يصلى أربع ركعات بعد العتمه.

الثالث: التفصيل في تقسيم النوافل هو مفاد جمله من الروايات ولكن في

ص: ٣٦

١- (١) المصدر ب ٢/١٤.

٢- (٢) المصدر ب ٣/١٤.

٣- (٣) المصدر ب ٤/١٤.

٤- (٤) المصدر ب ٤/١٤.

٥- (٥) المصدر ب ٦/١٤.

٦- (٦) المصدر ب ٧/١٣.

٧- (٧) المصدر ب ٧/١٤.

٨- (٨) المصدر ب ١٦/١٣.

جملة (١) منها إضافة الثمان قبل الظهر إلى الزوال وإضافه الثمان قبل العصر إلى الظهر بعنوان بعد الظهر أو إضافه أربعاً منها وقد حكى عن بعض المتقدمين إضافتها للظهر والأظهر ما عليه المشهور بحسب أوضح الروايات وكذلك الحال في الأربع بعد المغرب ففي بعضها اثنتان بعدها واثنتان قبل العتمه (٢).

الرابع: في الوتيره فقد ذهب جماعه إلى التخيير بين القيام والجلوس في ركعتيها وذهب آخرون إلى الجلوس وأنه أحوط، و أن ما دل على القيام فركعتان غيرها مغايره والأقرب أن الوتيره حيث إن تشريعها كبديل عن الوتر من آخر الليل خوفاً من فواتها ولأهميتها فيؤتى بها أول الليل قبل حيطة على أدائها وإلا فليس حكمه تشريعها أولياً ومن ثم لا تعد من الخمسين المقرره في النوافل اليوميه وصارت صلاه العتمه أى العشاء مقصوره أى يقتصر عليها من دون نوافل غايه الأمر الحكمه فى التشريع حيطة على الوتر وتكميلاً- لضعف النوافل، ومن ثم لم يكن يصليهما رسول الله صلى الله عليه وآله ولو فى بعض الفترات معللاً ذلك بأنه كان يعلم من طريق الوحى أنه لا- يموت، ومن ثم ورد أنه لا يحتسب بهما أى لا تجعل من الخمسين سواء الركعتين من جلوس أو من قيام، كما ورد كل ذلك فى متفرق أبواب الروايات (٣) وأنه إذا لم يدرك من آخر الليل احتسب بالذى أتى به بعد العشاء وتراً، لأجل كل ذلك ولإطلاق الوتر على كل من الركعه والثلاث المفصولات كان الأقرب فى الوتيره كونها اما ركعتين من جلوس أو اثنتين من قيام واثنتين من جلوس تعدان بركعه كما ورد ومن ثم مّر فى معتبره ابن سنان أنه عليه السلام صلى بعد العتمه أربع بحسب الصوره لدى الراوى وإلا فهما ثلاث لكون

ص: ٣٧

١- (١) المصدر ب ٧/١٣ و ٦.

٢- (٢) المصدر ب ٢/١٤.

٣- (٣) أبواب أعداد الفرائض ب ٢٩-١٣-١٤-٢٧، وأبواب المواقيت ب ١٥/٤٤.

اللّتين من جلوس تعدان بواحد، ومن أطلق على الوتيره صلاه الوتر في الروايات ومن ثم كانت النوافل اليوميه في الأصل خمسين إلّا أن حكمه التشريع اقتضت فيها مضاعفه النوافل لعدد الفرائض بتشريع الوتيره وإن كانت الحكمه الأخرى وهو الحيطه على أداء الوتر يؤتى بالأربع من قيام وجلوس ولكن لا يحتسب بهما من عدد النوافل. ومن أجل ذلك كان الأقرب عدم سقوطها في السفر كما سيأتي.

الخامس: في الشفع والوتر فقد ورد أنها مفصوله بالتسليم لا موصوله ثلاثاً وإن كان ما ورد من رخصه الكلام بينهما يوهم الوصل في غير الحاجه والتتمه بعد(١) ويظهر من السوره عظم أهميتها مضافاً إلى الحيطه في أدائها كوتيره بعد العشاء وأنها واجب كما في نافله الفجر أنها فرض(٢).

السادس: تزداد أعداد نوافل الظهرين النهاريه يوم الجمعه كما ورد(٣) وأنها تفرق في صدر النهار ونصفه وركتين عند زواله وما بقي قبل العصر أو بعدها.

ص: ٣٨

-
- ١- (١) أبواب أعداد الفرائض ب ١٥.
 - ٢- (٢) أبواب أعداد الفرائض ب ٣٣.
 - ٣- (٣) أبواب صلاه الجمعه ب ١١.

وركعتان قبل صلاة الفجر، وإحدى عشر ركعه: صلاة الليل، وهي ثمان ركعات، والشفع ركعتان، والوتر ركعه واحده. وأما يوم الجمعة فيزداد على الست عشره أربع ركعات، فعدد الفرائض سبعة عشره ركعه، وعدد النوافل ضعفها بعد عدّ الوتيره ركعه، وعدد مجموع الفرائض والنوافل إحدى وخمسون..

ويسقط في السفر نوافل الظهرين (١).

سقوط النوافل النهاريه:

(١) بلا خلاف فتوى ونصاً (١) كصحيح (٢) ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن الصلاه تطوعاً في السفر قال:

«لا تصل قبل الركعتين ولا بعدهما شيئاً نهراً» وغيره.

نعم وردت روايات (٣) في قضائها ليلاً في السفر وحملها الشيخ على من سافر بعد دخول الوقت الذي في المسأله الآتية، أو على كونها فوائت نوافل الحضر، ولا يبعد كون سقوط النوافل في السفر كسقوط صيام شهر رمضان في السفر أداءً وثبوته قضاءً، فيثبت قضاؤها مطلقاً أتى به في السفر أو الحضر غايه الأمر عدم تأكد استحبابه.

ص: ٣٩

١- (١) - أبواب أعداد الفرائض ونوافلها ب ٢١-٢٢-٢٣-٢٤.

٢- (٢) المصدر باب ٢١ / حديث ١.

٣- (٣) المصدر ب ٢٢ من الأبواب المذكوره.

والوتيره على الأقوى (١).

(١) نص عليه جمهور الأصحاب كما في مفتاح الكرامه بل الإجماع في السرائر، وذهب الشيخ في النهايه وأبو العباس في المهذب البارع إلى جواز فعلها وهو ظاهر الفقيه والعلل والعيون والمنقول عن الفقه الرضوى وابن شاذان وفي الأمالى للصدوق أن من دين الإماميه أنه لا- يسقط من نوافل الليل شيء وكذا الخلاف للشيخ وقواه الشهيدان ومال إليه الأردبيلي وصاحب المدارك بل منع كاشف الرموز إجماع ابن إدريس، وتردد في المعبر والتذكرة والتحرير.

وعنده ما يستدل به للأول عموم سقوط نافله الرباعيه المقصوره في السفر كصحيحه(١) حذيفه بن منصور عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالا:

الصلاه في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء.

وكذا صحيح(٢) عبد الله بن سنان إلا أنه زاد «إلا المغرب ثلاث».

وأما الثاني فيدل عليه روايات:

الأولى: ما رواه الصدوق في العلل(٣) عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابورى العطار عن أبي الحسن على بن محمد بن قتيبه النيسابورى عن الفضل بن شاذان وعن الحاكم أبي محمد جعفر بن نعيم بن شاذان عن عمه أبي عبد الله محمد بن شاذان عن الفضل في حديث العلل الذى ذكر أنه سمعها عن الرضا عليه السلام فجمعها متفرقه ثم ألفها «فإن قال: فلم ترك تطوع النهار ولم يترك

ص: ٤٠

١- (١) الوسائل أبواب أعداد الفرائض ونوافلها ب ٢١ / حديث ٢.

٢- (٢) الوسائل أبواب أعداد الفرائض ونوافلها ب ٢١ / حديث ٣.

٣- (٣) العيون ص ١١٢، ورواه في الفقيه والعلل وفي الوسائل أبواب أعداد الفرائض ونوافلها.

تطوع الليل؟ قيل: لأن كل صلاة لا تقصير فيها فلا تقصير في تطوعها و ذلك أنّ المغرب لا تقصير فيها فلا تقصير فيما بعدها من التطوع وكذلك الغداة لا تقصير فيها ولا قبلها من التطوع، فإن قال: فما بال العتمه مقصوره وليس تترك ركعتاه؟ قيل: إن تلك الركعتين ليستا من الخمسين وإنما هي زياده في الخمسين تطوعاً ليتم بها بدل كل ركعه من الفريضة ركعتين من التطوع».

والطريق الأول فيه أبو الحسن علي بن محمّد بن قتيبه قال فيه الشيخ في رجاله: علي بن محمّد بن قتيبه تلميذ الفضل بن شاذان نيسابورى فاضل.

وقال النجاشى: عليه اعتمد أبو عمرو الكشى في كتاب الرجال أبو الحسن صاحب الفضل بن شاذان ورواه كته له كتب منها.

وقال الميرداماد فى الرواشح: وبالجملة طريق أبى جعفر الكلينى والكشى وغيرهما من رؤساء الأصحاب وقدمائهم إلى أبى محمّد الفضل بن شاذان النيسابورى من النيسابوريين الفاضلين تلميذيه وصاحبيه أبى الحسن محمّد بن إسماعيل بندفر وأبى الحسن على بن محمّد القتيبى وحالهما وجلاله أمرهما عند المتمهر الماهر فى هذا الفن أعرف من أن يوضح وأجل من أن يبين، ولا يعارض كل ذلك ما ذكره النجاشى عن الكشى من أنه يروى عن الضعفاء كثيراً، إذ الاعتماد على شخص بعينه غير روايه مجموعه روايات عن مجموعه ضعفاء كما لا يخفى.

وأما عبد الواحد بن محمّد بن عبدوس فهو من مشايخ الصدوق الذى أكثر النقل عنه مترضياً وروى عنه فى الفقيه وهو الواقع فى طريق روايه الجمع فى الكفاره على المفطر على الحرام عن ابن قتيبه المتقدم وقد ذكر الصدوق فى العيون فى روايه لها ثلاث طرق أن حديث عبد الواحد بن محمّد بن عبدوس

عندى أصح.

وتقريب دلالتها من وجهتين:

أن ركعتى العتمه ليستا نافله للعشاء كى يعمها ما دل على سقوط نوافل المقصوده من الرباعيه.

الثانى: أن ركعتى العتمه من تطوع ونوافل الليل وهى مسلم ومفروغ عن عدم سقوطها ولا تنافى بين الوجهين إذ نفى كونها نافله للعشاء لا- يلزم نفى ليليتها وكذا نفى كونها من الرواتب لا- يلزم ذلك أى بمعنى أنها ملحقه بالرواتب لتكميل ضعفها على الفرائض.

الثانيه: خبر(١) رجاء بن أبى الضحاك عن الرضا عليه السلام أنه كان فى السفر يصلى فرائضه ركعتين ركعتين إلّاالمغرب فإنه كان يصليها ثلاثاً، ولا يدع نافلتها، ولا يدع صلاه الليل والشفع والوتر وركعتى الفجر فى سفر ولا حضر وكان لا يصلى من نوافل النهار فى السفر شيئاً.

وما ذكره فى الجواهر من لفظ الروايه «أن الرضا عليه السلام كان يصلى الوتيره فى السفر» لم يعثر عليه فى نسخته من العيون كما ذكره ولم نعثر فى النسخه المطبوعه أيضاً عليه، ومع ذلك تقريب الاستدلال بها ما مر فى ثانى وجهى الخبر المتقدم من كون ركعتى العتمه من صلوات الله ولم يكن عليه السلام يدعها ولذا خص الترك بالنهاريه.

الثالثه: ويشارك خبر ابن أبى الضحاك وخبر العيون فى ثانى وجهيه،

ص: ٤٢

صحيح(١) أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«الصلاه فى السفر ركعتان ليس قبلها ولا بعدهما شىء إلا المغرب، فإن بعدها أربع ركعات لا تدعهن فى سفر ولا حضر، وليس عليك قضاء صلاه النهار وصل صلاه الليل واقضه» إذ بعد ما أطلق فرع بالفاء التفسيريّه تفصيل ما يسقط وما لا يسقط كنافله الفجر الخارجه من إطلاق السقوط.

الرابعه: مؤيداً ذلك بما ورد(٢) من عدم سقوط صلاه الوتر فى السفر وأن الوتيره بدل(٣) عن فوات الوتر كصحيح الفضيل بن يسار عن أبي عبد الله - فى حديث -

«منها ركعتان بعد العتمه تعد بركعه مكان الوتر» بل إن البدليه المزبوره وجه مستقل برأسه على عدم السقوط لأن الوتر من صلاه الليل وهو المبدل منه لا يسقط فى السفر فكذا بدله.

الخامسه: ومن ذلك يظهر قوه ما استدل به المحقق الهمدانى من صحيحه زواره وغيرها قال: قال أبو جعفر عليه السلام.

«من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يبيتن إلا بوتر»(٤) من أن عموم ملازمه الإيمان لإتيانهما معارض من وجه مع عموم سقوط نافله المقصوره فتصل النوبه إلى عموم ما دل على استحبابها.

والإشكال عليه: بأن مفادها فى الحث على صلاه الليل والوتر إذ معنى البيتوته إنهاء الليل إلى الفجر أى فلا يطلع عليه إلا بوتر، مع أنه لم يطلق فى الروايات على ركعتى العتمه لفظ الوتيره غير خبر أبي بصير المتقدم فى البدليه، ولو سلم ذلك فلا تعارض بين العمومين إذ الثانيه حاكمه بقرينه ما ورد فيها أن

ص: ٤٣

١- (١) المصدر باب ٢١ / حديث ٧.

٢- (٢) المصدر باب ٢٥.

٣- (٣) المصدر باب ٢٩، ح ٨، وباب ١٣ ح ٢، وباب ٤٤ من المواقيت، ح ١٥.

٤- (٤) الوسائل أبواب أعداد الفرائض ونوافلها باب ٢٩، ح ١.

النافله لو صلحت لتمت الفريضة إذ هي ناظره للنافله المفروغ عن مشروعيتها(١).

موهون: بأن النهى عن البيوته ظاهر فى الزجر عن إحداثها وإيقاعها إلّا بوتر، فتكون هذه الروايات هي المسميه لها بالوتر ووجهه احتسابها بركعه من قيام، وإطلاق الفقهاء عليها (الوتيره) ميّزاً لها عن الوتر من صلاه الليل، وأما الحكومه فصرف أخذ النافله فى موضوع السقوط لا يعد ذلك نظر دليل حاكم وإلّا فالحث على عدم الترك أيضاً ناظر إلى النافله.

السادسه: ثم إنه يشارك خبر العيون المتقدم فى أول وجهيه من عدم كون الوتيره نافله العشاء فتخرج تخصصاً عن عموم سقوط نافله المقصوره موثق(٢) سليمان بن خالد عن أبى عبد الله عليه السلام قال: صلاه النافله ثمان ركعات حين تزول الشمس - إلى أن قال: - وركعتان بعد العشاء الآخر، يقرأ فيهما مائه آيه قائماً أو قاعداً والقيام أفضل ولا تعدها من الخمسين. الحديث، أى لا تعدهما من الرواتب اليوميه بالمعنى الذى تقدم من كونهما مكملتين للنافله لتصير ضعف الفريضة.

السابعه: وكذا صحيح(٣) الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام هل قبل العشاء الآخره وبعدها شىء؟ قال: لا غير أنى أصلى بعدها ركعتين وليست أحسبهما من صلاه الليل: وتقريب دلالتة ما مر فى خبر العيون ونفى احتسابهما من صلاه الليل ليس نفى ليليتها بل نفى لجزئيتها للثمان ركعات مع الشفع والوتر.

ص: ٤٤

١- (١) التنقيح ٧٤/٦.

٢- (٢) الوسائل أبواب أعداد الفرائض ونوافلها باب ١٣، ح ١٦.

٣- (٣) الوسائل أبواب أعداد الفرائض ونوافلها باب ٢٧، حديث ١.

وأشكل (١) على الاستدلال به: أن المراد من الركعتين فيه هما اللتان يؤتى بهما من قيام المستحبتان استقلالاً زائداً على النوافل المرتبه بقرينه قوله عليه السلام ولست أحسبهما من صلاه الليل فإن ما يتوهم حسابه منها إنما هما اللتان من قيام دون الوتيره التي من جلوس.

ويدل على تعدد الركعتين صحيح (٢) ابن سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

«لا تصل أقل من أربع وأربعين ركعه» قال: ورأيتَه يصلى بعد العتمه أربع ركعات، وكذا موثق (٣) سليمان بن خالد المتقدم حيث قال عليه السلام:

«وركعتان بعد العشاء الآخرة يقرأ فيهما مائة آيه قائماً أو قاعداً، والقيام أفضل، ولا تعدهما من الخمسين» فإنها مصرّحه بالمغايره وأيضاً الوتيره لو أتى بهما من قيام لزد عدد النوافل عن ضعف الفرائض بركعه واحده.

وكذا صحيحه (٤) الحجال قال: كان أبو عبد الله عليه السلام يصلى ركعتين بعد العشاء يقرأ فيهما مائة آيه ولا يحتسب بهما وركعتين وهو جالس يقرأ فيها بقل هو الله أحد، وقل يا أيها الكافرون، فإن استيقظ من الليل صلى صلاه الليل وأوتر، وإن لم يستيقظ حتى يطلع الفجر صلى ركعتين [ركعتين] فصارت سبعا [وفصارت شفعا] واحتسب بالركعتين الليليتين [اللتين] صلاهما بعد العشاء وتراً.

هذا كله مؤيداً بأن السائل فى الصحيح المزبور هو الحلبي وهو الراوى

ص: ٤٥

١- (١) التنقيح ٦٤٤/٦-٧٥.

٢- (٢) الوسائل أبواب أعداد الفرائض ونوافلها باب ١٤، حديث ٤.

٣- (٣) المصدر باب ١٣، حديث ١٦.

٤- (٤) الوسائل أبواب المواقيت باب ٤٤، حديث ١٥، وأبواب بقيه الصلوات المندوبه باب ٢١، حديث ١٥.

لجملة من الروايات فكيف يخفى عليه الوتيره بعد العشاء؟

وفيه: أن موثق سليمان بن خالد وصحيح (١) الحجال أدل على الوحده غايه الأمر أنه من تعجيل الوتر بثلاث ركعات، إذ خيّر في الأول بين القيام والجلوس و جعل ظرفها بعد العشاء وعدم العد من الخمسين هو لما ورد من أنها ملحقه بالرواتب، وكذا الثاني حيث احتسبهما وترأ مكان فوته، أي بمعنى جواز تقديم ركعتي الشفع لمخافه الفوت فإن استيقظ استحب إعادتهما، ومنه يظهر وجه الصحيح الأول.

ويشهد لذلك موثق (٢) الحارث بن المغيرة النضرى قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

«صلاه النهار ست عشره ركعه، ثمان إذا زالت الشمس وثمان بعد الظهر وأربع ركعات بعد المغرب، يا حارث لا تدعهن في سفر ولا حضر، وركعتان بعد العشاء الآخره كان أبى يصليهما وهو قاعد، و أنا أصليهما و أنا قائم.» الحديث.

وأما أن إتيانها عن قيام موجب لزياده العدد عن الضعف، فالتعليل لتشريعها حكمه لا موضوع تدور مداره، ولا غرابه في كون السائل هو الحلبي مع روايته لعدده من روايات الباب، إذ لعله هذه أول أسئلته وقوعاً مع أن مورد السؤال ليس بذلك الوضوح إذ قد ورد (٣) التعبير أن النوافل للمغرب ركعتين بعده وركعتين قبل العشاء وبعده وهو موهم أن نافله العشاء موزعه قبل وبعده.

ص: ٤٦

١- (١) التعبير بالصحيح مشاكله لما ورد في الإشكال وإلاً فهو يرويها عن أبى عبد الله عليه السلام قال: كان أبو عبد الله عليه السلام يصلى. الخ كما في صورته السند والظاهر أن أبا عبد الله عليه السلام الأول ليس الصادق عليه السلام ليكون مرسلًا بل لعله عبد الرحمن بن الحجاج لكونه كنيه له أيضاً.

٢- (٢) الوسائل أبواب أعداد الفرائض ونوافلها باب ١٣، حديث ٩.

٣- (٣) أبواب أعداد الفرائض ونوافلها باب ١٣، حديث ٧.

الثامنة: مما دل على عدم السقوط ما فى الفقه الرضوى (١)

«والنوافل فى السفر أربع ركعات بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء الآخرة من جلوس وثلاث عشره ركعه صلاه الليل مع ركعتى الفجر».

التاسعه: ما ورد (٢) متعدداً من السؤال عن قضاء خصوص نوافل النهار ليلاً- فى السفر لائح الإشعار بأنها الساقطه دون نوافل المغرب والعشاء ولذا تقضى النهاريه فى الليل أيضاً.

هذا كله فى المخصص لعموم سقوط نافله المقصوره، وقد عرفت بوجه قوه المخصص مع أنّ للتأمل فى العموم المزبور مجال، فإن فى صحيح (٣) ابن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: «سألته عن الصلاه تطوعاً فى السفر قال: لا تصل قبل الركعتين ولا بعدهما شيئاً نهاراً» فقيّد السقوط بالنهاريه مع كون السؤال مطلقاً.

وفى حسنه (٤) أبى يحيى الحناط السؤال عن خصوص نافله النهار وإن كان الجواب بتعليل عام، بل فى خبر صفوان بن يحيى (٥) قال: سألت الرضا عليه السلام عن التطوع بالنهار و أنا فى سفر فقال: لا، ولكن تقضى صلاه الليل بالنهار وأنت فى سفر، فقلت: جعلت فداك صلاه النهار التى أصليها فى الحضر أفضيها بالنهار فى السفر قال:

«أما أنا فلا أفضيها» فإنه ظاهر فى عدم سقوط نوافل الليل التى فى قبال النهار ولذا تقضى الليله دون النهاريه.

ص: ٤٧

١- (١) الفقه الرضوى: ١٠٠.

٢- (٢) أبواب أعداد الفرائض ونوافلها باب ٢٢.

٣- (٣) المصدر باب ٢١، ح ١.

٤- (٤) المصدر باب ٢١، ح ٢.

٥- (٥) - المصدر باب ٢١، ح ٥.

(مسأله ۱): يجب الإتيان بالنوافل ركعتين ركعتين (۱)

و مما يؤيد قصر العموم ووروده في خصوص النهاريه أن التعبير «الصلاه في السفر ركعتين ليس قبلهما ولا- بعدهما شيء إلمالمغرب» شامل للصبح أيضاً مع أن قبله ركعتيه نفلاً فيعلم من ذلك أن التعبير المزبور هو في النهاريه في قبال الليله حيث إن نافله الفجر ظرف إتيانها يبتدىء ليلاً- والتعبير بعموم ينطبق على ثلاث موارد مع خروج أحدها من دون التنبيه على استثناءه أو استثناء خصوص المغرب فيه من البعد ما لا- يخفى بخلاف حمله على النهاريه، واستثناء المغرب في بعض ما ورد هو بلحاظ اتصالها بوقت النهاريه.

(۱) حكى عليه الإجماع وعن الذكرى التوقف وعن مجمع البرهان أنه غير ظاهر لعدم الدليل الصريح الصحيح والحكم به مشكل لعموم مشروعيه الصلاه وصدق التعريف المشهور على الواحد والأربع ولهذا جَوَزُوا نذر الوتر وصلاه الأعرابي مع القيد اتفاقاً وعلى الظاهر في غيرهما وترددوا في كونهما فردى المنذوره المطلقه أم لا، ويؤيده صلاه الاحتياط فإنها قد تقع ندباً مع الوحده. هذا وقد استثنوا الوتر وصلاه الأعرابي التي هي عشر ركعات كالصبح والظهرين مع أنها مرويه من طرق العامه وكذلك صلوات أخر ذكرت في المصباح وتتماته والموجز وكشف الالتباس وغيرها في كتب (۱) أخرى.

وعن الشافعي تجويز الصلاه أي عدده شاء أربعاً وستاً وثمانياً وعشراً شفعاً أو وترأ وإذا زاد على مثني فالأولى أن يتشهد عقيب كل ركعتين وعنه في الإملاء إن صلى بغير إحصاء جاز وهو المحكى عن مالك وعن أبي حنيفه

ص: ٤٨

الأربع أفضل ومنع من الواحده.

ويدل على التقييد بالثنتين في طبيعه النافله مصحح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصلى النافله، أيصلح له أن يصلى أربع ركعات لا يسلم بينهما؟ قال: لا إلا أن يسلم بين كل ركعتين (١) وخذش في السند بعدم توثيق عبد الله بن الحسن العلوى وفي الدلاله بانصرافها إلى الرواتب اليوميه.

ويردهما بأن الأقوى وثاقته لجمله من القرائن منها البيوته الشريفه واعتماد الفقيه الحميرى في كتابه قرب الإسناد عليه وقد أكثر من روايات على بن جعفر عليه مضافاً إلى تطابق ما رواه عنه مع ما في كتاب على بن جعفر الذى يرويه صاحب الوسائل بسند صحيح. هذا وقد رويت هذه الروايه في كتاب على بن جعفر (٢).

وأما الدلاله فالانصراف لكثره الاستعمال إنما يعوّل عليها إذا لم تكن مقرونه بكثره استعمال في أصل المعنى للفظ.

وأما التزامهم بالعموم في العنوان الوارد في نصوص أحكام طبيعى النافله الأخرى كالنهى الوارد عن الجماعه فيها وحكم الشك فيها وقران السورتين وجواز الجلوس الآتى واحتساب كل ركعتين من جلوس بر كعه من قيام، وإتيانها على المحمل مع استقبال أیه وجهه كما قد أطلق العنوان في الروايات على غير الرواتب وعلى الصوم الندبى (٣) وعلى الطواف المندوب (٤).

ص: ٤٩

١- (١) أبواب أعداد الفرائض ب ٢/١٥.

٢- (٢) كتاب مسائل على بن جعفر: ٢٤٩، ح ٥٩٠.

٣- (٣) الكافي ١٢٢/٤، ح ٣.

٤- (٤) الكافي ٤١٨/٤، ح ١.

وبما رواه في المستطرفات من كتاب حريز بن عبد الله عن أبي بصير قال:

قال أبو جعفر عليه السلام.

«وافصل بين كل ركعتين من نوافلك بالتسليم» الحديث (١) «إن قدرت أن تصلى يوم الجمعة عشرين ركعة فافعل ستاً بعد طلوع الشمس وستاً قبل الزوال إذا تعالت الشمس»، وطريق ابن إدريس وإن كان في ظاهره الإرسال إلّا أن وقوعه في إجازات العلامه الحلبي والشهيد الثاني وغيرهما من أعلام القرون المتأخره للكتب المشهوره يدل على وجود أسناد له إليها، مضافاً إلى أن عبارته في انتزاع الأحاديث من كتاب حريز بتوصيف أنه من أجله المشيخه الدال على قوه اعتبار الكتاب لديه مع تشدده في منع حجيه الخبر الواحد وقد ذكر المحقق في مقدمه المعتمد اعتماده على جملة من الكتب المشهوره للحسن بن محبوب والبنزطي وغيره كاعتماده على الكتب الأربعة مما يشهد بتواتر الكتب والأصول لديهم إلى القرن السابع مع أن ابن إدريس من القرن السادس.

نعم، مورد الروايه في النوافل اليوميه لكن يمكن تقريبه على العموم لعمل الفصل على عنوان النوافل.

ومن ذلك يظهر اعتضاد الدلاله بما ورد (٢) في الوتر أنه يسلم على الثنتين، حيث يظهر من تلك الروايات أن ذلك العدد هو بمقتضى طبيعه الصلاتيه ومثل هذا التقريب في معتبره الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال:

«الصلاه ركعتان ركعتان فلذلك جعل الأذان مثنى مثنى» (٣).

ص: ٥٠

١- (١) أبواب أعداد الفرائض ب ٣/١٥.

٢- (٢) أبواب أعداد الفرائض ب ١٥.

٣- (٣) المصدر ح ٥.

إلّا الوتر، فإنها ركعه (١)،

وأما التمسك بالبراء فقد حررنا فى علم الأصول أنها لا تثبت صحه ما بقى عند الشك فى الأقل والأكثر الارتباطين إلّا بضميمه قيام الدليل على تعدد مراتب المركب فى الجملة فىكون رفع البراءه هو لرفع بعض المراتب العليا مع إحراز مطلوبه بقيه المراتب، ويكفى ما تقدم للدلاله على نفى تعدد المراتب.

(١) كما حكى عليه الإجماع وذهبت الحنفية إلى الوصل بين الثلاث والبقية إلى التخيير ومال إليه الأردبيلي وصاحب المدارك وهو مقتضى ظهور الآيه «والشفع والوتر» حيث إنّ التعدد فى العنوان يقتضى التغاير والتباين وهو مفاد صحيح (١) معاويه بن عمار وأبى ولاد وسليمان بن خالد عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«الوتر ثلاث ركعات تفصل بينهن» وصحيح أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«الوتر ثلاث ركعات، ثنتين مفصوله، وواحد»، وصحيح سعد بن سعد الأشعري عن أبى الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الوتر أفصل أم وصل؟ قال:

«فصل»، وظاهرها بيان أصل وتحديد الماهية، فيقرب معارضتها لما دل على الوصل وما يظهر من جملة من الروايات الترخيص فى تعاطى الأفعال بين الثنتين والواحد فهى لدفع التوهم عن حظرها مع كونها مفصوله بالتسليم بسبب إطلاق الوتر على الثلاث معاً أيضاً.

نعم فى صحيح يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التسليم فى ركعتى الوتر؟ فقال:

«إن شئت سلّمت وإن شئت لم تسلّم».

ص: ٥١

ويستحب في جميعها القنوت حتى الشفع على الأقوى في الركعه الثانيه، وكذا يستحب في مفرده الوتر (١).

ومثله صحيح معاويه.

وفي روايه كردويه الهمداني قال: سألت العبد الصالح عليه السلام عن الوتر؟ فقال:

«صله» والأظهر حملها على التقيه لموافقه الروايات الداله على الفصل لظاهر الكتاب.

(١) لم يحك خلاف فيه قبل الشيخ البهائي وحكى عن صاحب المدارك والذخيره والحداثق وعن جماعه استحبابه في الثلاث وحكى هذا القول بصوره أخرى وندب قنوت ثان في مفرده الوتر بعد الركوع وهو مذهب العامه حيث إنَّ القنوت لا يشرع عند الحنفيه في غير الوتر إلّا في النوازل فيقنت له في الصبح للإمام لا للمنفرد وعند الحنابله يكره القنوت في غير الوتر إلّا في النوازل فيقنت في جميع الصلوات للإمام والأفضل عندهم في قنوت الوتر بعد الركوع وعند الشافعيه القنوت في الركعه الأخيره في النصف الثاني من شهر رمضان ويسن في الثانيه في الصحيح بعد الركوع وعند المالكيه لا قنوت في الوتر وإنما هو مندوب في الصبح فقط قبل الركوع ويقضيه بعده، كما في الفقه على المذاهب الأربعة.

واستدل بصحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«القنوت في المغرب في الركعه الثانيه وفي العشاء والغداه مثل ذلك وفي الوتر في الركعه الثالثه» (١)

ص: ٥٢

وهو محمول على التأكيد أو تقيته لذهاب العامه للمنع فى الصلوات عدا الركعه الأخيره فى الوتر إلمافى النوازل وحينها هو من مختصات الإمام الحاكم أو نائبه والظاهر من الروايات الوارده فى باب القنوت شده التقيه فيه فى صحيح ابن أبى نصر عن أبى الحسن الرضا عليه السلام قال: قال أبو جعفر عليه السلام فى القنوت:

«إن شئت فاقنت وإن شئت فلا تقنت» قال أبو الحسن عليه السلام.

«و إذا كانت التقيه فلا تقنت و أنا أتقلد هذا»(١).

وفى مكاتبه على بن محمد بن سليمان قال: كتبت إلى الفقيه عليه السلام أسأله عن القنوت؟ فكتب:

«إذا كانت ضروره شديده فلا ترفع اليدين وقل ثلاث مرات:

بسم الله الرحمن الرحيم»(٢).

وفى موثق عمار الساباطى قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام. أخاف أن أقنت وخلفى مخالفاً فقال:

«رفعك يديك يجزى، يعنى رفعهما كأنك ترع»(٣) وفى موثق أبى بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القنوت؟ فقال:

«فيما يجهر فيه بالقراءه» قال: فقلت له: إنى سألت أباك عن ذلك فقال: فى الخمس كلها فقال:

«رحم الله أبى إن أصحاب أبى أتوه فسألوه فأخبرهم بالحق، ثم أتونى شكاكاً فأفتيتهم بالتقيه»(٤).

وعلى هذا فما ورد من التقييد بالجهريه ونحوه محمول على ذلك، نظير موثق محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن القنوت فى الصلوات الخمس؟ فقال:

«اقنت فيهن جميعاً» قال: وسألت أبا عبد الله عليه السلام بعد ذلك عن

ص: ٥٣

١- (١) أبواب القنوت ب ١/٤.

٢- (٢) أبواب القنوت ب ٣/١٢.

٣- (٣) أبواب القنوت ب ٢/١٢.

٤- (٤) أبواب القنوت ب ١٠/١٢.

القنوت؟ فقال لى:

«أما ما جهرت فيه فلا تشك» (١) فصحيح ابن سنان المتقدم محمول على ذلك.

وكذا صحيح سعد بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال:

سألته عن القنوت هل يقنت فى الصلوات كلها أم فيما يجهر فيه بالقراءة؟ قال:

«ليس القنوت إلأى الغداه والجمعه والوتر والمغرب» (٢).

وأما ما حكى عن الحدائق من أن ما ورد فى عده من الأخبار من أدعية قنوت الوتر لم تقيّد بالقنوت الثانى مع أن الوتر هو الركعات الثلاث فهو شاهد على عدم تشنيه القنوت فى الثلاث، فيرده أن إطلاق الوتر على الثلاث وإن كان أكثر من الواحده لكن استعماله فيها أيضاً ورد بكثره وكفى وروده فى استعمال الآيه مما يدل على أن أصل وضعه هو للواحد وإطلاقه على الثلاث تغليباً أو لوصله بالشفع عند العامه.

وأما القول باستحباب الثلاث فينأى عموم أن القنوت لكل ركعتين، وأما خبر أحمد بن عبد العزيز قال: حدثنى بعض أصحابنا قال: كان أبو الحسن الأول عليه السلام إذا رفع رأسه من آخر ركعه الوتر قال:

«هذا مقام من حسناته نعمه منك وشكره ضعيف وذنبه عظيم» (٣) فهو ظاهر فى القنوت بعد الركوع بل يحتمل من رفع السجود أو أنه ورد لا- دعاء فى قنوت مضافاً إلى صريح صحيح معاوية بن عمار أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن القنوت فى الوتر؟ قال: قبل الركوع، قال:

فإن نسيت، أقنت إذا رفعت رأسى؟ فقال:

«لا» (٤).

ص: ٥٤

١- (١) أبواب القنوت ب ٧/١.

٢- (٢) أبواب القنوت ب ٦/٢.

٣- (٣) الكافي ٣/٣٢٥.

٤- (٤) أبواب القنوت ب ٥/١٨.

(مسأله ۲): الأَقْوَى استِحْبَابُ الْغَفِيلَةِ، وَهِيَ رَكَعَتَانِ بَيْنَ الْمَغْرَبِ وَالْعِشَاءِ، وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ (۱) الرُّوَاتِبِ يَقْرَأُ فِيهَا فِي الرَّكَعَةِ الْأُولَى بَعْدَ الْحَمْدِ وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ * فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ،

(۱) كما في روايه الشيخ في المصباح وتتمتها: «فإذا فرغ من القراءة رفع يديه وقال: اللهم إني أسألك بمفاتيح الغيب التي لا يعلمها إلا أنت، أن تصلى على محمد وآل محمد و أن تفعل بي كذا وكذا، وتقول: اللهم أنت ولي نعمتي، والقادر على طلبتي، تعلم حاجتي، فأسألك بحق محمد وآله لما قضيتها لي، وسأل الله حاجته أعطاه الله ما سأل» (۱) لكن ليس في متنها التسميه بعنوان الغفيله، نعم في روايه الصدوق المرويه بطرق متعدده فيها الموثق قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

«تَنقَلُوا فِي سَاعَةِ الْغَفْلَةِ وَلَوْ بِرَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ فَإِنَّهُمَا تَوَرَّثَانِ دَارَ الْكِرَامَةِ» قال:

وفي خبر آخر:

«دار السلام، وهي الجنة وساعه الغفله بين المغرب والعشاء الآخره» (۲) ولا يبعد اتحاد المراد بعد كون الخفيفتين هما اللتان يقرأ فيهما الحمد وحدها، كما في الروايه، فهذه الصوره خفيفه لكل من الركعتين، وعلى أي تقدير فعموم الطلب الأول منطبق على ما في المصباح كما أن روايه الشيخ لا يبعد صحتها بعد تصريحه أنها روايه هشام بن سالم وابتدائه به في أسناد الروايه مما يعزز إرادته طريقته في التهذيبين وأنه استخراجها من كتابه الذي ذكر طريقه

ص: ۵۵

۱- (۱) أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ۲/۲۰.

۲- (۲) أبواب بقيه الصلوات المندوبه ب ۱/۲۰.

وفى الثانيه بعد الحمد وَ عِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَ يَعْلَمُ مَا فِي الْبُرِّ وَ الْبَحْرِ وَ مَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقِهِ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَ لَا حَبِّهِ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَ لَا- رَطْبٍ وَ لَا- يَابِسٍ إِلَّا- فِي كِتَابٍ مُبِينٍ وَيَسْتَحِبُّ أَيْضاً بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ صَلَاةَ الْوَصِيهِ (١)، وَهِيَ أَيْضاً رَكَعَتَانِ، يَقْرَأُ فِي أَوْلَاهُمَا بَعْدَ الْحَمْدِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ مَرَّةً سُورَةَ إِذَا زُلْزِلَتْ الْأَرْضُ، وَفِي الثَّانِيهِ بَعْدَ الْحَمْدِ سُورَةَ التَّوْحِيدِ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً.

الصحيح في الفهرست.

هذا، وظاهر الروايه الثانيه إرادته نافله الرواتب فلا يبعد إرادته الخصوصيه في كيفيه نافله المغرب من روايه المصباح. لا سيما مع احتمال أن الرَكَعَتَيْنِ موضوع للخصوصيه كالصوم للاعتكاف، و أن بيان الخصوصيه للحث على إتيان الرَكَعَتَيْنِ بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ وَهُوَ التَّفْضِيلُ فَالْإِتْيَانُ بِهِمَا فِي ضَمَنِ نَوَافِلِ الْمَغْرِبِ أَقْرَبُ وَجْهًا.

(١) كما في مرسل (١) الشيخ في المصباح وذكر لها ثواب جزيل عن الصادق عن أبيه عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال:

«أوصيكم برَكَعَتَيْنِ بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ.» والكلام في ظهورها كما مر في الغفيله وأن الإتيان بها ضمن النوافل أقرب ويكفي في الاستحباب قاعده من بلغ على الأظهر في مفاد القاعده.

ص: ٥٦

(مسأله ٣): الظاهر أنّ صلاة الوسطى التى تتأكد المحافظه عليها هى الظهر، فلو نذر أن يأتى بالصلاه الوسطى فى المسجد أو فى أول وقتها مثلاً أتى بالظهر (١).

(١) حكى عليه إجماعه الطائفه والشهره وخالف السيد المرتضى فجعلها العصر وفى صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام. وقال تعالى: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وهى صلاة الظهر وهى أول صلاه صلاها رسول الله صلى الله عليه وآله وهى وسط النهار، ووسط صلاتين بالنهار: صلاه الغداه وصلاه العصر، وفى بعض القراءات: (حافظوا على الصلوات والصلاه الوسطى - صلاه العصر - و قوموا لله قانتين) قال: وأنزلت هذه الآيه يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وآله فى سفره» الحديث(١).

وفى العلل (وصلاه العصر) وقد حكى الطبرى فى تفسيره عندهم هذه القراءه بعطف (صلاه العصر) وإن حكى قراءه بدون واو العطف.

ومثله صحيح أبى بصير(٢) وغيرها من الروايات فى تفسير العياشى.

وفى روايه الصدوق عن الحسن بن على بن أبى طالب عليهما السلام.

«و أما صلاه العصر فهى الساعه التى أكل آدم فيها من الشجره فأخرجه الله عزوجل من الجنه فأمر الله ذرّيته بهذه الصلاه إلى يوم القيامه واختارها الله لأمتى، فهى من أحب الصلوات إلى الله عزوجل وأوصانى أن أحفظها من بين الصلوات»(٣) وظهرها

ص: ٥٧

١- (١) أبواب أعداد الفرائض ب ١/٥.

٢- (٢) أبواب أعداد الفرائض ب ٢/٥.

٣- (٣) أبواب أعداد الفرائض ب ٧/٢.

(مسألة ٤): النوافل المرتبه وغيرها يجوز إتيانها جالساً ولو في حال الاختيار، والأولى (١) حينئذ عدّ كل ركعتين بركعه، فيأتي بناقله الظهر مثلاً ست عشر ركعه، وهكذا في نافله العصر، وعلى هذا يأتي بالوتر مرتين كل مرّه ركعه.

أن الحفظ الخاص لصلاه العصر ولعل الوهم من الراوى لأن صدر الروايه هو عن صلاه الظهر فأخر جمله (واختارها الله). عن الصدر.

(١) ظاهر الأكثر حيث اقتصر على الجلوس عدم جواز الاستلقاء والاضطجاع، وعن الشهيد التصريح به لكن عن نهاية العلامه جوازه كما حكى منع ابن إدريس عن الجلوس في غير الوتيره وعلى الراحله، واستدل على الجواز سواء في الاختيار أو الاضطرار بالنصوص كصحيح سهل بن اليسع أنه سأل أبا الحسن الأول عليه السلام عن الرجل يصلى النافله قاعداً وليست به عله في سفر أو حضر، فقال:

«لا بأس به» (١). وفي موثق سدير قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام. أتصلى النوافل وأنت قاعد؟ فقال:

«ما أصليها إلّا وأنا قاعد منذ حملت هذا اللحم وبلغت هذا السن» (٢)، وفي مصحح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن رجل صلى نافله وهو جالس من غير عله، كيف تحسب صلاته؟ قال:

«ركعتين بركعه» (٣) واستدل على جواز الاستلقاء ونحوه بفحوى النصوص الوارده في جواز إتيانها جلوساً وماشياً وعلى الراحله ونحو ذلك مما يدل على مطلوبيتها على أيه حال وبخبر أبي بصير عن أبي عبد

ص: ٥٨

١- (١) أبواب القيام ب ٢/٤.

٢- (٢) أبواب القيام ب ١/٤.

٣- (٣) أبواب القيام ب ٦/٥.

وقت الظهرين ما بين الزوال والمغرب (١)

اللّه عليه السلام قال:

«صل فى العشرين من شهر رمضان ثمان بعد المغرب واثنى عشر ركعه بعد العتمه فإذا كانت الليله التى يرجى فصلّ مائه ركعه.»
قلت:

جعلت فداك، فإن لم أقو قائماً؟ قال:

«فجالساً» قلت: فإن لم أقو جالساً؟ قال:

«فصل وأنت مستلق على قفاك» (١) باستظهار الضعف لا العجز كما علق الجلوس عليه مع جوازه مطلقاً.

(١) وفى المقام جهات:

الأولى:

فى المبدأ: كما فى قوله تعالى: أَمِمْ الصَّلَاةَ إِتْدُلُوكِ الشَّمْسِ وهو إجماع المسلمين وما يحكى العامه عن ابن عباس وغيره من جوازها قبل دخول وقتها، لعله محمول على ما لو وقع بعض الآخر من الصلاه فى الوقت الذى هو ملحق بالوقت.

وما فى جملة من كلمات الأصحاب من تقييده بالقدم بعد الزوال والذراع ونحوهما فمحمول على أول وقت الفضيله لمن يأتى بالسبعه النافله أو مطلقاً.

والدلوک وإن أطلق على الغروب كما يطلق الشمس من زوالها إلى غروبها كما يطلق على زوالها وقت الظهر إلّا أن الجامع هو ميلها للغروب لأنها فى

ص: ٥٩

وتدل عليه الروايات المتواتره وهى على السن:

منها: ما صرح بذلك كما فى صحيح زراره - المتقدم - عن أبى جعفر عليه السلام - من قوله - قال الله تعالى لنبىه صلى الله عليه وآله. أقيم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل ودلو كها: زوالها» الحديث (١).

وفى صحيحه الآخر عن أبى جعفر عليه السلام قال:

«إذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر والعصر، فإذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب والعشاء الآخرة» (٢).

وفى مصحح عبيد بن زراره قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر والعصر فقال:

«إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر والعصر جميعاً، إلا أن هذه قبل هذه، ثم أنت فى وقت منها جميعاً حتى تغيب الشمس» (٣) وغيرها.

ومنها: ما كان بلسان تأخيرها عن السبعة النافله وإن دخل الوقت.

كصحيح الفضلاء قالوا: كنا نقيس الشمس بالمدينه بالذراع فقال [لنا] أبو عبد الله عليه السلام.

«ألا أنبئكم بأبين من هذا، إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر، ألا أن بين يديها سبعة، و ذلك إليك إن شئت طولت وإن شئت قصرت» (٤) ومثلها صحيح عمر بن حنظله (٥) ومثلها معتبره مسمع بن عبد الملك وغيرها (٦).

ص: ٦٠

١- (١) أبواب أعداد الفرائض ب ١/٢.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ١/٤.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٥/٤.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ١/٥.

٥- (٥) أبواب المواقيت ب ٩/٥-٥.

٦- (٦) أبواب المواقيت ب ٤/٥.

وفى مكاتبه محمد بن أحمد بن يحيى قال: كتب بعض أصحابنا إلى أبي الحسن عليه السلام روى عن آبائك القدم والقدمين والأربع والقامه والقامتين، وظل مثلك والذراع والذراعين؟ فكتب عليه السلام.

«لا القدم ولا القدمين، إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاة وبين يديها سبحة وهي ثمان ركعات، فإن شئت طوّلت وإن شئت قصرت ثم صل الظهر، فإذا فرغت كان بين الظهر والعصر سبحة وهي ثمان ركعات، إن شئت طوّلت وإن شئت قصرت ثم صل العصر»(١).

وروايات هذا اللسان حاكم على الألسن الأخرى المحدده تاره دخول وقت الظهر بالقدمين و العصر بالأربعه(٢) وثانيه بالذراع والذراعين(٣) وثالثه بظل المثل للظهر والمثلين للعصر كموثق زراره بتقييد ذلك بالقيظ والحز(٤) ورابعه بالقدم للظهر والقدمين للعصر(٥) والحكومه تفسيريه بأن التحديد للفضيله عند إتيان النافله.

ومنها: ما دل على جواز التأخير والتقديم وهو أيضاً حاكم على ألسنه التحديد السابقه كموثق زراره عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«صلى رسول الله صلى الله عليه وآله بالناس الظهر والعصر حين زالت الشمس فى جماعه من غير عله وصلّى بهم المغرب والعشاء الآخر قبل سقوط الشفق من غير عله فى جماعه، وإنما فعل

ص: ٦١

١- (١) أبواب المواقيت ب ١٣/٥.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٢٢/٨-١-٣-٤.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٢٢/٨-١-٣-٤.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ١٣/٨.

٥- (٥) أبواب المواقيت ب ١٧/٨-١١.

رسول الله صلى الله عليه وآله ليتسع الوقت على أمته» (١) وغيرها.

ومنها: ما دل على أن أفضله الوقت أوله لمن لا يأتي بالنافله كالمسافر (٢) و يوم الجمعة (٣) أو إذا كان وحده منفرداً ثم يأتي بالنافله (٤).

ومنها: ما دل على أن أول الفضيله هو الزوال و أن التحديد هو آخر وقت الفضيله و أن التأخير للسبحه (٥).

وهناك ألسنه أخرى تفيد مفروغيه كون الزوال مبدأ للظهرين.

ثم إن تحديد وقت الفضيله بالعناوين المتقدمه وما هو المدار فيها سيأتى عند تعرض الماتن.

الجهه الثانيه: فى المنتهى: فقد تقدمت جملة من الروايات المحدده له بمغيب الشمس وفى موثق ومحسنه عبيد بن زراره عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«لا تفوت الصلاة من أراد الصلاة، لا تفوت صلاة النهار حتى تغيب الشمس» الحديث (٦) كما يدل على المشهور قوله تعالى: وَ أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَ زُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ (٧).

وفى صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام.

« . و طرفاه المغرب والغداه

ص: ٦٢

١- (١) أبواب المواقيت ب ٦/٧.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ١/٦.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ١١/٨.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ١/٣٥-٣-٥، وب ٢/٣٧.

٥- (٥) أبواب المواقيت ب ٥/١٠.

٦- (٦) أبواب المواقيت ب ٩/١٠.

٧- (٧) هود/ ١١٤.

وهي صلاة العشاء الآخرة» (١). وفي روايه: طرفاه صلاة الفجر وصلاه العصر والتزليف من الليل ما بين العشاءين (٢) ولو بضميمه كون صلاة الظهرين نهاريه وكذلك قوله تعالى: أقيم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل (٣) بضميمه ما ورد في ذيل الآيه من صحيح زراره المتقدم فتمتد صلاة الظهرين إلى المغرب لأن وقت العشاءين وكذلك قوله تعالى: ليشهدتأذنتكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهره و من بعدي صلاة العشاء ثلاث عورات لكم (٤).

وهذا هو المشهور، إلا أن المحكى عن المقنعه والمبسوط والوسيله والقاضى فى المهذب والتقى والحسن بن عيسى (ابن أبى عقيل) والمراسم والمفاتيح والحدائق وربما حكى عن الغنيه فى كتاب الحج أن الغروب منتهى الوقت للمضطر.

وأما المختار فمنتهى وقته هو المثل والمثلين - الذى هو وقت فضيله عند المشهور - وربما استظهر من بعض الكتب المتقدمه إرادته الفضيله، وعلى أى تقدير فلا ريب فى تدارك من فاته الوقت الأول الصلاة قبل الغروب.

وجمله مذاهب العامه على الثانى على اختلاف فيما بينها فى التفاصيل.

ويستدل لحرمة التأخير ووجوب التعجيل فى الوقت الأول بجمله من

ص: ٦٣

١- (١) أبواب أعداد الفرائض ب ١/٢.

٢- (٢) المستدرک ١٢١/٣ ب ٩، ح ٧.

٣- (٣) الإسراء / ٧٨.

٤- (٤) النور / ٥٨.

كقوله تعالى: فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ (١) بقرينه ما ورد في ذيل من جمله من الصحاح من تفسير السهو عنها بالتضييع لها كصحيح محمد بن الفضيل (٢) وغيره وبضميمه جمله من الروايات الآتية الداله على أن التأخير بلا عذر تضييع لها.

وكقوله تعالى: أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ عَذَابًا (٣) بقرينه صحيح داود بن فرقد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام. قوله تعالى: إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا (٤) قال:

«كتاباً ثابتاً، وليس إن عجلت قليلاً أو أخرت قليلاً بالذى يضرك ما لم تضيع تلك الإضاعة فإن الله عزوجل يقول لقوم:

وذكر آية (أضاعوا.)» (٥) والمقابلة بين التأخير قليلاً والإضاعة يقتضى أن التأخير بمده كثيره هو من الإضاعة المحرمه.

والإشكال على الدلالة بأنها فى مورد التأخير بعد المغيب أو الاعتياد على تأخيرها إلى الوقت الثانى وهو اصفرار الشمس إعراضاً عن السنه النبويه ورغبه عنها وهو استهانته واستخفاف بالشريعه.

مدفوع بأن احتمال إرادته خصوص التأخير إلى المغيب بعيد جداً، أما الاعتراف بحرمه الإعراض العملى عن السنه فهو التزام بلزومها إذ لو كانت نديبه فما وجه الحرمة مع أنه لم يقيد فى الجواب بالاعتیاد، واستمرار الترك لا يستلزم

ص: ٦٤

١- (١) الماعون / ٥.

٢- (٢) أبواب أعداد الفرائض ب ١/٧.

٣- (٣) مريم / ٥٩.

٤- (٤) المؤمنون / ٩.

٥- (٥) أبواب أعداد الفرائض ب ٤/٧.

وفى موق أبي بصير قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:

«. إن الصلاة إذا ارتفعت فى أول وقتها رجعت إلى صاحبها وهى بيضاء مشرقه تقول: حفظتنى حفظك الله، وإذا ارتفعت فى غير وقتها بغير حدودها رجعت إلى صاحبها وهى سوداء مظلمه تقول: ضيعتنى ضيعك الله»(١).

وعن التهذيب «إذا ارتفعت فى وقتها.» بدون أول.

وأشكل على دلالتها بأنه لا يلتزم بوجود أول الوقت أحد، فلا محاله تحمل على ضرب من التأويل.

نعم، على روايه التهذيب يتم الاستدلال لكن قد افترض فى الروايه ارتفاعها بغير حدودها المقرره فتكون باطله وهو غير ما نحن فيه.

ويدفع: أن مقتضى المقابله بين أول الوقت وفى غير وقتها هو كون المدار فى التضييع على إتيانها فى غير وقتها لا على تفويت أول الوقت لأنه يوجب الإتيان فى غير وقتها، ثم إنه بقريته وصف الصلاة فى الشق الأول ب (بيضاء مشرقه) هو إرادته وقت الفضيله سواء كانت لفظ الروايه هو أول وقتها أو بدونه.

ومثله موق عمار الساباطى(٢).

وفى مصحح إبراهيم الكرخى قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام متى يدخل وقت الظهر؟ قال:

«إذا زالت الشمس» فقلت: متى يخرج وقتها؟ فقال:

«من بعدما يمضى من زوالها أربعه أقدام، إن وقت الظهر ضيق ليس كغيره»

ص: ٦٥

١- (١) أبواب المواقيت ب ٢/١.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ١٧/٣.

قلت: فمتى يدخل وقت العصر؟ فقال:

«إن آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر» فقلت: فمتى يخرج وقت العصر؟ فقال:

«وقت العصر إلى أن تغرب الشمس و ذلك من عله وهو تضييع» فقلت له: لو أن رجلاً صلى الظهر بعدما يمضى من زوال الشمس أربعه أقدام، أكان عندك غير مؤد لها؟ فقال:

«إن كان تعمد ذلك ليخالف السنه والوقت لم تقبل منه، كما لو أن رجلاً أخر العصر إلى قرب أن تغرب الشمس متعمداً من غير عله لم يقبل منه، إن رسول الله صلى الله عليه و آله قد وقت للصلوات المفروضات أوقاتاً، وحد لها حدوداً في سنته للناس، فمن رغب عن سنه من سنته الموجبات كان مثل من رغب عن فرائض الله»^(١).

وحال إبراهيم الكرخي بعد عدم الطعن وعد الشيخ له من أصحاب الصادق عليه السلام وقد روى عنه الحسن بن محبوب وصفوان وابن أبي عمير وحماة بن عيسى وغيرهم من الأجلء الثقات.

وأشكل على دلالتها بأن موردها الإعراض عن السنه وإدمان الرغبه عنها وإن هذا العنوان محرم.

وفيه: ما مر من أن السنه المندوبه لا حرج في استمرار تركها، مع أن فرض السؤال والجواب ليس في الاستمرار، بل فرض أصل الوقوع.

وفي موثق أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام.

«إن الموتور أهل وماله من ضييع صلاه العصر» قلت: وما الموتور؟ قال:

«لا يكون له أهل ولا مال في الجنة» قلت: وما تضييعها؟ قال:

«يدعها حتى تصفر وتغيب»^(٢) وهي بقرينه فرض وقوع الصلاه منه فيكون المراد من عطف (وتغيب) هو أخذ الشمس في

ص: ٦٦

١- (١) أبواب المواقيت ب ٣٢/٨.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ١/٩.

المغيب وإن لم يسقط القرص، وأما الإشكال على الدلالة بأن الدخول للجنة شاهد على عدم العقوبة وعدم العذاب بل غاية الأمر هو المهانة والاستئصال.

فيندفع: بأن الصغائر معتفّره مع اجتناب الكبائر ولا يلزم منه عدم حرمتها وكذا رفع العقوبة للشفاعة أو التوبه أو فعل الحسنات ونحو ذلك والمفروض فى المقام ترتب الجزاء الأخرى على ذلك من الحوبه والآثار الواقعيه نظير ما ورد فى آثار الغيبه أن المغتاب بالكسر يحرم من إخوه المغتاب بالفتح فى الجنة وبعباره أخرى إن نوع العقوبه مختلف على المعاصى والمخالفات لا سيما بناء على تعريف الواجب بأنه ما يستحق بالإخلال به الذم على بعض الوجوه وما كان تركه قبيح أو فيه توبيخ و أن ذلك نمط من العقوبه. وبعباره أخرى إن الصغائر لم يتوعد عليها النار ولكن ذكر آثارها وحبوبها بلسان الوعيد فكذلك فى المقام فإن لسان الجزاء وعيدى ونظير عباره الشيخ فى التهذيب فى المقام أنه وإن لم يستحق العقوبه إلّا أنه يستحق اللوم والتعنيف.

وفى الموثق إلى ابن بكير عن محمد بن هارون قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

«من ترك صلاه العصر غير ناس لها حتى تفوته وتره الله أهله وماله يوم القيامة» (1) والفوت فى الروايه سواء حمل على الغروب أو احمرار الشمس وفوت وقت الفضيله، فإنها داله على المطلوب أما على الأول فلأنه معصيه وقد قرر له عقوبه الموتور فهى لسان معصيه فى بقيه الروايات، وعلى الثانى فالتعبير بالتفويت مما يفيد فوت الملاك الإلزامى للوقت الأول.

وفى صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول:

«لكل صلاه وقتان وأول الوقت أفضله، وليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً

ص: ٦٧

إلّا فى عذر من غير عله»(١)، وفى صحيحه الآخر عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«لكل صلاه وقتان وأول الوقتين أفضلهما، وقت صلاه الفجر حين ينشق الفجر إلى أن يتجلل الصبح السماء، ولا ينبغى تأخير ذلك عمداً، ولكنه وقت من شغل أو نسي أو سها أو نام، ووقت المغرب حين تجب الشمس إلى أن تشتبك النجوم، وليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً إلّا من عذر أو من عله»(٢)، ومثله صحيح الحلبي الوارد فى خصوص صلاه الصبح(٣).

وتقريب دلالتها لقوله عليه السلام.

«و ليس لأحد. إلّا فى عذر» مما ظاهره نفى الترخيص فالأول للمختار والثانى للمضطر.

وأشكل عليه بأن التعبير فى الصحيحه الثانى أن أول الوقتين أفضلهما، أى أنّ ذلك من باب الفضل لا العزيمه، فالوقت الأول فضيله، ويحمل التعبير فى الصحيح الأول عليه.

هذا، ويلاحظ أن الصحيح الأول لا ينافى أفضليه أول الوقت لعزيمه الوقت الأول فإن الوقت الأول أوله أفضل من آخره، ونفى الرخصه للتأخير للوقت الثانى، لا- التأخير لآخر الوقت الأول، وأما الصحيح الثانى فلا تنافى بين صدره وذيله، فإن الصدر لبيان أفضليه الوقت الأول على الثانى، والذيل لبيان موضوع كل من الوقتين فالمرخص لهم بالوقت الثانى فى حين أنه سائغ لهم إلّا أنه دون فى الفضيله لهم بالقياس إلى الأول، هذا وعنوان الرخصه ظاهر فى المقابله للعزيمه.

ص: ٦٨

١- (١) أبواب المواقيت ب ١٣/١٣.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٥/٢٦.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ١/٢٦.

وفى روايه ربيعى عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«إنا لنقدم ونؤخر، وليس كما يقال: من أخطأ وقت الصلاه فقد هلك، وإنما الرخصه للناسى والمريض والمدنف والمسافر والنائم فى تأخيرها»^(١) حيث حصرت الرخصه فى التأخير لذوى العذر.

وأشكل على دلائلها مضافاً إلى ضعف السند بإسماعيل بن سهل فى طريقها بأن حصر الرخصه تابع ضمن المقوله المنفيه لا من كلامه الذى يقرره عليه السلام بقربنه الصدر أنهم يؤخرون، ويعضد هذا الاستظهار ما فى صحيح زراره والفضيل قالا: قلنا لأبى جعفر عليه السلام. أرأيت قول الله عزوجل: إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا قال:

«يعنى كتاباً مفروضاً، وليس يعنى وقت فوتها، إن جاز ذلك الوقت ثم صلاها لم تكن صلاه مؤداه، لو كان ذلك كذلك لهلك سليمان بن داود عليه السلام حين صلاها بغير وقتها، ولكنه متى ذكرها صلاها»^(٢) وفى موثق زراره حين أخر الصلاه حتى توارت بالحجاب، لأنه لو صلاها قبل أن تغيب كان وقتاً، وليس صلاه أطول وقتاً من العصر»^(٣).

ويدفع: بأن حصر الرخصه قد ورد فى صحيح عبد الله بن سنان المتقدم، وهذا يعضد مضمون الروايه من جهه ومن جهه أخرى يدعم كون حصر الرخصه مغاير للمقوله بل هو دليل على نفيها أو استدراك على النفى وعلى جواز التأخير أنه لذوى العذر، وأما صحيح زراره والفضيل وموثقه فمحصل مفاده كما تعرض له الصدوق فى «الفتيه» أن النبى سليمان بن داود عليه السلام ردّت له الشمس بعدما توارت فى الحجاب فطفق يتوضأ بالمسح على الأعناق والسوق هو ومن معه

ص: ٦٩

١- (١) أبواب المواقيت ب ٧/٨.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٤/٧-٥.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٤/٧-٥.

وكان ذلك وضوءهم كما وردت الروايه بذلك عن أهل البيت عليهم السلام، وكان تأخيره عن عذر، نعم مفاد الروايه أن كلا الوقتين أداء وإن كان فوت الوقت الأول، نظير تأخير العشاءين عن نصف الليل. فالروايه في صدد رد زعم العامه من كون الصلاه قضاء في الوقت الثاني لا أداء.

وفي صحيح معاويه بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«أتى جبرئيل رسول الله صلى الله عليه وآله بمواقيت الصلاة فأتاه حين زالت الشمس فأمره فصلى الظهر، ثم أتاه حين زاد الظل قامه فأمره فصلى العصر، ثم أتاه حين غربت الشمس فأمره فصلى المغرب، ثم أتاه حين سقط الشفق فأمره فصلى العشاء، ثم أتاه حين طلع الفجر فأمره فصلى الصبح، ثم أتاه من الغد حين زاد في الظل قامه فأمره فصلى الظهر، ثم أتاه حين زاد من الظل قامتان فأمره فصلى العصر، ثم أتاه حين غربت الشمس فأمره فصلى المغرب، ثم أتاه حين ذهب ثلث الليل فأمره فصلى العشاء، ثم أتاه حين نور الصبح فأمره فصلى الصبح ثم قال:

ما بينهما وقت» (١) ومثله صحيح ذريح (٢) وروايه ابن مسيره (٣) والمفضل بن عمر (٤) وفي صحيح زراره عند قول حمران: إن جبرئيل أتاه في اليوم الأول بالوقت الأول، وفي اليوم الأخير بالوقت الأخير، ثم قال جبرئيل عليه السلام. ما بينهما وقت فقال أبو عبد الله عليه السلام.

«يا حمران فإن زراره يقول إن جبرئيل إنما جاء مشيراً على رسول الله صلى الله عليه وآله، وصدق زراره، إنما جعل الله ذلك إلى محمد صلى الله عليه وآله فوضعه وأشار

ص: ٧٠

١- (١) أبواب المواقيت ب ٥/١٠.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٨/١٠.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٦/١٠.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٧/١٠.

جبرئيل عليه به»(١)، وظاهر التقدير بين الحدين كون الوقت الأولى للفريضة في سننه صلى الله عليه وآله، وأما الإشكال على الدلالة بأنه تحديد للفضيلة لأن صلاة الظهر بعد القامة خروج عن الحد لو كان حداً للمختار، كما أن تحديد العصر بين القامة والقامتين وهو يناسب الفضيلة لا وقت المختار.

فيدفع بأن الحد للظهر في القيض يمتد إلى ذلك وإلى عقب المثل كما في بعض الروايات الأخرى، وأما حد العصر، فهو باعتبار التفريق وإتيان النوافل، وحمل التحديد على الفضيلة ينافيه التعبير بالمقابلة بين الوقت الأول والوقت الأخير.

وفي موق الفاضل بن يونس قال: سألت أبا الحسن الأول عليه السلام قلت:

المرأة ترى الطهر قبل غروب الشمس كيف تصنع بالصلاة؟ قال:

«إذا رأته الطهر بعدما يمضى من زوال الشمس أربعه أقدام فلا- تصلى إلا العصر، لأن وقت الظهر دخل عليها وهي في الدم، وخرج عنها الوقت وهي في الدم فلم يجب عليها أن تصلى الظهر، وما طرح الله عنها من الصلاة وهي في الدم أكثر»(٢).

وقريب منها حسنه معمر بن عمر(٣).

وفي موق محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: قلت: المرأة ترى الطهر عند الظهر فتشتغل في شأنها حتى يدخل وقت العصر قال:

«تصلى العصر وحدها فإن ضيعت فعلها صلاتان»(٤).

ص: ٧١

١- (١) أبواب المواقيت ب ٢٧٧.

٢- (٢) أبواب الحيض ب ٢٤٩.

٣- (٣) أبواب الحيض ب ٣٤٩.

٤- (٤) أبواب الحيض ب ٤٩٥.

وفى موثق الحلبي عن أبيه قال: كانت المرأة من أهلى تطهير من حيضها فتغتسل حتى يقول القائل: قد كانت الشمس تصفر بقدر ما أنك لو رأيت إنساناً يصلى العصر تلك الساعه قلت: قد أفرط، فكان يأمرها أن تصلى العصر»(١).

نعم فى موثق أبى الصباح الكنانى(٢) أنها إذا طهرت قبل طلوع الفجر صلت العشائين أو قبل الغروب صلت الظهرين ومثلها موثق عبد الله بن سنان(٣) وغيرهما. واللسان الأول فى الحائض النافى لوجوب الصلاه عليها وإن كان محمولاً على التقية أو مؤول إلا أن دلالة ظاهره على تعدد الوقت للصلاطين ومضيه قبل دخول الثانى.

وفى مرسل الصدوق قال: قال الصادق عليه السلام.

«أوله رضوان الله وآخره عفو الله، والعفو لا- يكون إلا عن ذنب»(٤) وتقريب الدلاله أن العفو يستلزم وجود ذنب، وذيلها وإن احتمل أنه من كلام الصدوق ومن ثم أشكل على دلالتها أن العفو هو عن ذنوب أخرى جناها الإنسان وهى ثمره آخر الوقت بخلاف أوله فإنه يزيد على ذلك بالرضوان.

وكذا ما ورد من الوعيد على الاستخفاف بالصلاه بتقريب أن التأخير من دون عذر لا نسيان ولا مانع ولا حاجه بل لعدم الاكتراث بها هو استخفاف بها وتهاون فى صحیح زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: قال:

«لا تتهاون بصلاتك فإن النبى صلى الله عليه و آله قال عند موته: ليس منى من استخفَّ بصلاته، ليس منى من

ص: ٧٢

١- (١) أبواب الحيض ب ٩/٤٩.

٢- (٢) أبواب الحيض ب ٧/٤٩.

٣- (٣) أبواب الحيض ب ١٠/٤٩.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ١٦/٣.

ويختص الظهر بأوله مقدار أدائها بحسب حاله، ويختص العصر بآخره كذلك (١)،

شرب مسكراً، لا يرد على الحوض لا والله» (١).

وفي طريق الصدوق تتمه

«ليس منى من شرب مسكراً، لا يرد على الحوض لا والله» (٢).

وفي موق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام.

«. إن شفاعتنا لا تنال مستخفاً بالصلاه» (٣).

والحاصل مما مر من الأدله أن التأخير إلى أواخر الوقت بلا عذر ولا مانع يعدّ تضييعاً واستخفاً بالصلاه غير مرخص فيه وإن كان مجزياً وأداءً لها، نظير التسوية في الحج ومخالفه الفوريه على القول بكونه صغيره، ونظير تأخير الصلاه إلى أن يبقى من الوقت ركعه فإنها وإن كانت أداءً إلا أنه قد يستظهر أن المعروف بينهم عدم تسويغ ذلك اختياراً، هذا فضلاً عن اعتياد ذلك فيعد تاركاً وراعياً عن السنه بلا عذر ولا حاجه ولا مانع.

(١) حكى عن معظم الأصحاب ذهابهم إلى الاختصاص في الظهرين والعشائين وعن الصدوق الاشتراك من دون اختصاص وذكروا الثمره في جمله من الفروع:

الأول: قوت نازك

لو صلى العصر في أول الوقت سهواً تبطل على الاختصاص دون

ص: ٧٣

١- (١) أبواب أعداد الفرائض ب ١/٦.

٢- (٢) أبواب أعداد الفرائض ب ٧/٦.

٣- (٣) أبواب أعداد الفرائض ب ١١/٧.

الثاني: لو أدرك من آخر وقت العشاءين مقدار أربع فإنه يتعين عليه العشاء على الاختصاص دون الاشتراك فإنه يأتي بهما.

الثالث: لو ظنَّ سعه الوقت فصلى الظهر ثم تبين انتهاء الوقت فإنه يقضيها على الاختصاص دون الاشتراك.

الرابع: لو ظن ضيق الوقت وصلى العصر ثم انكشف بقاء مقدار ركعه فإنه يأتي بالظهر على الاشتراك دون الاختصاص.

الخامس: لو صلى الظهر قبل الوقت بعد التحرى فوقع جزء منها فى الوقت ثم صلى العصر.

وقد يراد من الاختصاص تاره فى مقام الأداء والامثال وأخرى فى مقام جعل شرائط الواجب وثالثه فى مقام جعل شرائط الوجوب، ورابعه: عدم قابليه ذلك الوقت لوقوع الصلاه الأخرى فيه ولو قضاءً.

فإن تقاريب الاستدلال المحكيه لمقتضى القاعده يتناسب كل منها مع أحد الاحتمالات فإنه استدل تاره بعدم القدره مع شرطيه الترتيب وهو يناسب الأول وأخرى بالخلل فى الترتيب وهو يناسب الثانى وثالثه بعدم الدليل على المشروعيه وهو يناسب الثالث، كما أن ظاهر جملة من الثمار المذكوره متناسبه مع الثالث، وهى محل تأمل.

أما الأول فلما دل من وقوع العصر المتقدمه ظهراً بالعدول فى النيه ولو بعد الصلاه، وأما الثانى فلأنه على الاشتراك أيضاً قد يقال بتعين العشاء لدعوى عدم مشروعيه إيقاع بعضها خارج الوقت اختياراً وإن ما ورد من تنزيل إدراك الركعه هو عند مضى الوقت عدا ركعه، وكذا على الاختصاص فلا مكان للقول

بأن مع الاضطرار يتوسع الوقت إلى كفايه وقوع ركعه وهى حد الاختصاص مع الاضطرار فتأمل، وأما الثالث: فلأن غايه الاختصاص كون الوقت قضاء للظهر لا أنه غير قابل لوقوعها فيه قضاءً فإنه يحتاج إلى مؤونه زائده على أصل الاختصاص، وأما الرابع: فلأن القائلين بالاختصاص قد يلتزمون بلزوم إتيان الظهر لتحقيق أداء العصر فيبقى عموم الدليل شامل للظهر، أو يقال بأن ما أتى به يحسب ظهراً وما بقى من ركعه يؤتى بنيه العصر، لما مر من العدول بما وقع، وأما الخامس: فلما مرّ من إمكان التزام القائلين بالاختصاص بالصحة لاتساع الوقت بعموم الدليل بعد فرض أداء الظهر.

واستدل بالروايات:

كمصحح الحلبي - فى حديث - قال: سألته عن رجل نسي الأولى والعصر جميعاً ثم ذكر ذلك عند غروب الشمس؟ فقال:

«إن كان فى وقت لا- يخاف فوت إحداهما فليصل الظهر ثم ليصل العصر، وإن هو خاف أن تفوته فليبدأ بالعصر ولا يؤخرها فتفوته فتكون قد فاتتاه جميعاً، ولكن يصلى العصر فيما قد بقى من وقتها، ثم ليصل الأولى بعد ذلك على أثرها» (١) ومثله إسماعيل بن همام عن أبى الحسن عليه السلام أنه قال فى الرجل يؤخر الظهر حتى يدخل وقت العصر فإنه يبدأ بالعصر ثم يصلى الظهر» (٢) المحمول على آخر الوقت، فإن آخر الوقت لو كان مشتركاً لما كان إتيان الظهر فيه قضاء وفوت ويكون قد فاتته كلا الصلاتين.

وأما الخدشه فى السند باعتبار وقوع ابن سنان فيه الظاهر فى محمد بن سنان لروايه الحسين بن سعيد عنه وهو عن ابن مسكان فالطبقه مناسبه له،

ص: ٧٥

١- (١) أبواب المواقيت ب ١٨/٤.

٢- (٢) الاستبصار ٢٨٩/١.

فمدفوعه باعتبار حال محمد بن سنان و أن التضعيف من ابن شاذان مع تدافعه مع قوله الآخر فيه أنه بسبب اختصاصه بروايه خواص المعارف وروايته عن عده من الضعفاء عند المتأخرين، وهو لا يوجب الضعف مع صحه المضمون.

وعلى ضوء هذه الدلاله لمصحح الحلبي يتضح ما ورد في جمله من الروايات:

مصصح عبيد بن زرارہ قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر و العصر فقال:

«إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر و العصر جميعاً، إلّا أن هذه قبل هذه، ثم أنت في وقت منهما جميعاً حتى تغيب الشمس» (1) ووقوع القاسم بن عروه في الطريق وفي عده روايات أخرى لا يضرّ بعد كونه صاحب كتاب رواه عده من الأكابر الأجلّاء ولم يطعن عليه بشيء و قد روى عنه ابن أبي عمير وابن أبي نصر وأحمد بن محمد بن عيسى الأشعري حيث روى كتابه مضافاً إلى أنه كثير الروايه و قد اعتمده الصدوق في مشيخته، هذا مضافاً إلى أن الروايه رواها الصدوق عن عبيد بن زرارہ بإسناد لم يقع فيه القاسم نعم وقع فيه الحكم بن مسكين وهو وإن لم يوثق لكنه معتبر أيضاً.

و هذا التعبير محتمل لكون الاستدراك من دخول وقتها جميعاً بكون الدخول متعاقب و يعضد الاحتمال العطف بثم بعد ذلك وبيان الاشتراك مع أنه لو أريد الترتيب في الأداء من القبليه لكان ذلك مستوعباً لكل الوقت و كان تأخير الاستثناء أولى، و ظهور الاستثناء الأولى في الاستدراك من المستثنى وهو معنى الاتصال.

والموثق إلى داود بن فرقد عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

ص: ٧٦

«إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتى يمضى مقدار ما يصلى المصلى أربع ركعات، فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت الظهر و العصر حتى يبقى من الشمس مقدار ما يصلى أربع ركعات، فإذا بقى مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر، وبقي وقت العصر حتى تغيب الشمس»(١).

ومثله الموثق إليه عن بعض أصحابنا عنه عليه السلام(٢) فى العشائين.

وأشكل على الطريق بالإرسال وفيه أن التعبير ببعض أصحابنا ظاهر فى كونه إمامياً وممن يروى عنه كما هو مصطلح لدى الرواه فى هذا التعبير، لا سيما من مثل داود بن فرقد الذى هو صاحب كتاب من الأجلء العيون للطائفه.

وأما الخدشه فى الدلاله بأن الروايه فى صدد بيان الترتيب لا التقييد فى الوقت مضافاً إلى معارضتها إلى الروايات الكثره الداله على اشتراك الوقت بدخول الزوال، و أن التحديد بأربع ركعات غير منضبط لا بحسب الشخص ولا بحسب النوع والتقدير على المتوسط كذلك وكيف يتقدر حدّ مختلف يدخل لدى بعض دون الآخرين.

وتندفع بأن الحمل على الترتيب دون التقييد للوقت خلاف الظاهر جداً، وأما معارضتها للروايات الكثره فهو تعارض المطلق مع المقيد مع أن تعاضدها مع مصحح الحلبي المتقدم والروايات المتعدده التى تستثنى من الاشتراك فى الدخول تقديم السابقه فى الدخول قبل الأخرى، وأما عدم انضباط التحديد لو أريد التقييد بخلاف إرادته الترتيب فينقض بطهر الحائض والنفساء قبل خروج الوقت فإنه يجب عليهما الأداء ومع الترك القضاء إذا اتسع الوقت لمقدمات

ص: ٧٧

١- (١) أبواب المواقيت ب ٧/٤.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٤/١٧.

وما بين المغرب ونصف الليل وقت للمغرب (١)

الصلاه من الغسل مع أداء الصلاه وهو يختلف من امرأه إلى أخرى والحل أن التقدير في الموضوع الكلى منضبط عنواناً كما ذكر في الروايه، وأما انحلالاً فاستغراقى بحسب الأفراد كما هو الحال في آخر الوقت فإن القدره على إتيان العصر تختلف بحسب الأفراد وبالتالي تخصيص الوقت كذلك.

والغريب الجمع بين التسليم بلزوم إتيان العصر في آخر الوقت للنص السابق والنصوص الوارده في الحائض دون الظهر مع إنكار اختصاص الوقت بها، بدعوى اقتضاء الترتيب بينهما ذلك، فإن مقتضى الترتيب هو العكس وهو تقديم الظهر لا العصر وكيف يجتمع ذلك مع الإقرار بسقوط الأمر بالظهر.

(١) أما المبدأ فالإجماع من المسلمين على إجمال عنوان الغروب وإن وقع الخلاف في تفسيره بسقوط القرص أو ذهاب الحمرة المشرقيه كما سيأتى البحث عنه عند تعرض الماتن. وأما المنتهى للمغرب فالمشهور هو نصف الليل لكن عن جمله من كتب المتقدمين كابن أبى عقيل والكلينى والصدوق والمفيد والشيخ والحلبى وابن حمزه والكاتب وسالار وغيرهم أنه ذهاب الشفق الغربى للمختار وقد حكى عن بعضهم أنه إلى نصف الليل أيضاً.

وعن المدارك وصاحب المعالم امتداده للمضطر إلى طلوع الفجر ما قبل أربع ركعات وعن الأردبيلي احتمالاه ومال إليه الفيض وعن المعبر أنه للضرورة في المغرب والعشاء واستظهره من الفقيه وحكى عن الخلاف والتهديين والمبسوط.

هذا والظاهر حمل كلام من حدّ المنتهى إلى ذهاب الشفق أو ربع الليل

للمضطر أو ثلثه على ما تقدم في الظهرين وهو لزوم الفوريه بمعنى أن لا يؤخرها عن ذلك فتكون إضاعه للصلاه أو استخفاف لا أنه وقت قضاء مقابل الأداء والإجزاء، فيأتي ما تقدم من الأدله في المقام ويعتضد بألسنه التحديد في المقام بما قبل النصف.

ويستدل لوقت الإجزاء بقوله تعالى: **أَقِمِ الصَّلَاةَ لِتُدْلُوكَ الشَّمْسُ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ بُنَاءً عَلَى كَوْنِ الْغَسَقِ مِنْتَصِفِ اللَّيْلَ كَمَا فِي** صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام

«وفيما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل أربع صلوات سماهن الله وبينهن ووقتهن، وغسق الليل هو انتصافه» (١) ومثله مصحح الحلبي (٢) وصحيح بكر بن محمد (٣) وموثق أبي بصير (٤) وروايته الأخرى (٥) نعم قد ورد في بعض الروايات تفسيره بأول الظلمه وغروب الشفق كما في مرفوعه الفضل (٦) وروايه أبي هاشم الخادم (٧).

وكذا في العين للخليل غسق: الغاسق: الليل إذا غاب الشفق وفي اللسان غسق الليل أظلم ظلمته وقيل: أول ظلمته وقيل: إذا غاب الشفق وفي المجمع بعدما ذكر ما سبق «وقيل شدة ظلمته وذلك إنما يكون في النصف منه، وعلى أيه تقدير فالظاهر أن يستعمل بكلا المعنيين أو أكثر وقد استفاضت النصوص على

ص: ٧٩

١- (١) أبواب أعداد الفرائض ب ١/٢.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ١٠/١٠.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٦/١٦.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٧/١٧.

٥- (٥) أبواب المواقيت ب ٢/٥٥.

٦- (٦) أبواب أعداد الفرائض ب ١٠/١٣.

٧- (٧) أبواب أعداد الفرائض ب ٢٠/١٣.

إرادته معنى النصف من الآية.

وفى مصحح عبيد بن زرارته عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«إذا غربت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين إلى نصف الليل إلا أن هذه قبل هذه» الحديث (١) وقد رواه الشيخ عنه بطريقتين (٢) متقاربتين في لفظ الرواية، ومثله الموثق إلى داود بن فرقد عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام المتقدم (٣) في مسأله الاختصاص.

هذا مضافاً إلى ما فى الروايات الآتية بقضائها قبل طلوع الفجر للنائم أو الناسى ما يفيد بالفحوى عن امتداد الوقت إجمالاً، وكذا ما ورد من تأخيرها عن الشفق للحاج إلى مزدلفه.

وعلى هذا فيحمل ما ورد من ألسن مختلفه من تحديدها بالوقت الواحد الضيق (٤) أو بالشفق كموثق زرارته (٥) وغيره أو إلى ربع الليل (٦) وبعد الشفق للمسافر وصاحب العله (٧) أو إلى ثلث الليل (٨) وغيرها من الألسن على تحديد الفضيله والسنة فى المحافظه على الصلاه و أن التأخير عن ذلك تضييع كما مرّ نعم فى صحيح همام وحسنه داود الصرمى (٩) أنهما عليهما السلام أخرا المغرب إلى ظهور النجوم أو غيوبه الشفق وهما دالان على عدم التضييق فى الفوريه.

ص: ٨٠

١- (١) أبواب المواقيت ب ٢٤/١٦.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٤/١٠.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٤/١٧.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ١٨.

٥- (٥) أبواب المواقيت ب ٣/١٠ - ب ٢/١٨.

٦- (٦) أبواب المواقيت ب ١٤/١٧.

٧- (٧) أبواب المواقيت ب ٢٢/١٨.

٨- (٨) أبواب المواقيت ب ١٩.

٩- (٩) المصدر ب ٩/١٩ - ١٠.

وأما امتداد وقت الاضطرار إلى طلوع الفجر فسيأتي في العشاء.

(١) والمبدأ فيها الغروب كما نسب إلى المشهور على الخلاف في الاختصاصى كما مرّ في الظهرين وعن جملة من المتقدمين أن أوله سقوط الشفق الغربى ويتقدم للمعدور وعن السيد والكاتب والمحقق وجماعه كراهه التقديم وعن كاه العامه أنه حين غيبوبه الشفق إلى ثلثى الليل.

وأخره إلى نصف الليل كما عليه المشهور وادعى عليه الإجماع وعن جملة من المتقدمين إلى ثلثه للمختار والنصف للمضطر كما عن الشيخ والحلبى وابن حمزه والصدوق والمفيد والقاضى وعن ابن أبى عقيل آخره الربع للمختار ومثله حكى عن الحلبي وعن المعتمر أن آخره للمضطر إلى طلوع الفجر وحكاه فى المبسوط عن بعض أصحابنا واختاره فى الفقه الرضوى لكل من المغرب والعشاء وكذا فى المقنع واختار فى النهايه والمبسوط استحباب قضائهما للحائض إذا طهرت قبل الفجر وإن اختار للزوم فى ذوى الأعذار وقد تقدم فى المغرب أنه المحكى عن المدارك وصاحب المعالم واحتمله الأردبيلى ومال إليه الفيض وأنه استظهر من الفقيه وهو ظاهر عباره المبسوط والخلاف والذكرى أنه لا- خلاف أنه لأصحاب الأعذار. وفى الانتصار حكى الإجماع على أنه يقضيها إذا استيقظ بعد الانتصاف وظاهره إرادته المضايقه فى القضاء.

وأما العامه فى بدايه المجتهد عن مالك والشافعى أن أولها غروب الشفق وعن أبى حنيفه أنه غروب البياض وأخرها ثلث الليل عن مالك وأبى حنيفه والشافعى. وعن داود أنه نصفه وعن ابن عباس وحكى أيضاً عن أبى حنيفه أنه

إلى طلوع الفجر وعندهم أن ما قبل طلوع الفجر وقت للمضطر وهم أربعة:

الحائض والمسافر والناسى والذى يبلغ أو يسلم وبعضهم زاد المغمى عليه.

هذا وقد تقدم قوله تعالى إلى غَسَقِ اللَّيْلِ أنه انتصافه وجمله الروايات الواردة في ذلك:

وفى صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«إذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر والعصر، وإذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب والعشاء الآخرة»^(١).

والموثق المتقدم إلى داود بن فرقد عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«إذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب حتى يمضى مقدار ما يصلى المصلى ثلاث ركعات فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت المغرب والعشاء الآخرة حتى يبقى من انتصاف الليل مقدار ما يصلى المصلى أربع ركعات، وإذا بقى مقدار ذلك فقد خرج وقت المغرب وبقي وقت العشاء الآخرة إلى انتصاف الليل»^(٢) وفى صحيح عبيد بن زراره عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«إذا غربت الشمس دخل وقت الصلاتين إلا أن هذه قبل هذه»^(٣) وفى طريق الشيخ «إلى نصف الليل».

وفى صحيح بكر بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام

«وأول وقت العشاء الآخرة ذهاب الحمرة و آخر وقتها إلى غسق الليل يعنى نصف الليل»^(٤) وهو

ص: ٨٢

١- (١) أبواب المواقيت ب ١/١٧.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٤/١٧.

٣- (٣) المصدر ب ١١/١٧.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٦/١٧.

ويختص المغرب بأوله بمقدار أدائه، والعشاء بآخره كذلك (١)،

محمول على الفضيله فى الابتداء أو على أن الفراغ من المغرب والنوافل هو بذلك والتحديد بالنصف فى المنتهى موثق أبى بصير(١) وروايات عديده أخرى.

وفى موثق زراره عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«صلى رسول الله صلى الله عليه وآله بالناس المغرب والعشاء الآخرة قبل الشفق من غير عله فى جماعه، وإنما فعل ذلك ليتسع الوقت على أمته»(٢) ومثله موثقه الآخر(٣) وكذا صحيح الحليين(٤) وموثق إسحاق بن عمار(٥).

وعلى ذلك فتحمل الألسن الأخرى الداله على تأخر المبدأ عن الشفق وكون المنتهى إلى ثلث أو ربع الليل أو إلى اشتباك النجوم(٦) على وقت الفضيله والمحافظة على التضييع.

(١) والاختصاص وحكم التأخير لآخر الوقت هو ما مر فى الظهرين، نعم فى موثق أبى بصير عن أبى جعفر عليه السلام - فى حديث -

«وأنت فى رخصه إلى نصف الليل وهو غسق الليل» الحديث(٧) لكن فى روايه الاحتجاج عنه (عج)

ص: ٨٣

١- (١) المصدر ب ٧/١٧.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٢/٢٢.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٥/٢٢-٦.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٥/٢٢-٦.

٥- (٥) أبواب المواقيت ب ٨/٢٢.

٦- (٦) أبواب المواقيت ب ١٠/٥-٨-٣ وب ٢١/٧-٤.

٧- (٧) أبواب المواقيت ب ٧/١٧.

هذا للمختار وأما المضطرّ لنوم أو نسيان أو حيض أو نحو ذلك من أحوال الاضطراب فيمتد وقتها إلى طلوع الفجر (١)،

«ملعون ملعون من أخر العشاء إلى أن تشتبك النجوم» الحديث (١) وفي مصحح زيد الشحام قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

«من أخر المغرب حتى تشتبك النجوم من غير عله فأنا إلى الله منه بريء» (٢) وفي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «العتمة إلى ثلث الليل أو إلى نصف الليل، وذلك التضييع» (٣) وقد مرّ المطلقات في التأخير.

(١) وأما امتداد وقت الاضطراب إلى طلوع الفجر فقد تقدمت الأقوال وأشكل على الروايات الآتية الداله على ذلك بأنها معرض عنها وشدّ في كل عصر من عمل بها وإن كان ظاهر عباره المبسوط المحكيه وكذا الخلاف والذكرى أنه لا خلاف فيه لذوى الأعدار، لموافقته العامه. والروايات الواردة في المقام:

منها: صحيح أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«إن نام رجل ولم يصل صلاه المغرب والعشاء أو نسي، فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصليهما كليهما فليصلهما، وإن خشى أن تفوته إحداهما فليبدأ بالعشاء الآخره، وإن استيقظ بعد الفجر فليبدأ فليصل الفجر ثم المغرب ثم العشاء الآخره قبل طلوع الشمس، فإن خاف أن تطلع الشمس فتفوته إحدى الصلاتين، فليصل المغرب و يدع العشاء

ص: ٨٤

١- (١) أبواب المواقيت ب ٧/٢١.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٨/١٨.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٩/١٧.

الآخرة حتى تطلع الشمس ويذهب شعاعها ثم ليصلها»(١).

ومثله صحيح ابن مسكان وعبد الله بن سنان(٢) وهذه الصحاح الثلاث وإن كانت في النائم والناسى لكن بقريته - عدم معهوديه الاختصاص للمضطر وضعاً وإن اختص تكليفاً من حيث الفور - فيعمّ العامد لو أخر عمدًا نظير من أخر عمدًا مقدار ركعه من الوقت مع أن نصوصها وارده في المضطر وذى العذر، وهذه الصحاح استدلت به الكثير على لزوم الترتيب في القضاء والترتيب بين الفائته والحاضره، كما أنه استدلت بها القائلون بالمضايقه فى قضاء الصلاه.

محسنه عبيد بن زراره عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«لا تفوت الصلاه من أراد الصلاه، لا تفوت صلاه النهار حتى تغيب الشمس، ولا صلاه الليل حتى يطلع الفجر، ولا صلاه الفجر حتى تطلع الشمس»(٣) وعن الشيخ حمل صلاه الليل على النوافل.

ومنها: ما ورد فى الحائض إذا طهرت بعد منتصف الليل قبل الفجر كموثق أبى الصباح الكنانى عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«إذا طهرت المرأة قبل طلوع الفجر صلت المغرب والعشاء، وإن طهرت قبل أن تغيب الشمس صلت الظهر والعصر»(٤) ومثله(٥) موثق عبد الله بن سنان وروايه داود الدجاجى وعمر بن حنظله، وقد حمل الشيخ قضاءهما على الاستحباب جمعاً مع بقيه الروايات.

أقول: بعد إحكام دلاله الآيه على منتهى المغرب والعشاء وأنه منتصف

ص: ٨٥

- ١- (١) أبواب المواقيت ب ٣/٦٢.
- ٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٤/٦٢.
- ٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٩/١٠.
- ٤- (٤) أبواب الحيض ب ٧/٤٩.
- ٥- (٥) أبواب الحيض ب ١٠/٤٩-١١-١٢.

ويختص العشاء من آخره بمقدار أدائها دون المغرب من أوله، أى ما بعد نصف الليل والأقوى أن العامد فى التأخير إلى نصف الليل أيضاً كذلك، أى يمتد وقته إلى الفجر وإن كان آثماً بالتأخير، لكن الأحوط أن لا ينوى الأداء والقضاء، بل الأولى ذلك فى المضطر أيضاً، وما بين طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس وقت الصبح (١)

الليل وظهور كلام من ذهب إلى امتداده إلى الفجر فى فوريه القضاء للمضايقه ولو فى خصوص الصلاه الليلية أو عموم الوقت اللاحق المتصل بوقت الفائته الأشبه هو الالتزام بذلك مع أدله بقيه أحكام الصلاه.

(١) أما المبدأ فحكى عليه الإجماع من غير واحد، نعم فى صحيح زراره التقييد بالإضاءه حسناً وتأتى تتمه الكلام.

وأما المنتهى فهو المشهور أنه وقت للإجزاء لكن عن الخلاف أن وقت المختار إلى الإسفار وفسره جماعه بظهور الحمرة، وكذا عن بقيه كتب الشيخ وابن أبى عقيل والوسيله والإصباح وهو المحكى عن الشافعى وابن حنبل، والأظهر ما مرّ من امتداد الإجزاء إلى الطلوع والتحديد لبيان وقت المحافظه على الصلاه عن وقت تضييعها وأنه التأخير بلا عذر تضييع أو استخفاف بالصلاه.

ويدل على المبدأ قوله تعالى: أَقِمِ الصَّلَاةَ . وَ قُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً (١) كما فى صحيح زراره المتقدم (٢) وصحيحه الآخر (٣)

ص: ٨٦

١- (١) الإسراء / ٧٨.

٢- (٢) أبواب أعداد الفرائض ب ١/٢.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٢/٢٦.

وغيرها.

ويستدل للقول الثانى فى المنتهى: بصحيح الحلبى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: وقت الفجر حين ينشق الفجر إلى أن يتجلل الصبح السماء ولا ينبغى تأخير ذلك عمداً لكنه وقت لمن شغل أو نسى أو نام(١) وحدث فى دلالتها بأن الترخيص بمطلق الشغل ولو لم يكن ضرورياً لا يناسب اللزوم.

وفيه: أن الإلزام بالفوريه كما هو محمل الروايات وكلمات المتقدمين لا يمتنع الترخيص فيه تسهياً من الشريعه لكن قدر ما يرتفع.

وصحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لكل صلاه وقتان وأول الوقتين أفضلهما، وقت صلاه الفجر حين ينشق الفجر إلى أن يتجلل الصبح السماء، ولا ينبغى تأخير ذلك عمداً، ولكنه وقت من شغل أو نسى أو سها أو نام، ووقت المغرب حين تجب الشمس إلى أن تشتبك النجوم، وليس لأحد أن يجعل آخر الوقتين وقتاً إلأمن عذر أو من عله(٢) والإشكال فى دلالتها تقدم فى الظهرين ودفعه، وموثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل إذا غلبته عينه أو عاقه أمر أن يصلى المكتوبه من الفجر ما بين أن يطلع الفجر إلى أن تطلع الشمس و ذلك فى المكتوبه خاصه(٣).

وفى صحيح أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام. أفلسنا فى وقت إلى أن يطلع شعاع الشمس؟ قال: هيهات أين يذهب بك، تلك صلاه الصبيان(٤).

ص: ٨٧

١- (١) أبواب المواقيت ب ١/٢٦.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٥/٢٦.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٧/٢٦.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ١/٢٧.

ووقت الجمعة من الزوال إلى أن يصير الظل مثل الشاخص (١)، فإن أخرها عن ذلك مضى وقتها، ووجب عليه الإتيان بالظهر،

وחדش في دلالتها بأن لسانها المرجوحه لا التأثيم، وفيه أنّ جوابه عليه السلام:

هيهات أي النفي عن كون الراوى في وقت إلى الطلوع، و أن الصلاه في آخر الوقت هي صلاه الصبيان المضيعه الحدود.

هذا وقد يستدل للمشهور بمحسنه عبيده بن زراره عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لا تفوت صلاه الفجر حتى تطلع الشمس»(١).

وفيه: أنّ مفادها لا ينافى ما ذهب إليه المتقدمين من استظهار إرادتهم الفوريه لا الفوت والقضاء، أي المحافظه في مقابل التضييع وقد مرّ في صحيح أبي بصير وعبد الله بن سنان وابن مسكان(٢) المتقدمين في قضاء العشائين أن طلوع الشمس منتهى الفجر، كما مرّ موثق.

(١) وفي المسأله جمله من الأقوال المحكيه فالمشهور شهره عظيمه أنه من الزوال إلى بلوغ ظلّ كل شىء مثله وهو وقت فضيله الظهر عندهم في غير يوم الجمعة، والظاهر أنّ تحديد المبدأ هو لنفس الصلاه لا للخطبتين، فقد قال في الخلاف: «يجوز للإمام أن يخطب عند وقوف الشمس فإذا زالت صلى الفرض وفي أصحابنا من قال: إنه يجوز أن يصلى الفرض عند قيام الشمس يوم الجمعة خاصه وهو اختيار المرتضى»(٣) وحكى عن ابن حنبل أن أول وقتها حين

ص: ٨٨

١- (١) أبواب المواقيت ب ٨/٢٦.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٣/٦٢-٤.

٣- (٣) الخلاف ١: ٦٢-٣٩٠.

يرتفع النهار وعن الشافعي أن لا- تجوز الخطبه قبل الزوال ومثله عن أبي حنيفه واجتراً مالك بالخطبه قبل الزوال وفي الوسيه «يجب ثلاثه أشياء صعود المنبر قبل الزوال بمقدار ما إذا خطب زالت الشمس و أن يخطب قبل الزوال ويصلى بعده ركعتين فإذا صعد أذن المؤذن مره واحه» وهى مقاربه لعباره الشيخ فى النهايه وابن البراج فى المهذب. وقال المحقق فى نكت النهايه فى الجواب عن أن مقتضى البدليه للخطبتين عن الركعتين هو أن لا تقدا على الزوال، قال: «لا يلزم من كونها قائمه مقام الركعتين أن يشترط فيهما دخول الوقت كما لم يشترط استقبال القبلة ولا الطهاره ولنا فى الخطبه روايتان إحداهما يخطب بهما بعد الزوال والأخرى قبل الزوال فى الفىء الأول والعمل بكل واحده منهما جاز» ومثله فى مختصر النافع وقال فى السرائر بعدما حكى كلام الشيخ وما نسبه إلى المرتضى قال: إن الخطبه لا تجوز إلا بعد الزوال وأنه اختيار المرتضى فى مصباحه وهو الذى يقتضيه أصول المذهب ويعضده النظر» وفى المعبر فسّر التحديد فى الكلمات بأن أول وقتها الزوال أنه يجوز أن يخطب فى الفىء الأول فإذا زالت صلى، كما يجوز تأخيرها إلى الزوال وحكى فى المعبر عن ابن أبى عقيل أنه يخطب إذا زالت الشمس.

وفى الغنيه وعن أبى الصلاح الحلبي أن وقتها مضيق بقدر أدائها فقط.

وعن الجعفى أنه إلى ساعه من الزوال. وفى السرائر(1) وعن الدروس والبيان أنه يمتد بامتداد وقت الظهر.

وعن المجلسيين وصاحب الحدائق أنه إلى صيروره الظل قدمين، وهو وقت فضيله الظهر فى بعض الأقوال.

ص: ٨٩

ووجوه الأقوال ناشئة من اختلاف الاستظهار في الروايات، نعم ما ذهب إليه ابن إدريس والشهيد من امتدادها إلى آخر وقت الظهر هو بمقتضى بدليتها عن الظهر، وإن كان في اقتضاء البدليه الإطلاق في التنزيل بلحاظ الوقت نظر واضح، بل أدله البدليه من التنزيل وهو كالدليل اللبي، وبعبارة أخرى أن أدله الأحكام الواردة بعنوان الظهرية لا تشمل عنوان الجمعة بخلاف الوارده بعموم عنوان الصلاة نعم قيود الوجوب مشتركة إلّأما أخرجه الدليل كما هو مطرد في الأبدال في ناحيه قيود الوجوب بخلاف قيود الواجب مع عدم اتحاد العنوان كالصوم والصدقه في الكفاره.

أما الروايات الوارده:

فمنها: ما كان لسانه التضييق كصحيح ربيع والفضيل عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«إن من الأشياء أشياء موسعه وأشياء مضيقه، فالصلاه مما وسع فيه، تقدم مره وتؤخر أخرى، والجمعه مما ضيق فيها، فإن وقتها يوم الجمعة ساعه تزول، ووقت العصر فيها وقت الظهر في غيرها»^(١) وظاهرها بدواً وإن كان التضييق لكن بقرينه المقابله مع بقيه الصلوات لا سيما وقد جعل وقت العصر في يوم الجمعة هو وقت الظهر في غيرها وهو تحديد بالمثل، فيظهر أن المراد من الضيق هو عدم إتيان النوافل قبلها كما في الظهرين في يوم الجمعة كما دلت على ذلك جملة من الروايات الأخرى^(٢) و أن وقت واحد بخلاف غيرها من الصلوات فإن لها وقتين، كما أن من التحديد للعصر في يومها بوقت الظهر يظهر دلالة الصحيحه على ما ذهب إليه المشهور من تحديدها بالمثل، لا سيما مع القول

ص: ٩٠

١- (١) أبواب صلاه الجمعة ب ١/٨.

٢- (٢) أبواب صلاه الجمعة ب

بجواز الخطبتين قبل الزوال كما هو الأقوى وفقاً للمتقدمين، هذا بضميمه ما تقدم من كون الوقت الأول وقت اختياري للظهر من ناحيه التكليف وإن امتد وضعاً إلى ما قبل الغروب بأربع ركعات.

وكصحيح زراره قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:

«إن من الأمور أموراً مضيقة وأموراً موسعه وإن الوقت وقتان، والصلاه مما فيه السعه فربما عجل رسول الله صلى الله عليه وآله وربما أخر الإصلاه الجمعه، فإن صلاه الجمعه من الأمر المضيق، إنما لها وقت واحد حين تزول ووقت العصر يوم الجمعه وقت الظهر فى سائر الأيام»^(١) وهى كالصريحه فى تحديد الوقت للجمعه بالوقت الأول للظهر فقط بخلاف الظهر وباقى الصلوات فإن لها وقتين كما أن دلالتها على منتهى وقت الجمعه مضافاً إلى التعبير بكونه واحداً ما تضمنته من كون وقت العصر يوم الجمعه أى بدؤه هو وقت الظهر فى سائر الأيام.

ومثلها صحيح ابن مسكان^(٢) وصحيح الحلبي ومصحح عبد الأعلى بن أعين^(٣) إلّا أن فيه زياده «مضيقة ليست تجرى إلّا على وجه واحد».

وصحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلى الجمعه حين تزول الشمس قدر شراك، ويخطب فى الظل الأول، فيقول جبرئيل: يا محمد قد زالت الشمس فانزل فصل، وإنما جعلت الجمعه ركعتين من أجل الخطبتين، فهى صلاه حتى ينزل الإمام»^(٤) وظهرها تضيقها بقدر الأداء لا سيما وأنه رغم شروعه صلى الله عليه وآله فى الخطبتين قبل الزوال فإنه يبدأ بالركعتين

ص: ٩١

١- (١) أبواب صلاه الجمعه ب ٣/٨.

٢- (٢) أبواب صلاه الجمعه ب ٥/٨-١١-١٢.

٣- (٣) أبواب صلاه الجمعه ب ٢١/٨.

٤- (٤) أبواب صلاه الجمعه ب

حين تزول قدر شراك وهو ينطبق على مختار ابن زهره وأبى الصلاح، لكن ليس فى دلالتة قوه يعارض بها ما دل على امتداد الوقت إلى المثل. نعم هو صريح فى جواز شروع الخطبه قبل الزوال كما ذهب إليه جمع من المتقدمين.

وفى صحيح(١) لابن سنان وابن مسكان وربعى وإسماعيل بن عبد الخالق وموثق سماعه ومصحح مسمع أبى سيار وغيرها أن وقت الظهر يوم الجمعة حين تزول الشمس وبضميمه بدليه الجمعة للظهر فيقتضى ذلك تضيق وقتها بقدر الأداء، لكن هذا المقدار من الدلاله لا يقاوم صريح ما دل على امتداده إلى المثل لا سيما مع التصريح بأن العصر يوم الجمعة وقتها وقت الظهر فى سائر الأيام.

وروى الصدوق قال: وقال أبو جعفر عليه السلام.

«أول وقت الجمعة ساعه تزول الشمس إلى أن تمضى ساعه فحافظ عليها، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: لا يسأل الله عبد فيها خيراً إلّا أعطاه»(٢) ومفادها ينطبق على مختار الجعفى لا يחדش فيه بالذيل من كونها ساعه إجابته للدعاء مما يناسب الندبيه، أو بالإرسال، أو بأن مفادها لبيان الوقت الأول دون الثانى ومطلق الوقت فإن كون تلك الساعه تمتاز بخاصيه نديه لا ينافى كونها حد لزومى لفريضه الجمعة نظير ما ورد فى خواص ما بين الطلوعين مع كونه حداً لفريضه الفجر، وأما الإرسال فقد رواها الشيخ فى المصباح(٣) عن حريز عن زرارته عن أبى جعفر عليه السلام، وطريق الشيخ فى الفهرست إليه صحيح، وقد ذكر ثلاث طرق إليه وذكر أنها لجميع كتبه ورواياته، ومقتضى ما يذكره فى الفهرست أنها طرقه للروايات التى يرويهها فى جميع كتبه

ص: ٩٢

١- (١) أبواب صلاه الجمعة ب ٨/٦-٧-٨-٩-١٤.

٢- (٢) أبواب صلاه الجمعة ب ٨/١٣.

٣- (٣) أبواب صلاه الجمعة ب ٨/١٩.

عن الراوى لا- سيما مع ذكر لفظ (جميع)، أما كون لبيان الوقت الأول مقابل الثانى ومطلق الوقت فمدفوع بما فى جملة لروايات الباب أنه ليس للجمعه وقتين كما فى بقيه الصلوات التى قد تقدم وقد تؤخر بل وقتها من المضيق وليس كتضييق الظهر فى يوم الجمعة فإن لها وقتين أيضاً بخلاف صلاه الجمعة، فالتعبير بأول الوقت ظاهر فى البدأه وإرداف التعبير (إلى أن). لبيان منتهاه ومن ثم كان التعبير عن إتيانها فى ذلك الحد بالمحافظه فى مقابل التضييع.

هذا، ولكن التحديد بالساعه لا يابى الانطباق على المثل لا سيما وأنه يستعمل لمطلق المده من الزمان كما ورد(١) أن فى الجمعة لساعه يستجاب فيها الدعاء وهى إذا تدلى نصف عين الشمس للغروب مع أنه يقرب أو يقل عن الثلاثين دقيقه، مضافاً إلى أنه لو أريد بالساعه الحد المعروف فلكياً لكان قريب الانطباق على المثل أيضاً.

وروى الشيخ فى المصباح عن إسماعيل بن عبد الخالق، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الصلاه فجعل لكل صلاه وقتين إلّا الجمعة فى السفر والحضر، فإنه قال: وقتها إذا زالت الشمس وهى فى ما سوى الجمعة لكل صلاه وقتان، وقال: وإياك أن تصلى قبل الزوال، فوالله ما أبالى بعد العصر صليتها أو قبل الزوال(٢) وقد ذكر الشيخ فى الفهرست طريقين إلى كتاب إسماعيل أحدهما صحيح.

ودلالتهما كالصريحه فى ما ذهب إليه المشهور حيث ساوى عليه السلام بين إتيانها بعد العصر وإتيانها قبل الزوال، مما يقضى بخروج وقتها بعد العصر أى بعد

ص: ٩٣

١- (١) أبواب صلاه الجمعة ب ٥/٤١.

٢- (٢) أبواب صلاه الجمعة ب ١٨/٨.

ثم إن تحديد وقت الجمعة بوقت الظهر الأول وهو عند المشهور محدد بالمثل انتهاءً وأما فى بعض الأقوال الأخرى المعروفه كما سيأتى فهو عند بلوغ الظل قدمين فينطبق على ما ذهب إليه المجلسيان وصاحب الحدائق و (لا يدفع) ذلك بأن وقت الجمعة حيث كان هو وقت الظهر وهو ممتد إلى الغروب إذ أن معنى تقدم وقت كل من الجمعة أو الظهر و العصر وتضييقهما هو عدم إتيان النوافل بعد الزوال بل قبله بخلاف سائر الأيام.

(لأنّ) وقت الجمعة واحد بخلاف الظهر وسائر الصلوات فإن لها وقتين فلا حاله يكون الوقت الأول للظهر هو وقت الجمعة، كما أن عدم إتيان النوافل بعد الزوال هو معلل بضيق وقت الجمعة والظهر يوم الجمعة لا العكس، بل دفعه هو بما سيأتى من أن وقت الفضيله للظهر فى سائر الأيام الذى هو وقت العصر فى يوم الجمعة يتبدأ من القدمين وينتهى إلى المثل فكله وقت للعصر لا خصوص بلوغ الظل القدمين، مضافاً إلى ما مرّ فى مصحح إسماعيل بن عبد الخالق من انتهاء وقت الجمعة بدخول وقت العصر وهو ما بعد المثل وكذا ما مرّ فى مصحح حريز عن زراره من تحديد الانتهاء إلى مضى ساعه وهو يزيد على القدمين على كلا تقديرى معنى الساعه، وكذا ما فى جملة (١) من الروايات من إتيان صلاه الركعتين إذا زالت الشمس قبل الفريضة وإن كان الأفضل إتيانها عند قيام الشمس وكذا ما فى جملة من الروايات (٢) من إتيان الخطبتين بعد الزوال وهو ظاهر الآيه فإنه يقضى بالزياده على القدمين وفى موثق مثنى قال لى أبو

١- (١) أبواب صلاه الجمعة ب ١٧/٨.

٢- (٢) أبواب صلاه الجمعة ب ٧/٦.

ووقت فضيله الظهر من الزوال إلى بلوغ الظل الحادث بعد الانعدام، أو بعد الانتهاء مثل الشاخص، ووقت فضيله العصر من المثل إلى المثلين على المشهور، ولكن لا يبعد أن يكون من الزوال إليهما (١).

بصير قال لى أبو عبد الله عليه السلام.

«صل العصر يوم الجمعة على سته أقدام» (١) وهو يفيد امتداد الجمعة أو الظهر إلى قريب المثل.

(١) نسب إلى المشهور أو الأشهر تحديد انتهاء وقت الفضيله ببلوغ الظل الحادث بعد الزوال والذي يسمى بالفىء مثل الشاخص وفى العصر المثلين، وظاهرهم كون مبدئه فى الظهر الزوال وأما مبدؤه فى العصر فلا يبعد أنه بحسب أكثر العبائر من الزوال وعن النهايه والخلاف والمحقق فى بعض أجوبته أن الفصل بالنوافل ثم فعل العصر وإن لم يمض المثل أفضل وعن المفاتيح اختياره، وحكى عن كثير من الكلمات أن أفضل الأوقات أولها فى الصلاه كلها وعن السيد أبى المكارم وتلميذه ابن إدريس أن المثل للمتفل إن طوّل والأذرع إن اقتصر والأقدام إن خفف ومال إليه السيد بحر العلوم كما حكاه عنه فى مفتاح الكرامه. ونسب استحباب تأخير العصر إلى مضى وقت فضيله الظهر إلى المعبر والمنتهى والتذكرة والذكرى والدروس والمسالك وجامع المقاصد والتنقيح ومجمع البرهان واستظهر من المقنعه وأبى على وحكى فى مفتاح الكرامه عن أستاذة بحر العلوم أنه لم يصرح بالمثل للفضيله فى الظهر و العصر للفصل سوى الشهيدين وبعض الفقهاء، كما أنه وقع الاختلاف فى تفسير المثل والمثلين هل هو المماثله بين الفىء الزائد والشاخص كما عليه الأكثر أو المماثله بين الفىء

ص: ٩٥

الزائد والظل الأول الباقي عند الزوال كما هو مختار القواعد والشرائع والإيضاح والتهذيب في وجهه، وقد تقدم أن في جملة كلمات المتقدمين تحديد البدء بالأقدام والأذرع.

هذا وقد تقدمت الإشارة إلى أن الروايات الواردة في وقت الظهرين على السن مختلفه المحموله على تحديد وقت الفضيله في البدء والمنتهى أو الوقت الاختيارى في المنتهى عند المتقدمين: الأول ما كان بلسان أن أول الوقت مطلقاً أفضل الأوقات وأنه مسارعه في الخير واستباق إليه كصحيح محمد بن مسلم قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

«إذا دخل وقت الصلاة فتحت أبواب السماء لصعود الأعمال، فما أحب أن يصعد عمل أول من عملي، ولا يكتب في صحيفه أحد أول منى»^(١) وهى وإن كانت ظاهره فى الفريضة إلا أنها لا تأبى شمول نافله الفريضة المتقدمه عليها بعد أن كانت من شؤون الفريضة نفسها.

وموثق زراره قال: قال أبو جعفر عليه السلام.

«أحب الوقت إلى الله عزوجل أوله حين يدخل وقت الصلاة فصلّ الفريضة فإن لم تفعل فإنك في وقت منهما حتى تغيب الشمس»^(٢) وهى ظاهره فى فضيله كل من الوقت الأول وفضيله أوائله.

وروايه أبى بصير قال: ذكر أبو عبد الله عليه السلام. أول الوقت وفضله، فقلت:

كيف أصنع بالثمانى ركعات؟ فقال: خفف ما استطعت^(٣) وغيرها^(٤).

ومحصل هذه الطائفة بيان راجحيه التقديم.

ص: ٩٤

١- (١) أبواب المواقيت ب ٢/٣.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٥/٣.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٩/٣.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٣.

الثانى: ما كان بلسان أنه إذا زالت الشمس دخل وقتها إلّا أن بين يديها اقتضاءً سبحانه وإن عله التقدير فى الوقت للظهرين هو لأجلها كصحيح الفضلاء، قالوا: كنا نقيس الشمس بالمدينه بالذراع فقال أبو عبد الله عليه السلام.

«ألا أنبئكم بأبين من هذا، إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر، إلّا أن بين يديها سعه و ذلك إليك إن شئت طوّلت وإن شئت قصرت» (١).

ومثلها جمله من مستفيضه الروايات المعتبره (٢) وكما فى صحيح زراره عنه عليه السلام. قال: أتدرى لم جعل الذراع والذراعان؟ قلت: لا، قال: من أجل الفريضة إذا دخل وقت الذراع والذراعين بدأت بالفريضة وتركت النافله (٣)، ومثله مصحح إسماعيل قال عليه السلام. لمكان الفريضة لئلا يؤخذ من وقت هذه ويدخل فى وقت هذه (٤).

وفى صحيح ذريح المحاربى قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام. متى أصلى الظهر؟ فقال: صل الزوال ثمانيه ثم صل الظهر ثم صل سبحتك، طالت أو قصرت، ثم صل العصر (٥) وقد جعلت هذه الطائفه حاكمه على كل الطوائف وإن وقتى الفضيله يبدأ من الزوال لكل منهما و أن تعدد التحديد هو باعتبار طول وقصر النوافل وإن منتهى الفضيله المثل للظهر والمثلين للعصر و هذا هو الذى مرت حكايته عن السيد أبى المكارم وابن إدريس والسيد بحر العلوم، لكن سيأتى ما فى بعض الطوائف مما يدل على تزامم جهات الندب.

ص: ٩٧

١- (١) أبواب المواقيت ب ١/٥.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٥.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٢٧/٨ - ٢٠.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٢١/٨.

٥- (٥) أبواب المواقيت ب ٣/٥.

الثالث: ما كان بلسان استحباب تأخير العصر إلى مضي المثل أى التفريق بين الفريضتين بهذا القدر كمعتبره معاويه بن ميسره قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

إذا زالت الشمس فى طول النهار، للرجل أن يصلى الظهر والعصر؟ قال:

«نعم، وما أحب أن يفعل ذلك فى كل يوم»^(١).

ومعتبره يزيد بن خليفه قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام. إن عمر بن حنظله أتانا عنك بوقت فقال أبو عبد الله عليه السلام. إذاً لا يكذب علينا قلت: ذكر أنك قلت:

إن أول صلاه افترضها الله على نبيه الظهر، وهو قول الله عزوجل: أقيم الصلاة لدُلوِكِ الشَّمْسِ فإذا زالت لم يمنعك إلاسبتك، ثم لا- تزال فى وقت إلى أن يصير الظل قامه، وهو آخر الوقت، فإذا صار الظل قامه دخل وقت العصر، فلم تزل فى وقت العصر حتى يصير الظل قاتمين و ذلك المساء، فقال: صدق^(٢).

وفى صحيح زراره حيث ذكر أنه يصلى نوافل الظهرين متعاقباً والفريضة قبل أن يصلى الناس فقال عليه السلام.

«إذا زالت الشمس فقد دخل الوقت ولكنى أكره لك أن تتخذة وقتاً دائماً»^(٣).

وفى صحيح ابن أبى نصر تحديد الظهر بالقامه و العصر بالقامتين^(٤) وفى موق زراره عن الصلاه فى الظهرين فى القيظ قال عليه السلام.

«إذا كان الظل مثلك فصل الظهر وإذا كان ظلك مثليك فصل العصر»^(٥)، وفى معتبره محمد بن حكيم:

ص: ٩٨

١- (١) أبواب المواقيت ب ١٥/٤.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٦/٥.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ١٠/٥.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ١٢/٨.

٥- (٥) أبواب المواقيت ب ١٣/٨.

إن وقت الظهر إلى قامه وأول العصر قامه إلى قامتين (١)، وفي صحيح عبد الله بن محمد قوله عليه السلام.

«القدمان والأربعة أقدام صواب جميعاً» (٢).

الرابع: ما لسانه أن سيرته صلى الله عليه وآله في الظهر على ذراع والعصر على ذراعين.

كصحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام. قال: إن حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله كان قامه، وكان إذا مضى منه ذراع صلى الظهر، وإذا مضى منه ذراعان صلى العصر (٣). وقد ذكر للحديث طرق مستفيضه عن غير زراره.

ومثله صحيح ابن سنان (٤)، ومثله موثق إسماعيل الجعفي (٥)، وصحيح الحلبي (٦) وموثق زراره (٧)، ولكن يظهر من الطائفة اللاحقه أن الذراع آخر وقت الظهر والذراعين آخر وقت فضيله العصر. الخامس: ما لسانه أول وقت الأول وآخره كموثق معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«أتى جبرئيل رسول الله صلى الله عليه وآله بمواقيت الصلاة فأتاه حين زالت الشمس فأمر فصلى الظهر ثم أتاه حين زاد الظل قامه فأمره فصلى العصر، ثم أتاه حين غربت الشمس فأمره فصلى المغرب، ثم أتاه حين سقط الشفق فأمره فصلى العشاء، ثم أتاه حين طلع الفجر فأمره فصلى الصبح، ثم أتاه من الغد حين زاد في الظل قامه فأمره فصلى الظهر، ثم أتاه حين زاد من الظل قامتان

ص: ٩٩

١- (١) أبواب المواقيت ب ٢٩/٨.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٣٠/٨.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٣-٨.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٧/٨.

٥- (٥) أبواب المواقيت ب ٢٨-١٠/٨.

٦- (٦) أبواب المواقيت ب ٢٤/٨.

٧- (٧) أبواب المواقيت ب ٣/١٠.

فأمره فصلى العصر، ثم أتاه حين غربت الشمس فأمره فصلى المغرب، ثم أتاه حين ذهب ثلث الليل فأمره فصلى العشاء، ثم أتاه حين نور الصبح فأمره فصلى الصبح، ثم قال: ما بينهما وقت»(١).

ومثلها رواه معاوية بن ميسرة(٢) وموثقه مفضل بن عمر(٣).

وفى صحيح زراره قوله عليه السلام.

«إن جبرئيل أتاه فى اليوم الأوّل بالوقت الأول وفى اليوم الأ-خير بالوقت الأ-خير ثم قال جبرئيل عليه السلام. ما بينهما وقت»(٤)وظاهره بقوه أن بعد القامه وقت أخير وثان للظهر أى أنها آخر الوقت الأول للظهر هو القامه و أن بعد القامتين وقت ثان وهو الأخير للعصر والوقت الأول لها هو بعد القامه ومثلها معتبره محمد بن حكيم.

وفى موثق ابن بكير قوله عليه السلام.

«. صل الظهر فى الصيف إذا كان ظلك مثلك و العصر إذا كان مثليك وكان زراره هكذا يصلى فى الصيف ولم أسمع أحداً من أصحابنا يفعل ذلك غيره وغير ابن بكير»(٥). السادس: ما لسانه التحديد بأقل وبأضيق من ذلك مبدأ ومنتهى وهو كالحاكم جهتياً ودلائياً على ما تقدم كصحيحه أبى بصير عن أبى جعفر عليه السلام قال:

«ما خدعوك فيه من شىء فلا- يخدعونك فى العصر، صلّها والشمس بيضاء نقيه، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: الموتور أهله وماله من ضيع صلاه العصر، قيل: وما الموتور أهله وماله؟ قال: لا يكون له أهل ولا مال فى الجنة، قال: وما

ص: ١٠٠

١- (١) أبواب المواقيت ب ٥/١٠.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٦/١٠-٧.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٦/١٠-٧.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٢/٧.

٥- (٥) أبواب المواقيت ب ٣٣/٨.

تضييعها؟ قال: يدعها و الله حتى تصفر وتغيب الشمس»(١).

وفى صحيح سليمان بن جعفر قال: قال الفقيه عليه السلام.

«آخر وقت العصر ستة أقدام ونصف»(٢).

وفى صحيح سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«العصر على ذراعين، فمن تركها حتى تصير على ستة أقدام فذلك المضيع»(٣) ومثلها فى التحديد ما ورد من التعيين بالقدمين والأربعة وفى حسنه إبراهيم الكرخى عن خروج وقت الظهر فقال: من بعد ما يمضى من زوالها أربعة أقدام أن وقت الظهر ضيق ليس كغيره(٤) وفى ذيلها أن ذلك من سننه صلى الله عليه و آله الموجبات. وهى صريحه فى كون تحديد الفضيله للصلاطين هو فى ضمن المثل الأول ويعضدها ما مرّ من مستفيض الروايات فى الطائفة الرابعه أن سيرته صلى الله عليه و آله هى على ذلك الذراع والذراعين و مما يعين كون التحديد بالذراع والذراعين هو من فىء الإنسان لينطبق على القدمين والأربعة عدده من الروايات.

السابع: ما دل على أن الذراع والذراعين من فىء الإنسان أى فى المثل الأول.

كصحيح زراره قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:

«كان حائط رسول الله صلى الله عليه و آله قامه فإذا مضى من فيئه ذراع صلى الظهر، وإذا مضى من فيئه ذراعان صلى العصر»(٥).

ص: ١٠١

١- (١) أبواب المواقيت ب ٧/٩.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٦/٩.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٢/٩.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٣٢/٨.

٥- (٥) أبواب المواقيت ب ٢٧/٨.

وموثق يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن صلاة الظهر؟ فقال:

«إذا كان الفيء ذراعاً قلت: ذراعاً من أى شىء؟ قال: ذراعاً من فيئك، قلت: فالعصر؟ قال: الشطر من ذلك قلت: هذا شبر، قال: أوليس شبر كثيراً» (١) وفى موثق ابن بكير قال: دخل زرارہ على أبي عبد الله عليه السلام فقال: إنكم قلتُم لنا: فى الظهر و العصر على ذراع و ذراعين ثم قلتُم: أبردوا بها فى الصيف فكيف الإبراد. وأجاب فى ذيلها:

«صل الظهرين فى الصيف إذا كان ظلك مثلك و العصر إذا كان مثلك» (٢).

أضف إلى ذلك ما فى الروايات المستفيضه من التحديد بالقدمين والأربعه أو القدم والقدمين فإن القدم نسبه من ظل قامه الإنسان.

وظاهر لحن الروايات أن منشأ التحديد بالمثل والمثلين هو خطأ العامه فى أمرين:

فى فهم التحديد الوارد فى سيرته صلى الله عليه و آله والحديث عنها وهو الذى استظهره منها كل من المجلسى والفيض والحر وغيرهم وهو معنى المراد من لفظ القامه والقامتين.

و الثانى: جعل منتهى وقت الفضيله مبدأ لها.

أما الأول: فلما ورد عندهم فى رواياتهم (٣) أنه صلى الله عليه و آله صلى عندما جاء جبرئيل فصلى الظهر حينما صار الظل قامه و العصر عندما صار قامتين، وقد ورد عنهم أنه عندما صار مثل ومثلين، وقد أشير إلى ذلك موثق على بن حنظله

ص: ١٠٢

١- (١) أبواب المواقيت ب ١٨/٨.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٣٣/٨.

٣- (٣) مجمع الزوائد ٣٠٢/١-٣٠٣، مسند أحمد بن حنبل ٣٠/٣، سنن البيهقى ٣٦٩/١.

قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام.

«القامه والقامتان الذراع والذراعان فى كتاب على عليه السلام»^(١). وروايه على بن أبى حمزه قال: سمعت أبى عبد الله عليه السلام يقول:

«القامه هى الذراع»^(٢)، ومثلها روايته الأخرى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال له أبو بصير: كم القامه؟ قال: فقال:

«ذراع إن قامه رحل رسول الله صلى الله عليه وآله كانت ذراعاً»^(٣).

فهذه الروايات ناظره إلى تخطئه العامه فى حساب أن القامه هى طول قامه الشخص بل المراد هى أن فىء جداره عندما يبلغ قامه رحله صلى الله عليه وآله الذى هو بقدر الذراع كان يصلى الظهر وإذا صار قامتين صلى العصر.

ونظير هذه الروايات ما فى روايه يونس عن بعض رجاله عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عما جاء فى الحديث أن صل الظهر إذا كانت الشمس قامه وقامتين وذراعاً وذراعين وقدماً وقدمين، من هذا ومن هذا، فمتى هذا وكيف هذا؟ وقد يكون الظل فى بعض الأوقات نصف قدم؟ قال: إنما قال: ظل القامه ولم يقل: قامه الظل، وذلك أن ظل القامه يختلف، مره يكتر ومره يقل والقامه قامه أبداً لا تختلف ثم قال: ذراع وذراعان وقدم وقدمان فصار ذراع وذراعان تفسيراً للقامه والقامتين فى الزمان الذى يكون فيه ظل القامه ذراعاً وظل القامتين ذراعين، فيكون ظل القامه والقامتين والذراع والذراعين متفقين فى كل زمان، معروفين، مفسراً أحدهما بالآخر مسدداً به. فإذا كان الزمان يكون فيه ظل القامه ذراعاً كان الوقت ذراعاً من ظل القامه، وكانت القامه ذراعاً من الظل، وإذا كان ظل القامه أقل أو أكثر كان الوقت محصوراً بالذراع والذراعين،

ص: ١٠٣

١- (١) أبواب المواقيت ب ١٤/٨.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ١٥/٨-١٦.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ١٥/٨-١٦.

فهذا تفسير القامه والقامتين والذراع والذراعين»(١).

والروايه ناصه على منشأ الخطأ في فهم العامه لحديث القامه حيث إنّ الذي ورد في تحديد سيرته صلى الله عليه وآله في وقت فضيله الظهرين لفظ القامه لابد فيه من تقدير لفظ الظل وهو ما قبله أو بعده أى (ظل قامه) أو (قامه ظل) والأول لم يحدد فيه الظل لأن (ظل القامه) من جدار مسجده صلى الله عليه وآله يزيد وينقص فيكون الذراع تحديد له بخلاف قامه ظل فإنه تحديد للظل بالقامه قامه إنسان فينطبق على المثل والمثلين، والمراد هو ظل القامه لجدار مسجده صلى الله عليه وآله، وهو حين يكون ذراعاً لا- القامه من الظل أى قامه إنسان من الظل، وقد حمل الفيض والحر مورد السؤال على الظل الباقي عند الزوال وهو غير الظل الحادث بينهما التوقيت والحدود بحسب الظل الحادث ومن ذلك قد ذهب جماعه كما تقدم إلى حمل المثل على مماثله الباقي للحادث أو مجموعهما كما احتمله البعض لا سيما وأن أسئله الرواه وهم فى الغالب من العراق ونواحيها مما لا ينعدم الظل عندهم، وعلى ذلك فقد يقال: لماذا لا يكون تحديد الأذرع والأقدام أيضاً كذلك أى تحمل على مماثله الزائد للباقي الذى هو بقدر ذراع لا الزائد الحادث ذراعاً للشاخص الذى هو قامه إنسان وحينئذ فيكون ما ورد بعنوان الذراع والذراعين دال على المثل والمثلين الذى ذهب إليه مشهور المتأخرين كما قد يستشكل بالتدافع بين تحديد القامه بالذراع وبين ما ورد فى موثق إسماعيل الجعفى عن أبى جعفر عليه السلام قال:

«كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا كان فىء الجدار ذراعاً صلى الظهر وإذا كان ذراعين صلى العصر، قال: قلت: إن الجدار يختلف، بعضها قصير وبعضها طويل؟ فقال: كان جدار مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله يومئذ قامه»(٢).

ص: ١٠٤

١- (١) أبواب المواقيت ب ٣٤/٨.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ١٠/٨.

ونظيره صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام. كان حائط مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله قبل أن يظلل قامه وكان إذا كان الفيء ذراعاً وهو قدر مريض عنز صلى الظهر فإذا كانت ضعف ذلك صلى العصر» (١) فإنه يقضى بإرادته المثل والمثلين لا الذراع والذراعين من قامه إنسان.

والصحيح أن التحديد للظل إنما هو باعتبار الحادث الزائد لا بمماثلته للباقي وإلا لما انضبط الحد لاختلاف الباقي بحسب اختلاف البلدان في خطوط العرض وبحسب اختلاف الفصول، وأما تفسير القامه بالذراع في جملة من الروايات مع تفسير جدار مسجده صلى الله عليه وآله بالقامه الظاهر في قامه طول إنسان، وتفسيره برحله صلى الله عليه وآله وأنه كان ذراعاً (٢) فالمراد أن الجدار وإن كان قامه إنسان والظل ظل القامه، ولكن المراد هو ظلها عندما يكون ذراعاً ومن ثم لم يعبر بقامه ظل أى بكون الظل بقدر قامه إنسان وهذا هو الذى وقع فى شبهته العامه، وصحيح عبد الله بن سنان - كالصحيح المتقدمه صريح فى ذلك - عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث: وكان جداره قبل أن يظلل قامه وكان إذا كان الفيء ذراعاً وهو قدر مريض عنز صلى الظهر، فإذا كان ضعف ذلك صلى العصر» (٣).

هذا، ولو حمل المثل والمثلان على مماثله الظل الباقي مع الزائد لقارب التحديد بهما مع التحديد بالأذرع لا سيما فى مثل بلاد العراق بلد الرواه، أو لقارب هذا التفسير الحمل على منتهى الفضيله كما هو نص صحيح زراره المتقدمه فى الطائفة الخامسة.

ص: ١٠٥

١- (١) أبواب المواقيت ب ٧/٨.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ١٦.

٣- (٣) أبواب أحكام المساجد ب ١/٩.

ثم إن ما فى بعض الطوائف السابقه من نديه القدم والقدمين يظهر من غيرها عدم استحباب المداومه عليه كما فى بعضها الآخر، وفى بعضها الفصل بين الظهر و العصر بشبر أو أقل، مضافاً إلى ما دلّ على نديه مطلق المسارعه فى أول الوقت هى محموله على جهات مقتضيات الندب ولكنها لا ترجح على المواظبه على سنته صلى الله عليه و آله التى كان يدأب عليها من الذراع والذراعين لمن يأتى بالنوافل فى جماعه. نعم قد تقدمت الطائفه المستفيضة فى أن بدء التشريع للأوقات التى وضعها صلى الله عليه و آله بإشاره من جبرئيل عليه السلام هو كون الذراع آخر وقت فضيله الظهر والذراعين آخر وقت فضيله العصر، ولا ينافى ذلك أن للعصر مراتب من حدود منتهى الفضيله.

هذا وأما مع طرؤ حالات أخرى من الصلاه فرادى أو وجود شاغل أو التخفيف فى النوافل أو من لا يريد أو لا يقوى على إتيانها حينئذ تلك التحديدات وقد اعتبر مقدار حركه الظل بسبع الشاخص أى قدم من قامه فى آخر فصل الشتاء من مدينه قم وهى ذات عرض ٣٤ درجه فكان ٣٣ د والسبع الثانى ٢٧ د أى فالذراع الأول ٦٠ د والسبع الثالث ٢٤ د والسبع الرابع ٢٢ د أى فالذراع الثانى مقدار ٤٦ د، والسبع الخامس ٢٠ د والسبع السادس ١٨ دقيقه أى فالذراع الثالث ٣٨ د والسبع السابع ١٦ د أى فيكون مجموع المثل الأول ساعتين وأربعين دقيقه.

أما الثانى من موضعى اشتباه العامه فهو جعل بعضهم منتهى وقت الفضيله مبدأ لها والحال أن فى وقتها منتهاه القامه والقامتين وإلا فإن مبدأهما هو من الزوال للظهر ومن بعد صلاه الظهر للعصر كما أشارت إليه الروايات العديده وصرح به فى روايه مجيء جبرئيل للرسول صلى الله عليه و آله بالأوقات بأنه وقت ثان أى أول الوقت الثانى وما بينهما هو قدر الوقت الأول.

ووقت فضيله المغرب من المغرب إلى ذهاب الشفق، أى: الحمره المغربيه، ووقت فضيله العشاء من ذهاب الشفق إلى ثلث الليل. فيكون لها وقتا أجزاء، قبل ذهاب الشفق، وبعد الثلث إلى النصف (١).

ثم إن الرواه لما كانوا من العراق فيكون المدار في الحساب في حدود زمن تكون الأذرع والأقدام على مده حركه الظل الحادث فيما يقرب درجه عرضه من ذلك و مما يقع بين الميلين دون ذات العرض الكبير، وضبط الحركه للظل بالأعم من الحركه الامتداديه كالزياده بعد النقصان ومن الحركه الدورانيه أى مطلق الحركه كما يأتى فى الزوال أن التعميم فى الحركه أضبط حساباً من الاقتصار على الأول.

(١) قد تقدم أن الحد للمغرب بالشفق فى كلمات المتقدمين هو وقت اختياري تكليفاً وما بعده إلى ثلث وإلى نصف الليل هو وقت اضطرارى لمن له عذر لكن لا- بمعنى القضاء الوضعى و أن مشهور المتأخرين ذهبوا إلى أنه وقت الفضيله و أن الأظهر بحسب الأدله هو الأول، وكذلك الحال فى وقت العشاء وأنه قد ذكر كل من ربع الليل وثلثه كحد لمتتهى الفضيله أو الاختيار والمحافظه عن التضييع بل فى بعضها اشتباك النجوم(١).

ص: ١٠٧

ووقت فضيله الصبح من طلوع الفجر إلى حدوث الحمرة في المشرق (١).

(١) وهو المشهور عند المتأخرين وعن الخلاف هو الإسفار آخر وقت المختار عندنا، وفي الفقه الرضوى «ووقت الصبح طلوع الفجر المعترض إلى أن تبدو الحمرة». وفي النهايه فى نافله الفجر جاز له أن يصلى ركعتين ما بينه وبين طلوع الحمرة. وفي المبسوط «آخر وقت المختار طلوع الحمرة من ناحيه المشرق». وفي الوسيله «أول وقت صلاه الفجر طلوع الفجر الثانى وآخره للمختار ظهور الحمرة من ناحيه المشرق».

وقد حمل المتأخرين ومتأخريهم عبائرهم على إرادته ظهور الحمرة المشرقيه.

أما الروايات: ففي موثق معاويه عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«أتى جبرئيل رسول الله صلى الله عليه وآله بمواقيت الصلاه. ثم أتاه حين طلع الفجر فأمره فصلى الصبح ثم أتاه من الغد. ثم أتاه حين نور الصبح فأمره فصلى الصبح ثم قال: ما بينهما وقت» (١)، وفي صحيح ذريح

«حين ينشق الفجر. فقال: أسفر بالفجر فأسفر».

وفي صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«لكل صلاه وقتان وأول الوقتين أفضلهما وقت صلاه الفجر حين ينشق الفجر إلى أن يتجلل الصبح السماء ولا ينبغى تأخير ذلك عمداً ولكنه وقت من شغل أو نسي أو سها أو نام» (٢).

ص: ١٠٨

١- (١) أبواب المواقيت ب ٥/١٠.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٥/٢٦.

(مسألة ١): يعرف الزوال بحدوث ظل الشاخص المنصوب معتدلاً في أرض مسطّحة بعد انعدامه، كما في البلدان التي تمرّ الشمس على سمت الرأس كمكّه في بعض الأوقات، أو زيادته، بعد انتهاء نقصانه كما في غالب البلدان، ومكّه في غالب الأوقات (١)،

لكن في صحيح علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل لا يصلّي الغداة حتى يسفر وتظهر الحمرة ولم يركع ركعتي الفجر: أيركعهما أو يؤخرهما؟ قال: يؤخرهما (١).

وفي معتبره الحسين بن أبي العلاء، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام. الرجل يقوم وقد نورّ بالغداة قال:

«فليصل السجدين اللتين قبل الغداة ثم ليصل الغداة» (٢)، فمن كلا الروايتين يستفاد بقاء وقت النافله إلى قبيل الحمرة وأنه بمطلق الإسفار لا- يذهب وقتها بل الإسفار الذي يلازم طلوع الحمرة، وقد اعتبرنا غير مره في بدء طلوع الحمرة في الأفق المفتوح أنه مقارن لمتوسط الإسفار والإيناره.

(١) ذكر الماتن أربع علامات للزوال إلّما أن أضبطها وأعمها جريانها في جميع مواقع خطوط العرض بحسب جميع الفصول هي الرابعه المعتمده على حركة الظل من المغرب إلى المشرق عكس حركة الشمس عند الزوال والحركة المزبوره أعم لأنها تعم الحركة الامتداديه والحركة الدورانيه.

وانعدام الظل أو زيادته بعد النقصان يثمر في البلدان الواقعه بين الميلين

ص: ١٠٩

١- (١) أبواب المواقيت ب ١/٥١.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٤/٥١.

لمدار حركة الشمس الصيفى وهو مدار السرطان الشمالى والشتوى وهو مدار الجدى الجنوبى أو فيما يقرب منهما وأما فيما ارتفع خط عرضها عنهما بما يقرب من أربعين فما فوق فالنافع لهما هو العلامتين الأخيرتين فى المتن وهو انتقال الشمس من المشرق إلى المغرب واستعلام ذلك إما بمواجهه نقطه الجنوب وعند ميلها إلى الحاجب الأيمن يعلم زوالها عن دائره نصف النهار التى تقسم فللك السماء إلى الربع الشرقى والربع الغربى بمرور خط تلك الدائره من نقطه الشمال إلى الجنوب وقد أشير إلى هذه العلامه فيما رواه الشيخ بإسناده من كتاب أمير المؤمنين عليه السلام لمحمد بن أبى بكر لما ولّاه على مصر وفيه حكايته عليه السلام قول رسول الله صلى الله عليه وآله.

«أتانى جبرئيل عليه السلام فأرانى وقت الصلاه حين زالت الشمس فكانت على حاجبه الأيمن»^(١)، حيث إن قبله المدينه هى نقطه الجنوب، كما أشير إلى العلامتين الأوليتين فى روايه سماعه قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام. جعلت فداك متى وقت الصلاه فأقبل يلتفت يميناً وشمالاً كأنه يطلب شيئاً فلما رأيت ذلك تناولت عوداً، فقلت: هذا تطلب؟ قال: نعم، فأخذ العود فنصب بحيال الشمس، ثم قال: إن الشمس إذا طلعت كان الفىء طويلاً، ثم لا يزال ينقص حتى تزول، فإذا زالت زادت، فإذا استبنت الزيادة فصل الظهر ثم تمهل قدر ذراع وصل العصر»^(٢).

ومثلها روايه على بن أبى حمزه^(٣).

ص: ١١٠

١- (١) أبواب المواقيت ب ١٢/١٠.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ١/١١.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٢/١١.

ويعرف أيضاً بميل الشمس إلى الحاجب الأيمن لمن واجه نقطه الجنوب، وهذا التحديد تقريبي كما لا يخفى، ويعرف أيضاً بالدائره الهنديه، وهى أضبط وأمتن (١)، ويعرف المغرب بذهاب الحمرة المشرقيه عن سمت الرأس، والأحوط زوالها من تمام ربع الفلك من طرف المشرق (٢)،

(١) وأما بالدائره الهنديه: وهى أضبط حساباً من العلامات السابقه حيث تحدد الزوال بحركه الظل للشمس سواء حركته الامتداديه بالزياده بعد النقصان أو حركته الدورانيه، وذلك بتزايل الظل عن خط دائره نصف النهار وهو الخط الواصل بين الشمال والجنوب، إلى جهه المشرق بعد أن كان فى الصباح فى جهه المغرب عكس حاله الشمس، وقد مرّ أن الحساب لأوقات فضيله الظهرين بحركه الظل الأعم من الامتداديه والدورانيه أضبط وأشمل لكل البلدان ولخطوط العرض ولنصول السنه.

(٢)

الغروب:

قد وقع الخلاف فى ما يتحقق به الغروب شرعاً، والذي هو وقت لبدء صلاه المغرب ومنتهى وقت صلاه العصر، فالكلام فى مبدأ صلاه المغرب، وحدّ الغروب الشرعى وفى المسأله قولان:

القول الأول:

ما هو المشهور بين الفقهاء من أن تحقق الغروب يحصل بذهاب الحمرة

ص: ١١١

قال فى مفتاح الكرامه تعليقاً على قول العلامة رحمه الله. «غيوبه الشمس المعلومه بذهاب الحمره المشرفيه»: إجماعاً كما فى السرائر، وعليه عمل الأصحاب كما فى المعتبر، وعليه العمل كما فى التذكره، وهو المشهور كما فى كشف الالتباس وغايه المرام وإرشاد الجعفرىه والروض ومجمع الفائده والبرهان والحبل المتين والكفايه والتذكره أيضاً.

قال: وفى السرائر والذكرى أنه أشهر، وفى كشف اللثام أنه مذهب المعظم، وفى المنتهى وجامع المقاصد والمدارك والمفاتيح أنه مذهب الأكثر، وظاهر السرائر أنه مذهب الشيخ فى جميع كتبه، والحسن موافق للمشهور كما تفصح عن ذلك عبارته عنه، وكذا الصدوقان قال موافقان فى رساله والمقنع، وصريح الاستبصار موافقه المشهور وإن نسب إليه جماعه الخلاف (١).

وحكى المجلسى رحمه الله فى البحار عن الميرداماد رحمه الله. أن ذهاب الحمره المشرفيه التى تعتمد على الإماميه لهو مشهور رأى الحكماء والألهيين والرياضيين والمنجمين، فى كون الغروب لا يتحقق بسقوط القرص وإنما بذهاب الحمره المشرفيه.

القول الثانى:

أن الغروب يتحقق بسقوط قرص الشمس عن الأفق واستتاره عن الأنظار.

ص: ١١٢

قال فى مفتاح الكرامه: وخالف الصدوق فى العلل والشىخ فى وجه فى المبسوط، وصاحب المنتقى فىه وفى رسالته، وتلميذه فى شرحها، وصاحب الكفايه والمفاتيح فىه وفى الوافى ويحتمله كلام الصدوق فى الهدايه وسلار والسيد فى الميافارقيات، والقاضى فى المهذب وشرح الجمل لجعلهم الوقت سقوط القرص وليس نصاً.

قال: وأولى بذلك قول أبى على كذا قال فى كشف اللثام، وقواه صاحب مجمع البرهان والمدارك، ونفى عنه البعد فى الجبل المتين، والظاهر من الأستاذ دام الله تعالى حراسته فى حاشيته اختياره.

وعلى هذا القول علماء العامه قاطبه.

وذكر غير واحد أن الفاصل الزمنى بين سقوط القرص عن الحسّ وذهاب الحمرة المشرقيه عن شريط الجانب الشرقى ١٢ دقيقه وبينه وبين ذهابها عن تمام النصف السمائى لقيه الفلك ١٥ دقيقه.

فرضيه القول الأول:

وفى ذهاب الحمرة المشرقيه ثلاث احتمالات:

١ - ذهابها عن أصل مطلع الشمس ونقطه المشرق.

٢ - تجاوزها بقدر القامه من الشريط الشرقى إلى المغرب.

٣ - ذهابها من مجموع ناحيه المشرق وزوالها عن تمام ربع الفلك، أى نصف قبه السماء، بحيث تكون فوق سمت الرأس، بل قد فرق بين زوالها عن سمت الرأس وزوالها عن تمام ربع الفلك بتقدم الأول على الثانى فتكون

الاحتمالات حينئذ أربعة. إذ الحمرة المشرقيه عند الغروب أول ما تنعدم تنعدم النقطه التي تشرق منها الشمس، فنقطه الشروق ومطلع الشمس هو موضع بدايه أقول وزوال الحمرة المشرقيه من الأفق، ثم بعد ذلك تأخذ في الزوال والانعدام عن المشرق شيئاً فشيئاً إلى أن تزول عن المشرق بمقدار قمه الرأس، ثم تزول عن ربع الفلك.

فما هو المقصود من ذهاب الحمرة هل الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع احتمالات ثلاثه أو أربعة.

وعلى كل منها هل هي علامه واقعيه لاستتار القرص - أى كلازم واقعي له - أم ظاهريه وكطريق محرز؟ احتمالان!

فرضيه القول الثانى:

وفيه أيضاً ثلاثه احتمالات كسابقه:

١ - سقوط القرص عن الأفق الحسى المرئى بالعين المجرده، وهذا قد يتحد - كما قيل - مع ذهاب الحمرة عن نقطه ومطلع الشمس.

٢ - سقوط القرص عن الأفق الترسى، أى استتاره عن البقع ذات الارتفاع الأرضى الواحد، وهذا يلازم ذهاب الحمرة وزوالها بمقدار قمه الرأس بحسب موضع الواقف.

٣ - سقوط القرص عن الأفق الحقيقى، أى استتار القرص عن البقاع والأراضى المتعدده ذات الأفق الواحد، وهو يتزامن مع ذهاب وزوال الحمرة عن ربع الفلك.

وقد يدعى فى المقام أن من عبّر فى كلماته من الفقهاء بأن أول وقت المغرب هو سقوط القرص، يحمل على إرادته ذهب الحمرة المشرقيه و ذلك لأن سقوط القرص تشكيكى ذو درجات كما عرفت ويتضح فيما يأتى.

بينما السيد الخوئى قدس سره فى التنقيح حاول العكس، «بحمل ذهب الحمرة المشرقيه» على سقوط القرص.

بيان ذلك: أن ذهب الحمرة المشرقيه أيضاً تشكيكى ذو درجات ومطلق يبدأ أولاً بنقطه المشرق و هذا يلازم سقوط القرص عن الحس المرئى، فيحمل كلام من عبّر من المشهور بذهب الحمرة المشرقيه على إرادته استتار القرص وانعدامه من أصل نقطه المشرق.

ومن ثم حمل الروايات أيضاً على قول غير المشهور.

وكلا الحملين ليسا بتامين، أما الحمل الأول فإن الفقهاء كالشيخ الطوسى والمرضى وغيرهما صرحوا بذكر احتمالين فى المسأله ثم بعد ذلك اختاروا سقوط القرص، وهو تصريح بالمقابله بين استتار القرص وذهب الحمرة.

وأما من لم يردّد الاحتمال ولم يذكر فى المسأله قولين فهو ملتفت أيضاً إلى النزاع الموجود فى كلمات القدماء فى المسأله، فكيف يمكن حمل أحد القولين على الآخر أو العكس؟

كما أن دعوى تلازم ذهب الحمرة المشرقيه عن نقطه المشرق مع سقوط القرص، ليست بصحيحه وإن قيل إنه مجرب ميدانياً، إذ ليس الحال هكذا دائماً، بل ذهب الحمرة عن نقطه المشرق تلازم سقوط القرص عن الحس المرئى لبقاع المدينه الواحده لا سقوط القرص عن موضع الناظر خاصه.

فما أفاده السيد البروجردى والسيد الخوئى قدس سرهما من كون سقوط

القرص عن الأفق الحسى يلازم انعدام الحمرة المشرقيه من نقطه المشرق، وذكرنا بأن ذلك مجرب كثيراً ليس فى محله، إذ التجارب الكثيره تثبت خلاف ذلك، إذ عاده ما يسقط القرص ولا تنعدم نقطه المشرق، بل تنعدم بعد دقائق تقريباً.

ومن الملاحظ أن تجاوز الحمرة عن سمت الرأس يكون قبل تجاوز الحمرة عن تمام المشرق وربع الفلك، و ذلك لأن الشعاع يضرب فى الفضاء بحركه مستقيمه فينعدم أولاً فى نقطه المشرق ثم ينعدم عن سمت الرأس.

ولك أن تمثله بهيئه مسطره خشبيه على الكره الأرضيه ينخفض أحد طرفيها فيرتفع الطرف الآخر عالياً وينعدم عن نقطه المشرق أولاً- إلى أن يرتفع طرف امتداده إلى الأعلى ثم ينزح إلى النصف الثانى من قبه السماء، ولكن أطراف نقطه المشرق ومطلع الشمس لا- يتزامن انعدام النور فيها مع تلك النقطه و ذلك لكون أول ما تنحجب الشمس بكور الأرض وحدبتها فتبقى حافتا الكور وجانبها الحدبه الهابطتان غير ممانعتين عن نفوذ الضوء إلى الأفق الشرقى، وسبب حمرة حينذاك هو أن الأبخره المحيطه بسطح الأرض لما ينعكس فيها الضوء يتشابك مع الظلمه والأبخره فيولد الحمرة.

والمراد من التشابك تخفف نور الشمس، إذ النور مركب من عدده ألوان فإذا اصطدم بالظلمه وكرات الماء البخاريه الموجوده بالقرب من سطح الأرض يتخفف أى تذهب بعض ألوانه عند ذلك فنرى الحمرة.

فالنور عندما يصطدم بالطبقه الهوائيه القريبه من الأرض فينكسر ويتخفف بعض ألوانه، فيكون حمرة شديده، فالانكسار مع الاشتباك بالظلمه يؤدى إلى انعدام بعض أجزاء النور فى طبقات الجو العليا إذا كانت أبخره

وغيوم، ولهذا يظهر أحياناً قوس قزح في فصل الشتاء.

إذا اتضح ذلك فما في بعض عبائر الفقهاء من أن حمرة سمت الرأس تتأخر في الانعدام عن قدر القامه في شريط الأفق الشرقي ليس في محله، ولذلك ذكر السيد البروجردى قدس سره أن سمت الرأس هو ذهاب الحمرة بقدر القامه من الشريط المشرقى، إلّا أن الصحيح أن الانعدام عن سمت الرأس يلازم انعدام الحمرة المشرقيه عن معظم المشرق وقريب أن ينعدم عن ربع الفلك كله.

مقدمات البحث:

في معرفه اختلاف الآفاق، الحسى والترسى والحقيقى.

قسم علماء الهيئه الدوائر إلى دائره عظيمه ودائره صغيره، والمقصود من الدواره العظيمه هي التي تنصف الكره الأرضيه إلى قسمين متساويين وبخلاف ذلك الدوائر الصغيره، ولا تكون لصيقه بجرم الكره الأرضيه لأنها فرض فضائى، كما أنها تنقسم إلى شخصيه وكيه، أى في كل نقطه تفرض غير الفرض في نقطه أخرى.

والأفق الحقيقى دائره عظيمه قطباها سمت الرأس وسمت القدام والخط الواصل بينهما محورها، ومركزها مركز الأرض وتوازي دائره الأفق الحسى، وهي تقسم سماء الرؤيه إلى قسمين، المرئى ويكون فوق دوائر الأفق الحقيقيه، وغير مرئى ويكون تحت دائرى الأفق، والمنجمون كالبيرونى والجغمينى(1) يصرحون بأن قوس النهار هو مدار حركه الشمس فوق دائره الأفق الحقيقى

ص: ١١٧

١- (١) التفهيم ص ٦٢-٦٩، شرح الملخص فى الهيئه للجغمينى عند تعريف دائره الأفق.

وقوس الليل هو بنزولها تحت دائره الأفق الحقيقي لا بدائره الأفق الحسى المرئى، ويوافق هذا ما ذكره الميرداماد فيما تقدم.

أمّا الأفق الحسى المرئى فهى دائره صغيره مماسه لسطح الأرض وتوازى دائره الأفق الحقيقي وقطباها سمت الرأس وسمت القدم، وهى كحلقه تقشط الأرض قليلاً.

وكذا دائره الأفق الحسى الترسى.

وظاهر كلام الشيخ الطوسى رحمه الله اختياره وإن لم يصرح به لما ذكره من المقابله بين القولين الملازم لاختياره هذا المبنى، قال: وفى أصحابنا من يراعى زوال الحمره من ناحيه المشرق وهو الأحوط، فأما على القول الأول إذا غابت الشمس عن البصر ورأى ضوءها على قلال الجبال أو مكان عال مثل مناره اسكندريه أو شبهها، فإنه يصلى ولا يلزمه حكم طلوعها بحيث طلعت، وعلى الروايه الأخرى لا يجوز ذلك حتى تغيب فى كل موضع تراه، وهو الأحوط(1).

وأشار المحقق النراقى رحمه الله فى المستند إلى ذلك إشاره خفيه.

وهى دائره ثابتة يرتسم محيطها من طرف خط يخرج من البصر إلى السماء مماساً الأرض ثم يدار ذلك الخط، فيكون سطح الدائره المرتسم من الخط المزبور مركزه البصر على هيئه الترس.

وذكر فى شرح الملخص فى الهيئه للجغمينى: أنها قد تكون عظيمه وقد تكون صغيره إذ ربما ينطبق على الأفق الحقيقي وربما يقع تحتها أو فوقها وتحت الأفق الحسى المرئى بحسب اختلاف قامه الناظر وهى الفاصله بين ما

ص: ١١٨

يرى وما لا يرى حقيقه أما الأفق الحقيقي فقد يفصل بينهما وقد لا يفصل، وإن تعريف الماتن لا يخلو من الخلل حيث إن ظاهر المتن أن الفاصل بين ما يرى وما لا يرى هي دائرة الأفق الحقيقي، وتبه غير واحد من المتأخرين على ذلك.

و أن تعريف الأفق الحقيقي بأنها العظيمة الفاصله بين الظاهر والخفى من الفلك «السماء» أو ما يرى وما لا يرى لا يخلو من مسامحه.

لكن هذا إن تم فبلحاظ الأبراج ونحوها ذات المسافات البعيده جداً حيث إن شعاع البصر المائل(١) يوجب كون المرئى من السماء أكثر من غير المرئى.

وأما المسافات القريبه الكونيه الفضائيه كالشمس فلا يكاد يؤثر ميلان ذلك الشعاع الخارجى من البصر المارّ بسطح الأرض(٢) فى تشكيل دائره عظيمه منطبقه على الأفق الحقيقي فضلاً عن تشكيل الدائره الصغيره التى تقع تحت الأفق الحقيقي، بحيث يكون الأفق الترسى هو الفاصل بين المرئى وغير المرئى.

إذ كما ذكر أخيراً فى الأبحاث العلميه(٣) أن الارتفاع بمقدار ١٠٠ متر عن سطح البحر يلازم مداراً مرئياً بوسع ٣٦ كيلم تقريباً والارتفاع بمقدار ١٠٠٠ متر يلازم مداراً مرئياً بوسع ١١٢ كيلم تقريباً، والارتفاع بمقدار ٥٠٠٠ متر يلازم مداراً مرئياً بوسع ٢٥٣ كيلم تقريباً.

بينما قطر الأرض يقرب من ١٢٧٥٦ كيلم ومحيطها ٤٠٠٠٩ كيلم، وهذا

ص: ١١٩

١- (١) بدأ من العين ماراً بسطح الأرض ممتداً إلى مقعر السماء.

٢- (٢) وإن فرض الناظر واقف فوق برج إيفيل الفرنسى أو قمه جبل هملايا.

٣- (٣) سلسله إبراهيم حلمى غورى فى معرفه الفضاء و الأرض ٥٣/١.

يعنى أن حديه الكره الأرضيه وبمقدار قرصها حاجب عن الرؤيه و أن الشعاع المزبور المائل فى الارتفاعات المتوسطه فى بدايه امتداده الفضائى كالخط الممتد أفقياً تقريباً هذا فضلاً عن الارتفاعات اليسيره المعتاده.

ولذلك يظهر من علماء الهيئه الحديثه الاعتداد فى المطالع والمغرب بالأفق الحقيقى المغاير لديهم مع المرئى الحسى كما أنهم يعتدون بالاستواء الأرضى بجعل خط الاستواء السماوى المطابق له وكذا دوائر العرض السماويه التى تطابق العروض الأرضيه.

وعلى كل تقدير ففيما نحن فيه لاشك فى كون الأفق الترسى فوق الأفق الحقيقى، فهى ترسم حسب الشعاع الخارجى من العين الباصره بحسب مرتفع ومكان الناظر للنقطه الفاصله بين السماء والأرض، كأن يكون الإنسان على جبل مثلاً أو فى وادى منخفض فتفاوت بحسب ذلك، إذ شروق وغروب الشمس فوق الجبل يكون مختلفاً عما هو على سطح الأرض، فمن كان على برج «ايفيل» الفرنسى مثلاً تشرق الشمس عليه قبل أن ترى فى مدينه باريس، وكذا تتأخر فى الغروب عن سطح الأرض، ففي هذه الحاله يتقدم وقت الصلاه والصوم عند من يكون على البرج المزبور.

وقد ذكر أبو ريحان البيرونى(1) أن بالأفق الحقيقى الذى ينصف الكره بدايه الليل و النهار ببدايه حركه الشمس من دائره الأفق العظيمه غايه الأمر القوس النهارى لحركه الشمس فوق دائره الأفق والقوس الليلى تحت دائره الأفق.

فهو ينص على أن بدء اليوم والليله هو بالتجاوز أو النزول عن دائره الأفق

ص: ١٢٠

الحقيقى، كما وذكر أنه فى وقت بدايه النهار اختلف الشرع والمشرعه عن الهويين حيث إن بدء اليوم النهارى عند المشرعه بطلوع الفجر، وكذا عند أهل الكتاب، أما علماء الهيئه فإن بدء اليوم النهارى عندهم هو ببدء حركه القرص فوق دائره الأفق.

قال: وأما الغروب فلا يوجد خلاف بين المشرعه مطلقاً مع الهويين، وأنه بنزول الشمس عن دائره الأفق.

فهو لم يلمس من تعبيراتهم فى الغروب أن هناك خلافاً بين الهويين والمشرعه، والمرتكز عنده أن المناط هو الأفق الحقيقى لا الحسى المرئى، وهذا يوافق ما تقدم عن الميرداماد رحمه الله من كون ذهاب الحمره المشرقيه هو مختار الحكماء والهويين.

كما أنه ذكر فى علم الهيئه الحديثه(1) فى تعريف الفجر ومقابله الغروب أن الشمس عندما تكون فى الأفق غير المرئى ودون الأفق الحسى المرئى تضرب بأشعتها الطبقة العليا الجويه فوقنا فتضيئها، غاية الأمر الحال فى الغروب أن الشمس بعده - بعد سقوط قرصها عن الأفق الحسى المرئى - بمدى يرى فى السماء حمره مثل التى فى طلوع الصبح، لكن هذه الحمره - الحمره المشرقيه - تأخذ فى الانجلاء عن فوق الرأس مع بقاء ضياء ضعيف لكون الشمس فوق الأفق غير المرئى فتضرب بأشعتها طبقات الجو العليا وهى تعكس لنا ذلك الضياء الضعيف، وبالتدرج يزول هو أيضاً وتأخذ ظلمه الليل فى الإحاطه.

إذا اتضح ذلك فما أفاده المحقق النراقى رحمه الله والسيد الخوئى قدس سره من أن قوس الليل و النهار بسقوط القرص عن الدائره الحسيه، فى غايه الغرابه والبعد.

ص: ١٢١

١- (١) هيئه فلاماريون (المنجم الفرنسى) ص ٣٤-٣٥ المترجم باللغه الفارسيه.

اشاره

ويمكن أن يدلّل على نظريه الهويين والمنجمين من أن المناط في حساب الليل و النهار هو الدوائر العظيمه لا الدوائر الصغيره الحسيه، وأن الغروب هو بذهاب الحمرة المشرقيه عن ربع الفلك كما هو رأى مشهور الفقهاء لا استتار القرص، بعده وجوه:

الوجه الأول: لزوم نسبيه غروب الأفق الواحد على القول بالأفق الحسى

بيان ذلك: أنه قد جرب كثيراً من أن الناظر إذا كان بعيداً عن البحر بمقدار عده من الكيلومترات فإنه عند الغروب يرى القرص يسقط ويستتر، فإذا تحرك بطرف البحر بسرعه بعد استتار القرص عنه فى البعد المزبور، فإنه حين أخذه فى الاقتراب إلى ساحل البحر سوف يرى وكأن قرص الشمس يرتفع فوق الأرض ويظهر مره أخرى بعد استتاره حينما كان على ذلك البعد المفترض، و ذلك بسبب كور الأرض فالواقف على شاطئ البحر يمكنه أن يرى السفينه التى على بعد ٨ كيلومتر، إلا أنه يرى أعاليها لا غير، ثم بعد ذلك وعند الاقتراب أكثر فأكثر يراها بأكملها.

فهل استتار الشمس ياترى فى البقع الأرضيه الواحده ذات ٦ كيلم عرضاً توارى قرصها فى الأفق الحسى فى الجانب الشرقى يتفق ويتحد فى آن واحد مع استتارها فى الأفق الحسى فى الجانب الغربى أم يختلف؟

لا ريب أن هناك تفاوتاً بمقدار خمس أو ست دقائق تقريباً، وعليه فلا بد أن يكون المقياس هو استتار القرص عن الأفق الحقيقي وإلّا يلزم تبعض وتعدد الغروب في منطقه ذات أفق واحد، وكون مدينه واحده ذات الزوال والفجر الواحد غروبها متعدد.

فلا محيص من كون المدار في قوس النهار و الليل هو الأفق الحقيقي، وإلّا فتحصل النسبيه في غروب المدينه ذات الأفق الواحد مع أنه غير صحيح بداهه، فمراعاة الأفق الحسى إذاً يوجب تشكيكه الأفق الواحد ويكون نسبياً بحسب نقاط الأفق الواحد والمدينه الواحده وهذا لا يمكن الالتزام به.

ومع وحده الزوال يكون الغروب ولا يتأتى هذا إلا بالأفق الحقيقي لا الأفق الحسى المرئى أو الحسى الترسى، فالمدار ليس على الأفق الحسى أو الترسى.

نعم النسبيه في الأفق الحقيقي موجوده أيضاً، إلا أن هذه المداقه فيه ليست محطاً للدليل إذ حتى الهويين لا يعيرون لهذه المداقه أهميه إذ هم يحسبون البقاع الشاسعه أفقاً واحداً.

إن قلت: فليعدّ الأفق الحسى في البقاع الشاسعه أفقاً واحداً كما ارتكب في الحقيقي.

قلت: حينئذ يكون منطبقاً على الأفق الحقيقي تقريباً.

بينما الفرق بين الأفق الحسى والحقيقى ليس هو دقيقه واحده كما ادعى ذلك المحقق السبزواري رحمه الله بل يصل إلى ١٢ دقيقه أو ١٥ دقيقه.

الوجه الثاني: لزوم ابتداء الليل مع وجود أشعه الشمس على الأبنيه

ذكره صاحب الجواهر والرياض وغيرهما من المتأخرين، وذلك فيما لو كانت أشعه الشمس ضاربه على قلل الجبال أو المنازل العاليه مع سقوط القرص عن الأفق الحسى، حيث إنه لا يمكن حينئذ أن يحسب ذلك من الليل إذ الشمس لم تغب بعد لكون شعاعها ضارباً على قلل الجبال.

مضافاً إلى أنه على القول بكفايه ذهاب واستتار القرص يحلّ وقت صلاه المغرب وإفطار الصائم، ويكون وقت المغرب قد حان لمن هو فى أسفل الجبل أما من هو على قمه الجبل فإن الشمس لا زالت باقيه لم تغب بعد.

وعليه يكون مكان واحد أفقه واحد وزواله وفجره واحد، يتعدد غروبه إلى غروبات كثيره قد تصل إلى أكثر من اثنى عشر غروباً، إذ كلما صعد وارتفع الإنسان إلى الأعلى يكون أفقه الحسى الترسى يختلف عما هو أسفل.

فمن كان على سطح الأرض يمكن أن يرى دائره مقدارها أصغر، ومن كان على ارتفاع متر من على سطح الأرض يرى مداراً أكبر وهلم جرا.

وقد ذكرت الحسابات العلميه الحديثه - التى مر ذكرها - أن من كان على ارتفاع متر من سطح البحر يرى مداراً يقرب من ٤ كيلم ومن كان على ارتفاع ١٠ أمتار من سطح البحر يرى مداراً ١٢ كيلم ومن كان على ارتفاع ١٠٠ متر يرى مداراً ٣٦ كيلم ومن كان على ارتفاع ١٠٠٠ متر يرى مداراً يقرب من ١١٢ كيلم ومن كان على ارتفاع خمسه آلاف متر يرى مداراً يقرب من ٢٥٣ كيلم.

الوجه الثالث: أن ضيق وقت المغرب لا ينطبق على ما بين سقوط القرص وذهاب الشفق...

أن ضيق وقت المغرب لا ينطبق على ما بين سقوط القرص وذهاب الشفق بل على ما بين ذهاب الحمرتين، وهذا الوجه ملفق من مقدمه شرعيه وأخرى عقليه، وقد ذكره ثقة الإسلام الكليني رحمه الله.

أما الأولى فقد ثبت ضيق وقت المغرب بروايات سوف يأتي ذكرها إن شاء الله تعالى، والمقصود من ضيق وقتها ضيق وقت فضيلتها.

وأما الثانيه فيما اعتبره الكليني رحمه الله بالتجربه أن من يباشر صلاه المغرب بعد ذهاب الحمره المشرقيه ويأتي بالنافله بتؤده يرى أن الشفق قد زال وهو آخر وقت الفضيله.

ففى الحديث عن زراره والفضيل قال: قال أبو جعفر عليه السلام. إن لكل صلاه وقتين غير المغرب فإن وقتها واحد ووقتها وجوبها ووقت فوت سقوط الشفق، وروى أيضاً أن لها وقتين آخر وقتها سقوط الشفق(١).

وقال الكليني: وليس هذا مما يخالف الحديث الأول أن لها وقتاً واحداً لأن الشفق هو الحمره وليس بين غيوبه الشمس وبين غيوبه الشفق إلا شئ يسير و ذلك أن علامه غيوبه الشمس بلوغ الحمره القبله وليس بين بلوغ الحمره القبله وبين غيوبتها إلا قدر ما يصلى الإنسان صلاه المغرب ونوافلها إذا صلّاها على تؤده وسكون، وقد تفقدت ذلك غير مره ولذلك صار وقت المغرب

ص: ١٢٥

ومراده كما ذكرت المجلسى قدس سره من الجمع أن أول الوقت وآخره وقتان للمستعجل بإيقاعها فيهما، وأما المختار فيوقعها منطبقه على ما بينهما، ويؤيد تفسير الوقتين بأول و آخر الوقت ما ورد فى صحيح زراره (٢). فضيق الوقت لا يتلاءم مع ذهاب القرص عن الأفق الحسى لكنه يلتئم مع سقوطها عن الأفق الحقيقى.

الوجه الرابع: لزوم الرجوع إلى أهل الاختصاص والخبره بالموضوع

لزوم الرجوع إلى أهل الاختصاص والخبره بالموضوع

بعد كون النهار بدأه ونهايته هو موضوعاً تكوينياً وكذا الليل، ولما يثبت من الشارع أنه تصرف فى هذا الموضوع التكويني ضيقاً وتوسعه، إما لتعارض ما ورد أو لإجماله وإرشاده.

وتقدم أن حقيقه الغروب والشروق هو ببدء حركة الشمس فى قوس الليل و النهار المبتدآن من دائره الأفق الحقيقى و هذا محل اتفاق (٣) الهويين والمنجمين قديماً وحديثاً.

وأوضحوا ذلك بعدم صدق الاستتار حيث إن هاله الشمس وتاجها ترى عند سقوط القرص وكأنك ترى نفس القرص، والهاله هى ضوء النهار بينما

ص: ١٢٤

١- (١) المصدر.

٢- (٢) الوسائل: أبواب أحكام شهر رمضان باب ٢/٧.

٣- (٣) مر كلام الميرداماد وكلام أبى ریحان البيرونى فى التفهيم، وما فى هيئه فلاماريون فى علم الهيئه الحديث.

الغروب هو بمعنى الاستتار وبدايه الليل واستتار القرص دون الهاله كمصباح كهربائى ضوءه ظاهر وقرصه لا يرى لا يقال إنه مستتر.

وذكروا أنه بعد سقوط القرص لا تزال الحمرة ترى فى السماء - كالتى ترى فى الصبح - وهى المشرقيه وتزول إلى أن تصل إلى سمت الرأس بعد استتار القرص بمدته، وهذه الحمرة متولده من الأشعه الشمسيه، وهذه الحمرة الموجوده فوق الأفق كالخط الأفقى الممتد إلى قرص الشمس وهذا يوضح أن قرص الشمس لم يغب بعد و أن الليل لم يحن بعد.

وآن زوال الحمرة من فوق الرأس هو آن غلبه الليل على النهار، فوجود الحمرة فى كل أطراف الأفق ملازم لوجود القرص فوق سطح الكره الأرضيه غايه الأمر قد حجب بكور وحدبه الأرض، ولكونه فوق سطح الأرض أى فوق الأفق الحقيقى فإنه يرسل بأشعته مستقيماً عبر طرفى الكور وحافتى الحدبه فيستضىء منه الأفق فى الجانب الشرقى.

و هذا وجه برأسه وقد أشير إليه فى روايه تأتى إن شاء الله تعالى وغير ذلك من جهات كلامهم التى تقدم بعض منها فى مقدمات المسأله.

الوجه الخامس: مقتضى الاشتغال العقلى لزوم إحراز الشرط بعد كون الوقت شرطاً...

مقتضى الاشتغال العقلى لزوم إحراز الشرط بعد كون الوقت شرطاً للواجب وإن كان حدوته شرطاً للوجوب، فعند تردد مبدئه بين استتار القرص أو ذهاب الحمرة، لا يقين بالفراغ إلّابتأخير إيقاع الصلاه إلى ذهاب الحمرة المشرقيه.

والروايات فى المقام على طائفتين ولسانين، وقد استقصاهما صاحب الذخير، فالطائفه الأولى لسانها سقوط القرص، والطائفه الثانيه لسانها ذهاب الحمرة المشرقيه، وقد ذكر غير المشهور وجوهاً من الجمع وكلها غير تامه.

جمع غير المشهور:

الوجه الأول: قوت نازك

أن الروايات صريحه فى سقوط القرص وهو منصرف إلى سقوطه عن الأفق الحسى بل هو نص فيه، فيحمل ما دل على ذهاب الحمرة المشرقيه على الاستحباب، إذ ما هو نص فى ذهاب القرص أصح وأكثر سنداً بل يمكن أن يكون متواتراً إجمالاً.

الوجه الثاني: أن ما دل على ذهاب الحمرة المشرقيه ليس تاماً سنداً ودلاله، بخلاف روايات غياب القرص فإنها تامه سنداً ودلاله.

الوجه الثالث: أن الروايات التى تفيد أن وقت المغرب ذهاب الحمرة المشرقيه مطلقه، بينما روايات سقوط القرص مقيده، إذ الحمرة المشرقيه ذات درجات، كذهابها من أصل نقطه المشرق أو بقدر القامه أو عن سمت الرأس أو ربع الفلك فهى مطلقه تقيد بروايات ذهاب وسقوط القرص.

الوجه الرابع: أن روايات ذهاب القرص مستفيضه بل متواتره إجمالاً فلا تقوى روايات ذهاب الحمرة المشرقيه على المعارضه إما للمرجوحه أو لعدم حجيه مخالف السنه الثابته بالتواتر.

الوجه الخامس: أعميه الشعار من الواجب والمستحب.

فإن قيل: مما لا إشكال فيه أن شعار الشيعة ذهاب الحمرة على مر الأجيال، وشعار العامة بذهاب القرص.

كان الجواب: أن الشعار أعم من كونه مستحباً أو لازماً، إذ كثير من الشعارات هي أفعال مستحبه لكنها شعاراً للمذهب كالجمع بين الصلاتين مع كونه جائزاً أصبح من شعائر الشيعة.

فكونه شعاراً لا يعنى ذلك أنه لزومى، فالتأخير إلى ذهاب الحمرة من شعار الشيعة لكنه مستحب، وينسجم مع الاستحباب أيضاً.

الوجه السادس: النقض بطول النهار ومنتهى أداء صلاة الصبح، إذ لو التزم بذهاب الحمرة فى الغروب فاللازم الالتزام بأن طلوع القرص فوق الأفق الحقيقى أى حصول الحمرة المغربيه عند الصباح يصير الوقت قضاءً لصلاه الصبح وينتهى وقت أدائها، وكذا النقض باتساع وقت العصر إلى سقوط القرص عن الأفق الحقيقى وأنها تقع أداءً عند سقوطه عن الحس المرئى.

هذا مضافاً إلى أن حمل روايات الحمرة على الاستحباب له نظائر، حيث ورد استحباب تأثير المغرب عن وقتها للحجاج فى يوم عرفه، وكذا تأخير وقت الظهر للإبراد فى الصيف، وكذا التأخير لإدراك الجماعة.

خصوصاً مع تضمن روايات المقام ألفاظاً مثل: «لا أحب أن. إنى لا أحب أن أصلى داخل الوقت وإن. أحب إلى من أن أصلى قبل الوقت».

وذكروا أيضاً وجوهاً للجمع بين الروايات.

الوجه أن ما دل على ذهاب الحمرة المغربيه خاص فيقيّد ما دل على ذهاب القرص وسقوطه عن الأفق، إذ هو مطلق لعدده أفراد، كسقوطه عن الأفق الحسى أو الترسى أو الحقيقى، وذهاب الشمس مطلق شامل لذهاب الأشعه أو بدونها مع الهاله أو بدونها.

الوجه الثانى: أن ما دل على ذهاب الحمرة حاكم دلالة على ما دل على سقوط القرص.

بيان ذلك: أن سقوط القرص حيث كان له درجات وحالات وله معنى عرفى وهو الحسى المرئى، يكون نظير مفاد «زيد» فى مثل قول المتكلم: «أتى زيد» ثم قوله بعد ذلك: «أتى زيد مع ذويه» حيث لا تنافى بين الجملتين إذ فى قوله: «أتى زيد» أجمل الكلام مردداً مقصوده أنه بمفرده أم معه أحد، وحينما قال ثانيه: «أتى زيد مع ذويه» كان حاكماً ومفسراً لما أراده فى الجملة الأولى.

فكذلك فى المقام يكون ما دل على أن وقت الغروب سقوط القرص مفسراً ومحكوماً بما دل على أن سقوط القرص مع الحمرة.

الوجه الثالث: مخالفه روايات الحمرة للعامه، وكثير ما نرى فى الأبواب روايات كثيره وصحيحه توافق العامه وفى قبالتها روايات أقل عدداً لكنها معمول بها.

ففى باب ذبائح أهل الكتاب روايات عديده صحيحه السند وصريحه

المتن تفيد حليه ذبائهم، وهناك روايات مخالفه معمول بها.

وفى خصوص هذه المسأله كان الأئمه عليهم السلام أمام محذورين، محذور مخالفه رأى العامه وهو ذهاب القرص ومحذور بدعه الخطايه إذ جعلوا الوقت عند اشتباك النجوم، وفى الروايات شواهد على ذلك سيأتى التنويه بها.

لا يقال: إنها تحمل على الاستحباب، ومع الجمع الدلالى لا تصل النوبه للترجيح، إذ الاستحباب لا يلائم لسان الإحراز والتعليقات الوارده فى الروايات فالتعارض مستحكم، ولمكان تلك التعليقات يضعف القول بأماريه الحمره كعلامه ظاهريه احتياطيّه، حيث إن الظاهر منها أنها حد ولازم لواقع الغروب، هذا مع كون الروايات فى مقام التحديد فلا تحمل على الاستحباب.

أما النقض بطلوع النهار ففيه:

أولاً: لا مانع من الالتزام به كما التزم به الشهيد فى المقاصد العليه أن الصباح قبل خروج القرص للحس المرئى، ويدل عليه روايه الدعائم وفقه الرضا، وهو مقتضى ما تقدم فى مقدمات البحث.

و ثانياً: بالفرق بين عنوان الغروب والطلوع فإن إجمال الأول لا يسرى إلى الطلوع البيّن معنّى وعرفاً وهو طلوع الشمس إلى الحس فتأمل.

ثالثاً: هناك فرق هوى بين المشرق والمغرب كما قد يستشعر من عباره الصادق عليه السلام فى ذلك: «المشرق مظل على المغرب، هكذا و رفع يمينه فوق يساره»^(١)، لميل وترنّح محور الأرض، حيث إن حركه الأرض من المغرب إلى المشرق فعند الغروب يكون المشرق والجانب الشرقى للبلد مرتفعاً ومشرفاً

ص: ١٣١

على المغرب وعلى الجانب الغربي للبلد نتيجة الميل واتجاه الحركة وعلى العكس عند الشروق فيكون المغرب والجانب الغربي مرتفعاً ومشرفاً على المشرق وعلى الجانب الشرقي.

فعند الغروب يكون الجانب الشرقي والبقاع الشرقيه في حاله ارتفاع وتصاعد وفي عقبه الجانب الغربي، وعند الشروق يكون الجانب الشرقي والمشرق يتهاوى، فالغروب بسبب الميل المحورى للأرض واتجاه حركتها من المغرب إلى المشرق - ارتفاع للنقاط الأرضيه المتواليه - والشروق هوى لها، وهذا المعنى صالح لحمل الروايه عليه: «المشرق مطل - أى عند الغروب - على المغرب».

وعلى هذا يتم الفرق فتدبر وتأمل.

ورابعاً: بالفرق للتعبد فى الغروب دون الطلوع.

وأما اتساع الوقت إلى السقوط عن الأفق الحقيقى - فمع إمكانه منعه باعتبار تحقق أول درجات الغروب بالغيوبه عن الحس وتفكيكه عن وقت صلاه المغرب لاعتباره الدرجه الثانيه من الغروب الحقيقى لا الحسى الظاهرى - يمكن الالتزام به كما يستفاد من بعض الروايات المعتمبره الآتيه، وكما هو مفاد صحيحه الحلبي الآتيه.

تفاصيل الروايات:

الروايه الأولى:

روايه بريد بن معاويه عن أبى جعفر عليه السلام قال:

«إذا غابت الحمرة من هذا

ص: ١٣٢

الجانب - يعنى المشرق - فقد غابت من شرق الأرض وغربها»(١).

والروايه لا- بأس بها سنداً وإن وقع فيه القاسم بن عروه إذ هو ممن روى عنه جمع من أصحاب الإجماع وغيرهم كالبنزطى وابن أبى عمير وعلى بن مهزيار والحسن بن على بن فضال والحسين بن سعيد والبرقيان وهارون بن مسلم ومحمد بن عيسى والعباس بن معروف، وكتابه كما قيل حسن الأحاديث.

وأشكل غير المشهور دلالة الروايه بالإجمال لإضافه الشرق والغرب لكل الأرض، وعدم دلالتها على أن غيبه الحمرة حد ووقت للمغرب بل على أنها أماره وعلامه عليه و أن غيبوه الحمرة من المشرق تكشف عن غيبوه الشمس من شرق الأرض وغربها.

بل لو سلم دلالتها على اللازم والحد الواقعى فالظاهر من قوله عليه السلام.

«إذا غابت الحمرة من هذا الجانب» هو النقطه التى تطلع منه الشمس فحسب لا ناحيه المشرق فى مقابل المغرب، فالمشرق بمعنى محل الشروق كما أن المغرب بمعنى محل الغروب، وقد عبّر فى بعض الروايات بمشرق ومغرب الشمس والمقصود منه ما ذكر.

وفيه: أن المقصود «من شرق الأرض وغربها» شرق وغرب تلك المدينه وكل نقاط أفق البلد وقد مرّ تفصيل ذلك.

وظاهر الشرطيه هى الملازمه الواقعيه و أن غيبوه الحمرة مشير إلى درجه وحد الموضوع مقتضى القرن فى التعليل بين غروب الشمس من شرق الأفق وغربه، أن غيبوبته عن الحس المرئى فى أحد الجانبين غير كافيه فى

ص: ١٣٣

تحقق ذلك الحد للموضوع و أن الاعتداد بغيوبه القرص عن جميع النقاط الحسيه، ولا يحصل إلا بغيوبته تحت الأفق الحقيقي كما تقدم، ولا سيما في المدن الكبيره مثل الكوفه قديماً بلد الراوى.

ولا يخفى إيماء التعبير بالأرض بدل المدينه أو البلد إلى عدم الاعتداد بموضع الناظر وحسه المرئى بل بتمام النقاط ذات الأفق المشترك المتحد، ومن كل ذلك يظهر امتناع حمل المشرق على نقطه الشروق فى الروايه.

الروايه الثانيه:

روايه أبى ولاد قال: قال أبو عبد الله عليه السلام.

«إن الله خلق حجاباً من ظلمه مما يلي المشرق، ووكل به ملكاً، فإذا غابت الشمس اغترف ذلك الملك غرفه بيديه، ثم استقبل بها المغرب يتبع الشفق ويخرج من بين يديه قليلاً قليلاً، ويمضى فيوافى المغرب عند سقوط الشفق فيسرح الظلمه، ثم يعود إلى المشرق، فإذا طلع الفجر نشر جناحيه فاستاق الظلمه من المشرق إلى المغرب حتى يوافى بها المغرب عند طلوع الشمس»(١).

وقد يشكل فى السند بوجود سهل بن زياد، لكن الأمر فيه سهل كما قال الشيخ البهائى، مضافاً إلى أنه يرويه عن الحسن بن محبوب وطريق الشيخ إلى جميع رواياته صحيح فيمكن تعويض السند إليه وتبديله كما حررناه فى بحث الرجال.

وأما دلالة الروايه فتثبت الملازمه بين غروب الشمس والظلمه التى هى

ص: ١٣٤

ذهاب الحمرة لا بمجرد الاستتار عن الحس المرئى فقله عليه السلام.

«فإذا غابت الشمس اعترف ذلك الملك.» دال على أن غيبوبه الشمس هي بدء الظلمه من المشرق باتجاه المغرب أى زوال الحمرة المشرقيه، وقوله:

«ثم استقبال بها المغرب يتبع الشفق و.»، هو امتداد الظلمه إلى النصف الفلكى السمائى الغربى بعد ذهاب الحمرة المشرقيه و هذا بيان تكوينى فى كيفية حصول غيبوبه الشمس والغروب لا تعبد بأماره ظاهرية.

الروايه الثالثه:

مرسله على بن أحمد بن أشيم عن بعض أصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول:

«وقت المغرب إذا ذهب الحمرة من المشرق، وتدرى كيف ذلك؟» قلت: لا، قال:

«لأن المشرق مطل على المغرب هكذا - و رفع يمينه فوق يساره - فإذا غابت ههنا ذهب الحمرة من ههنا»^(١).

وفى هذه الروايه إشاره إلى كرويه الأرض وميل محورها واتجاه حركتها كما بيناه فى الجواب عن النقض بطلوع النهار، مع أن السائد فى الوسط العلمى فى الهيئه آنذاك نظريه بطلموس، وعلو المضمون مع كون الإرسال بلفظ بعض أصحابنا جابر للصدور.

وكون المشرق مطل على المغرب يمكن تفسيره بما تقدم أو ببيان أن الأفق الشرقى كالمراة العاكسه لما يشع فى الأفق الغربى لا يحجبه كور الأرض المحذب إلا إذا خفى التير تحت الأفق، وإلا فما دام هو فوق الأفق الحقيقى

ص: ١٣٥

وإن كان قرصها مختفياً تحت الأفق الحسى فإنه تنعكس أشعته فى الأفق الشرقى المقابل، لكرويه الأرض وكرويه الغلاف الجوى الغازى المحيط بها العاكس للطرف المقابل ما دام لم يغب تحت قطر الأرض والأفق الحقيقى.

فعبارة موجزه: أن التير إذا لم يخنف وراء جرم الأرض أى كان موجوداً فى الأفق الحقيقى فإنه ليس بمحجوب حقيقه عن الأفق الشرقى ولو بلحاظ حافتى الحدبه وطرفى الكور.

نعم الاحتمال الأول أنسب بالتعبير بإطلال المشرق على المغرب لكون الآفاق الشرقيه نسبتها مع الآفاق الغربيه عند الغروب نسبه العلو والسفل فتكون مطله عليها و ذلك لترنح الأرض وميل محورها بمقدار ۲۳ درجه ونصف، مع كون حركتها الوضعيه من المغرب إلى المشرق و هذا بالنسبه إلى المواجهه للشمس.

وقد خدش فى دلالتها أنها من باب العلاميه وهى أعم من كونها حداً ومبدءاً لوقت الغروب، كما أن وقت المغرب أعم من كونه للفضيله أو للمشروعيه.

و هذا تكلف واضح إذ إن الغروب وإن كان بزهاب القرص لكن درجه الاستتار هل هو عن الحس المرئى أم الحقيقى، وفى الروايه استدلال على الثانى بالأمر التكوينى، الذى تقدم بيانه فى الدليل العقلى ومثله عليه السلام برفع يمينه فوق يساره ككفتى ميزان، و هذا أمر ملازم للحد الواقعى لوجود الموضوع لا أنه أعم.

مرسله ابن أبى عمير عن ذكره عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«وقت سقوط القرص ووجوب الإفطار أن تقوم بحذاء القبلة وتتفقد الحمرة التي ترتفع من المشرق، فإذا جازت قمه الراس إلى ناحية المغرب فقد وجب الإفطار وسقط القرص»(١).

وقيل إن هذه الروايه هي عمده الروايات الصريحه لقول المشهور ولكن مع ما تقدم من التقريب لدلاله تلك الروايات أيضاً تكون هي الأخرى صريحه على قول المشهور.

والروايه وإن كان في سندها سهل لكن الأمر - كما ذكرنا سابقاً - فيه سهل، إذ ليس الضعف فيه وإنما ضعف لنسبه الفضل بن شاذان شيئاً من حماقه إليه وعدم الضبط الذى لا يخل بالعداله ونحو ذلك وهو من شيوخ الإجازة وقد أكثر في الكافي الروايه عنه متفرداً، والإرسال ليس من ابن أبى عمير بل من محمد بن عيسى حيث نسي عن ابن أبى عمير.

ولسانها لسان الحكومه، حيث إنها في مقام التعريف والتفسير وتحديد الغروب بدرجه من السقوط لا مطلق السقوط وهو سقوط الشمس عن الأفق الحقيقى للنقطه.

كما تتبه أيضاً على أن صلاه المغرب هو نفس وقت الإفطار، ووقت الإفطار هو الليل كما في قوله تعالى: **أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ** ،
و الليل هو

ص: ١٣٧

الظلمه، وسقوط القرص مع وجود هاله الشمس ليس بليل.

ومع كل هذا النمط من التدليل كيف يحمل على أن ذلك وقت استجاب الفريضة، أم كيف يحمل على أنها علامه إحراريزه احتياطيه مع كون لسانها صريحاً فى مقام بيان الحد الواقعى، ثم إن هذا اللسان ليس مخصوصاً بهذه الروايه بل إن روايه بريد بن معاويه المتقدمه كذلك.

فالروايه حاكمه بالحكومه التفسيريه على روايات سقوط القرص وأنه بدرجه معينه لا مطلق الاستتار.

وكذا روايه ابن أشيم حيث فيها: «فإذا كانت ههنا.» فليس غيابها مطلقاً وقتاً للغروب بل درجه معينه منه.

وليس مفادها أن ذهاب الحمرة غروب ووقت، بل لسانها الإشاره بالذهاب المزبور إلى درجه سقوط القرص وأنه الملازم لذهاب الحمرة وذلك يغير العلامه الظاهريه.

وقد استشكل السيدان البروجردى والخوائى رحمهما الله فى دلاله الروايه: بأن مدلول الروايه غير مطابق لما هو المشاهد بالوجدان، فإن من نظر إلى المشرق عند الغروب رأى أن الحمرة المشرقيه قد ارتفعت وتقدم وتحدث حمرة أخرى، لا أن تلك الحمرة باقيه ساريه تتعدى من المشرق إلى المغرب كما هو صريح الروايه حيث قال عليه السلام.

«فإذا جازت قمه الرأس إلى ناحيه المغرب».

وفيه أولاً: بأن التعبير «إذا جازت» متعارف بمعنى الأفول حيث إن الحمرة مغطيه للمشرق والغرب - فإذا جازت - بمعنى أفلت من الجانب الشرقى.

ثانياً: أن الحمرة الوليده لحزمه من أشعه الشمس تنقل حقيقه من المشرق إلى المغرب و ذلك أن الشمس أول ما تنزل تسطع بتمام أشعتها فى ناحيه

المغرب فيكون صفراوياً، أما المشرق فالأشعة الساطعه فيه خصوص العموديه من القرص عبر طرفي الكور وجانبى حده الأرض فيكون ضعيفاً مختلطاً بالظلمه فيحمر كما تقدم فى المقدمات.

فالأشعه الأفقيه تسطع من بطن الشمس وهى الحزمه التى تسبب الحمره المشرقيه، ولما تنزل الشمس أكثر تنوجد هذه الأشعه فى المغرب.

الروايه الخامسه:

روايه أبان بن تغلب قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام. أى ساعه كان رسول الله صلى الله عليه وآله يوتر؟ فقال:

«على مثل مغيب الشمس إلى صلاه المغرب»(١).

وفى الطريق إسماعيل بن أبى ساره وهو مهمل لكن الراوى عنه ابن أبى عمير فهو ثقه على المبنى المعروف.

والروايه صريحه فى أن مجرد استتار القرص عن الحس المرئى ليس هو الغروب الشرعى ولا بدايه وقت صلاه المغرب، بل من مغيب القرص إلى صلاه المغرب مقدار زمنى هو بمقدار الوقت الذى كان يوتره الرسول صلى الله عليه وآله قبل الفجر.

وأورد على هذا البيان أن الروايه غايه ما تدل عليه أن الرسول صلى الله عليه وآله كان لا- يأتى بالصلاه عند الاستتار وإنما يؤخرها قليلاً، ولعل هذا بسبب مقدمات الصلاه وانتظار الجماعه، ونحوها من الأمور العاديه.

وفيه: أن هذا خلاف ظاهر قوله: «إلى صلاه المغرب» أى إلى وقت مبدأ صلاه المغرب، ودأب الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله كان بالمبادره بالإتيان بصلاه

ص: ١٣٩

المغرب والتعجيل بأدائها كما سيأتي في روايه، مع أن روايه أبان لم تتعرض لدأبه صلى الله عليه وآله في صلاة المغرب وإنما لوتره وأنه على مثل الفاصل بين سقوط القرص الحسى ووقت صلاة المغرب، وإنما يعلم من الممثل له «صلاه الوتر» حيث إنَّ الحدَّ بينهما وبين صلاة الفجر عزيمة أن الحدَّ والفاصل بين السقوط ووقت المغرب عزيمة أيضاً.

الروايه السادسه:

صحيحه بكر بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه سأل سائل عن وقت المغرب؟ فقال: «إن الله يقول في كتابه لإبراهيم: فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَمِنْ هَذَا أَوَّلُ الْوَقْتِ، وَآخِرُ ذَلِكَ غَيْبُوهُ الشَّفَقِ، وَأَوَّلُ وَقْتِ الْعِشَاءِ الْآخِرِ ذَهَابُ الْحَمْرَةِ، وَآخِرُ وَقْتِهَا إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ يَعْنِي نِصْفَ اللَّيْلِ»(١).

وجه الدلاله: ما ذكره صاحب الوسائل عن بعض المحققين أنه موافق لما تقدم، لأن ذهاب الحمرة المشرقيه يستلزم رؤيه كوكب غالباً، ويجوز حمله على عدم ظهور المشرق والمغرب - كوجود حاجب جبلى ونحوه - لكن الاحتمال الثانى خلاف الظاهر بعد كون الروايه فى صدد تحديد الوقت لا التعرض لكيفيه الإحراز عند الشك.

والفرق بين التعبير بالنجم والكوكب أن الكوكب أكبر إضاءه من النجم فلا يطلق إللأعلى النجم الكبير أو الشديد الإضاءه.

واستشكل صاحب الذخيره وعده من المتأخرين: بأن كثيراً ما ترى

ص: ١٤٠

الأنجم قبل ذهاب الحمرة المشرقيه فلا تدل على قول المشهور.

وفيه: أنّ الكوكب يستعمل فى الماضىء الكبير ولا- يكون مرثياً عند سقوط القرص عن الحس المرثى بل مع ذهاب الحمرة ويكفى فى ذلك كونه الغالب فهذا كناية عن ذهاب الحمرة إذ شرط الكناية الغالبية.

ولعل المراد به فى محاجه إبراهيم: فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا . فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ . ، القمر، بقرينه القياس مع الشمس.

ثم إنّ الأظهر فى مفاد الروايه كما هو مقتضى قوله تعالى: فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ ، هو الاستشهاد بالليل لا بظهور الكوكب فقط حيث إن الليل فى الوضع اللغوى هو الظلمه عندما تزحف من طرف الشرق إلى الغرب على أقل التقادير، ولا- يكون هناك ليل مع سطوع أشعه الشمس فى الأفق ووجود ضحضاح من النور.

فقوله تعالى: جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ ، أى استوى وأحاط وغشى من الخفاء والاستتار كاستعمال ماده «ج ن ن» فى الجنّ والجنه والجنين حيث إنه مستتر ومخفى، وتعاضد هذه الروايه الآيه: أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ .

فالروايه ظاهره فى التحديد والتقدير الواقعى لا- فى مرحله الشك والظاهر، كما لا وجه لحملها على الاستحباب، إذ أن سؤال الراوى عن أول الوقت لا عن وقت الفضيله وإن اشتمل الجواب عن منتهى وقت الفضيله.

الروايه السابعه:

حسنه بريد بن معاويه قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:

«إذا غابت

ص: ١٤١

الحمرة من هذه الجانب يعنى ناحيه المشرق فقد غابت الشمس فى شرق الأرض وغربها»(١).

والروايه حاكمه تفسر وقت الغروب بدرجه من ذهاب القرص هو المأخوذ فى موضوع الحكم، وهى الروايه الأولى المتقدمه بطريق الكليني إلا أنها بطريقى الشيخ.

الروايه الثامنه:

روايه محمد بن على قال: صحبت الرضا عليه السلام فى السفر فرأيتَه يصلى المغرب إذا أقبلت الفحمة من المشرق يعنى السواد(٢).

وخذش فى دلالتها أنه فعل مجمل إذ قد يكون وجهه أول وقت الفضيله لا أول وقت دخول الفريضة، فهو لا يدل على اللزوم والوجوب.

وفيه: أن أفضل أوقات الصلاة حين وجوبها لا سيما المغرب كما يأتى، وتأخرها للإبراد وانتظار الجماعه ليس من باب الاستحباب الأولى بل هو استحباب ظرفى طارى.

وأشكل أيضاً بأن الفحمة قد تكون فى نقطه المشرق فقط، وهو خلاف مفاد الفحمة إذ هى السواد الحال كالمغطى للشريط الأفقى الشرقى.

ص: ١٤٢

١- (١) الوسائل: أبواب المواقيت باب ٧/١٦ وح ١١ بسند آخر.

٢- (٢) الوسائل: أبواب المواقيت باب ٨/١٦.

روايه شهاب بن عبد ربه قال: قال أبو عبد الله عليه السلام.

«يا شهاب إنني أحب إذا صلّيت المغرب أن أرى في السماء كوكباً» (١).

وفى السند محمد بن حكيم والراوى عنه ابن أبى عمير، وهو الراوى لأعم روايه دلّله فى القرعه، وقد روى عنه ما يربوا على الأحد عشر من أصحاب الإجماع وغيرهم من الثقات الأجلء وروى الكشى بسند صحيح ما يدل على تجليل الكاظم عليه السلام له ومكاته عنده.

ودلالتها كدلّله صحيحه بكر بن محمد المتقدمه فى التقريب ودفء الإشكال.

وقد يستشعر من قوله عليه السلام. «إنني أحب» الاستحباب، فتكون شاهد جمع على التعارض بين الروايات.

وفيه: أن الروايات المتقدمه ليس لسانها الفضيله بل مفادها التحديد والتعيين لبدايه الوقت الشرعى لصلاه المغرب.

والتعبير فى الروايه بكلمه «أحب» مداراه لقول العامه القائلين بذهاب القرص.

ص: ١٤٣

موثقه عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«إنما أمرت أبا الخطاب أن يصلى حين زالت الحمرة (من مطلع الشمس) فجعل هو الحمرة التى من قبل المغرب وكان يصلى حين يغيب الشفق»^(١)، والمتن فى الوسائل يختلف يسيراً عن التهذيب وهما عن الاستبصار.

والأمر فى الروايه لم يقيد بالشك أو بوجود مانع فى الأفق كتلال أو نحو ذلك فليس ذهاب الحمرة علامه ظاهريه.

وحمل الأمر على الاستحباب بحاجه إلى قرينه، وروايات سقوط القرص لا تصلح للقرينه لأنه ذو درجات يوافق فى بعضها ذهاب الحمرة فروايات سقوط القرص لا شهاده فى كثرتها على الاستحباب.

وما فى التنقيح من كون زوال الحمرة فى الموثقه من نقطه المشرق الملازم لسقوط القرص عن الحس لا- عن الأفق الشرقى بتمامه.

ففيه: أن كلمه «مطلع» وإن أفادت نقطه المشرق، لكن مقابله حمرة المشرق مع حمرة المغرب وتخطئه أبى الخطاب فى التطبيق شاهد على أن المقصود من مطلع الشمس تمام ربع الفلك، كما أن المقصود من الشفق كل الحمرة.

ص: ١٤٤

الروايه الحاديه عشر:

روايه محمد بن شريح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن وقت المغرب؟ فقال:

«إذا تغيرت الحمرة في الأفق، وذهبت الصفرة وقبل أن تشتبك النجوم»^(١).

وأشكل على دلالتها: أنه إذا كان تغير الحمرة بالسواد فيدل على قول المشهور، أما إذا تغيرت من صفرة إلى حمرة فلا تدل على المشهور.

وفيه: أن التغير أسند إلى الحمرة والذهاب أسند إلى الصفرة فلا يكفي حصول الثاني مجرداً، والأول هو التغير إلى السواد.

الروايه الثانيه عشر:

صحيحه يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال لى:

«مسوا بالمغرب قليلاً فإن الشمس تغيب من عندكم قبل أن تغيب من عندنا»^(٢).

وأشكل بأنها مجمله الدلاله من جهه التعليل إذ يعقوب كوفى والإمام عليه السلام فى المدينه وأفق المدينه مخالف لأفق الكوفه فالروايه مجمله، نعم هى على إجمالها تصلح للاستحباب.

واستشكل أيضاً فى التنقيح: بأن الأمر بالمسّ ليس مغيبى إلى زوال الحمرة ويكفى فى المسّ المده اليسيره بعد سقوط القرص لا بمقدار ١٢ دقيقه

ص: ١٤٥

١- (١) الوسائل: أبواب المواقيت باب ١٢/١٦.

٢- (٢) الوسائل: أبواب المواقيت باب ١٣/١٦.

ذهاب الحمرة المشرقيه.

ويدفعان: بحمل الروايه على وحده الأفق، إذ من عادة الرواه الكوفيين الذهاب إلى مكه ثم إلى المدينه، فتحمل الروايه على حال إقامه الراوى بمكه، أو على فتره تواجد الإمام عليه السلام بالحيره والراوى بالعراق.

ولزوم وحده الأفق قرينه على الحمل المزبور وقد ورد فى الروايه إنما عليك مشرقك ومغربك.

وعلى هذا فالروايه تدل على لزوم غيوبه القرص عن تمام النقاط المتحده فى الأفق وعدم كفايه غيابه عن نقطه من المتحده دون البقيه وهذا لا يتلاءم إلّامع ذهاب الحمرة المشرقيه كما عرفت.

والأمر بالمسّ ظاهر فى اللزوم بعد عدم الترخيص بل إن التعليل لا ينسجم مع الاستحباب، إذ التعليل لأصل تحقق الغيوبه لا لجهه فضيله الوقت، كما أن الصحيحه صريحه فى كون المسّ لتحقيق الموضوع وانوجاده لا لعلاج الاحتمال ومن باب الاحتياط أو الأماريه فى ظرف الشك وإنما هو بيان لحد الموضوع الواقعي.

وبجانب هذا سيأتى اعتراف غير المشهور بأن الصلاه بعد ذهاب الحمرة فضيله راجحه لكونه امرأ طافحاً كشعار لدى الشيعة والروايات، فبضميمه تلك الروايات التى تغلظ النهى عن تأخير صلاه المغرب يعلم أن وقت مشروعيه صلاه المغرب هو ذهاب الحمرة المشرقيه.

ص: ١٤٦

صحيحه عبد الله بن وضاح قال: كتبت إلى العبد الصالح عليه السلام. يتوارى القرص ويقبل الليل ثم يزيد الليل ارتفاعاً، وتستتر عنا الشمس، وترتفع فوق الجبل حمرة، ويؤذن عندنا المؤذنون، أفأصلى حينئذ وأفطر إن كنت صائماً؟ أو أنتظر حتى تذهب الحمرة التي فوق الجبل، فكتب إلي:

«أرى لك أن تنتظر حتى تذهب الحمرة، وتأخذ بالحائطه لدينك»(١).

وسليمان بن داود الراوى عن ابن وضاح وإن كان مشتركاً لكنه منصرف إلى المنقرى وهو موثق وإن ضعفه ابن الغضائرى، وما فى نسخه الاستبصار المطبوعه «عبد الله بن صباح» فمغلوطه بعد كون نسخه التهذيب ونسخه الوسائل ما تقدم حيث إن نسخه بسند صحيح.

ووجه دلالتها ظهور الحمرة فى المشرقيه وأما التعليل فى الروايه «بالحائطه» فيحمل على التقيه وإلا فإن الإمام فى الشبهه الحكيمه لا يتأتى لديه الاحتياط كالمجتهد، إذ هو معدن الأحكام الواقعيه فهذا التعبير لأجل إقناع العامه.

نعم قد تفسر بأنها علامه ظاهرية شرعيه عند وجود المانع فى الأفق وأن الشبهه موضوعيه.

ويخشد فى فرض الروايه: «وترتفع فوق الجبل» أن هذا الجبل هل هو فى طرف المشرق أو المغرب، فإن كان الثانى فلا تدل على رأى المشهور، لأن

ص: ١٤٧

توارى القرص خلف الجبل، لا يدل على الغروب حتى لو ظهرت الحمرة على الجبل لأن هذه الحمرة على أن القرص سقط على الأفق، بل سقط عن الجبل فغلبته الحمرة، فلا نحرز سقوط القرص عن الأفق بمجرد علو الحمرة المغربيه «الشفق» فوق الجبل بل لابد من زوالها كي يحرز سقوط القرص.

وإن كان الجبل من ناحيه المشرق فهي وإن اشترطت زوال الحمرة لكنها تدل أيضاً على أن المنطقه جبلية، فلعل هناك جبلاً وهضاباً من طرف المغرب، فلذلك اشترط ذهاب الحمرة لإحراز سقوط القرص، وهو احتياط في الشبهه الموضوعيه.

والجواب: أنه من الواضح تعين الاحتمال الأول وهو كون الجبل في طرف المشرق إذ لا معنى لاشتراط زوال الحمرة المغربيه في الفرض الثاني كي يحرز سقوط القرص، إذ هي تزول بعد أكثر من نصف ساعه من سقوط القرص، إذ يمكن إحراز سقوط القرص في الفرض الثاني بظهور الكواكب أو زوال الحمرة المشرقيه لا بزوال الحمرة التي تعلقو الجبل لو فرض في الغرب.

وعلى هذا ففرض السائل هو وجود جبل في طرف المشرق والحمرة المفروضه التي تعلقوه هي المشرقيه وقد يقصد بها الأشعه التي تضرب أعالي الجبل الشرقي مع استتار القرص عن الحس، وبذلك يتضح جلياً أن سؤاله عن حد وقت الصلاه وأنه بالاستتار عن الحس المرئى أو بذهاب الحمرة، فمصب السؤال عن الشبهه الحكيمه وأما التعليل بالحائظه فهو للتقيه كما تقدم بعد فرض الراوى أذان المؤذنين من العامه، ولذلك قابل الراوى في سؤاله بين ذهاب الحمرة واستتار القرص الذى يعتد به المؤذنون من العامه مع فرضه تحقق الاستتار المزبور.

والتعبير بالحائضه للدين ورد فى الشبهات الحكيمه كما فى الروايات العلاجيّه للتعارض ومناسبتّه فى المقام لرفع محذور مخالفه العامه بتصوير أن الأخذ بذهاب الحمره هو للاحتياط لا لكونه حداً للوقت مخالفاً لهم، وذهاب الحمره على أيه حال كما تقدم ليست حقيقه الغروب بل لازم واقعى له والفرق بين العلامه الواقعيه والظاهريه أن الواقعيه ملازمه دائماً لذى العلامه وليس مفادها حكماً ظاهرياً قابل للتخلف، فانوجد هذه العلامه انوجد لديها أما العلامه الظاهريه فهى أعم أو أخص وقد يتخلف الواقع عنها.

ثم إن تركيز الراوى فى سؤاله بالترديد بين استتار المس أو ذهاب الحمره المشرقيه مع فرض مقدار الحمره بالتى تعلقو الجبل، صريح فى كون التردد بين الاستتار وذهاب الحمره عن سمت الرأس لا عن نقطه المشرق فقط وهو المقدار الذى يراه المشهور والتعليل على أيه حال لا يلائم فضيله التأخير والندبيه.

الروايه الرابعه عشر:

موثقه جارود قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام.

«يا جارود ينصحون فلا يقبلون، وإذا سمعوا بشىء نادوا به، أو حدثوا بشىء أذاعوه، قلت لهم: مسوا بالمغرب قليلاً فتركوها حتى اشتبكت النجوم، فأنا الآن أصليها إذا سقط القرص»^(١).

تقريب الدلاله: أن الأمر بالمس بالمغرب أو راجح سواء كان لزومياً أو

ص: ١٤٩

١- (١) الوسائل: أبواب المواقيت باب ١٥/١٦.

استحباباً، وكان الأئمة عليهم السلام في صدد نشر هذا الحكم الراجح وإخفائه عن العامة.

فهو حكم واقعي أريد إخفاؤه عن العامة ولكن حدث ما حدث من فتنه وبدعه أبى الخطاب فعالج الإمام عليه السلام ظاهره البدعه وتشنيع العامة بالتظاهر بالصلاه عند سقوط القرص، فتحمل روايات سقوط القرص على التقيه من هذه الجبهه.

وخذش فى الاستدلال بها:

أولاً: أنه لو لم يكن سقوط القرص هو الوقت الشرعى لصلاه المغرب لكانت صلاه الإمام عليه تقع قبل حلول الوقت، مع أن الروايه صريحه فى أن الإمام عليه السلام يصلها عند سقوط القرص، فهذا كاشف على أن سقوط القرص هو الوقت الشرعى لصلاه المغرب، إذ التقيه لا تستدعى أن يصلى الإمام عليه السلام خارج الوقت.

ثانياً: قوله عليه السلام. «مَسُوا بِالْمَغْرَبِ» أعم من ذهاب الحمره المشرقيه، كما أن الأمر أعم من الندب والاستحباب.

ثالثاً: أن الروايه صريحه فى أن سقوط القرص بمعنى سقوطه عن الأفق الحسى.

ويرد على الأول: قوت نازك

أن هذا إخبار وليس بفعل خارجى وهو للتقيه لكى يشاع ذلك عن الإمام عليه السلام، إذ من افتراءات العامة علينا أننا نصلى عند اشتباك النجوم.

وقد وردت روايات عديده فى باب التقيه بأن يصلى المؤمن معهم فى المسجد ثم يعيد الصلاه فى البيت، فلا استبعاد فى ذلك، لأجل نفس الشيع لا

ص: ١٥٠

لكونه وقتاً.

ويرد على الثاني: أن الأمر بالمسّ مطلقاً لزوماً يغير السقوط عن الحس المرئى مع أنه قد تقدم فى صحيحه ابن شعيب بيان مقدار المسّ بالغيوبه عن كل نقاط البقاع المتحده فى الأفق بل إن فى هذه الموثقه المقابله بين المسّ واشتباك النجوم وسقوط القرص الظاهر منها تباين الحدود الثلاثه و أن المسّ وسطى بمعنى ذهاب المشرقيه.

كما مر فى موثق عمار الساباطى أنه عليه السلام أمر أبا الخطاب بالصلاه عند ذهاب الحمره من مطلع الشمس المراد بها المشرقيه.

وأما دعوى النديه فلا وجه لها لعدم ورود الترخيص، وروايات سقوط القرص لا تصلح قرينه إذ هذه الموثقه داله على كون حد سقوط القرص لمراعاه العامه، مضافاً إلى منافاه التعليل المتقدم فى صحيحه ابن شعيب للنديه، كما أن مثل هذا الاهتمام فى حدّ الوقت وخوف الإذاعه وحيطه التكتم لا يلائم النديه ولسان الروايات طافح بأنه عليه السلام بين محذورى مخالفه العامه وبدعه أبى الخطاب ومنه يظهر الحال فى الثالث.

الروايه الخامسه عشر:

صحيحه زراره قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن وقت إفطار الصائم؟ قال:

«حين يبدو ثلاثه أنجم»^(١).

والثلاثه أنجم لا تبدو إلّا بذهاب الحمره المشرقيه لا بمجرد سقوط

ص: ١٥١

١- (١) الوسائل: أبواب ما يمسك عنه الصائم باب ٣/٥٢.

القرص عن الحس.

وחדش فيها أن بدو ثلاثه أنجم بعد سقوط القرص بقليل لا بقدر ذهابها، بل تظهر الأنجم في بعض الأحيان عند سقوط القرص. وفيه: أن التعبير «ثلاثة أنجم» كناية عن الذهاب للحمرة المشرقيه - إذ باستتار القرص لا تبدو ثلاثه نجوم كما هو مشاهد - واللازم في الكنايه الغالب، والتعبير به من باب التقيه المدلول عليها في موثقه جارود في قبال اشتباك النجوم بدعه الخطايه وإن كانت الروايه عن أبي جعفر عليه السلام، فالعلامه ليليه.

الروايه السادسه عشر:

ما نقله ابن إدريس الحلبي في مستطرفاته من كتاب أبي عبد الله السيارى صاحب موسى والرضا عليهما السلام عن محمد بن سنان عن رجل سماه عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزوجل: أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ، قال: سقوط الشفق (1).

قال صاحب الوسائل: هذا محمول على استحباب تقديم الصلاه على الإفطار، وقال صاحب القاموس: الشفق محركه الحمرة في الأفق من الغروب إلى العشاء الآخره أو إلى قريبتها، أو إلى قريب العتمه، انتهى.

وفي اللسان الشفق الحمرة بعد غروب الشمس والحمرة الحاصله من غروب الشمس من دون تقييد لها بالأفق الغربى، نعم قيدها بعض اللغويين بذلك، فيحمل على سقوط الحمرة المشرقيه عن سمت الرأس.

ص: ١٥٢

الروايه السابعه عشر:

صحيحه يونس بن يعقوب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام. متى نفيض من عرفات؟ فقال:

«إذا ذهب الحمره من ههنا، وأشار بيده إلى المشرق وإلى مطلع الشمس»^(١)، وللروايه سند آخر معتبر أيضاً وفيها:

«إذا ذهب الحمره - يعنى من الجانب الشرقى»^(٢).

والروايه صريحه فى اعتبار ذهاب الحمره المشرقيه، حيث إن الإفاضه معلقه على الغروب سيما و أن الغروب غايه وحدّ الواجب فى الوقوف.

الروايه الثامنه عشر:

روايه رزيق الخلقانى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: كان عليه السلام يصلى المغرب عند سقوط القرص قبل أن تظهر النجوم^(٣).

وفيهما مقابله بين سقوط القرص وظهور النجوم، كما تقدم فى صحيحه زواره المتضمنه للأمر بالمغرب إذا ظهرت ثلاثه أنجم، والراوى غير موثق لعله عامى.

ودلالاتها مفسره بما تقدم من الروايات الداله على أن تظاهرة وصلاته عليه السلام عند سقوط القرص بعد ظهور بدعه أبى الخطاب وتشنيع العامه

ص: ١٥٣

١- (١) الوسائل: أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفه باب ٢/٢٢.

٢- (٢) المصدر حديث ٣.

٣- (٣) مستدرک الوسائل: أبواب المواقيت باب ٢/١٣ نقلاً عن الشيخ فى المجالس.

بذلك على الخاصه علاجاً لكلا المحذورين.

الروايه التاسعه عشر:

روايه أبان بن تغلب عن الربيع بن سليمان وأبان بن أرقم وغيرهم (غيرهما) قالوا: أقبلنا من مكه حتى إذا كنا بوادى الأخضر إذا نحن برجل يصلى ونحن ننظر إلى شعاع الشمس، فوجدنا فى أنفسنا، فجعل يصلى ونحن ندعو عليه «حتى صلى ركعه ونحن ندعو عليه» ونقول: هذا شباب من شباب أهل المدينه، فلما أتيناها إذا هو أبو عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام، فنزلنا فصلينا معه وقد فاتتنا ركعه، فلما قضينا الصلاه قمنا إليه فقلنا: جعلنا فداك، هذه الساعه تصلى؟! فقال:

«إذا غابت الشمس فقد دخل الوقت»(١).

والحديث فى سنده عده مجاهيل، وهى تدل على قول المشهور وإن استدل بها على مسلك غير المشهور.

وتقريب الدلاله: أن صدرها ظاهر فى كون المقرر لدى الشيعه بشكل متسالم أن وقت المغرب هو ذهاب الحمرة، وأما صلاته عليه السلام فهى من باب التقيه والعلاج لكلا المحذورين السابق ذكرهما سيما و أن دائهما لا يقلع إلا بالتظاهر بالفعل عند سقوط القرص.

قد يقال إنه لا مورد للتقيه وهو فى وادى لا يراه فيه أحد.

وفيه: أن القائلين بسقوط القرص يلتزمون بأرجحيه ذهاب الحمرة بل إن الكثير منهم لا يذهبون إلى دخول الوقت مع وجود الأشعه الضاربه على قتل

ص: ١٥٤

الجبال وإن سقط القرص وعلى هذا فصلاته عليه السلام موجهه على كلا القولين، سيما و أن للمسافر مندوحة في تأخير الصلاة عن أول وقتها فكيف و أن التأخير على أيه حال راجح أو لازم.

مضافاً إلى دلالة التعمية والإجمال في جوابه عليه السلام على ذلك إذ غيوبه الشمس كما في الروايات السابقة ذات درجات كما في قوله: «إذا غابت ههنا وذهبت الحمرة من ههنا» فهو من باب تعليم الخاصه وتربيتهم في مقابل بدعه أبي الخطاب ومنع إصاقها بهم وتصحيح مسارهم.

قال الحر: ويحتمل كونه صلى بعد ذهاب الحمرة بالنسبه إلى الوادي، ويكون الشعاع خلف الجبل إلى ناحيه المغرب، وقد رآه الجماعه من أعلى الجبل وقد ذكر ذلك الشيخ أيضاً والله أعلم.

وديدن الأصحاب في الأبواب المختلفه على الاكتفاط بروايه لحمل العديد من الروايات على التقيه فكيف بالمقام الوارد فيه هذه الأحاديث الكثيره والإشعارات والتلميحات والظرف الخاص للمسأله من اقتران بدعه أبي الخطاب وتشهير العامه.

الروايه العشرون:

مرسله على بن الحكم عن حدثه عن أحدهما عليهما السلام أنه سئل عن وقت المغرب؟ فقال: «إذا غاب كرسيتها، قلت: وما كرسيتها؟ قال: قرصها، فقلت: متى يغيب قرصها؟ قال: إذا نظرت إليه فلم تره» (١).

ص: ١٥٥

وهى وإن استدل بها غير المشهور لكن الأولى التمسك بها للمشهور والوجه فى ذلك أن نفس الإجمال فى الإجابة فى الابتداء والتحوير فى الجواب شاهد على التقية فلما أصرّ الراوى أجابه الإمام بالتقيه، ومعهود فى أسلوب الروايات أن الالتفات فى الإجابة معناه أن الظرف ليس مؤاتياً للتصريح بالحكم الواقعى، وهذا قد يتفق حصوله فى فتوى الفقهاء.

مع أن الأظهر فى مفاد كرسى الشمس هو ضوء الشمس وهاله شعاعها، حيث إنها كالمتمكىء للقرص وكذلك التعبير بالغيوبه.

الروايه الحاديه والعشرون:

موثقه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«وقت المغرب من حين تغيب الشمس إلى أن تشتبك النجوم»^(١).

ويمكن عدها من أدله المشهور بضميمه ما سيأتى من كون وقت صلاه المغرب مضيقاً و أن لها وقتاً واحداً، فوقت فضيلتها وقت وجوبها بخلاف بقية الصلاه، فيكون غروبها ذهاب الحمره المشرقيه وإلا يكون موسعاً وهو ما دلت الروايات على خلافه.

الروايه الثانيه والعشرون:

صحيحه إسماعيل بن جابر عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن وقت

ص: ١٥٦

المغرب؟ قال:

«ما بين غروب الشمس إلى سقوط الشفق»^(١).

وهذه الرواية كالسابقة لأنها تحدد الغايه وبضميمه ما دل على أن وقت المغرب مضيق يكون المراد من الغروب ذهاب الحمرة.

وقد يشكل بتسليم ضيق وقت الفضيله وأنه من ذهاب الحمرة إلى سقوط الشفق لا أصل وقت الفريضة.

ويدفع بضم مقدمه ثلثه من أن أول أوقات الصلاه هي الفضيله، مثل^(٢) ما فى روايات الذم لتأخير الصلاه وستأتى موثقه ليث:

«كان رسول الله صلى الله عليه و آله لا يؤثر على صلاه المغرب شيئاً إذا غربت الشمس حتى يصلها»^(٣).

بل فى مرسل محمد بن أبى حمزه عن ذكره عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«ملعون من أخر المغرب طلب فضلها»^(٤).

الروايه الثالثه والعشرون:

صحيحه زراره والفضيل قالاً: قال أبو جعفر عليه السلام.

«إن لكل صلاه وقتين غير المغرب فإن وقتها واحد ووقتها وجوبها، ووقت فوتها سقوط الشفق»^(٥).

والروايه متعرضه لتضييق الوقت وسقوط القرص كمبدأ وسقوط الشفق كغايه فتكون صريحه فى تعيين سقوط القرص عن الأفق الحقيقى الملازم

ص: ١٥٧

١- (١) الوسائل: أبواب المواقيت باب ٢٩/١٦.

٢- (٢) الوسائل: أبواب المواقيت باب ٣.

٣- (٣) الوسائل: أبواب المواقيت باب ٩/١٨.

٤- (٤) الوسائل: أبواب المواقيت باب ١٢/١٨.

٥- (٥) الوسائل: أبواب المواقيت باب ٢/١٨.

لذهاب الحمرة المشرقيه و هذا نوع من التقيه المكشوفه، إذ صلاه المغرب مع نوافلها لا تستغرق أكثر من ١٥ دقيقه، بينما مده سقوط القرص عن الأفق الحسى المرئى إلى ذهاب الشفق من المغرب يستغرق ٣٠-٤٠ دقيقه.

وفى الصحيحه إيماء بعدم تأخر وقت الصلاه ولو فضيله عن وقت الوجوب، سواء وجوبها بمعنى ثبوت افتراضها أو بمعنى وجوب الشمس وسقوطها.

والروايات الصريحه الداله على أن صلاه المغرب وقتها مضيق كثيره منها:

صحيحه زيد الشحام قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت المغرب؟ فقال:

«إن جبرئيل أتى النبى صلى الله عليه و آله لكل صلاه بوقتین غير صلاه المغرب فإن وقتها واحد، وإن وقتها وجوبها»^(١).

والصحيحه كالسابقه داله على أنه ليس هناك تفكيك عن وقت الفضيله ووقت الوجوب بأى من المعنيين المتقدمين.

وموثقه الليث عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«كان رسول الله صلى الله عليه و آله لا يؤثر على صلاه المغرب شيئاً إذا غربت الشمس حتى يصلها»^(٢).

فلا بد أن يكون الغروب هو ذهاب الحمرة لكونه صلى الله عليه و آله يدمن على وقت الفضيله فكل هذه الروايات تدل على مسلك المشهور.

نعم روى مرسلأً وكذا صحيح ذريح أن لصلاه المغرب وقتين وقد تقدم عدم المنافاه بينه وبين تضيق وقتها بعد كثره وصراحه ما دل على الضيق والوحده.

ص: ١٥٨

١- (١) الوسائل: أبواب المواقيت باب ١/١٨.

٢- (٢) الوسائل: أبواب المواقيت باب ٩/١٨.

الروايه الرابعه والعشرون:

روايه أبى أسامه الشحام قال: قال لأبى عبد الله عليه السلام. أؤخر المغرب حتى تستبين النجوم؟ فقال:

«خطايه؟! إن جبرئيل نزل بها على محمد صلى الله عليه و آله حين سقط القرص»(١).

هذه الروايه لا تدل على مسلك غير المشهور بضميمه روايه أديم بن الحر(٢)، حيث إنها تدل على أن جبرئيل أتى رسول الله صلى الله عليه و آله بالصلوات كلها فجعل لكل صلاه وقتين إلا المغرب فإنه جعل له وقتاً واحداً وإذا كان وقت المغرب واحداً فلا يمكن أن يكون سقوط القرص عن الحس المرثى مع كونه مضيئاً واحداً وآخره سقوط الشفق، وعلى هذا تحمل معتبره أبى أسامه(٣) وغيرها مما اشتمل على التعبير المزبور.

الروايه الخامسه والعشرون:

صحيحه إسماعيل بن همام قال: رأيت الرضا عليه السلام وكنا - عنده - لم يصل المغرب حتى ظهرت النجوم، ثم قام فصلى بنا على باب دار ابن أبى محمود(٤).

قد يقال إن عمل الإمام عليه فعل، والفعل أعم من الوجوب والاستحباب والجواز، ولعله عليه السلام أخرها لجهه معينه.

ص: ١٥٩

١- (١) الوسائل: أبواب المواقيت باب ١٨/١٨.

٢- (٢) الوسائل: أبواب المواقيت باب ١١/١٨.

٣- (٣) الوسائل: أبواب المواقيت باب ١٦/١٨.

٤- (٤) الوسائل: أبواب المواقيت باب ٩/١٩.

وفيه: أن ظاهر كلام الراوى المراقبه لفعله عليه السلام، وبيان جهاته ولم يستظهر فى حكايته للفعلى نكته للتأخير أو لكون الوقت وقت فضيله، سيما و أن صلاه المغرب وقتها مضيق كما مر بيانه، و لو كان التأخير لعذر لبينه، إذ ليس من دأبه عليه السلام تأخير الصلاه عن أول الوقت كما فى قطعه عليه السلام للمناظره مع عمران الصابى حين دخل وقت الصلاه ثم عاد، فيكون دالاً على أن الوقت هو ذهاب الحمره، ولا يتوهم أن ظهور النجوم هو اشتباكها وسقوط الشفق التى هى بدعه أبى الخطاب.

وأما احتمال أنه أراد بيان المشروعيه، فهذا المعنى مفروغ عنه عند الشيعة فى زمان الإمام عليه السلام.

الروايه السادسه والعشرون:

صحيحه داود الصرمى قال: كنت عند أبى الحسن الثالث عليه السلام يوماً فجلس يحدث حتى غابت الشمس، ثم دعا بشمع وهو جالس يتحدث، فلما خرجت من البيت نظرت وقد غاب الشفق قبل أن يصلى المغرب، ثم دعا بالماء فتوضأ وصلّى (١).

والشفق المذكور فى الروايه ليس الحمره المغربيه، إذ هذا مستبعد، والشفق كما فى اللغه هو الحمره بعد غروب الشمس من دون تقييد للحمره بالأفق الغربى وإن قيدها بعض اللغويين بذلك، وبعضهم عرفها بالحمره الحاصله من غروب الشمس من دون تقييد بالأفق الغربى أيضاً، بينما قيدوا البياض

ص: ١٦٠

الحاصل بعد ذهاب الحمرة بالذى فى الأفق الغربى والذى هو أحد معانى الشفق.

وقد تقدم فى بعض الروايات أن الشفق هو الحمرة المشرقيه، بقرينه أن الإمام لا يترك وقت الفضيله.

الروايه السابعه والعشرون:

معتبره زراره عن أبى جعفر عليه السلام فى قوله تعالى: إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا ، قال:

«موجباً، إنما يعنى بذلك وجوبها على المؤمنين، ولو كان كما يقولون لهلك سليمان بن داود حين آخر الصلاه حتى توارت بالحجاب، لأنه لو صلّاها قبل أن تغيب لكان وقتاً، وليس صلاه أطول وقتاً من العصر»(١).

فقوله تعالى: حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ، كما هو أحد الأقوال فى تفسير الآيه يعنى حتى سقط القرص وتوارى عن الأنظار، فإذا استتر القرص عن الحس المرئى فلا يزال وقت صلاه العصر لم ينته بعد، إذ ليس العبره بسقوط القرص عن الأفق الحسى وإنما سقوطه عن الأفق الحقيقى.

فلو كان أول وقت المغرب هو سقوط القرص عن الأفق الحسى المرئى لكان سليمان عليه السلام صلى صلاته قضاءً و هذا ما ترده صحيحه زراره والفضيل فى نفس الباب قالوا: قلنا لأبى جعفر عليه السلام. أ رأيت قول الله عزوجل: إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا قال:

«يعنى كتاباً مفروضاً، وليس يعنى وقت فوتها، إن جاز ذلك الوقت ثم صلاها لم تكن صلاه مؤداه، لو كان ذلك كذلك

ص: ١٦١

لهلك سليمان بن داود عليه السلام حين صلاها بغير وقتها، ولكنه متى ما ذكرها صلاها»(١).

وعلم إلى ههنا أنه يدل على قول المشهور العديد من الصحاح والموثقات والحسان الصريحه أو الظاهره دلالة.

الروايه الثامنه والعشرون:

صحيحه الحلبي - في حديث - قال: سألته عن رجل نسي الأولى والعصر جميعاً ثم ذكر عند غروب الشمس، فقال: إن كان في وقت لا يخاف فوت أحدهما فليصل الظهر ثم يصلي العصر، وإن هو خاف أن تفوته فليبدأ بالعصر ولا يؤخرها فتفوته فيكون قد فاتتاه جميعاً، ولكن يصلي العصر فيما بقي من وقتها، ثم يصلي الأولى بعد ذلك على أثرها(٢).

والروايه كالصريحه - ومؤيده للروايه السابقه - في أن مجرد غروب الشمس عن الأفق الحسى ليس هو منتهى الظهرين ومبدأ الوقت الشرعى لصلاه المغرب، و لو كان كذلك لما أمر الإمام عليه السلام الراوى بتفحص الوقت فإن كان يسع الصلاتين صلاهما وإلما قدم العصر وصلى بعدها الظهر، إذ على قول غير المشهور تكون كلا الصلاتين قضاءً، وهذا ما تصرح الروايه بخلافه.

ص: ١٦٢

١- (١) الوسائل: أبواب المواقيت باب ٤/٧.

٢- (٢) الوسائل: أبواب المواقيت باب ١٨/٤.

الروايه التاسعه والعشرون:

صحيحه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول:

«وقت المغرب إذا غربت الشمس فغاب قرصها»(١).

وهي وإن كانت ظاهره في السقوط عن الحس المرئي إلّا أن غيبوبه القرص حيث إنها ذات درجات فما دل على تعيين الأفق الحقيقي حاكم ومفسر لمثل هذا التعبير.

ومثلها صحيحه زراره(٢) وصحيحه صفوان الجمال(٣)، بل في الروايه الأخيره المقابله بين ذهاب الشفق وذهاب القرص وهو ظاهر في ذهاب الحمرة المشرقيه.

الروايه الثلاثون:

موثقه سماعه بن مهران قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام في المغرب أنّا ربّما صلّينا ونحن نخاف أن تكون الشمس خلف الجبل أو قد سترنا منها الجبل؟ قال:

«ليس عليك صعود الجبل»(٤).

وطريقها وإن وقع فيه أحمد بن هلال إلّا أنّا حققنا اعتبار رواياته حيث إنه قوطع بعد انحرافه ولم يرو عنه، مع أن الصدوق رواها بإسناده عن سماعه.

ص: ١٦٣

١- (١) الوسائل: أبواب المواقيت باب ١٦/١٦.

٢- (٢) الوسائل: أبواب المواقيت باب ١٦/١٧.

٣- (٣) الوسائل: أبواب المواقيت باب ١٨/٢٤.

٤- (٤) الوسائل: أبواب المواقيت باب ٢٠/١.

ومثلها في الدلالة روايه أبي أسامه أو غيره قال: صعدت مره جبل أبي قبيس والناس يصلون المغرب فرأيت الشمس لم تغب إنما توارت خلف الجبل عن الناس فلقيت أبا عبد الله عليه السلام فأخبرته بذلك فقال لي:

«و لم فعلت ذلك بئس ما صنعت، إنما تصلبها إذا لم ترها خلف الجبل، غابت أو غارت ما لم يتجللها سحاب أو ظلمه تظلمها وإنما عليك مشرقك ومغربك، وليس على الناس أن يبحثوا»^(١).

واستدل بهما على قول غير المشهور بتقريب أن الشك إنما يتصور إذا كان الغروب عباره عن سقوط القرص عن الأفق الحسى، فيتردد بين استئثارها خلف الجبل وبين سقوطها عن الأفق الحسى، وأما لو كان عباره عن ذهاب الحمره المشرقيه فلا مجال للشك والتردد، إذ يمكن استعمال ذهابها والفحص مع وجود الجبل.

وأيضاً تقرب دلالتهما أن ظاهرهما المدار على الغيوبه عن الحس لا عن الأفق الترسى ولا الحقيقى، إذ نفى البحث وتخصيص الأفق المغربى بالمكلف ونفى الاعتداد بأفق الناظرين فوق الجبل كل ذلك نافٍ للأخيرين كما هو واضح مما بيناه سابقاً.

لكن المعروف في الكلمات هجرها وإجمالها بدعوى عدم انطباقها على كلا القولين، أما العدم على قول المشهور فظاهر مما تقدم، وأما العدم على قول غير المشهور فلأن الوظيفه عند الشك هي استصحاب النهار ولزوم الاحتياط بتأخير صلاه المغرب، فكيف تسوّغ الروايه الدخول في الصلاه مع الشك.

وأجيب بانطباقها على قول غير المشهور وتاميه الاستدلال بهما عليه

ص: ١٦٤

بفرض وجود أماره على سقوط القرص كالغيوبه عن الحس فى نقاط أخرى من البلد ونحو ذلك.

والصحيح أن الروايتين لا- ربط لهما بفرض الشك والتردد وإن كان ظاهر الأولى يوهم ذلك بل فرضها اختلاف الأفق بمعانيه الثلاثه، بين الوادى وأعالى الجبل، وهذا الذى تبته وتشير إليه الروايتان.

وقد تقدم فى مقدمات البحث اختلاف الأفق الترسى فضلاً عن الحسى المرئى باختلاف مكان وارتفاع الناظر، و أن الارتفاع بمقدار ١٠ أمتار يجعل الرؤية بمقدار ١٢ كلم وبمقدار ١٠٠ متر الرؤية بمقدار ٣٦ كلم، وبمقدار ١٠٠٠ متر الرؤية ١١٢ كلم، وبمقدار ٥٠٠٠ متر الرؤية ٢٥٣ كلم، وكذلك الحال فى الأفق الحقيقى مع اختلاف موضع الواقف فوق الجبل عن موضع الواقف فى الوادى.

نعم الراوى حيث حسب اتحاد الأفق بين الوادى وفوق الجبل عرض له الشك من جهة عدم تحقق الغروب للواقف فوق الجبل، فالروايه لا- إجمال فيها كما لا دلالة لها على اعتبار سقوط القرص عن الحس المرئى، بل إن ذكر المشرق فيه إشعار بالحمرة المشرقيه وإن كان الظاهر أنه لبيان جانبى الأفق صباحاً ومساءً شروقاً وغروباً.

ويؤيد ما ذكرناه ما فى مفادهما الاستثناء فى ذيل الثانيه: «ما لم يتجللها سحب أو ظلمه تظلمها»، حيث إنه منقطع لإخراج الشك موضوعاً عن الإلحاق بحكم فرض المستثنى الذى هو عدم الاعتناء بالشك فى تحقق الغروب فى الأفق المغاير «فوق الجبل» لاختلاف الآفاق.

وقد استظهر هذا المفاد منها الشيخ حيث قال: «هذا لا ينافى ما اعتبرناه

من غيوبه الحمرة المشرقيه لأنه لا يمتنع أن تكون قد زالت الحمرة والشمس باقيه خلف الجبل، لأنها تغرب عن قوم وتطلع على آخرين، وإنما نهى عن صعود الجبل لأنه غير واجب، بل الواجب عليه مراعاة مشرقه ومغربه».

ثم إنه فى الأمر بالاعتداد بأفقه مشرقه ومغربه دون أفق فوق الجبل مع وجود الجبل كحائل فى الفرض، لا يتم إلبذهاب الحمرة المشرقيه لا بسقوط القرص عن الحس المرئى كما هو واضح.

الروايه الإحدى والثلاثون:

مصحح محمد بن يحيى الخثعمى عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال:

«كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلى المغرب ويصلى معه حتى من الأنصار يقال لهم بنو سلمه، منازلهم على نصف ميل فيصلون معه، ثم ينصرفون إلى منازلهم وهو يرون مواضع سهامهم»^(١).

وقد استدلل بها لسقوط القرص عن الحس، حيث إنها تدل على وجود ضحضحه وإسفار من النور بعد فراغهم من الصلاه وهذا إنما يتصور مع كون بدئها عند سقوط القرص لا عند ذهاب الحمرة المشرقيه، وإلا لكان الشفق ذاهباً عند فراغهم والظلام حالكاً مستولياً.

وفيه: أنه من المجرب كثيراً فى مدن اليوم بعد الفراغ من صلاه المغرب وحدها - كما هو فرض الروايه حيث كان يفصل بينها وبين العشاء - إمكان السير فى الطرقات بوضوح عند انطفاء الأضويه البرقيه الحديثه، فكيف بك

ص: ١٦٦

والمدينه فى العهد الأول مع العمران ذى العلو اليسير ومع كون ذلك الحى من الأنصار تتوسط البريه سيرهم إلى منازلهم حيث إنهم على فرسخ فى أطراف المدينه.

الروايه الثانيه والثلاثون:

عبيد الله بن زراره عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: «صحبنى رجل كان يمسى بالمغرب ويغلس بالفجر وكنت أنا أصلى المغرب إذا غربت الشمس وأصلى الفجر إذا استبان الفجر، فقال لى الرجل: ما يمنعك أن تصنع مثل ما أصنع؟ فإن الشمس تطلع على قوم قبلنا وتغرب عنا وهى طالعه على قوم آخرين بعد، قال: فقلت: إنما علينا أن نصلى إذا وجبت الشمس عنه، وإذا طلع الفجر عندنا ليس علينا إلا ذلك وعلى أولئك أن يصلوا إذا غربت الشمس عنهم»^(١).

وقد يقال إنها تدل بصراحه على عدم لزوم المس فى المغرب، و أن دخول الوقت بمجرد غيوبه الشمس والقرص عن الحس المرئى.

وفيه: أن الرجل المصاحب له عليه السلام كان يتوهم لزوم مراعاة الآفاق الأخرى، فلكى يحرز الغروب فى الآفاق الأخرى يمسى فى صلاته بمقدار كثير قد يصل إلى اشتباك النجوم حسب توهمه السابق، ولذلك أجابه عليه السلام بأن لكل أفق حكماً يتبع تحقق الموضوع وعدمه، ولذلك علّق عليه السلام صلاه المغرب على غروب الشمس فى مقابل الإمساء الذى يصنعه ذلك الرجل.

ص: ١٦٧

وإلّا فذهاب الحمرة المشرقيه راجح عند الكل، وحينئذاك فكيف يتم مفاد جوابه عليه السلام؟

الروايه الثالثه والثلاثون:

موثقه إسماعيل بن الفضل الهاشمى عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلى المغرب حين تغيب الشمس حيث تغيب حاجبها»(١).

واستدل بها على السقوط عن الحس ببيان أن الشمس عند الغروب عندما يخمد نورها تبدو كالحاجب فعندما يغيب حاجبها يسقط قرصها.

وفيه: أن حاجب الشمس غيرها والاستعاره التمثليه بتشبيه قرص الشمس بالعين والهاله المحيطه بها كالحاجب، وحينئذ فاشتراط غيبوبه الحاجب زياده عن سقوط القرص عن الحس المرئى.

وبالإحاطه بما تقدم فى مفاد الأخبار يتضح باقى ما ورد فى المقام.

ص: ١٦٨

ويعرف نصف الليل بالنجوم الطالعه أول الغروب إذا مالت عن دائره نصف النهار إلى طرف المغرب، وعلى هذا فيكون المناط نصف ما بين غروب الشمس وطلوعها، لكنّه لا يخلو عن إشكال، لا احتمال أن يكون نصف ما بين الغروب وطلوع الفجر (١)، كما عليه جماعه، والأحوط مراعاة الاحتياط هنا وفي صلاه الليل التي أول وقتها بعد نصف الليل.

(١)

حدّ اليوم

اشاره

هل الليل هو ما بين غروب الشمس إلى طلوعها أو إلى طلوع الفجر وهذا ينسحب على حد اليوم النهاري هل هو من طلوع الفجر إلى الغروب أو من طلوع الشمس وإن استعمل توسعاً في مجموعهما أو بمعنى مطلق الوقت، وأول الاحتمالين أظهر في معنى اليوم لأنه المتبادر متشريعاً بل المنقول من الوضع قال في المقاييس: النهي يدل على تفتح شيء أو فتحه وأنهرت الدم فتحته وأرسلته ومنه النهار انفتاح الظلمه عن الضياء ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس. وفي المصباح اليوم أوله من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس وفي اللسان اليوم من طلوع الشمس إلى غروبها ولكنه في ماده نهر قال:

والنهار: ضياء ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وقيل من طلوع الشمس إلى غروبها، وقال بعضهم: النهار انتشار ضوء البصر واجتماعه. وعن الشيخ البهائي قدس سره في الكشكول قد سمت العرب ساعات النهار أسماء الأولى الذرور ثم البزوغ ثم الضحى ثم الغزاليه ثم الهاجره ثم الزوال ثم الدلوک ثم العصر ثم الأصيل ثم الهبوب ثم الحدود ثم الغروب.

قال: ويقال فيه أيضاً البكور ثم الشروق ثم الإشراق ثم الراد ثم الضحى

ص: ١٦٩

ثم المتوع ثم الهاجره ثم الأصيل ثم الطفل ثم الحدود ثم الغروب.

فعلى كلا التسميتين المأثورتين يكون الفجر جزءاً من النهار حيث إن الذرور قبل البروغ للشمس والبكور كذلك كما يقابله فى الطرف الآخر إدخال ضياء الغروب فى النهار، وهو يوافق ما ذكره المقاييس.

والوجه فى إطلاق اليوم و النهار عليه مع أن مقتضى تصنيف قوس النهار و الليل كما هو عند الفلكيين والمنجمين خلاف ذلك، هو أن الشمس لما كانت أعظم جرمًا من الأرض بكثير كان المستضىء منها أعظم من نصفها فكان ظل الأرض على شكل مخروط مستدير، إذ لو كانت الكره المنيره مساويه للمستنيره كان الظل على شكل اسطوانه مستديره، ومخروط الظل لا يحيط بكره الهواء والبخار حيث إن قاعدته سطح الأرض ويحيطه شعاعان مضيئان فكلما اقتربت الشمس من تحت الأفق من الظهور أخذ المخروط المظلم فى الأفول، فما يرى من الشعاع المحيط من الجانب الشرقى يسمى صباحاً ومن الغربى شفقاً وهما متعاكسان متقابلان، فالفجر هو الإضاءه من الشرق قبل شروق الشمس والشفق عكسه وكلاهما حاصلان من انكسار ضوء الشمس المحيط بالمخروط المظلم وانعكاسه فى الهواء من طبقه عليا إلى أخرى سفلى فلهذا كان الجزء المضىء من قوس الحرکه أكثر من المظلم.

هذا، وقد تقدم فى بحث الغروب أن قوس اليوم و الليل عند الفلكيين معتبر عندهم بحسب دائره الأفق الحقيقى ومرت كلمات فى ذلك وهو مما يقضى بحساب اليوم من طلوع الفجر، وقد عقد المجلسى قدس سره باباً فى كتاب الصلاه فى أوقاتها من البحار فى تحقيق ذلك جمع فيه الكثير من الشواهد منها قوله تعالى:

وَ النَّهَارَ مُبْصِرًا (١) أى مضيئاً والإضاءة من الفجر الثاني، وقوله تعالى: وَ اللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ وَ الصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ (٢)، ويؤيد ما تقدم نقله عن المقاييس وقوله: وَ اللَّيْلِ إِذَا أَدْبَرَ وَ الصُّبْحِ إِذَا أَسْفَرَ (٣) وقوله تعالى: أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ وَ فَعِدَّةً مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ (٤) لَيْلَةَ الصِّيَامِ (٥)، فَصِيَامٌ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ (٦) حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ وقوله: وَ لَقَدْ صَدَّبَ بِهِمْ بِكْرَهُ عَذَابٌ مُسْتَقِرٌّ (٧)، وانقضاء نافله الليل بالصبح وما ورد من نزول ملائكة النهار حين صلاه الفجر وغير ذلك من الاستعمالات والتحديدات، ولا ينافيه ما فى روايتى عمر بن حنظله من قوله عليه السلام.

«الليل زوال كزوال الشمس قال: فبأى شىء نعرفه؟ قال عليه السلام. بالنجوم إذا انحدرت» (٨)، ورواه ابن محبوب من قوله عليه السلام.

«دلوك الشمس زوالها وغسق الليل بمنزله الزوال» (٩)، فإنه كما ينقص من قوسه ما بين الفجر إلى الطلوع كذلك ينقص منه من الطرف الآخر ما بين سقوط القرص إلى غروب الحمرة المشرقيه فيبقى زواله على حاله.

ص: ١٧١

١- (١) يونس / ٦٨.

٢- (٢) التكوير / ١٧.

٣- (٣) المدثر / ٧٣.

٤- (٤) البقره / ١٨٣.

٥- (٥) البقره / ١٨٣.

٦- (٦) البقره / ١٩٢.

٧- (٧) القمر / ٨٣.

٨- (٨) أبواب المواقيت ب ١/٥، من لا يحضره الفقيه ١/٢٢٧ ح ٦٧٨.

٩- (٩) أبواب المواقيت ب ١/٥.

ويعرف طلوع الفجر باعتراض البياض الحادث في الأفق المتصاعد في السماء الذي يشابه ذنب السرحان، ويسمى بالفجر الكاذب. وانتشاره على الأفق وصيرورته كالبطيخ البيضاء وكنهه سوراء بحيث كلما زده نظراً أصدقك بزياده حسنه. وبعبارة أخرى انتشار البياض على الأفق بعد كونه متصاعداً في السماء (١).

(١) قد تقدم استعراض جملة من الروايات ولم يحك خلاف فيه إلما يظهر من مصحح على بن مهزيار قال: كتب أبو الحسن بن الحصين إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام معي: جعلت فداك قد اختلف موالوك في صلاة الفجر، فمنهم من يصلى إذا طلع الفجر الأول المستطيل في السماء، ومنهم من يصلى إذا اعترض في أسفل الأفق واستبان، ولست أعرف أفضل الوقتين فأصلى فيه، فإن رأيت أن تعلمنى أفضل الوقتين وتحده لى. وكيف أصنع مع القمر والفجر لأتبين معه، حتى يحمر ويصبح، وكيف أصنع مع الغيم وما حد ذاك في السفر والحضر؟ فعلت إن شاء الله، فكتب عليه السلام بخطه وقرأته:

«الفجر يرحمك الله هو الخيط الأبيض المعترض، وليس هو الأبيض سعدا فلا- تصل في سفر ولا حضر حتى تبينه، فإن الله تبارك وتعالى لم يجعل خلقه في شبهه من هذا، فقال: وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ

فالخيط الأبيض هو المعترض الذي يحرم به الأكل والشرب في الصوم وكذلك هو الذي يوجب به الصلاة»(١).

ورواه الشيخ بطريق آخر صحيح إلى الحصين، وظاهره اعتبار التبين

ص: ١٧٢

مطلقاً في البياض المعترض حتى في الليالي المقمره مع فرض الراوى أنه تبينه لا- يحرز إلماع احمرار الأفق الشرقى حيث يوهم
ظاهرها تأخر الفجر في الليالي المقمره «كيف أصنع مع القمر والفجر لا تبين معه» وقد يوهم ذلك أيضاً ما في صحيح زراره عن
أبى جعفر عليه السلام.

«كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلى ركعتى الصبح - وهى الفجر - إذا اعترض الفجر وأضاء حسناً» (١) حيث إن الإضاءة
الحسنه فى الليالى المقمره تستلزم التأخر.

الفجر فى الليالى القمرية:

هل يتأخر الفجر فى الليالى المقمره عن غيرها؟ أو أنه لا- يتأخر بل هو بوزان بقيه الليالى، فلا فرق فى تحقق الفجر بين الليالى
المقمره وبين غيرها فى كون الفجر حقيقه واحده لا تفاوت فيها.

قد أثار هذا البحث المحقق الهمدانى قدس سره فى مصباح الفقيه، وارتأى أن الليالى المقمره يتأخر فيها الفجر، وجزم بأن ذلك
ظاهر فتاوى الأصحاب.

كما أشار صاحب الجواهر قدس سره إلى وجهى المسأله ولم يجزم بالتأخر وإنما أبدى احتياطه فى التأخر فى الليالى المقمره، إذ
قال: «نعم ينبغى التربص فيه حتى يتبين ويظهر، خصوصاً فى الليالى البيض والغيم، للاحتياط فى أمر الصلاه، وإيماء التشبيه
بالقبطيه البيضاء ونهر سورى وخبر ابن مهزيار» (٢).

وما أفاده يغاير ما اختاره المحقق الهمدانى، إلّا أن فيه إشارة خفيه له،

ص: ١٧٣

١- (١) أبواب المواقيت ب ٥/٢٧.

٢- (٢) جواهر الكلام ٩٤/٧.

ولعلها سببت إثارة هذه المسألة بصورة مستقلة.

ومن الفقهاء الذين اختاروا ذلك تبعاً للمحقق الهمداني السيد الإمام الخميني قدس سره فقد جزم بتأخر الفجر في الليالي المقمرة، واستدل بوجه يختلف عما ذكره المحقق الهمداني.

وقبل الدخول في البحث عن كلا الوجهين المُستدل بهما في المقام لا بد من صرف العنان إلى معرفه موضوع المسألة التكويني بصورة واضحة.

حقيقه الفجر التكويني:

اشاره

حيث إن الأرض أصغر من الشمس وذات شكل كروي فحينما تنعكس أشعتها على الأرض يحدث ظل مخروطي الشكل في الوجه غير المواجه للشمس قاعدته ملاصقه للأرض، بينما رأسه يمتد بعيداً في الفضاء، و هذا الظل يدور حول الأرض خلال ٢٤ ساعه.

وخلال المده المذكوره تدخل في هذا الظل جميع نقاط الأرض، فأحد حافتيه غروب والحافه الأخرى فجر، فأى نقطه تدخل في هذا الظل المخروطي يبدأ عندها الغروب وكلما استمرت الأرض بالحركه فإن هذه النقطه تلج في أعماق هذا الظل إلى أن تصل إلى نصفه، فيكون الوقت نصف الليل، وحينما تصل إلى حافه هذا المثلث يكون الوقت بدايه الفجر.

وقبيل ما تخرج النقطه من هذا الظل المخروطي يبدأ سطوع نور الفجر الكاذب، وهو نور مستطيل مستدق عمودى على الأفق فكلما اقترب إلى الأفق استدل أكثر ولذا سمي «بذنب سرحان».

ومنشأ تكوّنه وحدوثه أن النقطة الأرضية التي تكون قريبه من الخروج من تحت الظل المخروطي، يكون فضاءها القريب من أفق الأرض داخلاً في ظل المخروط، أما فضاءها العمودي إلى أعالي السماء يكون خارجاً عن الظل المخروطي تتواجد فيه الأشعه المحيطه بالمخروط، فيمكن مشاهدتها في أعالي الأفق بسبب انعكاس تلك الأشعه بتوسط الأبخره الجويه في الغلاف الهوائي.

وسمى بالكاذب لعدم تعقبه بطلوع وإشراق الشمس فليس بعده إقبال النهار.

ثم يبدأ هذا النور بالاختفاء في نور أشد بياضاً منه معترضاً في الأفق، وهو الفجر الصادق على هيئه خيط ضعيف أبيض مطبق على الأفق يأخذ في الانتشار حتى يملأ السماء، ثم تبدأ شيئاً فشيئاً تظهر هاله الشمس وبعد ذلك يشرق قرصها، فحاله الفجر الصادق ليست هي في عمق النهار ولا في غسق الليل وإنما هي برزخ بين الليل والنهار.

والشمس عند اعتراض النور والفجر الصادق تكون تحت الأفق ١٨ درجه، وبعد أن تقطع الشمس هذه الدرجات يبدأ قرصها بالبروز، فالفجر هو اقتراب الشمس تحت الأفق بالمقدار المزبور، وهذا تعريف للفجر باللائم، وإلّا فحقيقه الفجر هو الخيط المعترض.

إن قلت: كيف يحدّد الهويون هذا المقدار (١٨ درجه تحت الأفق) للشمس كبدايه لتكوّن الشمس مع أننا نشاهد بالوجدان اختلاف مقدار الفجر في فصول السنه بين الساعتين إلى الساعه والنصف في البلاد الواقعه على ٣٠-٤٥ درجه عرضيه فهو يكشف عن اختلاف المقدار المزبور.

قلت: إن المقدار المزبور ثابت في فصول السنه غايه الأمر أن مدار حركه

الشمس وطبيها لذلك المقدار تاره بنحو مائل وأخرى بميل يسير أو مستقيم، ألا ترى أن النهار وقوسه يختلف طولاً وقصراً في فصول السنه مع أن المدار غير المائل بين الأفق الشرقي والغربي ثابت إلا أن مدار الشمس بينهما تاره مائل جداً وأخرى بميل متوسط وثالثه بميل يسير جداً.

وهكذا الحال في القوس الخفى لمدار الشمس الذى يكون الفجر مقدار منه، وهكذا أيضاً تفسير تفاوت مقدار الفجر في الآفاق المختلفه العرض في الفصل و اليوم الواحد.

الوجه الأول:

قال قدس سره. مقتضى ظاهر الكتاب والسنه وكذا فتاوى الأصحاب، اعتبار اعتراض الفجر وتبينه في الأفق بالفعل فلا يكفى التقدير مع القمر لو أثر في تأخر تبين البياض المعترض في الأفق، ولا يقاس ذلك بالغييم ونحوه فإنه ضوء القمر مانع عن تحقق البياض ما لم يقهره ضوء الفجر والغييم مانع عن الرؤيه لا عن التحقق (١).

ويستشهد لذلك أن الوجود التقديرى لا اعتداد به في الموضوعات، ففي باب الطهاره لا عبره بالتغير التقديرى بأوصاف النجس فى حصول النجاسه بل العمده هو التغير الفعلى، نعم ما كان موجوداً ممنوعاً من الرؤيه يعدّ وجوداً فعلياً، إذ إن ظهور كل قضيه ذات موضوع ومحمول هو فى ترتيب المحمول على الوجود الفعلى للموضوع لا لوجوده التقديرى.

ص: ١٧٦

ويرد عليه: أن الفجر فعلاً. موجود غايه الأمر هو من قبيل النور الضعيف المتشابه مع نور قوى، ولذا أفتى الفقهاء بالنجاسه، فى بعض أقسام التغيير التقديرى، كأن تكون بعض حمرة الدم موجوده بامتزاج مع حمرة الماء.

مع أنه فى باب الطهاره والنجاسه المناط على القاهريه، من قبل النجاسه للماء لقوله عليه السلام.

«كلما غلب لون الماء البول.»، أى على درجه وحد خاص من وجود الموضوع وهو الوجود القاهر، بخلافه فى المقام، إذ المدار على صرف الوجود الفعلى للفجر غايه الأمر أنه غير متميز وغير منحاز عن نور القمر بل مندمج ومنظمس ومنغمس فى ضوء القمر، لا أنه غير موجود فعلاً.

الوجه الثانى:

إن موضوع الفجر هو الضوء المتميز بمفرده القاهر لنور القمر، واستدل فى المقام بالآيه الكريمه وبمجموعه من الأحاديث.

قال فى معرض استفادته من الآيه الشريفه وهى قوله تعالى: **وَ كُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ**، وظاهر أن الظاهر من التبيين والتميز هو التمييز الفعلى التحقيقى، كما هو الشأن فى كل العناوين المأخوذه فى العقود والقضايا.

فإن قلت: إن التبيين قد أخذ على وجه الطريقيه، أى حتى تعلم الصبح، فالعلم والتبين حيثما أخذ فى القضايا، يكون ظاهرين فى الطريقيه، فالتبين طريق إلى الصبح الذى هو ساعه معينه لا- تختلف بحسب الأيام ذلك الاختلاف بالضروره فلا بد من القول بالتقدير.

فكأنه قال: كل واشرب حتى تعلم الفجر الذى هو وصول شعاع الشمس

إلى حد الأفق بحيث لو لم يكن مانع يرى آثاره.

أو نقول: إن تبيين الخيط الأبيض من الخيط الأسود أماره للفجر الذى هو وصول شعاع الشمس بحد خاص من الأفق، فالعلم به يكون متبعاً ولو تخلفت الأماره.

قلت: كل ذلك خلاف ظاهر الآيه الشريفه، فإن ظاهرها أن تبيين الخيطين وامتيازهما واقعاً هو الفجر، لا أن الفجر شيء آخر.

نعم يكون العلم أماره لهذا التبيين والامتياز النفس الأمري.

والحاصل: أن امتياز الخيطين وتبينهما لا واقع له إلا بتحقيق الخيطين حساً، فإن نور القمر إذا كان قاهراً لا يظهر البياض، فلا يتميز الخيطان حتى يظهر ضياء الشمس ويقهر على نور القمر.

وبعبارة أخرى أن تقوم هذا الامتياز والتبين الذى هو حقيقه الفجر بحسب ظاهر الآيه الشريفه بظهور ضياء الشمس وغلبته على نور القمر، ولا واقع له إلا ذلك.

هذا لو كان كلمه «من» للتبيين كما لعله الظاهر.

ويحتمل أن تكون للنشو، فيصير المعنى أن ذلك التبيين والامتياز لا بد وأن يكون ناشئاً من بياض الفجر، والفرض أن بياضه لا يظهر حتى يقهر على نور القمر حساً.

وأما جعل كلمه «من» تبعيضية فبعيد، كما لا يخفى.

وأما ما ذكرت أخيراً من جعل الامتياز الكذائى أماره للفجر، ويكون الفجر وصول شعاع الشمس إلى حد خاص من الأفق فهو أيضاً خلاف الظاهر

من الآيه الشريفه كما لا يخفى.

فإن قلت: بناء على جعل «من» نشويه يكون الفجر غير التبين والامتياز الكذائي، فيكون الامتياز أماره له فيتم المطلوب.

قلت: مع أن جعلها نشويه خلاف الظاهر، بل هو احتمال أبدينا والمفسرون جعلوها للتبين أو التبعض، أنا لو تكلمنا في نفس الآيه الشريفه يمكن لنا أن نقول إن غايه الأكل والشرب هي هذا الامتياز لا الفجر، فتدبر تعرف الأمر.

قال: وأما السنه فكثيره ظاهره في المطلوب، بل بعضها كالنص عليه.

فمنها ما عن الفقيه عن أبي بصير ليث المرادى: «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام فقلت: متى يحرم الطعام على الصائم وتحل الصلاه صلاه الفجر؟ فقال:

إذا اعترض الفجر فكان كالقبطيه البيضاء، فثم يحرم الطعام على الصائم وتحل الصلاه صلاه الفجر، قلت: أفلسنا في وقت إلى أن يطلع شعاع الشمس؟ قال:

هيهات أين يذهب بك، تلك صلاه الصبيان»^(١).

ومنها روايه هشام بن الهذيل عن أبي الحسن الماضي عليه السلام. «قال: سألته عن وقت الفجر؟ فقال: حين يعترض الفجر فتراه مثل نهر سوراء»^(٢).

ومنها ما عن فقه الرضا.

وظاهر أن الكون كالقبطيه، ونهر سورى، وأمثال هذه التعبيرات لا ينطبق إلّا على التميز الحسى، والإضاءه الحسيه.

ص: ١٧٩

١- (١) الوسائل: أبواب المواقيت باب ١/٢٧.

٢- (٢) الوسائل: أبواب المواقيت باب ٦/٢٧.

وأظهر منها خبر علي بن مهزيار: «قال: كتب أبو الحسن بن الحسين إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام معي: جعلت فداك قد اختلفت موالوك في صلاه الفجر، فمنهم من يصلي إذا طلع الفجر الأول المستطيل في السماء، ومنهم من يصلي إذا اعترض في أسفل الأفق واستبان، ولست أعرف أفضل الوقتين فأصلي فيه، فإن رأيت أن تعلمني أفضل الوقتين وتحده لي، وكيف أصنع مع القمر والفجر لا- يتبين معه، حتى يحمر ويصبح، وكيف أصنع مع الغيم وما حد ذلك في السفر والحضر؟ فعلت إن شاء الله، فكتب عليه السلام بخطه وقرأته: الفجر يرحمك الله هو الخيط الأبيض المعترض، وليس هو الأبيض صعدا فلا تصل في سفر ولا حضر حتى يتبينه، فإن الله تبارك وتعالى لم يجعل خلقه في شبهه من هذا، فقال: وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ، فالخيط الأبيض هو المعترض الذي يحرم به الأكل والشرب في الصوم، وكذلك هو الذي يوجب به الصلاة»(١).

فالخيط الأبيض هو المعترض الذي يحرم به الأكل والشرب في الصوم وكذلك هو الذي يوجب الصلاة.

واشتماله على الغيم في سؤال السائل، لا ينافي ما نحن بصدده فإن الفرق بين ضوء القمر الذي هو مانع عن تحقق البياض رأساً، مع الغيم الذي هو كحجاب عارض مانع عن الرؤيه واضح.

هذا كله مضافاً إلى أن مقتضى الأصل أو الأصول ذلك، ولا مخرج عنها، فإن الأدلة لو لم تكن ظاهره فيما ذكرنا، لم تكن ظاهره في القول الآخر، فلا محيص إلّا عن التمسك بالاستصحاب الموضوعي، أو الحكمي مع الخدشه في

ص: ١٨٠

الأول كما ذكرت في محلها. انتهى كلامه قدس سره.

وفيه: أن التبيين كطريق لا أنه ذو الطريق وله موضوعيه بل هو طريق للفجر، إذ ظهور هذه الصفه كذا بقيه الصفات الإدراكيه كما ذكره صاحب الكفايه قدس سره في الإراءه المحضه والاستطراق، فلا- تكون ظاهره في جزء الموضوع إلّامع المؤونه الزائده والقرينه الخاصه، فليس الموضوع في المقام هو صفه التبيين، بل هو الضوء المعترض.

غايه الأمر الضوء المعترض لا- يتميز لوجود الحاجب، فما أشبه نور القمر بأنوار الكهرباء أو الغيم إذ هي مانعه عن رؤيه النور المعترض كما هو الشأن في نور القمر.

فلو بنى على أن «من» للتبيين فدعوى أن التبيين هو نفس الفجر ينافى الظهور الأولى لهذه الصفات الإدراكيه الطريقيه، إذ لا بد من قرينه جليه قويه على جزئيتها للموضوع وموضوعيتها كى تحمل هذه الصفات على الموضوعيه مع أنه قد مر أن الدليل العقلي الهوى هو على أن الفجر الخيط الأبيض المعترض المستعقب للانتشار ولهاله الشمس وهو أيضاً كون الشمس ١٨ درجه تحت الأفق.

فالعمده في الرد أن التبيين طريق لا أنه حقيقه الفجر وهذه الموانع ليست مانعه من أصل الوجود بل عن تميز الوجود.

والإجابته بهذا المقدار ليست كافيه لأنه اتضح فيما تقدم من بحث رؤيه الهلال أن الرؤيه مشيره إلى أن الموضوع هو درجه خاصه من تكوّن الهلال وهو انعكاس نوره بدرجه بحيث يرى بالعين المجرده وهو يرجع إلى منازل القمر - وإن كانت عبارته السيد قدس سره توحى أن التبيين هو نفس الموضوع - لكن يمكن أن

نفهم من عبارته أو يُرَّم استدلالة هكذا:

أن الموضوع هو تلك الدرجة من ظهور الفجر المعترض بحيث يتبين ويرى، لا أن التبين موضوع أو جزء الموضوع بل هو طريق محض ولكنه مشير إلى درجه تكوّن النور المعترض كما هو الشأن في أخذ عنوان الرؤية في الهلال الذي تقدم مفصلاً.

فلا بد من انوجد درجه من الضوء المعترض بحيث يتميز، ولذا لو رأيناه أول دقائق الفجر بالدقه وبالعين المسلحه فلا اعتداد به، بل لابد من رؤيته بالعين المجرده بدرجه يكون متميزاً.

فعلى كلاً القولين الضوء المأخوذ موضوعاً هو درجه معينه وعلى نحو خاص، غايه الأمر الاختلاف بينهما في تلك الدرجه من التكوّن فعلى غير المشهور لابد من أن يكون بنحو قاهر حتى مع المانع والقياس بالغييم قياس مع الفارق، لأنه حجاب على العين لا مانع من التولد ومن التميز في نفس الفضاء.

وبعبارة أخرى: لا يتنافى أخذ التبين كطريق محض مع كون الموضوع هو النور المتولد، إذ نأخذه بدرجه بحيث يرى ويتبين، كما هو الشأن في الهلال حيث لابد من وصول الهلال إلى منزله بحيث يرى بالعين المجرده، وإن كانت الرؤية طريقاً محضاً لكن الهلال المطروق هو بتلك الدرجه التي توازي الرؤية، والروايات شاهده على ذلك.

فالعمده حينئذ في الجواب: أن درجه تكوّن ضوء الفجر نسلم أنه بحيث يرى، لكن هل هي تختلف في الليالي المقمره عن غيرها.

هذا مما لا- تتكفل الأدله اللفظيه مؤونه إثباته، إذ نسق التكوّن والتولد في وجوده في كل الليالي ليس نسقاً مختلفاً من ليله إلى أخرى، ولا يمكن

الاستفاده من الأدله أن تكوّن الضوء المعترض في الأفق تشكيكي، بل هو على درجه واحده لو خليت وطبعها، وذى الطريق على درجه واحده لا على درجات تشكيكيه.

و هذا الإشكال على قول غير المشهور في المقام نظير ما ذكرناه في التنبيه الرابع من بحث الهلال، في الإشكال على اعتبار الرؤيه المسلحه مع امتناع الرؤيه المجرده، بتوهم أنه طريقان على موضوع واحد، من أنهما طريقان على موضوعين مختلفين لاختلاف منازل القمر بلحاظ ذلك.

نعم في الصوره الثانيه مما تقدم في التنبيه وهي ما إذا أمكن الرؤيه المجرده ولم تتحقق لمانع أو لعدم استهلال فالطريقان حينئذ على موضوع واحد ذى منزله ودرجه واحده بخلاف ما إذا كان طريقان على موضوعين.

ودعوى غير المشهور في تأخر الفجر بمداريه التبيين مع كون التبيين والتميز متفاوت في طريقيته إلى الدرجات المختلفه من التكوّن للضوء والدرجات المختلفه لكون الشمس تحت الأفق، فهو أشبه بالطريقين أو الطرق على موضوعات متعدده، لأن الدرجه الضوئيه المعترضه الغالبه الشديده في الليالي المقمره غير تلك الدرجه المعترضه في الأفق في غير المقمره.

ومما يتبه على ذلك أيضاً أنه يلزم على القول المزبور تأخر الفجر في الليالي ذات الغيم الأبيض المطبق ككثير من ليالي الشتاء في المناطق الباردة حيث إنه من المجرب كثيراً تنور الجو طيله الليل وكأن الفجر قد طلع وانتشر.

إن قلت: إن ذلك طارئ غير دائم فيكون كالمانع من الرؤيه لا- المانع الفضائي من التولد، و هذا بخلاف نور القمر في ليالي البيض في كل شهر.

قلت: إن نور القمر أيضاً طارئ بلحاظ طبيعه الليالي في غالب الشهور.

أو لنا أن نقول إن الشتاء هو الآخر بنحو الدوام في كل سنه أيضاً، مع أن الغيم في البلاد الشماليه الباردة يكون في غالب أيام السنه فيلزم أن يتأخر فجرهم في كل الليالي وأكثر الشهور، وسبب تنور السماء بذلك الغيم الأبيض هو انعكاس نور الشمس المحيط بالمخروط المظلم الظلي الذي تقدم بيانه، حيث إن الغيم على ارتفاع جوى كبير، بنحو ينعكس فيه أضواء النور المحيط بالمخروط كما هو محرر مفصلاً في علم الهيئه عند بيانهم للفجر الكاذب «كذب سرحان».

وأما دعوى عدم التولد، فممنوعه إذ هو متولد على كل تقدير غايه الأمر الكلام في التميز عن نور القمر والغلبه عليه.

هذا كله بالنسبه إلى مفاد الآيه الكريمه.

أما الروايات:

فصحيحه على بن مهزيار التي فيها: «جعلت فداك قد اختلفت موالوك في صلاه الفجر، فمنهم من يصلى إذا طلع الفجر الأول المستطيل في السماء، ومنهم من يصلى إذا اعترض في أسفل الأفق واستبان، ولست أعرف أفضل الوقتين فأصلى فيه، فإن رأيت أن تعلمنى أفضل الوقتين وتحده لى، وكيف أصنع مع القمر والفجر لا يتبين معه، حتى يحمر ويصبح، وكيف أصنع مع الغيم وما حد ذلك في السفر والحضر؟ فعلت إن شاء الله، فكتب عليه السلام بخطه وقرأته: الفجر يرحمك الله هو الخيط الأبيض المعترض، وليس هو الأبيض صعدا فلا تصل في سفر ولا حضر حتى تبينه، فإن الله تبارك وتعالى لم يجعل خلقه في شبهه من هذا، فقال: وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ، فالخيط الأبيض هو المعترض الذي يحرم به الأكل والشرب في

ص: ١٨٤

الصوم، وكذلك هو الذى يوجب به الصلاه»(١).

عطف فيها على السؤال: «كيف أصنع مع القمر والفجر»، السؤال الآخر:

«وكيف أصنع مع الغيم»، والإجابة الواحدة على كلا الشقين شاهد على أن المانعين من نسق واحد وهو المنع من الإحراز لا المنع من التولد والتكوّن.

فالتبين فى الروايه هو الإحراز أى إحراز الطريق، كما أن الصحيحه ناصه على أن حقيقه الفجر هو الخط الأبيض المعترض، وعلى أن التبين مسند إليه أى طريق إليه لا عينه ونفسه، وهو فى قبال الشك والشبهه فى الموضوع.

فليس اعتراض الفجر وإضائته المأخوذه موضوعاً بدرجات تشكيكيه بل هو على درجه واحده، غايه الأمر فى الليالى المقمره يشكك الإنسان فى وجوده، فهو عليه السلام فى الروايه يوصى السائل بالتثبت وإحراز الفجر، والقبطيه البيضاء التى فى معتبره أبى بصير لا تدل التشكيكيه فى الفجر.

ومن الشواهد على ذلك أنه لو فرض خسوف القمر فإن الفجر سوف يتبين قبل ذلك فهل يلتزم بأنه فى هذه الليله يتقدم، مع تأخره فى الليله السابقه واللاحقه هذا ما لا يمكن الالتزام به، إذ مواقيت الصلوات اليوميه أوقات زمانيه لا حالات فيزيائيه فضائيه كى يستظهر الإناطه بالظواهر الكونيه من حيث هى.

فإلخلافه أن الفجر نور معترض واحد غايه الأمر التبين طريق إليه، والموضوع ليس له درجات تشكيكيه بلحاظ الموانع والحجب، وإنما التفاوت فى الطريق وهو التبين.

ص: ١٨٥

(مسأله ۲): المراد باختصاص أول الوقت بالظهر وآخره بالعصر، وهكذا في المغرب والعشاء عدم صحه (۱) الشريكه في ذلك الوقت، مع عدم أداء صاحبته، فلا مانع من إتيان غير الشريكه فيه، كما إذا أتى بقضاء الصبح أو غيره من الفوائت في أول الزوال، أو في آخر الوقت، وكذا لا مانع من إتيان الشريكه إذا أدى صاحبه الوقت، فلو صلى الظهر قبل الزوال بظن دخول الوقت فدخل الوقت في أثنائها ولو قبل السلام حيث إنَّ صلاته صحيحه، لا مانع من إتيان العصر أول الزوال، وكذا إذا قدم العصر على الظهر سهواً وبقي من الوقت مقدار أربع ركعات، لا - مانع من إتيان الظهر في ذلك الوقت، ولا تكون قضاء، وإن كان الأحوط عدم التعرض للأداء والقضاء، بل عدم التعرض لكون ما يأتي به ظهراً أو عصرًا، لاحتمال احتساب العصر المقدم ظهراً، وكون هذه الصلاة عصرًا.

(۱) قد تقدم الكلام مفضيلاً في وقت الاختصاص للظهرين، والعشائين، وأنه بمعنى قيد الواجب والصحة لا قيد الوجوب ولا قيد الأداء والامتنال من باب تقديم الأهم ولا بمعنى عدم قابليه الوقت للآخر، وعلى ذلك فلو صلى الظهر قبل الوقت ودخل الوقت أثناء الصلاة قبل فراغه فإنه يصح منه إتيان العصر في ذلك الوقت، وأما لو قدم العصر غفله - وبني على القول بوقوعها كذلك وأنه يأتي بالظهر بعنوانها فإنه يصح له إتيانها في الوقت المختص للعصر.

(مسألة ٣): يجب تأخير العصر عن الظهر، والعشاء عن المغرب (١)، فلو قدم إحداهما على سابقتهما عمداً بطلت، سواء كان في الوقت المختص أو المشترك، ولو قدم سهواً فالمشهور على أنه إن كان في الوقت المختص بطلت (٢)، وإن كان في الوقت المشترك، فإن كان التذکر بعد الفراغ صحّت،

(١) لما مرّ في جملة من الروايات كمصحح عبيد بن زرارہ قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت الظهر و العصر فقال:

«إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر و العصر جميعاً إلّا أن هذه قبل هذه، ثم أنت في وقت منهما جميعاً حتى تغيب الشمس» (١) بناء على دلالتها على الترتيب ولكن مرّ في مسأله الاختصاص استظهار تقدم دخول وقت الأولى على الثانيه ومن ثم عطف على الترتيب في دخول الوقت الاشتراك في بقيه الوقت. نعم ما ورد على تدارك الترتيب بينهما فيما لو نسي دال على ذلك وكذلك ما ورد في مراعاة الترتيب في القضاء كما في صحيح زرارہ عن أبي جعفر عليه السلام - في حديث -.

«و إن ذكرت أنك لم تصل الأولى وأنت في صلاه العصر وقد صليت منها ركعتين (فانوها الأولى) ثم صل الركعتين الباقيتين وقم فصل العصر» الحديث (٢).

بل إن الروايات البيانيه لأوقات الصلاه متواتره في بيان الترتيب، ومقتضاها الشرطيه في صحه الصلاه، ولا تعاد لا تشمل موارد العمده.

(٢) كما هو مقتضى الاختصاص بحيث وقعت الثانيه بتمامها في وقت الأولى، وإلّا يوجب الفرض من دخول الوقت في الأثناء قبل الفراغ من الصلاه، كما

ص: ١٨٧

١- (١) أبواب المواقيت ب ٥/٤-٢٠-٢١.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ١/٦٣.

وإن كان في الأثناء عدل ببيته إلى السابقه إذا بقي محلّ العدول، وإلّا كما إذا دخل في ركوع الركعه الرابعه من العشاء بطلت، وإن كان الأحوط الإتمام والإعاده بعد الإتيان بالمغرب، وعندى فيما ذكره إشكال،

هو الحال في العشاء في وقت المغرب ولكن المحكى عن المشهور التفصيل بين التذكر في الأثناء فيعدل ببيته وبين الالتفات بعد الفراغ فلا تصح، بمقتضى الاختصاص والوجه عندهم في التفصيل هو الروايات الواردة في العدول الشامله بإطلاقها لصوره الوقت المختص كما تعمّ المشترك فيما لو تذكر في الأثناء خاصه أيضاً:

كصحيح الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أم قوماً في العصر فذكر وهو يصلى بهم أنه لم يكن صلّى الأولى؟ قال:

«فليجعلها الأولى التي فاتته ويستأنف العصر وقد قضى القوم صلاتهم»^(١) وفي صحيحه الآخر فرض التذكر بعد الفراغ من الصلاه لا في الأثناء، قال عليه السلام.

«فليجعل صلاته التي صلى الأولى ثم ليستأنف العصر» الحديث^(٢)، وفي معتبره عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال:

سألت أبا عبد الله. وإن كان صلى العتمه وحده فصلى منها ركعتين ثم ذكر أنه نسي المغرب أتمها بركعه فتكون صلاته للمغرب ثلاث ركعات ثم يصلى العتمه بعد ذلك^(٣).

وفي صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام. إذا نسيت الظهر حتى صليت

ص: ١٨٨

١- (١) أبواب المواقيت ب ٣/٦٣.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٤/٦٣.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٢/٦٣.

العصر فذكرتها وأنت في الصلاة أو بعد فراغك فانوها الأولى ثم صل العصر، فإنما هي أربع ركعات مكان أربع، وإن ذكرت أنك لم تصل الأولى وأنت في صلاة العصر وقد صليت منها ركعتين فانوها الأولى ثم صل الركعتين الباقيتين وقم فصل العصر. فإن كنت قد صليت العشاء الآخرة ونسيت المغرب فقم فصل المغرب، وإن كنت ذكرتتها وقد صليت من العشاء الآخرة ركعتين أو قمت في الثالثة فانوها المغرب ثم سلم ثم قم فصل العشاء الآخرة» الحديث(1).

ومحصل مفاد الروايات هو صحة العدول في الأثناء وإطلاقها شامل لكل من الوقت المختص أو المشترك.

والتأمل في الإطلاق من جهة عدم صحة الصلاة في نفسها في الوقت المختص لغيرها فكيف يعدل بها إلى المتقدمه مدفوع بأن الخلل لأجل المجيء بها بعنوان العصرية لا من غير ذلك من الأجزاء والشرائط والمفروض أن العدول هو لتصحيح وقلب العنوان إلى عنوان آخر أي لتصحيح الخلل الآتي من ناحية العنوان، وإلا فحين التذكر في الأثناء في الوقت المشترك أيضاً الصلاة مبتلاه بالخلل من ناحية شرطيه الترتيب فيما بقي من الأجزاء، هذا، وفي كل من صحيح الحلبي وصحيح زواره تعميم العدول والتصحيح لما إذا فرغ من الصلاة، والصحة في الوقت المشترك لا خلاف فيها، بعد كون الترتيب شرط ذكرى لعموم قاعده لا تعاد أيضاً، وإنما الكلام وقع في الوقت المختص للظهر لو أتى بالعصر ولم يتذكر في الأثناء بل بعد الفراغ، فإن العدول لو تم بإطلاق الصحيحتين يصحح الصلاة بقلبها إلى الظهر، لكن الشيخ في الخلاف حمل ما في الصحيحتين على من قارب الفراغ من الصلاة لا الفراغ حقيقه، وعلله لأنه لو كان انصرف

ص: ١٨٩

عنها بالتسليم لما صح نقل النيه فيها، وضعف هذا التأويل في المعتبر بينما ذهب في الذكرى إلى تأويل الشيخ وهكذا فصل المحقق في الشرايع بين التذكر في الأثناء أو بعد الفراغ في المأتي بها في الوقت المختص.

واستشكل المجلسي في البحار بإعراض جملة من الأصحاب عن ظهور الصحيحتين وارتكاب التأويل والظاهر أن إعراض الشيخ ومن تأخر عنه ليس تعبدياً، وإنما أوله الشيخ لعدم تصور نقل النيه لديه بعد الفراغ والوقوع بخلاف ما إذا كان في الأثناء، ولكن يناقش بأن له نظائر كما في من صلى فرادى وأعاد جماعه كما ورد أن الله يختار أحبهما، والماتن احتاط في القصد مراعاة لدعوى هجر الروايات، لكنه إنما يتم فيما كان في الوقت المشترك أو لمن لم يبين على الاختصاص في الوقت.

ثم إنه لا تشمل الروايات الداله على العدول ما إذا كان تذكره بعدما فرغ من العشاء سواء في الوقت المشترك أو المختص، وحيث إن الترتيب ذكرى بمقتضى لا تعاد فتصح في المشترك وأما في المختص فتصح كذلك بناء على صحة الصلاة بدخول وقتها في الأثناء قبل الفراغ منها كما مرّت الإشارة إلى ذلك ويقضيه إطلاق صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام.

«. فإن كنت قد صليت العشاء الآخرة ونسيت المغرب فقم فصل المغرب» (١).

وأما لو تذكر المغرب في أثناء العشاء بعد ما ركع للرابعه فهل هو مورد للاتعاد لمضى محل التدارك كما في نسيان بعض أجزاء الركعات السابقه كما هو المحكى عن كاشف اللثام والميرزا النائيني أم لا كما هو المنسوب إلى المشهور بدعوى أنه من قبيل عدم التستر والتفاتة في الأثناء فإن لا تعاد وإن صححت فقد

ص: ١٩٠

الشرط فى الأجزاء السابقه ولكنها لا تسوغ إتيان الأجزاء اللاحقه بدون الشرط، وكذلك فى المقام فإن الترتيب شرط لمجموع الصلاه، لكن يمكن التأمل فى ذلك بأن الشروط على نمطين منها ما يكون له محل يتصرّم كالأذان والإقامه وشرطيه الأجزاء السابقه لللاحقه ومنها ما يكون مقارناً وجوده مستمراً مع كل الأجزاء كالسائر والطهاره ويمكن استظهار الصحه من صحيح زواره المتقدم حيث تعرّض عليه السلام لكل من التذكر بعد أداء العشاء وفى الأثناء قبل فوت محل العدول بتقريب اندراج التذكر فى الأثناء بعد فوت محل العدول فى الشق الأوّل.

ثم إنه فى روايه الحسن بن زياد الصيقل ما يوهم عدم العدول فى أثناء العشاء قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي الأولى حتى صلى ركعتين من العصر قال: فليجعلها الأولى وليستأنف العصر، قلت: فإنه نسي الأولى حتى صلى ركعتين من العشاء ثم ذكر قال: فليتم صلاته ثم ليقض بعد المغرب، قال: قلت له:

جعلت فداك قلت - حين نسي الظهر ثم ذكر وهو فى العصر - . يجعلها الأولى ثم يستأنف وقلت لهذا: يتم صلاته (ثم ليقض) بعد المغرب؟ فقال: ليس هذا مثل هذا، إن العصر ليس بعدها صلاه والعشاء بعدها صلاه. (1) وحملها فى الوسائل على تضيق الوقت وقد يلوح ذلك من التعليل وأولها كاشف اللثام بيتمّها بعنوان المغرب ويقضى العشاء بعد - بنصب بعد - المغرب أى بعد إتيانه للمغرب و أن الراوى سأل عن تفرقة عليه السلام بين التعبير بالاستئناف للعصر والقضاء للعشاء، والتعليل منصب حول العصر والعشاء دون المغرب، وهو متوجه مع ما تقدّم من كثره الروايات الداله على صحّه العدول فى الأثناء حتى العشاء.

ص: ١٩١

بل الأظهر في العصر المقدم على الظهر سهواً صححتها واحتسابها ظهراً إن كان التذکر بعد الفراغ لقوله عليه السلام. «إنما هي أربع مكان أربع» في النص الصحيح، لكن الأحوط الإتيان بأربع ركعات بقصد ما في الذمّه من دون تعيين أنّها ظهر أو عصر، وإن كان في الأثناء عدل من غير فرق في الصورتين بين كونه في الوقت المشترك أو المختصّ، وكذا في العشاء إن كان بعد الفراغ صحّت، وإن كان في الأثناء عدل مع بقاء محلّ العدول - على ما ذكره - لكن من غير فرق بين الوقت المختصّ والمشارك أيضاً. وعلى ما ذكرنا يظهر فائده الاختصاص فيما إذا مضى من أول الوقت مقدار أربع ركعات فحاضت المرأة فإنّ اللازم حينئذ قضاء خصوص الظهر، وكذا إذا طهرت من الحيض، ولم يبق من الوقت إلّا مقدار أربع ركعات، فإنّ اللازم حينئذ إتيان العصر فقط، وأما إذا فرضنا عدم زياده الوقت المشترك عن أربع ركعات فلا يختصّ بأحدهما، بل يمكن أن يقال بالتخير بينهما، كما إذا أفاق المجنون الأدوارى في الوقت المشترك مقدار أربع ركعات، أو بلغ الصبي في الوقت المشترك ثمّ جنّ أو مات بعد مضى مقدار أربع ركعات ونحو ذلك (١).

(١) أما الفوائد التي ذكرها الماتن على الاختصاص فالأولى والثانية: ما إذا حاضت المرأة بعد مضى أربع ركعات من أول الوقت أو طهرت قبل انتهاء الوقت بأربع ركعات فإنه على الاختصاص لا تلزم أداءاً أو قضاء فيما لو فاتت الصلاة إلّا الظهر في الصورة الأولى لعدم دخول الوقت للعصر، وإلّا العصر في الصورة الثانية لعدم بقاء وقت الظهر، وهذا بخلاف القول بعدم الاختصاص وما لو كان في الوقت المشترك كما هو الحال في الصورة الثالثة والرابعة في المتن، فإن مقتضى القاعدة هو التخير في الأداء ولا يبعد لزوم القضاء لكل منهما لو

فوت أداءهما أو للتي لم يأت بها فيما لو أدى إحداهما في الوقت لأن عدم القدره العقليه غير معدم للموضوع الشرعى وعدم معقوليه التكليف بما لا يطاق غايته نفى و رفع التنجيز لا إعدام أصل فعليه الموضوع الشرعى للحكم المحقق للملاك هذا لو لم يستظهر مما ورد في الحائض أن القدره العقليه مأخوذه قيداً شرعياً في وجوب القضاء ويمكن استظهار أنها قيد في عزيمه القضاء وسيأتى تتمه ذلك في فصل أحكام الأوقات.

وأما (تقريب) تعين الظهر في جميع الصور عدا الصورة الثانيه فتعين العصر بتقريب أن العصر لا تصح بدون شرطيه الترتيب بخلاف الظهر، فالعصر يمتنع التكليف بها، بخلاف الصورة الثانيه من آخر الوقت فإن مقتضى الانبساط والتقسيم للوقت هو تعين تقديم العصر.

(فمدفوع) بأن غايه الحال في العصر هو سقوط شرطيه الترتيب للعجز عنه لا سقوط أصل التكليف بها كما هو الحال عند تعذر شرائط الصلاه غير الركنيه وأما الصورة الثانيه فالانبساط والتقسيم إنما هو في مقام الأداء والامثال لا في مقام المشروعيه على القول بعدم الاختصاص، وهذا البسط لا يوجب أهميه لتعين العصر تشريعاً كما هو مفاد النص الخاص الوارد الذى تقدم فى مسأله الاختصاص مضافاً إلى أنه لو كان الانبساط معيناً لكان الحال كذلك فى الصورتين الأخيرتين فى المتن لكونه وقتاً أخيراً فى فرض الصورتين، مع أن الفرض فى هذه الصور عدم فعليه الحكم قبل طهر الحائض وإفاقه المجنون وبلوغ الصبى فكيف يفرض انبساط لكلا من التكليفين والواجبين ومن ثم ذكرنا أنّ النص المزبور أحد أدله الاختصاص.

(مسأله ٤): إذا بقي مقدار خمس ركعات إلى الغروب قَدَم الظهر، وإذا بقي أربع ركعات أو أقلّ قَدَم العصر. وفي السفر إذا بقي ثلاث ركعات قَدَم الظهر، وإذا بقي ركعتان قَدَم العصر. وإذا بقي إلى نصف الليل خمس ركعات قَدَم المغرب، وإذا بقي أربع أو أقلّ قَدَم العشاء. وفي السفر إذا بقي أربع ركعات قَدَم المغرب، وإذا بقي أقلّ قَدَم العشاء (١)،

(١) تعرض الماتن لجملة من الصور، فالأولى تقديم الظهر لعموم من أدرك ركعه من الوقت (١) فقد أدرك الوقت، وكذا الحال في العصر، إلما أنه قد يقال إنه بلحاظ العصر يتمكن من إتيانها بتمامها داخل الوقت والتعجيز لإدراك ركعه من الوقت غير جائز اختياراً فيكون الدوران حينئذٍ بين إدراك الوقت الاضطراري لكل من الصلاتين مع الترتيب أو الاختياري من العصر بدون الترتيب مع أنه قد يقال إنه يأتي بالعصر ثم يأتي بركعه في الوقت من الظهر ويكون أداءه و أن وقعت بقيه الركعات خارجاً.

وفي صحيح الحلبي - في حديث - قال: سألته عن رجل نسي الأولى و العصر جميعاً ثم ذكر ذلك عند غروب الشمس؟ فقال:

«إن كان في وقت لا- يخاف فوت إحداهما فليصل الظهر ثم ليصل العصر، وإن هو خاف أن تفوته فليبدأ بالعصر ولا يؤخرها فتفوته فتكون قد فاتتاه جميعاً، ولكن يصلى العصر فيما قد بقي من وقتها، ثم ليصل الأولى بعد ذلك على أثرها» (٢). ويستظهر من الذيل بقرينه الفوريه المأمور بها لإتيان الظهر بعد العصر هو لإدراك بعض الوقت

ص: ١٩٤

١- (١) أبواب المواقيت ب ١٨/٤.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ١٨/٤.

لصلاة الظهر فيكون فرض الروايه مما نحن فيه، لا سيما و أن ترجيح الوقت على الترتيب ثابت في الكلمات، كما التزم به في الصورة الآتية ما لو بقى أقل من أربع ركعات في السفر أنه تقدم العشاء لتقديم الوقت للعشاء مع الاضطراري للمغرب على الترتيب، وأما دعوى أنه في هذا الحال مضطر لإتيان العشاء ركعه منها في الوقت وليس تعجيزه اختيار منه بل لإدراك اضطراري المغرب فممنوعه بما مرّ من أنه يدرك على أي تقدير ركعه المغرب في الوقت وإنما الدوران في الحقيقه بين مراعاة الترتيب أو مراعاة الاختياري من العشاء، وقد بنى على تقديم الوقت بمقتضى مفاد المستثنى من لا تعاد، وعبارته الشيخ في المبسوط قد تفيد ما ذكرناه قال: وإذا لحق قبل أن يختص الوقت بالعصر ركعه لزمه فريضه الظهر، وهو إذا بقى من النهار مقدار ما يصلى فيه خمس ركعات فإن مقدار الأربع ركعات يختص بالعصر والركعه للظهر فحينئذ يجب عليه الصلاتان معاً، فإن تخصيصه مقدار الأربع ركعات للعصر ظاهر في وقت الاختصاص و أن الركعه الباقية من الوقت هي للظهر أي يؤخرها.

الصورة الثانيه: في السفر إذا بقى ثلاث ركعات هل يقدم الظهر أو كما مر احتمالاه من تقديم العصر ثم بركعه للظهر في الوقت وأما إذا بقى ركعتان فتتعين العصر.

الصورة الثالثه: إذا بقى إلى نصف الليل خمس ركعات فهل يقدم المغرب أو العشاء ثم ركعه من المغرب في الوقت فكما مر.

الصورة الرابعه: إذا بقى إلى النصف أربع أو أقل فيقدم العشاء كما هو مقتضى النص الوارد المتقدم في الاختصاص، مع أنه لو بنى على تقديم إدراك الوقت الاضطراري في كلا الصلاتين لكان اللازم الإتيان بالمغرب ثم بركعه في

وتجب المبادرة إلى المغرب بعد تقديم العشاء إذا بقي بعدها ركعه أو أزيد، والظاهر أنها حينئذ أداء، وإن كان الأحوط عدم نية الأداء والقضاء (١).

(مسألة ٥): لا يجوز العدول من السابقه إلى اللاحقه، ويجوز العكس، فلو دخل في الصلاة بنية الظهر ثم تبين له في الأثناء أنه صلاها، لا يجوز له العدول إلى العصر، بل يقطع ويشرع في العصر، بخلاف ما إذا تخيل أنه صلى الظهر فدخل في العصر ثم تذكر أنه ما صلى الظهر فإنه يعدل إليها (٢).

الوقت من العشاء، هذا على القول بعدم الاختصاص، بل على الاختصاص قد يقرر ذلك أيضاً بعد فرض اتساع وقت العشاء لمن أدرك ركعه فلا يتم تصوير اختصاص آخر وقت الأربع داخل الوقت إلأبضميمه أهميه الوقت الاختيارى للعشاء على الاضطرارى ولو لكلا الصلاتين، و مثل ذلك يحزر الكلام فى ما إذا بقى أقل من أربع ركعات فى السفر فإنه تقدم العشاء ثم يؤتى بالمغرب على إثرها.

(١) أما وجوب المبادرة على الاختصاص فلائنه تقدم فى النصوص الداله عليه أنه مراعى لعدم فوت ذات الاختصاص وإلّا فإذا أدت فهو وقت للأخرى، وهو ظاهر صحيح الحلبي المتقدم أيضاً، وأما على القول بعدم الاختصاص فهو ظاهر، وكذلك الحال فى نيه الأداء إذ الفائت على كل القولين هو الترتيب.

(٢) بناءً على أن مقتضى القاعدة عدم صحه العدول وإن ظهر من مواضع فى المختلف للعلامة منع ذلك وصحه العدول فى الأثناء، وقد يحتمل ذلك من

«فإنما هي أربع مكان أربع»^(١) أنه مع كون الفارق بين الصلاتين منحصر في القصد والعنوان فيسوغ العدول.

ولكن المشهور المحصل إن لم يكن تسالماً بينهم أن العدول خلاف الأصل و ذلك لكون القصد للعنوان مقوم للماهية النوعية أو الصنفيه للصلاه بعد اشتراك جمله منها في الصوره وحيث وقع ما تقدم منها بتلك الصوره فلا دليل على تغير ما وقع عما وقع عليه مضافاً إلى عدم الاكتفاء في أداء المأمور بها منها بصوره العنوان في مجرد بعض الأجزاء وهي اللاحقه مضافاً إلى ما ورد من أن الصلاه على ما افتتحت عليه^(٢) وما ورد أنه إن كنت دخلت في فريضه ثم ذكرت نافله كانت عليك فامض في الفريضه^(٣) وأنه لا- يحتسب من الصلاه إلّأما كان متعمداً ينويها^(٤) وعلى ذلك فيقتصر على الموارد المنصوصه من العدول وهي من الحاضره للفائته ومن اللاحقه إلى السابقه دون غيرها من الموارد.

ص: ١٩٧

-
- ١- (١) أبواب المواقيت ب ٦٣.
 - ٢- (٢) أبواب النيه ب ٢/٢-١.
 - ٣- (٣) أبواب النيه ب ٢/٢-١.
 - ٤- (٤) أبواب النيه ب ١/٣.

(مسأله ٦): إذا كان مسافراً وقد بقي من الوقت أربع ركعات فدخل في الظهر بتيه القصر ثم (١) بداله الإقامة فنوى الإقامة بطلت صلاته، ولا يجوز له العدول إلى العصر، فيقطعها ويصلي العصر. وإذا كان في الفرض ناوياً للإقامة فشرع بتيه العصر لوجوب تقديمها حينئذ ثم بداله فعزم على عدم الإقامة فالظاهر أنه يعدل بها إلى الظهر قصراً.

(مسأله ٧): يستحب التفريق (٢) بين الصلاتين المشتركتين في الوقت كالظهرين والعشائين، ويكفي مسماه، وفي الاكتفاء به بمجرد فعل النافله وجه، إلا أنه لا يخلو عن إشكال.

(١) أما الصورة الأولى فهي من العدول من السابقه إلى اللاحقه وهو غير منصوص كما تقدم وأما الصورة الثانيه فاستظهر الماتن أنه من العدول من اللاحقه إلى السابقه واستشكل عليه بأن المورد المنصوص هو فيما كانت السابقه مأمور بها واقعاً، وهذا بخلاف الحال في هذه الصورة فإنه لو أتى بالظهر قبل عدوله كانت باطله، وفيه: أنه وإن كان الحال كذلك قبل عدوله، ولكن بعد عدوله ينطبق المورد المنصوص على فرض المقام، مع أنه يمنع كون السابقه في المقام غير مأمور بها غايه الأمر قد فات وقتها وفات ويصدق عليه ما ورد في النصوص أنه لم يكن صلى الأولى كما في صحيح الحلبي (١).

(٢) قال في الغنيه في معرض رده على العامه في تأويلهم ما روى - من أنه صلى الله عليه وآله جمع بين الصلاتين في الحضر لا لعذر - بأنه أتى بالظهر في آخر وقتها و العصر في أول وقتها - بأن ذلك ليس بجمع بين الصلاتين وإنما هو فعل لكل

ص: ١٩٨

صلاه في وقتها المختص بها وبأن تقييد الروايه بعدم العذر شاهد على إتيان إحداهما في غير وقتها المختص، فيظهر منه أن الجمع المبحوث عنه بين الفريقين هو بمعنى تعجيل أو تأخير الصلاه عن وقت فضيلتها المختص ونظير ذلك ذكر المحقق في المعبر. وذكر في المبسوط والغنيه والمنتهى بانتفاء الجمع مع الإتيان بالنافله بينهما، والجمع بين الصلاتين تاره فعلاً أى الاتصال بينهما وأخرى وقتاً أى بتعجيل أو تأخير إحداهما في وقت الأخرى والظاهر أن كلا المعنيين محل للبحث ومنشأهما هو عدم بناء العامه على اشتراك الوقت بين الصلاتين وعدم بدء وقت الثانيه في وقت فضيله الأولى ومن ثم ذكر في التذكرة بعدما بين اشتراك الوقت ومحدوده الاختصاص بقدر الأداء قال: فلا يتحقق معنى الجمع عندنا، أما القائلون باختصاص كل من الظهر و العصر بوقت وكذا المغرب والعشاء فإنه يتحقق هذا المعنى عندهم ومقصوده من الاختصاص هو بقدر وقت الفضيله، ثم ذكر أن الموالاه بينهما ليست شرطاً عندنا أى في الجمع في الوقت فلو تنفل بينهما جاز. وقال: مسأله تقديم الصلاه أفضل إلفى مواضع: أ - المغرب للمفيض من عرفه. ب - يستحب تأخير العشاء حتى يسقط الشفق ج - المتنفل يؤخر الفرض ليصلى سبخته د - القاضى للفرائض يستحب له تأخير الأداء. ه - الظهر في الحرّ لمن يصلى جماعه. و ظاهره أن الجمع في الفعل أى باتصالهما هو الأفضل لتقديم الصلاه وإن الفصل إنما يراعى لإتيان النوافل إلّا أنه قال أيضاً: ه - المشهور استحباب تعجيل العصر بكل حال ذهب إليه علماؤنا - إلى أن قال: - إذا ثبت هذا فالتعجيل المستحب هو أن تفعل بعد مضى أربه أقدام بلا تأخير ولو قدمت على هذا جاز» فيظهر منه أن مراده من التعجيل هو في أول وقت الفضيله لا أول وقت الدخول وقد مر في الأقوال في فضيله الظهرين أنه المشهور على تباينهما والماتن على العموم المطلق وآخرين على

أنه من وجه.

وعن المقنعه فى باب عمل الجمعة: والتفريق بين الصلاتين فى سائر الأيام مع الاختيار وعدم العوارض أفضل وقد ثبتت السنه به إلفافى يوم الجمعة فإن الجمع بينهما أفضل. وقريب منه المحكى من عباره ابن الجنيد إلفأنه ذكر الفصل بالنافله قدر ذراع بين الزوال والظهر ثم بالنافله إلى ذراعين و العصر وعن المدارك أن أكثر الروايات استحباب المبادره بالعصر عقب النافله من غير اعتبار الأقدام والأذرع. وفى الحدائق حمل اختلاف التحديد فى الروايات على الثقيه واستظهر استحباب التعجيل مطلقاً والفصل بالنافله مع التخفيف، وهذا المقدار درجه من أدنى التفريق كما يأتى.

هذا، والتحقق أن التفكيك بين حكم التفريق بلحاظ الوقت وبين التفريق بلحاظ الفعل المتصل وبعباره أخرى بين الجمع فى الوقت والجمع فى الفعل إنما يتم فى مبنى العامه فى قولهم بالفصل بين الوقتين فى المشروعيه، وأما على قواعد المذهب من تداخل المشروعيه فالتفكيك لا مجال له، وذلك لأنه مع التسليم بانفكاك وقت الفضيله ورجحان المبادره فى وقت فضيله كلّ صلاه فلا محاله يلازم ذلك التفكيك بين فعلهما كما هو الحال فى العشائين وهو الأظهر فى الظهرين كما مرّ.

هذا وقد تقدم فى وقت فضيله الظهرين جملة طوائف من الروايات وأن منها ما دل على مطلق استحباب تعجيل الصلاه من أول دخوله ومنها ما دل على أن التحديد بالأقدام والأذرع هو لتحديد وقت النافله وانتهائه كى لا تزامم الفريضه لا لكون ذلك التحديد مبدأ لوقت فضيله الفريضه، ومنها ما ظاهره رجحان التفريق وإن كان جله محتمل للثقيه أو بيان منتهى وقت الفضيله ومنها:

ص: ٢٠٠

ما لسانه أن سيرته صلى الله عليه وآله هي على الذراع في الظهر والذراعين في العصر ولكن في موثق معاويه (١) وصحيح زراره (٢) ونحوهما (٣) المتضمنان لمجىء جبرئيل عليه السلام بالأوقات للنبي صلى الله عليه وآله ظاهران بقوه وصراحه أن الزوال أول وقت فضيله الظهر والذراع آخره، وأول وقت فضيله العصر الذراع وآخره الذراعين وهذا التحديد وإن كان لأعلى مراتب الفضل - دون متوسطها وأدناها جمعاً مع الطوائف الأخرى - ولكنها أبين تفسيراً لسيرته صلى الله عليه وآله فإن لسان الروايات المتعزّضه لها قابل للحمل على ذلك ببيان أن منتهى صلاته صلى الله عليه وآله في سيرته في الظهر لا يتأخر عن الذراع وفي العصر لا يتأخر عن الذراعين لا سيما وأن التعبير الوارد فيها هو بفعل الماضى أى أنه صلى الله عليه وآله عند هذا الحدّ يكون قد أتى وفرغ من الظهر وعند الحد الآخر قد فرغ من العصر كما في لفظ صحيح زراره الآخر عنه عليه السلام:

«كان إذا مضى منه ذراع صلى الظهر وإذا مضى منه ذراعان صلى العصر» (٤) وغيره مما هو بلفظه حاك لهذه السيره، لاسيما وأنّ جلّ الروايات متعزّض للقامه والقامتين المفسر بالذراع والذراعين الوارد في أصل تشريع الأوقات التي أتى بها جبرئيل عليه السلام له صلى الله عليه وآله، فتكون كلها ناظره إلى ما في موثق معاويه وصحيح زراره ونحوهما المبينين تحديد الوقت الأول مبدأ ومنتهى وهو وقت الفضيله وتحديد الوقت الثانى مبدأ ومنتهى وقد عبّر عنه بالأخير أيضاً. وبذلك يفسر ما في كتاب (٥) أمير المؤمنين عليه السلام لمحمد بن أبى

ص: ٢٠١

-
- ١- (١) أبواب المواقيت ب ٥/١٠.
 - ٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٢/٧.
 - ٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٦/١٠-٧-٨ وب ٢٩/٨.
 - ٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٣/٨.
 - ٥- (٥) أبواب المواقيت ب ١٢/١٠-١٣.

بكر لما ولّاه مصر فإنه عليه السلام بين له الحدّ الذي أتى به جبرئيل عليه السلام للرسول صلى الله عليه وآله بلحاظ المنتهى وهو الحدّ الثانى من دون ذكره عليه السلام للحد الأول وكذا ما فى كتابه الآخر لأمرء البلاد(١) ، ثم أن هذه التحديد والتعدد لوقت فضيلتى الظهرين هو بمعنى أفضل أوقات الفرض والذى يوصف بأنه وقت مختص بالفريضة فى قبال النافله أى لا نافله فى وقت فضيله وهو يغير ما ذهب إليه جملة من أهل العصر والماتن من كون وقت الفضيله يبدأ من الزوال للظهرين ومع أن ذلك هو من باب فضل المسارعه لا الوقت الفضلى المختص.

ويعضد هذا المحصل من مفاد الروايات صحيح ذريح المحاربى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سأل أبا عبد الله أناس و أنا حاضر - إلى أن قال: - فقال بعض القوم: إنا نصلى الأولى إذا كانت على قدمين و العصر على أربعة أقدام؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام.

«النصف من ذلك أحبّ إلى»(٢).

وفى صحيح صفوان الجمال قال: صليت خلف أبى عبد الله عليه السلام عند الزوال فقلت: بأبى وأمى، وقت العصر؟ فقال: ريثما تستقبل إبلك فقلت: إذا كنت فى غير سفر؟ فقال: على أقل من قدم ثلثى قدم وقت العصر(٣) وفى صحيح يعقوب بن شعيب عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن صلاه الظهر؟ فقال: إذا كان الفىء ذراعاً قلت: ذراعاً من أى شىء؟ قال: ذراعاً من فيئك قلت: فالعصر؟ قال: الشطر من ذلك قلت: هذا شبر؟ قال: أوليس شبر كثيراً(٤).

تلخيص: إنّ أول وقت فضيله الظهر هو الزوال وآخره الذراع وأول وقت

ص: ٢٠٢

١- (١) أبواب المواقيت ب ١٠/١٢-١٣.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٨/٢٢.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٨/٨.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٨/١٨.

فضيله العصر الذراع وآخره الذراعين وإن كان يظهر من روايات أخرى أن أوله قدم و آخر ذراع أو ذراعين بحسب مراتب فضيله وقت العصر وأما صحيح ذريح وصفوان ويعقوب فهي نص في التفريق والفصل الزمني فيما بين الفرضين مما يستلزم الفصل في الفعل والتفريق فيه و أن الراجح هو بمقدار أقل من قدم سواء تنفل أو لا، نعم الذى يراعى فيه التنفل وعدمه هو مراعاة أول وقت الفضيله فإنه يرفع اليد عنه مع التنفل وإلا فيبادر لأول وقت الفضيله و هذا غير المغايره فى وقتى الفضيله واستحباب الفصل الزمني فيما بينهما.

و أن معنى ما ورد إنما جعل القدم والقدمين والذراع والذراعين لمكان النافله لئلا تراحم الفريضة فالمراد منه أن تحديد منتهى وقت الفضيله لأجل أن لا- تراحم النافله الفريضة فى أواخر وقت الفضيله ولا- ما بعد فوته لأنه يستحب أو يلزم حينئذ تقديم الفريضة، و هذا لا يستلزم عدم مراعاة الفصل الزمني فيما بينهما والذي هو أعم من المجيء بالنافله وعدمه.

هذا وقد استشهد فى الجواهر لاستحباب التفريق بعد ذهابه لاستحباب تأخير الظهر بمقدار النافله أو إلى القدمين لكن قيده بالمتنفل، أى بخلاف من لا يأتى بها، استدلل واستظهر مما ورد من انتظار الصلاه بعد الصلاه(١) وما أضيف فيه الوقت إلى العصر(٢)، وما تضمن أن لكل صلاه وقتين(٣)، و أن المواقيت خمس(٤) وتأخير المستحاضه حيث ورد اغتسلت للظهر و العصر تؤخر هذه

ص: ٢٠٣

١- (١) أبواب المواقيت ب ٢.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٧/٤.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٤/٣-١١-١٣.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ١٤/١.

وتعجل هذه (١) وتأخير المسافر الظهر إلى وقت العصر (٢) ونظيره ما ورد في تحديد وقت العصر يوم الجمعة أنها في وقت الظهر غير يوم الجمعة (٣) وهي مستفيضة، و أن الجمع بين الصلاتين رخصه للسفر أو العله أو الجمعة (٤) وغيرها مما دل (٥) على أن العصر تؤخر عن أول وقت في الفضيله وحكى عن الأستاذ الوحيد في حاشيته على المدارك «أنه لو كانت المبادرة مستحبه لما كان لاختياره صلى الله عليه وآله في بعض الأوقات التفريق بل هو الغالب من فعله، والجمع نادر منه صلى الله عليه وآله كما هو الظاهر من الأخبار».

ثم استظهر أن المراد بالمثل والمثلين هو أعلى درجات الفضل في التفريق وأن الظاهر من السيره لدى العامه أنها مأخوذه يد بيد عن الرسول صلى الله عليه وآله من دون تحريف لتعمد المستولين إبقاء الصورة جذباً لعموم الناس.

وفيه: أن ما قدمناه من مستفيض الروايات في تحديد وقت الظهرين ووقت فضيلتهما طافحه بصراحه أنهم قد اشتبهوا في تفسير القامه والقامتين وحملهما على المثل والمثلين مع أن المراد هو الذراع والذراعين من قامه الإنسان الذى كان جدار مسجده صلى الله عليه وآله بقدره، و أن رحله صلى الله عليه وآله كان ذراعاً بقدر مريض الغنم وبه حدّ ا لظل للجدار، وأنه صلى الله عليه وآله كان يصلى الظهر على ذراع و العصر على ذراعين بل قد مرّت قرائن على إرادته أنه منتهى الفضيله ومّرّ أن من آخر العصر عن الستة أقدام فقد ضيعها وخطائهم في فهم سنه الرسول صلى الله عليه وآله

ص: ٢٠٤

-
- ١- (١) أبواب الاستحاضه ب ١/١.
 - ٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٢/٦.
 - ٣- (٣) أبواب صلاه الجمعة ب ٨.
 - ٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٣.
 - ٥- (٥) أبواب المواقيت ب ٦/٥، وب ٢/٨-٧-١٠، وب ٥/١٠-٥-١١-١٢-١٣.

وسيرته معهود في جل الأبواب، وقد روى ابن حنبل في مسنده عن مطرف بن عبد الله بن الشخير قال: «صليت أنا وعمران بن حصين بالكوفة خلف علي بن أبي طالب فكبر بنا هذا التكبير حين ركع وحين سجد فكبره كله فلما انصرفنا قال لي عمران: ما صليت منذ حين أو قال منذ كذا وكذا أشبهه بصلاة رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم من هذه الصلاة يعني صلاة علي رضي الله تعالى عنه» (١).

وروى البخاري في صحيحه عن الزهري يقول: «دخلت علي أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي فقلت له: ما يبكيك؟ فقال: لا أعرف شيئاً مما أدركت إلا هذه الصلاة وهذه الصلاة قد ضيعت» (٢).

وروى أيضاً عن أنس قال: «ما أعرف شيئاً مما كان علي عهد النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم، قيل الصلاة قال: أليس ضيعتم ما ضيعتم فيها» (٣).

بل قد روى مسلم والبخاري ما يدل على أنهم أخوا وقت صلاة الظهر و العصر عما كانتا عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فقد روى مسلم عن أمامه بن سهل يقول: «صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظهر ثم خرجنا حتى دخلنا علي أنس بن مالك فوجدناه يصلي العصر فقلت: يا عم ما هذه الصلاة التي صليت؟ قال: العصر وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم التي كنا نصلى معه» (٤) ورواه في البخاري (٥).

ص: ٢٠٥

١- (١) مسند أحمد بن حنبل ٤/٤٣٠.

٢- (٢) البخاري ١/١٣٤ كتاب مواقيت الصلاة.

٣- (٣) البخاري ١/١٣٤ كتاب مواقيت الصلاة.

٤- (٤) صحيح مسلم ٢/١١٠ باب استحباب التكبير بالعصر.

٥- (٥) البخاري ١/١٣٨.

وروى البخارى أيضاً عن أنس بن مالك قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى العصر والشمس مرتفعه حيه فيذهب الذهاب إلى العوالى فيأتيهم والشمس مرتفعه وبعض العوالى من المدينه على أربعة أميال أو نحوه»^(١).

وهذه الروايات لديهم ناصه على ما ورد عن أئمه أهل البيت عليهم السلام من أن وقت فضيله الظهرين هو قدم وقدمين وسبع وسبعين.

نعم ما استشهد به من طوائف الروايات دال على توقيت فضيله العصر بما مرّ استخلاصه.

وفى مصحح عبد الله بن سنان قال: شهدت صلاه المغرب ليله مطيره فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله فحين كان قريباً من الشفق ثاروا وأقاموا الصلاه فصلوا المغرب ثم أمهلوا الناس حتى صلوا ركعتين ثم قام المنادى فى مكانه فى المسجد فأقام الصلاه فصلوا العشاء ثم انصرف الناس إلى منازلهم فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك؟ فقال:

«نعم قد كان رسول الله صلى الله عليه وآله عمل بهذا»^(٢).

وظاهر الروايه استغراب الراوى وهو مثل ابن سنان المعروف بالفضيله من أصحابه من جمعهم للصلاتين مع أن ظاهر فرضه هو جمعهم لهما فى الفعل لا الوقت لأنهم أخرؤا المغرب إلى ما يقرب من سقوط الشفق ومع أنهم فصلوا بركعتين وهذا مما يعطى حصول الجمع مع تخلل النافله إذا كان أداؤهما متصلًا فى مجلس واحد، ولعله درجه متوسطه بين الجمع والتفريق واحتمال تقديم العشاء فى فرض الروايه خلاف الظاهر.

ص: ٢٠٦

١- (١) البخارى ١/١٣٨.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ١/٣١.

وفى صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا كان في سفر أو عجلت به حاجه يجمع بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء الآخرة، قال: وقال أبو عبد الله عليه السلام. لا بأس أن تعجل العشاء الآخرة في السفر قبل أن يغيب الشفق» (١) ومثلها رواه ابن علوان (٢) فيظهر منها أن الجمع مرجوح يرتكب مع العذر ودعوى أن الرواية في الجمع في الوقت لا- في الفعل والاتصال كما في تقديم العشاء على الشفق قد مرّ ضعفها وأنه لا تفكيك بين الجمعين بعد كون التفريق بحسب الوقت يلازم التفريق بحسب الفعل كما هو ظاهر في العشائين بعد تباين وقت فضيلتهما ورجحان كل صلاه في أول وقت فضيلتهما وكذلك الحال في الظهرين على الأقوى من تباين وقت فضيلتهما.

و مثل الصحيحه أيضاً مرسل عبد الله بن سنان في الذكرى (٣) ورواه ابن ميمون (٤).

وأما روايه صفوان الجمال حيث عللّ عليه السلام جمعه بأنه على حاجه وأمرهم بالتنفل فأشكل على دلالتها بأن المرجوحيه بلحاظ عدم التنفل فلا تدل على الحكم في الجمع في الفعل وفيه أن الفصل بالنافله درجه من التفريق في الفعل بل ومن التفريق في الزمان أيضاً بدرجه منه كما في معتبره محمد بن حكيم (٥) والخذشه في دلالتها بأنها في صدد بيان الجمع المستحب بأنه في مورد عدم تشريع النافله، لا أنه بيان مع ترك النافله يتحقق الجمع المرجوح، وفيه لو سلم

ص: ٢٠٧

- ١- (١) أبواب المواقيت ب ٣/٣١.
- ٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٦/٣١.
- ٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٧/٣١.
- ٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٥/٣١.
- ٥- (٥) أبواب المواقيت ب ٣-٢/٣٣.

ذلك لدلت على التلازم بين الشئين كما تلازما فى التشريع.

وفى صحيح عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله جمع بين الظهرين والعصر بأذان وإقامتين وجمع بين المغرب والعشاء فى الحضر من غير علة بأذان واحد وإقامتين (١) ومثله صحيح الفضلاء (٢) وفى موطأ إسحاق بن عمار عنه (٣) وكذا موطأ زرارته (٤) تعليل ذلك بالتوسعة على أمة صلى الله عليه وآله وفى رواية عبد الملك القمى عنه عليه السلام (٥) تعليل ذلك بالتخفيف عن الأمة.

وهى داله بأجمعها على أن الرجحان الأولى فى التفريق، والإشكال بكونها فى التفريق الزمانى دون الفعلى قد عرفت عدم انفكاكها بضميمه تباين الوقتين وفضيله أول وقت الفضيله، بل على القول بكون الوقتين عموم مطلق كما هو عند المستشكل فى الظهرين يتبين بوضوح الدلالة على خصوص التفريق فى الفعل فى الظهرين.

ص: ٢٠٨

- ١- (١) أبواب المواقيت ب ١/٣٢.
- ٢- (٢) أبواب المواقيت ب ١١/٣٢.
- ٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٢/٣٢-٨-٣.
- ٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٢/٣٢-٨-٣.
- ٥- (٥) أبواب المواقيت ب ٢/٣٢-٨-٣.

(مسألة ٨): قد عرفت أن للعشاء وقت فضيله، وهو من ذهاب الشفق إلى ثلث الليل ووقتا أجزاء من الطرفين، وذكروا أن العصر أيضاً كذلك، فله وقت فضيله وهو من المثل إلى المثليين، ووقتا أجزاء من الطرفين، لكن عرفت نفي البعد في كون ابتداء وقت فضيلته هو الزوال، نعم الأحوط في إدراك الفضيله الصبر إلى المثل (١).

(مسألة ٩): يستحب التعجيل في الصلاة في وقت الفضيله، وفي وقت الأجزاء، بل كلما هو أقرب إلى الأول يكون أفضل، إلا إذا كان هناك معارض كانتظار الجماعة أو نحوه (٢).

(١) قد اتضح من ما مر أن تحديد وقت فضيله العصر بالمثل إلى المثليين الوارد في جملة من الروايات قد فسّر في أخرى بأن المراد منه الذراع والذراعين وأن العامه أخطأوا في حسابهم أن المراد بذلك ظل المثل للقامه مع أن المراد بذلك قامه رحله صلى الله عليه وآله من فيء الجدار والجدار الذي كان بقدر قامه، بل ورد أنّ القدم والقدمين أفضل أى بدءاً والذراع والذراعين منتهى لوقت الفضيله، وأن أول وقت فضيله الظهر تبدأ من الزوال وإنما تؤخر عنه لمكان النافله إلى القدم أو الذراع و آخر وقتها هي الذراع، وأول وقت فضيله العصر القدم أو الذراع وآخره الذراعين، وأن تأخيرها إلى ما بعد ستة أقدام وهو الثلاث أذرع.

(٢) وقد تقدم أنّ أول الوقت هو وقت الله الأول وأحبه إليه تعالى وأنه تعجيل للخير (١) كما ورد الحث على تخفيف النافله لدرك فضيله التعجيل وأما

ص: ٢٠٩

(مسأله ١٠): يستحب الغسل بصلاه الصبح أى الإتيان بها قبل الإسفار فى حال الظلمه (١).

التأخير للجماعه فقد يستدل له بما ورد من عظم فضيله الجماعه وثوابها لا سيما مع كثره المأمومين وبروايه جميل بن صالح أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام. أيها أفضل أىصلى الرجل لنفسه فى أول الوقت أو يؤخذ قليلاً ويصلى بأهل مسجده إذا كان إمامهم؟ قال عليه السلام.

«يؤخر ويصلى بأهل مسجده إذا كان هو الإمام»(١) وموردها التأخير قليلاً. وكونه إماماً للجماعه، أى بحيث لا يفوت وقت الفضيله.

وفى روايه الراوندى فى الخرائج والجرائح بسنده عن إبراهيم بن موسى الفزاز قال: خرج الرضا عليه السلام يستقبل بعض الطالبين وجاء وقت الصلاه فمال إلى قصر هناك فنزل تحت صخره فقال: أذن فقلت: ننتظر يلحق بنا أصحابنا فقال: غفر الله لك لا تؤخر صلاه عن أول وقتها إلى آخر وقتها من غير عله عليك ابدأ بأول الوقت فأذنت فصلينا(٢) ومورد التأخير إلى ذهاب وقت الفضيله فلا تعارض بين الروايتين.

(١) كما مرّ وهو مفاد قوله تعالى: إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً (٣) كما فى موثق إسحاق بن عمار قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام. أخبرنى عن أفضل المواقيت فى صلاه الفجر قال: مع طلوع الفجر إن الله تعالى يقول: إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً يعنى صلاه الفجر تشهده ملائكه الليل وملائكه النهار، فإذا

ص: ٢١٠

١- (١) أبواب صلاه الجماعه ب ١/٤٧.

٢- (٢) البحار ٥١/١٨.

٣- (٣) الإسراء / ٧٨.

(مسأله ۱۱): كل صلاه أدرك من وقتها فى آخره مقدار ركعه فهو أداء، ويجب الإتيان به، فإن من أدرك ركعه من الوقت فقد أدرك الوقت لكن لا يجوز التعمد فى التأخير إلى ذلك (۱).

صلى العبد صلاه الصبح مع طلوع الفجر أثبت له مرتين، تثبته ملائكه الليل وملائكه النهار(۱). وغيرها من الروايات.

(۱) أما لزوم المبادرة لإيقاعها فيه فلا خلاف فيه وأما كونه أداء فكذلك عدا المرتضى وبعض المتقدمين فذهب إلى أنها قضاء أو ملفقه من الأداء والقضاء والمستند ما روى فى ذلك كموثق عمار بن موسى عن أبى عبد الله عليه السلام - فى حديث - قال: «فإن صلى ركعه من الغداه ثم طلعت الشمس فليتم وقد جازت صلاته»(۲) ومثله موثق آخر.

ولوحظ على دلالتها أن موردها ما كان ذلك بحسب الطرو الاتفاقى لا ما كان يعلم بذلك من الأول وفيه: أن ركنيه الوقت مقتضاه الشرطيه بحسب الواقع، لا عند الالتفات خاصه. نعم التعبير ب «جازت» قد يكون لدفع توهم عدم صحتها قضاءً بعدما نواها أداءً أو لوقوعها عند طلوع الشمس.

ومعتبره الأصيح بن نباته قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام.

«من أدرك من الغداه ركعه قبل طلوع الشمس فقد أدرك الغداه تامه»(۳) وظاهرها بوضوح هو كونها أدائيه وأما تخصيص دلالتها وكذا ما قبلها بصلاه الفجر فضعيف بعد.

ص: ۲۱۱

۱- (۱) أبواب المواقيت ب ۱/۲۸.

۲- (۲) أبواب المواقيت ب ۱/۳۰-۲.

۳- (۳) أبواب المواقيت ب ۱/۳۰-۲.

(مسأله ١): وقت نافله الظهر من الزوال إلى الذراع، و العصر إلى الذراعين، أى سبعى الشاخص، وأربعه أسباعه، بل إلى آخر وقت إجزاء الفريضتين على الأقوى، وإن كان الأولى بعد الذراع تقديم الظهر، وبعد الذراعين تقديم العصر، والإتيان بالنافلتين بعد الفريضتين، فالحدان الأولان للأفضليه، ومع ذلك الأحوط بعد الذراع والذراعين عدم التعرض لتيه الأداء والقضاء فى النافلتين (١).

ومرسله الذكرى قال: روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال:

«من أدرك ركعه من الصلاه فقد أدرك الصلاه» (١) ومرسله الآخر قال: وعنه عليه السلام.

«من أدرك ركعه من العصر قبل أن يغرب الشمس فقد أدرك العصر» (٢).

(١) نسب إلى المشهور إلى القدمين والأربعه وهما الذراع والذراعان والذاهب إليه جلّ المتقدمين وذهب جلّ المتأخرين إلى المثل والمثلين وحكى عن موضع من الخلاف. وإلى الامتداد إلى الغروب عن المبسوط والإصباح والكافى والبيان والدروس والمستند هذا ويحتمل إرادتهم من التحديد هو بلحاظ تقديم النافله على الفريضة ومزاحمتها بها و أن هذا منتهى لذلك لا إرادته

ص: ٢١٢

١- (١) أبواب المواقيت ب ٥-٤/٣٠.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٥-٤/٣٠.

خروج وقتها حقيقه قبل الغروب وعلى ذلك جملة من الشواهد فى النصوص، ويشهد له تعبيرهم بأن إذا بلغ الوقت الحدّ المزبور بدأ بالفريضة مما يعطى أن كلامهم فى التقديم لا فى أصل الأداء للنافله، كما يشهد لذلك التزام جملة منهم فى المسأله الآتية بجواز إتيان النافله طيله النهار، بل إن الروايات الآتية فيها أحد الشواهد على امتدادهما إلى الغروب كما أن بعضهم جعل حدّ الوقت قيداً فى لفظ التقديم للنافله على الفريضة، ومنه يظهر معنى ما ورد أن بعد ذلك الحدّ ترك النافله أى تقديمها على الفريضة، كما فى صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام . قال: أتدرى لم جعل الذراع والذراعان؟ قلت: لم جعل ذلك؟ قال: لمكان النافله، لك أن تتنفل من زوال الشمس إلى أن يمضى ذراع، فإذا بلغ فيؤك ذراعاً بدأت بالفريضة وتركت النافله، وإذا بلغ فيؤك ذراعين بدأت بالفريضة وتركت النافله» (١) فهى وإن اشتملت على لفظ ترك النافله إلماً أن ذلك فى سياق البدء بالفريضة أى تقديمها، فيستظهر منه أن الحد منتهى للبدأ بالنافله وتقديمها والحد مبدأ لتقديم الفريضة وتأخير النافله لا أنه حد لترك النافله من رأس.

ومثله مصحح إسماعيل الجعفى عن أبى جعفر عليه السلام قال: أتدرى لم جعل الذراع والذراعان؟ قال: قلت: لم؟ قال: لمكان الفريضة لئلا يؤخذ من وقت هذه ويدخل فى وقت هذه (٢) وقد يقرب أن تباين الوقتين مقتضاه خروج وقت النافله بالحدّ المزبور، وفيه أن مشروعيه الفريضة فى وقت النافله بل بدأ وقت الفضيله فى وقتها قرينه على أن المراد بالوقتتين هو لتحديد فتره التقديم للنافله على الفريضة أو العكس.

ص: ٢١٣

١- (١) أبواب المواقيت ب ٣/٨-٢٠.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٢١/٨.

وموثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: للرجل أن يصلى الزوال ما بين زوال الشمس إلى أن يمضى قدمان، فإن كان قد بقي من الزوال ركعه واحده أو قبل أن يمضى قدمان أتم الصلاة حتى يصلى تمام الركعات، فإن مضى قدمان قبل أن يصلى ركعه بدأ بالأول ولم يصل الزوال إلا بعد ذلك، وللرجل أن يصلى من نوافل الأولى ما بين الأولى إلى أن تمضى أربعه أقدام، فإن مضت الأربعة أقدام ولم يصل من النوافل شيئاً فلا يصلى النوافل» الحديث (١).

واستدل بذيله على انتهاء وقت النافلة بالحدّ المزبور فلا يصلى شيئاً منها بعد ذلك.

وفيه: أنّ الموثق دال بوضوح على إرادته كون الحدّ أمداً للبدأ بالنافله وتقديهما على الفريضة لا لأصل الإتيان بالنافله، ومن ثمّ علّق على المضى للقدمين البدأ للأولى (بدأ بالأولى ولم يصل الزوال إلا بعد ذلك)، وهو تصريح بإتيان النافلة (الزوال) بعد إتيانه بالفريضة (الأولى).

هذا مضافاً إلى إضافه نوافل الظهرين إلى عنوان النهار ونوافل العشاءين إلى عنوان الليل، مما يقتضى عموم النهار لها في الأول وعموم الليل في الثاني إلى غير ذلك من الشواهد الآتية في المسألة اللاحقه.

ص: ٢١٤

(مسألة ٢): المشهور عدم جواز تقديم نافلتى الظهر و العصر فى غير يوم الجمعة على الزوال، وإن علم بعدم التمكن من إتيانها بعده، لكن الأقوى جوازه فيهما خصوصاً فى الصورة المذكوره (١).

(١) نسب إلى المشهور تحديد بدأ الوقت لنوافل الظهرين بالزوال وعن التهذيب جواز تقديمهما لمن خاف الفوت وعن الذكرى جوازه مطلقاً واستظهره الأردبيلى ومال إليه صاحب المدارك ويستدل للتحديد بالزوال بالمستفيضه المقيد به بذلك مما ورد فى بيان أعداد الرواتب. ويستدل للتعميم بعده من الروايات منها ما دل على أن النافله مثل الهديه متى ما أتى بها قبلت أخرت أم قدمت كصحيح محمد بن عذافر قال: قال أبو عبد الله عليه السلام.

«صلاه التطوع بمنزله الهديه متى ما أتى بها قبلت، فقدم منها ما شئت وأخر منها ما شئت» (١).

وهى وإن احتملت أن التقديم فيها إتيانها فى وقتها المقرر لتقدمها على الفريضه، والتأخير بتأخيرها عليها، لكن عموم «متى ما أتى بها» مقتضاه الإطلاق، ومثلها مصحح عمر بن يزيد وجمله من الروايات الأخرى (٢) وأصرحها المصحح إلى ظريف بن ناصح عن القاسم بن الوليد الغسانى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك صلاه النهار صلاه النوافل فى كم هى؟ قال:

«ست عشره فى أى ساعات النهار شئت أن تصلها صليتها، إلّا أنك إذا صليتها فى مواقيتها أفضل» (٣). وأشكل على دلالتها بأن مقتضاها عدم توقيت

ص: ٢١٥

١- (١) أبواب المواقيت ب ٨/٣٧.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٣٧.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٥/٣٧.

النافله بوقت مقرر و هذا ما لا- يمكن الالتزام به، وبأنها مقيدة بما دل على جواز تعجيلها إذا علم أنه يشتغل كما في صحيح إسماعيل بن جابر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام. إنى أشتغل قال:

«فاصنع كما نضنع، صل ست ركعات إذا كانت الشمس فى مثل موضعها صلاه العصر يعنى ارتفاع الضحى الأكبر واعتد بها من الزوال»(١).

ومثله ما رواه محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يشتغل عن الزوال أو يعجل من أول النهار؟ قال: نعم، إذا علم أن يشتغل فيجعلها فى صدر النهار كلها»(٢).

ويعضد التقييد موثق زراره قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:

«كان رسول الله صلى الله عليه و آله لا يصلى من النهار شيئاً حتى تزول الشمس فإذا زال النهار قدر نصف إصبع صلى ثمانى ركعات. وكان لا يصلى بعد العشاء حتى ينتصف الليل»(٣).

ومثله صحيح عمر بن أذينة عن عده أنهم سمعوا أبا جعفر عليه السلام يقول:

«كان أمير المؤمنين عليه السلام لا- يصلى من النهار [شيئاً] حتى تزول الشمس ولا من الليل بعدما يصلى العشاء الآخرة حتى ينتصف الليل»(٤).

ص: ٢١٦

١- (١) أبواب المواقيت ب ٤/٣٧-١.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٤/٣٧-١.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٣/١٠.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٥/٣٧.

(مسأله ۳): نافله يوم الجمعة عشرون ركعه، والأولى تفريقها بأن يأتي ستاً عند انبساط الشمس، وستاً عند ارتفاعها، وستاً قبل الزوال، وركعتين عنده (۱).

(۱) لا خلاف في رجحان تقديمها والروايات الواردة (۱) مثل صحيح سعد بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ست ركعات بكرة وست بعد ذلك وست بعد ذلك» وفي صحيح ابن أبي نصر ست في صدر النهار وست قبل الزوال وركعتان إذا زالت وست بعد الجمعة وفي موثق عمر بن حنظله «فإن شئت عجلت فصليته من أول النهار، أي النهار شئت قبل أن تزول الشمس».

وقد ورد في بعضها إتيانها قبل العصر، وفي بعضها عند صيروره الشمس من المشرق في وقت العصر من المغرب أي قبل حدود ساعتين.

وأما ركعتي الزوال فورد في بعض الروايات قبل الأذان و آخر إذا زالت وفي ثالث إذا كان شاكاً في الزوال بخلاف ما إذا استيقن وفي رابع قبل الزوال وفي خامس بعد الفريضة وفي سادس ساعه تزول أي عنده وهي محموله على عدم مزاحمه المبادره إلى صلاه الجمعة بعد تحقق وإحراز الزوال.

ص: ۲۱۷

۱- (۱) أبواب صلاه الجمعة ب ۱۱.

(مسألة ٤): وقت نافلة المغرب من حين الفراغ من الفريضة إلى زوال الحمرة المغربية (١).

(١) نسب ذلك إلى المشهور وأنه محل وفاق ولكن عن جماعه من متأخري المتأخرين امتداده بامتداد وقت الفريضة، واستدل بجملة من القرائن على التضييق: الأول من كون فضيله وقت المغرب مضيئاً إلى الشفق وبدء وقت فضيله العشاء بزوال الحمرة المغربية بمقتضى كل من قاعده لا- تطوع في وقت فريضة وتبعيه النافلة للفريضة المضافه إليها فلا تتسع في الوقت عليها إذ هي مشرعه تبعاً وتتميماً لها كما ورد في بعض النصوص (١)، الثاني: ما دل (٢) على تأخير نافلة المغرب عن العشاء للمفيض من عرفات إلى المشعر الحرام حيث يؤخر المغرب إلى وصوله إليه مما يكون في الغالب بعد سقوط الشفق الغربي، مما يدل على أنه يأتي بها قضاءً. الثالث: ما دل على إتيانها قبل العشاء من الروايات البيانية.

ويتأمل في الأول: أن ضيق وقت الفريضة للمغرب هو فضيلي لا أصل أداءها وبدء وقت فضيله العشاء من سقوط الشفق غايه ما يقتضى بضميمه لا تطوع في وقت الفريضة هو تأخير نافلة المغرب عن فريضة العشاء دون انقضاء أمد وقتها، وهذا نظير ما تقدم من أن تحديد وقت الذراع والذراعين لفريضة الظهرين هو لأجل أن لا تراحم نافلتيهما الفريضة فلا تقدمان عليها بل تؤخران، وقد تقدمت جملة من الشواهد العديده على ذلك من دون انتهاء أمد وقتها،

ص: ٢١٨

١- (١) أبواب الوقوف بالمشعر ب ٦.

٢- (٢) أبواب الوقوف بالمشعر ب ٦.

فالتقديم والتأخير شأن مرتبط بأهميه مراعاة الفضيله للفريضه ولا يعنى انتهاء أمد وقت النافله وجمله من الشواهد المتقدمه ثمه آتیه فى المقام كما لا يخفى، وكان الترتيب فى فعل النوافل مع الفرائض قد بنى على كونه دخيلاً فى صوره الأداء لها فإذا امتنع بالتأخير كان قضاءً لفوت الشرط فى المركب المأخوذ فى صوره الأداء، والحال أن الترتيب شرط كمالى فضيلى فى النافله، وهو على أى تقدير مغاير لشرطيه الوقت وليس هو توقيت بالترتيب توقيت زمانى للأداء والقضاء. نعم يتوسع فى عنوان القضاء لمطلق البديل الناقص، وفوت محله نظير قضاء السجده بعد التسليم عند نسيانها وفوت محلها، وعلى أى تقدير ففرق بين إتيان السجده بعد الصلاه نظير إتيان الطواف أو السعى المنسى فى عمره التمتع بعد الإحلال أو بعد الإحرام للحج وبين إتيان الطواف أو السعى المنسى المزبور بعد شهر ذى الحجه، فالتوقيت بحسب الأفعال وترتيبها مغاير للتوقيت بحسب الزمان، ولعل مرادهم انتهاء زمن إمكان مراعاة التوقيت بحسب الترتيب فى الفعل، لا انقضاء الزمان حقيقه.

وبذلك يظهر الحال فى الاستدلال بالأمر الثانى والثالث هذا مع أن أخذ الترتيب شرط كمالى فى المندوب هو الظاهر الأولى من أدله المركبات المندوبه كما مرّ فى نوافل الظهرين.

وما دل على تأخير نافله المغرب عن العشاء فى المزدلفه فهو لرجحان الجمع بين الفرضين لكونه سنه رسول الله صلى الله عليه و آله كما فى صحيح منصور(١) والجمع ينتفى بالتطوع بينهما كما فى معتبره محمد بن حكيم(٢) ولعله لأجل عدم

ص: ٢١٩

١- (١) أبواب المواقيت ب ٣٤.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٣/٣٣.

مزاحمه النافلة في وقت الفضيله مضافاً إلى ما في صحيح أبان بن تغلب قال:

صليت خلف أبي عبد الله عليه السلام المغرب بالمزدلفه، فلما انصرف أقام الصلاة فصلى العشاء الآخره لم يركع بينهما، ثم صليت معه بعد ذلك بسنه فصلى المغرب ثم قام فتنفل بأربع ركعات، ثم أقام فصلى العشاء الآخره» الحديث (١) والروايه نصّ في عدم خروج وقت النافلة بكلام معني التوقيت سواء بحسب الفعل أو بحسب الزمان وإن كان التأخير لأجل عدم مزاحمتها الفريضة، ومن ذلك يتبين أن التوقيت بلحاظ المحل في الرواتب أيضاً لا يفوت بخروج وقت فضيله الفريضة وإنما لا يراعى عند أداء النافلة لأهميه تقديم والمبادره في الفريضة، فهو فوت الترتيب مما هو كمال في النافلة، من دون خروج أصل وقت النافلة الراتبه، ويشير إلى ذلك روايه صفوان الجمال قال: صلى بنا أبو عبد الله عليه السلام الظهر و العصر عندما زالت الشمس بأذان وإقامتين، وقال: إني على حاجه فتنفلوا» (٢) فإنه رغم فوت المحلّ لا أنه عليه السلام أمر بالمبادره للنافله مما يفيد أنه لأجل تدارك الوقت الفضيلي للنافله.

والحاصل أنّ التوقيت المذكور في الكلمات للنوافل اليوميه إنما هو بلحاظ حدّ مراعاة المحل والترتيب لا أصل امتداد الوقت الأدائي ولا أصل المشروعيه فإن الرواتب مشروعيه على أيه حال أداء أو قضاءً، وإنما الكلام في التحفظ على المبادره لدرك الوقت.

ص: ٢٢٠

١- (١) أبواب المواقيت ب ١/٣٣٣، وأبواب الوقوف بالمشعر ب ٦.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٢/٣٣٢.

(مسألة ٥): وقت نافله العشاء - وهي الوتيره - يمتد بامتداد وقتها (١)، والأولى كونها عقبيها من غير فصل معتد به، وإذا أراد فعل بعض الصلوات الموظفة في بعض الليالي بعد العشاء جعل الوتيره خاتمتها.

(١) استظهر من كلمات الأ-كثر بل عن المنتهى الإجماع وقريب منه ما عن المعبر ويدل عليه ما ورد من إطلاق الروايات بل كادت تكون ظاهره بالخصوص في ذلك كما في صحيح زراره قال: قال أبو جعفر عليه السلام.

«من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يبيتن إلّا بوتر» (١) وفي صحيح حمران عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه و آله. لا- يبيتن الرجل و عليه الوتر» (٢) وهي مضافاً إلى ما دل على أنها بعد العشاء الآخرة وهي ممتدة إلى نصف الليل كما مرّ، ثم إن البيتوته وإن استعملت في مطلق الإقامة ليلاً، لكن ما ورد من التعليل بأنه لو مات في تلك الليلة مات على وتر، قرينه على استعمال البيتوته في النوم ليلاً- كما أن التعبير «بات على وتر» دال على قبليه إتيان الوتر على البيتوته، فيكون حدّها منتهى حدّ الفريضة، مضافاً إلى ما دل على كون الوتيره بدل مقدم احتياطي عن الوتر في آخر الليل كما في روايه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: - في حديث -.

«فمن صلاهما ثم حدث به حدث مات على وتر، فإن لم يحدث به حدث الموت يصلّى الوتر في آخر الليل» الحديث (٣).

وأما التأخير للوتيره آخر ما يأتي به من الصلوات فيوميء إليه التعبير

ص: ٢٢١

١- (١) أبواب أعداد الفرائض ب ١/٢٩-٥.

٢- (٢) أبواب أعداد الفرائض ب ١/٢٩-٥.

٣- (٣) أبواب أعداد الفرائض ب ٨/٢٩.

(مسألة ٤): وقت نافله الصبح بين الفجر الأول وطلوع الحمرة المشرقيه، ويجوز دسها في صلاه الليل قبل الفجر، ولو عند النصف، بل ولو قبله إذا قَدّم صلاه الليل عليه، إلّا أن الأفضل إعادتها في وقتها (١).

المتقدم من كونه بات على الوتر أى صاحب هذه الحاله باعتبارها باقيه لم يطرأ وصف حاله أخرى من أداء الصلوات تكون هي المقارنه الممتده له بقاءً، نظير التعبير بات على وضوء، مضافاً إلى ما مرّ من صحيح الحجال(١) الوارد في استحباب ركعتين من قيام ثم الوتيره بعد العشاء.

(١) حكى في مبدأ وقتها أقوال فعن النهايه وابن إدريس والمحقق وعامه المتأخرين بل قيل إنه المشهور أنه عند الفراغ من صلاه الليل وإن سبق الفجر الأول، وعن بعض العبائر أنه قبيل الفجر، وعن الجمل للسيد طلوع الفجر الأول وكذا المبسوط والمراسم والشرائع وعن جملة المتأخرين أن الأفضل تأخيرها إلى الفجر الأول، وأما منتهى وقتها فالتحديد بطلوع الحمرة المشرقيه هو المشهور، وعن بعض المتقدمين بالفجر الثانى وعن بعض بطلوع الشمس ولم يستبعده فى الذكرى، وعن الشيخ والشرائع وفى القواعد وعن البيان والدروس استحباب إعادتهما لو قدمهما على الفجر الأول وعن المعتمر تخصيصه بما إذا نام بعده.

والروايات الوارده على ألسن:

منها: ما دل على حشو صلاه الليل بهما كصحيح ابن أبى نصر وفى صحيح

ص: ٢٢٢

١- (١) أبواب المواقيت ب ١٥/٤٤.

زراره عن أبي جعفر عليه السلام. سألته عن ركعتي الفجر قبل الفجر أو بعد الفجر؟ فقال:

«قبل الفجر إنهما من صلاة الليل ثلاث عشره ركعه صلاة الليل أ تريد أن تقايس؟ لو كان عليك من شهر رمضان، أكنت تتطوع إذا دخل عليك وقت الفريضة؟ فابدأ بالفريضة»^(١) وظاهر الصحيح أن قبل الفجر هو وقت بالأصالة لناقلته و أن موضعهما الأصلي هو عقب صلاة الليل، لا أن التقديم رخصه كي يرجع إعادتهما بعده.

ومثله في الدلالة معتبره أبي بصير - وإن كان الراوى عن البطائنى الملعون إلا أن من يروى عنه هو على بن الحكم و ذلك قرينه على أن الروايه عنه وقت استقامته لمقاطعه الطائفه له بعد انحرافه - قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام. متى أصلى ركعتي الفجر؟ قال: فقال لى: بعد طلوع الفجر قلت له: إن أبا جعفر عليه السلام أمرنى أن أصليهما قبل طلوع الفجر، فقال: يا أبا محمد إن الشيعة أتوا أبى مسترشدين فأفتاهم بمّر الحق، وأتوني شكّاكاً فأفتيتهم بالتقيه»^(٢) وهى ظاهره فى كون مذهب العامه على منع الإتيان بها قبل الفجر.

و مثل صحيح زراره المتقدم موثق أبى بصير وفى حديث شرائع الدين

«ركعتا الفجر بعد الوتر»^(٣). وفى روايه لمحمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام عن أول وقت ركعتي الفجر؟ فقال:

«سدس الليل الباقي»^(٤) وفى صحيح آخر لزراره قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام. الركعتان اللتان قبل الغداه أين موضعهما؟ فقال:

«قبل

ص: ٢٢٣

١- (١) أبواب المواقيت ب ٣/٥٠.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٧-٥-٢/٥٠.

٣- (٣) أبواب أعداد الفرائض ب ٢٥/١٣.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٧-٥-٢/٥٠.

طلوع الفجر، فإذا طلع الفجر فقد دخل وقت الغداة»(١) وهي ظاهره في الفجر الثاني كما في الطائفه الثانيه.

ومنها: ما نصّ (٢) على أن وقتها قبل الفجر ومعه وبعده كصحيح محمد بن مسلم وابن أبي يعفور وغيرهما، والظاهر إرادته الفجر الثاني.

ومنها: ما دل على أن استحباب إعادتهما قبيل الفجر وعنده لمن نام بعد تقديمهما صحيح حماد بن عثمان قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام.

«ربما صلّيتهما وعلّى ليل، فإن قمت ولم يطلع الفجر أعدتهما»(٣) وعدم التصريح بهما غير مضر بالدلاله بعد قرينه الذيل على ذلك من الإضافه إلى الفجر وتثنيتهما.

وموثق زواره قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:

«إنى لأصلى صلاه الليل وأفرغ من صلاتى وأصلى الركعتين فأنام ما شاء الله قبل أن يطلع الفجر، فإن استيقظت عند الفجر أعدتهما»(٤)، والظاهر أنهما مستند القول بأنّ التقديم على الفجر الأول رخصه ومن ثم يستحب إعادتهما بعده مضافاً إلى إضافتهما إلى الفجر، وما ورد(٥) من أنه صلى الله عليه وآله كان يصليهما قبل الفجر وفي وجه الصبح(٦) وعنده وبعيده، وما ورد(٧) عن الرضا عليه السلام أنه كان يصليهما إذا قرب من الفجر،

ص: ٢٢٤

١- (١) أبواب المواقيت ب ٢/٥٠-٥-٧.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٥٢.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٨/٥١-٩.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٨/٥١-٩.

٥- (٥) أبواب أعداد الفرائض ب ٦/١٤.

٦- (٦) أبواب المواقيت ب ٢/٥٣.

٧- (٧) أبواب أعداد الفرائض ب ٢٤/١٣.

وإن أفضل ساعات الوتر الفجر الأول (١) وهما بعد الوتر وكذا التعبير في صحيح حماد ب «ربما صليتهما» المشعر بالقله، والتعبير بالحشو الذى هو من الإدخال بين المتغايرين وما فى (٢) جمله من روايات بيان أعداد النوافل من تمييزهما عن صلاة الليل، فيستظهر من ذلك أن التعبير الوارد فى الطائفه الأولى بأنهما من صلاة الليل المراد به التعريض بالعامه وبالمنع عن إتيانها قبل الفجر، لا سيما و أن هذا التعبير ورد لتعليل إتيانها قبل الفجر، والفجر عند الإطلاق منصرف للثانى فالإعاده لدرك الوقت، لا سيما و أن جمله من النوافل قد تقدم على وقتها كما فى الظهرين وصلاه الليل ولكنها تعاد، وكما فى صلاه الوتيره التى هى صلاه وتر مقدمه.

ويؤيده التحديد لأول وقتها فى روايه محمد بن مسلم. نعم الروايات كالصحيح والموثق وغيرهما نصّ فى جواز تقديمهما على الفجر الأول من دون تقييد بخوف طرو المانع أو الفوت ومثلها فى النصوصيه ما فى موثق زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال:

«إنما على أحدكم إذا انتصف الليل أن يقوم فيصلّى صلاته جمله واحده ثلاث عشره ركعه ثم إن شاء جلس فدعا وإن شاء نام وإن شاء ذهب حيث شاء» (٣) وهو معاضد لما مرّ استظهاره فى وقت نافلتى الظهرين مبدأ ومنتهى وناقله المغرب منتهى أنه من باب تعدد المطلوب و أن هناك مطلوبات ثلاثه أصل النافله فى وقت الممتد والثانى أصل الوقت الخاص والثالث الترتيب بحسب المحل أى التقديم على النافله و أن لكل من المطلوبات الثلاث حدّ مختلف.

ص: ٢٢٥

١- (١) أبواب المواقيت ب ٥٤.

٢- (٢) أبواب أعداد الفرائض ب ١٣.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٥/٥٣.

(مسألة ٧): إذا صلى نافله الفجر في وقتها أو قبله ونام بعدها يستحبّ إعادتها (١).

(مسألة ٨): وقت نافله الليل ما بين نصفه والفجر الثاني، والأفضل إتيانها في وقت السحر وهو الثلث الأخير من الليل، وأفضله القريب من الفجر (٢).

(١) وقد تقدم أن جملة ممن أفتى باستحباب الإعادة لم يقيد ذلك بالنوم والإطلاق هو ظاهر صحيح حماد لمكان التعبير عن موضوع الحكم بـ «وعلى ليل» والظاهر في ما هو قبل الفجر الأول وإن تضمنت التعبير بالقيام أى من النوم، ولا يبعد استظهاره من الموثق أيضاً لمكان وصف النوم بالطول المشعر بكون موضوع الإعادة هو التقديم على الفجر الأول، نعم قد ورد (١) كراهه النوم مطلقاً بعد تمام صلاه الليل في ورد واحد.

(٢) أما تحديدها مبدأً ومنتهاً بما في المتن فهو المشهور و أن المعذور يقدم وعن ابن إدريس منع التقديم مطلقاً، وعن العلامة منع التقديم إذا تمكن من القضاء لكنه في القواعد جعل القضاء أفضل وعن المرتضى انتهاؤه بالفجر الأول، والروايات الواردة على ألسن:

الأولى: ما دل على أنه صلى الله عليه وآله لا يصلى شيئاً إلا بعد انتصاف الليل (٢)، لكن في صحيح الحلبي (٣) أنه كان يقوم بعد ثلث الليل، وقال الكليني في حديث آخر:

بعد نصف الليل وظاهر ثلث الليل هو الثلث الأول، لكنها في مورد تفريق صلاه

ص: ٢٢٤

١- (١) أبواب التعقيب ب ٢/٣٥.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٤٣، وب ٥/٣٦-٦.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٢/٥٣.

الليل نعم في مصحح على بن جعفر التقييد بالثلث الأول وقد يتأمل في دلالتها أيضاً أن فعله صلى الله عليه وآله كان على الأفضل دون المفضول وإن كان مشروعاً، إلا أن تقرب الدلالة على كون ذلك بيان وحدّ للسنة.

الثانية: ما ورد في المسافر ومن يخاف الجنابه والمعدور من تقديمهم لها أول الليل (١) وبعضها مقيّد بعدم القدره على آخره وخوف الفوت وبعضها مطلق وما ذكره المحقق الهمداني قدس سره سيأتى الكلام عنه.

الثالثة: ما دل على كون صلاه الليل هي ما بين أوله إلى آخره إلا أن أفضله بعد انتصافه كموثق سماعه (٢) وإن احتمل فيه أنه الوارد في المسافر بطريق الصدوق وبطريق آخر للشيخ المقيّد أيضاً بطريق ثالث له إذا لم يستطع في آخره، لا سيما أن ما في بعض ما ورد مطلق في ظاهره الأولى ذيل بقربنه السفر كمصحح محمد بن حمران (٣) ونظير الموثق روايه ابن بلال (٤) ومصحح محمد بن عيسى (٥) وحملها على المسافر ونحوه غير بعيد.

الرابعة: ما دل على أنه الوتيره أو الركعتين من قيام قبلها هو حيطه عن فوت الشفع والوتر نظير صحيح الحجال (٦) وغيره (٧) ومفاد هذه الطائفه هو كون وقتها هو النصف الثانى أيضاً.

ص: ٢٢٧

١- (١) أبواب المواقيت ب ١/٤٤-٨.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٩/٤٤-١١-١٣.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٩/٤٤-١١-١٣.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٩/٤٤-١١-١٣.

٥- (٥) أبواب المواقيت ب ١٤/٤٤.

٦- (٦) أبواب المواقيت ب ١٥/٤٤.

٧- (٧) أبواب المواقيت ب

الخامسة: ما دل على كون القضاء بالنهار أفضل من التقديم في أوله وفي بعضها أنه عليه السلام لم يرخص رغم تطاول القضاء في التقديم (١) وفي بعضها تعليق الترخيص إذا عجز عن القضاء أيضاً وفي بعضها التعليل بکراهه اتخاذ التقديم خلقاً ورجحان القضاء عليه لأجل ذلك والتعليل بأن القضاء محفز على الاستتباب آخره، وفي مصحح على بن جعفر أن التقديم للمعذور أو المتخوف للفوت هو بعد ثلث الليل الأول، وهذه الطائفة عدت من أصرح ما دل على تحديدها بنصف الليل وإلا لما كان القضاء أفضل من التقديم في الوقت الأصلي.

هذا، ومفاد الطائفة الأولى ناظر إلى ما في قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نَضِيفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا (٢) والذي كان في أول البعثة فكان مخير بين الثلثين والنصف والثلث ولعل ما في بعض تلك الروايات أنه صلى الله عليه وآله يقوم بعد الثلث الأول ناظر إلى أوائل البعثة ولكنه نسخ بقوله تعالى: إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنَضِيفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَهُ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ (٣) فقرر فعله صلى الله عليه وآله على ما في بعض الروايات الأخرى من تلك الطائفة من أنه صلى الله عليه وآله لا يصلى حتى ينتصف الليل ومنه يظهر أن التحديد هو بالنصف وقد تكرر إضافتها إلى السحر و آخر الليل والثلث الأخير وهذه طائفة (٤) سادسه وهي وإن كانت لبيان أفضل أوقاتها إلا أن لا تخلو من

ص: ٢٢٨

١- (١) أبواب التقديم ب ٤٥.

٢- (٢) المزمّل / ١-٤.

٣- (٣) المزمّل / ٢٠.

٤- (٤) أبواب أعداد الفرائض ب ١٣/٢٣-٢٤-٢٥، وب ١٤/٢-٣-٤، وب ٤٣/٥، وب ٥٤/٣.

دلالة على مفروغيه أنها بعد النصف لا سيما و أن آخر الليل أطلق في مقابل أول الليل أى بمعنى النصف الثانى. وأما مفاد الطائفه الثانى فكذلك لدلاله الاستثناء على مفروغيه كون الوقت الأولى هو النصف الثانى وأما الطائفه الثالثه فقد تقدم أن المطلق منها محمول على المقيّد لتشابه اللسان والقرائن الحالیه، كما هو حال ما ورد فى نوافل الظهرین، وفى روايه تفسير القمى روايه أبى الجارود عن أبى جعفر عليه السلام فى حديث ولا جاء نبى قط بصلاه الليل فى أول الليل(١).

وأما أفضل أوقاتها فقد تضمنت الطائفه السادسه عنوان السحر وقد عرّف لغه بآخر الليل وقبيل الصبح والثالث الآخر إلى طلوع الفجر وقطعه من الليل. وقد مرّ أنّ آخر الليل استعمل فى مقابل أول الليل فيكون بمعنى النصف الثانى.

وفى موثق سماعه(٢) وروايه ابن بلال(٣) أن أفضل. وفى روايه المروزى عن الرجل العسكرى عليه السلام قال: إذا انتصف الليل ظهر بياض فى وسط السماء شبه عمود من حديد تضىء له الدنيا فيكون ساعه ويذهب ثم يظلم فإذا بقى ثلث الليل الأخير ظهر بياض من قبل المشرق فأضاءت له الدنيا فيكون ساعه ثم يذهب وهو وقت صلاه الليل ثم تظلم قبل الفجر ثم يطلع الفجر الصادق من قبل المشرق وقال: من أراد أن يصلّى فى نصف الليل فيطول فذلك له(٤) فحدّ الثلث الأخير بالفجر الأول ولكن فى جملة روايات(٥) أنّ الفجر الأول أفضل ساعات الوتر فلا محاله يكون أفضل أوقات الثمان ركعات قبل ذلك وفى

ص: ٢٢٩

- ١- (١) تفسير القمى ذيل سوره المزمّل.
- ٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٩/٤٤-١٣.
- ٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٩/٤٤-١٣.
- ٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٥/٤٣.
- ٥- (٥) أبواب المواقيت ب ٥٤.

صحيح أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام.

«إن فاتك شىء من تطوع الليل و النهار فاقضه عند زوال الشمس، وبعد الظهر عند العصر وبعد المغرب وبعد العتمه ومن آخر السحر»(١) وهو ظاهر فى كونه إلى آخر السحر انتهاء لوقت الفضيله.

وفى مرسل الصدوق أنه صلى الله عليه و آله

«فإذا زال نصف الليل صلى ثمانى ركعات وأوتر فى الربع الأخير من الليل بثلاث ركعات»(٢) وفى روايه رجاء وحكايه صلوات الرضا عليه السلام فإذا كان الثلث الأخير من الليل قام. ثم قام إلى صلاه الليل فيصلى ثمانى ركعات»(٣) ولكن بقرينه ما فصل فيها من الكيفيه فلا يراد من الثلث الفجر الأول بل ما قبله.

وفى صحيح أبي بصير عنه عليه السلام بعد بيان وقتها فى السحر قال عليه السلام:

«وأحب صلاه الليل إليهم آخر الليل»(٤).

وفى صحيح عمر بن يزيد عنه عليه السلام - فى ساعه استجابته الدعاء - قال:

«إذا مضى نصف الليل إلى الثلث الباقي»(٥) وإن حكاها فى بعض نسخ الكتب الفقيهيه «الثلث الثانى» وفى الكافى «وفى روايه أخرى: وهى السدس الأول من أول النصف الباقي ومثلها ما فى الصحيح إلى أبى أيوب عن محمد بن عبده النيسابورى، وفى كشف اللثام حملها على زمن السائل جمعاً مع ما دل على أفضليه آخر الليل ولا يخلو من تأمل مع ما عرفت من الظاهر من كلمه «آخر

ص: ٢٣٠

١- (١) أبواب المواقيت ب ١٠/٥٧.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٦/١٤.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٢٤/١٣.

٤- (٤) أبواب أعداد الفرائض ب ٢/١٤.

٥- (٥) أبواب الدعاء ب ١/٢٦.

(مسأله ٩): يجوز للمسافر والشاب الذى يصعب عليه نافلة الليل فى وقتها تقديمها على النصف، وكذا كل ذى عذر كالشيخ وخائف البرد أو الاحتلام والمريض، وينبغى لهم نيه التعجيل لا الأداء (١).

الليل، نعم فى معتبره المروزي قال: قال أبو الحسن الأخير عليه السلام.

«إياك والنوم بين صلاه الليل والفجر، ولكن ضجعه بلا نوم، فإن صاحبه لا يحمد على ما قدم من صلاته»(١). والظاهر أنه بلحاظ صلاه الوتر لا من جهه تخلل أصل النوم فيما بين ركعات صلاه الليل. كما هى سيرته صلى الله عليه و آله فى كيفية الصلاه بالنحو الشاق.

كما أنّ الظاهر من ما مرّ من أنّ ساعه استجابته الدعاء فى السادس الأول من منتصف الليل هو إرادته وقت الدعاء كورد مغاير للصلاه كما بيّن المغايره بينهما فى فعلهم عليهم السلام فى ليله القدر وفى أفضليه مطلق الدعاء على قراءه القرآن فى الصلاه وغير ذلك مما قرر تغاير الوردين فحيثئذ يجمع ما بين ذلك وما بين أفضليه الصلاه عند الثلث الأخير.

(١) تقدمت الإشارة فى الطائفة الثانيه والثالثه إلى الروايات(٢) وأن بعضها مقتيد بالعدر وبعضها مطلق محمول عليه لجمله من القرائن، كما أن بعض العناوين كالمسافر مطلق فى الترخيص إلّا أن بعض الروايات قد قيده بخوف الخوف كما أن إرداف عدّه من الروايات لبعض العناوين مع البعض الآخر شاهد عموم عنوان العذر.

نعم يبقى الكلام فى كونه من باب التعجيل أو الأداء أو البديل الاضطرارى

ص: ٢٣١

١- (١) أبواب التعقيب ب ١/٣٥.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٥٤.

(مسأله ١٠): إذا دار الأمر بين تقديم صلاه الليل على وقتها أو قضائها فالأرجح القضاء (١).

الناقص والفرق بينها أنّ الأول ليس توسعه للوقت بل من الإتيان بالشىء قبل وقته ويعلق احتسابه عنه على فوته فى وقته نظير إتيان الوتيره أنه تعجيل للوتر خوفاً من فوته فإن استيقظ أتى به وإلا فيحتسب ما قدمه من وتيره إتياناً عنه، وأما الثانى فتوسعه للوقت أوليه لكن فى خصوص أفراد المعذور، وأما الثالث فإنه وإن اشترك مع الأول فى التعليق على العجز فى الوقت إلا أن مشترك مع الثانى فى كونه أداءً لكنه ناقص، ولا تخلو الروايات من شواهد على كل من المحتملات الثلاثه، ومقتضى أرجحيه القضاء على التقديم هو تعين الأول. إذ لا يكون القضاء بحال أرجح من الأداء سواء اختيارياً أو اضطرارياً فلا محاله يخرج من الأقسام الثلاثه والتعجيل أشبه بالأداء الاحتياطى بالبديل الذى بمنزله الأجنبى يسدّ مسدّ الأصل فى حاله فوته ومن ثم يكون القضاء أفضل منه وهو يختلف أيضاً عن الأداء الظاهرى.

(١) تقدمت الإشارة إلى الروايات (١) فى الطائفة الخامسه، و أن التعليل متعدد كسبب للأرجحيه تاره لئلا يتخذ التقديم خلقاً وأخرى كى يستنبه وثالثه لكونه أفضل وعلى أى تقدير فقد قيد موضوع الترجيح مع القدره والإحراز للقضاء وإلا فالتقديم مراعى.

ص: ٢٣٢

١- (١) أبواب المواقيت ب ٤٥.

(مسألة ١١): إذا قَدِّمها ثمَّ انتبه في وقتها ليس عليه الإعادة (١).

(مسألة ١٢): إذا طلع الفجر وقد صَلَّى من صلاة الليل أربع ركعات أو أزيد أتمَّها مخفَّفه (٢)،

(١) بمقتضى البدليه وعدم تخلف موضوعها وإن انتبه في وقتها بخلاف ما لو بنى على أنه من التعجيل لكن قد يستفاد من بعض الروايات رجحان الإعادة - ويعضده طبيعه كل من المندوب مع نقصان البدل - كما في الصحيح إلى إبراهيم بن عبد الحميد عن بعض أصحابنا وأظنه إسحاق بن غالب عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«إذا قام الرجل من الليل فظن أنَّ الصبح قد ضاء فأوتر ثم نظر فرأى أن عليه ليلاً، يضيف إلى الوتر ركعه ثم يستقبل صلاة الليل ثم يوتر بعده» (١) ومثله رواه ابن عمران (٢) ويعضده ما ورد (٣) من كون الوتيره والركعتين من قيام بعد العشاء بمثابة وتر مقدم يعيد إذا استيقظ في الوقت. وكذا ما في صحيح حماد (٤) من إعادته ركعتي الفجر قبيل طلوع الفجر.

(٢) كما هو المحكى عن المشهور ومفاد روايه ابن النعمان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام.

«إذا كنت أنت صلَّيت أربع ركعات من صلاة الليل قبل طلوع الفجر فأتم الصلاة طلع أم لم يطلع» (٥) ومثلها موثق المفضل الآتى ولا تعارضها روايه البزاز قال: قلت له: أقوم قبل الفجر بقليل فأصلى أربع ركعات، ثم أتخوف أن

ص: ٢٣٣

١- (١) أبواب المواقيت ب ٤/٤٦-٥.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٤/٤٦-٥.

٣- (٣) أبواب أعداد الفرائض ب ٨/٢٩.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٨/٥١.

٥- (٥) أبواب المواقيت ب ١/٤٧-٢.

وإن لم يتلبس بها قدّم ركعتي الفجر، ثم فريضة وقضاها (١)، ولو اشتغل بها أتم ما في يده ثم أتى بركعتي الفجر وفريضة وقضى البقية بعد ذلك.

ينفجر الفجر، أبدأ بالوتر أو أتم الركعات؟ فقال:

«لا، بل أوتر وأخر الركعات حتى تقضيها في صدر النهار» (١). بعد حملها على التحفظ على إدراك الوتر في وقتها عن فوتها، كما في روايات أخرى كرواية ابن عبد العزيز ورواية العليل (٢) وصحيح محمد بن مسلم ومعاوية بن وهب (٣).

(١) حكى عليه الشهره وتدل على جملة من الروايات إلا أن في روايات أخرى الإتيان بصلاة الوتر أما الأولى فكصحيح إسماعيل بن جابر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام. أوتر بعد ما يطلع الفجر؟ قال:

«لا» (٤) وكصحيح زراره (٥) وفي موطئ المفضل بن عمر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام. أقوم و أنا أشك في الفجر فقال:

«صل على شكك فإذا طلع الفجر فأوتر وصل الركعتين وإذا أنت قمت وقد طلع الفجر فابدأ بالفريضة ولا- تصل غيرها، فإذا فرغت فاقض ما فاتك، ولا يكون هذا عادة، وإياك أن تطلع على هذا أهلك فيصلون على ذلك ولا يصلون بالليل» (٦).

ص: ٢٣٤

١- (١) أبواب المواقيت ب ١/٤٧-٢.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٨/٤٦-١١.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٢/٤٦-٣.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٦/٤٦.

٥- (٥) أبواب المواقيت ب ٣/٥٠.

٦- (٦) أبواب المواقيت ب ٤/٤٨.

(مسأله ۱۳): قد مرَّ أنَّ الأفضل في كلِّ صلاه تعجيلها، فنقول: يستثنى من ذلك موارد: الأول: الظهر و العصر لمن أراد الإتيان بنافلتهما، وكذا الفجر إذا لم يقَدِّم نافلتها قبل دخول الوقت (۱).

وفي روايه عمر بن يزيد (۱) البدأه بصلاه الليل والوتر ثم الفجر عند آخر وقت فضيلتها و أن لا يجعل ذلك عاده، وما في كلا الروايتين من التفصيل وجه جمع بين ما دل على المنع ولو بمعنى المرجوحه بناء على أن النهى عن النافله في وقت الفريضه مرجوح أما الثانيه المسوغه مطلقاً فكموثق إسحاق (۲) وصحيحه عمر بن يزيد (۳) لكنها مفصله أيضاً كما في موثق المفضل المتقدم وصحيح ابن سعد الأشعري (۴) وفي صحيح سلمان بن خالد التفصيل أيضاً (۵) ومن ذلك يظهر وجه الجمع في ما هو الأرجح مع مراعاة وقت الفضيله ومنه يظهر قوه ما تقدم من رجحان إتمام ما أتى به من الأربع، كما يظهر إتمام ما في يده وجعله وتراً.

(۱) قد تقدّم أن فضيله الظهرين من حيث التعجيل تبدأ من دخول وقت مشروعتيهما وإن كان من حيث فضيله التفريق تتأخر فضيله العصر عن الزوال بقدم أو ذراع، كما أن الأرجح تقديم نقليهما وتعقيب إتيانهما، وكذا مرَّ أنَّ الأفضل حشو ركعتي نافله الفجر بصلاه الليل وأنه إن لم يأت بها فإن الأولى هو

ص: ۲۳۵

۱- (۱) أبواب المواقيت ب ۵/۴۸.

۲- (۲) أبواب المواقيت ب ۶/۴۸.

۳- (۳) أبواب المواقيت ب ۲-۱/۴۸.

۴- (۴) أبواب المواقيت ب ۲-۱/۴۸.

۵- (۵) أبواب المواقيت ب ۳/۴۸.

الثانى: مطلق الحاضره لمن عليه فائته وأراد إتيانها (١).

تقديمهما على فريضه الفجر، هذا وجلّ موارد الاستثناء من باب التزاحم الامتثالى وبعضها التزاحم الملاكى.

(١) لما ورد فى جمله من النصوص الصحاح الوارده فى تقديم الفائته على الحاضره كصحيحى زرارته (١) مفصله بين خوف فوت الحاضره فيقدمها أو سعه الوقت لها فيقدم الفائته ومثلها صحيح صفوان (٢) وصحيح أبى بصير (٣) وظاهرها لا سيما الأخير هو بلحاظ وقت الفضيله وكذا صحيحته الثالثه (٤) الوارده فى العدول من الحاضره إلى الفائته ومثلها صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله (٥).

وهذه داله على التقديم سواء بنى على الوجوب وهو المضايقه فى قضاء الفوائت أو الرجحان وهو الموسعه.

نعم بإزائها صحيح (٦) أبى بصير الآخر وصحيح (٧) ابن مسكان الدالان على تأخير الفائته عن الحاضره وهما مع ما تقدم من كون التفصيل بلحاظ وقت الفضيله قرينه على الموسعه و أن التقديم للفائته مندوب ما لم يزاحم فضيله

ص: ٢٣٦

- ١- (١) أبواب المواقيت ب ١/٦٢-٢.
- ٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٧/٦٢-٨.
- ٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٧/٦٢-٨.
- ٤- (٤) أبواب المواقيت ب ١/٦٣-٢.
- ٥- (٥) أبواب المواقيت ب ١/٦٣-٢.
- ٦- (٦) أبواب المواقيت ب ٣/٦٢-٤.
- ٧- (٧) أبواب المواقيت ب ٣/٦٢-٤.

الثالث: فى المتيّم مع احتمال زوال العذر أو رجائه، وأما فى غيره من الأعذار فالأقوى وجوب التأخير وعدم جواز البدار (١).

وقت الحاضره.

(١) مقتضى القاعده فى الإبدال بعد كونها فاقده لتمام المصلحه فى طبيعه الأوليه هو عدم وصول النوبه إليها إلّامع العجز عن طبيعه الواجب بالعجز عن تمام الأفراد أى استيعاب العجز لكل الوقت، هذا كله بحسب القاعده الأوليه، ولكن قد وردت النصوص (١) فى التيمم واستظهر منها جواز البدار مع سعه الوقت وهى بلسان أن من تيمم وصلى ثم وجد الماء فى الوقت فلا إعادته عليه وقد ورد فى بعض الروايات ما ظاهره طلب الماء حتى آخر الوقت والجمع بينهما هو بحمل الأولى على عدم رجاء الماء والثانيه على رجائه وإمكان توفر القدره.

وأما سائر الأعذار فالوظيفه الظاهريه قد تقرر بجواز البدار الظاهري باستصحاب العجز أو العذر إلى آخر الوقت فيجوز البدار ولكنه لا يخلو من إشكال مع رجاء تجدد القدره لعدم صدق عناوين الاضطرار ونحوه الرافعه للواجب الأولى، فالتفصيل بين التيمم وغيره من الأعذار كما بنى عليه الماتن أو العكس كما ذهب إليه بعض المحشين للمتّن لا وجه له، وإن ما ورد فى لسان الروايات فى التيمم هو على مقتضى القاعده بحسب الوظيفه الظاهريه إلّأنها دلت على أن ذلك هو الوظيفه الواقعيه أيضاً وهذا هو التفصيل.

ص: ٢٣٧

١- (١) أبواب التيمم ب ١٤.

الرابع: لمدافعه الأخبثين ونحوهما فيؤخر لدفعهما (١).

الخامس: إذا لم يكن له إقبال فيؤخر إلى حصوله (٢).

والفارق بين التيمم وبقية الأعذار.

(١) وقد نصت عليه عدة روايات (١) والظاهر منها مضافاً إلى ما يأتي في المورد الخامس أن الكراهه لوجهين لحملهما والثاني لفقد التوجه القلبي والانشغال بمدافعتهما، ومن ثم لا تختص الكراهه بدرجة المدافعه كما في إطلاق بعض الروايات وإن اشتدت مع المدافعه وفي بعضها عطف الحازق وهو الذي ضغطه، ففي صحيح هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لا صلاة لحاقن ولا لحاقنه، وهو بمنزله من هو في ثوبه» (٢) وعن الوافي احتمال أن المعطوف «و لا لحاقب» وهو الذي به الغائظ كما في روايه إسحاق بن عمار (٣) وفي عدة روايات النهي عن عنوان شامل لهما وفي صحيح عبد الرحمن بن الحجاج (٤) نفى البأس إن لم يخف إعجالاً وصبر مما يظهر منه أن وجه الكراهه هو الثاني ويشعر بالأول أيضاً.

(٢) كما تشعر به النصوص المتقدمه في مدافعه الأخبثين، وما ورد من أنه إنما يقبل من الصلاه ما أقبل عليها بقلبه، وفي صحيح عمر بن يزيد سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقت المغرب فقال:

«إذا كان أرفق بك وأمكن لك في صلاتك

ص: ٢٣٨

١- (١) أبواب قواطع الصلاه ب ٨.

٢- (٢) المصدر ح ٢.

٣- (٣) المصدر ح ٥.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٨/١٩.

السادس: لانتظار الجماعة إذا لم يفض إلى الإفراط في التأخير، وكذا لتحصيل كمال آخر كحضور المسجد أو كثره المقتدين أو نحو ذلك (١).

و كنت في حوائجك فلك أن تؤخرها إلى ريع الليل» الحديث (١) وفي روايته الأخرى ذكر فرض السؤال قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أكون في جانب المصر فتحضر المغرب و أنا أريد المنزل فإن أخرت الصلاة حتى أصلي في المنزل كان أمكن لي، وأدركني المساء أفأصلي في بعض المساجد؟ فقال:

«صل في منزلك» (٢).

(١) تقدم الكلام في (المسألة ٩) من الفصل السابق و أن ذلك ما دام وقت الفضيله، نظير تحديد تأخير الفجر بذلك لفضاء صلاة الليل وكذا المسافر، وأما كثره المقتدين فيظهر مما أرسله الصدوق عن الصادق عليه السلام

«إذا صليت معهم غفر لك بعدد من خالفك» (٣) بضميمه أن مقدار ما يحتسب للمصلي المؤمن من ثواب مع جماعه المخالفين هو بقدر ما لو صلى مع من يقتدى به كما دلت عليه صحيح حفص بن البختري (٤) وأما حضور المسجد فقد روى مستفيضاً فضل الصلاة فيه (٥) بل نفى الصلاة لجار المسجد إلفيه (٦) المحموله على الكمال، و أن

ص: ٢٣٩

- ١- (١) أبواب المواقيت ب ٨/١٩.
- ٢- (٢) أبواب المواقيت ب ١٤/١٩.
- ٣- (٣) أبواب صلاة الجماعة ب ٢/٥.
- ٤- (٤) أبواب صلاة الجماعة ب ٣/٥.
- ٥- (٥) أبواب أحكام المساجد ب ٧-١.
- ٦- (٦) أبواب أحكام المساجد ب ٢.

السابع: تأخير الفجر عند مزاحمه صلاة الليل إذا صَلَّى منها أربع ركعات (١).

الثامن: المسافر المستعجل (٢).

التاسع: المربّيه للصبى تؤخر الظهرين لتجعلهما مع العشاءين بغسل واحد لثوبها (٣).

الصلاة فى المسجد فرادى تعدل الصلاة جماعة فى المنزل (١) و أن الصلاة فى المسجد أحب من الجماعة فى غيره (٢) وقد ورد العكس أيضاً (٣).

(١) تقدّم الكلام فى (مسأله ١٢) و أن كذلك مطلقاً ما لم يعتد ذلك وإلا أخرجها و هذا إذا لم تراحم وقت الفضيله.

(٢) كما وردت بذلك النصوص (٤) ولا يضر ورود بعضها فى موارد بعد كون المقام من باب التراحم لا التخصيص ولو الملاكى كما أن قرينه السفر وعسر التوقف مكرراً يفيد قيد الاستعجال، نعم قد حدد بعدم خروج وقت الفضيله.

(٣) كما مرّ البحث فى كتاب الطهاره (٥) لحمل المشهور روايه أبى حفص (٦) على مقتضى قاعده الحرج إجمالاً فلم يأخذوا بإطلاقها وتحفظوا

ص: ٢٤٠

١- (١) أبواب أحكام المساجد ب ٥/٣٣.

٢- (٢) أبواب أحكام المساجد ب ٣/٣٣-٤.

٣- (٣) أبواب أحكام المساجد ب ٣/٣٣-٤.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ١٩.

٥- (٥) سند العروه ٣/٤٠٧.

٦- (٦) أبواب النجاسات ب ٤.

العاشر: المستحاضه الكبرى تؤخر الظهر والمغرب إلى آخر وقت فضيلتهما، لتجمع بين الأولى والعصر، وبين الثانية والعشاء بغسل واحد (١).

الحادى عشر: العشاء تؤخر إلى وقت فضيلتها، وهو بعد ذهاب الشفق، بل الأولى تأخير العصر إلى المثل وإن كان ابتداء وقت فضيلتها من الزوال (٢).

على شرطيه الطهاره بقدر الإمكان ومقتضاه تأخير الرباعيتين مع المغريين وقريب من مضمونها روايه عبد الرحيم (١) ويعضد التأخير للجمع ما ورد فى المستحاضه. والاستثناء ههنا بمعنى المزاحمه مع الحرج.

(١) كما فى صحيح معاويه قوله عليه السلام.

«تؤخر هذه وتعجل هذه» (٢) وكذا مصحح إسماعيل بن عبد الخالق (٣) والاستثناء ههنا أيضاً كالذى سبق لرفع الحرج والكلفه ومراعه للطهاره بقدر الوسع وإلا للزم عليها تكرار الغسل كى تدرك فضيله الوقت.

(٢) قد مر استعراض النصوص المحدده لفضيله العشاء بذلك وإن كان وقتها يدخل بالغروب بعد صلاه المغرب، وأما العصر فقد تقدم أن الأولى التفريق لها مع الظهر قدم وقدمين وذراع وذراعين بدأ ومنتهى هذا فى صورته إتيانه لنوافلهما وإلا فإن أول وقت فضيله الظهر هو الزوال وأول وقت فضيله العصر هو القدم.

ص: ٢٤١

١- (١) أبواب نواقض الوضوء ب ٨/١٣.

٢- (٢) أبواب الاستحاضه ب ١/١.

٣- (٣) أبواب الاستحاضه ب ١٥/١.

الثاني عشر: المغرب والعشاء لمن أفاض من عرفات إلى المشعر، فإنه يؤخرهما ولو إلى ربع الليل ولو إلى ثلثه (١).

الثالث عشر: من خشى الحر يؤخر الظهر إلى المثل ليبرد بها (٢).

(١) كما وردت بذلك النصوص بلسان النهي عن إتيانهما قبل جمعا (١) ولكن ورد نفى البأس بهما في الموقف كصحيح هشام بن الحكم (٢) وفي موثق محمد بن سماعه بن مهران قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام. الرجل يصلي المغرب والعتمة في الموقف؟ فقال:

«قد فعله رسول الله صلى الله عليه وآله صلاههما في الشعب» (٣) وفي صحيح محمد بن مسلم أن أبا جعفر عليه السلام صلى المغرب بين عرفه والمزدلفه.

ونفى البأس وإن كان للترخيص يمكن حمله بلحاظ الفضيله لمن يخاف الفوت للازدحام ونحوه.

(٢) كما في صحيح معاوية بن وهب قوله صلى الله عليه وآله. أبرد أبرد (٤) وحمله الصدوق على التعجيل من البريد، لكن التعليل فيما رواه في العلل (٥) عن أبي هريره عنه صلى الله عليه وآله يفيد التأخير وفي موثق زراره (٦) التحديد للتأخير بما في المتن. لكن في موثقه الآخر (٧) أن الحد المزبور قد انفرد به زراره دون بقيه

ص: ٢٤٢

- ١- (١) أبواب الوقوف بالمشعر ب ٥.
- ٢- (٢) أبواب الوقوف بالمشعر ب ٥.
- ٣- (٣) أبواب الوقوف بالمشعر ب ٥.
- ٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٥/٨.
- ٥- (٥) أبواب المواقيت ب ٦/٨.
- ٦- (٦) المصدر ب ١٣/٨.
- ٧- (٧) المصدر ب ٣٣/٨.

الرابع عشر: صلاة المغرب فى حقّ من تتوق نفسه إلى الإفطار أو ينتظره أحد (١).

أصحاب الإمام عليه السلام وفى روايه الكشى أنّه عليه السلام أمره بعد ذلك أن يصلى فى مواقيت أصحابه.

وعن اللسان الإبراد انكسار الوهج والحر وهو من الإبراد الدخول فى البرد، وأبرد القوم دخلوا فى آخر النهار. وروى فى مجمع الزوائد عن أنس قال:

كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله فىأخذ أحدنا الحصى فى يده فإذا برد وضعه فسجد عليه(١).

والحاصل أن كسر الوهج يحصل بدون المثل. نعم روى الصدوق عن طريق العامه عنه صلى الله عليه وآله من صلى البردين دخل الجنة يعنى بعد الغداه وبعد العصر» وهى تطابق ما فى الموثق(٢).

(١) قد وردت النصوص وفيها الصحيح بذلك كصحيح الحلبي(٣) وغيره بالإفطار إذا كان مع قوم يخشى أن يجسهم وفى مرسل ابن بكير عن بعض أصحابنا عنه عليه السلام قال:

«يستحب للصائم إن قوى على ذلك أن يصلى قبل أن يفطر»(٤) ومفهومه يفيد ما فى المتن باعتبار أن التوقان شاغل عن التوجه الذى

ص: ٢٤٣

١- (١) ٣٠٦/١ ورواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ١٣/٣٨.

٣- (٣) أبواب آداب الصائم ب ٧.

٤- (٤) أبواب آداب الصائم ب ٧.

(مسأله ١٤): يستحب التعجيل في قضاء الفرائض وتقديمها على الحواضر، وكذا يستحب التعجيل في قضاء النوافل إذا فاتت في أوقاتها الموطّئه، والأفضل قضاء الليليّ في الليل، والنهاريّ في النهار (١).

هو من حدود الصلاة الهامه وكذا صريح مرسل المقنعه (١).

(١) أما التعجيل لقضاء الفريضة فمضافاً إلى المسارعه إلى المغفره والخير هو مفاد صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام: فقال: يقضيها إذا ذكرها في أي ساعه ذكرها من ليل أو نهار. الحديث (٢).

وأما تقديمها على الحاضره فلجمله من النصوص (٣) تقدمت الإشارة إليها في المسأله السابقه في المورد الثاني وهي داله بالملازمه على مطلق التعجيل أيضاً.

وأما النوافل فقد ورد رجحان تعجيلها مطلقاً وتعجيل إتيان ما فات ليلاً في النهار المتعقب له، وإتيان ما فات ليلاً ليلاً، وما فات نهاراً في النهار، وورد رجحان اختيار مطلق أوقات النوافل اليوميّه، كما ورد رجحان قضاء ما اجتمع آخر السنه بحسب صحيفه الأعمال من ليله القدر أي في شهر شعبان.

أما الأول فيدل عليه ما دل على قضاء الفريضة وكذا صحيح الحسين بن أبي العلاء (٤).

ص: ٢٤٤

١- (١) أبواب آداب الصائم ب ٥/٧.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ١/٥٧.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٦٢-٦٣.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ١٢/٥٧.

(مسأله ١٥): يجب تأخير الصلاة عن أول وقتها (١) لذوى الأعذار، مع رجاء زوالها أو احتمالها فى آخر الوقت، ما عدا التيمم كما مرّ هنا وفى بابه.

وأما الثانى فيدل عليه قوله تعالى: وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا (١) كما أشارت إليه الروايات (٢) ومنه يظهر انجبار سندها بقوه مضمونها بظاهر الآيه، بل يدل على المفاد أيضاً صحيح محمد بن مسلم وبريد بن معاويه العجلي وأبى بصير وذريح.

وأما الثالث فيدل عليه جملة عده صحاح (٣) كصحيح معاويه بن عمار وإسماعيل الجعفى وموثق زراره و هل الأفضل الثالث أم الثانى الظاهر الثانى لميزه التعجيل.

وأما الرابع فيدل عليه صحيح شعيب (٤).

وأما الخامس فيدل عليه صحيح محمد بن مسلم (٥) ومنه يظهر درجات الفضل فيما بينها.

(١) قد تقدم أن مقتضى القاعده فى الأبدال الاضطراريه هو العجز عن الطبيعه الأوليه ولا يتحقق إلّا بالعجز عن تمام الأفراد، فلا يتحقق موضوع البديل إلّا باستغراق العجز، وهو إما يحرز فى أوائل الوقت، أو يشك فيه أو يرجى

ص: ٢٤٥

١- (١) الفرقان / ٦٢.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٢/٥٧-٣-٤-٥-٨-٩.

٣- (٣) المصدر ب ٦/٥٧-٧-١١.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ١٠/٥٧.

٥- (٥) أبواب المواقيت ب ٨/٥٧.

وكذا يجب التأخير لتحصيل المقدمات غير الحاصله كالطهاره والستر وغيرهما (١)، وكذا لتعلم أجزاء الصلاه وشرائطها،

بل (٢) وكذا لتعلم أحكام الطوارئ من الشك والسهو ونحوهما مع غلبه الاتفاق،

زواله، ففي الصورة الأولى يسوغ التقديم والبدار بخلاف الصورتين الباقيتين وقد تقدم أن المحصل من روايات التيمم هي منطبقه على هذا التفصيل فلتفرقه بينه وبين بقية الأعذار لا وجه له.

(١) إذ هو من تحصيل الامتثال بإتيان مقدماته الوجوديه أى الدخيله فى الإيجاد.

(٢) التعلم لإجزاء الصلاه وشرائطها تارة يصبّ فى إيجادها وأخرى فى إحراز الامتثال وتحصيل الجزم فى النيه، فالأول كتعلم القراءة والأذكار وحدود الركوع والسجود ونحوها وهذا يندرج فى المقدمات الوجوديه وأما النمط الثانى فإحراز الامتثال لازم عقلاً ولكن يكتفى بحصوله ولو بعد العمل، وأما الجزم فى النيه فمع التمكن منه بالاستناد إلى الإمارة المعبره فالأقوى اعتباره لما قررناه فى مباحث الأصول من تقدم مرتبه الامتثال القطعى ولو التبعدى على الامتثال الاحتمالى عقلاً فى عنوان الطاعة والطوعانيه والامتثال والمثول أمام إرادة المولى لا سيما فى العبادات.

ص: ٢٤٦

بل قد يقال مطلقاً، لكن لا وجه له (١)،

(١) فإن تعلم جملة من أحكامها هي كتعلم حدود الأفعال دخيله في إيجاد الامتثال، نعم تعلم بعضها يندرج في النحو الثاني، وعلى كلا التقديرين فإن لزوم التعلم لمعرضيه الابتلاء وهو مع غلبه الاتفاق واضح وكذا مع عدم الغلبه، لكنه معرضه قريبه بخلاف الاحتمال الضعيف.

نعم، ههنا يزيد المقام على ما سبق من جهة حرمه قطع الصلاه وهي تامه لدينا وفقاً للمشهور لعموم تحريمها التكبير وتحليلها التسليم، فمع المعرضيه القريبه يلزم التجنب عن الوقوع في ارتكاب الحرمة. فإن قلت: إن البراءه فضلاً عن الاستصحاب يقضى بالمعذوريه على تقدير الوقوع ولا وجه للتمسك بعموم أدله وجوب التعلم فإنه محمول على التفصيل الذي قدمنا من الدخاله في الإيجاد والإحراز وبين المعرضيه القريبه وعدمها مع أنه يغير البحث من جهة حرمه القطع.

ص: ٢٤٧

وإذا دخل في الصلاة مع عدم تعلّمها بطلت إذا كان مترزلاً وإن لم يتفق، وأما مع عدم التزلزل بحيث تحقق منه قصد الصلاة وقصد امتثال أمر الله تعالى فالأقوى الصحة. نعم إذا اتفق شك أو سهو لا يعلم حكمه بطلت صلاته، لكن له أن يبنى على أحد الوجهين، أو الوجوه بقصد السؤال بعد الفراغ، والإعادة إذا خالف الواقع، وأيضاً يجب تأخير الصلاة إذا زاحمها واجب آخر مضيق كإزاله النجاسة عن المسجد، أو أداء الدين المطالب به مع قدره على أدائه، أو حفظ النفس المحترمه أو نحو ذلك، وإذا خالف واشتغل بالصلاة عصي في ترك ذلك الواجب، لكن صلاته صحيحة على الأقوى، وإن كان الأحوط الإعادة (١).

(مسألة ١٦): يجوز الإتيان بالنافله ولو المبتدأه في وقت الفريضة ما لم تتضيّق، ولمن عليه فائته على الأقوى. والأحوط الترك بمعنى: تقديم الفريضة وقضائها (٢).

(١) بناء على تقدم الامتثال القطعي على الاحتمالي، وعليه يكون حكم الماتن بالبطلان لا يرد منه الظاهري أي من ناحيه الإحراز كما في مسأله التارك للاجتهاد والتقليد والاحتياط.

(٢) ذهب أكثر المتقدمين إلى المنع عن التطوع في وقت أداء وقضاء الفريضة كما في الصوم، خلافاً لأكثر المتأخرين حيث ذهبوا إلى الجواز، والكلام سواء في النافله ذات السبب كالرواتب اليوميه أو غيرها المبتدأه.

ويستدل للمنع بجمله من الروايات: كصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال لي رجل من أهل المدينة: يا أبا جعفر ما لي لا أراك تتطوع بين الأذان والإقامه كما يصنع الناس؟ فقلت:

«إنا إذا أردنا أن نتطوع كان

تطوعنا في غير وقت فريضة، فإذا دخلت الفريضة فلا تطوع» (١). وفي صحيح أديم بن الحر قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

«لا يتنفل الرجل إذا دخل وقت فريضة» قال: وقال:

«إذا دخل وقت فريضة فابدأ بها» (٢).

وقريب منها رواه زياد بن أبي غياث ومصحح نجيه (٣) ورواه المستطرفات من كتاب حريز عن زراره (٤) ومصحح أبي بكر عن جعفر بن محمد عليه السلام قال:

«إذا دخل وقت صلاة مفروضه فلا تطوع» (٥).

وصحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام أنه سئل عن رجل صلى بغير طهور أو نسي صلوات لم يصلها أو نام عنها؟ قال:

«يقضيها إذا ذكرها في أي ساعه ذكرها من ليل أو نهار، فإذا دخل وقت الصلاة ولم يتم ما قد فاته فليقض ما لم يتخوف أن يذهب وقت هذه الصلاة التي قد حضرت وهذه أحق بوقتها فليصلها، فإذا قضاها فليصل ما فاته مما قد مضى ولا يتطوع بركعه حتى يقضى الفريضة كلها» (٦) وروى المفيد رسلاً عنه صلى الله عليه وآله.

«لا صلاة لمن عليه صلاة» (٧)، واستدل أيضاً على خصوص القضاء باتحاد الحكم مع الأداء بعد ترتب الأداء على القضاء حيث إن تقدمها على صاحبه الوقت يعطى أهميتها فضلاً عن غيرها نظراً للنصوص الدالة على مضايقة القضاء.

ص: ٢٤٩

- ١- (١) أبواب المواقيت ب ٣/٣٥.
- ٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٦/٣٥.
- ٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٤/٣٥-٥.
- ٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٨/٣٥.
- ٥- (٥) أبواب المواقيت ب ٧/٣٥.
- ٦- (٦) أبواب المواقيت ب ٦/٦١.
- ٧- (٧) المستدرک، أبواب المواقيت ب ٢/٤٦.

وصحيح يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل ينام عن الغداه حتى تبرز الشمس، أيصلى حين يستيقظ أو ينتظر حتى تنسبط الشمس؟ فقال:

«يصلى حين يستيقظ» قلت: يوتر أو يصلى الركعتين؟ قال:

«بل يبدأ بالفريضة»^(١).

هذا ويدفع الاستدلال بها على المنع: بأن ظاهر إطلاق النفي وإن كان نفي المشروعيه إلّا أن جملة من القرائن داله على كونه هو بلحاظ مراعاة وقت الفضيله للفريضة والتحفظ عن فوته.

منها: موثق سماعه قال: سألته عن الرجل يأتي المسجد وقد صلى أهله أيتدى بالمكتوبه أو يتطوع؟ فقال: إن كان في وقت حسن فلا بأس بالتطوع قبل الفريضة، وإن كان خاف الفوت من أجل ما مضى من الوقت فليبدأ بالفريضة وهو حق الله ثم ليتطوع ما شاء ألا هو موسع أن يصلى الإنسان في أول دخول وقت الفريضة النوافل، إلّا أن يخاف فوت الفريضة والفضل إذا صلى الإنسان وحده أن يبدأ بالفريضة إذا دخل وقتها ليكون فضل أول الوقت للفريضة وليس بمحذور عليه أن يصلى النوافل من أول الوقت إلى قريب من آخر الوقت»^(٢).

والمراد بدخول الوقت وقت الفضيله وكذلك خوف فوته. وفي موثق إسحاق بن عمار التفصيل بين كونه مع إمام يقتدى به أو وحده عند دخول وقت الفريضة.

وفي صحيح محمد بن مسلم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام. إذا دخل وقت

ص: ٢٥٠

١- (١) أبواب المواقيت ب ٤/٤١.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ١/٣٥.

الفريضة أتفعل أو أبدأ بالفريضة؟ قال:

«إن الفضل أن تبدأ بالفريضة»(١).

وفى جملة روايات(٢) أنه إنما جعل الذراع والذراعين وأخرت إليهما لأجل الفريضة أى لكى لا تراحمها النافلة والظاهر أن مراد المتقدمين هو المنع فى وقت الفضيله لا فى وقت الإجزاء من أول الوقت الذى مورد النصوص المستفيضه فى وقت النوافل اليوميه الرواتب ومرادهم مع عدم إتيانه بالفريضة لا- فيما أداها وكل هذه شواهد أن ذلك للمزاحمه لا القول بالشرطيه بمعنى ترتب النافله على الفريضة.

ومنها: ما ورد فى جملة روايات(٣) من الإتيان بالنوافل مع اشتغال بالذمه بالفريضة أو قضاءها كصحيح عبد الله بن سنان وموثق أبى بصير وما رواه(٤) فى الذكرى واصفاً له بالصحه عن زراره ويظهر منه أهميه الأدائيه على القضاءيه وأنه يتطوع فى وقت القضاءيه، نعم ما ورد فى هذه الروايات من إيهام ظهورها فوت الصلاه من رسول الله صلى الله عليه وآله مطروح بعد منافاته لكمال الكاملين فضلاً عن الأنبياء والمرسلين فكيف بسيدهم صلى الله عليه وآله، نعم ليس فيها تصريح بذلك عند التدبر فى ألفاظها فالإيهام محمول إما على التقيه لا- سيما وأن هذه القصة روتها العامه فى مصادرهم. أو تعليمه صلى الله عليه وآله الآخرين كيفيه القضاء وآدابه، وإن كانوا هم توهموا نومه صلى الله عليه وآله وهو ضرب اشتباه وفى النهج عنه عليه السلام.

«لا قربه بالنوافل إذا أضرت بالفرائض. وإذا أضرت النوافل بالفرائض فافرضوها»(٥).

ص: ٢٥١

١- (١) المصدر ب ٢/٣٦.

٢- (٢) المصدر ب ٣٦.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٦١.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ٦١/٦.

٥- (٥) أبواب المواقيت ب ٦١/٧-٨.

(مسأله ١٧): إذا نذر النافله لا مانع من إتيانها في وقت الفريضة، ولو على القول بالمنع. هذا إذا أطلق في نذره. وأما إذا قيد بوقت الفريضة فأشكال على القول بالمنع، وإن أمكن القول بالصحة لأنّ المنع إنّما هو وصف النفل، وبالنذر يخرج عن هذا الوصف، ويرتفع المانع. ولا- يرد أنّ متعلق النذر لا بدّ أن يكون راجحاً، وعلى القول بالمنع لا رجحان فيه، فلا ينعقد نذره، وذلك لأنّ الصلاة من حيث هي راجحة، ومرجوحيتها مقيدة بقيد يرتفع بنفس النذر، ولا يعتبر في متعلق النذر الرجحان قبله، ومع قطع النظر عنه حتّى يقال بعدم تحقّقه في المقام (١).

(١) أما على مشروعيه إتيانها في وقت الفريضة فصحة النذر ظاهره وإن كانت مكروهه بلحاظ العنوان الملازم، لكفايه الرجحان الذاتى، نعم له أن يبدل فرد المنذور بما هو أكمل منه من أفراد طبيعه. وأما على المنع فإن كان مطلقاً فيصح للقدره على طبيعه ببعض أفرادها، لكن تطبيقها على الفرد الخاص في وقت الفريضة متوقف على تماميه الوجه الآتى في تقييد النذر، وهو أن النهى عن التطوع بالنافله في وقت الفريضة هل هو مشير إلى ذات النافله أم هو بلحاظ وصفها وعنوانها وهو التطوع في وقت الفريضة، والذى هو لا محاله عنوان تقديري واقع متعلقاً للنهى، فإن كان الأول فلا يمكن تعلق النذر بالنافله بعد كون ذاتها منهيّاً عنه، وإن كان الثانى فلصحة النذر وجه باعتبار أن ذات النافله بما هي صلاه مشروعه بعمومات التشريع الناديه لاستكثارها، وبعد تعلق النذر بعدم عنوان التطوع ويرتفع النهى والأظهر هو الاحتمال الثانى لما مر في الروايات أن النهى لئلا تضرّ النافله الفريضة ولئلا تزاحمها، ومن ثم اختلف الحكم بين فريضة الحاضره والفائتة بعد كون كل منهما فريضة.

والحاصل أنّ المرجوحه ليست ذاتيه كى لا يصح تعلق النذر بالنافله فى وقت الفريضه بل هى طارئه بسبب مزاحمتها للفريضه وهى دونها فى الأهميه، فإذا تعلق بها النذر زالت المرجوحه، ومن ثم عبّر الماتن فى بعض المواضع أن الرجحان اللازم هو حين العمل ولو بسبب النذر نفسه، ومقصوده ذلك و أن بعد الرجحان الذاتى لمتعلق النذر تزول المرجوحه العرضيه بالنذر أو يتحقق الرجحان العرضى بالنذر أيضاً، كما أنّ القدره اللازمه فى صحه النذر هى حين العمل، و هذا التوجيه اعتمده الماتن فى تفسير صحه نذر الصوم فى السفر والإحرام قبل الميقات، باعتبار أن الصوم فى نفسه راجح وكذلك الإحرام مطلقاً كما كانا كذلك فى الشرائع السابقه غايه الأمر النهى الشرعى تعلق بهما بلحاظ ناسخيه سنه الرسول صلى الله عليه و آله وشريعته للشرائع السابقه، لا سيما بناء على أن النسخ أخذ بعزيمه الحكم الناسخ لأهميه ملاكه على ملاك المنسوخ لا كشفه عن زوال المصلحه فيه.

(مسألة ١٨): النافله تنقسم إلى مرتبته وغيرها (١)، والأولى: هي النوافل اليومية التي مرّ بيان أوقاتها. الثانيه: إما ذات السبب، كصلاه الزياره، والاستخاره، والصلوات المستحبه فى الأيام والليالى المخصوصه. وإما غير ذات السبب، وتسمى بالمتبدأه. لا إشكال فى عدم كراهه المرتبته فى أوقاتها وإن كان بعد صلاه العصر أو الصبح، وكذا لا- إشكال فى عدم كراهه قضائها فى وقت من الأوقات، وكذا فى الصلوات ذوات الأسباب، وأما النوافل المتبدأه التى لم يرد فيها نصّ بالخصوص، وإنما يستحب الإتيان بها لأنّ الصلاه خير موضوع، وقربان كلّ تقى، ومعراج المؤمن، فذكر جماعه أنّه يكره الشروع فيها فى خمس أوقات: أحدها: بعد صلاه الصبح حتّى تطلع الشمس. الثانى: بعد صلاه العصر حتى تغرب الشمس. الثالث: عند طلوع الشمس حتّى تنبسط.

الرابع: عند قيام الشمس حتّى تزول. الخامس: عند غروب الشمس، أى قبيل الغروب، وأما إذا شرع فيها قبل ذلك فدخل أحد هذه الأوقات وهو فيها فلا يكره إتمامها، وعندى فى ثبوت الكراهه فى المذكورات إشكال.

(١) هذا التقسيم بلحاظ الكراهه فى هذه الأوقات ونحوها من الآثار، وقد حكى عن الخلاف الإجماع على كراهه المتبدأه فى الأوقات الخمسه وذكر غير واحد الشهره على ذلك لكن عن الانتصار الإجماع على التحريم ومثله الناصريات وظاهر العلل والمقنعه، وحمل على صلاه الضحى، وعن كشف اللثام استوجه عدم المشروعيه للنهى بلا معارض، وعن المدارك الحمل على التقيه كما مال إليه الصدوق والمفيد عن رسالته (افعل ولا تفعل) والأردبيلى والفيض.

وأما الفرائض قضاء وأداءً وما لها سبب فحكى الإجماع والشهره على

عدم الكراهه فى الأوقات وبعء الفعلين وعن الخلاف والمقنعه والنهائه عموم الكراهه فى الأوقات وعن الخلاف الكراهه فى ذات السبب، بعء الصبح والعصر أيضاً، وفصل بين ما لو تحرى بذات السبب هذه الأوقات فىكره فى المحكى عن التذكره وجامع المقاصء. وعن كشف اللثام إن كانت المبادره لذوات الأسباب مطلوبه شرعاً كالقضاء والتحيه لم يكره وإلاً كرهت.

وأما الروايات الوارءه المانع:

فمنها: ما نهى عن الوقتين معللاً موثق الحلبي عن أبى عبء الله عليه السلام قال:

«لا صلاه بعء الفجر حتى تطلع الشمس، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: إن الشمس تطلع بين قرنى الشيطان، وتغرب بين قرنى الشيطان، وقال: لا صلاه بعء العصر حتى تصلى المغرب» (١).

والتعليل كأنه لتحءىء المنتهى للوقت المنهى عنه بالطلوع والغروب، فالمبءأ مقىء بالفعل والمنتهى بالوقت.

ومثله موثق معاويه بن عمار (٢) وإن لم يتضمن التعليل وفى مرفوعه (٣) على بن محمد تبيان التعليل المزبور وصحيح على بن بلال قال: كتبت إليه فى قضاء النافله من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، ومن بعء العصر إلى أن تغيب الشمس فكتب:

«لا يجوز ذلك إلا للمقتضى فأما لغيره فلا» (٤) والظاهر إراءه استثناء من عليه قضاء وقد اشتمل على التعليل للنهى أيضاً مصحح الجعفرى (٥)

ص: ٢٥٥

- ١- (١) أبواب المواقىء ب ١/٣٨.
- ٢- (٢) أبواب المواقىء ب ٢/٣٨-٣.
- ٣- (٣) أبواب المواقىء ب ٩-٤/٣٨.
- ٤- (٤) أبواب المواقىء ب ٣-٢/٣٨.
- ٥- (٥) أبواب المواقىء ب ٩-٤/٣٨.

وقد اشتملت على انتصاف الشمس أيضاً.

ومنها: ما ذكر فيه النهى عن الأوقات الثلاثة ما رواه الصدوق في حديث المناهى قال:

«ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند استوائها»^(١) وتقدم مصحح الجعفرى.

ومنها: فى قضاء الفرائض صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام - الوارده فى قضاء الفرائض قال عليه السلام.

«وإن خشيت أن تفوتك الغداه إن بدأت بالمغرب فصل الغداه ثم صل المغرب والعشاء، ابدأ بأولهما لأنهما جميعاً قضاء أيهما ذكرت فلا تصلهما إلا بعد شعاع الشمس»^(٢).

لكنها تضمنت قبل قضاء الغداه أى ساعه ذكرتها ولو بعد العصر.

وصحيح أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام - الوارده فى قضاء الفرائض -.

«فإن خاف أن تطلع الشمس فتفوته إحدى الصلاتين فليصل المغرب ويدع العشاء الآخره حتى تطلع الشمس ويذهب شعاعها ثم ليصلها»^(٣) ويظهر منها ومن السابقه أشديه كراهه وقت طلوع الشمس من بعديه الفجر وبعديه العصر.

ومنها: ما ورد^(٤) فى صلاه الجنازه أنها لا بأس بها عند الطلوع والغروب لأن ليس فيها خشوع وركوع وسجود كصحيح الحلبي ومحمد بن مسلم، وفى صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله أنها تكره حين تصفر الشمس وحين تطلع.

وأما الروايات المجوزه:

ص: ٢٥٦

١- (١) أبواب المواقيت ب ٦/٣٨.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ١/٦٣.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٣/٦٢.

٤- (٤) أبواب صلاه الجنازه ب ٢٠.

فمنها: ما دل على أن النواهي لا سيما تعليلها عن الأوقات الثلاثة تقيه كمصحح الأسدي أنه ورد عليه فيما ورد من جواب مسأله عن محمد بن عثمان العمري (قدس الله روحه):

«و أما ما سألت عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها فلئن كان كما يقول الناس أن الشمس تطلع بين قرنيّ شيطان، وتغرب بين قرنيّ شيطان، فما أرغم أنف الشيطان بشيء أفضل من الصلاة فصلها، وأرغم أنف الشيطان»^(١) وعن الصدوق ترجيحه على ما دل على النهي.

وصحيح جميل بن دراج قال: سألت أبا الحسن الأول عليه السلام عن قضاء صلاة الليل بعد الفجر إلى طلوع الشمس؟ قال:

«نعم، وبعد العصر إلى الليل فهو من سرّ آل محمد المخزون»^(٢) وهو يفيد خفاء هذا الحكم على العامة لا سيما وأن الحكم عند جماعه منهم كأبي حنيفة وغيره هو الحرمة في الأوقات الثلاثة.

ومثلها صحيح ابن النضر وابن أبي نصر^(٣) وكذلك معتبره جميل^(٤) ومرسل الصدوق^(٥).

ومنها: ما رخص ونفى البأس عن إتيان قضاء الفرائض والنوافل في تلك الأوقات كصحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال:

«أربع صلوات يصلها الرجل في كل ساعه، صلاة فاتتكم فمتى ما ذكرتها أديتها، وصلاة ركعتي طواف الفريضة، وصلاة الكسوف، والصلاة على الميت، هذه يصلهن الرجل في

ص: ٢٥٧

١- (١) أبواب المواقيت ب ٨/٣٨.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ١٤/٣٩.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ١٧/٣٩.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ١٦/٥٧، وب ١/٥٦.

٥- (٥) المصدر ب ٣/٥٦.

ومثلها صحيح حماد بن عثمان في الفائته وصحيحه معاوية بن عمار زياده الصلوات ذات الأسباب الخاصه من الطواف والإحرام والكسوف والجنازه وفي صحيح حسان بن مهران عن خصوص قضاء النوافل وغيرها من الصحاح(٢) الناصه على خصوص تلك الأوقات وكذلك موثق المفضل.

ومنها: ما ورد من سجود الكاظم عليه السلام في السجن من طلوع الشمس إلى الزوال(٣) وكذلك بعد العصر إلى الغروب.

وتحصّل أن الجمع بين الروايات المجوزه والناهيه إن كان بلحاظ الطائفه الأولى الداله على التقيه في النهى فهو لا سيما و أن موجب التقيه مؤكّد في المقام لدعواهم فيما يروونه أن الصلاه تشبه بعباده الشمس ونحو ذلك من التعليلات التي ساقوها.

وإن حملنا مفادها على تخطئه العامه في الحرمه أو في الصلوات ذات السبب والقضائيه دون المبتدأه أو تخطئه التعليل الذي استندوا إليه أو في استنادهم إليه وأنه لا يوجب التحريم بل يؤكّد المشروعيه لكن غايه دلالتها ذلك وأما نفى أصل الكراهه فلا وضوح له في دلالتها والظاهر هو تخطئتهم في الإفراط في فهم الحزازه والكراهه لا في أصلها لا سيما و أن في روايات الكراهه قد تقدم تعليلات أخرى كغلق أبواب السماء و أن الروايات الناهيه في صدد بيان اختلاف الأوقات فضيله وحزازه.

ص: ٢٥٨

١- (١) أبواب المواقيت ب ١/٣٥.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٣٩.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٢/٥٩.

فالأوفق فى الجمع هو اختلاف درجة الكراهه فالمبتدأه أشد كراهه لا سيما فى الأوقات الثلاثه، والفريضة أخف كراهه لا سيما فى موردى بعد الفعلين وما بينهما متوسطات، كما أن طلوع الشمس أشد كراهه من غروبها وهو أشد من استوائها.

ص: ٢٥٩

فصل فى أحكام الأوقات

(مسأله ١): لا يجوز الصلاة قبل دخول الوقت، فلو صلى بطلت، وإن كان جزء منها قبل الوقت (١)،

(١) كما هو مقتضى القاعده من عدم انطباق الأمر به على المأني به بعد كون الوقت بلحاظ قيد وجوب وبلحاظ قيد واجد فمن الجهتين لا انطباق له ومن ثم كان الاجتزاء فى بعض الصور بالنص الخاص، وهو الذى تشير إليه جمله من الصحاح أنه مقتضى القاعده كصحيح عمر بن يزيد عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«. إنه ليس لأحد أن يصلى صلاه إللوقتها وكذلك الزكاه - إلى أن قال: - وكل فريضه إنما تؤدى إذا حلت»(١).

وفى صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام.

«. أتصلى الأولى قبل الزوال»(٢) وغيرها(٣).

وأما ما فى صحيح الحلبي من إجزائها فى غير وقتها فمحمول على وقت غير الفضيله بتأخيرها وستأتى روايه العياشى.

ص: ٢٦٠

١- (١) أبواب المواقيت ب ١/١٣-٢.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ١/١٣-٢.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ١٣.

ويجب العلم بدخوله حين الشروع فيها، ولا يكفي الظن (١) لغير ذوى الأعذار،

(١) كما هو مقتضى القاعده العقلية أيضاً من لزوم الفراغ اليقيني مع الاشتغال اليقيني، وكما فى مصحح عبد بن عجلان قال: قال أبو جعفر عليه السلام.

«إذا كنت شاكاً فى الزوال فصل ركعتين، فإذا استيقنت أنها قد زالت بدأت بالفريضة» (١).

وقد رواه (٢) فى التهذيب والكافى ووقوع محمد بن سنان فى الطريق غير ضار بعد كون الأقوى وثاقته وجلالته وقد رواه فى المستطرفات عن البرنطى عنه.

وفى صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام فى الرجل يسمع الأذان فيصلى الفجر ولا يدرى أطلع أم لا، غير أنه يظن لمكان الأذان أنه طلع؟ قال:

«لا يجزيه حتى يعلم أنه قد طلع» (٣).

وأما الاستشهاد للمقام بأخذ التبين فى طلوع الفجر فى الآيه والروايات فمحل نظر لظهوره فى تحديد الدرجه من الإضاءة كحد لدخول الفجر.

هذا، وقد يستدل على اعتبار مطلق الظن بمصحح إسماعيل بن رباح عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«إذا صليت وأنت ترى أنك فى وقت ولم يدخل الوقت فدخل الوقت وأنت فى الصلاة فقد أجزأت عنك» (٤) وإسماعيل بن رباح

ص: ٢٦١

١- (١) أبواب المواقيت ب ١/٥٨.

٢- (٢) أبواب صلاة الجماعة ب ١٠/٨.

٣- (٣) أبواب المواقيت ب ٤/٥٨.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ١/٢٥.

الكوفي السلمى له كتاب وأصل اعتمده الصدوق فى مشيخه الفقيه ويروى أصله ابن أبى عمير مما يفيد اعتماده عليه وقد ترجم له فى جملة كتب رجال العامه وحكموا بجهالته إلا أن ابن حبان وثقه وروى عنه ابن المدينى وقد وقع فى طرق رواياتهم، وذكر الشيخ أنه من أصحاب الصادق عليه السلام وقد اعتمد روايته الأصحاب فى أجزاء الصلاة لمن دخل عليه الوقت فى الأثناء وكان قد اعتمد الظن لتعذر تحصيل العلم عليه. أى فى مورد اعتبار الظن.

والحاصل: أن فرض الروايه فيمن كان يرى أنه فى وقت والرؤيه تستعمل فى مورد الاطمئنان والبناء لا مورد التردد كما فى الظن غير المعبر وغير الاطمئنان.

كما قد يستدل بالروايات الآتية فى اعتبار أذان العارف الضبط فى دخول الوقت لكن مفادها بمعزل عن اعتبار مطلق الظن، وأما لدى ذوى الأعدار فسيأتى الكلام فيه.

ثم إن مقتضى هذا الوجوب قد يستظهر منه أن قيد الوقت فى الوجوب من قبيل الواجب المعلق أو المشروط بالشرط المتأخر ولذلك آثار تلحظ فى محالها من المسائل.

نعم يجوز الاعتماد على شهادة العدلين على الأقوى (١)،

(١) قد تقدم في مباحث الطهاره عموم حجيه البيئه فى الموضوعات، نعم يظهر من المحكى عن غير واحد من المتأخرين أن العلم قد أخذ بنحو الموضوعيه فى امتثال الصلاه والصوم و هذا الأخذ لا بد أن يكون بنحو الصفه أو ما هو بمنزلتها والروايتان السابقتان لا- قوه فى دلالتهما على ذلك لأن ظهور العلم فى الطريقه هو الأصل فى طبيعه عنوانه مضافاً إلى ما سيأتى من بعض الروايات من صحه الصلاه لو بنى على ما لا يعول عليه فى الوقت وصادف إيقاعها فى الوقت.

وأما أخذ التبين فى طلوع الفجر فلا دلالة له أيضاً كما مرّ لكونه مسوق لبيان حدّ ضوء البياض كوقت للفجر، نعم هناك كلام فى اعتبار الظنون الخاصه مع التمكن من العلم الوجدانى بلا- مؤنه بل بمجرد الالتفات اليسير بخلاف ما لو توقف على بعض المقدمات والمؤن والمعدّات وفى السرائر «و لا- يجوز التعويل فى الوقت على الظن مع إمكان العلم» ستأتى عبارته المبسوط فى قول العدل من عدم اعتباره إلّامع العذر وظاهر المقنعه والمبسوط وجمله المتقدمين استظهار لزوم العلم مما ورد فى الروايات من بيان علامه الزوال بانعدام أو تزايد الظل بعد نقصانه وأنه يشير إلى لزوم الاعتماد على ما يحصل العلم وقال فى المقنعه ولا يصلح أحد فرضاً حتى يتيقن الوقت ويعمل فيه على الاستظهار وفى الكافى للحلبى يجب العلم بأوقات الصلاه لكونها شرطاً فى صحتها» وظاهره الاستناد إلى لزوم الفراغ اليقينى لكن فى نهايه الشيخ علق جواز الدخول فى الصلاه على العلم أو الظن الغالب.

وكذا على أذان العارف العدل (١)،

(١) حكى عن المعتمر والموجز لأبى العباس عن التذكرة تخصيصه باعتباره للأعمى وكذا عن الذكري وجماعه.

ومن الروايات الواردة صحيح المحاربي قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام:

«صل الجمعة بأذان هؤلاء، فإنهم أشد شىء مواظبه على الوقت» (١)، فإنه ظاهر فى اعتماد أذان مؤذنيهم وعله ذلك إحرار
اعتيادهم على المواظبه والتحرى وهى تقتضى التعميم لغير المؤذن أيضاً، وفى روايه عيسى بن عبد الله الهاشمى عن أبيه عن جده
عن على عليه السلام قال:

«المؤذن مؤتمن والإمام ضامن» (٢).

وفى الصحيح إلى حماد بن عثمان عن محمد بن خالد القسرى قال: قلت لأبى عبد الله: أخاف أن نصلى يوم الجمعة قبل أن
تزل الشمس؟ فقال:

«إنما ذلك على المؤذنين» (٣).

ومحمد بن خالد القسرى البجلي ولى المدينة ولكن كانت له صحبه للصادق عليه السلام وقد ألف فى ذلك أصلاً رواه عنه
الصدوق فى مشيخه الفقيه وقد عذب مولاة رزام بن مسلم بعد خروجه من المدينة وقد علمه عليه السلام دعاء فتخلص من ذلك.

وفى مصحح على بن جعفر عن أخيه قال: سألته عن رجل صلى الفجر فى يوم غيم أو فى بيت وأذن المؤذن، وقعد وأطال
الجلوس حتى شك فلم يدر هل

ص: ٢٦٤

١- (١) أبواب الأذان ب ١/٣.

٢- (٢) أبواب الأذان ب ٢/٣.

٣- (٣) أبواب الأذان ب ٣/٣.

طلع الفجر أم لا، فظن أن المؤذن لا يؤذن حتى يطلع الفجر؟ قال:

«أجزأه أذانهم»^(١).

وفى روايه الصدوق للنبوى

«المؤذنون أمناء المؤمنين على صلاتهم وصومهم»^(٢).

وفى مرسله عن الصادق عليه السلام فى المؤذنين:

«إنهم الأمناء»^(٣).

وأما ما فى موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الأذان هل يجوز أن يكون من غير عارف؟ قال:

«لا يستقيم الأذان ولا يجوز أن يؤذن به إلا رجل مسلم عارف فإن علم الأذان وأذن به ولم يكن عارفاً لم يجز أذانه ولا إقامته ولا يقتدى به» الحديث^(٤).

فهى فى مقام الاكتفاء بأذان المؤذن عند السماع عن الشخص السامع لصلاته لا فى مقام اعتماد دخول الوقت أو يراد من العارف معنى الضبط المتمرس لا العارف للإيمان.

وفى موثق زراره عن أبى عبد الله عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال:

«هذا ابن أم مكتوم وهو يؤذن بليل، فإذا أذن بلال فعند ذلك فأسمك يعنى فى الصوم»^(٥).

ونظير مفادها روايات أخرى، والتفصيل منطبق على الضبط المتدرب وبين غيره، هذا و أخذ الماتن قيد العدل غير منطبق على مفاد الروايات من

ص: ٢٤٥

١- (١) أبواب الأذان ب ٤/٣.

٢- (٢) أبواب الأذان ب ٦/٣-٧.

٣- (٣) أبواب الأذان ب ٦/٣-٧.

٤- (٤) أبواب الأذان ب ١/٢٤.

٥- (٥) أبواب الأذان ب ٥/٨.

وأما كفايه شهاده العدل الواحد فمحلّ إشكال (١).

وإذا صلى مع عدم اليقين بدخوله ولا شهاده العدلين أو أذان العدل بطلت (٢)، إلّا إذا تبين بعد ذلك كونها بتمامها فى الوقت مع فرض حصول قصد القربه منه.

اعتبار أذان العامه مع فرض ضبطهم إلّا أن تؤول بإرادته الثقه.

(١) قال فى المبسوط: فإن أخبره غيره ممن ظاهره العداله عمل على قوله وبدأ بالفرض لأنه قد تحقق دخول الوقت بتحقيقه زوال الشمس - إلى أن قال: - فأما مع زوال الأعدار وكون السماء مصحيه صحاحاسه لا يجوز أن يقبل قول غيره فى دخول الوقت فإن كان ممن لا طريق له إلى معرفه ذلك استظهر حتى يغلب فى ظنه دخول الوقت ويصلى إذ ذاك.

و هذا مبنى على أخذ العلم بمنزله الصفه أى درجه من الطريقيه الخاصه واستظهارها من الأدله محتاج إلى مؤونه دلاليه غير متوفره فى الأدله الوارده، نعم فيما كان العلم بالفحص بمجرد الالتفات اليسير قد تقدم التأمل فى حجيه الظنون الخاصه عنده، بخلاف ما توقف على مقدمات وتكلف جهد، هذا وقد تقدم فى مباحث الطهاره أن خبر الواحد الثقه حجه فى الموضوعات عمومًا إلّا ما كان يرجع إلى الموضوع ذى الآثار لحقوق مشتركه بين الأفراد فإن البناء على البيئه وهو مفاد موثق مسعده ونحوه الحاصر إحراز الموضوع بالبيئه والعلم وهو الوجه فى اعتبار أذان الثقه الضبط.

(٢) بحسب الظاهر لعدم إحراز الفراغ لا- سيما مع البناء على كون قيد الوقت الواجب المعلق أو الواجب المشروط بالمتأخر أو لكون الوجوب معلوم

(مسألة ٢): إذا كان غافلاً عن وجوب تحصيل اليقين أو ما بحكمه فصلى ثم تبين وقوعها في الوقت بتمامها صحّت، كما أنه لو تبين وقوعها قبل الوقت بتمامها بطلت، وكذا لو لم يتبين الحال (١).

وأما لو تبين دخول الوقت في أثنائها ففي الصحة إشكال، فلا يترك الاحتياط بالإعاده (٢).

التحقق في ظرفه وهو كاف للاشتغال به ولزوم اليقين بالفراغ منه، ومع الشك في دخول الوقت قاعده الفراغ لا- تحرز موضوع الصحة وهو دخول الوقت كقيد للوجوب فإن منشأ الشك من ناحيه الوقت يؤول إلى كل من قيد الوجوب وقيد الواجب فإن حدوث الوقت من النمط الأول واستمراره من النمط الثاني.

(١) مرّ أن قاعده الفراغ لا تحرز موضوع الصحة وهو الوجوب.

(٢) العمده في تصحيح الصلاه هو استفاده الإطلاق من مصحح إسماعيل بن رباح عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«إذا صليت وأنت ترى أنك في وقت ولم يدخل الوقت فدخل الوقت وأنت في الصلاه فقد أجزأت عنك» (١)، وقد تقدم اعتبار الراوى، وأما الدلاله فهل يختص موردها بمن يرى أنه في وقت، أو يعم مطلق غير العامد العالم أو غير العامد فعلى الأول والثالث لا تصح الصلاه في فرض المتن فيما كان شاكاً في الوقت بخلاف ما لو كان ظاناً بانياً عليه، وأما على الثاني فتصح مطلقاً.

وكلمات الأصحاب في المقام مختلفه ففي المقنعه رتب الصحة على مطلق

ص: ٢٤٧

١- (١) أبواب المواقيت ب ١/٢٥.

(مسألة ٣): إذا تيقن دخول الوقت فصلى أو عمل بالظن المعتبر كشهاده العدلين و أذان العدل العارف، فإن تبين وقوع الصلاة بتمامها قبل الوقت بطلت، ووجب الإعادة، وإن تبين دخول الوقت في أثنائها ولو قبل السلام صحّت (١)، وأما لو عمل بالظن غير المعتبر فلا تصحّ، وإن دخل الوقت في أثنائها، وكذا إذا كان غافلاً على الأحوط كما مرّ (٢)،

الظن ومثله في الوسيله وهو يقابل الشك.

وقال في الكافي للحلي: إن كان جاهلاً به أو ساهياً عنه فإن دخل الوقت وهو في شيء منها فهي تجزيه.

وفي المبسوط قيّد ذلك بدخوله فيها بإماره وغلب معها ظنه وظاهر المذهب الإطلاق واستثناء خصوص العالم العاقد وفي القواعد خص مطلق الظن بما إذا لم يتمكن من العلم.

والأوفق بمفاد الروايه هو الأخذ بعموم من يرى أنه في وقت سواء اعتمد على ظن معتبر أو غير معتبر مع جهله بالحكم بل لا يبعد شموله للغافل عن الوقت فإن الظاهر من التعبير إرادته عدم الالتفات للوقت بسبب إيهام الرؤيه والظن لخلاف أى عدم التعمد لذلك.

(١) كما تقدم بيان ذلك في شقوق المسأله السابقه والمقام أولى بعد كون اعتماده على الظن المعتبر.

(٢) تقدم أن المدار في موضوع المصحح هو دخوله في الصلاة وهو يرى دخول الوقت ولو اعتمد على غير معتبر مع فرض جهله ليصدق عليه عدم العمد

ولا- فرق في الصحه في الصورة الأولى بين أن يتبين دخول الوقت في الأثناء، بعد الفراغ أو في الأثناء، لكن بشرط أن يكون الوقت داخلاً حين التبين (١)، وأما إذا تبين أن الوقت سيدخل قبل تمام الصلاة فلا ينفع شيئاً.

(مسألة ٤): إذا لم يتمكن من تحصيل العلم أو ما بحكمه، لمانع في السماء من غيم أو غبار أو لمانع في نفسه من عمى أو حبس أو نحو ذلك فلا يبعد كفايه الظن (٢)، لكن الأحوط التأخير حتى يحصل اليقين، بل لا يترك هذا الاحتياط.

إلى ذلك ومن ثم يشمل الغافل أيضاً.

(١) لأن المدار في المصحح هو دخول الوقت عليه وهو في الصلاة مع استمرار عدم التفاته إلى حين الدخول سواء التفت قبل فراغه أو بعد فراغه. وهذا بخلاف ما إذا التفت قبل دخول الوقت وهي الصورة الأخيرة في المتن فإنه لا يشمل المصحح.

(٢) واستدل له بموثق سماعه قال: سألته عن الصلاة بالليل و النهار إذا لم ير الشمس ولا القمر ولا النجوم؟ قال:

«اجتهد رأيك وتعمد القبله جهدك»^(١) بتقريب أن قد ورد في روايات اعتبار صباح الديك الآتية بسبب الغيم الحائل دون رؤيه الشمس لاشتباه الوقت، فيصلح سياق السؤال للكنايه عنه، بل كيف يفرض اختصاص السؤال باشتباه القبله بسبب احتجاب تلك من دون اشتباه الوقت، لا سيما و أن هذه الكواكب علامه لكل منهما.

وبمصحح الحسين بن المختار قال: قلت للصادق عليه السلام. إني مؤذن، فإذا

ص: ٢٤٩

كان يوم غيم لم أعرف الوقت؟ فقال:

«إذا صاح الديك ثلاثه أصوات ولاء فقد زالت الشمس ودخل وقت الصلاه»^(١) ونحوه عده من الروايات وقد عمل بمضمونها جماعه كما حكى. ودلالاتها على العمل بالظن عند العجز قد يشكل عليها بأنها فى اعتبار الظن الخاص، ويمكن دفعه بأن اعتباره عند العجز عن العلم لا معه مطلقاً مع إمكانه، فليس هو من الظن الخاص المصطلح بل هو عند انسداد العلم بأول دخول الوقت وإن لم ينسد العلم بدخول مطلق الوقت.

وبصحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام أنه قال لرجل ظن أن الشمس قد غابت فأفطر ثم أبصر الشمس بعد ذلك، قال:

«ليس عليه قضاء»^(٢).

ومثلها مصحح أبى الصباح^(٣) وفيه فرض الغيم ثم انجلاؤه بتقريب أن مقتضاها حجية الظن فى نفسه مع العجز عن العلم وإلا لما ترتبت آثاره من جواز الإفطار إذ لا يحتمل التخصيص الواقعى لحد الصوم إلى الليل، وفيه: أن الصحه ليس وجهها حجية الظن بل هى تدور مدار عدم مفطريه الإفطار مع الجهل، وهو فى المقام إنما يفرض مع اعتبار الظن إذ مع عدم اعتباره يكون مخاطباً بالاستصحاب والاستمرار ظاهراً.

وقد يستدل على عدم اعتبار الظن مع تعذر العلم ولزوم التأخير بموثق بكير بن أعين عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت له: إنى صليت الظهر فى يوم غيم فأنجلت، فوجدتنى صليت حين زال النهار؟ قال: فقال:

«لا تُعد ولا تُعد»^(٤) حيث إن عدم إعادته الصلاه لوقوعها فى الوقت، وأما النهى عن العود لذلك لعدم

ص: ٢٧٠

١- (١) أبواب المواقيت ب ٢/١٤.

٢- (٢) أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٢/٥١.

٣- (٣) أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٣/٥١.

٤- (٤) أبواب المواقيت ب ١٦/٤.

صححه استناده إلى ما عوّل عليه في دخول الوقت وهو الظن، وفيه: أنه لم يصرّح في السؤال على ما عوّل عليه فلعله رجاء دخول الوقت واحتماله.

وبروايه تفسير النعماني بإسناده عن إسماعيل بن جابر عن الصادق عن آبائه عن أمير المؤمنين عليهم السلام - في حديث -.

«إنّ الله تعالى إذا حجب عن عباده عين الشمس التي جعلها دليلاً على أوقات الصلوات فموسع عليهم تأخير الصلوات ليتبين لهم الوقت بظهورها، ويستيقنوا أنها قد زالت» (١).

ومثله مصحح على بن مهزيار عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«الفجر هو الخيط الأبيض المعترض فلا تصل في سفر ولا حضر حتى تتبينه، فإن الله سبحانه لم يجعل خلقه في شبهه من هذا، فقال: كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ» (٢).

وقد يرد الاستدلال بالأول بكون التأخير رخصه وليس عزمه وهو يقتضى جواز التقديم تعويلاً على الظن، ويمكن التأمل فيه بأن التوسعة في مقابل ضيق فوريه فضيله أول الوقت، لا في مقابل التقديم بالظن، ومن ثم علل لكى يتبين دخول الوقت، نعم يظهر من التعليل أنه في مورد ترقب ومعرضيه حصول العلم بانجلاء المانع وظهور الشمس، وكذلك مصحح ابن مهزيار حيث إن مورد تبيين الفجر.

ص: ٢٧١

١- (١) أبواب المواقيت ب ٢/٥٨.

٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٣/٥٨.

(مسألة ٥): إذا اعتقد دخول الوقت فشرع وفي أثناء الصلاة تبدل يقينه بالشك لا يكفي في الحكم بالصحة (١)، إلا إذا كان حين الشك عالماً بدخول الوقت، إذ لا أقل من أنه يدخل تحت المسألة المتقدمه من الصحة مع دخول الوقت في الأثناء (٢).

(مسألة ٦): إذا شك بعد الدخول في الصلاة في أنه راعى الوقت وأحرز دخوله أم لا، فإن كان حين شكه عالماً بالدخول فلا يبعد الحكم بالصحة (٣) وإلا وجبت الإعادة (٤) بعد الإحراز.

(١) لما مرّ من عدم جريان قاعده الفراغ أو التجاوز في إحراز الصحة من ناحية الشك في الوجوب والأمر، أو ما هو بمنزلته من قيود فيما لو بنى على كونه في المقام من المشروط بالمتأخر أو المعلق.

(٢) فإنه حينئذ يكون محرزاً للأمر والوجوب فيكون مجرى لقاعده الفراغ والتجاوز، مضافاً إلى كونه على أي حال ممن هو في الوقت وهو في الصلاة، فتصح حتى على تقدير الدخول في الأثناء فلا تصل النوبه بذلك إلى إحراز الفراغ للصحة الظاهريه، نظير النسبه بينها قاعده الفراغ وقاعده لا تعاد.

(٣) كما مرّ في المسألة السابقه في الشقّ الثاني منها.

(٤) كما مرّ في السابقه في الشقّ الأول منها.

(مسأله ۷): إذا شك بعد الفراغ من الصلاة في أنها وقعت في الوقت أولاً، فإن علم عدم الالتفات إلى الوقت حين الشروع وجبت الإعادة (۱) وإن علم أنه كان ملتفتاً ومراعياً له ومع ذلك شك في أنه كان داخلياً أم لا بنى على الصحة، وكذا إن كان شاكاً في أنه كان ملتفتاً أم لا، هذا كله إذا كان حين الشك عالماً بالدخول، وإلا لا يحكم بالصحة مطلقاً، ولا تجرى قاعده الفراغ، لأنه لا يجوز له حين الشك الشروع في الصلاة، فكيف يحكم بصحة ما مضى مع هذه الحالة (۲).

(۱) بناء على أخذ الالتفات التفصيلي في جريان قاعده الفراغ، لكنه قد سبق في مباحث الوضوء أنّ اللازم هو الالتفات الارتكازي الإجمالي وهو يجتمع مع الغفلة عن التفصيل، هذا فيما كان محرراً لدخول الوقت. هذا فضلاً عن الصورة اللاحقه في المتن، وكذا الصورة الثالثه.

(۲) مع الشك في دخول الوقت عند شكه في صلاته التي فرغ منها لا تجرى قاعده الفراغ لعدم ورودها لإحراز موضوع الصحة وهو الأمر والوجوب أو قيودهما، بل هو موضوع لها، وإلا فالتعليل الذي ذكره الماتن مستدرك كما نبه على ذلك غير واحد.

(مسألة ٨): يجب الترتيب بين الظهرين بتقديم الظهر، وبين العشاءين بتقديم المغرب، فلو عكس عمداً بطل، وكذا لو كان جاهلاً بالحكم، وأما لو شرع في الثانيه قبل الأولى غافلاً أو معتقداً لإتيانها عدل بعد التذکر إن كان محل العدول باقياً، وإن كان في الوقت المختص بالأولى على الأقوى - كما مر - لكن الأحوط الإعادة في هذه الصورة، وإن تذكّر بعد الفراغ صحّ وبنى على أنّها الأولى في متساوى العدد - كالظهرين تماماً أو قصرًا - وإن كان في الوقت المختص على الأقوى، وقد مر أن الأحوط أن يأتي بأربع ركعات أو ركعتين بقصد ما في الذمّه، وأما في غير المتساوى كما إذا أتى بالعشاء قبل المغرب وتذكّر بعد الفراغ فيحكم بالصحّه، ويأتي بالأولى، وإن وقع العشاء في الوقت المختص بالمغرب، لكن الأحوط في هذه الصورة الإعادة (١).

(١) قد تقدم في مبحث الأوقات وفي (المسألة ٣) منه جملة الصور التي في المتن ههنا، وأن العمد مبطل لشرطيه الترتيب من دون مصحح وأما صورته الجهل بالحكم فتصح بناء على عموم لا تعاد للخلل الناشئ من غير النسيان غير العمدي، سواء كان قصوراً أو تقصيراً ما لم يكن ملتفتاً إلى شكّه وإن كان الأحوط في المقصر الإعادة.

وأما الغفلة والذهول فتصح لعموم لا تعاد، وأما العدول في الأثناء فدلّت عليه الصحاح (١) المشار إليها سابقاً، فيما كان محل العدول باقياً وهو باق حتى فيما تجاوزه ما دام الزائد ليس بركن لأن زياده غير الركن كالعدم لا تمنع احتساب المتقدم من الأجزاء عن الصلاة السابقه، فللمصلي الجلوس مثلاً لو قام

ص: ٢٧٤

١- (١) أبواب المواقيت ب ٦٣.

(مسأله ٩): إذا ترك المغرب ودخل في العشاء غفله أو نسياناً أو معتقداً لإتيانها فتذكر في الأثناء عدل إلّا إذا دخل في ركوع الركعة الرابعة، فإنّ الأحوط حينئذ إتمامها عشاء، ثم إعادتها بعد الإتيان بالمغرب (١).

لرابعه، فإنّ اللازم في العدول صلاحية المعدول به لصيرورته إلى هيئه المعدول إليه، وهذا شامل لما لو كان التقديم في الوقت المختص ولو على القول بالاختصاص لما مرّ من أنّ العدول تصحيح لعنوان الصلاة، نعم لو تذكر بعد الفراغ فإن كانت العصر فيشكل في الوقت المختص للتأمل في شمول إطلاق الصحاح له لأنّه من الصلاة قبل الوقت على القول بالاختصاص ولم يعدل بها، ومن ثم قد استشكل جملة من المتقدمين في ذلك، كما مر، بخلاف صلاة العشاء فإنه يدخل الوقت في أثناء الصلاة، وإن أمكن دفعه بأن العدول حاكم على الخلل بالوقت لكونه مسبباً وكون النية للعدول بعد الفراغ غير مانع عن تأثيرها بعد كون النية في الأثناء أيضاً مؤثره فيما سبق من الأجزاء، وبعد كون الأعمال أسباب معدّه للملاك لا عله فاعله فمع وجودها لا ينحسم حال تحصيل الملاك.

ثمّ إن خصوص أربع صلاة العصر قد ورد في الصحيحين أنه بعد الفراغ ينوبها ظهراً ويأتي باللاحقه بنيه العصر أيضاً إلّا أن المشهور حملوها على العدول قبيل الفراغ، والاحتياط بنيه ما في الذمه وإن كان العمل بمفادهما غير ممتنع كما مرّ.

(١) مرّ بيان ذلك لما في صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام - في حديث -

«فإن كنت قد صليت العشاء الآخرة ونسيت المغرب فقم فصل المغرب، وإن كنت ذكرتها وقد صليت من العشاء الآخرة ركعتين أو قمت في الثالثة فانوها

(مسألة ١٠): يجوز العدول في قضاء الفوائت أيضاً من اللاحقه إلى السابقه (١)، بشرط أن يكون فوت المعدول عنه معلوماً،

المغرب ثم سلم ثم قم فصل العشاء الآخرة» (١) وقد تقدم في فصل الأوقات احتمال اندراج ما إذا تجاوز محل العدول ودخل في الركوع والذي هو ركن أن هذه الصورة محتمله الدخول في الشق الأول في الصحيح إلّا أن الأحوط هو الإعادة بعد المغرب، بل يمكن استظهار الصحة من الصحيح إلى الحسن بن زياد الصيقل عن أبي عبد الله عليه السلام. قلت: فإنه نسي المغرب حتى صلى ركعتين من العشاء ثم ذكر؟ قال:

«فليتم صلاته ثم ليقضى بعد المغرب» الحديث (٢) ومثله خبر الدعائم (٣).

(١) كما هو منصوص في صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام - في حديث - وقال إذا نسيت الظهر حتى صليت العصر فذكرتها وأنت في الصلاة أو بعد فراغك فانوها الأولى ثم صل العصر، فإنما هي أربع مكان أربع وإن ذكرت أنك لم تصل الأولى وأنت في صلاة العصر وقد صليت منها ركعتين (فانوها الأولى) ثم صل الركعتين الباقيتين وقم فصل العصر. فإن كنت قد صليت العشاء الآخرة ونسيت المغرب فقم فصل المغرب. الحديث (٤).

ومثلها معتبره عبد الرحمن بن أبي عبد الله (٥) وصحيح الحلبي (٦).

ص: ٢٧٦

-
- ١- (١) أبواب المواقيت ب ١/٦٣.
 - ٢- (٢) أبواب المواقيت ب ٥/٦٣.
 - ٣- (٣) المستدرک، أبواب المواقيت باب وجوب الترتيب بين الفرائض أداء وقضاء، ح ٢.
 - ٤- (٤) أبواب المواقيت ب ١/٦٣-٢-٣-٤.
 - ٥- (٥) أبواب المواقيت ب ١/٦٣-٢-٣-٤.
 - ٦- (٦) أبواب المواقيت ب ١/٦٣-٢-٣-٤.

وأما إذا كان احتياطاً فلا يكفي العدول في البراءة من السابقه، وإن كانت احتياطيه أيضاً، لا احتمال اشتغال الذمه واقعاً بالسابقه دون اللاحقه، فلم يتحقق العدول من صلاه إلى أخرى (١)، وكذا الكلام في العدول من حضره إلى سابقته فإنّ اللازم أن لا يكون الإتيان باللاحقه من باب الاحتياط وإلا لم يحصل اليقين بالبراءة من السابقه بالعدول لما مرّ (٢).

(١) بناء على عدم وقوع الاحتياطيه نفلًا مع عدم اشتغال الذمه بها لكن الظاهر مما ورد في تدارك الخلل بالركعات الاحتياطيه، هو وقوعها نفلًا، فمن ثم كان الأولى التعليل بعدم صحه العدول من النافله إلى الفريضه على تقدير عدم اشتغال الذمه باللاحقه، نعم هذا التعليل غير جارى فيما لو كان منشأ الاحتياط متحد بين الصلاتين فإن احتمال الاشتغال وعدمه في كلا الصلاتين متلازم، ويشكل بأنه على تقدير عدم الاشتغال يكون من العدول من نفل إلى نفل، ويمكن الإجابة بأنه على عدم لا عدول بل هو باق على النفل وإنما تخيل عدول من عنوان فرض لآخر.

(٢) والكلام فيه كما جرى تفصيله في الفرض السابق.

(مسألة ١١): لا يجوز العدول من السابقه إلى اللاحقه في الحواضر ولا في الفوائت (١)، ولا يجوز من الفائته إلى الحاضره، وكذا من النافله إلى الفريضة، ولا من الفريضة إلى النافله إلّا في مسألة إدراك الجماعة. وكذا من فريضة إلى أخرى إذا لم يكن بينهما ترتيب، ويجوز من الحاضره إلى الفائته، بل يستحب في سعه وقت الحاضره.

(١) لما مرّ في مبحث الوقت من كون العدول على خلاف مقتضى القاعده و أن الصلاه على ما افتتحت (١) وأنه لا يحتسب من الصلاه إلّا ما كان متعمداً ينويها (٢) وكذا من الفائته إلى الحاضره ومن النافله إلى الفريضة ومن الفريضة إلى النافله ولم ينص إلّا على العدول من اللاحقه للسابقه ومن الحاضره إلى الفائته ومن الفريضة فرادى إلى النفل لدرك الجماعة (٣) وكما في من قرأ غير سوره الجمعه في يوم الجمعه أنه يعدل إلى النافله ويتمها ركعتين كما في معتبره (٤) صباح بن صبيح ثم يستأنف، ويحتمل من مجموع هذه الموارد بضميمه التعليل في بعضها بتشابه الصوره كما في قوله:

«فإنما هي أربع مكان أربع» (٥) أن المدار على أولويه العدول، وكون الصلاه على ما افتتحت عليه في مقابل السهو في نيه مغايره لنيه ما قام به في الابتداء، وكذلك عدم احتساب ما لم

ص: ٢٧٨

١- (١) أبواب النيه ب ٢-٣.

٢- (٢) أبواب النيه ب ٢-٣.

٣- (٣) أبواب صلاه الجماعة ب ٥٦.

٤- (٤) أبواب القراءه في الصلاه ب ٢/٧٢.

٥- (٥) أبواب المواقيت ب ٦٣.

يتعمده من النية، وإن تضمن صحيح عبد الله بن المغيرة (1) نفي صحه العدول من الفريضة إلى النافله حتى في العمده، فإنه عام قابل للتخصيص بغير ما كان العدول أولى لتدارك فوت المعدول إليه فضلاً عما لو كان متعيناً، وعلى ضوء ذلك الاحتمال لو أتى بصلاه القضاء ثم علم ضيق وقت الحاضره فإنه يعدل إليها وكذا لو أتى بنافله في ضيق وقت الحاضره، ويشهد لعموم الموضوع للعدول أن صحيح زراره وهو العمده في الباب مفاده الأصلي ابتداءً هو في مراعاة أولويه جمله من الصلوات على أخرى ثم ذكر حكم مراعاة الأولويه بأن يقدمها لو لم يتلبس بغير ذات الأولويه ثم ذكر العدول استطراد فيما لو تلبس بغير الأولى فإنه يعدل إلى ذات الأولويه ومنه يظهر عموم موضوع العدول لكون موضوعه هو موضوع أولويه تقديم الصلوات ويدعم هذا الظهور عموم أولويه تقديم الأسبق فواتاً سواء قلنا بالرجحان الندبي أو الوجوبي في مطلق الفائته المذكور في صدر الصحيحه وكذا ما ذكر في ذيلها من تقديم الأدائيه على الفائته مع خشيه ضيق الوقت وهذان الموردان وإن لم يصرح فيهما بالعدول لكن ذكر في سياق واحد مع أفراد أولويه تقديم الصلوات الذي هو موضوع للعدول أيضاً هذا مضافاً إلى الموارد الأخرى المذكوره في غير هذه الصحيحه من العدول إلى النافله مع أن الأولويه بالعرض لتدارك الجماعه أو سوره الجمعه وكذلك ظهور معتبره عبد الرحمن بن أبي عبد الله، ولذلك توسط بيان الأولويه عده مرات صحيح زراره فيما بين بيان العدول مع أنه ذكر استطراداً.

ص: ٢٧٩

(مسألة ١٢): إذا اعتقد في أثناء العصر أنه ترك الظهر فعدل إليها ثم تبين أنه كان آتياً بها فالظاهر جواز العدول منها إلى العصر ثانياً، لكن لا يخلو عن إشكال فالأحوط بعد الإتمام الإعادة أيضاً (١).

(مسألة ١٣): المراد بالعدول أن ينوى كون ما بيده هي الصلاة السابقة بالنسبة إلى ما مضى منها وما سيأتي (٢).

(١) فصيّل غير واحد بين ما لم يأت بشيء حين عدوله إلى تبينه الحال وبين ما إذا أتى بجزء غير ركني وبين ما إذا أتى بركن، فبنوا على الصحة في الصورة الأولى لعدم تأثير هذه النية في الخلل بما افتتح الصلاة بها من النية بعد عدم كونه مورداً للعدول وكذلك في الصورة الثانية إلما أنه يعيد ما أتى به من أجزاء غير ركنيه لأن الذي أتى به هو بعنوان وقصد آخر، وأما الثالثة فلا تصح لزياده الركن الذي أتى به بعنوان آخر، ولكن الصحيح صحه الصلاة في الصور الثلاث وعدم التفكيك بينها وذلك لأنه إن كانت النية المعدول إليها قد وقعت لغواً لكونها في غير موارد جواز العدول فالذي أتى به من جزء ركني فضلاً عن غيره لم يقع بذلك العنوان الجديد والعدول وإن كان صورته عمداً إلّا أن منشأه لما كان خطأ فهو كذلك حقيقه، فيندرج في الروايات الواردة في النية عدم إخلال المخالفه لما افتتح بها الصلاة، وإن الصلاة على ما افتتحت.

(٢) وقد مرّت الإشارة أن تأثير نية العدول فيما سبق من الأجزاء يمهد تصوير تأثيرها بعد الفراغ وإن بين الموردين بعض فوارق، إلّا أنهما مشتركان في التأثير فيما قد وقع وتغيير ما قد حصل، فليس نية العدول في الأثناء لما سيأتي من الأجزاء.

(مسألة ١٤): إذا مضى من أول الوقت مقدار أداء الصلاة بحسب حاله في ذلك الوقت من السفر والحضر، والتيمم والوضوء، والمرض والصحة، ونحو ذلك، ثم حصل أحد الأعذار المانعة من التكليف بالصلاة - كالجنون، والحيض، والإغماء - وجب عليه القضاء، وإلا لم يجب وإن علم بحدوث العذر قبله، وكان له هذا المقدار وجبت المبادرة إلى الصلاة. وعلى ما ذكرنا فإن كان تمام المقدمات حاصله في أول الوقت يكفي مضى مقدار أربع ركعات للظهر وثمانية للظهرين، وفي السفر يكفي مضى مقدار ركعتين للظهر، وأربعه للظهرين، وهكذا بالنسبة إلى المغرب والعشاء، وإن لم تكن المقدمات أو بعضها حاصله لا بدّ من مضى مقدار الصلاة وتحصيل تلك المقدمات (١).

(١) مقتضى القاعده في عنوان الفوت أنه تابع لفعليه الحكم وعدم أداءه وفعليه الحكم تابعه للقيود الشرعيه للحكم دون القيود العقلية ودون القدره على قيود الواجب، لأن اتصاف الفعل بالمصلحه مرهون بتحقق القيود الشرعيه للحكم، وأما قيود الواجب فإنها دخيله في تحصيل وجود المصلحه والفعل والفوت يدور مدار عدم إدراك الفعل الواجب بحسب ماله من وصف المصلحه، نعم على القول بكون القيود العقلية كالشرعيه دخيله في الفعليه للحكم لا في مجرد التنجيز يكون الفوت تابعاً للقدره على قيود الواجب وكذلك لو كان الرفع بالعناوين الثانويه كالاضطرار ونحوه رافع لفعليه الحكم، لكن كل من القولين قد حررنا ضعفه في محله. وعلى ذلك فمقتضى القاعده هو كفايه مجرد فعليه الحكم ولو آناً ما من دون لزوم مضى مقدار زمان الامتثال للركعات فضلاً عن زمان تحصيل المقدمات الوجوديه، لكن بحسب ما ورد في الروايات في باب الصلاة كما مرّ تفصيله في باب أحكام الحيض أن المدار هو على القدره على الصلاة

وشرائطها، و أن قدره متحققه لمن علم قبل الوقت بعدم سعه الوقت قبل طرو العذر إلأبمقدار الصلاه لاستناد الفوت حينئذ إليه لا إلى العذر، لإمكانه تهيئه المقدمات قبل الوقت، نعم قد يستظهر من صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاه، ولا- صلاه إلأبطهور»(١) أن القدره على المقدمه الوجوديه على الطهاره مأخوذ فيها دخول الوقت أى أنها قدره خاصه لا مطلقه كى يلزم بتحصيلها قبل الوقت، كما قد يستظهر ذلك من ما ورد(٢) من جواز الجنابه قبل دخول الوقت مع عدم الماء، لكن قد ورد رجحان تكلف الغسل قبل الوقت(٣) والنهى عن البقاء فى أرض لا- ماء لها(٤) مضافاً إلى ما ورد من استحباب التهيؤ للصلاه بالوضوء قبل الوقت(٥) ويستفاد مما دل على أفضلية أول الوقت(٦) هذا مع أن الطهاره المأخوذه شرطاً هى بطبيعتها مطلقه.

ص: ٢٨٢

١- (١) أبواب الوضوء ب ١/٤.

٢- (٢) أبواب التيمم ب ٢٧.

٣- (٣) أبواب الجنابه ب ٢٨-١٧.

٤- (٤) أبواب الجنابه ب ٢٨-١٧.

٥- (٥) أبواب الوضوء ب ٤.

٦- (٦) أبواب المواقيت ب ٣.

وذهب بعضهم إلى كفايه مضى مقدار الطهارة والصلاه في الوجوب. وإن لم يكن سائر المقدمات حاصله، والأقوى الأول، وإن كان هذا القول أحوط.

(مسألة ١٥): إذا ارتفع العذر المانع من التكليف في آخر الوقت فإن وسع للصلاطين وجبتا، وإن وسع لصلاه واحده أتى بها، وإن لم يبق إلّا مقدار ركعه وجبت الثانيه فقط، وإن زاد على الثانيه بمقدار ركعه وجبتا معاً، كما إذا بقي إلى الغروب في الحضر مقدار خمس ركعات، وفي السفر مقدار ثلاث ركعات، أو إلى نصف الليل مقدار خمس ركعات في الحضر، وأربع ركعات في السفر، ومنتهى الركعه تمام الذكر الواجب من السجده الثانيه، وإذا كان ذات الوقت واحده - كما في الفجر - يكفى بقاء مقدار ركعه (١).

(١) تقدم في فصل أحكام الأوقات أن الوقت الاختيارى للثانيه مقدم على شرطيه الترتيب حسب ما دلت عليه صحيحه الحلبي (١) مضافاً إلى كونه مقتضى القاعده لأن قاعده من أدرك لا تسوغ تفويت الوقت الاختيارى، نعم ثم يوقع الظهر في الوقت بمقدار الركعه الباقيه ويعدّ وقتاً اضطرارياً للظهر، وكذلك في آخر وقت العشاء ومن ثم يقدم وقتها على إتيان المغرب والعشاء بنحو الاضطرار بدرك ركعه من الوقت لكل منهما. وأما منتهى الركعه فهو بتمام ذكر السجده الثانيه كى يصدق عنوان (صلى ركعه) وإن كان الركن من الركعه يتحقق بالسجده الأولى من الركعه وإن لم يأت بذكرها.

ص: ٢٨٣

(مسأله ١٦): إذا ارتفع العذر في أثناء الوقت المشترك بمقدار صلاه واحده ثم حدث ثانياً - كما في الإغماء والجنون الأدوارى - فهل يجب الإتيان بالأولى أو الثانيه أو يتخير وجوه (١).

(مسأله ١٧): إذا بلغ الصبى في أثناء الوقت وجب عليه الصلاه إذا أدرك مقدار ركعه أو أزيد، ولو صلى قبل البلوغ ثم بلغ في أثناء الوقت فالأقوى كفايتها وعدم وجوب إعادتها وإن كان أحوط، وكذا الحال لو بلغ في أثناء الصلاه (٢).

(١) تقدّم في فصل الأوقات أنّ الأقوى التخيير في الأداء و ذلك لفعليه كل من التكليفين وأما تصوير اختصاص الوقت بواحد منهما فضعيف بعد كون الوقت مشتركاً كما أن تقديم الظهر بدعوى اشتراط وجوب العصر بأداء الظهر مدفوع بأنه شرط الواجب لا الوجوب وهو مراعى بالقدره والفرض العجز عنه.

(٢) أما على القول بشمول العمومات الأوليه له، لا سيما المميز فعموم طبيعه المأمور به والأمر تشمله غايه الأمر أن حديث رفع القلم والكتابه هو للرخصه وعدم التنجيز فيتجه الإجزاء وإن كان قد سبق من الماتن ومناً كذلك التأمل في إجزاء صلاه المميز على الميت عن الكبار من جهه عدم تماميه فعليه التكليف، لا- سيما مع ما ورد في الحجج من الدليل الخاص على لزوم إعادته وعدم كفايته عن حجه الإسلام وإن كان مستطيعاً.

فلاحتياط متجه جداً، ثم إنه من التدافع استظهار وحده الطبيعه من الأمر بالأمر المتعلق بعنوان الصلاه، مع عنوان المأمور به في الأمر الأولى للكبار، مع استظهار عدم شمول العمومات الأوليه للصبى والمميز لتخصيص حديث رفع

(مسأله ١٨): يجب في ضيق الوقت الاقتصار على أقل الواجب إذا استلزم الإتيان بالمستحبات وقوع بعض الصلاة خارج الوقت، فلو أتى بالمستحبات مع العلم بذلك يشكل صحه صلاته بل تبطل على الأقوى (١).

القلم فإن ظهور وحده العنوان للطبيعه منه على مفاد حديث الرفع للقلم بأنه قلم التكليف من الكلفه والتنجز لا- أصل تشريع الحكم كما هو الحال في حديث رفع ما لا يعلمون وما اضطروا إليه.

(١) وقد استند في البطلان تاره إلى مفسديه نفس الأجزاء المستحبه أو لعدم كون هذه الصلاة أداء ولا قضاء وليس هناك ملفقه منهما كى تصحح.

أما الأول فإفساد الأجزاء المستحبه إما لأن الأمر بالفوريه الواجبه يقتضى النهى عن الضد أو لمقدميه إتيان المستحبات لترك الواجب أو لعدم استحبابها فيحرم للتشريع فى هذا الحال أو تكون كلاهما مبطلاً أو كونها زياده مبطله فى الصلاة.

وأما الثانى فلعدم وقوعها أداءً بعد اختصاص إدراك الركعه بغير التأخير العمدى ولا- قضاء لكون الأمر فى الوقت أدائى لا قضائى.

ويدفع كلا- الأمرين بأن النهى تبعى أو غيرى عقلى و أن عموم أدله استحبابها لا- يخصصه التراحم فى مقام التطبيق بعد عدم تصاعد التدافع فى التراحم إلى الحكم الإنشائى ولا الفعلى، ومن ثم ينتفى موضوع فرض كونه كلاماً أو زياده على أنه فى مبطليه التشريع بعد تميز وجودها عن الواجبه محل نظر وكذلك فى مبطليه كل زياده ولو بصوره المستحب، وأما الثانى فالصحيح عموم إدراك الركعه للعمد وإن عصى كما مرّ فى فصل الأوقات، على أنه لو غصّ

(مسأله ١٩): إذا أدرك من الوقت ركعه أو أزيد يجب ترك المستحبات محافظه على الوقت بقدر الإمكان، نعم في المقدار الذي لا بد من وقوعه خارج الوقت لا بأس بإتيان المستحبات (١).

(مسأله ٢٠): إذا شك في أثناء العصر في أنه أتى بالظهر أم لا بنى على عدم الإتيان، وعدل إليها إن كان في الوقت المشترك، ولا- تجرى قاعده التجاوز، نعم لو كان في الوقت المختص بالعصر يمكن البناء على الإتيان باعتبار كونه من الشك بعد الوقت (٢).

النظر عن ذلك فإنه بناءً على كون الأمر بالقضاء كاشف عن استمرار الأمر بالأداء بعد خروج الوقت وأنه من باب تعدد مراتب المطلوب.

(١) أما التحفظ على أكبر قدر من الصلاه في الوقت فلأنه تحفظ على الوقت وعدم فوته بلحاظ ما زاد على الركعه، لأن مقدار الركعه كالاتثال الاضطرارى لا يصار إليه بالاختيار بعد نقصه عن المرتبه التامه، ولا يبعد الحيطه في ذلك في المقدار الخارج عن الوقت كما يشعر رجحان فوريه القضاء.

(٢) أما عدم جريان التجاوز في الصوره الأولى فلأنه من الشك في المحل بعد كون الشك في أصل الوجود، وأما في الصوره الثانيه فلقاعدته حيلولة الوقت.

وهى المكان الذى وقع فيه البيت - شرفه الله تعالى - من تخوم الأرض إلى عنان السماء للناس كافة: القريب والبعيد، لا خصوص البنية، ولا- يدخل فيه شىء من حجر إسماعيل، وإن وجب إدخاله فى الطواف، ويجب استقبال عينها لا المسجد أو الحرم ولو للبعيد، ولا- يعتبر اتصال الخط من موقف كلّ متصلّ بها، بل المحاذاه العرفيه كافيه، غايه الأمر أنّ المحاذاه تتسع مع البعد، وكلما ازداد بعداً ازدادت سعه المحاذاه، كما يعلم ذلك بملاحظه الأجرام البعيده كالأنجم ونحوها، فلا يقدر زياده عرض الصف المستطيل عن الكعبه فى صدق محاذاتها، كما نشاهد ذلك بالنسبه إلى الأجرام البعيده، والقول بأنّ القبلة للبعيد سمت الكعبه وجهتها راجع فى الحقيقه إلى ما ذكرنا، وإن كان مرادهم الجهه العرفيه المسامحيه فلا وجه له (١).

(١) كما قال تعالى: فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ (١) ، وَ مِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ حَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ (٢).

ص: ٢٨٧

١- (١) البقره / ١٤٤-١٥٠.

٢- (٢) البقره / ١٤٤-١٥٠.

قال فى المقنعه: والقبله هى الكعبه، فمن عاين الكعبه ممن حل بفنائها فى المسجد توجه إليها فى الصلاه، ومن كان نائياً عنها خارجاً عن المسجد الحرام توجه إليها بالتوجه إليه.

وقال المحقق فى رسائله: «بأن استقبال جهه الكعبه متعين لمن تيقنها وإنما يقتصر على الحرم من تعذر عليه التيقن بجهتها. من شاهد الكعبه استقبل ما شاء منها. وكذا من تيقن جهتها على التعيين، أما من فقد القسمين فعليه البناء على العلامات المنصوبه للقبله، لكن محاذاه كل علامه من العلامات بالعضو المختص بها من المصلى ليس يوجب محاذاه قبله بوجهه تحقيقاً».

وفى المعتبر: «القبله هى الكعبه مع الإمكان وإلما جهتها وهو قول علم الهدى فى المصباح والجمل وقال الشيخ فى النهايه والمبسوط والخلاف: الكعبه قبله أهل المسجد والمسجد قبله أهل الحرم، والحرم قبله من كان خارجاً عنه».

وفى التذكره: «القبله هى الكعبه مع المشاهده إجماعاً. ومن كان فى حكم المشاهد يجرى مجراه كالكائن بمكه وبينه وبين الكعبه حائل لتمكنه من العلم وكذا الأعمى بمكه. وأما من بعد فالواجب عليه الاستقبال إلى جهتها قاله المرتضى. فالجهه يريد بها هنا ما يظن أنه الكعبه حتى لو ظن خروجه عنها لم تصح».

وقال أيضاً فى رد القول بأن الواجب التوجه إلى عين الكعبه للقريب والبعيد باستلزامه التكليف بالمحال إذ مع البعد يمتنع التوجه إلى عين الكعبه مع صغر حجمها وظهور التفاوت الكثير مع يسير الانحراف وقد أجمعنا على صحه صلاه الصف الطويل على خط مستو مع العلم بأن المتوجه إلى الكعبه من كان بقدرها».

وقال الشيخ فى التبيان: «قول أصحابنا أن الحرم قبله من كام نائياً عن الحرم من أهل الآفاق».

وقال الراوندى فى فقه القرآن: «وشر المسجد الحرام» نحوه وقرأ أبى (تلقاء المسجد الحرام) وشر نصب على الطرف أى اجعل توليه الوجه لتقاء المسجد الحرام أى فى جهته وسمته، لأن استقبال عين الكعبة فيه حرج عظيم على البعيد وذكر المسجد الحرام دليل على أن الواجب مراعاة الجبهة دون العين فعلى هذا الكعبة قبله من كان فى المسجد الحرام والمسجد قبله من كان فى الحرم، والحرم قبله من نأى من أى جانب كان وهو شر المسجد وتلقاؤه، وقيل شرطه نحوه وقصده وقيل: نصفه كى يحاذى الكعبة.

والحاصل: أنه يظهر من كلمات المتقدمين أن الاتجاه إلى المسجد الحرام والحرم لكونه جبهة للكعبة و أن المداقه لإصابه عينها أمر خارج عن القدره عند غالب المكلفين ممن هم على بعد، فما أشكل عليهم جملة من المتأخرين بأن الضروره قائمه على أن القبلة إنما هى الكعبة المشرفه لا المسجد ولا الحرم ولو للبعيد - أشبه بالنزاع التطبيقي، وتنقيح الحال فى أمور تعرض لها الماتن:

كون القبلة هى الكعبة من تخوم الأرض إلى عنان السماء للناس كافة فأما عمومها للناس كافة فيدل عليه ما تقدم من قوله تعالى: وَ حَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ، وأما كونها من تخوم الأرض إلى عنان السماء فقد ذكره المتأخرون كما فى المسالك والمدارك والحبيل المتين والجواهر، ولم نقف عليه فى عبائر من تقدم عليهم بل ما فى فتوى المشهور من لزوم إحراز جزء من الكعبة أمام يديه لمن يصلى على سطحها - قد يشعر بالخلاف فإن الفضاء لو كان كافياً فما الحاجه إلى بروز جزء منها، وعلى أية تقدير فيستدل بموثق عبد الله بن

سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سأله رجل قال: صليت فوق أبي قبيس العصر فهل يجزى ذلك والكعبة تحتي؟ قال: نعم إنها قبله من موضعها إلى السماء(١) والإشكال على طريق الشيخ إلى الطاطرى بوقوع على بن محمد بن الزبير القرشى وإنه لم يوثق مدفوع بأنه من شيوخ الإجازة لأكثر الأصول ورواها عنه شيخ الطائفة التلعكبرى.

وصحيح خالد بن أبي إسماعيل قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام. الرجل يصلى على أبي قبيس مستقبل القبلة؟ فقال:

«لا بأس»(٢)، ومرسل الصدوق قال:

قال الصادق عليه السلام.

«أساس البيت من الأرض السابعة السفلى إلى الأرض السابعة العليا»(٣).

عبد السلام بن صالح عن الرضا عليه السلام فى الذى تدركه الصلاة وهو فوق الكعبة؟ قال:

«إن قام لم يكن له قبله، ولكن يستلقى على قفاه ويفتح عينيه إلى السماء ويعقد بقلبه القبلة التى فى السماء البيت المعمور ويقرأ، فإذا أراد أن يركع غمض عينيه وإذا أراد أن يرفع رأسه من الركوع فتح عينيه والسجود على نحو ذلك»(٤) وهى وإن كانت مخالفه لفتوى المشهور من لزوم إبراز شىء من الكعبة قائماً، إلّا أنه قد تحمل على النافله.

وقريب منها ما ورد من النهى عن الصلاة فى جوف الكعبة وأنه لو صلى استلقى على قفاه وصلى إيماءً(٥).

ص: ٢٩٠

١- (١) أبواب القبلة ب ١/١٨.

٢- (٢) أبواب القبلة ب ٢/١٨.

٣- (٣) أبواب القبلة ب ٣/١٨.

٤- (٤) أبواب القبلة ب ٢/١٩.

٥- (٥) أبواب القبلة ب ١٧.

الأمر الثاني: خروج حجر إسماعيل عن عين الكعبة فلا يجزى استقباله إذا خرج عن استقبال الكعبة، وما يظهر من المحكى من عبارته التذكيره والذكرى وجامع المقاصد من دخوله فى بنيه الكعبة لا- تخلو من غرابه مع وضوح النصوص الواردة فى خروجه عنها واتفاق الأصحاب على ذلك خلافاً للعامه، كصحيح معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحجر أمن البيت هو أو فيه شيء من البيت؟ فقال:

«لا- ولا- قلامه ظفر، ولكن إسماعيل دفن أمه فيه فكره أن يوطأ فجعل حجراً وفيه قبور أنبياء»^(١)، وغيرها من الروايات^(٢) المتضمنه لنفس التعليل و أن إسماعيل أيضاً دفن فيه أيضاً وأنه كره أن يوطأ فحجر عليه، ومثلها موثقتى زراره ويونس بن يعقوب^(٣).

نعم، قد يكون لكلام العلامة والشهيد والمحقق الثانى منشأ استظهار عدم صحه الطواف بالبيت باختصاره فى الحجر^(٤) فإنه يوهم أنه بحكم البيت.

الأمر الثالث: كون عين الكعبة هى القبلة للبعيد كالقريب ويجب استقبالها دون الجبهه والسمت لها ودون أن يكون المسجد الحرام قبله لمن كان فى مكه أو مكه لبقية البلدان، إلا بمعنى أنها جهه وسمت للكعبة تؤدى إلى عين الكعبة.

وقد يستدل بالآيات المتقدمه على كون المسجد الحرام قبله للبعيد وإن كان العنوان الوارد فيها هو شطر أى جهه - المسجد الحرام إلا أنه بقرينه قوله تعالى: **جَعَلَ اللَّهُ الْكُعبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاسِ**^(٥) وقوله تعالى: **إِنَّ أَوَّلَ**

ص: ٢٩١

١- (١) أبواب الطواف ب ١/٣٠.

٢- (٢) أبواب الطواف ب ٣٠.

٣- (٣) أبواب أحكام المساجد ب ١/٥٤-٢.

٤- (٤) أبواب الطواف ب ٣١.

٥- (٥) المائده / ٩٧.

بَيْتٍ وَضَعَ لِلنَّاسِ لِلَّذِي بِيكِهِ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ
الْمَيْتَةِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا (١) فالكعبة أول بيت وضع وبني للعبادة التي يقوم بها الناس فيجعلوه وسيله لعباده الله تعالى فيه
والاتجاه إليه وجعله قياماً لهم أى قبله يتوجهون إليها عند قيامهم إلى الصلاة ويقصدوه فيها وفي الحج وأنواع العبادات من
القرابين والاعتكاف وغيرها.

وفي صحيح ابن سنان

«وبيته الذى جعله قبله للناس لا يقبل من أحد توجهاً إلى غيره» (٢) وكون قياماً من قوام بالكسر بمعنى ما يقوم به أمر الناس فى
دينهم وديناهم كما فى روايه أبان عن أبى عبد الله عليه السلام (٣) لا ينافى ذلك.

وكذا قوله تعالى على لسان إبراهيم: رَبَّنَا إِنِّي أَسِيَّكْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ
أَفْنَدَهُ مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ (٤) وغيرها من الآيات الواردة فى البيت الحرام وإن حرمه المسجد من حرمه البيت.

وبهذا يظهر ما فى استدلال الراوندى كما مر كلامه بأن التعبير فى الآيات الأولى بشرط المسجد الحرام داله على أن القبلة للبعيد
هى جهه وسمت المسجد الحرام هذا مع أن الذى فى المسجد قبلته هى الكعبة المشرفة.

واستدل ثانياً لكون القبلة هى المسجد الحرام للبعيد بأن الاتجاه إليها من

ص: ٢٩٢

١- (١) آل عمران / ٩٦.

٢- (٢) أبواب القبلة ب ١٠/٢.

٣- (٣) أبواب وجوب الحج ب ٨/٢٢.

٤- (٤) إبراهيم / ٣٧.

البعد أمر فيه حرج عظيم أو ممتنع في العاده، وبأن الصف الطويل الزائد على عرض أو طول الكعبه لا يواجهها لو وصلت خطوط متوازيه للمؤمنين في الجماعه إلى الكعبه المشرفه وهذان في الحقيقه إشكالان الأول بلحاظ اتجاه الشخص الفرد الواحد كيف يصيب القبلة في الاتجاه الثاني في اتجاه مجموع الموارد البعيده التي تزيد طولاً على عرض الكعبه كيف يتم اتجاهها ومحاذاتها..

ويدفعه بأن الحرج أو الامتناع العادى غير مخصوص بالاتجاه إلى الكعبه المشرفه بل هو كذلك في الاتجاه إلى المسجد الحرام - لو فُسر الاستقبال بالمعنى الذى بنى عليه هذا القول من الخطوط المتوازيه الخارجه من المستقبل إلى القبلة بل وكذلك الاتجاه إلى مكه المكرمه.

لكن الصحيح هو أن الاستقبال - كما فى جامع المقاصد وحكى عن الشيخ موسى كاشف الغطاء وأشار إليه الماتن واختاره الميرزا النائينى قدس سره - يتسع مع البعد فالمحاذاه فى الاستقبال تتسع وإن لم تتسع القبلة نفسها و هذا كما فى مقابله ومحاذاه الأجرام كالنجوم البعيده، وكذا فى كل جسم أرضى ومن ثم تتسع محاذاه الحجر الأسود فى بدء الطواف كلما ابتعد عن الكعبه فى فناء المسجد الحرام وتضيق كلما قرب منه، وكذلك الحال فى استقبال مقام إبراهيم عليه السلام فى صلاه الطواف فإنه كلما اقترب إليه أضيق جعله قبله وإماماً وكلما ابتعد اتسع الاستقبال والمحاذاه ويرسم ذلك بنحو مثلث أو مخروط مثلثى الشكل رأسه القبلة والشىء الذى يستقبل وقاعدته الوسيعة تتسع بالبعد كخط يقف عليه الذين يستقبلون، وعلى ضوء ذلك تكون المحاذاه والاستقبال هو بخروج خطوط غير متوازيه بل موربه مائله تتجه إلى نقطه المركز من القبلة التى تستقبل وعلى ضوء ذلك يظهر أنّ الاتجاه إلى مكه المكرمه طريقاً إلى الاتجاه إلى المسجد الحرام والاتجاه إليه طريقاً إلى الاتجاه إلى الكعبه المشرفه بعد كون الخطوط مايله

و هذا ما ينطبق مع الدوران فى الطواف حول البيت الحرام وجعله مركزاً لدائره الطواف وتكعيبه وسط المسجد الحرام، هذا مضافاً إلى كرويه الأرض مما يجعل الخطوط الخارجه من نقاط مختلفه غير متوازيه على سطح واحد بالدقه.

ومن ذلك يظهر ما فى ما استدل به ثالثاً على ذلك مما ورد فى جملة من طائفه الروايات (1) من جعل الكعبه قبله لمن فى المسجد، والمسجد قبله لمن فى الحرم والحرم قبله لأهل الدنيا، فإن الطائفه لا تعارض ما دل على كون الكعبه قبله مطلقاً للقريب والبعيد و ذلك لدالاتها على محوريه الكعبه للمسجد الحرام و أن جعل المسجد الحرام قبله باعتبار أنه جهه فى سمت الكعبه وكذلك الحرم فإن المحاذاه والاستقبال للكعبه يتسع بالبعد فيتكون دائره المسجد الحرام ومن بعده دائره الحرم من دوائر الاستقبال المتوسطه فى اتجاه المركز وهو الكعبه.

والحاصل: أن المحاذاه على نمطين: تاره محاذاه خط مستقيم لخط مستقيم آخر كمقابله الصفيين فيكون بينهما موازاه ذات أبعاد متساويه بين نقاطهما وأخرى محاذاه محيط الدائره لنقطه المركز، فهذه المحاذاه رغم صغر نقطه المركز إلا أن كل نقاط المحيط تحاذيها وكلما ازدادت الدائره سعه فى المحيط كلما زادت لسعه الاستقبال من نقاط المحيط لنقطه المركز و هذا الجواب هو لدفع الإشكال الأول.

ويشهد لهذا الحمل لها ما ورد فى تعلييل استحباب التيسار فى مرفوعه على بن محمد قال: قيل لأبى عبد الله عليه السلام. لم صار الرجل ينحرف فى الصلاه إلى اليسار؟ فقال:

«لأن للكعبه سته حدود أربعة منها على يسارك واثنان منها

ص: ٢٩٤

على يمينك، فمن أجل ذلك وقع التحريف على اليسار»^(١) ومثلها معتبره المفضل بن عمر أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن التحريف لأصحابنا ذات اليسار عن القبلة وعن السبب فيه؟ فقال:

«إن الحجر الأسود لما أنزل من الجنة ووضع في موضعه جعل أنصاب الحرم من حيث يلحقه النور نور الحجر فهي عن يمين الكعبة أربعة أميال وعن يسارها ثمانية أميال، كله اثني عشر، فإذا انحرف الإنسان ذات اليمين خرج عن حد القبلة لقله أنصاب الحرم، فإذا انحرف الإنسان ذات اليسار لم يكن خارجاً من حد القبلة»^(٢) فإن الحرم جعل كشعاع للكعبة وهي مركز له، وإن أوهم تفاوت البعد في أقطار الحرم موضوعيته كقبله للبعيد.

وقد قرّب الميرزا النائيني قدس سره ذلك بما يبين التوسع ليس في المحاذاه والاستقبال فحسب بحسب النقاط العديده والمواضع المختلفه بل يبين التوسع بحسب النقطه الواحده أيضاً وفي الحقيقه جواب الميرزا هو عن الإشكال الثاني ومن ثم يرسم الاستقبال والاتجاه في الجواب الأول كمحيط دائره مع نقطه المركز أو مثلث رأسه القبلة وقاعدته صف المستقبلين وأما في الجواب الثاني يرسم كمثلث رأسه المصلى المستقبل وقاعدته جهه القبلة التي تقع نقطه القبلة فيها، وذلك لما في توجه وجه الإنسان من تدوير فإن جهته عرضها المتعارف أربع أصابع بينما عرض دائره الرأس المتعارف هو ثمان وعشرون إصبغاً فتكون النسبه هي السبع، فسبع دائره الرأس مواجه من مجموع الدائره وهذه الدائره لو اتسعت إلى دائره الأفق فالنسبه تظل ثابتة بعينها، فالاستقبال يظل بنفس النسبه والبعد يقتضى اتساع المحاذاه والاستقبال، فقوس الجبهه يواجه

ص: ٢٩٥

١- (١) أبواب القبلة ب ١/٤.

٢- (٢) أبواب القبلة ب ٢/٤.

بالدقه سبع دائره الأفق، ففى أى نقطه من السبع وقعت الكعبه يكون الإنسان مواجه لها.

و هذا الذى أفاده قدس سره هو اتساع فى المحاذاه للنقطه الواحده بحسب ما للإنسان من عرض جبهته بخلاف التقريب السابق فإنه يظهر اتساع المحاذاه والاستقبال بحسب النقاط الكثيره من البلدان وإن كانت القبلة ذات عرض صغير.

ولكن يمكن تتميم تقريب النائينى قدس سره بأن عرض الجبهه أربع أصابع بحسب وسطها المستوى وأما بحسب جانبى الجبهه المنخفضين الذين يحاذيان العينين قبل الصدغين فيكون مجموع عرض الجبهه ثمان أصابع وهو ينقص عن الثلث من دائره الرأس التى هى ثمانيه وعشرون إصبغاً أى يكون نسبه الجبهه سبعين من الدائره وهو ما يساوى مائه ونيف درجه، وعلى هذا لو كانت الكعبه فى أى نقطه من السبعين المواجهه للجبهه - يميناً أو يساراً كان استقبالاً وتوجهاً إليها حقيقه ومستقبلاً لها، والظاهر أنه لذلك ورد(١) ما سيأتى من أجزاء الصلاه مع الانحراف يميناً أو شمالاً وإن ما بين المشرق والمغرب قبله، فإن الجانبين المنخفضين قد يزيدان على ما ذكرنا بل لا يبعد الالتزام أن ما بين اليمين والشمال كله استقبال ومحاذاه ومواجهه كما ورد فى تلك النصوص وغيرها الوارده عند الجهل(٢)، لأن ما بينهما مع كون أمام فهو نحو مواجهه واستقبال ولك أن تقول: إن الاستقبال والمواجهه على درجات متفاوتة وأعلاها المواجهه بخط مستقيم من وسط الجبهه وبقية الخطوط على الأقرب له فالأقرب كذلك

ص: ٢٩٤

١- (١) أبواب القبلة ب ١٠.

٢- (٢) أبواب القبلة ب ٣/٨.

ويعتبر (١) العلم بالمحاذاه مع الإمكان، ومع عدمه يرجع إلى العلامات والأمارات المفيدة للظن وفي كفايه شهاده العدلين مع إمكان تحصيل العلم إشكال، ومع عدمه لا بأس بالتعويل عليها إن لم يكن اجتهاده على خلافها، وإلا فالأحوط تكرار الصلاه، ومع عدم إمكان تحصيل الظن يصلح إلى أربع جهات إن وسع الوقت وإلا فيتخير بينها (١).

حتى تبلغ ما بين خط اليمين وخط الشمال.

ويعضد ذلك ما ورد في كيفية صلاه الجماعه فإن وقوف المأموم الواحد عن يمين إمام الجماعه مع كون اللازم أن يكون أمامه هو بيان لتوسعه الاستقبال والمواجهه والمحاذاه ومثله ما ورد (١) في صلاه الطواف من اتخاذ مقام إبراهيم إماماً بالكسر أو أماماً بالفتح أى قبله كما ورد الأمر بالصلاه خلفه ومع ذلك يسوغ الصلاه عن يمينه وعن يساره بحيث يكون متأخراً عنه لصدق الصلاه عند المقام وهو أمام، فتبين أن الاستقبال على درجات أماماً فيما دون التسعين درجه على اليمين وما دون التسعين درجه على اليسار وهو ما وردت به بعض النصوص، وهو فى مقابل الخلف والاستدبار بلحاظ حدبه وتكوير جبهه الوجه، نعم ما ورد من أجزاء ما بين اليمين والشمال مع الغفله دال على أن المطلوب فى المرتبه الأولى هو الدرجه المستقيمه من المقابله والمحاذاه مما يحاذى السبع من قوس الوجه والمرتبته الثانيه ما يحاذى السبعين والثالثه ما يحاذى ما بين الطرفين.

(١) اعتبار العلم هو مقتضى لزوم الفراغ اليقيني عقلاً، وأما المرتبه الثانيه

ص: ٢٩٧

فظاهر المشهور هو العمل بالعلامات المنصوبه من قبل الشرع الوارده فى الروايات لا- سيما وأنّ جملة منها يفيد القطع، وإلّا فالتحرى لتحصيل الظن المسمى فى كلمات الكثير بالاجتهاد وإلّا فالصلاه إلى أربع جهات، لكن حكى عن المفيد والطوسى وابن حمزه وابن سعيد أنه مع فقد الأمارات السماويه - وهى المنصوصه - يصلّى إلى الأربع ومع الاضطرار يصلّى إلى الجبهه المظنونه وأما خبر العدل العارف فعن المبسوط وجماعه اعتباره مقدماً على الاحتياط وعن آخرين تأخره عنه وظاهر تقييدهم بالعارف أنه من باب أهل الخبره والحدس لا الحس بلحاظ بعض مقدمات ومعطيات العلامات كتحديد الجهات الأربع، كما أنهم عند تعارض اجتهاده وتحريره الظنى مع أخبار العارف عن حدس تقديم الأول وإن كان عن حس فبعضهم قدّم الثانى، ومن كان فاقداً للعلم والظن فالمشهور أن عليه الصلاه إلى الجهات الاربع خلافاً لابن أبى عقيل والصدوق والمختلف وعن الذكرى الميل إليه وكذا الأردبيلى والمدارك والكفايه والمفاتيح.

هذا، والبحث فى المقام نظير ما تقدم فى مبحث الوقت من ظهور كلمات جملة المتقدمين فى لزوم العلم وعدم الاعتماد على الظن مطلقاً إلتامع عدم التمكن من العلم والاحتياط، استظهاراً من أمر الشارع لا- سيما فى المقام بلزوم التحرى جهده، واتباع العلامات الموصله للعلم وورود الأمر المطلق بالصلاه إلى الأربع، لكن ذلك كما مر لا يستفاد منه أنّ العلم كصفه أخذ شرطاً بل غايه الأمر هو أنه مع إمكان تحصيل العلم بمقدمات يسيره والالتفات من دون مؤونه فلا إطلاق فى أدله حجيه الظن.

هذا، ولسان ما ورد على أنماط:

منها: ما اعتبر العلامات. كموثق محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال:

سألته عن القبلة؟ فقال:

«ضع الجدى فى قفاك وصل» (١) إلّا أن فى مرسل الصدوق:

«اجعله على يمينك وإذا كنت فى طريق الحج فاجعله بين كتفيك» (٢) ومكة المكرمه على خط طول ٣٩ درجه وعرض ٢/١ درجه بينما الكوفه على خط طول ٤٤/٢ وعرض ٣٢ درجه وعلى ذلك ففى القبلة انحراف عن الجنوب إلى الغرب وعلى ذلك فحمل صاحب المدارك الأولى على غرب العراق والثانيه على أوساطها كالكوفه وبغداد - متين، وأما الأطراف الشرقيه كالبصره ونحوها فاللازم زياده انحراف نحو المغرب. ومقتضى ذلك كونها علامات ظنيه على القبلة وإن كانت قطعيه بلحاظ التوسع فى الاستقبال ما بين اليمين والشمال أو ما بين السبعين.

ومنها: ما ورد باعتبار مطلق الظن عند تعذر العلم كصحيح زراره قال: قال أبو جعفر عليه السلام.

«يجزىء التحرى أبداً إذا لم يعلم أين وجه القبلة» (٣).

وموثق سماعه قال: سألته عن الصلاه بالليل و النهار إذا لم ير الشمس ولا القمر ولا النجوم؟ قال:

«اجتهد رأيك وتعمد القبلة جهداً» (٤) وقد تقدم فى الأوقات أن دلالاته شامله لكل من تحرى الوقت والقبلة مع تعذر العلم كما فى صحيح زراره (٥) من التصريح فيه لكل منهما فى موارد الخلل. والظاهر هو الاعتماد على العلامات غير الفلكيه من النجوم وطلوع الشمس للمشرق

ص: ٢٩٩

١- (١) أبواب القبلة ب ١/٥-٢.

٢- (٢) أبواب القبلة ب ١/٥-٢.

٣- (٣) أبواب القبلة ب ١/٦-٢-٣.

٤- (٤) أبواب القبلة ب ١/٦-٢-٣.

٥- (٥) أبواب القبلة ب ٢/٩.

وغروبها لتحديد المغرب، وصحيح سليمان بن خالد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام. الرجل يكون في قفر من الأرض في يوم غيم فيصلى لغير القبلة ثم تضحى فيعلم أنه صلى لغير القبلة كيف يصنع؟ قال:

«إن كان في وقت فليعد صلاته، وإن كان مضي الوقت فحسبه اجتهاده»^(١) ومفاده يقتضى صحه الاعتماد على التحرى والاجتهاد الظنى لتحديد القبلة فى الاكتفاء بامثاله ما لم ينكشف الخلاف والذي حدّد فى روايات أخرى بمقدار يزيد على التسعين، ومثلها صحيح يعقوب بن يقطين^(٢).

ومنها: ما دل على أجزاء أیه جبهه مع تعذر العلم كصحيح زراره ومحمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام أنه قال: يجزى المتحير أبداً أينما توجه إذا لم يعلم أين وجه القبلة^(٣) وقد يستدل بذييل صحيحه معاويه بن عمار أنه سأل الصادق عليه السلام عن الرجل يقوم فى الصلاه ثم ينظر بعدما فرغ فيرى أنه قد انحرف عن القبلة يمينا أو شمالاً؟ فقال له:

«قد مضت صلاته، وما بين المشرق والمغرب قبله، ونزلت هذه الآية فى قبله المتحير وَ لِلّٰهِ الْمَشْرِقُ وَ الْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللّٰهِ»^(٤).

وتقريب دلالتها بلحاظ أن فرض السؤال هو الصلاه مره واحده فى المتحير، لكن صاحب الوسائل لم يدرج هذا الذيل فى الصحيحه، كما أشكل جماعه كونه من كلام الصدوق، ولم يشر فى الوسائل إلى تقطيع الروايه كما هو دأبه بإتيان لفظ (الحديث) إشاره إلى ذلك.

ص: ٣٠٠

١- (١) أبواب القبلة ب ١١/٦-٢.

٢- (٢) أبواب القبلة ب ١١/٦-٢.

٣- (٣) - أبواب القبلة ب ٨/٢.

٤- (٤) أبواب القبلة ب ١٠/١.

وفى مصحح ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن زراره قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قبله المتحير، فقال:

«يصلى حيث يشاء»(١).

ومنها: ما دل على الصلاة إلى أربع جهات مع تعذر العلم كما فى مرسل الكلينى فى ذيل المصحح السابق قال: وروى أيضاً أنه يصلى إلى أربع جهات(٢). ومرسل الصدوق قال: روى فىمن لا- يهتدى إلى القبلة فى مفازه أنه يصلى إلى أربعة جوانب(٣) وروايه خراش عن بعض أصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت جعلت فداك إن هؤلاء المخالفين علينا يقولون: إذا أطبقت علينا أو أظلمت فلم نعرف السماء كنا وأنتم سواء فى الاجتهاد فقال:

«ليس كما يقولون: إذا كان ذلك فليصل لأربع وجوه»(٤)، ومقتضاها لزوم إحراز الصلاة إلى القبلة فى ضمن ربع الدائره أى تسعين درجه للمتحير وعدم أجزاء الظنون من العلامات غير الفلكيه.

والحاصل: فى الجمع بين طوائف الروايات أن جملة الروايات الوارده فى الخلل فى الانحراف عن القبلة داله اقتضاءً على تقدم التحرى على وظيفه المتحير وأنه يصلى بمقتضى تحريه.

وأما الأمارات الوارده كما فى قبله أهل العراق فالظاهر منها كما فى جعل الجدى خلف الكتفين أو على اليمين أنها تقريبيه فى تحقيق كما أشار إلى ذلك غير واحد فإن قبله البصره وما والاها هى بالانحراف عن الجنوب تجاه الغرب بمقدار يزيد على الأربعين درجه وأما الكوفه ونحوها فكذلك ولكن بمقدار

ص: ٣٠١

١- (١) أبواب القبلة ب ٣/٨.

٢- (٢) أبواب القبلة ب ٤/٨-٤-١.

٣- (٣) أبواب القبلة ب ٤/٨-٤-١.

٤- (٤) أبواب القبلة ب ٤/٨-٤-١.

يزيد على العشرين درجة و هذا بخلاف المدن الغربيه منها فإنها تقرب من الجنوب.

وكذا فى قبله أهل البلد ومحاريب مساجدهم واتجاه قبورهم.

ولو تيسر تحصيل العلم بمدقه أكثر بالحسابات الأخرى من دون مؤونه فقد تقدم فى بحث الوقت التأمل فى إطلاق دليل الحجيه.

وأما البيئه شهاده العدلين فإن كانت عن حس بأن كان مفادها المعطيات والمواد التى يستنتج منها تجاه القبله فهى مندرجه فى عموم حجيه البيئه وأما إن كانت عن حدس بأن كان مفادها تحديدها بالاستنتاج فتندرج فى حجيه أهل الخبره والفارق أن حجيتها على الأول غير مشروطه بعدم الظن المخالف وعلى الثانى فإنها مشروطه بذلك، ومع الاختلاف فىعمل على الأقوى لاندراجة فى عموم أجزاء التحرى.

وأما مع الشك فمستند المشهور وإن كان مرسلتى (١) الكلينى والصدوق ومرسل خراشه (٢) وفى قباليهما صحيح زراره ومحمد بن مسلم ومصححه الآخر (٣)، وفى صحيح معاويه بن عمار أنه سأل الصادق عليه السلام عن الرجل يقوم فى الصلاه ثم ينظر بعدما فرغ، فيرى أنه قد انحرف عن القبله يميناً أو شمالاً؟ فقال له: قد مضت صلاته، وما بين المشرق والمغرب قبله، ونزلت هذه الآيه فى قبله المتحير وَ لِلّٰهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللّٰهِ (٤).

ص: ٣٠٢

١- (١) أبواب القبله ب ١/٨-٤.

٢- (٢) أبواب القبله ب ٥/٨.

٣- (٣) أبواب القبله ب ٨.

٤- (٤) أبواب القبله ب ١/١٠.

إلّا أنّ جملة الروايات الواردة(١) في الخلل مقتضاها عدم صحه الصلاه مع الاستدبار ولو خارج الوقت كما يأتي محصل مفادها وأنه يعفى فيما بين المشرق والمغرب دون ما لو كان الاتجاه فيهما أيضاً في الوقت وعلى ذلك فتكون الصلاه باتجاه واحد فراغاً احتمالياً، مع أن جملة ما ورد في المتحير مما ظاهره الإطلاق ابتداءً مورده حصول التحرى والظن كصحيح يعقوب بن يقطين(٢) وصحيح سليمان بن خالد(٣) والحلبى(٤) كما هو محمل صحيح ابن عمار مع أنها داله على أجزاء ما بين المشرق والمغرب دون ما عدها ومقتضاه التكرار ليحصل العلم بذلك، لا سيما و أن ظاهر بعضها أن الأجزاء فيما بين المشرق والمغرب في الوقت فيما لو كان قد تحرى مما يقتضى عدم الأجزاء بدون ذلك، ويكون الفراغ احتمالياً لا سيما و أن التكرار هو من التحرى أيضاً فتحمل تلك الصحاح على التحرى أو على ضيق الوقت أو صلى حيث يشاء في توزيع اتجاه ما يكرره من الصلاه.

ص: ٣٠٣

-
- ١- (١) أبواب القبلة ب ٩-١٠-١١.
 - ٢- (٢) أبواب القبلة ب ٢/١١.
 - ٣- (٣) أبواب القبلة ب ٦/١١.
 - ٤- (٤) أبواب القبلة ب ٧/١١.

(مسأله ١): الأمارات المحصله للظن التي يجب الرجوع إليها عند عدم إمكان العلم - كما هو الغالب بالنسبه إلى البعيد - كثيره:

(منها): الجدى الذى هو المنصوص فى الجملة بجعله فى أواسط العراق - كالكوفه والنجف وبغداد و نحوها - خلف المنكب الأيمن. والأحوط أن يكون ذلك فى غايه ارتفاعه وانخفاضه. والمنكب ما بين الكتف والعنق. والأولى وضعه خلف الأذن، وفى البصره وغيرها من البلاد الشرقيه فى الأذن اليمنى.

وفى الموصل ونحوها من البلاد الغربيه بين الكتفين. وفى الشام خلف الكتف الأيسر. وفى عدن بين العينين، وفى صنعاء على الأذن اليمنى. وفى الحبشه والنوبه صفحه الخد الأيسر (١)،

(١) قد تقدم ورود هذه العلامه فى موثق محمد بن مسلم من قوله عليه السلام:

«ضع الجدى فى قفاك وصل» (١) وفى مرسل الصدوق قال: قال رجل للصادق عليه السلام. إنى أكون فى السفر ولا أهدى إلى القبله بالليل فقال:

«أتعرف الكوكب الذى يقال له الجدى؟» قلت: نعم، قال:

«اجعله على يمينك وإذا كنت فى طريق الحج فاجعله بين كتفيك» (٢).

وفى مرسلتى العياشى (٣) كون الجدى علامه للقبلة إجمالاً.

ومرَّ أن هذه علامه تقريبيه فى تحقيق حيث إن وسط العراق كالكوفه وبغداد عرضها يزيد على مكه المكرمه ما يقرب من خمسين درجه فلا محاله

ص: ٣٠٤

١- (١) أبواب القبلة ب ١/٥.

٢- (٢) أبواب القبلة ب ٢/٥.

٣- (٣) أبواب القبلة ب ٣/٥.

تكون القبلة منحرفه نحو الغرب وهو بمقدار يزيد على العشرين درجة وأما جنوب العراق كالبصرة فيزيد عرضها ما يقرب من عشر درجات على مكة المكرمة فتتحرف القبلة إلى الغرب ما يزيد على الأربعين درجة وهذا بخلاف غرب العراق فإن يقرب عرضه من عرض مكة المكرمة فتكون القبلة تجاه الجنوب، وعلى ذلك فالتفصيل في مرسل الصدوق منطبق ويحمل ما في الموثق عليه وإن مورده السفر عند توسطه في الطريق إلى الحجاز، نعم على التوسع في الاستقبال يصح الاتجاه إلى الجنوب في الكوفة وبغداد وما والاها من وسط العراق. هذا ويتحصل من هذه الروايات الواردة في الجدى وهو علامه على الشمال أن المدار على تحديد الجهات الأربع ثم تحديد موقع مكة المكرمة بعد تحديد موقع البلد بمقايسه العرض والطول وحساب الفرق بينهما، فإن مكة المكرمة على طول ٣٩/٥ درجة وعرض ٢١/٢ درجة، فإنه مع زياده طول البلد على طول البلد الحرام فلا محاله تكون القبلة تجاه الغرب ومع نقصه فلا محاله تكون القبلة تجاه الشرق كما أنه مع زياده العرض لا محاله يكون في القبلة ميل تجاه الجنوب بحسب مقدار الزيادة ومع النقص يكون ميل تجاه الشمال بحسب مقدار النقصه مع حساب ولحاظ انضمام الزيادتين أو النقيصتين أو المختلط من اختلافهما، فالزيادتين يكون فيما بين الجنوب والغرب والنقيصتين ما بين الشمال والشرق ومع زياده الطول ونقيصه العرض يكون فيما بين الشمال والغرب ومع نقيصه الطول وزياده العرض يكون فيما بين الجنوب والشرق، ومع انفراد الفرق بالطول فقط أو بالعرض فقط فيتفرد التأثير لما فيه الفارق زياده أو نقيصه.

وبهذا البيان يظهر عدم اختصاص العلاميه بالجدى في الروايات بل بكل ما يحدد اتجاه الجهات الأربع من الكواكب وغيرها بعد تحديد وتعيين موقع

ومنها: سهيل، وهو عكس الجدى. ومنها: الشمس لأهل العراق إذا زالت عن الأنف إلى الحاجب الأيمن عند مواجهتهم نقطه الجنوب. ومنها: جعل المشرق على الشمال والمغرب على اليمين (1). ومنها: الثريا والعيوق لأهل المغرب يضعون الأول عند طلوعه على الأيمن، والثانى على الأيسر (1).

القبله من البلد بلحاظ الجهات، ومن ثم تعدى الأصحاب إلى بقية الكواكب والعلامات.

(1) هذه العلامات جملتها لتحديد الجهات الأربع حيث إنّ هناك تطابق بين الأمارات الفضائية والجهات الأرضيه، ومنها دائره نصف النهار التى هى من دوائر الطول الواصله بين نقطه الشمال والجنوب وعند مرور الشمس بها يتحقق الزوال وتميل باتجاه الغرب. ثم إنه مما تقدم من الروايات يظهر أن اللازم تحديد جهه القبلة وتحصيل العلم وهى ما بين الاتجاهين الجغرافيين وأما خط القبلة فيكفى فيه الظن التقريبي. وهذا مفاد بقية الأمارات اللاحقه فى المتن. ثم إنّ الجدى كما فى تاج العروس: أنه اثنان: أحدهما: الدائر مع بنات النعش والآخر: الذى بلزق الدلو وهو برج من البروج ولا تعرفه العرب، وعن الصحاح:

برج فى السماء ونجم إلى جنب القطب تعرف به القبلة.

ص: ٣٠٦

١- (1) كما فى بعض النسخ وهو الصحيح وما فى كثير منها من العكس فهو سهو لا محاله.

ومنها: محراب صلى فيه معصوم فإن علم أنه صلى فيه من غير تيامن ولا- تياسر كان مفيداً للعلم، وإلّا فيفيد الظن. ومنها: قبر المعصوم، فإذا علم عدم تغييره و أن ظاهره مطابق لوضع الجسد أفاد العلم، وإلّا فيفيد الظن. ومنها: قبله بلد المسلمين في صلاتهم وقبورهم ومحاريبهم إذا لم يعلم بناؤها على الغلط، إلى غير ذلك كقواعد الهيئة وقول أهل خبرتها (١).

(١) المساجد التي صلى فيها المعصوم كجملة من مساجد الحجاز والعراق وكذا قبورهم عليهم السلام فإنها تفيد العلم في الجبهه وأما خط القبلة فيتوقف على العلم بعدم التغيير تيامناً أو تياسراً، والسيره قائمه على الأخذ بقبله المسلمين في بلدانهم في صلاتهم وقبورهم ومساجدهم وهي بلحاظ جهه القبلة بخلاف خط القبلة كما عن الذكري والمقاصد والمدارك التفصيل بينهما فيسوغ الاجتهاد في الثانى دون الأول مع هذه الأماره.

ثم إن من العلامات القريبه من القطع المعينه لخط القبلة فضلاً عن جهتها تعامد الشمس أو القمر على مكه المكرمه في وقت معين فيكون الخط المرسوم للواقف باتجاه جرمهما هو خط القبلة.

أما الشمس فتتعامد على مكه في نهايه الربيع عند ميلها الشمالى بدرجة عرض مكه وهو ٢١/٢ درجة وهو يوافق الثامن من برج الجوزاء وهو آخر بروج الربيع المطابق للسابع من ما يسمى في الأشهر الشمسيه الفارسيه (خرداد) كما تعاود الشمس في أول برج من بروج الصيف وهو السرطان في الثالث والعشرين من الشهر الشمسى الفارسى (تير ماه)، فإذا استقبل جرم الشمس في هذين اليومين في ساعه زوال الشمس في مكه المكرمه و ذلك متيسر في البلاد

(مسأله ٢): عند عدم إمكان تحصيل العلم بالقبلة يجب الاجتهاد فى تحصيل الظن ولا يجوز الاكتفاء بالظن الضعيف مع إمكان القوى، كما لا- يجوز الاكتفاء به مع إمكان الأقوى (١)، ولا- فرق بين أسباب حصول الظن، فالمدار على الأقوى فالأقوى، سواء حصل من الأمارات المذكوره أو من غيرها، ولو من قول فاسق، بل ولو كافر، فلو أخبر عدل ولم يحصل الظن بقوله وأخبر فاسق أو كافر بخلافه وحصل منه الظن من جهه كونه من أهل الخيره يعمل به (٢).

التي تشترك مع مكه المكرمه فى النهار فى تلك الساعه.

وأما القمر فباعباره يسير فى تمام دائره ومنطقه البروج طوال الشهر القمري ويقطع كل برج فى غضون يومين وثلاث تقريباً فهو يعامد مكه المكرمه مرتين فى الشهر عند منتصف الليل لمكه المكرمه.

(١) بمقتضى عنوان التحرى فى صحيح زراره(١) وعنوان الاجتهاد فى موثق سماعه(٢) فإن بذل الوسع هو فيما هو أقوى درجه وكذلك التحرى هو الوصول إلى ما هو حرى ولائق وأنسب والأقوى أليق وأنسب بالاعتبار، لكن اللانزم اعتبار القوه بحسب النوعى العقلانى.

(٢) المدار على قوه الظن من مطلق الأسباب بحسب النظر العقلانى ولو تقديراً وإن لم يكن فعلاً، لإطلاق التحرى والاجتهاد عليه، ومن تلك الظنون قول أهل الخبره بل هو من الظنون الخاصه وهو يتقوم بالخبرويه وهى ذات مراتب اشتداداً يتقدم فيها الأعلم فالأعلم فمن ثم يتقدم على خبر العدل فيما

ص: ٣٠٨

١- (١) أبواب القبلة ب ١/٦.

٢- (٢) أبواب القبلة ب ٢/٦.

(مسألة ٣): لا فرق في وجوب الاجتهاد بين الأعمى والبصير، غاية الأمر أن اجتهاد الأعمى هو الرجوع إلى الغير في بيان الأمارات أو في تعيين القبلة (١).

(مسألة ٤): لا يعتبر إخبار صاحب المنزل إذا لم يفد الظن. ولا يكتفى بالظن الحاصل من قوله إذا أمكن تحصيل الأقوى (٢).

(مسألة ٥): إذا كان اجتهاده مخالفاً لقبه بلد المسلمين في محاربيهم ومذابحهم وقبورهم فالأحوط تكرار الصلاة إلا إذا علم بكونها مبنية على الغلط (٣).

كان مستنده حدسياً خبرياً وفيما كان الأول موثوق به، وأما لو كان مستند خبر العدل حسياً معارضاً لقول الأول في المعطيات التي استند عليها فيشكل التقديم.

(١) لعموم الأمر به وخصوص (١) صحيح الحلبي وزاره وموثق السكوني. وإن أوهم صحيح آخر للحلبي (٢) الفرق إلا أنه محمول على تفريظه في التحرى.

(٢) كما هو مقتضى لزوم التحرى في الشقين.

(٣) قد تقدم أن قبله بلد المسلمين من ناحيه الجهه أقوى أماريه منها من ناحيه خط القبلة وقد تعدد في الأولى اطمئنائه بخلاف الثانية فمن ثم فرق جماعه كما مرّ بينهما في العمل بالظن المخالف، فيعتبر في التيامن والتياسر إذا

ص: ٣٠٩

١- (١) أبواب القبلة ب ٧.

٢- (٢) أبواب القبلة ب ٧/١١.

(مسألة ٦): إذا حصر القبلة في جهتين بأن علم أنّها لا- تخرج عن إحداها وجب عليه تكرار الصلاة، إلّا إذا كانت إحداها مظنونته، والأخرى موهومه، فيكتفى بالأولى، وإذا حصر فيهما ظناً فكذلك يكرر فيهما، لكن الأحوط إجراء حكم المتحير فيه بتكرارها إلى أربع جهات (١).

(مسألة ٧): إذا اجتهد لصلاة وحصل له الظن لا يجب تجديد الاجتهاد لصلاة أخرى مادام الظنّ باقياً (٢).

كان أقوى وهو متين.

(١) اعتبار الظن في الشق الأول ظاهر لعموم التحرى والاجتهاد في معرفه جهه القبلة لا- سيما وأنّ العلم الإجمالي ههنا معاضد حيث حصرت الدائره في طرفين فأولى بالاعتبار من صورته التردد في أربع، وأما الشق الثاني فكذلك لصدق التحرى والاجتهاد أيضاً، من دون التقييد بتأديته بتعيين الجهه في واحده وإن كان هو المنصرف من الإطلاق ولكنه غير صارف للإطلاق.

(٢) لصدق تحقق التحرى ببقاء الظن الناشئ من العلامات والمعطيات، بل قد مرّ في آداب الخلوه وأحكام الاستنجاء ظهور مثل صحيح زراره في اعتبار الظن لكل أحكام القبلة في الأبواب كحرمه الاستقبال حال التخلّى وشرطيه الذبح وفي الدفن.

ص: ٣١٠

(مسألة ٨): إذا ظن بعد الاجتهاد أنّها في جهه فصلى الظهر - مثلاً - إليها، ثمّ تبدّل (١) ظنه إلى جهه أخرى وجب عليه إتيان العصر إلى الجهه الثانيه. وهل يجب إعاده الظهر أولاً؟ الأقوى وجوبها إذا كان مقتضى ظنّه للثاني وقوع الأولى مستدبراً، أو إلى اليمين أو اليسار، وإذا كان مقتضاه وقوعها ما بين اليمين واليسار لا تجب الإعاده.

(١) لظهور العناوين التعلقيه في المرآتيه وهي الطريقيه المحضه وأخذها بنمط من الموضوعيه يحتاج إلى قرينه ومؤونه، وعلى ذلك فالمدار على الواقع.

نعم انكشاف الخلاف لما لم يكن بالعلم بالمخالفه بل بالظن المخالف ومع كون كل من الظن الأول والظن اللاحق مبنى على الموازين قد يقال إنه اعتبار الثاني إنّما هو من حين وصوله ولو بلحاظ مرحله التنجيز وفعليته وعليه فاعتبار الأول على حاله في مورده، وهذا الوجه وإن اعتمد عليه في أجزاء الأعمال السابقه مع تبدل الاجتهاد أو التقليد في الشبهه الحكميه، إلّا أنه في الشبهه الموضوعيه قد ورد النص بإجزاء ما لو كان بين اليمين واليسار أى دون التسعين درجه الانحراف عن خط القبلة يميناً أو يساراً، بخلاف ما لو كان إلى نفس اليمين واليسار وهو تسعين فما فوق وهو الاستدبار، لكن هذا متوقف على إطلاق اعتبار الظن الثاني لمورد الأول وهو تام فيما كان التبدل لتبيين الخطأ في الأول أو الخلل في شرائط اعتبار الأول، وأما مع تقدم الثاني لأقوائته ونحو ذلك فالإطلاق مع عدم كونه انكشافاً وجدانياً للخطأ محل تأمل وإن اشتهر أن ذلك مقتضى الطريقيه في هذا العصر إلّا أن الصحيح في ذلك غير رافع لتقرر الحكم الظاهري للظن الأول في مورده بلحاظ التنجيز والفعليه، فالأولى التشبث في المقام بما ذكر من العلم الإجمالى ببطلان الصلاه الثانيه إما لعدم كونها باتجاه

(مسألة ٩): إذا انقلب ظنه في أثناء الصلاة إلى جهة أخرى انقلب إلى ما ظنه، إلّا إذا كان الأول إلى الاستدبار أو اليمين واليسار بمقتضى ظنه الثاني فيعيد (١).

(مسألة ١٠): يجوز لأحد المجتهدين المختلفين في الاجتهاد الاقتداء بالآخر إذا كان اختلافهما يسيراً، بحيث لا يضر بهيئته الجماعة، ولا يكون بحد الاستدبار أو اليمين أو اليسار (٢).

القبله أو لعدم حصول الترتيب فيما لو كانت القبلة طبق الظن الثاني فالصلاة الأولى وقعت باطله، ولا يشكل عليه بأن مقتضاه إتيان الصلاة الثانية مرتين على طبق كلا-الظنين - و ذلك لأن الظن الثاني فعلى موجب لحل العلم بخلاف الظن الأول فإن قد ارتفع موضوعه، لكن قد يتأمل في شرطيه الترتيب في المقام بعد كونها ذكره، فالأولى تقرير العلم باشتغال ذمته ببقاء أحد الصلاتين في ذمته، فلا بد من تفرغ الذمه ويكفي الامتثال والانحلال الحكمى على طبق الظن الثاني الذى هو فعلى.

(١) لأنه في الصورة الثانية الاستمرار في الصلاة مع الانقلاب المفروض - يوجب العلم التفصيلي ببطال الصلاة لوقوع أحد بعضي الصلاة مستدبراً للقبله.

(٢) إذ ما لم يصل إلى حد الاستدبار ونحوه فإن صلاة الإمام صحيحة عند المأموم أيضاً لأن الانحراف مع عدم العلم بذلك القدر غير مبطل، نعم لا بد من مراعاة هيئته الجماعة بحسب الانطباع العرفي للحدود المأخوذة شرعاً والظاهر أنه إذا زاد على الأربعين درجه فإنه الهيئته تعد غير متحده.

(مسأله ۱۱): إذا لم يقدر على الاجتهاد أو لم يحصل له الظن بكونها في جهه وكانت الجهات متساويه صلى إلى أربع جهات إن وسع الوقت وإلا فبقدر ما وسع. ويشترط أن يكون التكرار على وجه يحصل معه اليقين بالاستقبال في إحداهما، أو على وجه لا يبلغ الانحراف إلى حد اليمين واليسار، والأولى أن يكون على خطوط متقابلات (۱).

(۱) أما تكرار الصلاه إلى أربع فقد تقدم أنه الأقوى وفاقاً للمشهور لجبر الروايات الداله على ذلك بما ورد في روايات الخلل في استقبال القبلة الداله على إعادته الصلاه مع الاستدبار أو الانحراف إلى اليمين أو اليسار مما تدل على ركنيه القبلة بما دون اليمين واليسار، في الوقت، وعدم الاستدبار مطلقاً، فهي داله اقتضاءً على لزوم التكرار والاحتياط، ومقتضى القاعده حينئذ في الامتثال هو إلى أربع جهات متقابله كي يحرز تحقق كل من جهه القبلة واستقبال خط القبلة بتوسع إلى سبعين أي سبع إلى كل طرف من خطها.

وأما لو لم يسع الوقت إلى أربع فتصل النوبه إلى مراتب الامتثال الأخرى الأقوى احتمالاً - فالأقوى، إذ اللازم عقلاً لزوم إحراز الامتثال بدرجة اليقين وإلا فبحسب المراتب قوه وهو وجه عدم إسقاط الاضطرار إلى تنجيز بقيه أطراف العلم الإجمالي إذ مع ترخيص الاضطرار لترك الامتثال اليقيني لا يسوغ المخالفه القطعيه كما لا يسوغ ترك بعض درجات الاحتماليه المقدوره.

ثم إن العلم لا ينجز بقيه الأطراف قضاءً بعد كونها مورد الأصل النافي والطرف المأتي به في الوقت مورد لأصل الاشتغال، وفي إطلاق الطائفه

(مسألة ١٢): لو كان عليه صلاتان فالأحوط أن تكون الثانية إلى جهات الأولى (١).

(مسألة ١٣): من كان وظيفته تكرار الصلاة إلى أربع جهات أو أقل، وكان عليه صلاتان، يجوز له أن يتمم الأولى ثم يشرع في الثانية، ويجوز أن يأتي بالثانية في كل جهه صلى إليها الأولى إلى أن تتم، والأحوط اختيار الأولى، ولا يجوز أن يصلى الثانية إلى غير الجهه التي صلى إليها الأولى. نعم، إذا اختار الوجه الأول لا يجب أن يأتي بالثانية على ترتيب الأولى (٢).

الثالثة (١) - من الروايات المتقدمه الوارده فى إحراز القبله مع عدم العلم، الداله على الاكتفاء بجهه واحده، المحموله على ضيق الوقت كما مرّ - دلالة على عدم وجوب القضاء ما لم ينكشف الاستدبار.

(١) حيث إنّ الظاهر مما دل على الأربع هو لزوم مراعاة الامتثال اليقيني بدرجة لكل من جهه القبله وخطها غايه الأمر الاكتفاء بالاستقبال ضمن السبعين أى سبع إلى اليمين أو اليسار، وهذا حاصل مع تكرار الأربع للصلاه الثانيه وإن انحرف بها عن اتجاهات الأولى، فالظاهر أنّ الاحتياط استحبابى ولا علم إجمالى بالبطلان.

(٢) قد ذكر فى وجه تعين الصوره الأولى هو اعتبار الجزم فى النيه بخلاف الحال فى الصوره الثانيه وهى ممنوع بأن الجزم فى النيه إن كان بمعنى الجزم بوجود الأمر التكليفى الفعلى فى الذمه فهو محرز وإن كان بمعنى الجزم

ص: ٣١٤

(مسألة ١٤): من عليه صلاتان كالظهرين مثلاً مع كون وظيفته التكرار إلى أربع إذا لم يكن له من الوقت مقدار ثمان صلوات بل كان مقدار خمسه أو سبعة، فهل يجب إتمام جهات الأولى، وصرف بقيه الوقت في الثانية، أو يجب إتمام جهات الثانية وإيراد النقص على الأولى؟ الأظهر الوجه الأول، ويحتمل وجه ثالث وهو التخيير (١)، وإن لم يكن له إلا مقدار أربعة أو ثلاثة، فقد يقال بتعين الإتيان بجهات الثانية، ويكون الأولى قضاء، لكن الأظهر وجوب الإتيان بالصلاتين، وإيراد النقص على الثانية، كما في الفرض الأول، وكذا الحال في العشائين، ولكن في الظهرين يمكن الاحتياط بأن يأتي بما يتمكن من الصلوات بقصد ما في الذمه فعلاً، بخلاف العشائين، لا اختلافهما في عدد الركعات.

بانطباق المأمور به الكلى على المأتى به، فهو غير لازم في الامتثال الإجمالى كما في المقام لا- سيما بعد عدم التمكن من التفصيلى، نعم اللازم إحراز الشرائط مع قدره مثل الترتيب فلا- يصح إتيان الصلاة الثانية في جهه قبل الأولى لانتفاء شرط الصحه حينئذ في هذا الطرف، والحاصل أنّ الجزم من ناحيه الأمر الفعلى في الذمه محقق وكذا الحال في تطبيق المأمور به على المأتى به في الطرف الاحتمالى، والاحتمال إنما نشأ من اشتباه القبلة لا من جهه أداء الصلاة الأولى، وأما عبارته الماتن في الذيل بأنه لا يجب أن يأتي بالصلاه الثانية على ترتيب الصلاة الأولى قد يراد به ما تقدم في المسأله السابقه وقد مرّ الاحتياط استجابى، وقد يراد أن يبدأ بأطراف غير الطرف الذى بدأ إتيان الأولى تجاهه وهو أيضاً لا محذور فيه بعد حصول الترتيب بذلك واليقين بالامتثال.

(١) قد ذكر في دليل الوجه الأول أن في الموردین الأولین مما كان

المقدار الباقي خمسه أو سته أنه يدور الأمر بين الموافقه القطعيه للأولى والاحتماليه للثانيه وبين الموافقتين الاحتماليتين لهما والكيفيه الأولى مقدمه لكونها عقلاً إحراز لليقين والامتثال فى أحدهما دون الكيفيه الثانيه.

بيان ذلك: أن المصلى إما أن يأتى بأربع الجهات للأولى فيحرز إتيانها يقيناً كما يحرز حصول الترتيب للثانيه وإما يأتى بالصلاه الأولى مرتين فى المرود الأول أو ثلاث مرات فى المورد الثاني كما يأتى بعدها بثلاث مرات للصلاه الثانيه أو العكس فإنه تكون موافقه احتماليه لكلا الصلاتين وهذا الشق الثاني لم يتعرض له كوجه رابع فى المتن.

واستدل للوجه الأول فى الموارد الثلاثه أيضاً: بأن الصلاه الأولى مقدمه وجوديه للثانيه فيلزم الإتيان بها للأمر بها وللأمر بالثانيه لتعلقه بالشرط الشرعى فترجح على الصلاه الثانيه.

ويندفع الدليل الأول بأن القبله مع الجهل بها هى ما بين المشرق والمغرب فدوران الأمر فى الحقيقه بين الموافقه القطعيه لخط القبله للصلاه الأولى والموافقه الاحتماليه للصلاه الثانيه وبين الموافقه القطعيه لجهه القبله لكلا الصلاتين ولا ريب أن الشق الثاني أرجح وهو الوجه الرابع الذى لم يتعرض له الماتن، وهو حاصل بتكرار كل منهما عقب الأخرى.

وأما الدليل الثاني فيندفع بأن الوجوب المتعلق بالمقدمه الشرعيه هو خصوص الحصه الموصله، لا الأعم مع أن الدوران فى المقام - لو سلم عموم المقدمه الواجبه - هو بين درجه إحراز المقدمه ودرجه إحراز ذى المقدمه ولا معنى لترجيح المقدمه على ذىها فى درجه الإحراز.

هذا، وأما لو كان المقدار أربعة فالحال كذلك أيضاً و ذلك لأن لو فرض أن

(مسأله ١٥): من وظيفته التكرار إلى الجهات إذا علم أو ظنَّ بعد الصلاة إلى جهه أنها القبلة لا يجب عليه الإعادة ولا إتيان البقيه. ولو علم أو ظنَّ بعد الصلاة إلى جهتين أو ثلاث أن كلها إلى غير القبلة، فإن كان فيها ما هو ما بين اليمين واليسار كفى، وإلا وجبت الإعادة (١).

التكرار لكل من الصلاتين مرتين - فى أسوأ التقادير - هو أن تقع الجهتان أو أحدهما إلى اليمين أو اليسار من خط القبلة أى على درجه تسعين درجه وهو أيضاً لا يبطل بلحاظ فوت الوقت أى لا تعاد خارج الوقت لو انكشف ذلك.

وأما لو كان المقدار ثلاثه فهو مخير بين إتيان إحداهما مرتين والأخرى مره، ثم لا يخفى أن المره الأخيره فى جميع الصور والموارد المتقدمه فى المسأله يجب تخصيصها بالصلاه الثانيه لأنه وقت الاختصاص لها، واحتمال بأنها قد تحقق أداؤها - فلا مانع من إتيان الأولى لمراعاة بقية أطراف الاحتمال مندفع بأنه فى فرض احتمال تحقق أداء الثانيه فقد تحقق أداء الأولى كذلك. هذا، كما أن المره الأولى تختص بالصلاه الأولى للاختصاص وللترتيب أيضاً.

(١) أما الصوره الأولى فلتحقق الاستقبال إلى القبلة فلا مجال للإعادة، إلا على القول بلزوم الجزم فى النيه وما أتى به كان بنيه احتمال الأمر، كما لا محل لمراعاة بقية الأطراف بعد قيام الظن بعدم القبلة فيها، كما أنه فى الصوره الثانيه إذا كان ما أتى به ما بين اليمين واليسار صح كما يأتى فى روايات الخلل فى القبلة، ودعوى انصرافها لصوره إتيانه لجهه واحده ظاناً أو ذاهلاً لما لمثل المقام مما كان محتملاً وملفتاً لعدم الإصابه مما كانت وظيفته التكرار للإحراز - مدفوعه بأن جمله من الروايات الآتية قد فرض فيها عدم العلم والتعويل على

(مسأله ١٦): الظاهر جريان حكم العمل بالظنّ مع عدم إمكان العلم، والتكرار إلى الجهات مع عدم إمكان الظنّ في سائر الصلوات غير اليوميّه، بل غيرها ممّا يمكن فيه التكرار، كصلاه (١) الآيات، وصلاه الأموات، وقضاء الأجزاء المنسيه، وسجدتي السهو، وإن قيل في صلاه الأموات بكفايه الواحده عند عدم الظن، مخيراً بين الجهات، أو التعيين بالقرعه. وأمّا فيما لا يمكن فيه التكرار - كحال الاحتضار، والدفن، والذبح، والنحر فمع عدم الظن يتخير، والأحوط القرعه.

الظن كتحري وهو لا- يعدم الالتفات إلى احتمال الخلاف، وقد يقال إن ما دل على تكرار الصلاه عند الشك أربع مرّات يدل على عدم الاكتفاء بما بين اليسار واليمين لأنه لو كان كافياً لاجترأ بثلاث جهات متباعده بقدر متساو من الزوايا أى مائه وعشرين درجه فمع لزوم الأربع فذلك يدل على لزوم ما بين التسعين درجه، وفيه أنه لا تدافع بين المفادين فإن النسبه بينهما نظير النسبه بين مفاد لا تعاد ومفاد مفهوم قاعده التجاوز الدال على لزوم مراعاة الشك في المحلّ فإنّ الوظيفه تاره حين العمل وأخرى بعد الوقوع وانكشاف مقدار من الخلل، وما تقدم من الاستشهاد بروايات الخلل لدعم روايات التكرار فهو باعتبار أن روايات الخلل داله على المقدار الركنى من القبله فتدل التزاماً على لزوم إحرازه.

(١) ويقرب العموم بأن القبله مأخوذه ركن في طبيعى الصلاه أعم من أقسام الواجبه منها والمندوبه إلّامأخص بالدليل، ومن ثمّ يعمّ ما ورد في كيفيه إحرازها ومراتب إدراكها، لا سيما و أن التكرار كما مرّ هو مقتضى القاعده وإن

ما ورد من الاكتفاء بالمره الواحده محمول على العجز وضيق الوقت مع أنه هذه الطائفه الأخيره من الروايات هي ذات لسان عام أيضاً كصحيح زراره ومحمد بن مسلم وغيرهما(١) ويعضده عموم الروايات(٢) الداله على اعتبار التحرى والظن الحاصل منه لمطلق ما اعتبر فيه القبلة من الأعمال غير الصلاه بعد حذف المتعلق فى لسانها، وكذلك الحال فى قضاء الأجزاء المنسيه وأما سجدتى السهو، فلو بنى على اشتراط القبلة فيهما فكما مر فى بقيه الصلوات بعد ظهور أخذ القبلة فى كل ما هى من طبيعه الصلاه ويصدق عليه أنه صلاه، بخلاف ما لو بنى على إطلاق الأمر بها كما فى سجده العزيمه.

وأما مثل الاحتضار والدفن فإطلاق اعتبار الظن قد مرّ إطلاق دليله، وأما مع الشك فتصل النوبه إلى الامتثال الاحتمالى بعد تعذر القطعى.

وأما الذبح والنحر فمما ورد من حليه من ذبح لغير القبلة جهلاً أو نسياناً كما فى صحيح محمد بن مسلم(٣) أو فيما استعصى وحصر المخل بالعامد كما فى صحيح الحلبي ومحمد بن مسلم أيضاً وغيرهما يستفاد أن موارد العذر عن التوجه للقبلة لا يخل بالحليه فى الذبيحه.

أما القرعه فإطلاقاتها وإن كانت تامه فى نفسها، إلّا أن الظاهر من مواردها ولحن لسانها أنها للموارد التى لا بد من رفع التحير وتعيين أحد الطرفين وكون التخيير غير رافع للإشكال وبعباره أخرى موضوع القرعه هى فى الحكم الذى لا تسقط فعليته بالإجمال ولا يمتثل إلّا بالتعيين وليس فى

ص: ٣١٩

١- (١) أبواب القبلة ب ٨.

٢- (٢) أبواب القبلة ب ٦.

٣- (٣) أبواب القبلة ب ١٤.

(مسأله ١٧): إذا صلّى من دون الفحص عن القبلة إلى جهة غفله أو مسامحه يجب إعادتها إلّا إذا تبين كونها القبلة مع حصول قصد القربة منه (١).

المقام الحكم كذلك و هذا هو ضابط التفرقة بين موارد القرعه وأصالة التخيير.

(١) سيأتي في روايات الخلل شمول صحه ما بين المشرق والمغرب للغافل وإعاده خصوص المهمل.

ص: ٣٢٠

فصل فيما يستقبل له

يجب الاستقبال فى مواضع:

أحدها: الصلوات اليوميه (١) أداء وقضاء، وتوابعها من صلاه الاحتياط للشكوك،

(١) كما هو مورد آيات القبله وأنه المراد من الإيمان الذى نفت الآيه تضييعه ولا يخفى أن موضوع ومتعلق الآيات هو التوجه لا التوجيه والصلاه هى ما يؤخذ فى ماهيه طبيعته التوجه المكانى هو المنصرف الأولى للآيات.

وكذا قوله تعالى: **وَ أَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ (١)** كما أشارت إليه الروايات ودلالته ظاهره إذ المسجد سواء بمعنى بيوت العباده أو السجود الذى هو فعل تتضمنه الصلاه فهو كناية عنها وكذا **فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً (٢)** والدلاله وإن احتملت معانى أخرى إلّا أن إقامه الوجه أسبق أفراد الاستقبال كما أن أسبق أفراد الدين عموده وهو الصلاه، هذا مضافاً إلى تواتر الروايات فى ذلك ذات الألسنه والدلاله المختلفه، مثل صحيح زراره قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الفرض فى الصلاه؟ فقال:

«الوقت والطهور والقبله.» قلت: ما سوى ذلك؟ فقال:

«سنه فى فريضه» **(٣)** لظهور الفرض فى معنى ما شرع

ص: ٣٢١

١- (١) الأعراف / ٢٩.

٢- (٢) الروم / ٣٠.

٣- (٣) أبواب القبله ب ١/١.

وقضاء الأجزاء المنسية (١)، بل وسجدتي السهو (٢)،

تعالى في طبيعه الصلاه في مقابل تشريعه صلى الله عليه وآله، وصحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال:

«لا صلاة إلا إلى القبلة» (١) وكذا صحيحه في لا تعاد (٢).

ثم إن الإطلاق في آية الأعراف بالتقريب المزبور وكذا صحيح زراره الأولين وكذا مفاد لا تعاد والخذشه فيه - بأنه يتعرض لركنيه القبلة فيما اعتبرت فيه من الصلوات - مدفوعه بأن القاعدة في صدد بيان طبيعه الصلاه بحسب الركنى وغيره ومن ثم تعم كلّ المندوب والفريضة إلّما أخرج الدليل وكذلك أنواع الفريضة كما يلاحظ من استدلالهم في مثل صلاه الآيات وغيرها.

(١) وذلك لظهور الإطلاق المتقدم في الأدله في عنوان طبيعه ما هو صلاتى لا الصلاه كطبيعه مجموعيه بل الطبيعى كجامع صادق على كل جزء كفرد لا- بعض من الفرد، مضافاً إلى أن مقتضى الاحتياط في الركعات المشكوكه هو إتيانها بشرائط الواجب وكذلك قضاء الأجزاء فإنها يؤتى بها بما لها من شرائط عدا اختلاف المحلّ.

(٢) جمله الروايات الوارده في الأمر بها وإن لم تتضمن التصريح بالاستقبال عدا ما ورد في روايه زيد بن على عن آباءه عليهم السلام أنه صلى الله عليه وآله

«استقبل القبلة وكبر وهو جالس ثم سجد السجدين» الحديث (٣) إلّا أن سياق جمله من

ص: ٣٢٢

١- (١) أبواب القبلة ب ٢/٩.

٢- (٢) أبواب القبلة ب ١/٩.

٣- (٣) أبواب الخلل ب ٩/١٩.

وكذا فيما لو صارت مستحبّه بالعارض كالمعاده جماعه أو احتياطاً (١)،

تلك الروايات (١) الصحيحه قد تضمن هذا اللسان «فاسجد سجدي السهو بعد تسليمك وأنت جالس ثم سلم بعدها» كصحيح أبي بصير وعبد الله بن سنان وغيرهما وهو ظاهر بقوه في تبعيه هيئتها لحاله الصلاه، لا سيما أن التعبير ب «و هو جالس» في مقابل القيام الصلاتي وأنهما سجديتين مجردتين عن القيام والركوع كما ورد نفى تضمنهما لذلك لكي لا يتوهم أنها صلاه تداركيه و هذا يفيد تبعيتهما للحاله الصلاتيه في الهيئه العامه وكذلك ما ورد من روايات سجوده صلى الله عليه و آله لهما المتضمنه لسهوه وهى وإن كانت محموله على التقيه كما أشارت إلى ذلك روايات أخرٍ إلّا أن ذلك لا يخل ببيان الكيفيه ولا مانع من الأخذ به.

(١) أما المعاده فواضح أنها هى الواجبه بعينها ماهيه وشرائطاً غايه الأمر أن الأمر الندبى تعلق بتكرار وأنه تعالى يختار أحبهما (٢) ، وأما الاحتياط فكذلك لأن تدارك ما هو واجب فيما كانت الإتيان بكل الصلاه بعنوان الاحتياط وأما فى ركعات الاحتياط فى الشكوك فكذلك لأن لتدارك النقص على تقدير وقوعه.

ص: ٣٢٣

١- (١) أبواب الخلل ب ١٤.

٢- (٢) أبواب صلاه الجماعه ب ١٠/٥٤.

وكذا سائر الصلوات الواجبه كالآيات، بل وكذا في صلاة الأموات (١)، ويشترط في صلاة النافلة في حال الاستقرار (٢)

(١) قد تقدم تقريب تماميه الإطلاق في الآيه والصحاح لطبيعه الصلاه بأنواعها فضلاً عن أقسام الواجب، وأما صلاة الأموات فقد تقدم تضمن نصوصها الاستقبال فيها والجنازه بين يدي المصلى مما يلي القبلة مضافاً إلى أنها صلاه و أن النفي الذي ورد هو عن عدم كونها نمط من الصلاه ذات الركوع والسجود الذي يعتبر فيها الطهور.

(٢) كما نسب إلى المشهور أو الأشهر خلافاً للشهيد وجماعه، ويدل على الاشتراط بحسب العموم الأولى في طبيعتها أولاً ما تقدم من إطلاق طبيعه الصلاه المأخوذ فيها الاستقبال في الآيه والصحاح وأشكل على صحيح لا تعاد بأنها في صدد بيان الإطلاق والتقييد في الأجزاء بلحاظ الخلل من جهه ركنيتها أو عدم ذلك بعد الفراغ عن أخذها ويدفعه بأنها في صدد بيان ذلك بحسب طبيعه الصلاه وتقررهما، ومن ثم تمسك بمفاد في التصحيح والركنيه في أنواع الصلوات، مع أن جملة أدله الشرائط والأجزاء الأولى هي بلسان الإعاده ولا يחדش ذلك في إطلاق اعتبارها لكونها ناظره لبيان تقرر الطبيعه.

وأشكل على صحيحه زواره المتقدم عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا صلاه إلا إلى القبلة، قال: قلت: أين حد القبلة قال: ما بين المشرق والمغرب قبله كله قال:

قلت: فمن صلى لغير القبلة أو في يوم غيم في غير الوقت قال: يعيد(١) بأن لفظ «يعيد» خاص بالفريضه، وبأن الإطلاق مقيد لا محاله بخروج النافله حال

ص: ٣٢٤

الحركة كما دلت عليه الروايات المخصصة وحينئذ إما يوجب التقييد بلحاظ الإطلاق الافرادى فتخرج طبيعه النافله كفرد من عموم طبيعه الصلاه أو بلحاظ الإطلاق الأحوالى وهى حاله الحركة دون الاستقرار وليس الثانى أولى بل القرائن على الأول وفيه: أن لسان «يعيد» كما مرّ قد استعمل فى كثير من أدله أجزاء وشرائط المركبات العباديه للدلاله على اعتبار بمعنى الفساد الوضعى حتى فى النوافل وأما التقييد فإنه على أى حال أفرادى وليس أحوالى فإن طبيعه النافله كما هى فرد من طبيعه الكليه للصلاه، فإن أفراد النافله أيضاً أفراد للطبيعه المزبور والخارج إنما هو فرد دون بقيه الأفراد.

ثانياً: ما سيأتى فى روايات المخصصه للنافله حال الحركة أنها داله سؤالاً وجواباً على مفروغيه أخذ الاستقبال فى طبيعه صلاه النافله والظاهر أن ذلك لكونها من طبيعه الصلاه المتبادر منها بحسب الجعل الشرعى فى الأدله الأوليه أخذ الاستقبال فيها.

هذا وقد استدل على تقييد المطلقات المتقدمه فى مورد النافله بعده روايات:

الأولى: ما فى صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام أنه قال:

«استقبل القبله بوجهك ولا- تقلب بوجهك عن القبله فتفسد صلاتك فإن الله عزوجل يقول لنبىه فى الفريضة: **فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ**» الحديث (١) حيث قيد مورد الآيه بالفريضة.

الثانيه: ما فى مصحح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام ورواه ابن إدريس عن الجامع للبيزنطى صاحب الرضا عليه السلام قال: سألته عن الرجل

ص: ٣٢٥

يلتفت في صلاته هل قطع ذلك صلاته؟ قال:

«إذا كانت الفريضة و التفت إلى خلفه فقد قطع صلاته فيعيد ما صلى ولا يعتد به وإن كانت نافله لا يقطع ذلك صلاته ولكن لا يعود»^(١) فهي ظاهره في عدم إخلال الالتفات إلى الخلف في النافلة دون الفريضة مع أن الاستقبال بمعنى عدم الاستدبار ركن.

الثالثة: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام - في حديث - قال:

«إذا التفت في صلاة مكتوبة من غير فراغ فأعد الصلاة إذا كان الالتفات فاحشاً، وإن كنت قد شهدت فلا تعد»^(٢) وهي ظاهره أيضاً في اختصاص مانع الاستدبار للفريضة دون النافلة.

الرابعة: ما رواه العياشي عن زراره قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام. الصلاة في السفر في السفينة والمحمل سواء؟ قال:

«النافله كلها سواء توميء. والفريضة تنزل عن المحمل إلى الأرض. وأما السفينة فصل فيها قائماً وتوَّخَّ القبلة بجهدك.» قلت: فأتوجه نحوها في كل تكبيره؟ قال:

«أما في النافلة فلا- إنما تكبر على غير القبلة (الله أكبر) ثم قال: كل ذلك قبله للمتفل أينما تولوا فثم وجه الله»^(٣) بتقريب أن صدر الرواية وذيلها تضمن التصريح بتسوية الحال في النافلة سواء في حال السفر أو الحضر وحال السير أو الاستقرار بأن قبلتها أينما توجه، وقوله عليه السلام. كل ذلك قبله للمتفل، بمنزله الكبرى من دون اختصاص بمورد السؤال إنما طبق على الفرض.

ويدفع الاستدلال بها: أما الأولى فإنه يكفي في فائده التقييد بالفريضة أن

ص: ٣٢٤

١- (١) أبواب قواطع الصلاة ب ٨/٣.

٢- (٢) أبواب قواطع الصلاة ب ٢/٣.

٣- (٣) أبواب القبلة ب ١٧/١٤.

النافله فى حال السير والركوب يسقط فيها لزوم القبله بخلاف الفريضة كما أن بينهما فرق آخر أن الاستدبار ولو غفله مبطل للفريضة دون النافله بحسب روايات الباب و كفى بهذين الفرقين تسويغاً للتقييد، فلا إطلاق فى اعتباره لبعض الحالات والموارد.

وأما الثانيه: فغايه دلالتها على عدم قدح الالتفات إلى الخلف سهواً وغفله فى النافله، لا عدم اعتبار شرطيه الاستقبال فى أجزاء صلاه النافله وقوله عليه السلام فى الذيل: «ولكن لا يعود» قرينه على صدور الالتفات المزبور عن غير عمد، ومقتضاه عدم كونه ركناً أو كون الركن من الاستقبال فى صلاه النافله حال الاستقرار هو فى الجملة لا بالجملة كما فى الفريضة.

وأما الثالثه: فالتسويه بين السفينه والمحمل فى صلاه النافله إنما هو بلحاظ حال الحركه والسير سواء فى الحضر والسفر من دون شمولها لحال الاستقرار سواء فى الحضر أو السفر فإن مفروض السؤال ومفروض جوابه عليه السلام هو حال الحركه كما فى قوله عليه السلام.

«أينما توجهت دابتك» فالأظهر أن لسان هذه الروايات هو لسان المخصص لما هو مقتضى الطبيعه الأوليه فى الصلاه مطلقاً حتى النافله من اعتبار الاستقبال، تخصيصها بغير حال الحركه، هذا مضافاً إلى ما أشرنا إليه من أن الروايات الأخرى الآتية الوارده فى سقوط الاستقبال حال الحركه فى النافله هى الأخرى داله على كون الطبيعه الأوليه فى النافله أيضاً هو اعتباره كما يأتى بيانه.

(١) مطلقاً وحكى عليه الإجماع والتسالم خلافاً لابن أبى عقيل وجماعه

فى الحضمر؁ ولسان الرواىاء الوارءه على ألسن: الأولى: ما ءل على الجواز مطلقاً ركوباً أو مشياً سفراً أو حضراً.

الثانىة: ما ءل على الجواز راكباً مطلقاً فى سفر أو حضر كصحيح الحلبي أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن صلاه النافله على البعير والءابه فقال:

«نعم حيث كان متوجهاً؁ وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه و آله» (١) وفى طريق الكليني وهو مصحح أيضاً «قلت أستقبل القبله إذا أردت التكبير قال: لا؁ ولكن تكبر حيث ما كنت متوجهاً وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه و آله» (٢) و هذا السؤال عن التقيء لءال التكبير وافتتاح الصلاه لما ورد فى بعض رواىاء المقام عن التقيء بذلك فتكون هذه الروايه ناصه على استءباب هذا التقيء كما هو مقتضى القاعءه أيضاً فى باب المندوبات والمستءبات من عءم التقيء فى المتوافقين بل حمل القيد على مراتب النءبيه.

وصحيح يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلى على راحلته قال:

«يومىء إيماءً يجعل السجود أخفض من الركوع» الحديث (٣) ومثلها صحيح حماد بن عيسى فى صلاته صلى الله عليه و آله صلاه الليل على راحلته حيث توجهت به يومىء إيماءً (٤).

وفى موثق سماعه قال: سألته عن الصلاه فى السفر. وليتطوع بالليل ما شاء إن كان نازلاً؁ وإن كان راكباً فليصل على ءابته وهو راكب و لتكن صلاته

ص: ٣٢٨

١- (١) أبواب القبله ب ٤/١٥.

٢- (٢) أبواب القبله ب ٧/١٥.

٣- (٣) أبواب القبله ب ١٥/١٥.

٤- (٤) أبواب القبله ب ٢٠/١٥.

إيماءاً وليكن رأسه حيث يريد السجود أخفض من ركوعه(١) والمقابل له بين النازل وهو المستقر والراكب وهو المتحرك في القبله وفي كثره الصلاه وقتها وهي ما يخاف فوتها يفيد اعتبار الاستقبال في الأول دون الثاني و أن السقوط للاستقبال في الثاني من باب الإدراك للنافله عن التضييع بما يتيسر إتيانه من أجزائها ومن ثم كانت التخفيف في كل من الاستقبال والسجود والركوع مع كونها من أركان الصلاه.

وفي صحيح محمد بن مسلم(٢) عن صلاه الليل في المحمل.

الثالثه: ما دل على الجواز بعنوان ماشياً مطلقاً في سفر أو حضر والظاهر أن المراد من العنوان الحركه راكباً، لكن من دون التقييد بالركوب بل مطلق الحركه كصحيح يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلى على راحلته. قلت: يصلى وهو يمشى؟ قال:

«نعم، يومىء إيماء، وليجعل السجود أخفض من الركوع»(٣) وفي صحيحته الأخرى تقييد السؤال بمورد السفر والملحوظ في هذه الطائفه أيضاً هو وحده سياق شرطيه الاستقبال مع الركوع والسجود مما يدل على أن رفع اليد عن الشرطيه من باب التحفظ عن الفوت و أن التخفيف لأجل الإتيان بها بما يتيسر منه يفهم التخفيف في مطلق أجزاء النافله الأخرى وشرائطها غير الركنيه بطريق الأولويه، و أن رفع اليد عن الشرطيه حال الحركه من باب التخفيف لا عدم الشرطيه من رأس.

الرابعه: ما قيد تكبيره الإحرام أو السجود والركوع بالاستقبال وتجويز

ص: ٣٢٩

١- (١) أبواب القبلة ب ١٤/١٥.

٢- (٢) أبواب القبلة ب ٥/١٥.

٣- (٣) أبواب القبلة ب ٤/١٦.

عدمه في بقيه الأجزاء كصحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بأن يصلي الرجل صلاة الليل في السفر وهو يمشى ولا بأس إن فاتته صلاة الليل أن يقضيها بالنهار وهو يمشى يتوجه إلى القبلة ثم يمشى ويقرأ، فإذا أراد أن يركع حوّل وجهه إلى القبلة وركع وسجد ثم مشى (١) وصحيح عبد الرحمن بن أبي نجران قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاة بالليل في السفر في المحمل قال: إذا كنت على غير القبلة فاستقبل القبلة، ثم كبر وصل حيث ذهب بك بعيرك قلت: جعلت فداك في أول الليل؟ فقال: إذا خفت الفوت في آخره (٢).

وهما وإن كانتا محمولتين على الندب لظهور المطلقات السابقة بالنصوصيه على عدم مراعاة ذلك إلّا أن في دلالتهما نصوصيه على أنّ الطبعه الأوليه في صلاة النافله هو اعتبار الاستقبال عند الاستقرار وأنه كذلك في الحركة غايه الأمر أنه يجزىء إدراك المراتب الناقصه من النافله بدل تضييعها و أن ذلك في موارد خوف الفوت، وإلّا فالراجح الاستقرار وإتيان الأركان بحالتها الأوليه.

الخامسه: ما نص فيها على الحضر كصحيح عبد الرحمن بن الحجاج أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي النوافل في الأمصار وهو على دابته حيث ما توجهت به قال: لا بأس (٣).

وفي صحيح آخر له عن أبي الحسن قال: سألته عن صلاة النافله في الحضر على ظهر الدابه إذا خرجت قريباً من أبيات الكوفه أو كنت مستعجلاً

ص: ٣٣٠

١- (١) أبواب القبلة ب ١/١٦.

٢- (٢) أبواب القبلة ب ١٣/١٥.

٣- (٣) أبواب القبلة ب ١/١٥.

بالكوفه فقال: إن كنت مستعجلاً لا تقدر على النزول وتخوفت فوت ذلك إن تركته وأنت راكب فنعم، وإلا فإن صلاتك على الأرض أحب إليّ (١).

وهما دالتان على عموم الموضوع لمطلق الحركة وأنه تدارك لإتيان النافلة بنمط مخفف عن فوتها، غايه الأمر أنه في الحضر يقل فرض الموضوع بخلافه في السفر.

نعم هناك في مرسله العياشي (٢) عن حريز قال: قال أبو جعفر عليه السلام.

«أنزل الله هذه الآيه في التطوع خاصه فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ

وصلى رسول الله صلى الله عليه وآله إيماء على راحلته أينما توجهت به حيث خرج إلى خيبر، وحين رجع من مكة، وجعل الكعبه خلف ظهره».

وهي محموله على تحقق موضوع التخفيف في صلاه النافلة في السفر الذي هو مورد نزول الآيه بلحاظ أن العناء والمشقه والانشغال غالب مصاحب للسفر.

ثم إنه هل يتعين استقبال جهه الحركة وخط المقصد كالاتجاه الذي تنحوه الدابه أم لا، قد يقال بالأول لقوله عليه السلام كما في صحيح حماد:

«يصلى على راحلته . حيث توجهت به» (٣) وفي صحيح الحلبي

«حيث كان متوجهاً» (٤) و

«حيث ما كنت متوجهاً» وفي صحيح ابن أبي نجران

«حيث ذهب بك بعيرك» (٥) لكن الأظهر أن التقييد بذلك لأجل رفع التقييد بالقبلة نظير الأمر في مورد توهم

ص: ٣٣١

١- (١) أبواب القبلة ب ١٢/١٥.

٢- (٢) أبواب القبلة ب ١٨/١٥-١٩-٢٣.

٣- (٣) أبواب القبلة ب ٢٠/١٥.

٤- (٤) أبواب القبلة ب ٦/١٥.

٥- (٥) أبواب القبلة ب ١٣/١٥.

ولا يجب فيها الاستقرار والاستقبال وإن صارت واجبه بالعرض بنذر ونحوه (١).

الحظر، فلا ظهور له في التقييد.

(١) وحكى عدم الخلاف بوجوب الاستقبال مع النذر واختاره في الوسائل، وكأنه لاستظهار المعنى الوصفى من عنوان الفريضة في ما ورد من الروايات (١) للاستقبال في الفريضة.

وعليه يستظهر المعنى الوصفى أيضاً من النافله، واللازم استظهار ذلك في جملة أحكام الصلاة من الشروط والأجزاء وأحكام الخلل، وهو كماترى مع أنّ حكم النذر في طول أحكام الصلاة الأوليه وليست هي في طوله أو عرضه، نعم لو كان البحث في حكم مترتب طولاً- على أحكام الصلاة الأوليه نظير قضاء الصوم مع اشتغال الذمه بقضاء صوم واجب، لأمكن استظهار المعنى الوصفى الطارى دون الاسمى الذاتى، بخلاف البحث عن حكم أولى أدلته ناظره للصلاه بما هي هي.

ومن ثم يظهر تدافع استظهار المعنى الوصفى من أدله الفريضة والمعنى الاسمى من أدله النافله في المقام، نعم لو أجملت الدلاله لوصلت النوبه لعموم مثل لا صلاه إلا إلى القبلة (٢) ونحوه.

واستدل أيضاً بمعتبره على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن

ص: ٣٣٢

١- (١) أبواب القبلة ب ١٤.

٢- (٢) أبواب القبلة ب ٢/٩.

(مسأله ١): كيفية الاستقبال في الصلاة قائماً أن يكون وجهه ومقاديم بدنه إلى القبلة حتى أصابع رجليه على الأحوط، والمدار على الصدق العرفي، وفي الصلاة جالساً أن يكون رأس ركبتيه إليها مع وجهه وصدره وبطنه، وإن جلس على قدميه لا بد أن يكون وضعهما على وجه يعدّ مقابلًا لها، وإن صلى مضطجعاً يجب أن يكون كهيته المدفون، وإن صلى مستلقياً فكهيته المحتضر (١).

رجل جعل لله عليه أن يصلى كذا وكذا هل يجزيه أن يصلى ذلك على دابته وهو مسافر؟ قال: نعم (١) والخدشه في طريقه بمحمد بن العلوي بعدم توثيقه مدفوعه بروايه جمله من الأجلء عنه حيث أكثر عنه محمد بن علي بن محبوب القمي وسعد بن عبد الله وأحمد بن محمد بن يحيى الأشعري وأحمد بن إدريس وعبد الله بن جعفر الحميري ومحمد بن عبد الله (جعفر بن عون الأسدي) ومحمد بن الحسن الصفار وبعدم استثناء القميين له من نواذر الحكمه، وقد وثقه الميرداماد في الرواشح وذكر أنه أبو جعفر العلوي العريضي وحكى عن الوحيد توثيقه أيضاً، وهو يروى عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفرى وغيره من أجلء الأصحاب فالرجل من الوجاهه بمكان لا سيما مع الالتفات إلى مضامين الروايات التي وقع في طريقها فالروايه مصححه فضلاً عن اعتبارها.

(١) الاستقبال بالوجه ومقاديم البدن دخيل عرفاً في الاستقبال وكذا بحسب الروايات كما في صحيح لحمد بن عيسى الوارد في بيان كيفية الصلاة «فقام أبو عبد الله عليه السلام مستقبل القبلة منتصباً فأرسل يديه جميعاً على فخذه قد ضم أصابعه وقرب بين قدميه حتى كان بينهما قدر ثلاث أصابع منفرجات

ص: ٣٣٣

الثانى: فى حال الاحتضار وقد مر كفيته.

الثالث: حال الصلاه على الميت يجب أن يجعل على وجه يكون رأسه إلى المغرب ورجلاه إلى المشرق.

الرابع: وضعه حال الدفن على كفيته مرت.

واستقبل بأصابع رجليه جميعاً القبلة لم يحرفهما عن القبلة»(١) لكنه محمول على الاستحباب فى أصابع الرجلين بعد كون التقارب بين القدمين من المندوبات والعادة مع تباعدهما انحرافها عن الاستقبال، لكن قد يقال إنه بمقدار ما هو موسع من الاستقبال بمقدار السبع من جانبى القبلة.

وأما رأس الركبتين فإن كان جالساً على رجليه وقدميه فلا محاله يستقبل بهما كى يحصل استقبال بقيه المقاديم، وأما إن كان متوركاً أو متربعاً فإنه لا محاله يحصل تمايل وقد مر أنه بمقدار ما هو موسع من الاستقبال لا سيما و أن عين الركبه مكور مدور فيتم الاستقبال بها على أيه حال.

ثم إن مما ورد فى استقبال الميت على جنبه والمحتضر على قفاه يبين كفيته استقبال المضطجع والمستلقى سواء حاله الصلاه أو الأفعال الأخرى كالجماع المكروه وغيره.

ص: ٣٣٤

١- (١) أبواب أفعال الصلاه ١/١.

الخامس: الذبح والنحر بأن يكون المذبح والمنحر ومقاديم بدن الحيوان إلى القبلة، والأحوط كون الذابح أيضاً مستقبلاً، وإن كان الأقوى عدم وجوبه (١).

(مسألة ٢): يحرم الاستقبال حال التخلّي بالبول أو الغائط، والأحوط تركه حال الاستبراء والاستنجاء كما مرّ.

(مسألة ٣): يستحب الاستقبال في مواضع: حال الدعاء، وحال قراءة القرآن، وحال الذكر، وحال التعقيب، وحال المرافعة عند الحاكم، وحال سجده الشكر وسجده التلاوه، بل حال الجلوس مطلقاً.

(مسألة ٤): يكره الاستقبال حال الجماع، وحال لبس السراويل، بل كل حاله تنافى التعظيم.

(١) مرّ كيفية الاستقبال بالمحتضر وأما وضع الميت بين المصلي والقبلة بحيث يكون رأس الميت عن يمينه ورجله عن يساره فهو استقبال للمصلي لا للميت، نعم قد يعبر عنه استقبال بالميت حال الصلاة.

أما الذبح فاستقبال نفس الذبيحة هو المتيقن من دلالة الروايات بخلاف الذابح ففي صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الذبيحة فقال:

«استقبل بذبيحتك القبلة» الحديث (١) فإن ظاهر الباء هو التعديده لا المصاحبه، وفي صحيح علي بن جعفر عن أخيه قال: سألته عن الرجل يذبح على غير قبله؟ قال:

«لا بأس إذا لم يتعمد» الحديث فإن القدر المتيقن هو

ص: ٣٣٥

١- (١) أبواب الذبائح ب ١/١٤.

الذبيحه والحال صفه لها لا للذابح.

هذا مع أن فى النحر مقتضى العاده هو استديار الذابح للقبله.

ص: ٣٣٦

فصل فى أحكام الخلل فى القبلة

(مسأله ١): لو أخلّ بالاستقبال عالماً عامداً بطلت صلاته مطلقاً، وإن أخلّ بها جاهلاً أو ناسياً أو غافلاً أو مخطئاً فى اعتقاده أو فى ضيق الوقت فإن كان منحرفاً عنها إلى ما بين اليمين واليسار صحّت صلاته، و لو كان فى الأثناء مضى ما تقدم واستقام فى الباقي، من غير فرق بين بقاء الوقت وعدمه، لكن الأحوط الإعادة فى غير المخطيء فى اجتهاده مطلقاً. وإن كان منحرفاً إلى اليمين واليسار أو إلى الاستدبار، فإن كان مجتهداً مخطئاً أعاد فى الوقت دون خارجه، وإن كان الأحوط الإعادة مطلقاً، لا سيما فى صورته الاستدبار، بل لا-ينبغى أن يترك فى هذه الصورة وكذا إن كان فى الأثناء، وإن كان جاهلاً أو ناسياً أو غافلاً فالظاهر وجوب الإعادة فى الوقت وخارجه (١).

(١) والأقوال المحكية فى الإخلال بها يمكن انتظامها بأن الانحراف إلى ما بين اليمين واليسار لا يعيد فى الوقت وخارجه عند المشهور خلافاً للمحكى عن المتقدمين أنهم أطلقوا وجوب الإعادة فى الوقت إذا صلى لغير القبلة باجتهاده، وخلافاً لبعض فأوجب القضاء أيضاً، ثم إن استظهر أن عدم الإعادة خاص بالمخطيء المجتهد دون غيره من الناسى والغافل والجاهل بالحكم والمتردد وإن كان منحرفاً إلى اليمين واليسار أو إلى الاستدبار فالمحكى هو عدم الخلاف فى الإعادة فى الوقت.

وأما خارج الوقت فى الانحراف إلى اليمين واليسار فالمشهور عدم

الإعاده فى المجهده خلفاً لبعض من أطلق الإعاده.

وأما فى الاستدبار خارج الوقت فعن المتقدمين وجمله من المتأخرين أنه يعيد أيضاً كما نصّ عليه فى الخلاف دون ما إذا كان إلى اليمين أو اليسار وهو منسوب إلى المشهور أيضاً خلفاً لأكثر المتأخرين فنفاوا الإعاده عنه كما هو المحكى أيضاً عن السيد وابن إدريس والمعتبر وابن براج وابن سعيد.

وعن مجمع البرهان أن المشرق والمغرب من الاستدبار لدلاله خبر عمار عليه، وعن الشهيد الثانى أن الاستدبار هو المقابل لخط القبلة واليمين واليسار هو كل خط يشكل قائمه مع خط القبلة، وأن ما بين خط الاستدبار وخط المشرق والمغرب ملحق بهما لأنه الإعاده مقتصره على دبر القبلة دون ما عداه.

هذا، ولسان الروايات الوارده على طوائف:

الأولى: ما دل على الإعاده مطلقاً كصحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام أنه قال له: استقبل القبلة بوجهك، ولا تقبل بوجهك عن القبلة فتفسد صلاتك، فإن الله عزوجل يقول لنبىه فى الفريضة قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ الْحَدِيثُ (١).

وموثق معمر بن يحيى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى على غير القبلة ثم تبينت القبلة وقد دخل وقت صلاه أخرى؟ قال:

«يعيدها قبل أن يصلى هذه التى قد دخل وقتها إلا أن يخاف فوت التى دخل وقتها» الحديث (٢).

ومثلها صحيح زراره فى لا تعاد، وهذه الطائفة مطلقه من جهه حدّ

ص: ٣٣٨

١- (١) أبواب القبلة ب ٣/٩.

٢- (٢) أبواب القبلة ب ٥/٩.

الانحراف مع أنّ الأولى ظاهره في العمد والموثق بقرينه الذليل ظاهره في الإعادة في الوقت بقرينه إرادته وقت الفضيله لفرض ضيقه وخوف فوته مع مجرد دخوله.

الثانية: ما دل على اغتفار الانحراف إلى ما بين اليمين واليسار كصحيح زراره عن أبي جعفر أنه قال:

«لا صلاة إلّا إلى القبلة» قال: قلت: أين حد القبلة؟ قال:

«ما بين المشرق والمغرب قبله كله» قال: قلت: فمن صلى لغير القبلة أو في يوم غيم في غير الوقت؟ قال:

«يعيده»^(١) وهذه الصحيحه ظاهره بقوه في الحكومه التفسيريه للقبلة وللمراد من الصلاه لغير القبلة وأنه فيما عدا ما بين اليمين واليسار كما أن إطلاقها في الإعادة ظاهر بقوه في الشمول للقضاء خارج الوقت كما أنها ظاهره في إطلاق الصحه من ناحيه منشأ الخلل نعم هي منصرفه عن العمد والعلم.

وصحيح معاويه بن عمار أنه سأل الصادق عليه السلام عن الرجل يقوم في الصلاه ثم ينظر بعدما فرغ، فيرى أنه قد انحرف عن القبلة يميناً أو شمالاً؟ فقال له:

«قد مضت صلاته، وما بين المشرق والمغرب قبله»^(٢) وهذه الصحيحه نص في عدم الإعادة في الوقت فيما كان بين اليمين واليسار، كما هو مفاد موثق عمار أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال: في رجل صلى على غير القبلة فيعلم وهو في الصلاه قبل أن يفرغ من صلاته قال:

«إن كان متوجهاً فيما بين المشرق والمغرب فليحول وجهه إلى القبلة ساعه يعلم» الحديث^(٣).

ص: ٣٣٩

١- (١) أبواب القبلة ب ٢/٩.

٢- (٢) أبواب القبلة ب ١/١٠.

٣- (٣) أبواب القبلة ب ٥/١٠.

وموثق الحسين بن علوان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عليهم السلام أنه كان يقول:

«من صلى على غير القبلة وهو يرى أنه على القبلة ثم عرف بعد ذلك فلا إعادته عليه إذا كان فيما بين المشرق والمغرب»^(١).

ومحصل هذه الطائفة الصحة في الوقت فيما بين المشرق والمغرب أو اليمين واليسار، سواء كان بعد الفراغ من الصلاة أو في أثناء الصلاة، وهذه الطائفة الثانية أخص مطلقاً من الأولى كما أنها مطلقة في منشأ الخلل سواء الجهل بالحكم أو التردد كما في أطراف الاحتياط أو الغفلة أو النسيان أو المخطئ المتحري كما في صحيح زرارة ومعاوية بن عمار وإن اختصت بعضها الآخر ببعض الموارد.

الثالثة: ما دل على التفصيل بين الوقت فيعيد وخارجه فلا يعيد كصحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«إذا صليت وأنت على غير القبلة واستبان لك أنك صليت وأنت على غير القبلة وأنت في وقت فأعد، وإن فاتك الوقت فلا تعد»^(٢)، وهذه مطلقة من جهة منشأ الخلل عدا الجهل بالحكم.

وصحيح سليمان بن خالد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يكون في قفر من الأرض في يوم غيم فيصلى لغير القبلة ثم تصحى فيعلم أنه صلى لغير القبلة، كيف يصنع؟ قال:

«إن كان في وقت فليعد صلاته، وإن كان مضى الوقت فحسبه اجتهاده»^(٣) وهذه الصحيحة وإن كانت مقيدة بالاجتهاد إلا أن السابقه

ص: ٣٤٠

١- (١) أبواب القبلة ب ٥/١٠.

٢- (٢) أبواب القبلة ب ١/١١.

٣- (٣) أبواب القبلة ب ٦/١١.

مطلقه مضافاً إلى ما يأتي من الطائفة الرابعة المفصلة بالوقت وإن لم يتحرى.

وصحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«إذا صليت على غير القبلة فاستبان لك قبل أن تصبح أنك صليت على غير القبلة فأعد صلاتك»^(١) والنسبه بين مفاد هذه الطائفة الثالثه مع الثانيه هو حكمومه الثانيه كما مرّ بل وأخصيتها بعد ورود غير واحده منها فى داخل الوقت، وحينئذ لا يبقى تحت هذه الطائفة إلّا ما كان انحرافاً زائداً على ذلك أى ما كان إلى اليمين أو اليسار أو استدباراً أو ما كان بينهما ما لم يندرج فى الطائفة الثانيه كما فى المتردد أو الجاهل بالحكم على القول بعدم اندراجه فيها.

وفى صحيح زراره دلاله على امتداد وقت الإعادة فى خصوص العشائين إلى الفجر.

الرابعه: ما دل على الإعادة فى الوقت إن لم يكن قد تحرى، كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام فى الأعمى يؤم القوم وهو على غير القبلة قال:

«يعيد ولا يعيدون، فإنهم قد تحرّوا»^(٢) فإن التعليل عام لداخل الوقت وخارجه.

وفى صحيح أبي بصير^(٣) وصحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله التفصيل فى الأعمى بين الوقت فيعيد ولا يعيد خارجه فيخص مفاد الصحيح الأول، لكن فى صحيح يعقوب بن يقطين قال: سألت عبداً صالحاً عن رجل صلى فى يوم سحاب على غير القبلة ثم طلعت الشمس وهو فى وقت، أيعيد الصلاة إذا كان قد

ص: ٣٤١

١- (١) أبواب القبلة ب ٣/١١.

٢- (٢) أبواب القبلة ب ٧/١١.

٣- (٣) أبواب القبلة ب ٨/١١-٩.

صلى على غير القبلة؟ وإن كان قد تحرى القبلة بجهد، أتجزيه صلاته؟ فقال:

«يعيد ما كان فى وقت، فإذا ذهب الوقت فلا- إعادته عليه»(١) وهو يفيد أنّ المدار على الوقت وخروجه دون أن يكون على التحرى وعدمه، هذا مضافاً إلى التأمل فى دلالة صحيح الحلبي بأن الأعمى تحريه هو بتبعيه القوم الذين تحرّوا فالتفرقه محموله على الندب.

الخامسه: ما دل على الإعادة مطلقاً عند الاستدبار كموثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال فى رجل صلى على غير القبلة فيعلم وهو فى الصلاة قبل أن يفرغ من صلاته، قال:

«إن كان متوجهاً فيما بين المشرق والمغرب فليحوّل وجهه إلى القبلة ساعه يعلم، وإن كان متوجهاً إلى دبر القبلة فليقطع الصلاة ثم يحوّل وجهه إلى القبلة ثم يفتح الصلاة»(٢) وهى خاصه بالالتفات داخل الوقت كما أن مقتضى التقسيم والمقابلته ثنائيه التقسيم فى خلل القبلة أى وحده حكم المشرق والمغرب أى اليمين واليسار مع الاستدبار فى الإعادة فى الوقت.

ومرسل نهايه الشيخ قال: قد رويت روايه أنه إذا كان صلى إلى استدبار القبلة ثم علم بعد خروج الوقت وجب عليه إعادته الصلاة(٣).

وكذا ما فى ذيل صحيح زراره المتقدم عن أبى جعفر عليه السلام. قال: قلت:

أين حد القبلة؟ قال:

«ما بين المشرق والمغرب قبله كله» قال: قلت: فمن صلى لغير القبلة أو فى يوم غيم فى غير الوقت؟ قال:

«يعيد»(٤) وهى خاصه فى الانحراف لليمين واليسار والاستدبار كما أنها مطلقه للالتفات داخل الوقت أو

ص: ٣٤٢

١- (١) أبواب القبلة ب ٢/١١.

٢- (٢) أبواب القبلة ب ٤/١١.

٣- (٣) أبواب القبلة ب ١٠/١١.

٤- (٤) أبواب القبلة ب ٢/٩.

(مسأله ۲): إذا ذبح أو نحر إلى غير القبلة عالماً عامداً حرم المذبوح والمنحور.

وإن كان ناسياً أو جاهلاً أو لم يعرف جهه القبلة لا يكون حراماً. وكذا لو تعذر استقباله كأن يكون عاصياً أو واقعاً في بئر أو نحو ذلك مما لا يمكن استقباله فإنه يذبحه وإن كان إلى غير القبلة (۱).

خارجه مع اعتضاد الإطلاق بالخلل في إتيان الصلاه لغير الوقت الموجب للإعاده مطلقاً ولو التفت بعد مضى الوقت، نعم هذا الإطلاق قابل للتخصيص بالطائفة الثالثة مما دل على التفصيل بين الوقت وخارجه ولو بعد انقلاب النسبه بتخصيص الثالثه بالطائفة الثانيه، وإلما لكانت النسبه هي من وجه، فتحصل أن ما ذهب إليه بعض المتقدمين وأكثر المتأخرين هو المستفاد من الجمع بين الروايات مع الإطلاق في منشأ الخلل.

(۱) قد ورد التفصيل بين العمد وغيره في جملة من الروايات كصحيح محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذبيحه ذبحت لغير القبلة؟ فقال:

كل ولا بأس بذلك ما لم يتعمده. الحديث (۱).

ومثله صحيح الحلبي (۲) ومثلهما صحيح علي بن جعفر (۳) وفي صحيح آخر لمحمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل ذبح ذبيحه، فجهل أن يوجهها إلى القبلة؟ قال: كل منها فقلت له: فإنه لم يوجهها، فقال: فلا تأكل من ذبيحه ما لم يذكر اسم الله عليها، وقال: إذا أردت أن تذبح فاستقبل بذبيحتك

ص: ۳۴۳

۱- (۱) أبواب الذبائح ۴/۱۴.

۲- (۲) أبواب الذبائح ب ۳/۱۴.

۳- (۳) أبواب الذبائح ب ۵/۱۴.

القبله (١) والعمد فى استعمال الفقهاء وإن خص بلحاظ الموضوع أعم من العالم بالحكم والجاهل به إلماً أن المتبادر منه فى الاستعمال العرفى هو العالم بالحكم القاصد للموضوع ولا يطلق على الجاهل بالحكم لا سيما وأنه لا قصد فى الموضوع مع الغفله عن الحكم ولعل هذا منشأ عدم إطلاق عنوان العمد عليه، بخلاف موارد تحقق الالتفات إلى عنوان الموضوع وإنشاء القصد تجاهه، وعلى هذا التقريب فىكون اللسان الأول فى الروايات دال على مطلق الخلل عدا العامد العالم، وكذلك صحيح ابن مسلم الثانى فإن مقتضى إطلاق الجهل يعم الحكم والموضوع، إن لم يكن منصرفاً إلى الأول، وأما احتمال أن يكون المعنى فى السؤال أنه جهل الحكم ولكن اتفق إصابته للقبله فبعيد غايته فإن متعلق الجهل جعل الفعل نفسه لا حكمه وهو ظاهر فى تركه غايه الأمر سببه هو الجهل بالحكم أو نسيانه ونحو ذلك، وأما السؤال الثانى وجوابه عليه السلام بالنهى فبمقتضى المقابله مع حكم السؤال الأول هو حملة على ما يقابل فرض الأول فىنطبق على العمد.

وأما المتعصى من الحيوان فقد ورد فيه عدّه روايات كما فى صحيح الحلبي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام فى ثور تعاصى فابتدره قوم بأسيافهم، وسّموا، فأتوا علياً عليه السلام فقال:

«هذه ذكاه وحيه، ولحمه حلال» (٢) وفى صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: سألته عن بعير تردى فى بئر، فذبح من قبل ذنبه؟ فقال:

«لا بأس، إذا ذكر اسم الله عليه» (٣) وغيرها فى الباب.

ص: ٣٤٤

١- (١) أبواب الذبائح ب ٢/١٤.

٢- (٢) أبواب الذبائح ب ١/١٠.

٣- (٣) أبواب الذبائح ب ٦/١٠.

(مسأله ٣): لو ترك استقبال الميت وجب نبشه ما لم يتلاش ولم يوجب هتك حرمة، سواء كان عن عمد أو جهل أو نسيان كما مرّ سابقاً (١).

(١) لأنّ الدفن استمراره كما هو واجب فكذلك هيئه دفنه من الاستقبال به وإن مرّ الإطلاق في دليل وجوب الدفن لكن ذلك ما لم يمانع بهتك الميت بتفسيخ جسده ونحو ذلك، فإن أعظم حرمة من كيفية دفنه، وكذا لو انتفى الموضوع بتلاشى بدنه وهيكله.

ص: ٣٤٥

اعلم أنّ الستر قسمان: ستر يلزم فى نفسه، وستر مخصوص بحاله الصلاة.

فالأول يجب ستر العورتين - القبل والدبر - على كل مكلف من الرجل والمرأه عن كل أحد من ذكر أو أنثى ولو كان مماثلاً، محرماً أو غير محرّم، ويحرم على كل منهما أيضاً النظر إلى عوره الآ-خر، ولا- يستثنى من الحكمين إلّا الزوج والزوجه، والسيد والأمه إذا لم تكن مزوّجه ولا- محلله، بل يجب الستّر عن الطفل المميز، خصوصاً المراهق، كما أنه يحرم النظر إلى عوره الطفل المراهق، بل الأحوط ترك النظر إلى عوره المميز (١)،

(١) تقدم الكلام مفصلاً (١) عن ستر العورتين وتفصيل الشقوق، كما أنه تقدم من الماتن الجزم بحرمة النظر إلى عوره المميز. هذا وقد قال تعالى: قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكُمْ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ * وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ (٢) وقوله تعالى: وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ (٣)، وقوله تعالى: يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ

ص: ٣٤٦

١- (١) سند العروه ٤: ١٨٩.

٢- (٢) النور / ٣١.

٣- (٣) المؤمنون / ٦.

ويجب ستر المرأة (١) تمام بدنها عن عدا الزوج والمحارم إلا الوجه والكفين مع عدم التلذذ والريبه، وأما معهما فيجب الستر، ويحرم النظر حتى بالنسبه إلى المحارم، وبالنسبه إلى الوجه والكفين والأحوط سترها عن المحارم من السره إلى الركبه مطلقاً، كما أن الأحوط ستر الوجه والكفين عن المحارم مطلقاً.

لباساً يُوارى سَوَاتِكُمْ (١) فإن الحفظ مطلقاً عن الأفعال المناسبه ومنها الاستمتاع بالنظر بل النظر مطلقاً. فضلاً عن تصريح الآيه الثالثه ولم يستثن من العموم فى الآيه إلا الصبى غير المميز الذى لم يطلع على العورات.

(١) فقد قال تعالى فى ذلك:

الآيه الأولى: وَ لَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَ لِيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَ لَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولَى الْبِرَارِ مِنْ الرِّجَالِ أَوْ الطُّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَ لَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَ تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٢).

الآيه الثانيه: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزُوجِكُمْ وَ بَنَاتِكُمْ وَ نِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ (٣).

الآيه الثالثه: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ

ص: ٣٤٧

١- (١) الأعراف / ٢٦.

٢- (٢) النور / ٣١.

٣- (٣) الأحزاب / ٥٩.

وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَ ذَلِكَ . وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (١).

الآية الرابعة: وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ (٢).

الآية الخامسة: وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (٣).

والمستفاد من الآية الأولى: وجوب الستر للرأس والعنق والجيب فضلاً عن الثديين والعمود والفتحين فإن الخمار ما يغطي الرأس وإن العورات ثلاث للمماثل وللمحرم وللأجنبي، الفرج المستتر بثياب النوم والمحاسن المستورة بثياب البيت وثياب اليقظه وإن هذه الثياب وما فيها من الزينه هي التي لا تبديها النساء مع الأجانب وهي في قبال الزينه الظاهره.

ومن الثانيه: أن لباس الستر على نمطين منه ما يلبس في البيت وهو الذي يستر عمده الجسد وإن لم يغط الأطراف، ومنه ما يلبس في الخارج وهي ثياب الخروج وتوضع فوق الأولى، كما يظهر من الثالثه: أن هناك نمطاً ثالثاً من الثياب وهي تصنيف لباس البيت إلى صنفين فمنه ما هو ساتر للعمود ونحوها من الألبسه الباطنه وهي التي تسمى في العصر الحاضر بالألبسه الداخليه ويعبر عنها بثياب النوم، ومنه ما يلبس في عموم الوقت في المنزل ويعبر عنها بثياب اليقظه

ص: ٣٤٨

١- (١) النور / ٥٨-٥٩.

٢- (٢) الأحزاب / ٥٣.

٣- (٣) النور / ٦٠.

فى البيت و هذا يقضى بأن المقدار الواجب ستره زياده على: القبل والدير فى المنزل عن المحارم: هو مواضع المحاسن المثيره للجنس الآخر وهو ما دون الجيوب وما دون أطراف الجسد كالثدين من الصدر والبطن والفخذين والقرينه على ذلك مضافاً لما مر هو عطف ما ملكت أيمانهن فى سياق المحارم وكذلك عطف التابعين غير أولى الإربه من الرجال فى آيه النهى عن إبداء الزينه لأنه القدر المشترك بين هذه الأصناف والزوج والمماثل من النساء. كما أن المستفاد من كلمات اللغويين أن الجلباب أوسع من الخمار، فالخمار ما يخمر الرأس ويضرب بأطرافه على الجيوب، وأما الجلباب فهو الثوب الشامل الذى يشمل البدن كالمحفه والرداء والملاءه والإزار ونحوها أو ما يعرف بالعباءه فى العصر الحاضر، فإدناء الجلباب حكم مغاير لحكم ضرب أطراف الخمار على الجيوب متعلقاً وعنواناً، قال فى مجمع البحرين: الجلباب هو ثوب واسع أوسع من الخمار ودون الرداء تلويه المرأه على رأسها وتبقى منه ما ترسله على صدرها وقيل الجلباب الملحفه وكل ما يستتر به من كساء أو غيره وفى القاموس:

الجلباب كسرداب القميص ومعنى يدنين عليهن من جلابيبهن أى يرخينها عليهن ويغطين بها وجههن وأعطافهن أى أكتافهن، وقريب منه مافى الكشاف.

وعن السدى أن تغطى إحدى عينيها وجهتها والشق الآخر إلّالعين.

وفى التبيان عن ابن عباس ومجاهد هو الخمار وهى المقنعه تغطى جبينها ورأسها.

وحاصل مفاد آيه الجلباب هو أمرين: الأول: التجلل فوق ثياب اليقظه بثياب المنزل بثوب آخر. الثانى: الأمر بستر صفحه الوجه لا تمامه، أى على ستر الوجه فى الجملة فلا تكون صفحتى الوجه باديتين بالتمام.

ثم إنه لا يتوهم من الاستئذان في الآيه الثالثه كون ذلك حقاً مالكيّاً لا تكليفيّاً محضاً و ذلك لفرض العوره من القبل والدبر أيضاً وإنما الإذن توطئه للتمكن من الاستتار بلبس الثياب ويعضد التقسيم الثلاثي للساتر من الثياب ما يستفاد من الرابعه والخامسه فإن الرابعه في الاستتار وراء حجاب كآيه الجلباب وعدم تبرج القواعد بزينه مع وضعهن للثياب كآيه الخمار واستئذان غير البالغين، كما يستفاد من الرابعه عموم لزوم الحجاب والاحتجاب بين الأجنبيين إجمالاً، ثم إن التحديد بالثياب آنذاك عنوان مشير إلى الحدود من البدن وهي الموضوع لا أنها مأخوذه بنحو العنوان الكلي في القضيّه الحقيقيه كي تتبدل باختلاف الأعراف حدوداً.

وأما الروايات: ففي صحيحه ابني عمار ويعقوب:

«لا يحل للمرأة أن ينظر عبدها إلى شيء من جسدها، إلّا إلى شعرها غير متعمد لذلك»^(١) وهذا الذي مرّ أن حدود ما يكشف من الزينه للمحارم هو مقدار ما يكشف للذين ملكت الأيمان. وقد استظهر من عبارات الأصحاب في باب تغسيل الميت ذلك وقد غيروا بين حكم المماثل والمحرم وأنه من وراء الثياب.

قال عليه السلام.

«لا بأس أن ينظر إلى شعرها إذا كان مأموراً»^(٢).

وموثقه السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل أمير المؤمنين عليه السلام عن الصبي يحجم المرأة، قال:

«إذا كان يحسن يصف فلا»^(٣) ومفادها أن المميز كالمحارم في مقدار ما يستر عنه من البدن.

ص: ٣٥٠

١- (١) أبواب مقدمات النكاح ب ١/١٢٤.

٢- (٢) أبواب مقدمات النكاح ب ٢/١٢٤.

٣- (٣) أبواب مقدمات النكاح ب ٢/١٣٠.

وموثقه السكونى الأخرى عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السلام قال:

«لا- بأس أن ينظر الرجل إلى شعر أمه وأخته وابنته»^(١) وتخصيص الشعر يومىء إلى ما تقدم استظهاره من الآيات أن المحارم يسترن عنهم بثياب اليقظه ولا يكتفى بثياب النوم معهم.

نعم فى صحيح منصور قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج فى السفر ومعه امرأته يغسلها؟ قال:

«نعم وأمّه وأخته ونحو هذا، يلقى على عورتها خرقة»^(٢) مما يظهر منها أن العوره للمحارم غير المماثل هي القبل والدبر.

وكذا موثق عمار الساباطى فى الصبيه لا تصيب امرأه تغسلها قال: رجل أولى الناس بها^(٣) وخبر زيد الشحام قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأه ماتت وهى فى موضع ليس معهم امرأه غيرها قال:

«إن لم يكن فيهم لها زوج ولا ذو رحم [محرم] لها فليغسلها من غير أن ينظر إلى عورتها»^(٤).

لكن فى جملة نصوص أخرى التقييد للإطلاق فى نصوص الجواز بمن وراء الثياب كموثقه سماعه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مات وليس عنده إلكساء قال:

«تغسله امرأه ذات محرم وتصب النساء عليها الماء ولا تخلع ثوبه، وإن كانت امرأه ماتت مع رجال. وإن كان معها ذو محرم لها غسلها من فوق ثيابها»^(٥) ومثله موثق عمار^(٦) بل فى ذيل روايه الشحام

ص: ٣٥١

١- (١) أبواب مقدمات النكاح ب ٧/١٠٤.

٢- (٢) أبواب غسل الميت ب ١/٢٠.

٣- (٣) أبواب غسل الميت ب ١١/٢٠.

٤- (٤) أبواب غسل الميت ب ٧/٢٠.

٥- (٥) أبواب غسل الميت ب ٩/٢٠.

٦- (٦) أبواب غسل الميت ب ٥/٢٠.

المتقدمه وسألته عن رجل مات في السفر مع نساء ليس معهن رجل. فقال:

«وإن كان له فيهن امرأة فليغسل في قميص من غير أن تنظر إلى عورتها»^(١) وفي عدة روايات أخرى في الباب اشتراط المماثل مطلقاً وبعضها من وراء ثياب وهي كما تدل على حكم النظر واختلافه بين المماثل والمحارم كذلك تدل على حكم الستر وفرقه بين الصنفين.

وروى عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: يا رسول الله أمتي أستأذن عليها؟ قال نعم، قال: ولم يا رسول الله؟ قال: أيسرك أن تراها عريانه؟ قال: لا، قال:

فاستأذن^(٢)، وبنفس الإسناد قال: قال علي عليه السلام. قال رجل لرسول الله صلى الله عليه وآله. يا رسول الله أختي تكشف شعرها بين يدي؟ قال: لا، إني أخاف إن أبدت شيئاً من محاسنها ومن شعرها ومعصمها أن تدافعها^(٣). والظاهر إرادته نشر الشعر ونحوه.

وفي صحيح ابن أبي نصر عن الرضا عليه السلام

«يؤخذ الغلام بالصلاه وهو ابن سبع سنين ولا تغطي المرأة شعرها منه حتى يحتلم»^(٤) وغيرها من الروايات في الأبواب المتفرقة التي تنتظم دلالتها بحسب ما تقدم في مفاد الآيات ثم إن التعليل في آية الغض بكونه أذكى لهم وبرجاء الفلاح دال على أن الحكمه في الحكم راجع للناظر وليس موضوع الحكم حرمه المنظور إليه كي يسقط الحكم بسقوط حرمه المنظور إليه وبعبارة أخرى: إن النظرة الثانيه التي هي حرمه حكميه من الحق الإلهي لا من حق الناس بخلاف الأولى فإنها بحسب حرمه

ص: ٣٥٢

١- (١) أبواب غسل الميت ب ٧/٢٠.

٢- (٢) المستدرک أبواب مقدمات النکاح ب ٤/٩٢.

٣- (٣) المستدرک أبواب مقدمات النکاح ب ٤/٩٢.

٤- (٤) أبواب مقدمات النکاح ٣/١٢٦.

المنظور إليه ولذلك ورد(١) بجوازها في من انتفت حرمة ولكن من دون تعمد أى من دون تبديلها للنظرة الثانية.

ومنه يظهر أن حكم النظر ينقسم إلى حتى وهى النظرة الأولى وإلى حكمى محض وهى النظرة الثانية.

ويبقى التنبيه على أمور:

الأول: قوت نازك

استثناء الزوج فظاهر من استثناءه من حفظ الفرج وأما المحارم فقد تقدم فى دلالة آية الغض، و أن المقدار المستثنى هو الرأس والجيد وأطراف اليد والرجل دون ما دون ذلك سواء من الآية أو الروايات الواردة فى باب تغسيل الميت أو غيرها وكذلك هو مستفاد من آية الاستئذان بعمومها الشامل للمحارم أيضاً مع تنقيص الروايات على ذلك الشمول.

نعم هل يعم كل المحارم أما النسبيون فبتعميم العلقه المذكوره فى الآية بعد عدم اختلافها إلابالذكوره والأنوثة كالعم والخال، وأما بالسبب فكذلك فيما كان التعميم بنفس العلقه مع كون الاختلاف بالذكوره والأنوثة كزوج البنت وزوج الأم المدخول بها بعد كونهما من المحارم فى قوله تعالى: **وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ (٢) لا** سيما بعد ذكرها فى تحريم النكاح فى سياق من ذكر من المحارم بالسبب فى من استثنى من حرمة إبداء الزينه مضافاً إلى ذكر عنوان المحرم فى الروايات كما فى تغسيل الميت وغيره، نعم هذا فى المحرمات بالسبب المحلل بخلاف السبب الحرام ونحوه كالشبهه.

ص: ٣٥٣

١- (١) أبواب مقدمات النكاح ب ١١٣.

٢- (٢) النساء / ٢٤.

الثانى: أنه قد استثنى من حرمة الإبداء الزينه الظاهره كما فى الآيه وفسر بالوجه والكفين كما فى صحيح الفضيل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذراعين من المرأه، هما من الزينه التى قال الله: **وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ**؟ قال:

«نعم، وما دون الخمار من الزينه وما دون السوارين»^(١) وفى موثق زراره عنه عليه السلام فى قول الله عزوجل: **إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا** قال:

«الزينه الظاهره الكحل والخاتم»^(٢).

وفى الصحيح إلى مروك بن عبيد عن بعض أصحابه عنه عليه السلام ما يحل للرجل أن يرى من المرأه إذا لم يكن محرماً؟ قال:

«الوجه والكفان والقدمان»^(٣) ويعضده فى استثناء القدمين أنهما مما يندرجان فى ما ظهر فى العاده الغالبه ويكفى قصور شمول الزينه ومواضعها لهما فيقصر دليل الساتر عن شمولهما وسيأتى استثناءهما فى الساتر الصلاتى مع وحدته مع الساتر فى باب النظر.

لكنه لا ينافى ما تقدم استظهاره من آيه الجلباب وغيرها من إدناءه على الوجه لئلا يبدو صفحته كامله والتعليل فى الآيه للأمر به وإن كان يوهم الإرشاد إلماً أنه من قبيل الحكمه لا- التعليل كموضوع الأمر ويعضد ذلك ما فى صحيح ابن مسلم والحلبى وغيرهما^(٤) مما ورد فى تفسير ما تضعه القواعد من النساء فى الآيه أنه الجلباب والخمار.

الثالث: كل ما وجب ستره حرم النظر إليه كما هو متلازم عرفاً مضافاً إلى الإطلاق فى آيه الغض الشامل لما جاز كشفه من الوجه والكفين والقدمين،

ص: ٣٥٤

١- (١) أبواب مقدمات النكاح ب ١/١٠٩.

٢- (٢) أبواب مقدمات النكاح ب ٣/١٩.

٣- (٣) أبواب مقدمات النكاح ب ٢/١٠٩.

٤- (٤) أبواب مقدمات النكاح ب ١١٠.

واللفظ فى الآيه يُعْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ والغض خلاف الغمض كما أنّ لفظ (من) تفيد التبعض أو التقليل، فاللفظ الأول يعنى عدم التوجه، والثانى عدم تركيز النظر وعدم تحديقه، وهو ينطبق على ما ورد من التفصيل فى الروايات بين النظره الأولى والنظره الثانیه، فى صحيح الكاهلى قال: قال أبو عبد الله عليه السلام:

«النظره بعد النظره تزرع فى القلب الشهوه و كفى بها لصاحبها فتنه»^(١) والصحيحه تفيد أن إدامه النظر وتحديقه وتركيزه ريبه وفتنه و هذا وجه وتخريج آخر لحرمة عدم الغض وبعبارة أخرى: إنّ المراد من النظره الثانیه ليس بحسب العدد بل التركيز والتكرار لأجله بخلاف النظرات العابره التى لا يحصل معها ذلك، ومنه يظهر معنى النظره الأولى أن بمعنى العابره غير الحاده بنحو لا يسقط مركز دائره النظر على المنظور إليه بل يكون فى ظل النظر مع عدم تركيز نفسى، وفى مصحح محمد بن سنان عن الرضا عليه السلام.

«وحرّم النظر إلى شعور النساء المحجوبات بالأزواج وإلى غيرهن من النساء لما فيه من تهيج الرجال وما يدعوا إليه التهيج من الفساد والدخول فيما لا يحل ولا يجمل» الحديث^(٢) أبى جميله عن أبى جعفر وأبى عبد الله عليهما السلام قالوا:

«ما من أحد إلّا هو يصيب حظاً من الزنا فزنا العينين النظر وزنا الفم القبلة وزنا اليدين اللمس، صدق الفرج ذلك أو كذب»^(٣).

ثم إنّ دعوى التسالم على جواز نظر المرأة للرجل محل منع لا سيما عند القدماء والآيه داله على لزوم الغض وإن كان النظر بدون لذه وريبه وقد وردت

ص: ٣٥٥

١- (١) أبواب مقدمات النكاح ب ١٠٤/٦.

٢- (٢) أبواب مقدمات النكاح ب ١٠٤/١٢.

٣- (٣) أبواب مقدمات النكاح ب ١٠٤/٢.

روايات (١) عده في ذلك وإن كانت ضعاف السند لكنها متعددة، كما لا دلالة للآيه على جواز نظر الرجل لوجه وكف المرأة، لأن عدم وجوب الستر لهما أعم من جواز النظر كما أن ليس لكل ما حرم النظر إليه وجب ستره، نعم ما وجب ستره حرم النظر إليه بالتلازم عرفاً.

ثم إن تعليل حكم الغض في الآيه بكونه طهاره وعفه للناظر وفلاحة في مقابل الهوى في الرذيله يفيد أن حرمه النظر حكم تكليفي كحق وحد إلهي لا أنه حق لحرمه المنظور إليه.

ويستدل لجواز النظر إلى الوجه والكفين:

أولاً: أن الآيه سوغت الإبداء للزينة الظاهره أى الوجه والكفين وكذلك الروايات في ذيلها (٢) وهو عبارته عن الإظهار والإراءه وهو يغير التعبير بعدم وجوب الستر.

وفيه: أن الإراده والإظهار يتحقق بعدم الستر بمعرضيه النظر إليه ولو بالنظره الأولى ولا يستلزم عقلاً ولا عرفاً جواز النظره الثانيه والمتكرره والمستديمه المركزه.

ثانياً: ما ورد (٣) من نظر جابر إلى وجه الصديقه عليها السلام وهو مصفر: وفيه أنه أعم من الصدفة والاتفاق ومن كونه في النظره الأولى أو الثانيه والمستديمه، هذا مع ضعفها سنداً.

ثالثاً: صحيح على بن سويد قال: قلت لأبى الحسن عليه السلام. إنى مبتلى بالنظر

ص: ٣٥٦

١- (١) أبواب مقدمات النكاح ب ١٢٩.

٢- (٢) أبواب مقدمات النكاح ب ١٠٩.

٣- (٣) أبواب مقدمات النكاح ب ١٢٠.

إلى المرأه الجميله فيعجبني النظر إليها فقال:

«يا على، لا بأس إذا عرف الله من نيتك الصدق وإياك والزنا فإنه يحق البركه ويهلك الدين»^(١) بأن ظاهرها تحقق الإعجاب حال النظر المقصود لا الاتفاقي ولا الحاصل بعد صرف النظر، من جهه اقتضاء عمله واشتغاله المعيشى فيتطرقه ذلك من التمتع بجمالهن المنبعث من التذاذ الفطره بكل بديع وجميل لا المنبعث من الشهوه والغريزه كما فى نظر الأب إلى ولده الجميل، بقرينه ما فى ذيلها من التحذير من الزنا الذى نتيجته النظره من النمط الثانى.

وفيه: أن ذكر سبب وقوع نظره إلى المرأه الجميله هو وقوع ذلك بحسب طبيعه معيشته وكسبه، فهو يفترض أن وقوع النظره الأولى ليس بتعمد فكيف يفترض تطرق سؤاله عن تجويز النظره الثانیه أى أنه ينزه نفسه عن تعمد وتقصد النظره الأولى فكيف يفترض إرادته للنظره الثانیه وهذا يومىء إلى أن فى مرتكزه حظر تعمد النظر، ومع هذا الحال والوصف فلا يشمل كلامه ولا يحتمل إرادته السؤال عن استدامه النظر وعن النظره الثانیه بالتحديق والتركيذ، إذ المقدار الذى يسببه ابتلاءه هو أصل وقوع النظره لا-استدامته أو ملئء عينه منها، ومع قصر النظر على ذلك فيتبين أن إعجابه حاصل من النظره الأولى وبسببها فىكون الفاعل فى قوله «فيعجبني النظر» هو النظر السابق الحاصل من النظره الأولى وأل عهديه للسبق الذكري، لا أنه يعجبه إدامه النظر إليها. ويدعم هذا الاستظهار أن الإعجاب بأن ينظر إلى المرأه الجميله لا ريب إنه يثير التلذذ الجنسى ولو على قدر ودرجه العين دون بقيه الأعضاء، كما يدعمه تقييده عليه السلام النيه بالصدق، وفى حسنه ربهى أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يكره أن يسلم على

ص: ٣٥٧

١- (١) أبواب النكاح المحرم ب ٣/١.

الشابه من النساء وقال:

«أتخوف أن يعجبني صوتها فيدخل من الإثم على أكثر مما طلبت من الأجر»^(١).

رابعاً: مكاتبه الصفار إلى أبي محمد عليه السلام يجوز أن يشهد عليها من وراء السترة؟ ويسمع كلامها إذا شهد رجلان عدلان أنها فلانه بنت فلان التي تشهدك و هذا كلامها أو لا تجوز له الشهاده عليها حتى تبرز ويثبتها بعينها؟ فوقع عليه السلام:

«تتنقب وتظهر للشهود إن شاء الله»^(٢).

وفي صحيح علي بن يقطين عن أبي الحسن الأول عليه السلام.

«و لا يجوز عندهم أن يشهد الشهود على إقرارها دون أن تسفر فينظر إليها»^(٣)، وفي روايه أخرى^(٤) له تقييد ذلك إذا كانت لا تعرف بعينها ولا يحضر من يعرفها، بتقريب أن التنقب مع رؤيه العينين والجبهه حكم أخلاقي حينئذ وكذا بإسفار الوجه.

وفيه: أن النظر ههنا للضرورة كما في روايه الطيب الرجل لبعض المواضع للحاجه في العلاج.

هذا، مضافاً إلى انطباق عنوان الريبه^(٥) و الفتنة على النظره الثانيه والنظره المستديمه على القول بتعريف الريبه بما يخطر بالبال من النظر دون التلذذ أو خوف الافتتان والوقوع في الحرام وموضع التهمه، حيث إن الميل وبدائيات الشوق والخواطر الباعثه.

ص: ٣٥٨

١- (١) أبواب مقدمات النكاح ب ٣/١٣١.

٢- (٢) أبواب الشهادات ب ٣-١-٢/٤٣.

٣- (٣) أبواب الشهادات ب ٣-١-٢/٤٣.

٤- (٤) أبواب الشهادات ب ٣-١-٢/٤٣.

٥- (٥) أبواب مقدمات النكاح ب ٥/٣٦.

وفى صحيح الكاهي قال أبو عبد الله عليه السلام.

«النظره بعد النظره تزرع فى القلب الشهوه و كفى بها لصاحبها فتنه»^(١) وروايه الأربعمائه المشهوره عن أمير المؤمنين عليه السلام قال:

«و لكم أول نظره إلى المرأه فلا تتبعوها نظره أخرى واحذروا الفتنه»^(٢).

وقد استدل على قاعده الريبه بروايات عديده معلله الحرمة فى أصناف من التعامل مع الأجانب بدخول الشيطان فى البين وإغرائه بالحرام، وكذلك جمله من الآيات المحرمة لعهده من الأفعال معلله الخوف من الإثارة والافتتان.

الرابع: قد ظهر مما مر أنّ المقدار اللازم بستره على المرأه أمام المحرم هو ما دون الجيد من الصدور والبطن والفخذين وكذلك بالنسبه إلى حكم نظر المحرم لها، وأما بالنسبه إلى الرجل فالستر الواجب هو القبل والدبر كما فى الروايات المستفيضه^(٣)، نعم فى موثقه الحسين بن علوان عن جعفر عن أبيه عليه السلام قال:

«إذا زوج الرجل أمته فلا ينظرن إلى عورتها والعوره ما بين السره والركبه»^(٤) وكذا ما فى روايه الأربعمائه عن على عليه السلام قال:

«إذا تعرى أحدكم - الرجل - نظر إليه الشيطان فطمع فيه فاستتروا وليس للرجل أن يكشف ثيابه على فخذيه ويجلس بين قوم»^(٥).

وروايه بشير النبال قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الحمام فقال:

«تريد الحمام؟» قلت: نعم، فأمر بإسخان الماء ثم دخل فاتزر بإزار فغطى ركبتيه

ص: ٣٥٩

١- (١) أبواب مقدمات النكاح ب ١٥-٦/١٠٤.

٢- (٢) أبواب مقدمات النكاح ب ١٥-٦/١٠٤.

٣- (٣) أبواب آداب الحمام ب ٤-١.

٤- (٤) أبواب نكاح العبيد والإماء ب ٧/٤٤.

٥- (٥) أبواب أحكام الملابس ب ٣/١٠.

(مسأله ١): الظاهر وجوب ستر الشعر الموصول بالشعر، سواء كان من الرجل أو المرأة وحرمة النظر إليه. وأما القرامل من غير الشعر وكذا الحلى ففى وجوب سترهما وحرمة النظر إليهما مع مستوريه البشره إشكال، وإن كان أحوط (١).

وسرته. ثم قال:

«هكذا فافعل» (١) والتحديد محمول على حصول الريبه والفتنه هذا فى الرجل وأما الأمه فتخصيص الحكم بها فى خصوص علاقته مع سيدها متبعه إذا كانت مزوجه.

وأما نظر المراد للمحرم الرجل فمقتضى مفاد آيه الاستئذان هو جواز النظر فى ما لا تستره ثياب اليقظه من أطراف البدن لا كل البدن ما عدا القبل والدبر مما تستره ثياب النوم، وكذا مقتضى ما ورد (٢) فى روايات تغسيل الميت من اشتراط جواز تغسيلها للميت المحرم بعدم المماثل وكونه من وراء ثياب.

(١) وجه الحرمة أو الإشكال ليس من باب صدق الشعر على الموصول ولا للاستصحاب الذى هو حكم الستر لصاحبه الشعر الذى أخذ منها، أو بلحاظ حرمة النظر، بل لكون الوصل له يعطى زينه للمرأة فى ذلك الموضع وإن كان الموضع مستوراً، وكذا الحال فى القرامل والحلى فإن وجوب سترهما وحرمة النظر إليهما وإن لم يكن لهذه الذوات من الزينه من حيث هى بل بما هى موضوعه زينه على الموضع فضلاً عن مواضعها، لكن سترها ليس كناية صرفه عن حكم الموضع فقط، بل مضافاً إلى ذلك هو حكم ما تحدته من هيئه جماليه للموضع وهذا يتحقق حتى مع مستوريه البشره كما لا يخفى.

ص: ٣٦٠

١- (١) أبواب آداب الحمام ب ١/٥.

٢- (٢) أبواب تغسيل الميت ب ٢٠.

(مسألة ٢): الظاهر حرمه النظر (١) إلى ما يحرم النظر إليه في المرآة والماء الصافي مع عدم التلذذ، وأما معه فلا إشكال في حرمة.

(١) بعد صدق النظر المسند إليه عرفاً بل تكويناً لكون المنعكس في المرآة والماء الصافي ونحوهما هو نفس النور والأشعة المتساقطة على الجسم المنظور، غاية الأمر في النظر المستقيم تكون مستقيمه وفي الشيء العاكس تكون بنحو منعكسه، وهو بهذا المقدار لا يوجب الفرق في الإسناد والصدق، وأما دعوى أن الصورة في الشيء العاكس هو انطباع الصورة على المرآة ونحوها وهي تغاير الشيء نفسه فيدفعها ما حقق أخيراً في علم البصريات من عدم ذلك وإنما هو أشعه منعكسه من ما يتساقط على نفس الأجسام.

وأما ما في روايه موسى بن محمد أخى أبي الحسن الثالث عليه السلام - أن يحيى بن أكثم سأله في المسائل التي سأله عنها: أخبرني عن الخنثى وقول علي عليه السلام. تورث الخنثى من المبال، من ينظر إليه إذا بال؟ وشهاده الجار إلى نفسه لا تقبل، مع أنه عسى أن يكون امرأه وقد نظر إليها الرجال أو يكون رجلاً وقد نظر إليه النساء وهذا مما لا يحل فأجاب أبو الحسن الثالث عليه السلام.

«أما قول علي عليه السلام في الخنثى أنه يورث من المبال فهو كما قال، وينظر قوم عدول، يأخذ كل واحد منهم مرآه، وتقوم الخنثى خلفهم عريانه، فينظرون في المرايا فيرون شبحاً، فيحكمون عليه» (١).

فلا يتوهم دلالة على الجواز، فإنه مضافاً إلى كونه في مورد الضرورات فإنه ظاهرها عدم رؤيتهم لها بنحو واضح بل بنحو مبهم لا يفصل فيه إلّا بمقدار

ص: ٣٦١

(مسألة ٣): لا- يشترط في الستر الواجب في نفسه ساتر مخصوص ولا- كيفيه خاصه بل المناطق مجرد الستر و لو كان باليد و طلى الطين ونحوهما (١).

وأما الثاني - أي الستر حال الصلاة - فله كيفيه خاصه، ويشترط فيه ساتر خاص (٢)، ويجب مطلقاً، سواء كان هناك ناظر محترم أو غيره أم لا (٣)، ويتفاوت بالنسبه إلى الرجل والمرأه،

ما يستعلم فيه كيفيه البول. ومن ثم قيد عليه السلام الرؤيه بالشبح وأنها تقوم خلفهم.

(١) الظاهر أن مراد الماتن في الستر الذي هو وظيفه الرجل كما سيأتى وإلا فقد تقدم في المرأه أن اللازم في الساتر لها نحو الجلباب من الملاءه أو الرداء أو الملحفه علاوه على ثياب اليقظه والخمار، ولكن الأقوى كما مر في أحكام التخلي أن اللازم في ستر العوره كل من البشره والحجم التفصيلي أيضاً لأن العوار والكشف هو بكل منهما.

(٢) كما سيأتى في الروايات أنه لا بد من كونه ثوباً يلبس بخلاف الستر عن الناظر فإنه لمنع النظر ولو بالحائل والظلمه وغيرهما مما يمنع ويحول عن النظر.

(٣) بلا- خلاف يحكى في ذلك وإن اختلف فيما يأتي في المقدار اللازم ستره، ويدل عليه جملة الروايات الوارده: الأولى: ما ورد(١) في من أصابه العرى أنه يغطي عورته ما استطاع ولو بالحشيش، فإن مورده الأولى بالذات هو

ص: ٣٤٢

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٥٠.

مع عدم الناظر حيث قطع به فى الطريق ونحوه أو أنه يؤخر لىبتغى ثياباً(١) وهى فى مورد عدم الناظر، وهى بذلك صريحه فى لزوم الساتر لأجل فعل الصلاه ولو مع عدم الناظر.

الثانيه: ما ورد(٢) فى من كان ثوبه نجس سواء ما دل على الصلاه فى ثوبه النجس أو ما دل على الصلاه عرياناً، فإن كلا الطائفتين داله على مفروغيه لزوم الساتر - مع كون فرضها قد نص فى بعضها على كون المصلى فى فلاه من الأرض - أما ما دل على الصلاه فى النجس فظاهر، وأما ما دل على الصلاه عرياناً فلأنها قد فرض فيها الإيماء فى السجود والركوع أو قاعداً، مما يدل على أن كلا من القيام والركوع والسجود يشترط فيها الساتر. وفى صحيح على بن جعفر الأمر بغسله وهى فى مورد العارى وهو فى مورد من انقطع به الطريق أى مما يعدم فيه الناظر فى الغالب، أو ممن أجلسه العرى فى البيت.

الثالثه: ما ورد(٣) من النهى عن الصلاه فيما يشف أو يصف مع أن ذلك لا يلبس مع الناظر فهى ظاهره فى الصلاه فى البيت مما ينفرد الإنسان، ومثلها ما ورد(٤) فى الاكتفاء بالثوب الواحد إذا كان كثيفاً أو إذا رفعه إلى الشدوتين ونحو ذلك مما لا يقع لبسه فى العاده إلأى البيت إذا كان المصلى منفرداً. بل فى روايه الخصال فى حديث الأربعمائه قال: عليكم بالصفيق من الثياب فإن من رق ثوبه رق دينه، لا يقوم من أحدكم بين يدي الرب جل جلاله وعليه ثوب يشف»

ص: ٣٤٣

- ١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٥٢.
- ٢- (٢) أبواب النجاسات ب ٤٥-٤٦.
- ٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ٢١.
- ٤- (٤) أبواب لباس المصلى ب ٢٢.

أما الرجل فيجب عليه ستر العورتين - أى القبل من القضيب والبيضتين وحلقه الدبر لا غير، وإن كان الأحوط ستر العجان، أى ما بين حلقه الدبر إلى أصل القضيب، وأحوط من ذلك ستر ما بين السره والركبه (١)،

الحديث (١) وهى ظاهره جداً بأن الساتر الصلاتى هو كأدب واحتشام فى التوجه.

وغيرها من دلالات الروايات الطافحه بهذه الدلاله.

(١) لم يحك خلاف فى تحديد العوره مطلقاً وفى حال الصلاه إلاًعن ابن براج والحلبى من أنها من السره إلى الركبه، أو إلى نصف الساق، ويدل على أصل الحكم من لزوم ستر العوره أثناء الصلاه مما تقدمت الإشارة إليه من طوائف الروايات، وكذا صحيح محمد بن مسلم قال: رأيت أبا جعفر عليه السلام صلى فى إزار واحد ليس بواسع قد عقده على عنقه، فقلت له: ما ترى للرجل يصلى فى قميص واحد؟ فقال:

«إذا كان كثيفاً فلا بأس به» الحديث (٢) وغيره من الصحاح فى الباب من هذا القبيل حيث وقع فيها السؤال عن تعداد الأثواب وهيتها للساتر فى الصلاه مفروغاً عن لزومه فيها.

ثم إنه لو أخذ بظاهرها لكانت داله على ما ذهب إليه ابن براج والحلبى، وتحديد العوره فى باب النظر، لا يفيد بعد عدم ورود العنوان فى المقام.

نعم فى صحيح على بن جعفر عن أخيه قال: سألته عن الرجل صلى

ص: ٣٦٤

١- (١) أبواب لباب المصلى ب ٥/٢١.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ١/٢٢.

وفرجه خارج لا يعلم به هل عليه إعادته أو ما حاله؟ قال:

«لا إعادته عليه، وقد تمت صلاته»^(١).

وكذا ما ورد في الخصال من حديث الأربعمائه قال:

«تجزئ الصلاة للرجل في ثوب واحد يعقد طرفيه على عنقه» الحديث^(٢) بناء على رجوع الضمير في «عنقه» إلى الثوب فيكون المراد به الاتزار لكنه صريح مصحح جميل^(٣) وكذا ما ورد من أجزاء الصلاة في السراويل كصحيح محمد بن مسلم^(٤) وصحيح علي بن جعفر^(٥) وكذا ما ورد^(٦) في تحديد الساتر وما تستره المرأة إذا أدركت وبلغت بخلاف الأمه، فإنه ظاهر بين في التلازم ووحده التحديد بين حدود مواضع الستر في باب الصلاة مع الستر في باب النظر، كما في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الجارية التي لم تدرك متى ينبغي لها أن تغطي رأسها ممن ليس بينها وبينه محرم؟ ومتى يجب عليها أن تقنع رأسها للصلاة؟ قال:

«لا تغطي رأسها حتى تحرم عليها الصلاة»^(٧) وهي ظاهره بقوه في وحده حدود الساتر في البابين في سؤال الراوى وتقريره عليه لذلك بتعليق الحكم في البابين على وجوب الصلاة. وكذا صحيح بن حمران قال: سألته عن الرجل أعتق نصف جاريته - إلى أن قال: - قلت: فتغطي رأسها منه حين أعتق نصفها؟ قال:

«نعم، وتصلى وهي مخمره

ص: ٣٦٥

- ١- (١) أبواب لباس المصلى ب ١/٢٧.
- ٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٥/٢١.
- ٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ٤/٢٢.
- ٤- (٤) أبواب لباس المصلى ب ٢/٢٢.
- ٥- (٥) أبواب لباس المصلى ب ١٤/٢٢.
- ٦- (٦) أبواب لباس المصلى ب ٢٨-٢٩.
- ٧- (٧) أبواب مقدمات النكاح ب ٢/٢٦.

الرأس» الحديث(١) وهو بين الملازمه والوحده فى البابين وكصحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال:

«ليس على الأمه قناع فى الصلاه ولا- على المدبره قناع فى الصلاه ولا- على المكاتبه. قال: وسألته عن الأمه إذا ولدت، عليها الخمار؟ قال:

«لو كان عليها لكان عليها إذا هى حاضت، وليس عليها التقنع فى الصلاه»(٢).

وعلى ضوء ذلك فيتبين أن حدود عوره الرجل هى القبل والدبر دون العجان كما فى روايات(٣) آداب الحمام وأحكام الخلوه(٤) المتعدده وهى السوءه فى آتى الأعراف(٥) وكذا حفظ الفرج فى آيه النور(٦) والمؤمنون(٧) فإنه من أن ينظر إليه كما فى صحيح أبى بصير المروى فى تفسير القمى فى ذيل الآيه.

وقد مرّ خلاف ابن براج والحلبى، كما مرّ فى الساتر فى باب النظر التعرض إلى موثق الحسين بن علوان(٨) الوارد فى الأمه المزوجه ونظر سيدها أن العوره هى ما بين السره إلى الركبه. وكذا روايه الخصال(٩) من حديث الأربعمائه أنه ليس للرجل أن يكشف ثيابه عن فخذه ويجلس بين قوم، وكذا

ص: ٣٦٦

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ١٢/٢٨.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٧/٢٩.

٣- (٣) أبواب آداب الحمام ب ١٢-٤.

٤- (٤) أبواب أحكام الخلوه ب ١.

٥- (٥) الأعراف / ٢٠-٢٦.

٦- (٦) النور / ٣٠.

٧- (٧) المؤمنون / ٦.

٨- (٨) أبواب نكاح العبيد والإماء ب ٧/٤٤.

٩- (٩) أبواب أحكام الملابس ب ٣/١٠.

والواجب ستر لون البشرة، والأحوط ستر الشيخ الذى يرى من خلف الثوب من غير تميز للونه، وأما الحجم - أى الشكل - فلا يجب ستره (١).

روايه بشير النبال(١) فى الاتزار فى الحمام بما يغطى السره إلى الركبتين.

لكن الأولى فى الأمه والتعدى منها مع معهوديه السياق لا وجه له، والثانى بقرينه المكان والمجلس يوجب الهتك والابتدال ومن ثم قييد بالقوم، وإلاً فالعوره غير مقيده بذلك بل بالناظر ولو الفرد الواحد، والثالث قد ورد فى روايه الحمام أن اللازم هو ستر القبل والدبر فيعمل مفاده على الندبيه.

وفى صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل يكون ببطن فخذة أو إلبته الجرح هل يصلح للمرأة أن تنظر إليه وتداويه قال:

«إذا لم يكن عوره فلا بأس»(٢) وهى داله على عدم صدق العوره على الفخذ والإليه كما هو مفاد روايات الحمام.

(١) أما اللون فإنما يتمكن من النظر إليه إذا كان الشىء المنظور منكشفاً أو بحكمه فلا يكون مستوراً، وأما الشيخ فهى رؤيه الشىء ولكن من دون تفاصيله كلونه وبعض أوصافه، وهو درجه من رؤيه الشىء ورؤيه العوره كما يشير إلى ذلك اشتراط الكثيف فى صحيح محمد بن مسلم(٣) المتقدم وهو الستير مقابل الشفيف وفى روايه الخصال المتقدمه(٤) الصفيق من الثياب لا الرقيق

ص: ٣٤٧

١- (١) أبواب آداب الحمام ب ١/٥.

٢- (٢) أبواب مقدمات النكاح ب ٤/١٣٠.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ١/٢١.

٤- (٤) أبواب لباس المصلى ب ٥/٢١.

الذى يشف، وكذا فى مرفوعه محمد بن يحيى عنه عليه السلام لا تصل فيما شف أو سفّ يعنى الثوب الصقيل، ومثله مرفوعه أحمد بن حماد إلا أن فيه فيما شف أو صف وفى نسخه حكاهما فى الذكرى أو وصف بواوين، فعدم كونه شفيفاً معتبر فى الساتر وفى تاج العروس قال الكسائى: شف الثوب: رق فحكى ما تحته ونص الصحاح حتى يرى ما خلفه القباطى ثياب رقاق غير صفيقه النسج، فإذا لبستها المرأه لصقت بأردافها فوصفتها فنهى عن لبسها وأحب أن يكسين الثخان الغلاظ» وفيه أيضاً الكثافه الغلاظ.

ومنه يظهر أن الكثافه ومقابلها الشفيف ليسا بلحاظ حكايه الشبح فقط بل هو بلحاظ حكايه وصف الحجم أيضاً، وفى التاج ثوب صفيق بين الصفاقه متين جيد النسيج إذا كثف نسجه. وفى الصحاح الصقل بالضم: الخاصره والصقله مثله وصقل السيف جلاه. فيكون وصف الثوب بذلك بلحاظ أن يضيق على البدن فيجلى حجم أعضائه ويوصف جوانبه. وفى التاج مصقول الكساء رقيق.

وقد تقدم فى أحكام التخلّى أن تفصيل اللباس للحجم بنحو واضح نحو كشف الشىء وللغوره عند التصاق الثوب الرقيق.

وأما تأييد جماعه لعدم لزوم ستر الحجم بخبر عبيد الله المرافقى - فى حديث - أنه دخل حماماً بالمدينه فأخبره صاحب الحمام أن أبا جعفر عليه السلام كان يدخله فيبدأ فيطلى عانته وما يليها ثم يلف إزاره على أطراف إحليله ويدعونى فأطلى سائر بدنه، فقلت له يوماً من الأيام: إن الذى تكره أن أراه قد رأيتة قال:

«كلا إن النوره ستره [ستره]»(١).

ومثله مرسل محمد بن عمر عن بعض من حدثه أن أبا جعفر عليه السلام كان

ص: ٣٦٨

١- (١) أبواب آداب الحمام ب ١٨-١-٢.

وأما المرأة فيجب عليها ستر جميع بدننها حتى الرأس والشعر (١) إلا الوجه، المقصد الذي يغسل في الوضوء، وإلا اليدين إلى الزندين، والقدمين إلى الساقين ظاهرهما وباطنهما، ويجب ستر شيء من أطراف هذه المستثنيات من باب المقدمه.

يقول:

«من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا بمئزر، قال: فدخل ذات يوم الحمام فتنور فلما أطبقت النوره على بدننه ألقى المئزر، فقال له مولى له: بأبى أنت وأمى إنك لتوصينا بالمئزر ولزومه وقد ألقيته عن نفسك، فقال:

أما علمت أن النوره قد أطبقت العوره»(١).

أى بقوله عليه السلام.

«إنّ النوره ستره» و

«إنّ النوره قد أطبقت العوره»، فهو مبنى على توهم أن المراد بإلقاء المئزر هو إلقاءه عن الجسد بالمره وهو فاسد بل المراد هو نزعها عن موضعه من الوسط ولقّه ووضعها على العوره وأطراف الإحليل كما صرح الراوى بذلك فى الروايه الأولى، وحينئذ فيكون دعوى الراوى من رؤيته ما يكره هو حسبانته رؤيه الموضع من بين خلل الإزار الملفوف على الموضع فأجابه عليه السلام بأنه لا يمكن أن يرى لأن النوره حاجب فما يرى فيما بين الخلل فإنما هو النوره لا بشره الموضع، وأما الفخذين والوركين فإطباق النوره عليهما كالساتر بعدما لم يكونا من العوره وإنما سترهما من الاحتشام وهو حاصل بالنوره فى موضع كالحمام.

(١) واستند جماعه فى ستر الجميع بما ورد من كون بدن المرأة عوره، والمحكى الاتفاق على استثناء الوجه والكفين عدا بعض العامه، وأما القدمين

ص: ٣٦٩

١- (١) أبواب آداب الحمام ب ١/١٨-٢.

فاستثناؤه مطلقاً هو المحكى عن المشهور بل عند جملة من متأخري المتأخرين التنصيص على كل من ظاهرهما وباطنهما، لكن عن المدارك استظهار التنصيص بظهريهما عن الأكثر، وعن الوسيله ستر جميع بدنهما إلا موضع السجود.

وعن المهذب البارع عن المرتضى أن جسدها عوره دون رأسها إلا أن يكون هناك ناظر غير محرم وهو المحكى عن الكاتب، لكن فى الجمل له التصريح بستر الرأس، وظاهر كلماتهم المحكية فى المقام هو أن المناط والتحديد فى ما يستر هو بحسب حدود العوره وصدقها ومن ثم استدلال الفاضلان على جواز كشف الوجه والكفين بحرمة سترهما فى إحرام الحج، وإن ظاهر القدمين كالكفين فى ظهورهما غالباً فيندرجان فى قوله تعالى: ما ظَهَرَ وعلى هذا يقَرَّر مقتضى الأصل اللفظى فى المقام أنه عموم ستر جسدها لأنه كله عوره إلا ما استثنى بدليل أو أن الأصل هو ما ورد من عناوين فى الساتر الصلاتى وهو لا يشمل مثل الوجه وما استطال من الشعر والكفين والقدمين، وعن الصدوق عدم جواز ستر الرأس للأئمة ونص الكثير على الكراهه، وعن المنتهى إجماع المسلمين على عدم وجوب الإزار وأنه مستحب.

لكنك بعدما عرفت فى باب النظر أن المقدار اللازم ستره عليها هو ما عدا الوجه والكفين والقدمين، فكذلك الحكم فى المقام بعدما مرت الإشارة إليه فى الساتر الصلاتى للرجل من أن حدود ما يستر هو متحد فى باب النظر وباب الصلاة.

والعمده التعرّض للسان الروايات الواردة:

الأولى: فيما ورد فى تغطيه البدن والرأس والشعر دون الوجه، كصحيح

الفضيل عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«صلت فاطمه عليها السلام في درع وخمارها على رأسها، ليس عليها أكثر مما وارت به شعرها وأذنيها»^(١) أما الدرع فعن التذكرة أنه القميص السابغ الذي يغطي ظهر قدميها، واستظهر منها عدم لزوم تغطيه الصدغين وتحت الحنك و أن مقدار الوجه الجائز كشفه أكبر من ما حدد في الوضوء.

وعن المدارك أنها داله على عدم وجوب ستر العنق.

وكلا الاستظهارين محل منع فإن ستر الأذنين لا يمكن أن توارى كما في الصحيحه إلّا يربط طرفي الخمار تحت الحنك وبالتالي فيستر العنق، نعم استظهر منها جواز إبراز ما تحت الذقن بلحاظ أن الخمار لم يوار إلّا الشعر والأذن، ولكن الظاهر أن الحصر في مقابل الجلباب والملحفه ونحوهما حيث قال عليه السلام:

«ليس عليها أكثر مما.» أي فقط الخمار فالتقابل في مواراه الشعر والأذن في مقابل الالتفات والملحفه ونحوها عرضاً كما في عدّه من الروايات ويعضد هذا الحمل ما يأتي في بعض الصحاح من أنها تتقنع بالخمار، وهو لا يبدي حينئذ إلّا الحد الشرعي من الوجه في الوضوء بل دونه.

ثم إن الصحيحه حكاية فعل ليس في مقام بيان الإطلاق من جهة الاختيار أو الاضطرار لعدم التمكن من غير ذلك من الملحفه والإزار. ثم إن ظاهرها تغطيه الشعر ودعوى إرادته خصوص الرأس لا ما امتد واستطال من الشعر، ممنوعه بعد ذكر مواراه الشعر مضافاً إلى أن ما في غيرها من التقنع بالخمار أو الالتفاف والتجلل بالملحفه يقتضى ستره، ثم إن في موثق^(٢) سماعه

ص: ٣٧١

١- (١) أبواب لباس المصلي ب ١/٢٨.

٢- (٢) أبواب لباس المصلي ب ٣٣.

التصريح منه عليه السلام بأفضليه إسفار الوجه في الصلاة.

ومثله صحيح يونس بن يعقوب أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام قال: قلت:

فالمراه؟ قال:

«لا، ولا يصلح للحره إذا حاضت إلا الخمار، إلا أن لا تجده» (١) وهو صريحه في عدم لزوم ما يلفها عرضاً كالملحفه والإزار، ومثله أيضاً صحيح حمزه بن حمران (٢) وروايه أبي البختری (٣) وروايه أبي بصير (٤).

لكن في جملة أخرى (٥) أنها تتقنع بالملحفه أو تنشرها على رأسها وتجلل بها، وفي بعضها أنها تضم الملحفه إلى الدرع والخمار كما في صحيح جميل وابن أبي يعفور وعلى بن جعفر.

ومثلها ما ورد أنها تصلى في الدرع والمقنعه لكن تلتف بها عرضاً وإلا جعلتها طولاً فإنها تؤدي مؤدى الملحفه.

وجمع الشيخ بين الطائفتين بأن الأولى في الصغيره دون البالغات أو من لا يقدرن على القناع أو من عليها ثوب يجللها من رأسها إلى قدمها بخلاف الثانيه.

ويعضد الجميع المزبور أولاً: ما تقدم في الساتر الصلاتي الواجب على الرجل من وحده حدود ما يستر في باب النظر وباب الصلاة وقد تقدم أن ظاهر آيه الجلباب هو لزوم ثوب ما يغطي ثياب اليقظه.

ص: ٣٧٢

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٤/٢٨.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ١٢/٢٨.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ١٣/٢٨.

٤- (٤) أبواب لباس المصلى ب ٣/٢٩.

٥- (٥) أبواب لباس المصلى ب ٢٨.

ثانياً: بما في صحيح زراره قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن أدنى ما تصلى فيه المرأة؟ قال:

«درع وملحفه، فتشرها على رأسها، وتجلل بها»^(١) فالثوب الثانى جعل عليه السلام وظيفته علاوه على تغطيه الرأس التجلل به على أطراف البدن العليا.

ثالثاً: ما ورد من تقييد الدرع الذى تكتفى به المرأة مع المقنعه أو الملحفه بكونه كثيفاً أى غليظاً ستير، وهو مما لا يحصل به إلّامع كونه وسيعاً غليظاً فيؤدى مؤدى الملحفه أو الإزار والجلباب.

هذا، وأما معارضه كل هذه الروايات الداله على ستر الرأس بموثق ابن بكير عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«لا بأس بالمرأة المسلمه الحره أن تصلى وهى مكشوفه الرأس»^(٢) ومثله روايته الأخرى إلّا أن فيها وليس على رأسها قناع، ولفظ روايته الثانية قرينه على ما احتمله الشيخ فى التهذيب من إرادته قناع كالجلباب ونحوه زائد على الخمار ونحوه، ويعضده ما فى صحيح ابن أبى يعفور أن المرأة تصلى فى ثلاثه أثواب: إزار ودرع وخمار ولا يضرها بأن تقنع بالخمار فإن لم تجد فتوبين تترز بأحدهما وتقنع بالآخر قلت: فإن كان درع وملحفه، وليس عليها مقنعه؟ فقال:

«لا بأس إذا تقنعت بملحفه فلتلبسها فإن لم تكفها فلتلبسها طويلاً»^(٣) فكشف الرأس فى لفظه الأول لروايته هو ما فى لفظه الثانى «ليس على رأسها قناع» وقد صرح فى صحيح ابن أبى يعفور بأنه لا يضرها «ليس عليها مقنعه» فتكتفى بالملحفه أو الخمار.

ص: ٣٧٣

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٩/٢٨.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٨/٢٨.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ٨/٢٨.

أما اليدين والقدمان فالعناوين الواردة من الدرع والملحفه والمقنعه والإزار قاصره عن الشمول لها وكذلك قاعده وحده الساتر فى باب النظر وباب الصلاه كما مر فى باب الساتر والنظر، والدرع هو القميص أو القميص السابغه أو الذى يزرّ من الخلف أو لا زر له، وعلى أى تقدير فهو لا- يستر اليدين ولا القدمين، لكن عن عدّه أن القدمين يستتران غالباً بالقميص إذا كان سابغاً كما تشير إليه الروايات الواردة(1) فى النهى عن جزّ الثوب خيلاء و أن قمصان نساء العرب ساتره للقدمين والعقبين كما هو مشاهد فى الكثير.

ورد بأن الشايح لديهن مشيهن حفاه وادعى غلبه ظهورها وهو بحسب اختلاف الحضرة والريف وبحسب الطبقات الاجتماعيه، مضافاً إلى أن الثوب الطويل مهما طال فإنه يتجمع ذيله إلى الخلف بالمشى به تتبدى القدمين عند الرفع والوضع.

وأما باطن القدمين فكونهما مستورين بالأرض لا يوجب سترهما حال الجلوس أو التورك دائماً.

والاستدلال عليه بمفهوم صحيح على بن جعفر أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن المرأة ليس لها إلاملحفه واحده كيف تصلى؟ قال:

«تلتف فيها وتغضى رأسها، فإن خرجت رجلها وليس تقدر على غير ذلك فلا بأس»(2) وبتقريب ظهوره بمفروغيه لزوم تغطيه الرجلين وهما يشملان القدمين. وفيه أنّ الظاهر هو انكشاف الساقين لقصور الملحفه عن استيعاب كل بدنهما، فلا دلالة إطلاقيه لها على القدمين.

ص: ٣٧٤

١- (١) مسند أحمد بن حنبل ٢/٢٦٣-٤١٦، سنن النسائي ٨/٢٠٩.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٢/٢٨.

(مسألة ٤): لا- يجب على المرأة حال الصلاة ستر ما فى باطن القدم من الأسنان واللسان، ولا ما على الوجه من الزينه - كالكحل والحمرة والسواد والحلى - ولا الشعر الموصول بشعرها والقramل وغير ذلك. وإن قلنا بوجوب سترها عن الناظر (١).

(مسألة ٥): إذا كان هناك ناظر ينظر بريبه إلى وجهها أو كفيها أو قدميها يجب عليها سترها لكن لا من حيث الصلاة، فإن أثمت ولم تسترها لم تبطل الصلاة، وكذا بالنسبه إلى حليها، وما على وجهها من الزينه، وكذا بالنسبه إلى الشعر الموصول والقramل فى صورته حرمة النظر إليها (٢).

هذا وقد مرّ الصحيح إلى مروك بن عبيد عن بعض أصحابنا الوارد فى استثناء القدمين (١) من مواضع الزينه اللانزم سترها واندراجه فيما ظهر.

(١) أما باطن القدم فيندرج فى توابع الوجه مما ظهر وهو مما يبدو فى العاده معه، ومثله ما على الوجه من الزينه وهى منصوصه فى الساتر من باب النظر، وأما الشعر الموصول ونحوها فقد تقدم المنع عنها فى الساتر من النظر وقد مرّ وحدته مع الساتر الصلاتى متعلقاً فى الحدود والحكم.

(٢) أما مع نظر الناظر بريبه فوجوب الستر لتلك المواضع ليس من باب حكم النظر الأولى بل لقاعده الريبه و الفتنة وهى تفيد المنع لكل من فعل الطرفين الموقع لذلك كما مرّ الإشاره إلى ذلك. وأما صحه الصلاة مع المخالفه والإثم فلأن مقدار ما هو شرط فى الصلاة بقدر ما هو الحكم الأولى فى باب النظر لا

ص: ٣٧٥

(مسأله ٦): يجب على المرأة ستر رقبتها حال الصلاة، وكذا تحت ذقنها حتى المقدار الذي يرى منه عند اختمارها على الأحوط (١).

بلحاظ الطوارئ والعناوين الأخرى.

(١) تقدم أن صحيحه الفضيل في صلاتها عليها السلام ليست لها دلالة على بروز ما تحت الذقن كما توهم فإن ستر ومواراه الشعر والأذن لا يتم إلا بالتقنع بالخمار كما ورد في صحاح أخرى في الباب أو بضرب الخمار وهو ربط طرفيه بنحو متعاكس وهو موجب لستر الرقبه وما تحت الذقن في الجملة إلا أنه بقريته ما في تصريح غير واحد من الصحاح بالتقنع فيتين لزومه مطلقاً، هذا مضافاً إلى ما مرّ من دلالة الصحاح على وحده باب النظر وباب الساتر الصلاتي في حدود ما يستر، ولذلك استدل الأصحاب بأدله الساتر في النظر على المقام، ويضاف إلى ذلك أيضاً ما في صحيح علي بن جعفر أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن المرأة ليس لها إلا ملحفه واحده، كيف تصلى؟ قال:

«تلتف فيها وتغطي رأسها وتصلي، فإن خرجت رجلها وليس تقدر على غير ذلك فلا بأس» (١) فإن تقديم الالتفاف بالملحفه لأعلى الجسد والرأس على ستر الساقين مع أنهما من الواجب ستره أيضاً دال على أنّ هيئته التقنع واللف على الرأس لأجل تغطيه كل ما عدا الوجه ذا الحد المخصوص في الوضوء. ومثلها في الدلالة مصحح معلى بن خنيس (٢).

ص: ٣٧٦

١- (١) أبواب لباس المصلي ب ٢/٢٨.

٢- (٢) أبواب لباس المصلي ب ٥/٢٨.

(مسألة ٧): الأمه كالحره فى جميع ما ذكر من المستثنى والمستثنى منه، ولكن لا يجب عليها ستر رأسها ولا شعرها ولا عنقها من غير فرق بين أقسامها من القنه والمدبره والمكاتبه والمستولده (١)

(١) أما العموم للأمه فهو الظاهر من كلماتهم ومن إطلاق عنوان المرأه فى الأدله المتقدمه، وأما استثناءؤها من العموم المزبور فى الشعر والرأس والعنق فيدل عليه مثل صحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام - فى حديث - قال:

قلت: الأمه تغطى رأسها إذا صلت فقال:

«ليس على الأمه قناع» (١) وغيرها من الصحاح وهو يقتضى نفى وجوب الستر فى الرأس والشعر وبطبيعته الحال يلازمهما كشف العنق لأنه لا- يستر إلا عند سترهما وفى بعض الروايات (٢) نفى لزوم الخمار. وفى مصحح (٣) على بن جعفر جواز صلاتها فى قميص واحد.

وأما عموم حكم الأمه لأقسام المملوكه فلعموم العنوان فى الأدله مضافاً إلى صحيح محمد بن مسلم قال: ليس على الأمه قناع فى الصلاه، ولا- على المدبره قناع فى الصلاه، ولا على المكاتبه إذا اشترط عليها مولاها، قناع فى الصلاه وهى مملوكه حتى تودى جميع مكاتبها ويجرى عليها ما يجرى على المملوك فى الحدود كلها. قال: وسألته عن الأمه إذا ولدت، عليها الخمار؟ قال: لو كان عليها لكان عليها إذا هى حاضت، وليس عليها التقنع فى الصلاه» (٤) نعم قد يقرّر التعارض بينها وبين مفهوم صحيحه الآخر عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت له:

ص: ٣٧٧

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ١/٢٩.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٧-٣/٢٩.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ١٠/٢٩.

٤- (٤) أبواب لباس المصلى ب ٧/٢٩.

وأما المبعوضه فكالحره مطلقاً (١)، ولو أعتقت في أثناء الصلاه وعلمت به ولم يتخلل بين عتقها وستر رأسها زمان صحت صلاتها، بل وإن تخلل زمان إذا بادرت إلى ستر رأسها للباقي من صلاتها بلا فعل مناف، وأما إذا تركت سترها حينئذ بطلت، وكذا إذا لم تتمكّن من الستر إلّا بفعل المنافى ولكن الأحوط الإتمام ثم الإعادة.

الأمه تغطى رأسها؟ فقال: لا، ولا على أم الولد أن تغطى رأسها إذا لم يكن لها ولد» (١) وقد تقدم الثانيه الداله على وجوب التغطية مع حياه ولدها لأنها أخص من الأولى بتفصيلها وذيل الأولى غير موجود في طريق الكليني ولا الصدوق في العلل وإنما أورده في الفقيه وطريقه إلى ابن مسلم في المشيخه ضعيف، مع احتمالها لكون الولد من غير السيد وغرابه التلازم فيها لعدم كون الحيض أولى بالحكم هذا وفي صحيح ابن بزيع قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن أمهات الأولاد، لها أن تكشف رأسها بين يدي الرجال؟ قال: تقنع» (٢).

(١) لشمول العمومات لها و أن الخارج منها هو رقيه الأمه لا حريتها فإنها مندرجه في الحره مضافاً إلى دلالة صحيح ابن مسلم المتقدم في المكاتبه المشروطه والقيّد لإخراج غير المشروطه التي تتحرر بقدر ما تدفع.

ص: ٣٧٨

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٤/٢٩.

٢- (٢) أبواب مقدمات النكاح ب ١/١١٤.

نعم لو لم تعلم بالعنق حتى فرغت صحت صلاتها على الأقوى، بل وكذا لو علمت لكن لم يكن عندها ساتر أو كان الوقت ضيقاً. وأما لو علمت عتقها لكن كانت جاهله بالحكم وهو وجوب الستر فالأحوط إعادتها (١).

(١) تعرض الماتن لصور من التدارك والخلل، الأولى: ما إذا أعتقت وسترت رأسها بلا فصل فتصح صلاتها لتبدل الموضوع مع توفر الشرائط في الحالين.

الثانية: ما لو تخلل فاصل فيستدل لتصحيحه أولاً: بأن شرطيه الساتر هي للأجزاء لا للأكوان الفاصله بينها، لكن يرد أن لسان الشرط هو الساتر في الصلاة فجعلت كالظرف له وهي يحوى الأكوان بخلاف ما لو كان التعبير لا صلاة إلا بفتح الكتاب أى طبيعي الصلاة فإنه خاص بما هو واجد لطبيعي الصلاة وللأجزاء دون الأ-كوان، ثانياً: بلا- تعاد، وهو موقوف على شمولها للاضطرار مع أنه لا- تحقق له مع سعه الوقت. ثالثاً: صحيح على بن جعفر عن أخيه قال: سألته عن الرجل صلى وفرجه خارج لا يعلم به، هل عليه إعادته أو ما حاله؟ قال:

«لا إعادته عليه، وقد تمت صلاته» (١) وإطلاقها شامل لما لو التفت في الأثناء وليس مختصاً بما بعد الفراغ وأما تخصيص الأثناء بما لو حصل الالتفات بعد حصول الستر فهو من القليل النادر أما القول بأن الصحيح فى صدد تصحيح فقد الشرط عند الغفلة لا فقدته مع الالتفات مده التدارك، ففيه أن المفروض فى سؤال الراوى التفاته بعد غفلته.

وأما لو تركت عمداً فنبطل لكون الإخلال عمدياً حينئذ وأما لو استلزم

ص: ٣٧٩

(مسأله ٨): الصبيه غير البالغه حكمها حكم الأمه فى عدم وجوب ستر رأسها ورقبتها، بناء على المختار من صحه صلاتها وشرعيتها، وإذا بلغت فى أثناء الصلاه فحالها حال الأمه المعتقده فى الأثناء فى وجوب المبادره إلى الستر، والبطلان مع عدمها إذا كانت عالمه بالبلوغ (١).

الستر فعلاً منافياً لصوره الصلاه فلا يبعد الصحه لما ورد نظيره فى تدارك شرطيه طهاره البدن والثوب، أو الالتحاق بالجماعه ونحو ذلك بخلاف ما لو استلزم الاستدبار، وحكى الصحه عن المبسوط والمعتبر والتردد عن المنتهى وجامع المقاصد، ويمكن دعوى تفرقه العرف فى المنافاه بين ارتكاب مثل هذه الأفعال لإيجاد الشروط الشرعيه وبين غير ذلك.

وأما لو علمت ولم يكن عندها ساتر أو كان الوقت ضيقاً فتصح لسقوط الشرطيه حينئذ مع دورانها مع الوقت أو أصل فعل الصلاه، وأما الجهل بالحكم فإن كان بسيطاً كما فى الشك والتردد فالأقوى البطلان للزوم الفحص حينئذ بخلاف ما كان مركباً كما فى الغفله فإن الأقوى الصحه لعموم لا- تعاد كما هو الحال فى الأبواب العباديه الأخرى كالحج ونحوه حيث ورد فيها التفصيل المزبور.

(١) أما شرعيه صلاتها فهو الأقوى لعموم الأدله الأوليه الشامله للميز غايه الأمر أن حديث القلم رافع للتنجيز أو لتماميه الفعلية ولا يرفع أصل الفعلية ليكون مخصصاً لها، وأما عدم شرطيه ستر رأسها ورقبتها، فلمفهوم ما ورد(١) من تحديد الشرطيه بالبلوغ بالحوض.

ص: ٣٨٠

(مسألة ٩): لا- فرق في وجوب الستر وشرطيته بين أنواع الصلوات الواجبه والمستحبه. ويجب أيضاً في توابع الصلاه من قضاء الأجزاء المنسيه، بل سجدتى السهو على الأحوط. نعم لا يجب في صلاه الجنازه وإن كان هو الأحوط فيها أيضاً، وكذا لا يجب في سجده التلاوه وسجده الشكر (١).

(مسألة ١٠): يشترط ستر العوره في الطواف أيضاً (٢).

(١) أما التسويه بين أنواع الصلاه فلأخذ عنوان الطبيعه الشامل للقسمين، وأما الأجزاء المنسيه فهى أبعاض نفس الصلاه الأدائيه غايته أنه تبدل مكانها، وأما سجدتى السهو فقد تقدم فى الاستقبال استظهار حاله الصلاه من ما ورد فيهما وأما صلاه الجنازه فقد تقدم فى الصلاه على الميت أنها صلاه غايه الأمر أنها ليست بذات ركوع وسجود وطهور بل هى من نمط تسبيح وتهليل، وما ورد من نفي الصلاه عنها إنما ورد مقيداً لا لنفى مطلق الطبيعه، وعليه فما أخذ فى الطبيعه شامل لها إلا ما كان مقيداً بنمط الطبيعه المأخوذ فيه الركوع والسجود والطهور، وأما سجده التلاوه والشكر، فلا يشملها ما ورد بعنوان الصلاه، لكن ما ورد فى العارى - أنه يومىء للركوع والسجود - يستظهر منه منافاه العرى مع شأن السجود، وهذا هو المركوز عند المتشرعه بل عقلاً من المنافاه مع كون فعل السجود نحو من التعظيم والإجلال.

(٢) ويدل عليه المستفيض الوارد من النهى عن الطواف بالبيت عريان فإنه قد استفيض بعثه صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام بذلك عندما أرسله بتبليغ سوره البراءه كما يلاحظ ذلك من كتب السير والتواريخ معتضداً بما ورد فى الباب الذى عقده

(مسأله ۱۱): إذا بدت العوره كلاً أو بعضاً لريح أو غفله لم تبطل الصلاة. لكن إن علم به في أثناء الصلاة وجبت المبادره إلى سترها وصحت أيضاً، وإن كان الأحوط الإعادة بعد الإتمام خصوصاً إذا احتاج سترها إلى زمان معتد به (۱).

(مسأله ۱۲): إذا نسي ستر العوره ابتداءً أو بعد التكشف في الأثناء فالأقوى صحه الصلاة، وإن كان الأحوط الإعادة، وكذا لو تركه من أول الصلاة أو في الأثناء غفله (۲)، والجاهل بالحكم كالعامد على الأحوط.

صاحب الوسائل (۱) والمستدرک (۲) مع أن فيه الصحيح على الأقوى وهو ما رواه القمى في تفسيره عن محمد بن الفضيل سواء كان حفيد بن يسار البصرى الثقة أو الأزدي الصيرفي فإنه ثقة أيضاً على الأقوى بعد روايه الأجلء عنه بكثره.

(۱) أما مع فرض كون الانكشاف في فتره الغفله ونحوها وحصول الستر حين الالتفات والعلم - فالظاهر الصحه لعموم لا تعاد وخصوص صحيح على بن جعفر (۳) المتقدم، وأما إذا التفت في الأثناء إلى ذلك وبادر إلى سترها، فإطلاق دليل الساتر وإن كان شاملاً للأكوان لورود التعبير ب «في الصلاة» كما في ساتر المرأه وهو شامل لغير الأجزاء من الأكوان، إلّا أنه تقدم أن الأظهر شمول صحيح على بن جعفر للفرض.

(۲) حكي عن الفاضلين والشهيد وغيرهم البطلان في الناسى بخلاف ما

ص: ۳۸۲

۱- (۱) أبواب الطواف ب ۵۳.

۲- (۲) المستدرک أبواب الطواف.

۳- (۳) أبواب لباس المصلی ب ۱/۲۷.

(مسأله ۱۳): يجب الستر من جميع الجوانب بحيث لو كان هناك ناظر لم يرها إلاً من جهة التحت فلا يجب. نعم إذا كان واقفاً على طرف سطح أو على شباك بحيث ترى عورته لو كان هناك ناظر فالأقوى والأحوط وجوب الستر من تحت أيضاً. بخلاف ما إذا كان واقفاً على طرف بئر، والفرق من حيث عدم تعارف وجود الناظر في البئر فيصدق الستر عرفاً،

عن من تأخر عنهم.

ويدل على الصحة قاعده لا تعاد، ولا يبعد أن عموم التمسك بها استظهاره نشأ عند متأخري الأعصار كما هو الصحيح، وكذا صحيح على بن جعفر المتقدم واستظهار اختصاصه بالغفله والجهل ممنوع لصدق التعبير الوارد فيه «لا يعلم به» أي بدو فرجه وتكشفه على مطلق عدم العلم المتقرر في النسيان أيضاً، نعم قد يستظهر من ما ورد في إعادته ناسى النجاسه الإعاده في المقام لكون الطهاره شرط في الساتر فلا يزيد الفرع على الأصل، ولكنه ضعيف لأن الطهاره عن الخبث أعم من البدن والساتر، فهي شرط مستقل، مع أنه لو كانت في خصوص الساتر أيضاً لما انسحب حكمها على أصل الساتر وذلك لإمكان التفكيك في حكم الشيء الواحد من جهات مختلفه.

هذا، وأما الجاهل بالحكم فالأقوى عموم لا تعاد له سواء القاصر أو المقصر إذا كان جهلاً مركباً أي مع الغفله وأما البسيط وهو الشاك الملتفت فلا تشمله أدله الخلل فيتوجه الخطاب له بالفحص والتعلم من دون مخصص كما هو الحال مطرداً في أدله الخلل في سائر الأبواب كالحج وغيره.

ص: ۳۸۳

وأما الواقف على طرف السطح لا يصدق عليه الستر إذا كان بحيث يرى، فلو لم يستر من جهه التحت بطلت صلاته، وإن لم يكن هناك ناظر، فالمدار على الصدق العرفي ومقتضاه ما ذكرنا (١).

(مسأله ١٤): هل يجب الستر عن نفسه بمعنى أن يكون بحيث لا يرى نفسه أيضاً، أم المدار على الغير (٢)؟ قولان، الأحوط الأول، وإن كان الثانى لا يخلو عن قوه، فلو صلى فى ثوب واسع الجيب بحيث يرى عوره نفسه عند الركوع لم تبطل على ما ذكرنا، والأحوط البطلان، هذا إذا لم يكن بحيث قد يراها غيره أيضاً، وإلا فلا إشكال فى البطلان.

(١) حيث تقدم أن الستر والساتر فى باب النظر وباب الصلاة واحد فيتبين بوضوح أنه لا يلزم ستر ما واجه الأرض إلا أن يكون فى معرض النظر من الغير، كما هو موضوع وجوب الستر فى باب النظر فإنه لا يقتصر فى موضوعه على وجود الناظر بالفعل. نعم هناك فارق بين البابين كما سيأتى من لزوم كون الستر باللباس و أن لا يكون عارياً فى باب الصلاة، فالتماثل بين البابين فى حدود ما يستر وهو المتعلق لا فى نفس الموضوع، كما لو لم يكن ناظر فى البين.

(٢) مقتضى ما تقدم مراراً من وحده الستر فى البابين متعلقاً هو التفرقه بين الستر عن الغير مع الستر عن نفسه، لكن الشأن فى جملة من الأمثلة كالذى ذكره فى المتن، فإنه يشكل من جهه عدم حصول الستر فى باب النظر أيضاً، وقد ورد النهى عن اكتفاء المرأه بالإزار من دون الدرع (١)، نعم مع حصول الستر عن

ص: ٣٨٤

(مسألة ١٥): هل اللازم أن يكون ساتريته في جميع الأحوال حاصلًا من أول الصلاة إلى آخرها، أو يكفي الستر بالنسبة إلى كل حاله عند تحققها؟ مثلاً إذا كان ثوبه ممّا يستر حال القيام لا حال الركوع فهل تبطل الصلاة فيه، وإن كان في حال الركوع يجعله على وجه يكون ساتراً أو يتستر عنده بساتر آخر، أو لا تبطل؟ وجهان، أقواهما الثاني (١)، وأحوطهما الأول، وعلى ما ذكرنا فلو كان ثوبه مخرقاً بحيث تنكشف عورته في بعض الأحوال لم يضر إذا سدّ ذلك الخرق في تلك الحالة بجمعه أو بنحو آخر، ولو بيده على إشكال في الستر بها.

نظر الغير فلا دلالة على الزائد عليه كما في مرسل ابن فضال عن رجل قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام. إنّ الناس يقولون: إن الرجل إذا صلى وأزاره محلولة ويده داخله في القميص إنما يصلى عرياناً، قال:

«لا بأس» (١).

(١) المدار على فعلية الستر في كل حاله كما هو الحال في باب النظر غايه الأمر كما مر في المسألة السابقة قد يكون عدم الستر بالفعل بلحاظ حاله أخرى موجباً لصدق العرى والتكشف كما في مثال المتن فإن الثوب إذا كان قصيراً تبدو العورة بالانحناء، فإن هذا المقدار قد يوجب المعرضيه القريبه لبدو العورة، هذا مضافاً إلى أن اللازم في باب الصلاة هو تستره باللباس بحيث لا يصدق عليه التعرى والعرى، وهو قد يصدق في بعض الصور كما عرفت ويعضد ذلك ما ورد من عناوين إزار ودرع وقميص وأنه لا تكتفى المرأه بالإزار أو الملحفه عن الدرع.

وأما التستر بمعالجه اليد مع حصول الستر باللباس كما هو ظاهر ذيل

ص: ٣٨٥

(مسأله ١٦): الستر الواجب فى نفسه من حيث حرمة النظر يحصل بكل ما يمنع عن النظر، و لو كان بيده أو يد زوجته أو أمته، كما أنه يكفى ستر الدبر بالألتين، وأما الستر الصلاتى (١) فلا- يكفى فيه ذلك ولو حال الاضطرار، بل لا يجزى الستر بالطلى بالطين أيضاً حال الاختيار، نعم يجزىء حال الاضطرار على الأقوى، وإن كان الأحوط خلافه، وأما الستر بالورق والحشيش فالأقوى جوازه حتى حال الاختيار، لكن الأحوط الاقتصار على حال الاضطرار، وكذا يجزىء مثل القطن والصوف الغير المنسوجين، وإن كان الأولى المنسوج منهما أو غيرهما مما يكون من الألبسه المتعارفه.

المتن، فالظاهر كفايته، مع عدم كون ذلك فى معرض سقوطه وقد يشير إليه ما فى صحيح أبى بصير أن الحسين بن على عليه السلام صلى فى ثوب قد قلص عن نصف ساقه، وكان إذا ركع سقط عن منكبيه وكلمة سجد يناله عنقه فرده على منكبيه بيده (١) ، و هذا بخلاف ما لو كان أصل التستر باليد، فإنه خلاف ظاهر الأدله كما يأتى.

(١) الفارق بين البابين بعد كون لسان باب النظر «لا يبيدين» أو «من وراء حجاب»، هو كون الغرض والمتعلق الأصلى للحكم هو عدم البدو وعدم الانكشاف مع أنه ورد فيه أيضاً «فليضربن بخمرهن» و «ليدين عليهن من جلابيهن»، مضافاً إلى ما فيه من الاستثناء لجمله من الأصناف الدال على كون ذلك بلحاظ النظر، فمع عدمه لا موضوع للحكم ومنه يستظهر نمط المتعلق.

و هذا بخلاف اللسان الوارد فى باب الصلاة أولاً: ما فى حال الاختيار

ص: ٣٨٦

«لا يقوم من أحدكم بين الرب جل جلاله وعليه ثوب يشف» (١) أو

«لا تصل فيما شف أو وصف» (٢) أو

«تصلي المرأة في ثلاثه أثواب:

إزار ودرع وخمار» (٣) و

«أدنى ما تصلي فيه المراه درع وملحفه» (٤) و

«لا ينبغي للمرأة أن تصلي إلفى ثوبين» (٥) و

«إذا حاضت الجارية فلا تصلي إلبخمار» (٦) فإن هذا اللسان مقيد للصلاه باللباس و أن اللبس للصلاه في نفسها لا بالإضافة إلى الناظر كما هو الحال في باب النظر، ومنه يظهر أن الستر في باب الصلاه الغايه منه الهيئه الخاصه كآداب في الحضور بين يديه تعالى في الصلاه ومن ثم اختلف متعلق الحكم والواجب فيه عن باب النظر.

ثانياً: ما في حال الاضطراب من جعل التستر بغير اللباس من باب الاضطراب ولفقد اللباس، بل قد رتب في الساتر غير اللباس بالأقرب فالأقرب إلى اللباس، كما في صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن الرجل قطع عليه أو غرق متاعه فبقي عرياناً وحضرت الصلاه، كيف يصلي؟ قال:

«إن أصاب حشيشاً يستر به عورته أتم صلاته بالركوع والسجود، وإن لم يصب شيئاً يستر به عورته أو مأ وهو قائم» (٧)، وهي ظاهره في تقرير ما عند السائل من تأخر التستر بالحشيش عن اللباس بل تعرض عليه السلام في الجواب لغير الحشيش مما يستر العوره قرر كساتر اضطرارى.

ص: ٣٨٧

١- (١) أبواب لباس المصلي ب ٥/٢٢.

٢- (٢) أبواب لباس المصلي ب ٤/٢٢.

٣- (٣) أبواب لباس المصلي ب ٨/٢٨.

٤- (٤) أبواب لباس المصلي ب ٩/٢٨.

٥- (٥) أبواب لباس المصلي ب ١٠/٢٨.

٦- (٦) أبواب لباس المصلي ب ١٣/٢٨.

٧- (٧) أبواب لباس المصلي ب ١/٥٠.

هذا، وأما القطن والصوف غير المنسوج كالمبلد ونحوه فإن فضّل بهيئته اللباس فهو مندرج في اللباس.

ثم إن جملة روايات (١) الباب جعلت المدار في الساتر على الثياب وأنه بالعجز عنها يصلّى عرياناً مما يدل على عدم كفايه مطلق الساتر - من غير الثياب - في حال الاختيار وكذا روايه أبي البختری عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهم السلام أنه قال:

«من غرقت ثيابه فلا ينبغي له أن يصلّى حتى يخاف ذهاب الوقت يبتغي ثياباً، فإن لم يجد صلى عرياناً جالساً يومئذ إيماءً يجعل سجوده أخفض من ركوعه، فإن كانوا جماعه تباعدوا في المجالس ثم صلّوا كذلك فرادى» (٢)، بل من التقييد في كثير من الروايات الوقوف بعدم الناظر والجلوس بوجوده وتعليل عدم السجود والركوع لئلا تبدو السوأه من خلف وبلزوم وضع اليد على القبل، يتبين أن في حال الاضطرار يلزم التستر بالحشيش ونحوه.

ص: ٣٨٨

١- (١) أبواب لباس المصلّى ب ٤٩-٥٠.

٢- (٢) أبواب لباس المصلّى ب ١/٥٢.

وهى أمور: الأول: الطهاره فى جميع لباسه، عدا ما لا تتم فيه الصلاه منفرداً، بل وكذا فى محموله على ما عرفت تفصيله فى باب الطهاره (١).

الثانى: الإباحه، وهى أيضاً شرط فى جميع لباسه (٢) من فرق بين الساتر وغيره،

(١) قد تقدم البحث فى ذلك و أن النهى عن الصلاه فى النجس شامل للمحمول.

(٢) هو المحكى فى الساتر عن ابن زهره والسيد فى الناصريات والعلامة والشهيد وغيرهم من المتأخرين ومتأخريهم وحكى عن الفضل بن شاذان الصحه فيه وفى المكان المغصوب وكذا جماعه من متأخري المتأخرين، واستدل أولاً: بالروايات كمصحح إسماعيل بن جابر عن أبى عبد الله عليه السلام.

«لو أن الناس أخذوا ما أمرهم الله به فأنفقوه فيما نهاهم الله عنه فأنفقوه فيما أمرهم الله به ما قبله منهم، حتى يأخذوه من حق، وينفقوه فى حق» (١). بتقريب انطباق أن الصلاه فى المغصوب أخذ ما نهاهم عنه وهو المغصوب، وإنفاقه فيما أمرهم به وهو الصلاه. وقد يشكل على الاستدلال بضعف السند و أن عدم القبول أعم من الفساد.

ص: ٣٨٩

وفيه: أن الأقوى اعتبار حال محمد بن سنان في طريق الحديث، وأما القبول فهو إنما يكون أعم فيما كان بلحاظ أمر أجنبي عن العمل وعن مركب أجزائه وشروطه، فيكون من قبيل الإحباط وأما إذا كان بلحاظ أمر في العمل من جزئه وشروطه كالذي ورد في الرياء في العبادة، فالصحيح دلالة على الفساد كما بسطنا الكلام في ذلك في مبحث النيابة في الحج وشروطه إيمان النائب، وأن الصحة تقتضى أدنى درجات القبول ونفى كل درجاته يستلزم نفى الصحة، نعم مفاد الحديث لا يزيد على ما سيأتى من حكم العقل من عدم صحه التقرب بما هو معصيه والمفروض في المقام هو خصوص الشرط وهو توصلى غير عبادى وسيأتى تتمه الكلام.

ومرسل تحف العقول عن أمير المؤمنين عليه السلام في وصيته لكميل قال:

«يا كميل انظر في ما تصلى؟ وعلى ما تصلى؟ إن لم يكن من وجهه وحله فلا قبول»^(١) ورواه الطبري في بشاره المصطفى بإسناد متصل^(٢) ومفاده كما تقدم إلا أن دلالة تصريحه تفصيليه على المقام وإن كان سنداً أضعف مما تقدم.

الثانى: أنه من اجتماع الأمر والنهى وتاره يقرب بلحاظ الشرط نفسه واللبس والتستر باللباس وأخرى بلحاظ تسبب حركات أفعال أجزاء الصلاة من الركوع والسجود والقيام للتصرف فى اللباس.

أما ذات الشرط فأشكل عليه أن الملابس بالمعنى المحرم هو الكون على البدن بينما المعنى الواجب هو الكون (فى) فلا اتحاد فى البين، و أن غايه الأمر هو فساد الشرط وهو لا يضر بصحة الصلاة بعد كون الشرط توصلياً لا عبادياً.

ص: ٣٩٠

١- (١) أبواب مكان المصلى ب ٢/٢.

٢- (٢) أبواب مكان المصلى ب ٢/٢.

ويرده: أن المحرم هو كل الملابس للباس والانتفاعات به ومنه التستر به والكون فيه أيضاً، وأما كونه توصلياً فهو وإن تحقق في ضمن الحرام إلّا أن كونه شرطاً يعنى أنه مأخوذ ضمناً في المركب بنحو التقييد و أن الأمر به ضمنى في مجموع الأمر العبادى ولا يتصور تقييد العبادى - سواء عملاً وهو المأمور أو أمر - بما هو حرام وإن كان ذات القيد توصلياً، فالمحذور ليس من ناحيه ذات الشرط بعد فرض توصليته كما هو الحال في كل موارد الأمور التوصليه، ولا لدعوى كون الشرط في المقام يكتسب العباديه من الأمر بالمركب العبادى، بل هو من ناحيه تقييد الأمر العبادى بالأمر الضمنى التوصلى والمأمور العبادى متقيد بالشرط التوصلى فالأمر العبادى له تعلق حرفى ضمنى بذات الشرط وإن كان بنحو توصلى ولا يعقل تعلق الأمر العبادى ولو بنحو حرفى بالحرام كما أن المأمور العبادى متقيد بذات الشرط ولا يمكن فرض تقييده بالحرام و ذلك لما هو الصحيح من أنّ الأمر بالكل المركب يتعلق بالأجزاء بالأسر بنحو الأمر الضمنى النفسى ويتعلق بالشرائط بنحو الأمر الحرفى الضمنى فالأمر بالكل له نحو تعلق بالشرائط الشرعيه.

و هذا هو ما يرومه كاشف اللثام من لزوم اتصاف الشرط في المقام بكونه مأموراً به وهو لا يشمل الحرام فلا يرد عليه ما فى الجواهر من عدم دليل على لزوم هذا الوصف وإنما اللازم تحقق ذات الشرط بعد كونه توصلياً، وبذلك اتضح الفرق بين التوصلى الضمنى فى ضمن مركب عبادى وبين التوصلى المستقل حيث يتحقق ولو بالحرام.

هذا بعد البناء على ما هو الصحيح من أن الشرط الشرعى يتعلق به الأمر بالمركب بنحو ضمنى حرفى بخلاف الجزء فإن الأمر يتعلق به بنحو ضمنى نفسى.

وكذا في محموله (١)، فلو صلى في المغصوب و لو كان خيطاً منه عالماً بالحرمة عامداً بطلت (٢)،

ولعل هذا هو المراد من القول بأن الأمر بالشرط مختص بغير المنهى عنه عرفاً.

أما تسبب حركات أفعال الصلاة للتصرف فهو مبنى على كون الهوى وهو الأخذ في الانحناء إلى الحد اللازم في الركوع والسجود هو من الأجزاء وأن الحركات سبب للتصرف، لكنه لا يخلو من نظر في كلا الأمرين بعد ظهور عناوين الأجزاء في نفس الهيئات المخصوصه للبدن، و أن السبب للتصرف هو الارتداء لا الهوى.

ومن ذلك يظهر أن الأقوى شرطيه الإباحه أو مانعيه المغصوب في خصوص الساتر الفعلي لأنه المحقق لأداء الشرط بل أن هذا المقدار من المانع هو مقدار مفاد الوجه الروائي كما مرت الإشارة إليه.

(١) بناء على تسبب الحركات للتصرف في اللباس دون المختار من عدم شمول التقييد لخصوص الساتر، وأما المحمول فإطلاق الوجه السابقه له ضعيف جداً.

(٢) بناءً على عدم تلفه وعدم انتفاء أولويه الاستحقاق في مثل الخيط، وبناءً على تسبب حركات أفعال الصلاة للتصرف في المغصوب، وقد تقدم ضعفه. وأما اتحاد الشرط بالمغصوب فلا مجال له في مثل الخيط.

وإن كان جاهلاً بكونه مفسداً (١)، بل الأحوط البطلان مع الجهل بالحرمة أيضاً، وإن كان الحكم بالصحة لا يخلو عن قوه (٢)،
وأما مع النسيان أو الجهل بالغصبيه فصحيحه (٣)،

(١) المدار في إفساد الحرمة التكليفية في اجتماع الأمر والنهي الالتفات إليها ذاتها أو كونه مقصراً، وإن لم يلتفت إلى أثرها
الوضعي.

(٢) قد فصل المشهور في الجهل بين القصور والتفصيلي في مسأله اجتماع الأمر والنهي، و ذلك لعدم المعذوريه في التفصيلي
فالمبغوضيه على حالها من التنجيز مما يوجب الإفساد، لا لأجل اختصاص لا تعاد بالقاصر دون المقصر بل الصحيح هو عمومها
للمقصر وإن أثم لتقصيره بل الخارج هو الجاهل البسيط الشاك. ومع ذلك فلا تصحح لا تعاد الصلاه في المقام كما سيأتي
توضيحه.

وأما صحه صلاه الجاهل القاصر فهو لأجل عدم تنجيز الحرمة فلا يكون صدور الفعل مبغوضاً أي في الجهه الفاعليه من الفعل
مفسداً لصلاحه الفعل للتقرب، لا لأجل لا تعاد.

(٣) أما الجهل بالغصب فهو وإن لم يرفع أصل التكليف لما هو الصحيح في حديث الرفع من رفعه خصوص التنجيز، لكن قد
تقدم أن المفسد في مسأله اجتماع الأمر والنهي هو منجزيه النهي والحرمة واتصاف الفعل بالمبغوضيه صدوراً، لا وجود النهي
والحرمة الفعلية لعدم وصول النوبه إلى التعارض مع الاتحاد، بل التزاحم الملاكي فمع عدم التنجيز لا يزاحم الأمر العبادي.

وأما النسيان فالصحيح التفصيل فيه أيضاً بين القاصر والمقصر كالغاصب

والظاهر عدم الفرق بين كون المصلى الناسى هو الغاصب أو غيره، لكن الأحوط الإعادة بالنسبة إلى الغاصب، خصوصاً إذا كان بحيث لا يبالي على فرض تذكره أيضاً.

(مسألة ١): لا فرق في الغصب بين أن يكون من جهه كون عينه للغير أو كون منفعتة له، بل وكذا لو تعلق به حق الغير بأن يكون مرهوناً (١).

لما تقدم الوجه في الجاهل بالحرمة.

وقد يقال بأن لا تعاد تصحيح المقصر الناسى لأن غايته أن تكون صلاته من دون ساتر كالعارى وهى صحيحه مع النسيان، وعلى ذلك فلو قيل بعموم لا تعاد للجاهل المقصر كما بنينا عليه فتصح صلاته أيضاً.

وفيه: أن هذا يتم بناءً على أن مفاد لا تعاد هو تخصيص الأدله الأوليه للأجزاء والشرائط غير الركنيه بغير النسيان أو الجهل، وأما على الصحيح من أن لا تعاد لا تخصص الأدله وإنما تدل على الاكتفاء والاجتزاء بالناقص عن التام نظير البدل الاضطرارى، فلا يمكن تصحيح صلاه المقصر وذلك لفرض تقييد كل من الأمر العبادى بالمركب بالأمر الضمنى الحرفى بالشرط وتقييد الأمور به بالشرط والفرض كونه حراماً مبغوضاً صدوره من المقصر، فلا يتعلق الأمر العبادى بالكل بالشرط الحرام بنحو حرفى ضمنى.

(١) لكون التصرف محرماً حينئذ يمكن التنظر فى ذلك أن فى ملك المنفعه أو تعلق حق الغير به قد يفرض فى جملة من أنحاء ملك المنفعه والحقوق عدم التصادق مع اللبس والتستر ومن ثم كان التصرف فى تلك الملابس وإن كان إثماً إلا أنه غير مشمول لملك الغير ولا لحقه، فالمدار على التفصيل وتحرى نمط

(مسألة ٢): إذا صبغ ثوب بصنع مغصوب فالظاهر أنه لا- يجرى عليه حكم المغصوب، لأن الصبغ يعد تألفاً، فلا- يكون اللون لمالكه، لكن لا يخلو عن إشكال أيضاً، نعم لو كان الصبغ أيضاً مباحاً لكن أجبر شخصاً على عمله ولم يعط أجرته لا إشكال فيه، بل وكذا لو أجبر على خياطه ثوب أو استأجر ولم يعط أجرته إذا كان الخيط له أيضاً، وأما إذا كان للغير فمشكل، وإن كان يمكن أن يقال: إنه يعد تألفاً فيستحق مالكه قيمته، خصوصاً إذا لم يمكن ردّه بفتقه، لكن الأحوط ترك الصلاة فيه قبل إرضاء مالك الخيط، خصوصاً إذا أمكن ردّه بالفتق صحيحاً، بل لا يترك في هذه الصورة (١).

(مسألة ٣): إذا غسل الثوب الوسخ أو النجس بماء مغصوب فلا إشكال في جواز الصلاة فيه بعد الجفاف، غاية الأمر أن ذمته تشتغل بعوض الماء، وأما مع رطوبته فالظاهر أنه كذلك أيضاً، وإن كان الأولى تركها حتى يجف (٢).

الموارد، وقد استظهر في الجواهر تخصيصهم في الكلمات الحرمه بالغصب دون بقيه الحرمات كحرمه لبس ما يتشبه الجنس بالآخر.

(١) أما صبغ الثوب فالظاهر أنه يعد عرفاً تلف ويعد عرض وليس بجوهر لا سيما في أصباغ الثوب ونحوه مما ليس له جرم. هذا فضلاً عن غصب منفعه فعل الأجير في صباغه الثوب أو خياطته، وأما الخيط فقد تقدم الكلام فيه.

(٢) غسل الثوب بماء مغصوب نظير الإجماع على خياطه الثوب، الغصب في مقدمات تحصيل الشرط وليس في الشرط نفسه، وأما لو كان الماء باقياً في الثوب الرطب فكذلك فإن غصبه الماء لا اتحاد لها بالشرط ولا الحركات الصلاة فيه سبب للتصرف في الماء المغصوب كما مر في اللباس المغصوب فضلاً

(مسأله ٤): إذا أذن المالك للغاصب أو لغيره في الصلاة فيه مع بقاء الغصبيه صحت، خصوصاً بالنسبه إلى غير الغاصب، وإن أطلق الأذن ففي جوازه بالنسبه إلى الغاصب إشكال، لانصراف الإذن إلى غيره، نعم مع الظهور في العموم لا إشكال (١).

(مسأله ٥): المحمول المنصوب إذا تحرك بحركات الصلاة يوجب البطلان وإن كان شيئاً يسيراً (٢).

عن المحمول العارض على اللباس.

(١) لخروج هذه الحصة من التصرف أثناء الصلاة عن الغصب موضوعاً مع الإذن وتبقى بقيه الحصاص وقد يفرق بين الاستيلاء والتصرف و أن الإذن متعلق بالثاني وإن بقي الأول على الحرمة والتفكيك المزبور يتصور في مثل المناصب والتدبير إلأ أنه في المقام ليس كذلك بحسب المثال فإن الانتفاع به في الصلاة متوقف على الاستيلاء على رقبه اللباس، نعم يتصور الاستيلاء على اللباس بلحاظ تصرفات أخرى فيكون محرماً بلحاظها وإن كان محللاً بلحاظ اللبس في الصلاة.

وأما عموم الإذن ففي شموله إلى الغاصب - مع علم المالك بالغصب - تأمل ومحتاج إلى مؤونه قرينه.

(٢) تقدم في اللباس الملبوس أن حركات أفعال الصلاة ليست سبباً للتصرف في اللباس فضلاً عن اللباس المحمول.

(مسأله ٦): إذا اضطر إلى لبس المغصوب لحفظ نفسه أو لحفظ المغصوب من التلف صحت صلاته فيه (١).

(مسأله ٧): إذا جهل أو نسى الغصبيه وعلم أو تذكر في أثناء الصلاه فإن أمكن نزع فوراً وكان له ساتر غيره صحت الصلاه، وإلا ففي سعه الوقت ولو بإدراك ركعه يقطع الصلاه، وإلا فيشتغل بها في حال النزاع (٢).

(١) أما غير الغاصب إذا اضطر إلى ذلك أو قام بحفظه بذلك فالترخيص الشرعى بمنزله الإذن من المالك في الحليه، وأما الغاصب ففيه منع و ذلك لما في قوله تعالى: **فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ دَالٍ عَلَى أَنْ الْاضْطِرَارُ مِنَ الْغَاصِبِ غَيْرَ مَعْفُو عَنْهُ وَإِنْ حَكَمَ الْعَقْلُ بِلِزُومِ ارْتِكَابِهِ مِنْ بَابِ أَقْلِ الْقَبِيحِينَ - وَظَاهِرِ الْأَسْتِثْنَاءِ فِي الْآيَةِ أَعْمٌ مِمَّا كَانَ مَنْشَأَ الْاضْطِرَارِ غَيْرِ الْغَصْبِ أَوْ هُوَ الْغَصْبُ بَلْ ظَاهِرُهَا الْأَوَّلُ إِذِ الثَّانِي مَنْدَرَجٌ فِي نَفْسِ الْغَصْبِ.**

(٢) الجهل والنسيان رافع للتنجيز وللعصيان فلا يكون صدور الفعل قبيحاً مانعاً للتقرب، نعم لو كان الناسى هو الغاصب فلا يشملته حديث الرفع فلا يصح تقربه، ثم عند الالتفات يعذر أيضاً في المده التي يستغرقها النزاع لأنه المقدار المقدر له على امتثال حرمه الغصب، وهذا مع حصول الستر بغيره بل مع حصول الستر بغيره فقد تقدم عدم إخلاله بالشرط ولا بصحة أفعال الصلاه وأما مع كونه الساتر فلا - محاله يقطع الصلاه مع سعه الوقت لتحصيل الشرط الصحيح، وأما مع ضيق الوقت فيدور الأمر بالتراحم بين الشرط والوقت مراعاة الوقت أهم فينزع ويتمها عارياً مع عدم الناظر.

(مسألة ٨): إذا استقرض ثوباً وكان من نيته عدم أداء عوضه، أو كان من نيته الأداء من الحرام فعن بعض العلماء أنه يكون من المغصوب، بل عن بعضهم أنه لو لم ينو الأداء أصلاً لا من الحلال ولا من الحرام أيضاً كذلك ولا يبعد ما ذكرناه، ولا يختص بالقرض ولا بالثوب، بل لو اشترى أو استأجر أو نحو ذلك وكان من نيته عدم أداء العوض أيضاً كذلك (١).

(١) مع تزامن نية الأداء من الحرام أو عدم الأداء مطلقاً مع إنشاء الالتزام بالعقد قد يصور عرفاً عدم التزامه الجدى بمعنى الإنشاء، فيخل بصحة العقد لا سيما وأن الإنشاء يتضمن إخبار أيضاً وهو صدوره عن إرادته جديده والمفروض تخلفه أو قد يقال بأنه قصد كون العوض هو الحرام لا الكلى فى الذمه، نعم لو بنى فى العقود وباب الإنشاء على الإرادة والرضا المبرزه الإنشائية لا- على الإرادة الباطنه غير المبرزه، لما كانت تلك النية مخله بصحة العقد بعد كونها باطنه غير مبرزه، نعم قد وردت جملة من الروايات:

منها: ما ورد فى نية أداء المهر كصحيح الفضيل بن يسار عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل يتزوج المرأة ولا يجعل فى نفسه أن يعطيها مهرها فهو زنا(١) ومثله موقوف حماد(٢) وفى مرسل ابن فضال عن بعض أصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«من أمهر مهرًا ثم لا ينوى قضاءه كان بمنزلة السارق»(٣) وفى روايه إسماعيل بن كثير بن بسام قال: قال أبو عبد الله عليه السلام.

«السراق ثلاثة: مانع

ص: ٣٩٨

١- (١) أبواب المهور ب ١/١١.

٢- (٢) أبواب المهور ب ٣/١١.

٣- (٣) أبواب المهور ب ٢/١١.

الزكاه ومستحل مهور النساء وكذلك من استدان ديناً ولم ينو قضاءه»(١).

ومنها: ما ورد في ما يشتري بالمال الحرام مكاتبه محمد بن الحسن الصفار إلى أبي عبد الله عليه السلام رجل اشترى من رجل ضيعة أو خادماً بمال أخذه من قطع طريق أو من سرقة هل يحل له ما يدخل عليه من ثمره هذه الضيعة، أو يحل له أن يطأ هذا الفرج الذي اشتراه من سرقة أو من قطع طريق؟ فوقع عليه السلام:

«لا خير في شيء أصله حرام ولا يحل استعماله»(٢).

ولكن في موثقه السكوني عن جعفر عن أبيه عن آباءه عليهم السلام قال:

«لو أن رجلاً سرق ألف درهم فاشترى بها جارية أو أصدقها المرأة فإن الفرج له حلال عليه تبعه المال»(٣) وجمع بينهما بحمل الأولى على الشراء بعين المال والثاني على الكلي في الذمه.

ومنها: ما ورد(٤) من عدم قبول جملة من الطاعات كالحج والجهاد والصدقة أو عدم طيب النكاح والولد مع كون المال حراماً.

ومنها: ما ورد من لزوم نية القضاء من المديون والمستقرض كصحيح زراره بن أعين قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يكون عليه الدين لا يقدر على صاحبه ولا على ولي له ولا يدرى بأى أرض هو؟ قال:

«لا جناح عليه بعد أن يعلم الله منه أن نيته الأداء»(٥) وهي وإن كانت في مورد البقاء لكن قد يستظهر منها وما مائلها مضموناً أن لزوم النية في الابتداء أولى إلزاماً لا سيما

ص: ٣٩٩

١- (١) أبواب المهور ب ١١/١١.

٢- (٢) أبواب ما يكتسب به ب ١/٣.

٣- (٣) أبواب ما يكتسب به ب ٢/٣.

٤- (٤) أبواب ما يكتسب به ب ٤.

٥- (٥) أبواب الدين والقرض ب ١/٢٢.

و أن فى بعضها فهو بمنزله السارق (١) ومعتبره أبى خديجه عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«أىما رجل أتى رجلاً فاستقرض منه مالاً- وفى نيته أن لا- يؤدى فذلك اللص العادى» (٢) ومثلها مرسل ابن فضال عن بعض أصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«من استدان ديناً فلم ينو قضاءه كان بمنزله السارق» (٣) وأشكل على الاستدلال بها أولاً: بأن المشهور أعرض عن مفادها كما حكاه الجواهر فى كتاب القرض. نعم أوجبوا نيه الأداء بقاءً. ثانياً: ضعف السند. ثالثاً: أنه خاص بالقرض ولعله لكونه تملك مال بالضمان لا مبادله مال بمال فلا يتعدى منه إلى المعاوضات كالبيع.

وفيه: أما الأول: أن ما ذكره من كون العقود تابعه للقصد صالح لكونه عملاً بمفاد هذه الروايات. نعم وقع النزاع بينهم أن المدار على الإرادة المبرزه أو على الباطنه ولكل من القولين وجه وشواهد فعلى الثانى فمفاد هذه الروايات على مقتضى القاعده. بخلافه على الأول. أما الثانى: فقد عرفت استفاضه الروايات مضموناً.

وأما الثالث: فلأنه إذا كانت نيه عدم الأداء منافيه مع القرض مع كونه تملك بالضمان فمنافاته مع المعاوضه أولى قطعاً لأن التملك بالضمان لا- يحتاج إلى قصد الأخذ بل يتقوم بقصد المعطى إذ هو كالإيقاع، ولو بنى على كونه مبادله مال بعوضه الواقعى فكذلك فلأنّ العوض الواقعى بمنزله التضمنين بموجب وضع اليد، فكيف بما يحتاج إلى قصد خاص ومؤونه زائده كما فى بقيه المعاوضات.

ص: ٤٠٠

١- (١) - أبواب الديون والقرض ب ١/٥.

٢- (٢) أبواب الديون والقرض ب ٥/٥.

٣- (٣) أبواب الديون والقرض ب ٢/٥.

(مسألة ٩): إذا اشترى ثوباً بعين مال تعلق به الخمس أو الزكاة - مع عدم أدائهما من مال آخر - حكمه حكم المغصوب (١).

التصرف في المال وفيه الخمس:

إشاره

(١) في مقابل الشراء بكلي في الذمه ثم يدفع بما تعلق به الخمس أو الزكاة فإنه بمنزله إتلاف متعلق الخمس والزكاة وتملك الثوب محضاً له إلباعاً في الإشكال في المسألة المتقدمه إذا كان نيته ذلك من الأول.

ثم في فرض الشراء بعين متعلق الخمس والزكاة فيندرج في البحث المعروف وسواء بنى على كونهما ملكيه إشاعيه لأصحابها مع مالك العين والمال أو حق متعلق بماليه العين أو كلي في المعين، أو غيرها، فإن التصرف في مجموع العين لا يصح بمقتضى القاعده بل ينفذ بمقدار ما يملك.

وأما بحسب الروايات الواردة ففي الزكاة صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام. رجل لم يزك إبله أو شاته عامين فباعها على من اشتراها أن يزكها لما مضى؟ قال:

«نعم، تؤخذ منها زكاتها ويتبع بها البائع أو يؤده زكاتها البائع»^(١) والأخذ من المشتري هو مقتضى الشراكه في ملكيه العين أن تتعلق الزكاة بالعين وإن انتقلت إلى المشتري وقد بينى على ذلك وإن كانت حقاً في العين وأنه نمط من الحق لا يسقط بالانتقال.

ومقتضى الصحيحه عدم صحه البيع في مقدار الزكاة، ويبقى ذلك المقدار متعلقاً لها نعم لو أدى البائع من مال آخر تحرر وانفك المال من الزكاة فيصح

ص: ٤٠١

وأما الخمس فقد وردت - فيه طوائف الأولى: - نصوص التحليل واستظهر منها إمضاء التعامل ثم إما يتعلق الخمس بالبدل أو بدمه من وجب عليه، أما إمضاء التعامل فكما فى جملة من الروايات، الأولى: معتبره أبى خديجه عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال رجل و أنا حاضر حلل لى الفروج؟ ففزع أبى عبد الله عليه السلام فقال له رجل: ليس يسألك أن يعترض الطريق إنما يسألك خادماً يشتريها أو امرأه يتزوجها أو ميراثاً يصيبه أو تجاره أو شيئاً أعطيه فقال:

«هذا لشيعتنا حلال، الشاهد منهم والغائب، والميت منهم والحي، وما يولد منهم إلى يوم القيامة فهو لهم حلال أما والله لا يحل إلّالمن أحللنا له، ولا والله ما أعطينا أحداً ذمه وما عندنا لأحد عهد ولا لأحد ميثاق»^(١).

الثانية: مصحح يونس بن يعقوب قال: كنت عند أبى عبد الله عليه السلام فدخل عليه رجل من القمطين فقال: جعلت فداك، تقع فى أيدينا الأرباح والأموال وتجارات نعلم أن حقك فيها ثابت وأنا عن ذلك مقصرون، فقال أبو عبد الله عليه السلام.

«ما أنصفناكم إن كلفناكم ذلك اليوم»^(٢).

الثالثة: رواه الحارث بن المغيرة النصرى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت له: إن لنا أموالاً من غلات وتجارات ونحو ذلك، وقد علمت أن لك فيها حقاً؟ قال:

«فلم أحللنا إذا لشيعتنا إلّالتطيب ولا دتهم، وكل من والى آبائى فهو فى حل مما فى أيديهم من حقنا فليبلغ الشاهد الغائب»^(٣) ومثلها مصحح يونس بن

١- (١) أبواب الأنفال ب ٤/٤.

٢- (٢) أبواب الأنفال ب ٤/٤.

٣- (٣) أبواب الأنفال ب ٤/٩.

يعقوب عن عبد العزيز بن نافع (١) وروايه تفسير العسكري (٢).

- الثانية: - وأما ما دلّ (٣) على حرمه شراء ما فيه الخمس فهو معلق على الإذن منهم وقد أذنوا في تلك الموارد المتقدمه.

- الثالثة: - وكذا ما ورد (٤) من حرمه التصرف في الخمس فإنه بلحاظ تعلق الخمس بدمه المكلف الموالى لهم ووظيفه نفسه لا بلحاظ الخمس الذى تعلق بدمه غيره والتعليل مطلق سواء كان ممن لا يعتقد الخمس أو لا يلتزم بأداءه وإن كان معتقداً لوجوبه، لإطلاق الأدله وإن اختص بعضها فى مقابل الناس، ولكن المقابله فى التحليل ومن جعلت له الحليه لا بلحاظ من انتقل منه المال المتعلق للخمس بل التخصيص فى من انتقل إليه بل إن الروايه الأولى ظاهره بقوه فى الشمول لما لو انتقل المال من الموالى العاصى كما هو الحال فى فرض الإرث وكذا الشراء والتجاره فإنها غير خاصه بالتعامل مع العامه ولا مع الخاصه الملتزمين، وكذا الحال فى إطلاق بقية الروايات.

محتملات أخرى:

نعم هناك محتملات أخرى استظهرت لمفاد روايات التحليل الثانى: ما ذهب إليه المجلسى من قصر التحليل على التصرف فى مال الخمس قبل إخراجها مع ضمان الخمس فى الذمه، فالتصرف قبل التخميس المال حلال

ص: ٤٠٣

١- (١) أبواب الأنفال ب ١٨/٤.

٢- (٢) أبواب الأنفال ب ٢٠/٤.

٣- (٣) أبواب الأنفال ب ٣.

٤- (٤) أبواب الأنفال ب ٣.

لشيعتهم لتطيب ولادتهم والخمس في ذمتهم حتى يؤدونه لا سقوط الخمس عنهم وبراءة ذمتهم، لكنه خلاف ظاهر تعبير الراوى تقع في أيدينا أى من الأموال التى تنتقل إليهم ممن لا يخمس، نعم قد يستظهر من المطلقات الواردة فى الباب وروايه الحارث ثم بالجمع مع الأدله الناهيه عن التصرف فى الخمس و أن الآكل له يأكل فى بطنه ناراً. يصار إلى الضمان، لكنه خلاف ظاهر ألسنه النهى المؤكد عن التصرف وأنه لا يحل.

الثالث: أنه إذن فى التصرف فى المال المتعلق للخمس فى ما هو مؤونه وضروره أى استثناءهما تحليلاً للشيعه و هذا الاحتمال متين بلحاظ بعض ما ورد فى ألسنه التحليل.

الرابع: أن التحليل ليس للمعامله على الخمس بل هو لنفس الخمس الذى يقع فى أيدي الشيعه من جهه دلالتة إعطاءً وأخذاً على التحليل من جهه عدم وصوله للمستحقين فى المصرف و أن المحلل هو ذات متعلق الحق، وعلى ذلك فلا يكون التحليل إذناً فى المعامله لأن الحل مسند إلى التصرف فى الخمس الواقع فى أيديهم لا إسناده إلى نفس المعامله، وكون التحليل مالكياً لا شرعياً كحكم تكليفى متعلق بالمعامله لا- يقتضى ظهوره فى الإذن وتصحيح المعامله قال فى مجمع الفائده: «وإن المشتري من المخالفين مما يختص به عليه السلام لا يكون شراء حقيقه بل نحو استنقاذ وكذا الخمس فى المال الغير المخمس.

هذا ولا يخفى أنه بناءً على كون التحليل إذناً فى المعامله فإن الخمس ينتقل إلى البدل لو كانت المعامله على شخص ما تعلق به كما لو كان مبيعاً ومقتضاه تصاعد نسبه الخمس فى نسبه الشراكه لو ترامت المعامله على أبداله مع تصاعد الربح، وكذا الحال لو بنى على عدم الإذن فى المعامله وإنما هو

تحليل لنفس الخمس الواقع بيد الشيعة ممن لا يخمس أو لا يعتقد بوجوبه، فإن ما قابل الخمس كبديل يبقى على ملك المحلل الخمس له ويلزم على ذلك تصاعد شراكه مجهول المالك مع ترامي التعامل على شخص ما يتعلق به الخمس.

نعم لو بنى على استظهار انتقال الخمس إلى ذمه من اشتغلت عهده بتكليف الخمس وإنه كالتلف لكان التعامل على شخص متعلق الخمس نظير التعامل على الكلى وأداءه بمتعلق الخمس الذى هو إتلاف لما تعلق به الخمس وينتقل إلى ذمه المكلف.

-الرابعة: وهناك جملة أخرى من الأحاديث استظهر منها إمضاء التعامل وانتقاله للبديل لكنها وارده من جانب من يكلف بالخمس.

الأولى: روايه الحارث بن حصيره [الحارث] الأزدي قال: وجد رجل ركازاً على عهد أمير المؤمنين عليه السلام فابتاعه أبى منه بثلاثمائة درهم ومائه شاه متبع، فلامته أمى وقالت: أخذت هذه بثلاثمائة شاه أولادها مائه وأنفسها مائه وما فى بطنها مائه قال: فندم أبى فانطلق ليستقبله فأبى عليه الرجل فقال له: خذ منى عشر شياه، خذ منى عشرين شاه، فأعياه، فأخذ أبى الركاز و أخرج منه قيمه ألف شاه فأتاه الآخر فقال: خذ غنمك وآتني ما شئت فأبى فعالجه فأعياه فقال: لأضرن بك، فاستعدى أمير المؤمنين عليه السلام على أبى فلما قص أبى على أمير المؤمنين عليه السلام أمره قال لصاحب الركاز:

«أد خمس ما أخذت فإن الخمس عليك فإنك أنت الذى وجدت الركاز وليس على الآخر شيء لأنه إنما أخذ ثمن غنمه»(1).

والطريق وإن كان مشتملاً على إرسال إلأ أن الدلالة تامه فإن الركاز

ص: ٤٠٥

١- (١) أبواب ما يجب فيه الخمس ب ١/٦.

يتعلق به الخمس ولزوم أداءه بمجرد الاستيلاء عليه فصحة البيع بعد ذلك وانتقال الخمس إلى الثمن دال على المطلوب بل قد يقال إن قوله عليه السلام.

«أدّ خمس ما أخذت» هو انتقاله إلى الذمه وإلّا لكان الأولى تعبيره: أدّ الخمس من ما أخذت، فتأمل فإن إسناد الأداء والخمس إلى ما أخذ دال على تعلق الخمس بما أخذ من بدل.

الثاني: صحيح الريان بن الصلت، قال: كتبت إلى أبي محمد عليه السلام. ما الذى يجب علىّ يا مولاي فى غله رحى أرض فى قطيعه لى وفى ثمن سمك وبردى وقصب أبيعه من أجمه هذه القطيعه؟ فكتب:

«يجب عليك فى الخمس، إن شاء الله تعالى»(١) وهى وإن كانت صحيحه الطريق إلّا أنه لا نصوصيه فى وقوع البيع بعد حول المؤونه نعم يمكن استظهاره من جعل تقييد الفرض بكونه غله أرض هى سنويه لا موسميه و أن البيع بعد ذلك.

الثالثه: ما رواه ابن إدريس فى المستطرفات نقلًا من كتاب محمد بن على بن محبوب عن أحمد بن هلال عن ابن أبى عمير عن أبان بن عثمان عن أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: كتبت إليه فى الرجل يهدى إليه مولاه والمنقطع إليه هديه تبلغ ألفى درهم أو أقل أو أكثر، هل عليه فيها الخمس؟ فكتب عليه السلام:

«الخمس فى ذلك»، وعن الرجل يكون فى داره البستان فيه الفاكهه يأكله العيال إنما يبيع منه الشىء بمائه درهم أو خمسين درهماً، هل عليه الخمس؟ فكتب:

«أما ما أكل فلا وأما البيع فنعم، هو كسائر الضياع»(٢).

والطريق قابل للاعتبار لكون كتاب ابن محبوب بخط الشيخ لدى ابن

ص: ٤٠٤

١- (١) أبواب ما يجب فيه الخمس ب ٩/٨.

٢- (٢) أبواب ما يجب فيه الخمس ب ١٠/٩.

إدريس مضافاً إلى ما ذكرناه من وقوع ابن إدريس في طرق الإجازة لكتب الأصحاب المشهوره والروايه عن ابن هلال الظاهر وقوعها أيام استقامته لمقاطعته الطائفه له بعد انحرافه بالطريق معتبر، إنما الكلام في الدلاله حيث إن المورد ليس صريحاً في وقوع البيع بعد الحول، بعد احتمال اختلاف حكم التصرف قبله عما بعده، نعم قد يستفاد من ما دل على جواز الاتجار بالربح قبل مضي حول المؤونه ثم إخراج خمس الأرباح لا الزائد على ذلك أن تعلق الخمس بالعين ليس على حذو الشراكه بل هو متعلق بماليه العين.

حقيقه تعلق الزكاه والخمس:

كما هو الحال في ما مر من صحيح عبد الرحمن من قوله عليه السلام.

«أو يؤدي البائع زكاتها» فأسند الأداء من مال آخر أنه أداء للزكاه نفسها وهذا إنما يتم بناء على كونه طبعي حق مالي وليس شراكه ملكيه كما هو الشأن في الضرائب العرفيه. ومن ثم إذا وقع التعارض على العين وإن انتقل إلى البدل من الثمن ولكن لا يتصاعد كما هو الحال في الشريك في الملكيه بضميمه تجدد تعلق الخمس بالربح الجديد فتتصاعد نسبه الشراكه في المال - مع ترامي المعامله الربحيه عليه - إلى الزائد على الخمس، بل تظل نسبه الخمس ثابتة في طبعي الربح أي أن تعلق الخمس وانتقاله من العين المباعه إلى الثمن لا - بمعنى حصه الشريك مع مالك العين بل إن الخمس حيث كان متعلقاً بماليه العين والفرض أن الماليه أبقيت واستبدل موضوعها في ضمن البدل نظير بعض الحقوق التي تنتقل إلى البدل من المبدل، وعلى ذلك فلا تظهر ثمره بين القول بانتقال الخمس إلى الذمه وبين القول بانتقاله إلى البدل في نسبه الخمس عند ترامي المعاملات

الربحيه، نعم تظهر الثمره فيما نحن فيه من عدم جواز التصرف فى البديل، ومما دل على جواز التصرف فى متعلق الخمس قبل حول سنه المؤونه بالاتجار وأنه يبقى متعلقاً بالبديل فى ماليتة كما كان فى المبدل، يظهر منه أن طبيعى الخمس هو حق مالى على نحو الضريبه المالىه العرفيه الموضوعه على رقبه المال بلحاظ مقدار ماليتة وأنه ليس على حذو الملكيه المشاعه بل ولا الكلى فى المعين ولا- الحق المرتبط بالعين ذاتها وبعباره أخرى إن الملكيه على درجات الشخصيه والكلية المشاعه والكلية فى المعين والحق المتعلق بالعين أو بالمنفعه أو بالانتفاع أو بماليتها وهذه درجات مختلفه للسلطنه تختلف آثارها بنحو متفاوت جداً فى الموارد والأبواب فالحق المالى بطبيعته ينتقل إلى البديل وليس كالملكيه تبقى فى العين أينما دارت وانتقلت كما أن هناك فرقاً بين الملك الشخصى المتعين والمشاع فإن فى الأول المنع مطلق للغير من دون إذن المالك بخلاف الثانى فى الجملة وهما بخلاف فى المعين فإنه يمكن التصرف فيما عدا مقدار الكلى وهى بخلاف الحق فإن غايته سلطه لذى الحق فى جهه وحيثه ما فضلاً عما تعلق بالماليه كما فى دلالة بقاء النسبه من الخمس على حالها فى الاتجار أثناء السنه ويتضح الحال فيما بعد الحول أيضاً لولا ستظهر من الأدله السابقه إمضاء المعامله وبأنه يتعلق بالبديل، وما عن كتاب الخمس للشيخ الأنصارى من التفصيل فى محله من أن ذلك مع بناء المتصرف على الأداء من البديل وإلما فيبقى الخمس متعلقاً بالمبدل نفسه وكأنه لأجل ذلك أسند التحليل فى النصوص الوارده إلى نفس الخمس الواقع فى أيدي شيعتهم ممن لا يخمس، ووجه التفصيل هو أن مقتضى القاعده ما مر فى الزكاه من بقاء تعلقها بالمال المنتقل إلى المشتري إلا أن يؤديها البائع من مال آخر، وخرجنا عنه بالمقدار الذى دلت عليه الأدله وهو ما إذا نوى الأداء من مال آخر أو وقع فى يد الشيعة ممن لا

الثالث: أن لا يكون من أجزاء الميتة (١) سواء كان حيوانه محلل اللحم أو محرمة، بل لا فرق بين أن يكون ممّا ميتته نجسه أو لا، كميته السمك ونحوه ممّا ليس له نفس سائله على الأحوط،

يخمس، كما هو مفاد نصوص التحليل، ومنه يظهر تماميه ما أفاده الماتن من أن الثوب المشتري بعين ما تعلق به الخمس مع عدم أدائه من مال آخر فإنه تصرف في ما تعلق به حق الغير من دون إذنه، وأما الزكاه فلأن الزكاه وإن بقيت متعلقه بالمال المنتقل فلازمه بقاء ما يحاذيه من قيمه الثوب على ملك مالكة السابق.

(١) لا خلاف في مانعيه الميتة للصلاه وإنما الكلام في هل هو عنوان الميتة بغض النظر عن عنوان النجاسه ومن ثم فيكون شاملاً لما لا نفس سائله له كما في عنوان ما لا يؤكل لحمه كما استظهر ذلك من ذكر النصوص والأصحاب له بالخصوص ولم يكتف بعنوان النجاسه وقد حكى مانعيه جلدتها ممن قال منا بطهارته بالدبغ، لكن قد مرّ في مبحث النجاسات أن المانعيه في روايات المدبوغ هو لجهه النجاسه في مفتاح الكرامه عن جامع المقاصد عن المعتمد الإجماع على جواز الصلاه فيما لا نفس له وإن كان ميتة لطهارته وحكى ذلك عن الذكري وفي الروض أن ذلك في الوبر لا في الجلد.

ولا بد أولاً من البحث عن الإطلاق ثم بيان ما يصلح أن يكون مقيداً ثانياً.

فما ورد(١) أولاً كصحيح محمد بن مسلم قال: سألته عن الجلد الميت أيلبس في الصلاه إذا دبغ؟ قال: لا، ولو دبغ سبعين مره. ومصحح ابن أبي عمير

ص: ٤٠٩

عن غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام في الميتة قال:

«لا تصل في شيء منه ولا شسع».

وموثق ابن بكير الوارد في ما يؤكل لحمة

«وكل شيء منه جائز إذا علمت أنه ذكي قد ذكاه الذبح، وإن كان غير ذلك مما قد نهيت عن أكله وحرم عليك أكله فالصلاة في كل شيء منه فاسد، ذكاه الذبح أم لم يذكره»^(١) وحديث شرائع الدين عن الأعمش عن جعفر بن محمد عليه السلام قال:

«ولا يصلى في جلود الميتة وإن دبغت سبعين مره ولا في جلود السباع»^(٢) ونحوها^(٣) مما يستفاد منه المنع عن الصلاة في الميتة.

هذا، وتاميه الإطلاق فيها محلّ نظر أولاً: إذ أنها في مقابل المذكي أي هي في ما يقع عليه التذكية من ماله نفس سائله وتصريح مثل صحيح ابن مسلم أن الدبغ غير مؤثر في طهاره الثوب، والدبغ إنما يعالج به الجلد لتحصيل الطهاره، ومثله روايه الأعمش و أن وجه المنع عن الصلاة فيه هو النجاسه، وكذلك التفصيل في موثق ابن بكير، من تقابل الميتة مع المذكي هو في الطهاره لا عنوان الموتان من حيث هو، ومنه يشكل التمسك بإطلاق مصحح ابن أبي عمير إن لم يدعى انصرافه إلى الجلود ونحوها مما يلبس من الميتة مما له نفس سائله.

ثانياً: ما ورد في جملة من الروايات من استثناء ما لا تحله الروح من الميتة كالصوف والوبر والعظام والريش والشعر وتعليه بأنه ذكي وليس بميتة مما يدل بوضوح أن وجه المنع عن الميتة هو النجاسه وإن استثناءها لطهارتها

ص: ٤١٠

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ١/٢.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٤/٦.

٣- (٣) أبواب النجاسات ب ٦٨-٦١.

وإنه كما يستعمل الذكي في معنى الطاهر فاستعمال الميتة في معنى النجس لا الموتان من حيث هو فعن مصحح الحسين بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام

«العظم والشعر والصوف والريش كل ذلك نابت لا- يكون ميتاً» (١) أى أنها من الأجزاء النباتية في الحيوان لا- تحله الروح الحيوانية كى تكون ميتة، والتعليل فى صحيح زرارة ومحمد بن مسلم لاستثنائها بقوله عليه السلام.

«وكل شىء يفصل من الشاه والدابه فهو ذكى» (٢) الذى هو بمعنى الطاهر وإلما فهو من أجزاء الميتة كما هو الحال فى ما لا يؤكل لحمه كالسباع أو نجس العين كالخنزير والكلب.

فما حكى عن الشيخ البهائى ووالده من الإطلاق لما لا نفس له كالسمك محل نظر، وإن كان أحوط لأن الذكى فيه بمعنى الحلّ أكله لا الطاهر.

ثالثاً: ما ورد (٣) من أن ما لا- نفس له ذكى حيه وميته، وهو بمعنى الطاهر بل قد ورد (٤) جواز الصلاة فى دمه مثل دم البراغيث والسمك والبق لا سيما وأن الأصحاب عللوا صحة الصلاة فيه بطهارته فى كلماتهم فى استثنائه من نجاسة الدم مما يعطى أن المدار عندهم على ذلك فى الحى والميت من أجزاء الحيوان كما سيأتى من الماتن استثنائه مما لا يؤكل لحمه بعنوان فضلات ما لا نفس له لا سيما ما فى موثق السكونى عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«إنّ علياً عليه السلام كان لا يرى بأساً بدم ما لم يذكى يكون فى الثوب، فيصلى فيه الرجل يعنى دم السمك» فرتب جواز الصلاة على طهاره ما لم يذكى مما لا نفس، إن لم تخصص مفاده بالدم أو بفضلاته.

ص: ٤١١

١- (١) أبواب الأَطعمه المحرمه ب ١٢/٣٣.

٢- (٢) أبواب الأَطعمه المحرمه.

٣- (٣) أبواب الذبائح ب ٣٧-٣٢-٣١.

٤- (٤) أبواب النجاسات ب ٢٣.

نعم ورد في روايه أنس بن عياض - إطلاق الذكي عليه بمعنى حليته بصيده ومقابله الميت - عن جعفر بن محمد عن أبيه: أن علياً عليه السلام كان يقول:

«الجراد ذكي، والحيتان ذكي، فما مات في البحر فهو ميت»^(١).

وكذا في روايه ابن أبي يعفور قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه رجل من الخزازين فقال له: جعلت فداك ما تقول في الصلاه في الخز؟ فقال:

«لا- بأس بالصلاه فيه» فقال له الرجل: جعلت فداك إنه ميت وهو علا-جى و أنا أعرفه. فإنك تقول: إنه دابه تمشى على أربع وليس هو في حد الحيتان فتكون ذكاته خروجه من الماء، فقال الرجل: إي و الله هكذا أقول، فقال له أبو عبد الله عليه السلام. فإن الله تعالى أحله و جعل ذكاته موته كما أحل الحيتان وجعل ذكاتها موتها^(٢) بتقريب أنه علق حل الصلاه فيه على التذكيه بالموت بإخراجه أو خروجه من الماء كما أن الحليه في الحيتان معلقه على التذكيه بالموت بإخراجه، وظاهره أن الحليه والتذكيه هي بلحاظ الصلاه أيضاً.

ويمكن دفع القرائن السابقه على اختصاص الإطلاق بماله نفس بأن ما لا تحله الحياه من ما لا نفس ليس بمرتبته ما تحله الحياه من ما لا- نفس له فإنه يطرأ عليه الموتان بخلاف مثل الشعر والصوف مما له نفس فمن ثم يطلق عليه الميتة ويظهر بذلك أن الميتة مراتب وما لا تحله الحياه منها أضعف درجه مما تحله الحياه وهو ما لا نفس له أضعف مما له نفس كما أن دم ما لا نفس له هو مما لا تحله الحياه ويعضد الإطلاق أيضاً ما سيأتى فيما لا يؤكل من شمول المسوخ فيه والسبع لما لا نفس له لا سيما بناء على أن المانع فيه لدرجه من النجاسه

ص: ٤١٢

١- (١) أبواب الذبائح ب ٦/٣١.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٤/٨.

الممانعه للصلاه وإن لم تكن بلحاظ باب التطهير والمياه كما يؤيد الإطلاق ما فى روايه ابن أبى يعفور المتقدمه من تعليق الحل فى الصلاه على تذكيه ما لا- نفس له وأما ما فى وسط الروايه من موته بخروجه فى نفسه فالظاهر أنه لأجل تعريف الحيوان لا لأجل بيان حصول التذكيه فالأظهر شمول إطلاق العنوان لما لا نفس له.

ثم إنه قد مر فى كتاب الطهاره (١) مبحث النجاسات أن عنوان الميتة المستعمل فى الأدله الآخذة له موضوعاً للأحكام هو الأعم مما مات حتف أنفه أو قتل أو ذبح على غير الوجه الشرعى أى كل ما لم يذك، وعلى ذلك فلا ثمره فى البحث عن أن المأخوذ هو مانعيه عنوان الميتة أو شرطيه عنوان المذكى عند الشك فى الشبهه الموضوعيه لأن أصله العدم تحرز عنوان المانع، بل وكذلك فى الشبهه الحكميه لو وصلت النوبه للأصل العملى، وإن كان الأظهر هو أخذ عنوان الميتة كمانع أولاً لكثرة الروايات فى الأبواب (٢) الآخذة له مانعاً، ثانياً: التكلف فى مفاد شرطيه التذكيه حيث تنطوى على التعليق المقدر على كون اللباس أو ما معه حيواناً وهذا بخلاف الحال فى المانعيه.

ثالثاً: أن عمده ما دل على الشرطيه هو موثق بن بكير ومفاده كما سيأتى مانعيه ما لا يؤكل لحمه لا شرطيه مأكول اللحم فى اللباس المتخذ من الحيوان فضلاً عن شرطيه التذكيه المتفرعه على ذلك، هذا فضلاً عما لو بنينا على رجوع مانعيه الميتة إلى النجاسه فإن المانعيه حينئذ ظاهره بوضوح بعد شمولها لما مع المصلى وإن لم يكن ملبوساً أو لباساً.

ص: ٤١٣

١- (١) سند العروه ٢/٤٧٦.

٢- (٢) أبواب النجاسات ب ٣٣-٣٤-٤٩-٥٠-٦٨ وأبواب لباس المصلى ب ١-٥٦، وأبواب الأ-طعمه المحرمه ب ٣٣ وأبواب الذبائح ب ٣٠.

وكذا لا فرق بين أن يكون مذبوغاً أو لا (١)، والمأخوذ من يد المسلم وما عليه أثر استعماله بحكم المذكى، بل وكذا المطروح في أرضهم وسوقهم وكان عليه أثر الاستعمال، وإن كان الأحوط اجتنابه (٢)، كما أن الأحوط اجتناب ما في يد المسلم المستحل للميته بالدبغ،

(١) كما مرّ في صحيح محمد بن مسلم وغيره (١) الدال على أن تخطئه العامه في القول بطهاره جلد الميته بالدبغ لتوهمهم في معنى الحديث النبوى الوارد فى الشاه المهزوله.

(٢) الأمارات المثبتة للتذكية المخرجه عن أصاله عدمها المثبتة لعنوان الميته قد ورد فى الروايات يد المسلم وسوق المسلمين وأرضهم، وقد ذهب صاحب المدارك والحدائق وجماعه إلى أنّ الأصل عند الشك هو الحل وجواز الاستعمال حتى يعلم أنه ميته تمسكاً ببعض الروايات وللخدشه فى استصحاب العدم وذهب الشيخ والعلامة والكركى إلى التقييد بغير المستحل للميته بالدباغ وذهب الشهيد إلى لزوم إخباره. وقد تقدم مبسوط الكلام فى كتاب (٢) الطهاره، والروايات الوارده على طوائف:

الأولى: ما دل على أن الأصل هو التذكية ما لم يعلم أنه ميته، كموثق سماعه أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن تقليد السيف فى الصلاه وفيه الفراء والكيمنت؟ فقال:

«لا بأس ما لم تعلم أنه ميته» (٣) والكيمنت جلده الفرس أو

ص: ٤١٤

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ١.

٢- (٢) سند العروه ٤٩٩/٢.

٣- (٣) أبواب النجاسات ب ١٢/٥٠.

الحمار المدبوغ مقابل الفراء ونظيرها روايه ابن أبي حمزه وفيه أنّ الكيمخت جلود دواب منه ما يكون ذكياً ومنه ما يكون ميتة (١) وصحيح جعفر بن محمد بن يونس (٢) ومعتبره السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن سفره وجدت في الطريق مطروحه كثير لحمها وخبزها وجبنها ويضها وفيها سكين فقال أمير المؤمنين عليه السلام.

«يقوم ما فيها ثم يؤكل، لأنه يفسد وليس له بقاء، فإذا جاء طالبها غرموا له الثمن» قيل له: يا أمير المؤمنين عليه السلام، لا يدرى سفره مسلم أم سفره مجوسى؟ فقال:

«هم فى سعه ما لم يعلموا» (٣) وهذه وإن عدت مع غيرها من المطلقات إلّا أن الأقرب كما يأتى أن غير آبيه عن الحمل على مورد اليد أو الاستعمال من المسلمين أو أرضهم.

الثانيه: أن الأصل عند الشك عدم التذكيه كموثق بن بكير قال عليه السلام.

«فإن كان مما يؤكل لحمه فالصلاه فى وبره و. وكل شىء منه جائز إذا علمت أنه ذكى قد ذكاه الذبح» (٤) ومثلها ما (٥) دل على اشتراط العلم باستناد الموت فى الحيوان إلى سبب التذكيه من توفر شرائط الذبح أو الصيد والحرمة الظاهريه عند التردد.

الثالثه: ما دل على اشتراط البناء على التذكيه بإخبار ذى اليد وضمانته وعدم استحلاله الميتة، كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«تكره الصلاه

ص: ٤١٥

-
- ١- (١) أبواب النجاسات ب ٤/٥٠.
 - ٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٤/٥٠.
 - ٣- (٣) أبواب النجاسات ب ١١/٥٠.
 - ٤- (٤) أبواب لباس المصلى ب ١/٢٧.
 - ٥- (٥) أبواب الصيد ب ١٤-١٦-١٨-١٩ أبواب الذبح ب ٣.

فى الفراء إلاما صنع فى أرض الحجاز أو ما علمت منه ذكاه»(١).

ومصحح محمد بن الحسين الأشعري قال: كتب بعض أصحابنا إلى أبى جعفر الثانى عليه السلام. ما تقول فى الفرو يشتري من السوق؟ فقال:

«إذا كان مضموناً فلا بأس»(٢).

وروايه أبى بصير قال: سألت أبى عبد الله عليه السلام عن الصلاه فى الفراء؟ فقال:

«كان على بن الحسين رجلاً- صرداً، لا- يدفته فراء الحجاز، لأن بداغها بالقرظ فكان يبعث إلى العراق فيؤتى مما قبلكم بالفرو فيلبسه، فإذا حضرت الصلاه ألقاه وألقى القميص الذى يليه فكان يسأل عن ذلك؟ فقال: إن أهل العراق يستحلون لباس الجلود الميتة ويزعمون أن دباغها ذكاته»(٣).

الرابعه: ما دل على البناء على التذكيه من يدل المسلم أو سوق المسلمين أو أرضهم، كمعتبر أبى الجارود قال: سألت أبى جعفر عن الجبن فقلت له: أخبرنى من رأى أنه يجعل فيه الميتة؟ فقال:

«. إذا علمت أنه ميتة فلا- تأكله وإن لم تعلم فاشترى وبع وكل، والله أنى لأعترض السوق فأشترى بها اللحم والسمن والجبن والله ما أظن كلهم يسمون هذه البربر وهذه السودان»(٤).

وموثق إسحاق بن عمار عن العبد الصالح عليه السلام أنه قال:

«لا بأس بالصلاه فى الفراء اليماني وفيما صنع فى أرض الإسلام» قلت: فإن كان فيها غير أهل الإسلام؟ قال:

«إذا كان الغالب عليها المسلمين فلا بأس»(٥).

ص: ٤١٦

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ١/٦١.

٢- (٢) أبواب النجاسات ب ٥٠.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ٢/٦١.

٤- (٤) أبواب الأطعمه المباحه ب ٥/٦١.

٥- (٥) أبواب النجاسات ب ٥٠.

وصحيح ابن أبي نصر قال: سألته عن الرجل يأتي السوق فيشتري جبه فرا لا يدري أذكيه هي أم غير ذكيه أيصلى فيها؟ فقال:

«نعم ليس عليكم المسأله، إنَّ أبا جعفر عليه السلام كان يقول: إن الخوارج ضيقوا على أنفسهم بجهالتهم أن الدين أوسع من ذلك» (١) ومثله صحيحه الآخر في شراء الخف (٢) وروايه ابن جهم (٣) وصحيح الحلبي في الخفاف التي في السوق (٤) وصحيح الفضلاء (٥).

حاصل الطوائف:

أولاً: صراحه هذه الطائفه الأخيره موجب لحمل الطائفه الثانيه على الوظيفه الأوليه من لزوم إحراز التذكيه ولو بالأمارات الشرعيه وأما ما ورد من البناء على الحرمة عند التردد في تحقق شرائط التذكيه عند الذبح أو الصيد مباشره فلانتفاء الأمارات المفروضه ثمه.

ثانياً: حمل الطائفه الثالثه على التنزه والأولويه بعد صراحه ما تقدم في التعامل مع ما في السوق أو ما صنع في أرض الإسلام بأنه مذكى من دون سؤال وأنه ليس عليكم المسأله مع أن أكثر من يتعامل معهم حين صدور النصوص هم من العامه ممن يستحل الميتة بالدباغ أو بالخلل في جملة من شروط التذكيه ومما يشهد على ذلك أيضاً ما في الصحيح إلى إسماعيل بن عيسى قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجلود الفراء يشتريها الرجل في سوق من أسواق الجبل

ص: ٤١٧

- ١- (١) أبواب النجاسات ب ٣/٥٠.
- ٢- (٢) أبواب النجاسات ب ٩/٥٠.
- ٣- (٣) أبواب النجاسات ب ٥٠.
- ٤- (٤) أبواب النجاسات ب ٢/٥٠.
- ٥- (٥) أبواب الذبائح ب ٢٩.

أيسأل عن ذكاته إذا كان البائع مسلماً غير عارف؟ قال:

«عليكم أنتم أن تسألوا عنه إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك، وإذا رأيتم يصلون فيه تسألوا عنه»^(١) حيث خص لزوم السؤال عندما تكون السوق مشتركة مع المشركين فحينئذ فلا تكفى اليد بل لابد من السؤال أو التصرف الكاشف عن التذكية ليكون أماره أقوى من أماريه سوق المشركين لأن يد المسلم حينئذ غايه دلالتها هو على الملكيه.

وفى روايه عبد الرحمن بن الحجاج قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام. إنى أدخل سوق المسلمين. أعنى هذا الخلق الذين يدعون الإسلام، فأشترى منهم الفراء للتجاره فأقول لصاحبها: أليس هي ذكيه؟ فيقول: بلى، فهل يصلح لى أن أبيعها على أنها ذكيه؟ فقال:

«لا، ولكن لا بأس أن تبيعها وتقول قد شرط لى الذى اشتريتها منه أنها ذكيه» قلت: وما أفسد ذلك؟ قال:

«استحلال أهل العراق للميته وزعموا أن دباغ جلد الميته ذكاته، ثم لم يرضوا أن يكذبوا فى ذلك إلا على رسول الله صلى الله عليه وآله»^(٢) والتفصيل محمول على عدم الشهاده على تذكيته وأن الأماره من الأصل الوظيفى البنائى نظير أصاله الحل والطهاره بخلاف ما لو كانت من الأصل المحرز كالاستصحاب أو اليد على الملكيه ونحوهما فإنه يسوغ الاستناد إليه فى الشهاده على الواقع.

ثالثاً: يستفاد من معتبره السكونى فى السفره أنه يكتفى بأرض المسلمين فى الأماريه كما هو مفاد موثق إسحاق المتقدم و أن المدار على الغلبه للمسلمين بمعنى الكثره أو سيطره حكم المسلمين، لكاشفيه ذلك حينئذ على أنه صنع منهم

ص: ٤١٨

١- (١) أبواب النجاسات ب ٥٠.

٢- (٢) أبواب النجاسات ب ١/٦١.

ويستثنى من الميتة صوفها وشعرها ووبرها وغير ذلك (١) مما مر في بحث النجاسات.

واتخذ من ذبائحهم بخلاف ما إذا كانت مشتركة فإنه لا بد من أماره داله على ذلك كأخبار المسلم أو فعله به فيما يتوقف على الطهاره ومن ثم لم تكف يد المسلم في السوق أو الأرض المشتركة لأنها يقتصر كشفها بمجردا على الملكيه بخلاف فعله المتصل بالطهاره وبعباره أخرى أن اليد و الأرض مع الاستعمال وإن كانت أماره إلّا أنها في صوره غلبه المسلمين وإلّا ففي صوره الاشتراك لا بد من الإخبار أو الفعل المتوقف على الطهاره أى كى يحصل دلالة على الاختصاص بالمسلمين.

(١) مما لا تحلّه الحياه ولم يحكّ خلاف فيه عدا العظم ففي صحيح حريز قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لزراره ومحمد بن مسلم:

«اللبن واللبناء والبيضة والشعر والصوف والقرن والناب والحافر وكل شىء يفصل من الشاه والدابه فهو ذكى، وإن أخذته منه بعد أن يموت فاغسله، وصلّ فيه» (١) وهى وإن كانت فى بعض الطرق مضمرة إلّا أنه من قبل زراره ومحمد بن مسلم مع اتفاقهما فى اللفظ والتصريح بإسناده إليه عليه السلام فى طرق أخرى، كما فى موثق (٢) ابن زراره أيضاً وقد تقدم أن التعليل فى الصحيحه كاشف عن كون جهه المانعيه فى الميتة هى النجاسه ومن ثم فإنّ استثناء ما لا تحله الحياه يكون منقطعاً تخصصاً لا تخصيصاً. ومثلها فى الدلاله صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«لا بأس

ص: ٤١٩

١- (١) أبواب الأطحه المحرمه ب ٣/٣٣.

٢- (٢) أبواب النجاسات ب ٢/٦٨.

(مسألة ١٠): اللحم أو الشحم أو الجلد المأخوذ (١) من يد الكافر أو المطروح في بلاد الكفار أو المأخوذ من يد مجهول الحال في غير سوق المسلمين أو المطروح في أرض المسلمين إذا لم يكن عليه أثر الاستعمال محكوم بعدم التذكية، ولا تجوز الصلاة فيه، بل وكذا المأخوذ من يد المسلم إذا علم أنه أخذه من يد الكافر مع عدم مبالاته بكونه من ميته أو مذكى.

بالصلاة فيما كان من صوف الميتة، إن الصوف ليس فيه روح» (١) وغيرها مما تقدمت الإشارة إليه في مبحث النجاسات (٢).

ومن ثم لا دلالة لموثق ابن بكير على المنع من قوله عليه السلام.

«فإن كان مما يؤكل لحمه فالصلاة في وبره وبوله وشعره وروثه وألبانه وكل شيء منه جائز إذا علمت أنه ذكى قد ذكاه الذبح» (٣) فإن التذكية إنما تؤثر لما تحل فيه الروح.

(١) قد تقدم في مبحث النجاسات أن الأقوى أمارية يد الكافر وأرض الكفار على الميتة لكون أمارية اليد بمعنى الاستعمال ليست مخترعه شرعيه وإنما هي موجوده لدى العقلاء والأعراف وإنما أمضاءها من قبل الشرع، وهو يستظهر أيضاً من مفاد موثق إسحاق والصحيح إلى إسماعيل بن عيسى المتقدم حيث أسقطت أمارية يد المسلم المجردة إذا كانت السوق مشتركة فإنه لو كان الحكم بعدم التذكية فيما كان من سوقهم أو يد الكافر مستنداً إلى أصاله عدم التذكية لكانت يد المسلم مقدمه على أصاله العدم، فمن ثم احتاج إلى أماره

ص: ٤٢٠

١- (١) أبواب النجاسات ب ١/٦٨.

٢- (٢) سند العروه ٢/٤٤٣.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ١/٢.

(مسألة ١١): استصحاب جزء من أجزاء الميته في الصلاة موجب لبطلانها، وإن لم يكن ملبوساً (١).

أخرى أقوى داله على استعمال واتخاذ المسلم. هذا مضافاً إلى ما مرّ من أن الأصل المزبور يثبت عنوان الميته أو غير المذكى المأخوذ مانعاً، ومنه يظهر أن تعاقب الأيدي المختلفه على الشيء إنما المدار فيه على الأول الأصل لا ما تعاقبت بعد ذلك، وأما المطروح في أرض المسلمين من دون أثر ليد استعمال المسلم عليه كاحتمال عطب الحيوان ونحوه فلا- دلالة فيما تقدم من الطائفة الثالثة والرابعة على اعتبار الأماره في ذلك فإن في السفره دلالة على اليد بعد كون الغالب المسلمين فيها وكذا البيع ونحو الصنع ويعضد ذلك ما ورد(١) من إعلام المحرم هديه الذى امتنع عليه إيصاله إلى الحرم بعد ذبحه بكتاب ونحوه للدلالة على التذكية، أى أنه بدونه لا يحكم بتذكيته. وأما عدم اعتبار قول وفعل غير المبالى فيدل عليه ما ورد من عدم الاعتداد بإخبار ذى اليد الذى يشرب العصير على النصف وإن كان عارفاً غير مستحلاً(٢).

(١) قد تقدم فى مبحث النجاسات(٣) أن (فى) فى لسان الأدله الناهيه عن الصلاة فى النجس بل مطلق المانع كما فى الميته هى أعم فى الملبوس وشامله للمحمول أيضاً للتوسع فى معنى الظرفيه كما يفيدته صحيح على بن جعفر(٤) عن الصلاة فى الثوب الذى أصابته عذره يابسه أنه ينفضه وغيرها

ص: ٤٢١

١- (١) أبواب الذبح ب ٦/٢١.

٢- (٢) أبواب الأشربه المحرمه ب ٧.

٣- (٣) سند العروه ٣/٣٠٥.

٤- (٤) أبواب النجاسات ب ١٢/٢٦.

(مسأله ١٢): إذا صلى في الميتة جهلاً لم تجب الإعادة، نعم مع الالتفات والشك لا تجوز ولا تجرى، وأما إذا صلى فيها نسياناً فإن كانت ميتة ذى النفس أعاد في الوقت وخارجه، وإن كان من ميتة ما لا نفس له فلا تجب الإعادة (١).

(مسأله ١٣): المشكوك في كونه من جلد الحيوان أو من غيره لا مانع من الصلاة فيه (٢).

وخصوص صحيح عبد الله بن جعفر في المقام - قال: كتبت إليه يعنى أبا محمد عليه السلام. يجوز للرجل أن يصلى ومعه فاره المسك؟ فكتب:

«لا بأس به إذا كان ذكياً» (١) فلا فرق بين الميتة والنجاسات لا سيما على القول بأن مانعيتها من جهة النجاسة.

(١) تفصيل الماتن بمقتضى كل من لا تعاد وما ورد في خصوص ناسى النجاسة باعتبار اشتغال الميتة على جهتين من المانعيه فيما كان ذو نفس سائله على القول بأن عنوان الميتة في نفسه مانع ولكن سيأتى أن الأقوى إعادته للناسى للصلاه فيما لا يصلى فيه مطلقاً.

(٢) لأصالة عدم الميتة بمعنى عدم الحيوانيه لأن الميتة وإن كان موضوعها عدم التذكيه بمعنى السبب إلّا أن الجزء الآخر من موضوعها هو الحيوان، ولو لم يبين عليه لكونه من العدم الأزلّى فتصل النوبه إلى أصاله البراءه.

ص: ٤٢٢

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٢/٤١.

الرابع: أن لا- يكون من أجزاء ما لا- يؤكل لحمه، وإن كان مذكى أو حياً، جلدا (١) كان أو غيره، فلا- تجوز الصلاة في جلد المأكول، ولا شعره وصوفه، وريشه، ووبره، ولا في شيء من فضلاته،

(١) الإجماع محكى على جلد ما لا- يؤكل لحمه كما أن الاتفاق على السباع، وحكى في مفتاح الكرامه عن المعتبر أنه جوز العمل على صحيح الحلبي - الوارد في جواز الصلاة في الفرا والسمور والسنجاب وأشباهه - في غير السباع للإجماع على المنع منها وعن مجمع البرهان أنه ورد المنع في أربعة عشر حديثاً وإن حملها على الكراهه جيد والمنع غير ظاهر لكنه أحوط، ومثله عن المفاتيح وعن المدارك أنه استشكل في الحكم، وأما الشعر والصوف والريش لما لا يؤكل لحمه فحكى الإجماع أو الشهره على المنع إلّما استثنى وأما ما لا- تتم فيه الصلاة من ذلك فعمم المنع عنه في جملة من كلماتهم المحكيه وذكر ما يكون من الأرنب والثعلب في جملة أخرى وعن الوسيله نفى المنع عن غيرهما فيما لا تتم فيه وعن الروض والمدارك والمفاتيح الجواز في وبر ما لا يؤكل لحمه.

وأما الشعرات الملقاه على الثوب فأطلق في الكلمات المحكيه المنع وعن الروض والمسالك والمدارك والمفاتيح الجواز، فالبحث في ثلاث أقسام:

الأول الجلود، والثاني: الوبر ونحوه مما لا تحل فيه الحياه، والثالث: الشعر ونحوها مما ليس ملبوساً.

أما الروايات الواردة في المنع بنحو الإطلاق:

الأولى: كموثق ابن بكير قال: سأل زراره أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في

الثعالب والفتك والسنجاب وغيره من الوبير؟ فأخرج كتاباً زعم أنه إملأ رسول الله صلى الله عليه وآله. أن الصلاة في وبر كل شيء حرام أكله فالصلاة في وبره وشعره وجلده وبوله وروثه وكل شيء منه فاسد، لا تقبل تلك الصلاة حتى يصلى في غيره مما أحل الله أكله، ثم قال: يا زرارہ هذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله فاحفظ ذلك يا زرارہ، فإن كان مما يؤكل لحمه فالصلاة في وبره وبوله وشعره وروثه وألبانه وكل شيء منه جائز إذا علمت أنه ذكي قد ذكاه الذبيح وإن كان غير ذلك مما قد نهيت عن أكله وحرم عليك أكله فالصلاة في كل شيء منه فاسد، ذكاه الذبيح أو لم يذكه»^(١) وهذا الموثق من عمده روايات الباب في الإطلاق مع كونها متضمنة للحديث النبوي الذي هو كالأصل في الباب هذا مع أن ظاهر السؤال هو عن الوبير المجرد عن الجلد وهو القسم الثاني، وبقرينه البول والروث عجم الشعر إلى نحو القسم الثالث من الشعر ونحوها بعد صدق لفظه (في) أى الصلاة في شعره وبوله وألبانه لا سيما وأن المنع في بوله وروثه إن احتمل أن يكون لنجاسته فإن ألبانه متمحضه في مانعيه ما لا يؤكل والمنع فيه أعم من إصابته للثوب أو لبدن المصلي، ثم إن اشتراط التذكية في ما يؤكل إنما هو بلحاظ ما تحل فيه الحياه دون ما لا تحل فيه الحياه، ونظير هذا الموثق روايه حماد بن عمرو وأنس بن محمد عن أبيه عن جعفر بن محمد عن آبائه عليهما السلام في وصيه النبي صلى الله عليه وآله لعل عليه السلام قال: يا على لا- تصل في جلد ما لا- يشرب لبنه ولا- يؤكل لحمه^(٢) وكذا روايه أبي تمامه^(٣) في القسم الثاني.

ص: ٤٢٤

- ١- (١) أبواب لباس المصلي ب ١/٢.
- ٢- (٢) أبواب لباس المصلي ب ٦/٢.
- ٣- (٣) أبواب لباس المصلي ب ٣/٢.

الثانية: الروايات (١) الصحاح والمعتبره الوارده فى منع الصلاه فى جلود السباع بضميمه ما دل على منع الصلاه فى وبر وشعر وجلود المسوخ بنحو العموم كمرفوعه محمد بن إسماعيل بإسناده يرفعه إلى أبى عبد الله عليه السلام قال:

«لا- تجوز الصلاه فى شعر ووبر ما لا يؤكل لحمه لأن أكثرها مسوخ» (٢) والتعليل ظاهر فى حكمه التشريع من أن سبب المنع أكثره المسوخ فيما لا- يؤكل مما عمم الحكم فى كل ما لا يؤكل لحمه لا خصوص المسوخ نعم مورد دلالاته القسمين الأولين وإطلاقه للثالث يحتاج إلى مؤونه ثم إن هذه الطائفة داله على أشديه المنع فى الجلود وهى مما تحله الحياه من الأجزاء الأخرى من الحيوان مما لا تحله الحياه كما أن تخصيص السباع بالذكر كذلك و أن المانع على مراتب مع اتحادها فى طبيعه المانعيه فيما لا يؤكل لحمه.

الثالثه: الروايات الداله على أن لبس ما لا يؤكل للتقيه الدال على مفروغيه المنع كصحيحه على بن مهزيار قال: كتب إليه إبراهيم بن عقبه: عندنا جوراب وتككك تعمل من وبر الأرانب، فهل تجوز الصلاه فى وبر الأرانب، من غير ضروره ولا تقيه؟ فكتب عليه السلام.

«لا تجوز الصلاه فيها» (٣) ومثله الصحيح إليه عن أحمد بن إسحاق الأبهري (٤).

ومعتبره إبراهيم بن محمد الهمداني، قال: كتبت إليه: يسقط على ثوبى الوبر والشعر مما لا يؤكل لحمه من غير تقيه ولا ضروره، فكتب:

«لا تجوز

ص: ٤٢٥

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٥-٦.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٧/٢.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ٣/٧.

٤- (٤) أبواب لباس المصلى ب ٥/٧.

والأقوى وثاقه الراوى من تنسكه وكونه من وكلاء الناحيه المقدسه وما رواه الكشى من التوقيع بوثاقته بعد كون التوقيعات يتشدد الأصحاب فى طريقها أكثر من سائر الروايات. وأما عمر بن على بن عمر بن يزيد فمضافاً إلى البيتوته فإن القميين لم يستثنوه من نوادر الأشعري.

ودلالته نص فى مورد القسم الثالث.

ومكاتبه محمد بن على بن عيسى(٢) وكذا روايه يحيى بن أبى عمران وإن كان مفادها الترخيص فى السنجاب والفنك والخز(٣).

الرابعه: الروايات الوارده فى خصوص القسم الثالث وقد تقدم بعضها أيضاً.

كصحيح أبى على بن راشد - فى حديث - قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام:

الثعالب فيها؟ قال:

«لا، ولكن تلبس بعد الصلاه» قلت: أصلى فى الثوب الذى يليه؟ قال:

«لا»(٤) حيث إن وجه المنع عن الثوب الذى يلي جلد أو فرو الثعالب هو باعتبار علوق شعر أو وبره فيه.

وصحيح إلى على بن مهزيار عن رجل سأل الماضى [الرضا] عليه السلام عن الصلاه فى جلود الثعالب؟ فنهى عن الصلاه فيها وفى الثوب الذى يليه، فلم أدر أى الثوبين الذى يلصق بالوبر أو الذى يلصق بالجلد؟ فوقع بخطه:

«الثوب الذى

ص: ٤٢٦

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٤/٢.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٣/٤.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ٦/٣.

٤- (٤) أبواب لباس المصلى ب ٤/٧.

يلصق بالجلد» قال: وذكر أبو الحسن يعنى على بن مهزيار أنه سأل عن هذه المسألة فقال:

«لا تصل فى الذى فوقه ولا فى الذى تحته»^(١) وطريق الذيل صحيح لا- إرسال فيه وهو دال على مانعيه بعض الوبر الذى يعلق بالثوب وكذا بعض ما يعلق من فتات الجلد بالثوب.

أما الروايات المعارضه فمنها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

سألته عن الفراء والسمور والسنجاب والثعالب وأشباهه؟ قال:

«لا بأس بالصلاه فيه»^(٢) ومثله صحيح على بن يقطين إلّا أن فى السؤال وجميع الجلود^(٣) ونظيرهما صحيح الريان بن الصلت^(٤) ولكنها معارضه صريحاً بما تقدم مما دل على المنع وقد مر مستفيضاً التصريح بأن ذلك للتقيه.

ومنها: روايه على بن أبي حمزه قال: سألت أبا عبد الله وأبا الحسن عليهما السلام عن لباس الفراء والصلاه فيها؟ فقال:

«لا تصل فيها إلّا فى ما كان ذكياً» قال:

قلت: أوليس الذكى مما ذكى بالحديد؟ قال:

«بلى إذا كان مما يؤكل لحمه»، قلت: وما لا يؤكل لحمه من غير الغنم؟ قال:

«لا- بأس بالسنجاب فإنه دابه لا- تأكل اللحم وليس هو مما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وآله إذ نهى عن كل ذى ناب ومخلب»^(٥).

فإن صدر الروايه وإن كان يفيد العموم المستفاد من الأدله المثبتة لعموم المانعيه، إلّا أن ذيلها مفسر لما لا يؤكل لحمه المأخوذ مانعاً هو خصوص السباع

ص: ٤٢٧

١- (١) المصدر ب ٨/٧.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٣/٤.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ١/٥.

٤- (٤) أبواب لباس المصلى ب ٢/٥.

٥- (٥) أبواب لباس المصلى ب ٣/٣.

فيعارض العموم السابق ويمكن الإجابة عنه أن تعليقه للجواز في السنجاب بلحاظ أن عنوان المانع كما تقدم على درجات وإن كان الجامع هو ما لا يؤكل لحمه لكن عنوان السبع ثم المسوخ ثم ما لا يؤكل لحمه درجات من المانعيه للمانع الواحد فلا ينافى التعميم.

ومنها: صحيح هاشم الحنط أنه قال: سمعت موسى بن جعفر عليه السلام يقول:

«ما أكل الورق والشجر فلا بأس بأن يصلى فيه، وما أكل الميتة فلا تصل فيه»^(١) واسم الراوى قد صحف فى أكثر النسخ والوسائل بقاسم الخياط.

ومفادها أن المانعيه مدارها عنوان السباع لا كل ما لا يؤكل لحمه.

ومنها: صحيح محمد بن عبد الجبار قال: كتبت إلى أبى محمد عليه السلام أسأله هل يصلى فى قلنسوه عليها وبر ما لا يؤكل لحمه أو تكه حرير محض أو تكه حرير محض أو تكه من وبر الأرنب؟ فكتب:

«لا- تحل الصلاه فى الحرير المحض وإن كان الوبر ذكياً حلت الصلاه فيه إن شاء الله»^(٢) وتقييد الوبر بالذكى إن كان بمعنى المأخوذ من ذكى مقابل الميتة فهو ليس بقييد لطهاره أو عدم مانعيه الوبر وإن كان بمعنى مما يؤكل لحمه فهو تعريض بالجواب تقيه بعد كون السؤال مكاتبه.

ومنها: روايه الاحتجاج عن محمد بن عبد الله الحميرى عن صاحب الزمان عليه السلام أنه كتب إليه: روى لنا عن صاحب العسكر عليه السلام أنه سئل عن الصلاه فى النخر الذى يغش بوبر الأرنب؟ فوقع:

«يجوز» وروى عنه أيضاً أنه لا يجوز فبأى الخبرين نعمل؟ فأجاب عليه السلام.

«إنما حرم فى هذه الأوبار والجلود، فأما

ص: ٤٢٨

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٢/٦.

٢- (٢) المصدر ب ٤/١٤.

سواء كان ملبوساً أو مخلوطاً به أو محمولاً حتّى شعره واقعه على لباسه، بل حتّى عرقه وريقه - وإن كان طاهراً - ما دام رطباً بل ويابساً إذا كان له عين (١)، ولا فرق في الحيوان بين كونه ذا نفس أو لا كالسمك الحرام أكله (٢).

الأوبار وحدها فكل حلال» (١).

(١) كما تقدم دلالة الروايات على القسم الثالث كما في الشعرات أو الوبر المتساقطه وكذلك الحال في اللبن الوارد في موثق ابن بكير الذي يبين عموم أجزاء ما لا يؤكل لحمه إلى فضلاته وإن كانت طاهره في نفسها كالعرق والريق مع عدم جفافها أو بقاء أثرها.

(٢) قد يستدل بإطلاق الحديث النبوي الوارد في موثق ابن بكير في عنوان ما لا يؤكل لما لا نفس له بتعدد المتن مع حديث الصادق عليه السلام الذي قيد التذكية بالذبح، لكن يخدشه أن حديثه عليه السلام هو بيان للحديث النبوي مع أن ذكر الألبان ونحوه في الحديث النبوي صارف لماله نفس، لكن يمكن الإطلاق رغم ذلك بأن القيد ليس احترازياً بلحاظ الذبح بل بيان لأبرز الأقسام وهو ما له نفس، ويعضده أن التعليل المتقدم في روايات المنع بالمسخ شامل لما لا نفس له كما نص عليه في روايات الأئمة كبعض الأسماك كالجرى والمارماهي وكالعقرب وبعض أنواع الجراد والوطواط والوزغ، وكذا عنوان السباع فإنه شامل عرفاً للتمساح ونحوه.

ص: ٤٢٩

١- (١) أبواب لباس المصلي ب ١٥/١٠.

(مسألة ١٤): لا بأس بالشمع والعسل والحريير الممتزج ودم البق والقمل والبرغوث (١) ونحوها من فضلات أمثال هذه الحيوانات ممّا لا لحم لها. وكذا الصدف لعدم معلوميه كونه جزءاً من الحيوان، وعلى تقديره لم يعلم كونه ذا لحم، وأما اللؤلؤ فلا إشكال فيه أصلاً، لعدم كونه جزءاً من الحيوان.

(١) على تقدير العموم والإطلاق فإنما هو فيما له لحم أو صدق المسخ، وأما دم البق والبرغوث والقمل فقد نص عليه (١) كما فى موثق السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام المتقدم فى بحث الميتة الوارد فى دم ما لم يذك من السمك ومصحح الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دم البراغيث يكون فى الثوب هل يمنع ذلك من الصلاة؟ قال: لا وإن كثر الحديث وكذا مصحح محمد بن الريان فى دم البق والبراغيث.

وأما الصدف فالمنقول عن أهل الاختصاص أنه ظرف يتخذة الحيوان البحرى.

وأما ما فى صحيح على بن جعفر عن أخيه أبى الحسن عليه السلام. سألته عن اللحم الذى يكون فى أصداف البحر والفرات أيؤكل؟ قال عليه السلام.

«ذلك لحم الضفادع لا يحل أكله» (٢) فلا- دلالة فيه على جزئية الصدف لذلك الحيوان الذى هو نوع من الضفادع لأنه إنما يدخل فى الصدف للاحتماء لا أنه من أعضائه، بل إن الحال فى الصدف أوضح من اللؤلؤ والخرز الآتى عدم الإشكال فيهما.

أما اللؤلؤ ففى صحيح على بن جعفر قال: وسألته عليه السلام عن الرجل هل

ص: ٤٣٠

١- (١) أبواب النجاسات ب ٢٣.

٢- (٢) أبواب الأطعمه المحرمه ب ١/١٦.

(مسألة ١٥): لا بأس بفضلات الإنسان (١)، ولو لغيره كعرقه ووسخه وشعره، وريقه ولبنه، فعلى هذا لا مانع في الشعر الموصول بالشعر، سواء كان من الرجل أو المرأة، نعم لو اتخذ لباساً من شعر الإنسان ففيه إشكال، سواء كان ساتراً أو غيره، بل المنع قوى خصوصاً الساتر.

(مسألة ١٦): لا فرق في المنع بين أن يكون ملبوساً أو جزءاً منه أو واقعاً عليه أو كان في جيبه، بل ولو في حقه هي في جيبه (٢).

يصلح أن يصلى وفي فيه الخرز واللؤلؤ؟ قال:

«إن كان يمنعه من قرائته فلا، وإن كان لا يمنعه فلا بأس» (١).

وما في كشف اللثام من احتمال اختصاص ذلك بالباطن دون الظاهر مبني على بناءه أنه جزء من الحيوان.

(١) كما في صحيح علي بن الريان الوارد (٢) في الثوب الذي عليه من الشعر والأظفار وما ورد (٣) من حمل المرأة صبيها وهي تصلى أو ترضعه وهي تشهد وما ورد (٤) من وصل المرأة شعرها بالقراطل وإن لم يكن في خصوص الصلاة.

(١) كما مرّ في دلاله جملة من الروايات كموثق ابن بكير وغيره الوارد في نزع الثوب الذي يلي الجلد وفوقه وإطلاقه شامل لما لو كان ظاهراً على

ص: ٤٣١

١- (١) أبواب لباس المصلّى ب ٣/٦٠.

٢- (٢) أبواب لباس المصلّى ب ٢/١٨.

٣- (٣) أبواب قواطع الصلاة ب ٢٤.

٤- (٤) أبواب مقدمات النكاح ب ١٠١.

(مسأله ۱۷): يستثنى مما لا يؤكل الخبز الخالص (۱) غير المغشوش بوبر الأرناب والثعالب،

الثوب أو مستبطناً كما في الثوب الذي تحت الجلد.

(۱) أما الخبز (۱) فأما وبره فحكى الإجماع المستفيض على جوازه في وبره الخالص عن وبر الأرناب والثعالب وما لا يؤكل لحمه وحكى عن بعض المتقدمين عدم استثنائه من المنع.

وأما جلده فقد يستظهر من الأكثر المنع لتقييدهم الخبز بالخالص المفهم أنه وبره وعن ابن إدريس المنع وعن جماعه من المتأخرين التردد والاحتياط فيه وصرح بالجواز فيه جملة من المتأخرين.

وأما تذكيتة فعن الذكري والروض اشتراط ذكاته لروايه ابن يعفور واستجوده في المقاصد العليه واستظهر من المعتمد العدم لبنائه على كون ما لا نفس له.

وأما تعريفه: فحكى في جملة من كتب الأصحاب أنه القندس كلب الماء وحكى عن السرائر عن بعض أنه دابه صغيره تطلع من البحر تشبه الثعالب ترعى في البر وتنزل البحر لها وبر يعمل منه ثياب تحل فيها الصلاه وصيدها ذكاتها مثل السمك، وقريب من ذلك ما عن مجمع البحرين وقد تقدم روايه ابن أبي يعفور وفي الروايات كما سيأتى أنها كلاب الماء أو سبع يرعى في البر ويأوى

ص: ۴۳۲

۱- (۱) حيوان من القواضم أكبر من ابن عرس وبحجم السنور الأهلى وفراؤه أثمن الفراء.

إلى الماء (١). وعن شرح المجمع إضافه أن الخز أيضاً ثياب تنسج من الإبريسم، وفي النهايه روايه أشرط الساعه (يستحلون الخز) بالخاء المعجمه والزاي - مع أنه حكى فى نسخه (يستحل الحر والحريه) - وهو ضرب من ثياب الإبريسم معروف، وقال أيضاً فى حديث على «إنه نهى عن ركوب الخز والجلوس عليه» الخز المعروف أولاً: ثياب تنسج من صوف وإبريسم، وإن أريد بالخز النوع الآخر، وهو المعروف الآن فهو حرام لأن جميعه من الإبريسم، وفى تاج العروس الخز من الثياب ما ينسج من صوف وإبريسم ثم ذكر المعنى الثانى وهو المعمول كله بالإبريسم وقال هو وغيره من اللغويين: إن الخز ولد الأرنب أو ذكر الأرنب جمعه خزان بالكسر يقال أرض مخزه أى كثيره الخزان قيل ومنه اشتق الخز وهو الثياب المعروفة».

هذا والظاهر أن تسميه الحيوان المزبور والأرنب بذلك هى فى الأصل وصفيه لأن الخز هو الطعن بالرمح والانتظام بالسهم كالوخز فلعله لأجل خاصيه وبر كل منهما ومنه سمي الحريه المخلوط بالصوف لخروجه من الملابسه إلى الوخز والخز أو قد يراد من المعنى الوصفى النعومه فمن ثم خلط الصوف بالحريه كما يقولون الحر مسه مس الخز.

هذا والروايات مستفيضه (٢) فى جواز الصلاه فيه، إلا أنه وقع الكلام فى المراد من الخز الوارد فيها فى جهتين:

الأولى: هل هو الوبر خاصه أم الجلد أيضاً.

الثانيه: هل هو الصوف أو الوبر المخلوط بالحريه أو بوبر الأرنب؟

ص: ٤٣٣

١- (١) أبواب الأطمعه المحرمه ب ٢/٣٩.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٨-٩-١٠.

وههنا عده منها:

الأولى: ما فى الصحيح إلى عيص بن القاسم عن أبى داود يوسف بن إبراهيم قال: دخلت على أبى عبد الله وعلى قباء خزّ وبطانته خز وطيلسان خز مرتفع، فقلت: إن على ثوباً أكره لبسه فقال: وما هو؟ قلت: طليسا فى هذا، فقال:

وما بال الطليسان؟ قلت: هو خز؟ قال: وما بال الخز؟ قلت: سداه أبريسم، قال:

وما بال الأبريسم؟ قال: لا نكره أن يكون سدا الثوب أبريسم ولا زره ولا علمه إنما يكره المصمت من الأبريسم للرجال ولا يكره للنساء»(١) وقد رواها عنه صفوان أيضاً مع اختلاف فى الذيل. وتعبير الراوى أن بطانته خز ظاهر فى كونه من وبر الخز لا مع جلده لا سيما مع وصفه له بالمرتفع وهو خلاف الغليظ، كما أن منشأ تسائله هو كون سداه أبريسم وكان ذلك متعارف فى ألبسه الخز فأجابه أن ذلك جائز ما دام أنه ليس من الحرير الخالص. لكن ذلك لا يدل على اختلاط نفس وبر الخز بالحرير بل وصله به بأن تكون سدا الثوب وهو ذيوله وأطرافه من الأبريسم غير الخالص ويشير إلى ذلك أن الطيلسان كما فى مجمع البحرين ثوب يحيط بالبدن ينسج للبس خال عن التفصيل والخياطة، والنسج هو من الوبر الخال عن الجلد ويشير أيضاً ما مر من الإشارة فى كتب اللغة من الاستعمال الخز للثوب الذى مسه لئى وناعم لا سيما وأنه يصنع منه المطرف وهو الرداء المعلم.

الثانية: ويشير إلى هذا النمط فى الخز ما فى روايه أبى عيينه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام ما يحل للمرأة أن تلبس وهى محرمة قال:

«الثياب كلها ما خلا القفازين والبرقع والحرير» قلت: تلبس الخز؟ قال:

«نعم» قلت: فإن سداه

ص: ٤٣٤

الأبريسم وهو حرير؟ قال:

«ما لم يكن حريراً خالصاً فلا بأس»^(١).

الثالثة: فى معتبره جعفر بن عيسى قال: كتبت إلى أبى الحسن الرضا عليه السلام أسأله عن الدواب التى يعمل الخز من وبرها أسباع هى؟ فكتب:

«لبس الخز الحسين بن على ومن بعده جدى صلوات الله عليهم»^(٢) وتعير السائل وصف للخز و أن إطلاقه على الوبر دون الجلود.

الرابعة: صحيحه سعد بن سعد عن الرضا عليه السلام قال: سألته عن جلود الخز؟ فقال:

«هو ذا نحن نلبس» فقلت: ذاك الوبر جعلت فداك قال:

«إذا حلّ وبره حلّ جلده»^(٣)، والصحيحه أيضاً كالصريحه فى أن ثياب الخز تطلق على الوبر دون الجلود، فما ورد بلفظ الخز كله فى الثياب المنسوجه من الوبر مع رفع إشكال الأبريسم الموصول به فى سداه من كونه حريراً غير خالص.

وأما التلازم بين حلّ الوبر وحلّ الجلد فهو مقتضى عموم مانعيه ما لا يؤكل لحمه لما تحله الحياه ولما لا تحل فيه، وإن كان الاعتبار أن المانعيه فيهما على تفاوت فى الدرجه كما مر دلالة اختلاف ألسن المانعيه على ذلك، وسواء كان السؤال عن النجاسه الذاتيه لشبهه كونه كلباً أو العرضيه لموتانه وليس بسمك أو كونه ما لا يؤكل لحمه لوجود القرينه على كل منها ولو بلحاظ ما فرض فى الروايات الأخرى فإن الحل فعلى بلحاظ الفعل الخارجى الملابس للصلاه أيضاً.

الخامسه: مرسل الاحتجاج عن محمد بن عبد الله الحميرى عن صاحب

ص: ٤٣٥

١- (١) الكافى ٣٤٥/٤، ح ٦.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٤/١٠.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ١٤/١١.

الزمان عليه السلام أنه كتب إليه: روى لنا عن صاحب العسكر عليه السلام أنه سئل عن الصلاة في الخبز الذي يغش بوبر الأرناب؟
فوقع: «يجوز»، وروى عنه أيضاً أنه لا يجوز، فأبى الخبرين نعملاً؟ فأجاب عليه السلام.

«إنما حرم في هذه الأوبار والجلود، فأما الأوبار وحدها فكل حلال» (١) وظاهر المرسل أيضاً أن الخبز يطلق على المنسوج من
الوبر و أن من مناشيء أسئلة الرواه عنه هو خلطه بوبر الأوانب، وجوابه عليه السلام وإن ظهر منه جوازه لحليه وبر الأرناب وإنما
المانعيه لجلده وهو معارض بروايات عديده إلا أنه تقدم أن جملة من ألسنه روايات الباب داله على تفاوت المانعيه وقد تقدم أن
المانعيه شامله لما لا- تحله الحياه مما لا- يؤكل لحمه و أن الجواز فيها والمنع في الجلود هو للتقيه، ومن ثم ما ورد من تجويز
المغشوش كما في روايه بشر بن بشار وروايه داود الصرمي (٢) محموله على ذلك مع معارضتها بمرفوعه ابن نوح وأحمد بن
محمد (٣).

التذكيه في الخبز:

السادسه: صحيح عبد الرحمن بن الحجاج قال: سأل أبا عبد الله عليه السلام رجل و أنا عنده عن جلود الخبز؟ فقال:

«ليس بها بأس» فقال الرجل: جعلت فداك إنها علاجي وإنما هي كلاب تخرج من الماء، فقال أبو عبد الله عليه السلام.

«إذا خرجت من الماء تعيش خارجه من الماء؟» فقال الرجل: لا قال:

«ليس به بأس» (٤) وهي متطابقه مع روايه ابن أبي يعفور المتقدمه (٥) ولعل السائل له عليه السلام

ص: ٤٣٦

١- (١) أبواب لباس المصلي ب ١١/١٥.

٢- (٢) أبواب لباس المصلي ب ٩/٢.

٣- (٣) أبواب لباس المصلي ب ٩/١.

٤- (٤) - أبواب لباس المصلي ب ١٠/١.

٥- (٥) أبواب لباس المصلي ب ٨/٤.

ومنه يعءضء ءلأءه مع صءىء سعء بن سعء السابء؁ لا سىما و أن السائل وصفها بالكلاب وأنها برمائىه مغاىره للسملك؁ والظاهر من الروائىن أن الذى يلبس منه هو مع الجلد وقول السائل أنه مىءه أى سؤاله عن الجلد الذى ءحله الحىاه وكذا جوابه علىه السلام عن أن موته ذكأءه والظاهر من الرواىه مع الصءىءه أن ءذكىه الحىواناء البرمائىه هى بمءرء ءروءها أو إءراءها من الماء كالسملك والحىءان كما مرّ فى بعء المىءه واسءظهر ءماعه من المءأءرىن أن ءءبىبه بالسملك فى أصل ءصول ءذكىه بموته ءارء الماء وإن اءءلف بالاكءفاء فىها بالءروء بءلاف السملك فإنها بالإءراء وقد ىشهد لهذا الاسءظهار قوله فى رواىه ابن أبى يعفور «إنه ءابه ءءرء من الماء أو ءصاء من الماء ءءءرء فأءا ءقء الماء ماء» ءىء إنه علىه السلام بءسب السىاق ءكم على كلاء الصورءىن بءلىه ءءز وءذكىه ءءابه مع أنه فى الأولى لىس موءها بالإءراء بل بالءروء سواء وءع الىء علىها بعء ذلك بالصىء أم لم يؤءع ءلىس كالسملك وكءلك ءءقرب فى صءىء عبء الرءمن بن ءءءاء ءىء ءرض السائل أنها ءءرء من الماء وكءلك جوابه علىه السلام ءىء رءب نفى البأس على ءروءها لا ءءقىء بإءراءها.

ومنه ىظهر قوه مفاء صءىء سعء بن سعء أنه فى ءلىءها من ناىه كل من مانعىه النءاسه ءءأىه أو العرضىه وهى الموءان أو من ناىه كونها مما لا يؤكل لءمه الذى هو نءو من القءاره من نمط معىن.

وكذا السنجاب (١)،

(١) حكى الجواز عن نهائه الشيخ وابن حمزه والديلمي والفاضلين والشهيدين والكركي وجماعه وحكى المنع عن ابني بابويه والفقيه والمفيد والمرتضى والكاتب والحلبى وابن إدريس والخلاف وأطعمه النهايه وتذكره العلامه وابن فهد والأردبيلي وجماعه وتوقف آخرون فيه وهو ظاهر فى الاحتياط. والسنجاب حيوان أكبر من الفأر شعره فى غايه النعومه يتخذ من جلده فراء جيد وأحسن جلوده الأزرق الأملس كما عن مجمع البحرين.

أما الروايات الواردة: فالداله على الجواز:

منها: صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأله عن أشياء منها الفراء والسنجاب؟ فقال:

«لا بأس بالصلاه فيه» (١) والظاهر اتحادها مع صحيحه الآخر عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الفراء والسمور والسنجاب والثعالب وأشباهه؟ قال:

«لا بأس بالصلاه فيه» (٢) فالسياق يقتضى أنه للتقيه، لكن قد يدفع وحده السياق أنه قد ورد الخز مع بعضها فى معتبره يحيى بن أبى عمران أنه قال:

كتبت إلى أبى جعفر الثانى عليه السلام فى السنجاب والفنك والخز وقلت: جعلت فداك أحب أن لا تجيبني بالتقيه فى ذلك، فكتب بخطه إليّ:

«صلّ فيها» (٣) مع أن الخز متفق على استثنائه من المنع.

ومنها: صحيحه أبى على بن راشد قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام ما تقول فى

ص: ٤٣٨

١- (١) أبواب لباس المصلّى ب ١/٣.

٢- (٢) أبواب لباس المصلّى ب ٢/٤.

٣- (٣) أبواب لباس المصلّى ب ٦/٣.

الفراء أى شىء يصلى فيه؟ قال: أى الفراء؟ قلت: الفنك والسنباب والسمور قال:

«فصل فى الفنك والسنباب فأما السمور فلا تصل فيه» الحديث (١) لكن سيأتى فى روايه (٢) بشير ما يفيد أنه للتقيه.

ومنها: معتبره على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال: سألته عن لبس السمور والسنباب والفنك؟ فقال:

«لا- يلبس ولا يصلى فيه إلا أن يكون ذكياً» (٣) لكن قد تجعل المعبره من روايات المنع لدلالته على وحده الحكم فى الثلاث وسيأتى أن المنع هو الأظهر فى السمور والفنك.

وأما الروايات الداله على المنع:

فمنها: موثق ابن بكير المتقدم قال: سأل زراره أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاه فى الثعالب والفنك والسنباب وغيره من الوبر؟. الحديث.

ومنها: جملة من الروايات المتقدمه وغيرها المدرجه له مع الفنك والسمور والثعالب فى الحكم لا سيما وقد مرّ أن الجواز الوارد فى جملة ما لا يؤكل لحمه هو للتقيه كما تقدمت القرائن فى صدر البحث عما لا يؤكل لحمه، وإن المانعيه على درجات بحسب قذاره الحيوان مما لا- يؤكل لحمه فالسبع باعتباره آكل الميتة كما أشير إليه فى بعض الروايات كما فى صحيح هاشم الحناط المتقدم وروايه ابن حمزه (٤) أشد مانعيه ثم المسوخ كما فى روايه العلل المتقدمه (٥) ثم سائر ما لا يؤكل لحمه كما أن الجلد أشد من الوبر مما لا تحله

ص: ٤٣٩

- ١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٥/٣.
- ٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٤/٣.
- ٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ٤/٤.
- ٤- (٤) أبواب لباس المصلى ب ٢/٤.
- ٥- (٥) أبواب لباس المصلى ب ٧/٢.

الحياه كما أشير إليه في روايه التوقيع المبارك(١) ولا يبعد أن يكون الترخيص الوارد في بعضها دون الآخر هو بلحاظ درجات المانعيه واندفاع الاضطرار للتقيه بالأقل مانعيه فالأقل بحسب المراتب. ففي معتبره محمد بن علي بن عيسى قال: كتبت إلى الشيخ يعنى الهادى عليه السلام أسأله عن الصلاه فى الوبر أى أصنافه أصلح؟ فأجاب:

«لا أحب الصلاه فى شىء منه» قال: فرددت الجواب:

إننا مع قوم فى تقيه وبلادنا لا يمكن أحد أن يسافر فيها بلا وبر ولا يأمن على نفسه إن هو نزع وبره، وليس يمكن للناس ما يمكن للأئمه فما الذى ترى أن نعمل به فى هذا الباب؟ قال: فرجع الجواب إلى:

«تلبس الفنك والسمور»(٢) وفى روايه سفيان(٣) بن السمط التفرقه بين الجواز فى الفنك والكراهه بمعنى الحرمة فى الأرناب. والتفصيل محتمل أن يكون بلحاظ مراتب المانعيه والاختصار فى الاضطرار على الأقل فالأقل، وقد يقرب الجواز بأن ما فى موثق ابن بكير بمنزله العموم لا الدليل الخاص لكون ذكره بمنزله تعداد مصاديق الكللى فيخصص بما دل على الجواز، وفيه: إن ما ورد بالجواز لم يقتصر فيه على السنجاب وحده بل بمعيه الفنك والفراء ونحوهما فإن عدّ هذا اللسان خاصاً فكذلك موثق ابن بكير، مع أن التعداد بالعنوان الخاص هو من اللسان الخاص أيضاً وإن لم يكن بقوه الخاص المنفرد، فالأظهر فى الترخيص أنه للتقيه المراعى فيها الأخف مانعيه رتبه على الأشد كالسنجاب والفنك على السمور وهو على الأرناب والثعالب، لا سيما مع ما تقدم من قرائن على التقيه وإن مما ورد فى الجواز هو مكاتبه أو مقرون بغيره مما فيه المنع أظهر.

ص: ٤٤٠

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٣/٣.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٣/٤.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ٤/٤.

وأما السمور والقاقم والفتك والحوصل فلا تجوز (١) الصلاه في أجزاءها على الأقوى.

وأما روايه على بن حمزه فهى وإن اقتصرت عليه لكن بقرينه تخصيص النهى بذى ناب ومخلب فهو ظاهر فى تفاوت درجات المانعيه وروايه مقاتل ضعيفه مع إرسال.

(١) قد اقتصر عده من الأصحاب على التعبير بأنه قد وردت رخصه فيها إلا أنه بعضهم عقبه بأن الأحوط المنع وأطلق المنع الأكثر ونسب إلى المشهور المنع فيها واستظهر من المحقق الميل إلى الجواز فى الفتك والسمور، والسمور كما فى مجمع البحرين كسور، دابه معروفه يتخذ من جلدها فراء مثنى تكون ببلاد الترك تشبه النمر وقيل يشبه السنور، وفيه أيضاً الفتك كعسل دويبه بريه غير مأكوله اللحم يؤخذ منها الفرو وقيل ضرب من الثعالب فروته أجود أنواع الفراء ويقال إن فروها أطيب من جميع أنواع الفراء، يجلب كثيراً من بلاد الصقالبه وهو أبرد من السمور وأعدل وأحر من السنجاب، صالح لجميع الأمزجه المعتدله ويقال إنه نوع من جراء الثعلب الرومى وأنه يطلق على فرخ ابن آوى فى بلاد الترك. وقيل السمور حيوان من الثدييات يعمل من جلده فرو ثمين.

والقاقم دوييد تشبه السنجاب وهو أبيض شديد البياض وفروه أغلى من فرو السنجاب كما عن الدميرى فى حياه الحيوان.

وفيه أيضاً الحواصل الخوارزميه طيور كبيره لها حواصل عظيمه يتخذ منها الفرو.

هذا، و مما مر في السنجاب ظهر الحال في السمور والفتك مضافاً إلى صحيح سعد بن سعد الأشعري عن الرضا عليه السلام قال: سألته عن جلود السمور؟ فقال:

«أى شيء هو ذاك الأدبس» فقلت: هو الأسود؟ فقال:

«يصيد؟» قلت: نعم يأخذ الدجاج والحمام، فقال:

«لا» (١) وقد مر صحيح أبو علي بن راشد وفيه التفصيل بين التجويز في الفتك والمنع عن السمور.

وفي روايه بشير بن بشار قال: سألته عن الصلاة في الفتك والفرا والسنجاب والسمور والحواصل التي تصاد ببلاد الشرك أو بلاد الإسلام أن أصلى فيه لغير تقيه؟ قال: فقال:

«صل في السنجاب والحواصل الخوارزميه ولا- تصل في الثعالب ولا السمور» (٢) وظاهر مفادها في نفسه لا- يخلو من إشكال لفرض الراوى وقوع الصيد في بلاد الشرك في أحد ترديده.

وما رواه في الخرائج عن أحمد بن أبي روح عن أبي جعفر محمد بن أحمد عن النائب الثاني من التوقيع المبارك - عن سؤاله عن لبس الوبر - وسألت ما يحل أن يصلى فيه من الوبر والسمور والسنجاب والفتك والدلق والحواصل فأما السمور والثعالب: فحرام عليك وعلى غيرك الصلاة فيه. ويحل لك جلود المأكول من اللحم إذا لم يكن فيه غيره، وإن لم يكن لك ما تصلى فيه فالحواصل جائز لك أن تصلى فيه. الخبر (٣) وهذه الروايه نصّ فيما ذكرنا مراراً من أن المانعيه هي ذات مراتب و أن الرخصه في الأقل درجه في المانعيه وارد مورد الاضطرار واندفاعه بذلك.

ص: ٤٤٢

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ١/٤.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٤/٣.

٣- (٣) مستدرک الوسائل ب ١/٣، أبواب لباس المصلى.

وروى في المستدرک عن كتاب مسائل على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن لبس السمرور والسنباج والفتك والقاقم؟ قال:

«لا يلبس ولا يصلى فيه إلّا أن يكون ذكياً» (١) ولفظ القاقم موجود في كتاب المسائل لعلى بن جعفر النسخه الحاليه وكذا رواه في الدعائم (٢) لكن رواه في الوسائل (٣) عن قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن جده على بن جعفر بدون لفظ القاقم.

والتقييد بالتذكيه تخفيف للمانعيه من جهه الميته وإن بقيت مانعيه ما لا يؤكل لحمه إذ قد مرّ جملة القرائن على عموميه مانعيته و أن الرخصه لبعض أفراده للاضطرار بعد كون مانعيته ذات مراتب لا سيما مع وحده السياق مع السمرور الذى اتضح الحال فيه.

وفى مصحح عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألته عن اللحاف (الخفاف) من الثعالب أو الجرذ (الخوارزميه) منه أىصلى فيها أم لا؟ قال:

«إن كان ذكياً فلا بأس به» (٤).

ولا تعارض هذه النسخه من الاستبصار مع نسخه التهذيب بدون لفظ الخوارزميه فإن كون الجرذ لباس النساء من الوبر لا يتنافى مع كونه من وبر الحواصل الخوارزميه لكنه قد مر أن اشتراط التذكيه لتخفيف المانعيه لا سيما مع وحده السياق مع الثعالب.

ص: ٤٤٣

١- (١) مستدرک الوسائل، أبواب لباس المصلّى ب ٢/٣.

٢- (٢) مستدرک الوسائل، أبواب لباس المصلّى ب ١/٤.

٣- (٣) أبواب لباس المصلّى ب ٤/٤.

٤- (٤) أبواب لباس المصلّى ب ١١/٧.

(مسألة ١٨): الأقوى جواز الصلاة في المشكوك كونه من المأكول أو من غيره، فعلى هذا لا بأس بالصلاة في الماهوت، وأما إذا شك في كون شيء من أجزاء الحيوان أو من غير الحيوان فلا إشكال فيه (١).

(١) قال في المدارك في شرح عبارته الشرايع: «إذا لم يعلم أنه من جنس ما يصلى فيه وصلّى أعاد» هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب واستدل عليه في المنتهى بأن الصلاة مشروطة بستر العوره بما يصلى فيه والشك في الشرط يقتضى الشك في المشروط، ويمكن المناقشة فيه بالمنع من ذلك، لاحتمال أن يكون الشرط ستر العوره بما لا يعلم تعلق النهى به، ولو كان الملبوس غير سائر كالخاتم ونحوه فأولى بالجواز (١).

ومحصل كلامه التفصيل بالبطان على الشرطيه والصحة على المانعيه وأن المانعيه أظهر في غير الساتر، ونظير عبارته الشرايع ما في التذكرة.

وعن الأردبيلي وجمله المتأخرين الجواز، وعن البعض التفصيل بين ما يكون من ابتداء الصلاة فتبطل وما يقع في الأثناء فيجوز وعن نجاة العباد والحواشى عليها التفصيل بين الملبوس والمحمول وعن ثالث بين الساتر وغيره وعن رابع بين ما يعلم كونه من حيوان وما لا يعلم، وحكى عن بعض الجمع بين المانعيه في ما لا يؤكل لحمه والشرطيه في ما يؤكل لاختلاف الموضوع.

ولتنقيح الحال لابد من التعرض إلى أمور:

الأول: قد يستدل للمانعيه بأنه مقتضى ظاهر أكثر الأدله كما هو مفاد صدر

ص: ٤٤٤

١- (١) أبواب المدارك ٢١٤/٤.

موثق ابن بكير و أن المأكوليه ليست دخيله فى الصحه إلبامعنى الطهاره وهى غير خاصه بالحيوان كما أنه على مانعيه النجاسه القول بمانعيه ما لا يؤكل لحمه متعين لكون منشأ حرمه الأكل درجه من قذاره الحيوان كما هو الحال فى الميتة كذلك يظهر من ذيل الموثق بعد تضمنه كل من المانعيه والشرطيّه فيكون قرينه على مداريه المانعيه. وكذا اشتمال الموثق والروايات على البول والروث واللين والشعره ونحوها لكونها مانعاً سواء على البدن أو الثوب، و مما يؤكد المانعيه أن اللازم على القول بالشرطيّه هو كون الشرط بنحو صرف الوجود كما هو طبيعه الشرائط الوجوديه ولازمه عدم المحذوريه لو ضم إليه فرد آخر مما لا يؤكل لحمه مع أنه فساد الصلاه من الوضوح بمكانه.

وأما إرجاع الشرط إلى عنوان بسيط وجودى متحصل من مجموع الأعدام فهو مع تكلفه يرجع فى الحقيقه إلى الاعتراف بالمانعيه وعلى ضوء ذلك حكم الأصحاب عند الاضطراب بالاعتصار على مقدار الضروره فى لبس ما لا يؤكل أو النجس أو الحرير بخلافه على الشرطيّه.

الثانى: أنه يمتنع شرطيّه أحد الضدين ومانعيه الآخر تكوينياً ولغوئيه اعتباراً.

الثالث: قد يستدل للشرطيّه باستفاده لزوم إحراز التذكيه والعلم بها من الأدله مع تفرعه على ما يؤكل وهو يقتضى لزوم معلوميه المأكوليه عند العلم بالحيوانيه بخلاف ما لو شك فى أصل الحيوانيه، فالشرطيّه مترتبه على العلم بالحيوانيه لا سيما و أن مفروض السؤال هو كون اللباس حيوانياً سائراً كان أم غيره وإلاً فالمقرر هو المانعيه. ويمكن الخدشه فيه: بأن لزوم إحراز التذكيه وجهه هو لكون الشك حينئذ مجرى الأصل العدمى.

وقد يستدل للشرطيه أيضاً بأن الشرط لا بد أن يكون اختيارياً وكون الحيوان مأكول اللحم ليس كذلك لكن لما كان الساتر شرطاً فما يؤخذ فيه يؤول إلى الشرطيه و هذا بخلاف غيره فلا محاله تقرر المانع في غير الساتر.

ويخشد فيه: بأنه يكفي في الاختياريه كون تقييد العمل به اختيارياً، كما أن الساتر وإن كان شرطاً إلا أن ما يؤخذ فيه يمكن أن يكون بنحو المانع لا الشرطيه.

وقد يقرب التفصيل بما التزم به المشهور من الجمع بين مانع النجاسه وشرطيه الطهاره الخبيثه أو الحديثه بحمل كل على مورد.

واستدل أيضاً بكون لسان الدليل في موثق ابن بكير وروايه ابن أبي حمزه وروايه تحف العقول ذلك.

ويخشد: بأن أكثر الأدله بلسان المانع و أن ما لا يؤكل لحمه مانع عن قبول الصلاه لا أن صحه الصلاه مشروطه بوقوعها فيما يؤكل.

وقد يستدل - كما يستظهر من نجاه العباد وحواشيها - أن لزوم إحراز التذكيه وهي فرع مأكول اللحم يستلزم إحراز الحليه للحم أيضاً وإلا لزد الفرع على الأصل والقدر المتيقن من هذه الملازمه هي في الساتر أو الملبوس.

وفيه: أولاً أن اللازم ذلك حتى في المحمول مع أن الأدله واضحه في المانع بالاضافه إليه. ثانياً: أن وجه أخذ العلم في التذكيه دون المأكوليه هو كون مقتضى الأصل العملي عند الشك التذكيه العدم أي الاشتغال بخلاف المأكوليه أو الحيوانيه. ثالثاً: أن الموثقه قد فرقت في إسناد العلم للتذكيه دون المأكوليه وهو بنفسه يدل اقتضاءً على اختلاف وظيفه الشك ولا أقل من الإشعار.

ومن ذلك يظهر أن بناء على المانعيه كما هو الأظهر بحسب الأدله فإن اللازم أيضاً هو عدم جريان أصل يحرز به عدم المأكوليّه، وإلا لكان مقتضى الأصل المنع عن المشكوك.

الرابع: لو شك في المجعول أنه المانعيه أو الشرطيّه فهل مقتضى الأصل هو البراءه عن الشرطيّه لزياده الكلفه والمؤونه أم تتعارض البراءه في كل من الطرفين، كما أن القاعده مع الدوران بين الشك في التكليف أو في الامتثال هي الاشتغال، وليس المقام من الأقل والأكثر لأن الزياده هي في الأثر العقلي لا في الحكم الشرعي وعلى ذلك فالمقتضى الاشتغال للعلم الإجمالي.

الخامس: الظاهر إرادته الحرمة الطبيعه لا- الفعلية من ما لا- يؤكل لحمه بعد كون عنوانه منطبقاً على السباع والمسوخ، كما أن الظاهر هو شمولها للحرمة الطارئه كموطوء الإنسان والجدى الشارب لبن الخنزيره لصدق عنوان ما لا يؤكل عليه وإسناد الحرمة لذات الحيوان ولو بسبب الحيثيات التعليليه كما هو الحال في عموم قوله عليه السلام.

«اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه»^(١) ومنه يظهر العموم لمثل الجلال أيضاً وإن كانت الحرمة قابله للزوال.

السادس: ذكر غير واحد أن إجراء الأصول العمليه يختلف بحسب اعتبار القيد مضافاً إلى الصلاه أو إلى اللباس أو المصلي حيث إن المانعيه مثلاً- إذا اعتبرت في الصلاه فإن أصله العدم لا- تجرى مع مصاحبه المشكوك للصلاه من الابتداء بخلاف ما لو حصلت ملابسته في الأثناء فإنه يستصحب العدم، وأما إذا اعتبرت في اللباس فلا تجرى أصله العدم لعدم الحاله السابقه، وأما إذا اعتبرت في المصلي فإنها تجرى مطلقاً.

ص: ٤٤٧

أقول يمكن تصوير جريانها مطلقاً على الاعتبار بناء على أصله العدم الأزلي كما أن الصحيح أن القيد بطبيعته له تعلقات ثلاثه بالأطراف الثلاثه وقد مر أنه لا يضر باعتبار القيد كونه غير اختياري بعد كون تضيق الفعل به اختيارياً.

ثم إن ظاهر المستفيض من لسان الروايات اعتبار القيد في الصلاه و (استبعاد) كون لبس ما لا يؤكل ظرفاً للصلاه لأنهما فعلا لا ربط لهما إلا المصلى، (ممنوع) بأن الظرفيه بمعنى الملابسه يكفي فيها أدنى الارتباط ولو بواسطه أو وسائط.

السابع: إن مطلق الارتباط والتقييد والقيد راجع إلى الترابط في الملاك وهو أعم من الشرطيه والجزئيه، كما أن التقسيم إلى الشرطيه والجزئيه أعم من الانضمام والنعته في تركيب الموضوعات والمتعلقات فكل من الشرط والجزء قد يكون ارتباطه انضمامياً أو نعته فليس كل ارتباط وتقييد يعنى الشرطيه ولا كل شرطيه تعنى النعته كما أن النعته متصوره في الجزء كما في الإخفات في القراءه فإنه نعت للقراءه ولكنه داخل في الصلاه كمركب.

والحاصل أن القيديه أعم من الشرطيه والشرطيه أعم من النعته والانضمام أعم من الجزئيه وليس عدم النعته يعنى الإطلاق و رفع الإطلاق لا ينحصر بالنعته ولا بالشرطيه وبعبارة جامعته أن القيديه والارتباط تعنى عموم المشاركه في الدخاله في مركب وأمر ما وهى أعم من أنحاء الأقسام المتقدمه كما أن ملاك القيديه ليس هو على حد مناط الشرطيه وهى لا على حد ملاك النعته.

الثامن: استدلال للجواز في اللباس المشكوك:

أولاً: بما حكى عن الميرزا القمى من أن المانعيه هى المعلوم مما لا يؤكل

و ذلك لأنها مستفاده من النهى التكليفي وهو لا يتنجز إلا بالعلم مع انصراف أدله المانعيه للمعلوم.

وفيه: أن النهى المستفاد منه المانعيه هو الفعلى وإن لم يتنجز بالعلم فضلاً عما لو كان إرشادياً لمعنى المانعيه الوضعى، وأما الانصراف فلا شاهد لها.

ثانياً: أن تخصيص عمومات جواز الصلاه فى كل لباس إنما هو فيما هو حجه من المخصص.

وفيه: أن التخصيص حاصل عنواناً بلحاظ تقرير قالب الموضوع على صعيد الحكم فى مرحله الإنشاء المسمى بالشبهه الحكميه وإنما قصور الحجيه المخصص على صعيد الموضوع الخارجى، وكل من العام بما هو حجه قد قيد وكذلك الخاص مردد الصدق.

ثالثاً: ما ورد من الترخيص فى الوبر الخالص غير المغشوش فإنه شامل لمحتمل الغش.

وفيه: أن تقييد الجواز بالخالص مع إقرانه بالنهى عن المغشوش، يوجب ظهوره فى لزوم إحراز وصف الخلوص وهو عكس دعوى الحل عند الشك.

خامساً: بأصالة الحل فى الحيوان المشكوك وأشكل على التمسك بها:

أ - بأن الموضوع قد انتفى وهو الحيوان.

ب - أنها لا تجرى فى المعلوم المردد بين الحلال والحرام لأن العنوان انتزاعى وهو ما أخذ منه الوبر وهو ليس بعنوان حقيقى.

ج - أن الموضوع ليس حلال أو حرام الأكل بل مشير إلى العناوين الذاتيه من أصناف الحيوان ولا أصل يحرز عدمها.

د - أن الموضوع للشرط هو الحليه الطبيعه لا الفعليه.

ودفعها:

أ - أنه لا حاجه لبقاء الموضوع مع تحقق الأثر الفعلى له.

ب - أن الإشكال أخص من المنع المطلق عن إجراء الأصل فى بقيه الصور، مع أنه يمكن الإشاره إلى الحيوان الذى أخذ منه ويصدق الشك الفعلى فيه من هذا الوجه وإن لم يكن مشكوكاً من جهه العين الخارجيه.

ج - أن الأظهر كما مر هو موضوعيه حليه الأكل وحرمة للشرطيه وأنها تشير إلى درجه من الطهاره والقذاره تختلف عن نجس العين كالكلب والخنزير وعن الميتة.

د - أن الأقوى هو عموم أصاله الحل كأصاله الطهاره للحل والظهر الطبيعى والفعلى معاً بأقسامهما المختلفه.

ويقرب العموم بما فى صحيح عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام:

«كل شىء يكون فيه حرام وحلال فهو لك حلال أبداً حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه»^(١) بتقريب شموله للمردد بين الصنفين بحسب الطبيعه.

وصحيح ضريس الكناسى قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن السمن والجبن نجده فى أرض المشركين بالروم أناكله؟ فقال:

«أما ما علمت أنه قد خلطه الحرام فلا تأكله، وأما ما لم تعلم فكله حتى تعلم أنه حرام»^(٢) بناء على حمل الشك فى السمن على المتخذ من زبده الحليب وتعميم الشك إلى المردد من غير

ص: ٤٥٠

١- (١) تهذيب الأحكام ٧٩/٩ أبواب الأطمعه المحرمه ب ٢/٦.

٢- (٢) تهذيب الأحكام ٧٩/٩، ح ٧١ أبواب الأطمعه ب ١/٦.

وموثقه مسعده بن صدقه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول:

«كل شيء هو لك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك وذلك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته وهو سرقة والمملوك عندك لعله حر قد باع نفسه أو خدع فبيع قهراً أو امرأه تحتك وهي أختك أو رضيعتك والأشياء كلها على هذا حتى تستبين لك غير ذلك أو تقوم به البيه»^(١) والأمثلة صريحه في الحلبي الطبعيه والعارضه في المثاليين الأخيرين بخلاف الأول فإنه في الفعلية وسواء جعلنا التمثيل لقواعد أخرى أم لنفس أصل الحل.

وقد تمسك في المسالك في كتاب الأئمة في تأسيس مقتضى القاعده وأنها إباحه الطعام عند الشك في الشبهه الحكميه بجمله من الأدله منها صحيح ابن سنان المتقدم في أصاله الحل وكذلك استدل الأردبيلي في المسأله نفسها وفي التمسك بهذه القاعده المستنده إلى هذا الأصل في جملته من مسائل الأئمة كالمابع الممزوج بالمحرمات عند الشك في الاستهلاك مفهوماً، وكذا التراقي في المستند في اللباس المشكوك، واستدل في كشف الرموز على حليه ما يصطاد بالشبكه بالصحيح المزبور في أصاله الحل أيضاً، وكذلك استدل في المهذب البارع في المسأله نفسها للحليه التي هي قول الشيخ وكذلك أشار إليه الأردبيلي في المسأله نفسها.

واستدل في التذکره^(٢) بروايه أصاله الحل لكون الأصل في الأشياء الإباحه في بحث المكاسب المحرمه وهي أعم من الشبهه الحكميه للمكاسب

ص: ٤٥١

١- (١) أبواب ما يكتسب به ب ٤/٣.

٢- (٢) تذکره الفقهاء ١٩١/١٢ - مسأله ٦٩٩.

والمعامله أو الموضوعيه بلحاظ الأموال والأعواض، لا سيما و أن جلّ مسائل ذلك المبحث هي في الشبهه الحكميه، واستدل في الذكري في مقدمات الكتاب التي هي عبارته عن مسائل من أصول الفقه على استصحاب حال العقل والتمسك بأصل البراءه عند عدم دليل كنفى الغسله الثالثه في الوضوء ونفى وجوب الوتر قال: وقد نبه عليه في الحديث بقولهم عليهم السلام. ثم ذكر الحديث. ومن الظاهر أنه من موارد الشبهه الحكميه.

واستدل في الذخيره بالأصل في ما تعارضت فيه الروايات من بعض أصناف ما لا يؤكل لحمه نعم منع في الحدائق جريانه في الشبهه التحريميه الحكميه وخصّه بالموضوعيه وأشكل على الأصحاب تمسكهم به فيها، ولو سلم اختصاصه بالموضوعيه لجمله من الشواهد في لسان الروايات، فإن ذلك لا يقيد إطلاقه وعمومه لأقسام الحل الطبعي والذاتي والاقتضائي دون الاختصاص بالفعلي فيما كان الشك في الشبهه الموضوعيه كما هو الحال في المقام ويشهد له أنواع الأمثله المذكوره في موثقه مسعده وكذا صحيح ضريس وابن سنان الوارد في الجبن والسمن حيث إن الحليه المشكوكه ليست خصوص الفعليه بل الطبعيه كما في السمن على اختلاف احتمالات الشك فيه. وإن كان التشبيه هو لقواعد أخرى. ويعضد الإطلاق أيضاً إطلاق أصاله الطهاره الوارد بنفس اللسان حيث إن ظاهر موثق عمار الساباطي الذي رواه الشيخ في التهذيب (1) هو عموم كل شيء نظيف حتى تعلم أنه قدر فإذا علمت فقد قدر وما لم تعلم فليس عليك، حيث إن قوله عليه السلام بذلك جاء في آخر الروايه بعد العديد من الأسئلة في الشبهه الحكميه والموضوعيه وعن الطهاره الذاتيه والعرضيه، والطبعيه والفعليه الأوليه

ص: ٤٥٢

والطاريه كما يظهر ذلك بالتدبر فى شقوق الأسئلة وأنه طبق الشىء الذى هو موضوع القاعده فى كل هذه الموارد ومنه يظهر إطلاق الشىء فى لسان أصاله الحل وإن من إطلاقه وإسناد الحل إليه يتنوع سنخ الحل كما فى اسناد الطهاره وأنه لا مانع من هذا الاستعمال كما أن التركيب وإن كان المنسب منه الشبهه الموضوعيه إلا أنه أعم كما فى لسان قاعده الطهاره.

ويؤيد أيضاً بما رواه الشيخ فى الأمالى بسنده عن الحسين بن أبى غندر عن أبى عبد الله عليه السلام قال: الأشياء مطلقه ما لم يرد عليك أمر ونهى، وكل شىء فيه حلال وحرام فهو لك حلال أبداً، ما لم تعرف الحرام منه فتدعه(1).

هذا، وأما التمسك بأصاله الطهاره فإنما يتم بناء على نجاسه كل ما لا يؤكل كما ذهب إليه جملة من القدماء وهى نجاسه نديه على التحقيق وقذارته لم يترتب عليها أثر إلزامى إلا المنع من الصلاه، ثم إن أصاله الحل أصل حكمى يتقدم عليه الأصول الموضوعيه سواء كانت محرزه لموضوع الحرمة أم الحليه.

التاسع: استصحاب الإباحه بمعنى عدم جعل الحرمة للحيوان المشكوك وهو أصل حكمى.

وأشكل عليه:

أ - بأن العدم السابق للحكم من السالبه بانتفاء الموضوع والمطلوب إثبات السالبه بانتفاء المحمول نظير الفرق بين عدم الحكم بالحرمة والحكم بعدم الحرمة.

ب - أنه معارض باستصحاب عدم الإباحه.

ص: ٤٥٣

ج - أنه مثبت بلحاظ المجعول المترتب عليه الأثر.

ويدفع:

أ - أن المقرر في محله عدم اختلاف العدمين ولو سلم فإن السالبة بانتفاء المحمول يفرض لها حاله سابقه أيضاً بلحاظ أوائل الشريعة.

ب - أن المعارضه تتم على تقدير أخذ الشرطيه دون أخذ المانع، وإلا فإنه لا أثر للإباحه وعدمها إلا على المثبت. مع أن الإباحه بمعنى عدم الجعل لا يقين بعدمها بل بتقررها سابقاً.

ج - أن المراد بالجعل المستصحب عدمه هو المجعول الكلى ولا يكون بلحاظ مقام الفعلية مثبتاً لأنه عينه. هذا والأصل المزبور نافع بناء على المانع وقد يقرب نفعه على الشرطيه أيضاً بناءً على أن الحليه المطلوبه فى المقام هو مطلق عدم الحرمة.

العاشر: استصحاب العدم الأزلى أى عدم كون اللباس متخذاً من حرام الأكل فإن المانع فى الصلاه كون الشىء أو اللباس من حرام الأكل وهو ما لا يؤكل لحمه وهو أصل موضوعى بتقريب أن عموم عنوان الصلاه المأمور به قد خصص بأن لا تكون فى شىء من حرام الأكل، والشىء سواء لباساً أم غيره، إذ ارتباط الموانع مع المتعلق هو بأخذ عدمها فى المتعلق بنحو الانضمام لا النعتيه، كيف و أن الشروط الوجوديه جلّها انضماميه كاعتبار الطهاره فى الصلاه والاستقبال ونحوها، واعتبار النعتيه يحتاج إلى مؤونه دلالة فى الشروط الوجوديه فضلاً عن العدميه وهو فى الوجوديه إنما يتأتى بين العرض والمعروض أو ما يؤول إلى ذلك، فكيف بالعدميات وقد حرر فى باب العام والخاص أن التخصيص والتقييد غايه ما يوجب تضيق العام والمطلق بأن

ص: ٤٥٤

يكسبه عنواناً نقيضاً لعنوان الخاص يكون قيداً لموضوع العام، وقد تقدم أن القيد أعم من الشرطيه وأعم من النعتيه ومجرد التقييد بقيد إنما يوجب أدنى الارتباط والتضييق الحاصل بالانضمام كما في الأجزاء وأما الشرطيه فضلاً عن النعتيه فمرتبتان ذات مؤونه زائده في شدة الارتباط.

ثم إنه لا يخفى أنه في المقام جملة من الأصول الموضوعيه منها: هذا الاستصحاب كأصل موضوعيه يقرر الجواز وإن فرض المانعيه معتبره في الصلاه وأما أصاله الحل فقد تقدم أنه أصل حكمي مؤخر عن الأصول الموضوعيه.

ومنها: أصاله عدم كون المصلي لابساً لغير المأكول وهو إن يتم بناءً على أخذ المانعيه في المصلي لا في الصلاه، وقد مر أن الأظهر أخذها في الصلاه.

ومنها: أصاله عدم اقتران الصلاه بما لا يؤكل لحمه لكنه يخص جريانها بصوره طرؤ لبس المشكوك أو وقوعه في الأثناء.

ومنها: الاستصحاب التعليق في الصلاه فإن يقرر بأن الصلاه لو وقعت بدون وقبل لبس هذا المشكوك لكانت صحيحه والآن تستصحب هذه الصحه التي كانت بنحو التعليق.

ويرد عليه:

أولاً: أن التعليق كما حرر في محله لا يجرى إلما في كان التعليق في المجعول الشرعي في القضية المأخوذه إما في ترتبه على الموضوع أو أخذ التعليق في ذات المتعلق للحكم الشرعي أو ماهيه الحكم نفسه كما في الضمان.

ثانياً: أن الصحه تقول إلى عدم القاطع أو عدم المانع وإن كان الأظهر أخذ الاتصال في الهيئه أو الأجزاء.

ص: ٤٥٥

وأما الأصول الحكمية فمنها: ما تقدم من أصله الحل في الحيوان المشكوك ومرّ أن الأظهر جريانها في الحل الطبيعي.

ومنها: استصحاب عدم جعل الحرمة ومرّ تقريبه.

ومنها: أصله الحل في الصلاة كما حكى عن صاحب الحدائق، والأظهر وإن كان تقرر الحل التكليفي مقابل الحرمة التكليفيه في الدخول والتلبس بالصلاة إلّا أنه يرجع في المقام إلى الشك من جهة المانع والحل في الحيوان.

ومنها: جريان البراءة وقد حرر في محله من مباحث الأصول أن مجراها هو في الشك في التكليف بخلاف مجرى الاشتغال فإنه في الامتثال بعد اليقين بالاشتغال، إلّا أنه يقع الكلام في موارد تعلق المتعلق للحكم بأمر خارجي أي أن منشأ الشك من جهة متعلق المتعلق وقد يسميه البعض بالانطباق في مقابل الشك في الحكم وفي المتعلق.

فهل يؤول إلى الشك في الحكم الذي هو مجرى البراءة أم إلى الشك في أداء وإتيان المتعلق الذي هو مجرى الاشتغال، وتنقيح الصور في موارد تولد الشك من متعلق المتعلق يفضي إلى التفصيل و ذلك لأنّ متعلق الحكم إما أن لا يتعلق بشيء كما في الكذب المحرم أو يتعلق بشيء إما بنحو الشمول البدلي أو السريان الاستغراقي أو المجموعي أو الجزئي الشخصي.

فهنا صور:

الأولى: ما لا يتعلق بشيء كما في حرمة قراءة العزائم حال الجنابه ونحو ذلك أو وجوب ذكر كالتشهد بالشهادتين أو بالثلاث للدخول في الإسلام أو في الإيمان وهو تاره يفرض بنحو الاستغراق أو المجموع فهو مجرى للبراءة لرجوع الشك إلى أصل التكليف غايته أن المتيقن في الوجوب الأقل وفي

ص: ٤٥٦

التحريم هو الأكثر كما في حرمه قراءه الحائض سبعين آيه عند القائل بذلك لا سبع آيات. وأما لو كان بنحو صرف الوجود وهو إنما يتصور في الوجوب فاللازم الاحتياط للعلم بالاشتغال فلا بد من العلم بالفراغ.

الثانيه: ما يتعلق بشيء كلي بنحو السريان البدلي وهو أيضاً إنما يتصور في الوجوب دون الحرمة - حسب ما هو واقع لا مجرد الفرض - والصحيح جريان الاشتغال سواء كان ذلك الموضوع معلوماً وجوده أم مشكوكاً لما حررناه في محله من مقدمه الواجب من أن متعلق المتعلق ليس قيدهم شرعياً في الوجوب وإن كانت قدره عليه قيدهم عقلياً في تنجيذه وعلى ضوء ذلك كان الفحص عن الماء في الوضوء على مقتضى القاعده.

الثالثه: ما يتعلق بشيء كلي بنحو الاستغراق سواء كان الحكم وجوبياً أو تحريمياً فهو مجرى البراءه في الفرد المشكوك نعم لو علم بتحقيق الشيء وشك في الفعل لكان مجرى للاشتغال كما لو علم خمريه المائع وشك في اجتنابه عن الشرب لو وقع في ظرف معين لزم حينئذ الاحتياط، وكذلك في الوجوب كما لو علم كونه عالمياً وشك في تحقق الإكرام.

الرابعه: ما يتعلق بشيء كلي بنحو مجموعي وهو مجرى البراءه في الزائد المشكوك غايه الأمر افتراق الوجوب عن الحرمة كما مر في الصوره الأولى.

أما المقام فبناءً على المانع فهو بنحو الاستغراق فالمشكوك خارج عن القدر المتيقن فهو مجرى البراءه كما تقدم في الصوره الثالثه سواء كان الحكم وجوبياً أو تحريمياً وأما لو بنى على الشرطيه فهو من الصوره الثانيه فيلزم الاشتغال.

ثم إن مثال الاخبار بشيء مشكوك صدقه قد يقال إنه من الصوره الأولى

فتجرى البراءة لكنه ضعيف و ذلك لأن الاخبار يتضمن أمرين آخرين الأول:

الإخبار التزاماً بأنه عالم بصدق المضمون المطابقى فيكون في مورد الشك كذباً.

الثانى: إنشاء الالتزام بصدق مضمون المدلول المطابقى و هذا المفاد الإنشائى بنينا على وجوده كما هو التحقيق فى عموم الاخبار وأنه استعمال يتضمن الإنشاء كما أن فى الاستعمال الإنشائى معنى التزامى إخبارى فيكون استعمال يتضمن الإخبار. وعلى ذلك فيكون التزاماً بغير المقدور ويعضد كل ذلك تقريب العلم الإجمالى بحرمه الإخبار بالمشكوك أو نقيضه لعدم مطابقيه أحدهما للواقع وقوله تعالى: **وَ تَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ (١)** ومفاده يشير إلى الأمرين المتقدمين.

كما إن مثال الفعل المشكوك إيجابه الاستمناء المحرم كالملاعبه فى شهر رمضان من موارد الاشتغال لكون الشك ليس فى متعلق المتعلق بل فى الفعل، ومثله الفعل المشكوك أنه موجب للنوم المحرم حيث يفوت أداء الصلاة كالأضطجاع.

ثم إنه من كل ما تقدم تبين جريان بعض الأصول الحكميه كأصالة الحل سواء بنى على الشطريه أم المانعيه وأصالة عدم جعل الحرمة بناءً على كلا القولين وأصالة البراءة بناءً على المانعيه وبعض الأصول الموضوعيه كأصالة العدم الأركلى بناءً على المانعيه.

ص: ٤٥٨

(مسأله ۱۹): إذا صَلَّى في المأكل جاهلاً أو ناسياً فالأقوى صحَّه صلاته (۱).

(۱) نسب الميرزا النائینی للمشهور التفصیل بین الجهل فتصح الصلاة والنسيان فتبطل ويعيد ولعله يستظهر ذلك منهم من تفصيلهم في الصلاة في النجس بناء من المتقدمين على نجاسة المسوخ وعده منهم ضم السباع أيضاً، فيندرج في مسأله نسيان النجاسة أو الجهل بها، وقد مرَّ أن الميتة مقابل المذكي درجه من القذاره بعد كون التذكيه نمط من الطهاره، كما أن حرمه الأكل في الحيوان درجه أخرى من القذاره في مقابل حلال الأكل، فيقرب حينئذ اندراجها في أدله الإعادة لنسيان النجاسة لكنه مجرد احتمال لا يعول عليه بعد عدم إطلاق عنوان النجس عليه في الأدله والتشريع وإن كان ضرباً من النجاسة والطهاره ملاكاً.

وقد يقرب التفصیل ثانياً بمعالجه النسبه بين حديث لا تعاد وصحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله وموثق ابن بكير، فأما الصحيح قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي وفي ثوبه عذره من إنسان أو سنور أو كلب، أيعيد صلاته؟ قال:

«إن كان لم يعلم فلا يعيد» (۱).

وأما الموثق: أن الصلاة في وبر كل شيء حرام أكله فالصلاه. فاسد، لا تقبل تلك الصلاة حتى يصلي في غيره مما أحل الله أكله (۲). بأن الصحيح مختص بالجاهل فيخصص الموثق بغير الجاهل فيختص بالناسي فيكون أخص مطلقاً

ص: ۴۵۹

۱- (۱) أبواب النجاسات ب ۵/۴.

۲- (۲) أبواب لباس المصلي ب ۱/۲.

من حديث لا تعاد سواء بنينا على أن مورده الناسى أو يعم الجاهل فإنه لعموم الخلل فى الشرائط والأجزاء غير الركنيه.

ويرد على هذا التقريب: أولاً: أن الموثق ليس ناظراً لمقام الخلل ابتداءً وإنما فى صدد الجعل الأولى ولا ريب أنه ناظر لمقتضى الطبع الأولى للجعل ولو فى العامد الملتفت.

ثانياً: أن الصحيح ليس وارداً فى مانعيه ما لا يؤكل من حيث هى بل من جهه النجاسه للعدره سواء كانت من إنسان أو من حيوان لا يؤكل لحمه أو نجس العين فهى بمفهومها من أدله إعاده ناسى النجاسه نعم لو استظهر منها أنها فى ناسى مانعيه حرام الأكل لكانت خير شاهد لتماميه التقريب الأول، ولكن ظهورها من جهه نجاسه العدره.

ثالثاً: أن النسبه بين الموثق ولا تعاد لا تنقلب إلى الخصوص المطلق بل تبقى من وجه لعموم الموثق للعامد ولناسى النجاسه.

هذا، ويمكن تشييد التقريب الأول بموثق ثان لابن بكير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أعار رجلاً ثوباً فصلى فيه وهو لا يصلّى فيه، قال:

«لا يعلمه» قال: قلت: فإن أعلمه؟ قال:

«يعيد»^(١) والتعبير فى وصف حاله الثوب بأنه لا يصلّى فيه عام لمانعيه كل من النجاسه والميته وحرام الأكل بل لبقية موانع الساتر كالحرير والذهب ونحوهما ولا يعارضه صحيح العيص بن القاسم عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل صلى فى ثوب رجل أياماً، ثم إن صاحب الثوب أخبره أنه لا يصلّى فيه قال:

«لا يعيد شيئاً من صلاته»^(٢) بل هو قرينه على

ص: ٤٦٠

١- (١) أبواب النجاسات ب ٣/٤٧.

٢- (٢) أبواب النجاسات ب ٤/٤٧.

(مسألة ٢٠): الظاهر عدم الفرق بين ما يحرم أكله بالأصالة أو بالعرض كالموطوء والجلال، وإن كان لا يخلو عن إشكال (١).

المراد فى الموثق الثانى بأن الإعلام فيه قبل الصلاة بل لو استظهر أن الإعلام فيه بعد الصلاة فيدل بالأولوية على لزوم الإعادة إذا كان الإعلام قبلها غاية الأمر يحمل الأمر بالإعادة فيما كان الإعلام بعد على الندب و ذلك لا يستلزم نديبه الإعادة فيما كان الإعلام قبل، كما أن صحيح العيص أيضاً دال على عموم حكم موانع اللباس والساتر لكل من النجاسة وغيرها لعموم نعت الثوب بلا يصلى فيه كما أنه من ذلك يظهر اعتضاد الاستظهار من صحيح عبد الرحمن السابق أن المانعيه ليست من جهه النجاسة فقط بل شامله لحرمة الأكل كما هو لسان أدله مانعيه ما لا يؤكل من حيث شمولها للروث من أنه مشتمل على مانعيه أخرى وهى النجاسة. هذا ويمكن تقريب معاضده موثق ابن بكير الأول أيضاً بعموم المانعيه المذكوره فيه حيث صرح فيه بالروث مع أنه مجمع لمانعيتين. فتحصل أن الأظهر ما نسب إلى المشهور.

(١) ويقرب العموم كما مرّ بأن عنوان ما لا يؤكل لحمه لا يشاربه إلى خصوص السباع والمسوخ من الحيوانات لما ورد (١) من التعليل بأنه أكثرها مسوخ أى أنه من قبيل الحكمه غير المطرده فى عنوان الموضوع فهو أوسع من عنوان المسوخ والسباع وبعض عنوان ما ورد باسمه الخاص كالسنجاب ونحوه لا تندرج فى العنوانين مع اندراجه فيما لا يؤكل، ويعضده ما فى صحيح هاشم الحنات أنه قال: سمعت موسى بن جعفر عليه السلام يقول:

«ما أكل الورق والشجر فلا

ص: ٤٤١

الخامس: أن لا يكون من الذهب للرجال (١)، ولا يجوز لبسه لهم في الصلاة أيضاً، ولا فرق بين أن يكون خالصاً أو ممزوجاً بل الأقوى اجتناب الملحم والمذهب بالتمويه والطلاء إذا صدق عليه لبس الذهب، ولا فرق بين ما تتم فيه الصلاة وما لا تتم، كالأخاتم والزرر ونحوهما، نعم لا بأس بالمحمول منه مسكوكاً أو غيره، كما لا بأس بشدّ الأسنان به بل الأقوى أنه لا بأس بالصلاة فيما جاز فعله فيه من السلاح كالسيف والخنجر ونحوهما وإن أطلق عليهما اسم اللبس، لكن الأحوط اجتنابه. وأما النساء فلا إشكال في جواز لبسهن وصلاتهن فيه، وأما الصبي المميز فلا يحرم عليه لبسه، ولكن الأحوط له عدم الصلاة فيه.

بأس بأن يصلى فيه، وما أكل الميتة فلا تصل فيه» (١) لإشعاره بأن منشأ المانعيه أكله للميتة النجسه وهى من قبيل الحكمة ويعضد اندراج الجلال ما ورد (٢) من الأمر بغسل ما يصيب من عرقها والنهي عن شرب ألبانها مع أنه ورد في عنوان المانعيه «لا تصل في جلد ما لا يشرب لبنه ولا يؤكل لحمه» (٣) ويعضد التعميم أيضاً شمول العنوان لما لا نفس له مما له لحم كما مرّ.

(١) أما الحرمة التكليفية للباس فإجماعيه أو ضروريه، وأما الوضعيه فى الصلاة فلم يحك خلاف إلّا عن المعتمر وكشف اللثام نعم الاتفاق فى الساتر واختلف فى غيره وفى المذهب والملحم والمموه والمطرز، فالمنع عن الإصباح والتذكرة ونهايه الأحكام والمنتهى والتحرير والدروس والبيان والذكري

ص: ٤٤٢

-
- ١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٢/٦.
 - ٢- (٢) أبواب النجاسات ب ١٥.
 - ٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ٦/٢.

والمقاصد العلية والموجز وكشف الالتباس والكراهة عن الغنية وإشارته السبق والوسيلة والكافي وكذلك الاختلاف في استصحابه في الصلاة فضلاً عن المحمول المحض، لكن استظهر أن الخلاف في غير الساتر إنما هو في غير الملبوس من الذهب كالخاتم وظاهر العلامة ومن تأخر الاستدلال على المانع بالحرمه التكليفية ولعله لاستشكال المحقق في المعتبر على الاستدلال لذلك بخبر موسى بن أكيل، هذا والروايات الواردة في المقام والعناوين فيها:

منها: موثق (١) روح بن عبد الرحيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لأئمة المؤمنين عليه السلام.

«لا تختتم بالذهب، فإنه زينتك في الآخرة» (٢).

ومفادها في حرمه لبس الذهب إلمائه يقع البحث في دلالتها على المنع عن مطلق التزين بالذهب في اللباس أم خصوص مثل لبس الخاتم والقلادة من الذهب أم يشمل مثل الملحمة والمذهب بالطللي والتمويه من الثياب أم ما يعم مثل الزر وكفه الثوب.

ومثلها معتبره جراح المدائني عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لا تجعل في يدك خاتماً من ذهب» (٣) والمنسب عرفاً من التختم وماده الذهب هو التزيين والحليه أنه المنهى، غاية أن الحليه في الرجل هي الخاتم.

ومنها: موثق عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلى وعليه خاتم حديد؟ قال:

«لا، ولا يتختم به لأنه من لباس أهل النار»، وقال:

«لا يلبس الرجل الذهب ولا يصلى فيه لأنه من لباس أهل الجنة»، وعن الثوب يكون

ص: ٤٦٣

١- (١) وغالب بن عثمان في الطريق صاحب كتاب يرويه عنه ابن فضال الأب وروى عنه الثقات ورواياته عديده.

٢- (٢) أبواب لباس المصلي ب ١/٣٠.

٣- (٣) أبواب لباس المصلي ب ٢/٣٠.

«لا يصلى فيه» الحديث (١) وقد اشتمل على كلا الحرمتين نعم متعلقهما مختلفاً لفظاً فإنه فى التكليفه اللبس وفى الوضعيه الصلاه فيه وهو يستعمل للاستصحاب كما مرّ فى الصلاه فى النجس، وفى ما لا يؤكل لحمه، وكذلك فى المقام حيث استعمل الصلاه فى الحديد فى مطلق الاستصحاب كما يأتى فى روايه النميرى وكذا ورد النهى (٢) عن عقد الدراهم التى فيها الصور فى ثوبه وهو يصلى. والموثق نصّ فى كلا الحرمتين لا سيما بعد كون السؤال فى الحديد عن المانعيه ثم أضاف عليه السلام النهى عن مطلق اللبس فى كل الأحوال. ثم إن الموثق ظاهر فى كونه موضوع المانعيه هو موضوع الحرمة وهو لا يختص باللبس فقط بل التزيين به وإن لم يصدق اللبس بمقتضى موثق روح بن عبد الرحيم وما يأتى من روايات داله على حرمة التزيين به.

ومنها: ما رواه فى الخصال عن جابر الجعفى قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: فى أحكام المرأه - ويجوز أن تتختم بالذهب وتصلى فيه، وحرّم ذلك على الرجال [إلا فى الجهاد] قال النبى صلى الله عليه وآله.

«يا على لا تتختم بالذهب فإنه زينتك فى الجنه ولا تلبس الحرير فإنه لباسك فى الجنه» الحديث (٣) وظاهره رجوع الإشاره إلى كل من التختم والصلاه فيه.

ومنها: روايه موسى بن أكيلى النميرى عن أبى عبد الله عليه السلام فى الحديد أنه حليه أهل النار والذهب حليه أهل الجنه، و جعل الله الذهب فى الدنيا زينه النساء فحرم على الرجال لبسه والصلاه فيه و جعل الله الحديد فى الدنيا زينه الجن والشياطين فحرم على الرجل المسلم أن يلبسه فى الصلاه إلا أن يكون قبال

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٤/٣٠.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٥/٤٥.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ٦/١٦.

عدو فلا- بأس به قال: قلت له: فالرجل في السفر يكون معه السكين في حقه لا يستغنى عنه أو في سراويله مشدود أو المفتاح يخشى إن وضعه ضاع أو يكون في وسطه المنطقه من حديد قال: لا- بأس بالسكين والمنطقه للمسافر أو في وقت ضروره وكذلك المفتاح إذا خاف الضيعه والنسيان. الحديث(١).

والطريق وإن كان مرسلًا صاحب النوادر عن رجل عن بنى فضال عن علي بن عقبه لكن الطريق في الكافي عن محمد بن يحيى عن بعض أصحابنا عن علي بن عقبه لكنه قد ترك صدره في الذهب واقتصر على السؤال الثاني فالروايه يعتضد بها بقوه مع ما تقدم، كما أن ظاهر الروايه أنّ موضوع المانع هو اللبس بما هو زينه وحليه.

ومنها: معتبره أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام. أن النبي صلى الله عليه وآله قال لعلي عليه السلام.

«إني أحب لك ما أحب لنفسى، وأكره لك ما أكره لنفسى، لا تتختم بخاتم ذهب، فإنه زينتك في الآخرة، ولا تلبس القرمز فإنه من أردية إبليس، ولا تترك بميثره حمراء فإنها من مراكب إبليس»(٢) هكذا صورته اللفظ في الوسائل لكن في العلل للصدوق

«فإنه زينتنا في الآخرة ولا تلبسوا القرمز فإنه. ولا تتركبوا مثيره.. ولا تلبس الحرير فيحرق الله عز وجل جلدك يوم القيامة»(٣).

ومفادها متطابق مع موثق روح بن عبد الرحيم المتقدم الظاهر في كون الحرمة للبس الخاتم بما هي زينه وحلى، ثم إن الحكم غير خاص به عليه السلام وإن خصّ خطاب النهي به في حسنه الحلبي

». ولا أقول نهاكم عن التختم بالذهب

ص: ٤٤٥

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٥/٣٠.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٦/٣٠.

٣- (٣) العلل / ٣٤٩ ب ٣/٥٧.

وعن ثياب القسي وعن مياثر الأرجوان وعن الملاحف المفدومه وعن القراءه وأنا راعح»(١) فإن أخبار أمير المؤمنين عليه السلام هذا النهى للآخرين هو بيان لتعميم النهى ولعله من قبله عليه السلام فيما فوّض إليه من الحكم تبعاً لما سنّه النبي صلى الله عليه وآله، فالتسليم بعموم النهى عن لبس الذهب وبقية النواهي في الموثق وفي الحسنه وفي موثق حنان بن سدير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول:

«قال النبي صلى الله عليه وآله لعلى عليه السلام. إياك أن تتختم بالذهب، فإنه حليتك في الجنة، وإياك أن تلبس القسي»(٢) كعموم النهى عن لبس القسي وهو الحرير والمياثر الحمراء والملاحف الحمراء المشبّعه، مع تخصيص حرمة التزيين تفكيك ما هو متحد في الاستعمال وتحكم بارد، والظاهر كما مرّ أن التحريم تدريجي كما يؤمىء إليه حسنه حاتم، ومعتبره ابن القداح عن أبي عبد الله عليه السلام

«أن النبي صلى الله عليه وآله تختم في يساره بخاتم من ذهب ثم خرج على الناس فطفق الناس ينظرون إليه، فوضع يده اليمنى على خنصره اليسرى حتى رجع إلى البيت فرمى به فما لبسه»(٣) فلا يبعد كون الحكم على الإباحه في البدء ثم نسخ بالتحريم تدريجياً منه صلى الله عليه وآله كما يشير إليه قوله عليه السلام.

«فما لبسه» ثم لعلى عليه السلام ثم لبقية الناس، وأما ما في بعض الروايات كروايه البراء(٤) وروايات العامه بطرقهم من تعميم نهيه صلى الله عليه وآله للجميع فلا ينافي التدريجيّه للحمل على التعميم بعد ذلك.

ومنها: مصحح على بن جعفر(٥) وموثق مسعده بن صدقه(٦) المتضمنان

ص: ٤٦٦

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٧/٣٠.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ١١/٣٠.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ٣/٣٠.

٤- (٤) أبواب لباس المصلى ب ٨/٣٠.

٥- (٥) أبواب لباس المصلى ب ٩-١٠/٣٠.

٦- (٦) أبواب لباس المصلى ب ٩-١٠/٣٠.

للنهي عن التختم بالذهب.

ومنها: تخصيص (١) جواز لبس الحلى من الذهب بالنساء والصبيان كما فى صحيح أبى الصباح الكنانى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذهب يحلى به الصبيان؟ فقال:

«كان على عليه السلام يحلى ولده ونساءه بالذهب والفضه» ومثله صحيح داود بن سرحان وصحيح محمد بن مسلم وموثقه وفى المستطرفات لابن إدريس عن ابن قولويه عن أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يحلى أهله بالذهب؟ قال: نعم، النساء والجوارى فأما الغلمان فلا.

وظاهر عنوان الغلام فى المراهق والبالغ، ومفهوم هذه الطائفة المنع عن استعمال الحلى من الذهب للرجال والترين بها، وأما الفضه فقد خصص جوازها كمثلى الخاتم ونحوه لا ما يشبه حلّى النساء.

ويستخلص من ما مر أمور:

الأول: أن كلاً من اللبس للذهب والترين بها حرام.

الثانى: أن موضوع المانع هو موضوع الحرمة فلا يشمل المحمول وإن استظهرنا مطلق الاستصحاب لكن وحده السياق فى موثق عمار مضافاً إلى التعليل بماده اللباس وكذلك التقريب فى روايه النميرى هذا مضافاً إلى السيره فى حمل الدنانير والدرهم كما يشير إليه ورود السؤال (٢) عن ذلك فى الصلاه وفيها التماثل.

نعم لا يختص باللبس بل يعم الزينه وإن لم يصدق اللبس كما هو الحال

ص: ٤٦٧

١- (١) أبواب أحكام الملابس ب ٦٣.

٢- (٢) أبواب لباس المصلّى ب ٤٥.

فى الزر للثوب والكفه له، والملحم والمموه والمطلى مع بقاء ماده الذهب وتلويته.

الثالث: لا فرق بين الخالص والممزوج ما دام عنوان ماده صادقاً عليه.

الرابع: لا فرق بين ما تتم فيه الصلاه وما لا تتم كالخاتم المنصوص عليه والزر ونحوهما ما دام يصدق عنوان اللبس أو التزين به، وأما توهم التفصيل بمقتضى موثق زراره عن أحدهما عليهما السلام قال:

«كل ما كان لا تجوز فيه الصلاه وحده فلا بأس بأن يكون عليه الشىء مثل القلنسوه والتكه والجورب»^(١) ففيه أنه لا إطلاق فى عنوان الشىء بعد كونه فى تركيب قضيه وجمله مضافاً إلى تنقيص روايات الباب بإرادته القدر.

الخامس: شد الأسنان بالذهب لا يصدق عليه لبس الذهب كما لا يحصل به التزين إذا لم يكن بارزاً وأما لبس السن بالذهب فصدق اللبس عليه لا يخلو من وجه قريب وكذا التزين إذا كان فى الأسنان الأماميه.

وأما صحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام - فى حديث - أن أسنانه استرخت فشدّها بالذهب^(٢) ومرسل الطبرى عن الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الثنيه تنفصم، أ يصلح أن تشبك بالذهب؟ وإن سقطت يجعل مكانها ثنيه شاه؟ قال:

«نعم، إن شاء فليضع مكانها ثنيه شاه، بعد أن تكون ذكيه»^(٣).

ص: ٤٤٨

١- (١) أبواب النجاسات ب ١/٣١.

٢- (٢) - أبواب لباس المصلى ب ١/٣١.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ٢/٣١-٣.

ومثله مرسله الآخر عن عبد الله بن سنان (١).

فالشّد كما مرّ ليس لبساً ومثله التشبيك إذا كان من نمط السلك والخيط.

السادس: قد وردت جملة من النصوص في تحليه السيف والمصحف.

كصحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«ليس بتحليه السيف بأس بالذهب والفضه» (٢) وموثق السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«كان نعل سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وقائمه فضه، وكان بين ذلك حلق من فضه، ولبست درع رسول الله صلى الله عليه وآله» (٣).

ومعتبره داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«ليس بتحليه المصاحف والسيوف بالذهب والفضه بأس» (٤).

لكن في مصحح الفضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت أبا عبد الله عن السرير فيه الذهب أيصلح إمساكه في البيت؟ فقال:

«إن كان ذهباً فلا، وإن كان ماء الذهب فلا بأس» (٥).

ويعتضد بما في قوله تعالى: وَ لَوْ لَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُقُفًا مِنْ فَضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ وَ لِيُوتِيَهُمْ أَبْوَابًا وَ سُرُورًا عَلَيْهَا يَتَكَبَّرُونَ وَ زُخْرُفًا وَ إِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةُ

ص: ٤٦٩

١- (١) أبواب لباس المصلي ب ٢/٣١-٣.

٢- (٢) أبواب أحكام الملابس ب ١/٦٤-٢-٣.

٣- (٣) أبواب أحكام الملابس ب ١/٦٤-٢-٣.

٤- (٤) أبواب أحكام الملابس ب ١/٦٤-٢-٣.

٥- (٥) أبواب النجاسات ب ١/٦٧.

عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ (١) فعمم المتاع لكل المرافق من سقف البيت والسلالم والأبواب والسريير من الفضة أو الذهب.

وفى صحيح محمد بن إسماعيل بن زريع قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن آنية الذهب والفضة فكرهها فقلت: قد روى بعض أصحابنا أنه كان لأبي الحسن عليه السلام مرآة ملبسه فضه فقال:

«لا - والحمد لله - إنما كانت لها حلقة من فضه وهى عندى» ثم قال:

«إن العباس حين عذر عمل له قضيب ملبس من فضه من نحو ما يعمل للصبيان تكون فضه نحواً من عشرة دراهم، فأمر به أبو الحسن عليه السلام فكسر» (٢).

وفى موثق موسى بن بكر عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال:

«آنية الذهب والفضة متاع الذين لا يوقنون» (٣) وهى مرويه بطريقتين عن موسى بن بكر وهى وإن رمت بالوقف لكنه ثقه على الأقوى والمتاع يطلق على مطلق الأداة فى مرافق المعيشه، ومثله مرسل (٤) الصدوق عن النبي صلى الله عليه وآله وفى موثق بريد عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كره الشرب فى الفضة وفى القدح المفضض وكذلك أن يدهن فى مدهن مفضض والمشطه كذلك (٥) حيث اشتمل على المشطه مع أنها من غير الأوانى وفى روايه عمرو بن جميع قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة فى المساجد المصوره؟ فقال:

«أكره ذلك، ولكن لا يضركم ذلك اليوم، ولو قد قام

ص: ٤٧٠

١- (١) الزخرف / ٣٣-٣٥.

٢- (٢) أبواب النجاسات ب ١/٦٥.

٣- (٣) النجاسات ب ٤/٦٥.

٤- (٤) أبواب النجاسات ب ٨/٦٥.

٥- (٥) أبواب النجاسات ب ٢/٦٦.

العدل لرأيتم كيف يصنع في ذلك» (١) بناءً على إرادته التذهيب والترزين من التصوير فيها وفي موثق سماعه قال: سألته عن رجل يعشر المصاحف بالذهب فقال:

«لا يصلح» الحديث (٢) لكن في الموثق إلى محمد بن الوراق قال: عرضت على أبي عبد الله عليه السلام كتاباً فيه قرآن مختم معشر بالذهب وكتب في آخره سورة بالذهب فأرسته إياه فلم يعب فيه شيئاً إلا كتابه القرآن بالذهب فإنه قال:

«لا- يعجبني أن يكتب القرآن إلا بالسواد كما كتب أو مره» (٣)، ورواه الكليني في الصحيح إليه، وقد مر مصحح (٤) داود بن سرحان أنه ليس بتحليه المصاحف والسيوف بأس، وقد روى في الجعفریات والراوندى في نوادره عن ابن الأشعث بسنده عن الصادق عليه السلام عن آبائه عن علي بن أبي طالب عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله.

«آنيه الذهب والفضه متاع الذين لا يوقنون» (٥) وروى في مجمع البيان في ذيل الآيه المتقدمه: أنه صلى الله عليه وآله لم يدخل الكعبه حتى أمر بالزخرف فنحى.

نعم في صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن المرآه هل يصلح إمساكها إذا كان لها حلقه فضه؟ قال: نعم، إنما كره استعمال ما يشربه به (٦) وروى بثلاث طرق فرواه البرقي والحميري وعلي بن جعفر في كتابه، وقد تكرر في الروايات (٧) الناهيه عن أواني الذهب والفضه توصيفها بأنها

ص: ٤٧١

- ١- (١) أبواب أحكام المساجد ب ١/١٥.
- ٢- (٢) أبواب ما يكتسب به ب ١/٣٢.
- ٣- (٣) أبواب ما يكتسب به ب ٢/٣٢.
- ٤- (٤) أبواب أحكام الملابس ب ٣/٦٤.
- ٥- (٥) مستدرک الوسائل، أبواب النجاسات ب ١/٤٢.
- ٦- (٦) أبواب النجاسات ب ٦-٥-٦٧.
- ٧- (٧) أبواب النجاسات ب ٦٥-٦٦.

متاع الذين لا يوقنون. نعم في ذيلها قال: وسألته عن السرج واللجام فيه الفضة، أيركب به؟ قال:

«إن كان مموهاً لا يقدر على نزعها فلا بأس، وإلا فلا يركب به».

وقال في المعتبر: «وفيما عدا ذلك مما ليس بإناء تردد، أشبهه الكراهية إذا كان فيه غرض صحيح، كالصفائح في قائم السيف، والميل لما يختص به من الانتفاع وما روى أن العباس عزز فعمل له قضيب ملبس بفضه نحو ما يعمل للصبيان تكون فضته عشره دراهم، وأمر به أبو الحسن فكسر محمول على الكراهية لأنه حكاه حاله في واقعه».

وفي التذكرة بعد نفيه البأس في ما ليس بإناء ذكر أنّ الخبر المزبور يفيد المنع وحكى عن الخلاف قوله في زخرفه السقوف والحيطان بالذهب أنه لا نص في تحريمها والأصل الإباحة وعن ابن إدريس المنع وحكى عن المعتبر موافقته على المنع.

وفي المختصر ذكر في المحرم في المكاسب - زخرفه المساجد والمصاحف ولكن في الرياض تضعيفه وفي جامع المدارك نسبة الحرمه إلى المشهور والحرمه مصرح بها في المراسم ونهاية الأحكام ولكنه صرح بتعليل تحريم تذهيب حيطان الدور للإسراف والتضييع للمال وحكى على الشيخ المنع من اتخاذ الآلات من الذهب والفضه كالأواني مثل المرآه والمقلمه والمقراض وقال: هو الأقوى، وحكى في الذكري عن الجعفي كراهه زخرفتها وفي المنتهى استثنى الكعبه والمساجد من الحرمه.

وفي الجواهر بعدما حكى من جمع صاحب الحقائق بين الروايات بالكراهه في الآلات وإن تفاوتت شدة وضعفها في مواردنا قال: «إلا أنه يمكن مناقشته بعدم مساعده النصوص والفتاوى له على هذا الإطلاق، فاحتمال

الاقتصار على مضمونها أو التعدي منها إلى مطلق الملابس أو ما عدا السيف منه ولو بضبه دون غيره إذا كان يسيراً كالحلقة ونحوها» وهذه العبارة منه رغم أنه - في صدر كلامه عند استعراضه للأقوال - نفى البأس عن التزيين في غير الأواني وحكى أيضاً عن المدارك واللوامع تحريم زخرفه الحيطان والسقوف بهما وفقاً للحلى الذى مرّ عنه ذلك واستظهر في الجواهر وغيرها أن تحريمهم مستند إلى دعوى تضييع المال والإسراف فمنعوا عليهم ذلك لاندراجه في التعظيم للشعائر في المساجد ونحوها وتعلق الأغراض الصحيحة في غيرها.

هذا، والمحصل من مفاد الروايات هو تخصيص الحرمة بأواني الذهب والفضة بمقتضى صحيح على بن جعفر المتقدم المعتضد بالترخيص الوارد في بعض الموارد مع ورود النهى فيها المحمول على الكراهة كتذهيب المصحف وبالروايات المستفيضه الوارده في الأواني وأنها المتاع للذين لا- يوقنون مضافاً إلى الترخيص الوارد في الموارد العديده من الآلات غير الأواني نعم الكراهة الشديده لا- سيما في المبهم منه مستفاده من الروايات بوضوح بل الاحتياط لا ينبغي تركه لا سيما فيما ذهب جملة من المتقدمين إلى الحرمة فيها استناداً إلى النهى الوارد فيه.

ثم إنّ جواز تحليه الأدوات كالسيف ونحوه أو اتخاذ أدوات مصنوعة من الذهب لا يلزم جواز الصلاة فيه كما ذهب إلى ذلك الماتن وذلك لأنه قد يصدق على حملها في الصلاة أنه لبس أو تزين بالذهب كما هو الحال في السيف مع تعليق حمائله أنه لا لبس لسلاحه أو كان محمولاً ظاهراً يعطى طابعاً من الزينه.

السابع: تحليه النساء والصبيان بالذهب جائزه كما مرت الإشارة إلى الروايات الوارده، إنما الكلام في جواز صلاه الصبي به مع وضوح جوازه

(مسأله ٢١): لا بأس بالمشكوك كونه ذهباً في الصلاة وغيرها (١).

(مسأله ٢٢): إذا صلى في الذهب جاهلاً أو ناسياً فالظاهر صحتها (٢).

للنساء، والظاهر جوازه لما يظهر من السياق الوارد في موثق عمار في الرجال وروايه جابر في النساء أن المنع والجواز تابع للحظر تكليفاً وجوازاً، ويؤيده ما استظهره المشهور من ارتفاع مانعيه الحرير بارتفاع حرمة لبسه في الحرب والضروره كما يأتي.

نعم لو بنى الجواز تكليفاً لأجل حديث الرفع للقلم عن الصبي لكان المتجه عموم المانعيه لأن الرفع غايته عدم المؤاخذه تكليفاً أو رفع التكليف مع وجود المقتضى من دون تقييد عموم أدله الأحكام الوضعيه.

(١) للأصل العدمى موضوعاً أو البراءه حكماً مع عدم ارتفاع الشبه إلا مؤونه وجهد.

(٢) كما مرّ في الصلاة فيما لا يؤكل لحمه أن عموم لا تعاد شامل لما عدا المتردد الملتفت، لكن تقدم أنه يظهر عموم وارد في اللباس وشرائطه وموانعه بالتفصيل بين النسيان والجهل.

(مسألة ٢٣): لا بأس بكون قاب الساعة من الذهب، إذ لا يصدق عليه الآنيه، ولا بأس باستصحابها أيضاً في الصلاة إذا كان في جيبه، حيث إنه يعدّ من المحمول (١)، نعم إذا كان زنجير الساعة من الذهب وعلقه على رقبته أو وضعه في جيبه، لكن علق رأس الزنجير يحرم، لأنه تزيين بالذهب ولا تصح الصلاة فيه أيضاً.

(مسألة ٢٤): لا فرق في حرمة لبس الذهب بين أن يكون ظاهراً مرئياً أو لم يكن ظاهراً (٢).

(مسألة ٢٥): لا بأس بافتراش الذهب وبشكل التدثر به (٣).

(١) قد مرّ في مباحث الطهارة أنه على بعض التعاريف للآنيه أنها مطلق الوعاء لكن قد مرّ أن صحيح على بن جعفر قد حصر الحرمة فيما يشرب به، فلا يشمل عنوان الآنيه المأخوذ للحرمة، نعم هذا بناء على عدم تعميم الحرمة لمطلق عنوان المتاع والآلات والبناء على الكراهة فيها، وأما حمله في الصلاة فلا إشكال بعد كون الممنوع فيها هو المحرم من اللبس أو التزيين به دون مطلق المحمول والمستصحب ومنه يظهر الحال في الصورتين المذكورتين في المتن أنهما مندرجتان في المحرم الممنوع كما هو الحال في الزرّ أو القلم المعلق فوق الثياب.

(٢) لإطلاق عنوان اللبس المحرم وبه يفترق عن التزيين بنسبه من وجه.

(٣) أما الافتراش فقد مرّ أنه مبتن على القول بالكراهة في مطلق المتاع والآلات وأما التدثر بنحو الاتزار فصدق اللبس عليه حينئذ واضح وأما بمجرد الغطاء فلا يخلو عن إشكال لأنه نحوه التحاف به وتستر.

السادس: أن لا يكون حريراً محضاً للرجال، سواء كان ساتراً للعوامه أو كان (١) الساتر غيره، وسواء كان ممّا تتم فيه الصلاه أو لا على الأقوى، كالتكه والقلنسوه ونحوهما.

(١) أما الحرمة التكليفية فقد قيدت بالمحض في كلماتهم وخصصت بالرجال، وأما الوضعيه فظاهر المتأخرين تعميم البطلان سواء الساتر وغيره وأما ما لا تتم الصلاه فيه كالتكه والقلنسوه والخف والمنطقه فعن أكثر المتقدمين وبعض المتأخرين وجمله متأخرى المتأخرين تعميم البطلان له بل منع الصدوق من التكه لو كان رأسها إبريسم لكن ذهب الشيخ وبعض المتقدمين وأكثر المتأخرين إلى الجواز فيما لا تتم الصلاه وقيل إنه أشهر وحملوا النهى على الكراهه فيهما.

وأما الجمهور فذهبوا إلى عدم البطلان مطلقاً عدا ابن حنبل ونسب إليه كل من القولين. وأما الممتزج فالجواز سواء في النزع كالسراء واللحمه أو غيره بل وإن كان الحرير أكثر ما لم يستهلك الآخر كما عند المشهور ولم يحك خلاف وإن كان مكروهاً نعم مثل البطانه أو الظهاره أو الخيط بغيره لا يجعله من الممتزج كما نص عليه جماعه من المتقدمين والمتأخرين وأما المحشو به فعن جماعه المنع وعن عده الجواز كما وقع الاختلاف في مثل العلم في الثوب وكذا الكف به حيث ذهب المشهور إلى الجواز ومنعه القاضى لكن حدوه بأربع أصابع استناداً للحديث النبوى المروى عند العامه.

أما روايات الباب فعلى ألسن:

الأولى: ما دل على الحرمة الوضعيه كصحيح إسماعيل بن سعد بن

الأحوص قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الصلاة في جلود السباع؟ فقال:

«لا تصل فيها» قال: وسألته هل يصلى الرجل فى ثوب ابريسم؟ فقال:

«لا»(١).

وصحيح محمد بن عبد الجبار قال: كتبت إلى أبى محمد عليه السلام أسأله هل يصلى فى قطنسوه حرير محض أو قطنسوه ديباج؟ فكتب عليه السلام.

«لا تحل الصلاة فى الحرير محض»(٢).

وموثق عمار بن موسى عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«لا يلبس الرجل الذهب ولا يصلى فيه لأنه من لباس أهل الجنة» وعن الثوب يكون علمه ديباجاً قال:

«لا يصلى فيه» وعن الثوب يكون فى علمه مثال طير أو غير ذلك أىصلى فيه؟ قال:

«لا» الحديث(٣).

ومرسل الاحتجاج عن الحميرى عن صاحب الزمان عليه السلام أنه كتب إليه:

يتخذ باصفهان ثياب فيها عتايه على عمل الوشى من قز وأبريسم، هل تجوز الصلاة فيه أم لا؟ فأجاب عليه السلام.

«لا تجوز الصلاة إلا فى ثوب سداه أو لحمته قطن أو كتان»(٤).

وصحيح أبى الحارث - بناء على أنه يونس بن عبد الرحمن (٥) - قال:

سألت الرضا عليه السلام هل يصلى الرجل فى ثوب أبريسم؟ قال:

«لا»(٦).

الثانية: ما دل على الحرمة التكليفيه كصحيح محمد بن مسلم عن أبى

ص: ٤٧٧

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ١/١١.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٢/١١.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ٨/١١.

٤- (٤) أبواب لباس المصلي ب ٨/١٣.

٥- (٥) لا سيما وقد صرح في بعض الطرق بذلك في هذه الطبقة.

٦- (٦) أبواب لباس المصلي ب ٧/١١.

جعفر عليه السلام قال:

«لا يصلح لباس الحرير والديباج، فأما بيعهما فلا بأس»^(١).

ومعتبره أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام.

«أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لعلى عليه السلام. إنى أحب لك ما أحب لنفسى، وأكره لك ما أكره لنفسى، فلا تتختم بخاتم ذهب - إلى أن قال: - ولا تلبس الحرير فيحرق الله جلدك يوم تلقاه»^(٢).

وموثق مسعده بن صدقه عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهاهم عن سبع: منها لباس الاستبرق والحرير والقز والارجوان^(٣).

ومصحح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال: سألته عن الرجل هل يصلح له لبس الطيلسان فيه الديباج والبركان عليه حرير؟ قال:

«لا»^(٤).

والطيلسان من الثياب الشامل للبدن والبركان الكساء الأسود.

وصحيح إسماعيل بن الفضل عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لا يصلح للرجل أن يلبس الحرير إلأى الحرب»^(٥) ومثله موثق سماعه والموثق إلى ابن بكير عن بعض أصحابنا^(٦).

ومعتبره جراح المدائني عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كان يكره أن يلبس القميص المكفوف بالديباج ويكره لباس الحرير ولباس الوشى ويكره الميثره

ص: ٤٧٨

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٣/١١.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٥/١١.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ١١/١١-١٢.

٤- (٤) أبواب لباس المصلى ب ١١/١١-١٢.

٥- (٥) أبواب لباس المصلى ب ١/١٢.

٦- (٦) أبواب لباس المصلى ب ١٢/٣-٢.

ومفهوم الطائفه الآتیه فی جواز لبس المخلوط من الحریر وغيره الداله علی نفيه مع كونه من الحریر المبهم بل جمله منها مصرحه ب «وإنما یكره الحریر المحض للرجال» كموثق زراره.

ثم إن ما تقدم من الطائفه الأولى فی الحرمة الوضعیه والثانیه فی التکلیفیه شامل لما یكون ثوباً أو غیره من أجزاء اللباس مما لا تتم الصلاه فیهِ وحده حیث ورد عنوان اللباس فی كل أدله الحرمة التکلیفیه نعم فی معتبره المدائنی التعمیم للمکفوف وأما لسان الحرمة الوضعیه فهو وإن اشتمل بعضه علی الثوب إلّا أن صحیح محمد بن عبد الجبار مطلق لغير الثوب بل لغير الملبوس كالمکفوف لصدق الظرفیه ولا یقیده اختصاص السؤال بالملبوس، وكذا موثق عمار فإنه نص علی الثوب الذی علمه دیباجاً.

وعلم الثوب رسمه ورقمه وثوب مرسم كمعظم مخطط ورقم الثوب خططه كما عن القاموس، كما أن كفه القمیص بالضم كما عن الصحاح ما استدار حول الذیل، وصرح جماعه بأن المراد به جعله فی رؤوس الأکمام والذیل وحول الزیق واللبنه أى الجیب.

والدیباج احتمل الشیخ فی التهذیب أن لا یكون حریراً محضاً ولكن عن بعض اللغویین أنه الثوب الذی سدها ولحمته أبریسم وعندهم اسم للمنقش، وفی التاج الدبج النقش والتزیین فارسی معرب ضرب من الثیاب مشتق من دبج المتخذة من الأبریسم من المنسوج ملون ألواناً وفی المجمع الاستبرق من الثیاب المتخذة من الأبریسم.

الثالثة: ما دل على جواز الصلاة فيه كصحيح ابن بزيع قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصلاة في ثوب ديباج؟ فقال:

«ما لم يكن فيه التماثيل فلا بأس»^(١) وحمله الشيخ تاره على حال الحرب وأخرى على المخلوط لكن قد عرفت تعريفه لغه وهو الحرير المنقش بالألوان ويشير إليه تقييده في هذا الصحيح بعدم نقش التماثيل فيه، والحمل الأول ليس ببعيد كما قد يجعل قرينه عليه موثق سماعه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لباس الحرير والديباج فقال:

«أما في الحرب فلا بأس به، وإن كان فيه تماثيل»^(٢) حيث إن السؤال مصبّه مطلق اللبس إلمانه عليه السلام ذكر مورد الجواز الاستثنائي وأشار إلى الحرمة الأوليه بالفحوى.

ومعتبره الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«كل ما لا تجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس بالصلاة فيه، مثل التكه والأبريسم والقلنسوه والخف والزناز يكون في السراويل يصلى فيه»^(٣).

وفى صحيح علي بن مهزيار قال: كتب إليه إبراهيم بن عقبة: عندنا جوارب وتكك تعمل من وبر فهل تجوز الصلاة في وبر الأرانب من غير ضروره ولا تقيه؟ فكتب:

«لا تجوز الصلاة فيها»^(٤).

لكن فى صحيح محمد بن عبد الجبار قال: كتبت إلى أبي محمد عليه السلام أسأله هل يصلى فى قلنسوه عليها وبر ما لا يؤكل لحمه أو تكه حرير محض أو تكه من وبر الأرانب؟ فكتب:

«لا تحل الصلاة فى الحرير المحض وإن كان الوبر

ص: ٤٨٠

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ١٠/١١.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٣/١٢.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ٢/١٤.

٤- (٤) أبواب لباس المصلى ب ٣/١٤-٤.

ذِكْرًا حَلَّتِ الصَّلَاةُ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» (١)، حيث يظهر منهما أن الصلاة في ما لا تتم الصلاة فيه مما فيه مانع من قبيل ما لا يؤكل والحريز أو الميتة مورد لاضطرار التقيه مع العامه كما مرّ في العديد من روايات ما لا يؤكل لحمه والميتة.

الرابعه: ما دل على جواز لبس الممزوج والمخلط والصلاه فيه كصحيح ابن أبي نصر قال: سأل الحسين بن قياما أبا الحسن عليه السلام عن الثوب الملحم بالقز والقطن والقز أكثر من النصف، أيصلى فيه؟ قال:

«لا بأس، قد كان لأبي الحسن عليه السلام منه جبات» (٢).

وصحيح عبيد بن زراره عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لا بأس بلباس القز، إذا كان سده أو لحمته من قطن أو كتان» (٣).

وموثق إسماعيل بن الفضل عن أبي عبد الله عليه السلام في الثوب يكون فيه الحرير فقال:

«إن كان فيه خلط فلا بأس» (٤).

وموثق زراره قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام ينهى عن لباس الحرير للرجال والنساء إلّا ما كان من حرير مخلوط بخز لحمته أو سده خزّ أو كتان أو قطن، وإنما يكون الحرير المحض للرجال والنساء (٥).

ويتحصل أن المبهم والمحض من الحرير فسر في الموثق بغير المخلوط والخلط ههنا في النسيج لا في المادة كلها.

ص: ٤٨١

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٣/١٤-٤.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ١/١٣.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ٢/١٣.

٤- (٤) أبواب لباس المصلى ب ٤/١٣.

٥- (٥) أبواب لباس المصلى ب ٥/١٣.

وفى الصحيح إلى صفوان بن يحيى عن يوسف بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لا بأس بالثوب أن يكون سداه وزره وعلمه حريراً وإنما كره الحرير المبهم للرجال» (١).

وفى الرواية تفسير المبهم بغير المعلم وبغير المزين بالحرير وهذه الدلالة حاكمه على روايات المنع، إلا أن علم الثوب كما مر هو الخطوط فى الثوب وترقيمه كالأقلام، وهو لا يشمل مثل الكفه فإن مقدارها عرضاً أكبر من ذلك إلا أن يبنى على تحكيم معتبره الحلبي فى الطائفه الثالثه، وهو لا يخلو من إشكال من ناحيتين:

الأولى: ظهور صحيح محمد بن عبد الجبار ونحوه من الطائفه الأولى فى كون الإبهام والمحض صادق على مثل القلنسوه وغايه ما دل على الجواز من الطائفه الرابعه هو ما كان بمقدار اللحمه أو السداه أو العلم فيبقى الباقي.

الثانيه: موافقه العامه لا سيما و أن ما ورد من روايات فى جواز الصلاه فيما لا تتم فيه الصلاه قد اشتمل على ما لا يؤكل لحمه والتعميم لنحوه كالميته كما مرت الإشاره إليه.

الثالثه: الحصر فى جمله من روايات الجواز أن السائغ فيما لم يكن خلطاً بنحو المواد فالجائز منه بمقدار النسيج كاللحمه أو السداه أو بمقدار العلم والأخير فى الصحيح إلى صفوان عن يوسف بن إبراهيم وهذا الحصر فى مقابل ما زاد على ذلك من المزج بالقطع.

ص: ٤٨٢

بل يحرم لبسه في غير حال الصلاة أيضاً إلامع الضرورة لبرد أو مرض، وفي حال الحرب (١)، وحينئذ تجوز الصلاة فيه أيضاً (٢) وإن كان الأحوط أن يجعل ساتره من غير الحرير ولا بأس به للنساء،

(١) قد مرت الإشارة إلى الروايات المستثنية لحال الحرب وهو عنوان للضرورة عرفاً أو أنه منبه لدرجه ملاك الحكم القابل للرفع عندها، والحكم اتفاهى بين الأصحاب.

(٢) وقد مر أن الأظهر أن المانع من الشرائط العدمية في مقام الأداء لا في أصل الطبيعه بشهاده اختلافه بين المرأه والرجل كما في الإخفاه في الصلاة وكيفيه الساهر ومن ثم لا- إطلاق له بلحاظ الطبيعه مضافاً إلى ظهور تلازم الحل في المقامين في المرأه وجمله من القرائن:

منها: ما في روايه الحسين بن علوان عن جعفر عن أبيه عليهما السلام أن علياً كان لا يرى بلباس الحرير والديباح في الحرب إذا لم يكن فيه التماثل بأساً (١) فمع أن الحل متعلقه مطلق اللبس لا- الصلاة إلا أنه قيد بعدم التماثل مع أن هذا القيد هو بلحاظ كراهه الصلاة فيه، كما مر في صحيح ابن بزيع المتقدم (٢).

ومنها: اقتران النهى عن الحرير بالنهى عن الذهب وهو بلحاظ كل من اللبس والصلاه فليس النهى مختصاً بأحدهما، كما في معتبره أبي الجارود (٣).

ومنها: وحده موضوع ومتعلق الحكم في المقامين وهو الحرير المبهم

ص: ٤٨٣

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٥/١٢.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ١٠/١١.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ٥/١١.

بل تجوز صلاتهن فيه أيضاً على الأقوى (١)،

المحض الخالص دون غيره ومن ثم استظهر حدوده من كلا اللسانين لكلا الحكمين في المقامين.

ومنها: اشتمال لسان الحرمة التكليفية على لفظ «لا يصلح» وهو يفيد الوضع أيضاً مع إطلاقه للصلاة كما في موثق محمد بن مسلم (١) وورد اللفظ نفسه في لسان الاستثناء كصحيح إسماعيل بن الفضل (٢).

ومنها: ارتكاز التلازم بين الحكمين في المقامين عند الرواه سؤالاً وتقريراً كصحيح ابن أبي نصر (٣) وغيرها مما يقف عليها بالتبع.

نعم قد ينقض صغرياً في المقام بأن الأقوى كما سيأتى مانعاً من الحرير في الصلاة للنساء مما يؤكد أنه من موانع الطبيعه لا مقام الأداء ومن ثم كان الأقوى اعتباره مانعاً في صلاة الصبي المميز.

وأما احتياط الماتن في خصوص الساتر فلا اجتماع شرطيتين فيه، وإن كان الحال من ناحيه المانعيه سواء الساتر وغيره.

(١) لا خلاف في جوازه لهن في غير الصلاة، وأما فيها فهو مذهب الكل عدا الصدوق وكذا عن أبي الصلاح وعن الوسيله أنه مكروه وعن المبسوط والسرائر تفضيل تنزههن وعن المنتهى التوقف وعن الحدائق اختيار المنع. وعن مجمع البرهان التمايل إليه وكذا عن الحبل المتين وعن المدارك التردد لكنه

ص: ٤٨٤

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٣/١١.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ١/١٢.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ١/١٣.

والروايات الواردة على طوائف:

الأولى: ما دل على جواز لبسهن له بنحو الإطلاق كموثق ابن بكير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: النساء يلبسن الحرير والديباج إلأى الإحرام (١) واستظهر منها الجواز فى الصلاة لدخولها فى المستثنى لا سيما مع أهميه وكثره الابتلاء بالصلاه.

ومعتبره ليث المرادى - على الأصح - فى حله الحرير قوله صلى الله عليه وآله:

«فاقسمها بين نسائك» (٢).

والصحيح إلى عيص بن القاسم عن أبي داود بن يوسف بن إبراهيم

«إنما يكره المصمت من الأبريسم للرجال ولا يكره للنساء» (٣) ومثله مصحح على بن جعفر (٤) وروايه الحسين بن زيد (٥).

الثانية: ما دل على النهى عن لبسهن مطلقاً كموثق زراره قال: سمعت أبا جعفر ينهى عن لباس الحرير للرجال والنساء إلأما كان من حرير مخلوط بخز لحمته أو سداه خز أو كتاب أو قطن وإنما يكره الحرير المحض للرجال والنساء (٦).

ص: ٤٨٥

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٣/١٦.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٤/١٦.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ١/١٦-٩-٥.

٤- (٤) أبواب لباس المصلى ب ١/١٦-٩-٥.

٥- (٥) أبواب لباس المصلى ب ١/١٦-٩-٥.

٦- (٦) أبواب لباس المصلى ب ٥/١٣.

الثالثة: ما دل على النهى عن لبسهن فى الصلاة كروايه جابر الجعفى قال:

سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:

«ويجوز للمرأة لبس الديباج والحرير فى غير صلاة وإحرام» الحديث (١).

وما دل على جواز الإحرام فى كل ما يجوز الصلاة فيه كصحيح حريز عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«كل ثوب يصلى فيه فلا بأس أن تحرم فيه» (٢) بضميمه موثق سماعه عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«لا ينبغي للمرأة أن تلبس الحرير المحض وهى محرمة فأما فى الحر والبرد فلا بأس» (٣) فمما لا يجوز الإحرام فيه لا يجوز الصلاة فيه وعلى هذا التقريب يكون موثق ابن بكير هو مما يدل على المنع لا الجواز.

الرابعة: ما دل على إطلاق الحرمة الوضعيه للحرير فى الصلاة مطلقاً كصحيح محمد بن عبد الجبار قال: كتبت إلى أبى محمد عليه السلام أسأله هل يصلى فى قلنسوه عليها وبر ما لا يؤكل لحمه أو تكة حرير محض أو تكة من وبر الأرناب؟ فكتب:

«لا تحل الصلاة فى الحرير المحض وإن كان الوبر ذكياً حلت الصلاة فيه إن شاء الله» (٤).

ومثله موثق عمار المتقدم عن الثوب يكون علمه ديباجاً؟ قال عليه السلام.

«لا يصلى فيه» (٥).

ص: ٤٨٦

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٦/١٦.

٢- (٢) أبواب الإحرام ب ١/٢٧.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ٤/١٦.

٤- (٤) أبواب لباس المصلى ب ٤/١٦.

٥- (٥) أبواب لباس المصلى ب ٨/١١.

ومرسل الاحتجاج فى التوقيع عن الناحية المقدسه(١).

وظاهر الصدوق الاعتماد على هذا اللسان من الأخبار و أن ما ورد من الرخصه لهن إنما هو فى اللبس لا الصلاه فيه، وأشکل على الإطلاق فى هذه الطائفة بأن صحيح محمد بن عبد الجبار وارد فى الرجال بقرينه القلنسوه وأنه فى صدد التعميم بين ما تتم فيه الصلاه وما لا تتم فى المانعیه كما أن الإطلاق فيها معارض بالإطلاق فى الطائفة الأولى من وجه.

كما أشکل على الطائفة الثالثه المفصله الخاصه بضعف روايه جابر وعدم تمامیه عكس النقيض فى الظهور بأن كل ما لا يحرم فيه فلا تجوز الصلاه فيه أو أن الملازمه فى الأصل هو بلحاظ الغالب فى عكس النقيض وهم الرجال أى أن القضیه فى صحيح حريز طبيعیه لا حقيقیه فى العموم الاستغراقى.

وعلى الطائفة الثانيه بضعف السند بموسى بن بكير وبأن لفظ الكراهه مشعر بعدم الحرمة. وعلى عموم ما دل على المانعیه بأنه خلاف السيره مع عموم الابتلاء الذى هو فى النساء أكثر منه فى الرجال مع أن ارتكاز واهتمام الرواه بمورد الرجال.

والجواب:

أولاً: أما عن الطائفة الرابعه فإن ذكر التكه عام للجنسين مع أن اختصاص السؤال لا يوجب اختصاص الجواب بعد عمومیه ألفاظه لا سيما و أن الحكم منصباً على طبيعیه الصلاه ولا معارضه لإطلاق الطائفة الأولى لأنها ظاهره فى حكم الحرير فى اللبس بخلاف الطائفة الرابعه فإنها فى حكمه فى طبيعیه الصلاه

ص: ٤٨٧

فظهرها أقوى ولو سلم التكافؤ فإن الحال حينئذ كنسبه الطائفه الثانيه مع الأولى تنقلب النسبه بتوسط الثالثه المفصله.

ثانياً: الخدشه في موسى بن بكر مدفوعه بأنه صاحب أصل معتمد عند الأصحاب فقد رواه كل من ابن أبي عمير وصفوان وغيرهما من أجلاء الأصحاب فضلاً عن روايه الأكاير عنه و كفى بذلك وثاقه له مضافاً إلى كثره روايته وصحة مضامينها.

ثالثاً: أما الطائفه الثالثه فظاهر الملازمه وإن كان قد يشكك عليها بأن المخيط يصلى فيه ولكنه لا يحرم فيه فلا عموم لهذه الملازمه فليس كل ما لا يحرم فيه لا يصلى فيه ولكنه مدفوع بأن هذا غايته تخصيص العموم في الأصل بغير المخيط فيخرج من الملازمه في الأصل والعكس وأما كونها طبعيه لا استغراقيه فهو خلاف ظهور القضايا الوارده في التشريع عدا ما كان لبيان أصل التشريع ومبدأه وهذا بخلاف المتعرضه لتفاصيل التشريع.

رابعاً: أن السيره المتصله بعصرهم عليهم السلام غير محرزه مع فتوى جماعه من المتقدمين إما بالمنع أو الاحتياط أو الكراهه، مع أنّ النهى صادر لا سيما مع تدريجيه البيان وعدم كون مثل هذا المانع من أركان الصلاه، فكم من مانع مبتلى به بكثره قد بين في روايات الأئمه اللاحقين كالعسكريين أو توقيعات الناحيه المقدسه.

(١) أما بناء على عموم أدله المانعيه في الصلاه فكما يشمل المرأه يشمل الخنثى أيضاً سواء بنى على أنها جنس ثالث أم لا، وأما على اختصاص المانعيه

وكذا لا بأس بالامتزج بغيره من قطن أو غيره ممّا يخرج عن صدق الخلوص والمحوضه (١)، وكذا لا بأس بالكف به وإن زاد على أربع أصابع، وإن كان الأحوط ترك ما زاد عليها (٢)،

بالرجل دون المرأة مع الالتزام بعموم أدله المانعيه وكون الخنثى جنساً ثالثاً فيشملها أيضاً من دون مخصص، وأما بناء على كونها أحد الجنسين فتتقيح موضوع العموم بأصالة العدم الأزلى فيها بلحاظ عنوان المرأة وإن كان جارياً في نفسه إلا أن الصحيح فيما كان المخصص منوعاً هو أخذ عنوان الضد الوجودى فى العام لا سيما فيما كان العام محصوراً بذى نوعين. مضافاً إلى تنجيز العلم الإجمالى بين وظائف المرأة والرجل فى الصلاة نفسها والأصل متعارض بلحاظها.

(١) قد مر استعراض الروايات الواردة فى المخلوط فى الطائفة الرابعه وحصر الحرمة فى المبهم والمحض وما يستظهر من بعضها من حصر المخلوط بما إذا كان سده أو لحمته من غيره فإنه إضافى فى مقابل ما يزيد على ذلك بنحو القطع الكبيره ومن ثم حدد فى بعضها بالسده فقط وفى أخرى بكل من السده أو اللحمه وفى ثالثه زياده العلم، وفى بعضها على الكتاب والقطن وبعضها بزياده الخز، فلا ينحصر الخلط بالمزج فى النسيج بل يشمل ما كان من المخلوط فى مادته الأصلية أيضاً أو غير ما ذكر من مواد مما يجوز الصلاة فيها، نعم الحصر المزبور يفيد المنع عن المزج بالكف فيما كان يزيد على مثل العلم.

(٢) قد مرّ المحصل من طوائف الروايات الواردة أن الجائر من الخلط والمزج فى غير ما كان فى المادة هو بالنسيج بالسده أو اللحمه أو كالعالم كما

فى روايه يوسف بن إبراهيم وعليه فتقييد جماعه بل نسب إلى المشهور للكف بما لا يزيد على الأربع أصابع يقرب من التحديد بالعلم الذى هو كما مر خطوط مرسومه مرقومه فى الثوب فهو مخطط، نعم فى معتبره جراح المدائنى وموثق عمار(1) النهى عن الثوب المكفوف بالديباج أو علمه من الديباج وأشكل على دلالتهما على المنع أولاً: بضعف روايه المدائنى بالقاسم بن سليمان وبالمدائنى.

ثانياً: أن لفظ الكراهه ظاهر فى غير الحرمه. ثالثاً: أن الديباج ما كان فيه نقش صور وتمثيل مما يكره فى الصلاه. رابعاً: بإعراض المشهور عن موثق عمار وظهور خبر المدائنى فى الكراهه.

وفيه: أن الأقوى اعتبار حال جراح المدائنى لكونه صاحب كتاب من الأصول الأربعمائه ولذلك ذكره ابن عقده أبو العباس فى رجال الصادق عليه السلام ويرويه عنه جماعه منهم النضر بن السويد الثقه الجليل وهو كثير الروايه واعتمده الصدوق فى مشيخه الفقيه، نعم الظاهر روايه النضر عنه بواسطه القاسم بن سليمان وأما القاسم فالأصح اعتبار حاله أيضاً وهو صاحب كتاب رواه عنه النضر أيضاً وهو كثير الروايه جداً وقد روى كتابه القميون عن النضر.

وأما لفظ الكراهه فى الروايات فالغالب استعماله فى الحرمه الاصطلاحيه وإنما هو نمط تقسيم فى الحرمه وأما الديباج فالظاهر استعماله فى الحرير الملون المنقوش كما مرّ نقله عن اللغويين، بقرينه أولاً استثناءه فى الروايات(2) فى الحرب على حذو الحرير، وعطفه عليه فى الروايات يتجه من باب عطف الخاص على العام لا سيما بعد انصراف العام إلى ذى اللون الواحد الساذج كما

ص: ٤٩٠

١- (١) أبواب لباس المصلّى ب ٨/١١-٩.

٢- (٢) صحيح مسلم ج ٣.

هو الحال فى عطف الأبريسم على القز أو الاستبرق مما هو أصناف جنس واحد، بل فى غير واحد منها التقييد بوجود التماثل أو بعدمها مما يدل بوضوح على صدق اسم الديباج من دون تماثل، وبقرينه العطف فى موثق عمار بعد السؤال والجواب بالسؤال عن الثوب الذى يكون فى علمه مثال الطير وغيره مما يشير إلى استعمال الديباج فى ما هو تحرير منقوش وإلا لكان من التكرار فلاحظ.

وأما دعوى إعراض المشهور عن موثق عمار فمحل تأمل وإنما قيده بما زاد على الأربع أصابع وأما ظهور خبر المدائنى فقد اشتمل على لباس الحرير وهو بمعنى الحرمة وكذا لباس القسى نعم ذيله اشتمل على الميثره الحمراء وهو لا يضر لإمكان التفكيك فى السياق الواحد.

فالصحيح أن مفادهما فى المكفوف قابل للتقييد - بعد كون الكف قابل للانطباق على الإصبعين والثلاثة والأربع وما زاد فإنه من مقادير الكف - بمادل على جواز المخلوط بنحو العلم وقد تقدم أنها داله على المنع عما يزيد على نحو العلم فيتطابق مع ما نسب إلى المشهور أو الأكثر من التقييد للكف بالأربع أصابع ويؤيده ما روى عند العامه من التحديد بذلك من أنه صلى الله عليه و آله نهى عن الحرير إلا فى موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع (١).

وأما الاستدلال على الجواز بعدم صدق لبس الحرير فى مورد الثوب المكفوف بملا - حظه نفس قطعه الكف، بل لبس لما عليه الحرير، فلا يخلو من ضعف فإن قطعات الثوب من مكوناته و هذا المقدار مصحح لصدق اللبس لها مضافاً إلى ورود النهى عن مطلق الظرفيه للحرير بمعنى مطلق الملابسه كما فى

ص: ٤٩١

ولا بأس بالمحمول منه أيضاً، وإن كان مما تتم فيه الصلاة (١).

(مسأله ٢٦): لا بأس بغير الملبوس من الحرير كالافتراش والركوب عليه والتدثر به ونحو ذلك في حال الصلاة وغيرها، ولا بزّر الثياب وأعلامها والسفائف والقياطين الموضوعه عليها وإن تعددت وكثرت (٢).

صحيح محمد بن عبد الجبار وغيره نعم الملايسه في لبس الملبوس لا المحمول.

(١) لاختصاص النواهي الوارده باللبس وما مرت الإشاره إليه في جمله منها من النهي عن مطلق الظرفيه كما في صحيح محمد بن عبد الجبار

«لا تحل الصلاة في حرير محض» (١) ونحوه مفهوم معتبره الحلبي

«كل ما لا تجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس بالصلاه فيه» (٢) فمورده اللبس لا سيما و أن موضوع الحرمة الوضعيه هو موضوع التكليفه ولسان الثاني اللبس كما هو مصرح به في الروايات، كما هو الحال في الذهب والذي قد ورد فيه نفس اللسان فيهما.

(٢) وتردد في الشرايع في كتاب الشهادات في التكأه عليه والافتراش له والنهي عن الجلوس عليه مروى (٣) بطرق العامه كما مرّ قصور الأدله عن الشمول المحمول فضلاً عن الملايسات البعيده كالافتراش والركوب عليه مضافاً إلى صحيح على بن جعفر قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الفراش الحرير ومثله من الديباج والمصلى الحرير، هل يصلح للرجل النوم عليه والتكأه

ص: ٤٩٢

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ١/١٤-٢.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ١/١٤-٢.

٣- (٣) صحيح مسلم ١٦٤١/٣ ح ١١.

(مسأله ٢٧): لا يجوز جعل البطانه من الحرير للقميص وغيره وإن كان إلى نصفه، وكذا لا يجوز لبس الثوب الذي أحد نصفيه حرير، وكذا إذا كان طرف العمامه منه، إذا كان زائداً على مقدار الكف، بل على أربعة أصابع على الأحوط (١).

والصلاه؟ قال:

«يفترشه ويقوم عليه ولا يسجد عليه» (١) وحسنه مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال:

«لا بأس أن يأخذ من ديباج الكعبه فيجعله غلاف مصحف، أو يجعله مصلى يصلى عليه» (٢) نعم التدثر لا يخلو من إشكال لحصول الاشتمال به فضلاً عما إذا أداره على بدنه لا سيما في حال الجلوس أو الوقوف.

وأما توابع اللباس كأمثله المتن أو أبعاضه كالعلم ونحوه فقد تقدم في روايات المخلوط وروايه يوسف بن إبراهيم حيث نص فيها على العلم وسدا الثوب وزره.

(١) لما تقدم من عموم الملايسه للبس له ولو كان بلحاظ بعض الثوب والمقدار المرخص ما كان نسيجه سداه او لحمته أو بمقدار علم الثوب. ومنه يظهر الحال في المسأله اللاحقه.

ص: ٤٩٣

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ١/١٥-٢.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ١/١٥-٢.

(مسألة ٢٨): لا بأس بما يرقع به الثوب من الحرير إذا لم يزد على مقدار الكف، وكذا الثوب المنسوج طرائق بعضها حرير وبعضها غير حرير إذا لم يزد عرض الطرائق من الحرير على مقدار الكف، وكذا لا بأس بالثوب الملقق من قطع بعضها حرير وبعضها غيره بالشرط المذكور.

(مسألة ٢٩): لا بأس بثوب جعل الأبريسم بين ظهارته وبطانته عوض القطن ونحوه وأما إذا جعل وصله من الحرير بينهما فلا يجوز لبسه ولا الصلاة فيه (١).

(١) صرح في الانتصار والصدوق بالمنع لتأويله الروايات الآتية والمعتبر والمنتهى وعن التذكرة والدروس وجامع المقاصد والمسالك وغيرهم المنع وعن الذكرى وجماعه من متأخري المتأخرين الجواز وعن الشافعي جوازه لانتفاء الخيلاء.

والروايات (١) واردة بالجواز في القز كما في صحيح الريان بن الصلت أنه سأل الرضا عليه السلام عن أشياء منها المحشو بالقز؟ فقال:

«لا بأس بهذا كله» (٢) وصحيح الحسين بن سعيد قال: قرأت في كتاب محمد بن إبراهيم إلى الرضا عليه السلام يسأله عن الصلاة في ثوب حشوه قز؟ فكتب إليه قرأته:

«لا بأس بالصلاة فيه» (٣) ومثله رواه سفيان بن السمط (٤) ومكاتبه إبراهيم بن مهزيار

ص: ٤٩٤

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٢/٤٧، وب ٢/٥.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٢/٤٧ وب ٢/٥.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ١/٤٧-٣-٤.

٤- (٤) أبواب لباس المصلى ب ١/٤٧-٣-٤.

وأنه كتب إلى أبي محمد عليه السلام. الرجل يجعل في جيبه بدل القطن قرأً هل يصلى فيه؟ فكتب:

«نعم لا بأس به»^(١) وربما يشكل الاستدلال بها بحملها على قرّ الماعز كما عن الصدوق، وعلى الأول بأنه في غير الصلاة والثاني وجاده لا- روايه والثالثه بعدم توثيق إبراهيم بن مهزيار، وعلى الجميع بأنها وارده في القز لا- في الحرير والإبريسم. وبإعراض المشهور عنها.

والقز كما في التاج هو الذي يسوى منه الأبريسم وهو معرب وهو قريب مما قاله بعض الأعلام من أنه الذي تقذفه الدوده قبل أن يصفى ويغزل منه الحرير والأبريسم. هذا وله تناسب مع أصل معنى ماده لفظ قزز حيث تدل على انقباض وحرکه مما يحصل للدوده حين قذف تلك ماده الخام.

وربما يستدل على الجواز بمقتضى القاعده بعدم صدق الحرير على غير المنسوج أو بعدم صدق اللباس على غير المنسوج، أو بعدم مانعيه الحرير فيما لا تتم فيه الصلاة وغير المنسوج مما لا تصح فيه الصلاة لكونه ليس لباساً.

ويدفع ما ذكر من تقرير مقتضى القاعده بصدق الحرير على ماده الخام وإن لم تصف ويغزل منها وبصدق اللباس على الثوب المحشو وإن لم يصدق على الحشو نفسه وهو القز، وما دام الحشو من أبعاض الثوب الملبوس فتشمله أدله المنع وقد تقدم أنها شامله لما لا تتم فيه الصلاة ما دام مبهماً محضاً، نعم المخلوط بنحو ماده أو النسيج كالسدى أو اللحمه أو الترقيع كالعلم مستثنى ومنه يظهر أن الحشو بحسب مفاد هذه الروايات مورد رابع لأنحاء الخلط الجائر المستثنى.

وأما ما أشكل على الروايات فالصدوق علّل واستشهد لتأويله بورود

ص: ٤٩٥

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ١/٤٧-٣-٤.

النهى عن لبس الحرير، وعموم النهى لا يصلح شاهداً للتأويل بعد كون النسبه بينه وبين هذه الروايات هو الخصوص المطلق مضافاً إلى اندراج هذه الروايات فى روايات الاستثناء بعنوان الخلط ومنه يظهر وجه قوه العمل بها وقد صرح المحقق والعلامة بأن وجه إعراضهما عنها هو تأويل الصدوق.

وأما السيد فى الانتصار فاستدلّاه فى مقام الرد على الشافعى بكون العمومات شامله له بعد صدق لبس الحرير و أن الخفاء لا ينفى ذلك ولا الظهور دخيل فيه ولم يتعرض لهذه الروايات مع أنه فى مقام الاستدلال بجواز المخلوط.

وأما ورودها فى القز فهو لا يختلف عرفاً عن الحرير والأبريسم إلّا بكونه ماده خام ومن ثم ارتكب الصدوق تأويلها لعموم النهى عن الحرير، نعم هذا إذا لم يكن الأبريسم منسوجاً وإلّا فلو كان كقطعه قماش فالظاهر الفرق لكونه لبساً وغير مندرج فى مثال الحشو بالقز.

وأما اختصاص الصحيح بالحكم التكليفى فقد مرّ مراراً أن موضوع الحكمين واحد بلسان واحد نعم قد افترقا كما هو الحال فى النساء بناءً على الأقوى من المانعيه لهن فى الصلاة، ولكن ذلك مع ثبوت مخصص ومقيد وإلّا فعموم نفي الحل شامل للموردين هذا مع أن المتن الأصلى للصحيح والذى اختصره وقطّعه صاحب الوسائل، هو فى سياق السؤال عن لبس فراء السمور والسنباب والحواصل والجلود، أى عن الحكم الوضعى فى الصلاة، ومنه يظهر شاهد آخر على ضعف تأويل الصدوق.

أما إشكال المحقق على روايه الحسين بن سعيد بأنها وجاده فقد روى ذلك سفيان بن السمط و كليهما يروى المكاتبه بنحو الجزم هذا مع عدم وجود

(مسأله ٣٠): لا بأس بعصابه الجروح والقروح وخرق الجبيره وحفيظه المسلوس والمبطون إذا كانت من الحرير (١).

(مسأله ٣١): يجوز لبس الحرير لمن كان قملاً على خلاف العاده لدفعه، والظاهر جواز الصلاه فيه حينئذ (٢).

(مسأله ٣٢): إذا صلى فى الحرير جهلاً أو نسياناً فالأقوى عدم وجوب الإعاده وإن كان أحوط (٣).

شاهد على كونها وجاده فإن غالب الرواه لمكاتبات غيرهم يعبرون بهذا النمط.

وأما إبراهيم بن مهزيار فالأظهر وثاقته وجلالته لجمله من القرائن المذكوره فى ترجمته.

(١) لاندراجه فى الضروره مع الانحصار أو لعدم صدق اللباس واللبس عليه.

(٢) لاندراجه فى الضروره وعلى مقتضى القاعده ما أرسله الصدوق قال لم يطلق النبى صلى الله عليه وآله لبس الحرير لأحد من

الرجال إلا لعبد الرحمن بن عوف و ذلك أنه كان رجلاً قملاً (١) وهو مروى عند العامه.

(٣) لشمول لا تعاد للجاهل وإن كان مقصراً، نعم تقدم فى الناسى لما لا يؤكل لحمه أن الأظهر أن حكم الخلل فى سائر شرائط

اللباس حكم ناسى النجاسه لعموم «لا يصلى فيه» المتقدم فى موثق ابن بكير (٢).

ص: ٤٩٧

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٤/١٢.

٢- (٢) أبواب النجاسات ب ٣/٤٧.

(مسألة ٣٣): يشترط في الخليط أن يكون مما تصح فيه الصلاة، كالقطن والصوف مما يؤكل لحمه، فلو كان من صوف أو وبر ما لا يؤكل لحمه لم يكف في صحه الصلاة، وإن كان كافياً في رفع الحرمة، ويشترط أن يكون بمقدار يخرج عنه صدق المحوضه، فإذا كان يسيراً مستهلكاً بحيث يصدق عليه الحرير المحض لم يجز لبسه ولا الصلاة فيه، ولا يبعد كفايه العشر في الإخراج عن الصدق (١).

(مسألة ٣٤): الثوب الممتزج إذا ذهب جميع ما فيه من غير الأبريسم من القطن أو الصوف لكثرت استعماله وبقي الأبريسم محضاً لا يجوز لبسه بعد ذلك (٢).

(مسألة ٣٥): إذا شك في ثوب أن خليطه من صوف ما يؤكل لحمه أو مما لا يؤكل فالأقوى جواز الصلاة فيه، وإن كان الأحوط الاجتناب عنه (٣).

(١) المانعيه من جهه الحرير تزول بصدق الخلط بأحد الأنماط الأربعة أما في المادة أو في النسج أو في الترقيع اليسير بالحرير أو بالحشو به ولكن الصحه في الصلاة تدور مدار انتفاء جميع الموانع.

(٢) لتجدد المانعيه بقاءً وإن لم تكن حدوداً وإن لم يذهب جميع ما فيه مما هو غيره لأن المدار على النسبه المعتد بها الموجه لعنوان الخليط وزوال المحوضه.

(٣) وتمحض حيثه الشك من ناحيه ما لا يؤكل لحمه وقد مرّ في مسأله اللباس المشكوك من ناحيته جريان جمله من الأصول المفرغه للذمه عن لزوم الاحتياط.

(مسألة ٣٦): إذا شك في ثوب أنه حرير محض أو مخلوط جاز لبسه والصلاه فيه على الأقوى (١).

(مسألة ٣٧): الثوب من الأبريسم المفتول بالذهب لا يجوز لبسه ولا الصلاه فيه (٢).

(١) إذ المانعيه تدور مدار المحض والمبهم في لسان الأدله وهو لا يمكن إحرازه بالأصل العملي فضلاً عن كون مفاد الأصل عدم عنوان الحرير في المقدار المشكوك، لا سيما و أن في لسان عدده من الروايات جواز لبس الحرير إلا ما كان مبهماً، أى جعل المانع مخصصاً بعنوان وجودى لعموم الجواز في الحرير في موارد المخلوط.

(٢) قد تقدم في (المسألة ٣٣) أن المزيج لابد أن يكون بما تصح فيه الصلاه وكأن ذكرها مستدرک. نعم المزج بالذهب سواء قليلاً- أم كثيراً يحرم لبسه والصلاه فيه سواء صدق اللبس له بحسبه أو التزين به، فهناك فرق بين زوال المانعيه في الحرير وفي الذهب فإن المانعيه في الثانى بمجرد أى نسبه ومقدار بخلاف الأول.

(مسأله ٣٨): إذا انحصر ثوبه في الحرير فإن كان مضطراً إلى لبسه لبرد أو غيره فلا بأس بالصلاه فيه، وإلا لزم نزعها، وإن لم يكن له ساتر غيره فيصلى حينئذ عارياً، وكذا إذا انحصر في الميته أو المغصوب أو الذهب، وكذا إذا انحصر في غير المأكول، وأما إذا انحصر في النجس فالأقوى جواز الصلاه فيه، وإن لم يكن مضطراً إلى لبسه، والأحوط تكرار الصلاه بل وكذا في صورته الانحصار في غير المأكول، فيصلى فيه ثم يصلى عارياً (١).

(١) صور المسأله مع الانحصار في الثوب الحرام تكليفاً لبسه بتكليف مستقل تاره مع الحرمة الوضعيه كالحرير والذهب والمغصوب وأخرى انفراد الحرمة الوضعيه دون التكليفيه كالميته على الأقوى من جواز الانتفاع بها فيما هو محلل، وما لا يؤكل لحمه والنجس. وكل منهما قد يفرض فيه الاضطرار إلى لبسه لبرد أو لوجود ناظر محترم، فيسوغ الصلاه فيه مع فرض شمول الاضطرار لحال الصلاه، فيرفع الاضطرار كلا من الحرمة التكليفيه والوضعيه.

وقد يفرض عدم الاضطرار إلى لبسه ففي مورد الحرمة التكليفيه للبس يتعين عليه الصلاه عارياً وذلك لكون الحرمة التكليفيه تعينيه لا بدل لها، بخلاف الصلاه فإن لها بدلاً عن مرتبه مع الساتر، الصلاه عارياً هذا مضافاً إلى أن الصلاه في نفسها مردده بين الصلاه مع الستر والمانع وبينها مع عدمهما أي بين شرطيه الساتر ومانعيه المذكورات وقد يقال بتعين مراعاة المانع لتقييد أدلته إطلاقات شرطيه الساتر، وعن مفتاح الكرامه ترجيح الساتر على المانع لمراعاة الركوع والسجود معه بخلاف صلاه العارى والركن مقدم على غيره، ولكنه مدفوع بما

دل(١) على جواز الصلاة عارياً مع انحصار الساتر في النجس سواء بنى على تعين ذلك أو التخيير مع الصلاة متسترأ بالنجس كما هو الأقوى، فإنه دال على عدم تقديم مرتبه الركوع والسجود التام على مانعيه نجاسه اللباس، بل تساوى المراعاة وهذا نظير ما استظهرناه من الأدله الوارده(٢) في صلاه العارى - كما ستأتى - مع الأيمن من الناظر المطلع أنها تخير بين الإيماء للركوع والسجود مراعاة لستر الدبر والقبل أيضاً - بناء على لزوم وضع اليد عليه - وبين الركوع والسجود. ثم إن ما يقال فى وجه تقديم الحرمة التكليفيه من أن القدره فيها عقليه على شرطيه الساتر حيث إن الوجوب مقيد بالقدره الشرعيه وهى تزول فى مورد التراحم ضعيف لأن أبدال مراتب الصلاه وكانت مقيده بالعجز عن الكامل كما فى التيمم إلا أن ذلك لا يقتضى تقييد المرتبه الكامله بالقدره كما هو الحال فى الوضوء على الأصح، مع أن القدره لو سلم أخذها فهى بسعه العقليه فلا ترتفع بمجرد التراحم.

وأما فى مورد عدم حرمة اللباس مع عدم الاضطرار للبس كما فى ما لا يؤكل لحمه والميته - على الأظهر من عدم حرمة الانتفاع بها المحلل - والنجس، فالأقوى كما مرّ فى الطهاره التخيير فى مورد النجس بين التستر به والصلاه بركوع وسجود وبين الصلاه عارياً من دون ساتر وهو أيضاً بتخيير بين الإيماء والإتيان بهما على حالهما الأولى، ولا يبعد ذلك فى ما لا يؤكل لحمه لا سيما مع طهارته وكذا الميته لا سيما مع الطهاره.

ووجه الإلحاق بالنجس تمسكاً بعموم ذيل صحيح على بن جعفر - الوارد

ص: ٥٠١

١- (١) أبواب النجاسات ب ٥٠.

٢- (٢) أبواب لباس المصلّى ب ٥٠-٥١.

فى صلاة العارى - عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن الرجل قطع عليه أو غرق متاعه فبقى عرياناً وحضرت الصلاة كيف يصلى؟ قال:

«إن أصاب حشيشاً ستر به عورته أتم صلاته بالركوع والسجود، وإن لم يصب شيئاً يستر به عورته أوماً وهو قائم» (١). بعموم الشىء لكل سائر وإن لم يكن واجداً لشرائط الساتر الأوليه كما هو الحال فى الحشيش حيث لا يصدق عليه عنوان الثوب المأخوذ فى الساتر الصلاتى، معتضداً هذا العموم أيضاً بما ورد (٢) من جواز الصلاة فى النجس، نعم الفرق بين الحشيش ونحوه والثوب النجس وما لا يؤكل لحمه والميته أن الأول فاقد لتماميه شرائط اللباس الساتر بخلاف الثانى فإنه وإن كان واجداً للشرائط الوجوديه إلماً أنه ممنوع بالمانع وهو الموجب للتخير للصلاه فيه أو بدونه عارياً بعد كون كل من العدلين يوفى ببعض الشرائط الوجوديه أو العدميه أو مراتب الأجزاء بعد فرض التزاحم بين الأجزاء فيما بينهما وكذا الشرائط بعد كون الواجب ذى مراتب فلا معنى لفرض التعارض بين أدلتها بل غايه أدلتها هو فعليه دخالتها ارتباطاً بالمركب لا التنافى فيما بينها هذا والاحتياط ضم الصلاة عارياً.

ص: ٥٠٢

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ١/٥٠.

٢- (٢) أبواب النجاسات ب ٥٠.

(مسأله ٣٩): إذا اضطرَّ إلى لبس أحد الممنوعات من النجس وغير المأكول والحريز، والذهب، والميته، والمغصوب، قدّم النجس على الجميع، ثم غير المأكول، ثم الذهب والحريز ويتخير بينهما، ثم الميته فيتأخر المغصوب عن الجميع (١).

(١) وفي المحرر لابن فهد تقديم النجس ثم الحريز ثم غير المأكول. وقد تقدم أن الحريز والذهب والمغصوب يزداد على الثلاثة الأخرى بالحرمة التكليفية المستقلة عن المانعيه نعم المانعيه في المغصوب متولده من الحرمة التكليفية وعلى ذلك فمقتضى تقدير الضرورات بقدرها تقديم الثلاثة لخلوها عن الحرمة التكليفية فلا- تتأخر الميته عن الحريز والذهب كما في المتن بعد خلوها من الحرمة التكليفية كما اختاره الماتن في مبحث الطهاره، ومن ذلك يظهر تقدم ما لا يؤكل لحمه الطاهر على ما لا يؤكل النجس والميته الطاهره على النجسه لتعدد أو اشتداد المانعيه في الثاني من الشقين كما أن المتنجس متقدم على نجس العين كما لا يبعد تقدم ما لا يؤكل من غير السباع على السباع حسب مفاد الأدله في بابه وكذا غير المسوخ وغير السباع عليهما، كما أن المتنجس يتفاوت في درجاته كما وكيفاً بحسب أنواع النجاسه التي تأثر بها، كما هو الحال في درجات غير المأكول والميته، وعلى ذلك لا يبعد التخيير بين غير المأكول مما لا نفس له وكذا الميته مما لا نفس له مع المتنجس بل لا يبعد تقدمهما على المتنجس بالبول.

(مسأله ٤٠): لا- بأس بلبس الصبي الحرير فلا يحرم على الولي إلباسه إياه، وتصح صلواته فيه بناء على المختار من كون عباداته شرعيه (١).

(١) قال في المعبر يحرم على الولي تمكين الصغير من لبس الحرير لقوله عليه السلام.

«حرام على ذكور أمتي» ثم قال فالأشبهه عندي الكراهيه. وقد تقدم في لبسه للنساء في الصلاه أن الأظهر إطلاق الأدله لهما من دون مخصص مما يدل على أخذه مانعاً في طبيعه الصلاه كصحيح محمد بن عبد الجبار وموثق عمار(١) وغيرهما مما تقدمت الإشارة إليه لا في شرائط الأداء، وعلى ذلك فيشمل الصبي المميز بعد كون الأقوى هو شرعيه عباداته بالعمومات الأوليه، وأما إلباس الولي له في غير الصلاه فلا يخلو عن إشكال لورود المطلقات في الحكم التكليفي كموثق زراره(٢) وموثق إسماعيل بن الفضل(٣) وما ورد من تخصيصه بالرجال في قبال النساء وغايه ما يرفعه رفع القلم عن الصبي هي المؤاخذه وكتابه السيئات عليه أو الفعلية التامه لا- أصل الفعلية للحكم كما أوضحناه في محله. وحينئذ فلا يسوغ للولي التسبب إلى إيقاعه في ما هو مبغوض شرعاً.

ص: ٥٠٤

١- (١) أبواب لباس المصلي ب ٢/١١-٨.

٢- (٢) أبواب لباس المصلي ب ٥/١٣-٤.

٣- (٣) أبواب لباس المصلي ب ٥/١٣-٤.

(مسأله ٤١): يجب تحصيل (١) الساتر للصلاه ولو ياجاره أو شراء ولو كان بأزيد من عوض المثل ما لم يجحف بماله ولم يضر بحاله، ويجب قبول الهبه أو العاريه ما لم يكن فيه حرج، بل يجب الاستعاره والاستيهاب كذلك.

(مسأله ٤٣): يحرم لبس لباس الشهره بأن يلبس خلاف زيّه من حيث جنس اللباس، أو من حيث لونه، أو من حيث وضعه وتفصيله وخطاطته كأن يلبس العالم لباس الجندي أو بالعكس مثلاً (٢)،

(١) قد مرّت الإشاره إلى أن القدره لم تؤخذ في أجزاء وشرائط الواجب في الصلاه وإن كانت المراتب الأبدال الناقصه في الصلاه قد أخذ فيها العجز عن المراتب الكامله التامه ولكن ذلك لا يستلزم أخذ القدره شرعاً في المرتبه التامه، كما هو الحال في الوضوء والتيمم عند المشهور خلافاً لجملة متأخرى العصر، وعلى ضوء ذلك فتهيئه وإيجاد مقدمات الواجب لازمه عقلاً ما لم يصل إلى حد الحرج أو الضرر المتناسب مع أهميه المرتبه الكامله للصلاه، والمذكورات في المتن أمثله لتحصيلها، ومنها الاستيهاب فضلاً عن قبول الهبه بل قد قررنا في بحث استطاعه الحج أن القبول ليس تحصيلاً للقدره عرفاً بل إمساكاً لها.

(٢) قال في النهايه «ويكره الإحرام في الثياب المصبغه بالعصفر وما أشبهه لأجل الشهره وإن لم يكن ذلك محظوراً» وقريب منه عباره ابن حمزه في الوسيله وابن إدريس في السرائر. وقال في الدروس في كتاب الشهادات وأما المروه فهى تنزيه النفس عن الدناءه التى لا تليق بأمثاله، كالسخريه، وكشف العوره التى يتأكد استحباب سترها في الصلاه والأكل في الأسواق غالباً، ولبس

الفقيه لباس الجندي بحيث يسخر منه وبالعكس، وذكر مثله في شرح اللمعه والمسالك وعرف بعضهم الشهره ظهور الشيء في شئنه حتى يشهره الناس، وزاد في الروضه «ويختلف الأمر باختلاف الأحوال والأشخاص والأماكن ولا يقدر فعل السنن وإن استهجنها العامه وهجرها الناس وإنما العبره بغير الراجح شرعاً».

وفي الحدائق التأمل في حرمه لبس أحد الجنسين لباس الآخر. وفي كشف الغطاء في مكروهات اللباس ما فيه شهره من لباس أو زينته أو دابه أو كان مستصحب الأصل كالعصى والحنك من غير من به القدوه وقد تبلغ الشهره مبلغاً يبحث على التحريم. وذهب إلى التحريم في الرياض، ويتحصل من كلماتهم أن الشهره على درجات متفاوتة بحسب طبيعتها فالخفيفه والمتوسطه منها مكروهه والبالغه منها محرمة كما أن في موارد السنن لا سيما مع كون الشخص ممن يقتدى به فشئنه العرف لا يعاب بها، كما أنه يظهر من كلمات الشهيدين وغيرهما أن حرمه الدرجات الشديده من الشهره هو على مقتضى قواعد أوليه أخرى من مقتضى المروه وهو قريب مما ذكره جمله المتأخرين فيما أوجبت الهتك والإذلال والشئنه والقباحه وهو بلحاظ صفه المروه وزوالها.

أما الروايات الواردة:

الأولى: فصحيح أبي ايوب الخزاز عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«إن الله يبغض شهره اللباس»^(١) والمبغوضيه وإن كانت أعم من الحرمة ثبوتاً إلا أنه بقريته تفاوتها بموجب تفاوت طبيعه الشهره واقتضائها تنطبق الدلاله على المتحصل من كلمات المشهور.

ص: ٥٠٦

الثانية: مرسله ابن مسكان عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كفى بالمرء خزيًا أن يلبس ثوبًا يشهره أو يركب دابه تشهره (١) وفيها تعميم سبب الشهره لغير الثوب كما مر في بعض الكلمات ويقتضى التعميم الاستناد إلى مقتضى القاعده كما مر الإشارة إليها.

والمعتبر إلى عثمان بن عيسى عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«الشهره خيرها وشرها في النار» (٢)، ومفادها يلائم الكراهه بلحاظ تأديتها إلى ما فيه محذور.

والمعتبره إلى أبي الجارود عن أبي سعيد عن الحسين عليه السلام قال:

«من لبس ثوبًا يشهره كساه الله يوم القيامة ثوبًا من النار» (٣) وأبو سعيد هو دينار الملقب عقيصا التميمي من بنى تميم الله بن ثعلبه الذي عدّ من أصحاب الأمير عليه السلام والحسين عليه السلام.

وصحيح حماد بن عثمان قال: كنت حاضرًا عند أبي عبد الله عليه السلام إذ قال له رجل: أصلحك الله ذكرت أن علي بن أبي طالب كان يلبس الخشن، يلبس القميص بأربعة دراهم وما أشبه ذلك، ونرى عليك اللباس الجيد؟ قال: فقال له:

«إن علي بن أبي طالب صلوات الله عليه كان يلبس ذلك في زمان لا ينكر، ولو لبس مثل ذلك اليوم لشهر به، فخير لباس كل زمان لباس أهله، غير أن قائمنا إذا قام لبس لباس علي وسار بسيرته» (٤) ومفادها أن الشهره قد تكون بدرجة تزاحم مفسدتها مصلحه سنه من السنن، و أن المراد بالشهره استنكار العرف

ص: ٥٠٧

١- (١) أبواب أحكام الملابس ب ٢/١٢.

٢- (٢) أبواب أحكام الملابس ب ٣/١٢-٤.

٣- (٣) أبواب أحكام الملابس ب ٣/١٢-٤.

٤- (٤) أبواب أحكام الملابس ب ٧/٧.

وكذا يحرم على الأحوط لبس الرجال ما يختص بالنساء أو بالعكس (١)

العام.

ومعتبره ابن القداح عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«قال أمير المؤمنين عليه السلام:

نهانى رسول الله صلى الله عليه وآله عن لبس ثياب الشهره، ولا أقول: نهاكم عن لبس المعصفر المفدم» وتطبيقه عليه السلام للعنوان على المعصفر والمفدم مع أن حكمه الكراهه لا الحرمة كما ورد فى نصوص الباب ولو بلحاظ عصر صدورها شاهد على إرادته الكراهه أيضاً منها وإن اشتدت إلى الحرمة باشتداد الشهره، ولك أن تقول إن الحكم بالكراهه على الدرجات الخفيفه من الطبيعه ذات التفاوت الشديد فى مصاديقها هو بنفسه يقضى بالدلاله على الحرمة فى الدرجات الشديده منها لا سيما مع الشده فى نبره ولحن لسان الدليل الدال على الكراهه.

ويستدل أيضاً بما يأتى من الروايات الآتية فى النهى عن المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات منهن بالرجال فإن أحد وجوه ذلك النهى هو الشهره أيضاً وكذلك كونه خلاف المروه والذى هو المحذور فى الشهره، وإن كان فى النهى عن التشبه المزبور وجوها أخرى من المفسده من التأنت والتخث أو ترجل المرأة.

(١) تقدم أن جملة من الكلمات أشكلوا دلالة الروايات - الواردة فى التشبه - على حرمة اللبس والتزيب وحملوها على التأنت والتخث، إلا أن الصحيح هو عموم المعنى وعدم اختصاصه بذلك كما يأتى وتطبيقه على مصاديق متفاوتة من التشبه مما يدل على سعه الطبيعه و أن بعض مصاديقها الخفيفه مكروهه بخلاف ما إذا اشتدت فتصبح محرمة بل فى بعضها أكبر الكبائر.

ص: ٥٠٨

معتبره جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه وآله - في حديث - لعن الله المحلل والمحلل له. والمتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال»^(١) واللعن وإن كان أعم من الحرمة لا سيما وأن في السياق المحلل والمحلل له وهو المطلق ثلاثاً والمحلل له التزويج رابعاً، إلما أن جملة الموارد المعدودة الأخرى هي من الكبائر، ومثلها روايه أخرى لجابر واشتمال الطريق على عمرو بن شمر غير قادح بعد اعتبار حاله بعد كونه إمامياً ومن خواص جابر ويظهر جلالاته مما ذكره العامه في ترجمته رغم كونه إمامياً وقدح النجاسى غير قادح بعد وضوح منهجه مع رواه أسرار المعارف، ومثلها روايه أخرى^(٢) لجابر بطريق آخر اشتملت على جملة من أحكام النساء ونهى عن أن تعطل بدنها عن الزينه وأنه تشبه بالرجال.

نعم فى روايه^(٣) زيد بن على عن آباءه عليهم السلام تطبيق المتشبهين على من به تأنيث لا يدل على حصر معنى التشبه بذلك بل هو أوسع لغه ومن ثم ورد^(٤) تطبيقه على المساحقه.

وروى^(٥) الطبرسى فى مكارم الأخلاق مرسله سماعه فى جر الثياب للرجل أنه تشبه بالنساء، ومرسل آخر عن أبى عبد الله عليه السلام كان صلى الله عليه وآله يزجر الرجل أن يتشبه بالنساء وينهى المرأة أن تتشبه بالرجال فى لباسها، وروى

ص: ٥٠٩

١- (١) أبواب ما يكتسب به ب ١/٨٧- ٢ و ٣ و ٤.

٢- (٢) أبواب مقدمات النكاح ب ١/١٢٣.

٣- (٣) أبواب ما يكتسب به ب ١/٨٧ - ٢ و ٣ و ٤.

٤- (٤) أبواب السحاق ب ٥/٢٤.

٥- (٥) أبواب أحكام الملابس ب ١٣.

مرسل آخر فى النهى عن تشبه الشباب بالكهول أو الكهول بالشباب، لكن قد ورد(١) الترخيص بلبس غير زيّه وعدم كراهته لبعض الجهات الراجحه.

وفى روايه يعقوب بن جعفر قال: سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام أو أبا إبراهيم عليه السلام عن المرأة تساحق المرأة وكان متكئاً فجلس وقال:

«ملعونه ملعونه الراكبه والمركوبه وملعونه حتى تخرج من أثوابها فإن الله وملائكته وأوليائه يلعنونها، وأنا ومن بقى فى أصلاب الرجال وأرحام النساء فهو والله الزنا الأكبر ولا والله ما لهن توبه قاتل الله لاقيس بنت إبليس ماذا جاءت به» فقال الرجل:

هذا ما جاء به أهل العراق فقال:

«والله لقد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله قبل أن يكون العراق وفيهن قال رسول الله صلى الله عليه وآله. لعن الله المتشبهات بالرجال من النساء ولعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء»(٢).

وقوله عليه السلام.

«وفيهن قال رسول الله صلى الله عليه وآله» لا يدل على الحصر بل إنهن من مصاديق التشبه حيث إن الراكبه فى السحاق تشبه بفعل الرجل كما أن فى اللواط الملوط به يتشبه بفعل النساء، وهذا المفاد مما يدل على كون طبيعه التشبه ذات درجات شديده وأشد ودرجات متوسطه وخفيفه.

ومعتبره أبى خديجه عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«لعن رسول الله صلى الله عليه وآله المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال وهم المخثون واللاتى ينكحن بعضهن بعضاً»(٣).

ص: ٥١٠

١- (١) أبواب أحكام الملابس ب ١٧/١٠-١٣.

٢- (٢) أبواب السحاق ب ٢٤/٥-٦.

٣- (٣) أبواب السحاق ب ٢٤/٥-٦.

والأحوط ترك الصلاة فيهما وإن كان الأقوى عدم البطلان (١).

(مسألة ٤٣): إذا لم يجد المصلي ساتراً حتى ورق الأشجار والحشيش فإن وجد الطين أو الوحل أو الماء الكدر أو حفرة يلج فيها ويتستر بها أو نحو ذلك مما يحصل به ستر العوره صلى صلاه المختار قائماً مع الركوع والسجود (٢)، وإن لم يجد ما يستر به العوره أصلاً،

(١) إذ قد مرّ في اللباس المغصوب أن حيشه ومتعلق الحرمة في الثوب قد تختلف عن حيشه التستر بالثوب فلا- يتصادق فعل الحرمة مع فعل الواجب وإنما يتقارنان فالتشبه أو التأنث ونحوهما فعل يغير نفس التستر.

(٢) قد تقدمت الإشارة - في صدر الفصل - إلى أن اللازم في الساتر الصلاتي هو صدق عنوان الثوب ومن ثم اختلف مع الستر في باب النظر وعلى ذلك فالتستر بالحشيش أو الورق أو القطن غير المغزول وغير المنسوج ونحو ذلك مما لا- يصدق عليه الثوب ليس من الوظيفة الأولية للساتر وهذا هو ظاهر صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن الرجل قطع عليه أو غرق متاعه فبقى عرياناً وحضرت الصلاة، كيف يصلي؟ قال:

«إن أصاب حشيشاً يستر به عورته أتم صلاته بالركوع والسجود، وإن لم يصب شيئاً يستر به عورته أو مأ وهو قائم» (١) حيث إنّ سياق فرضه عليه السلام لإصابه الحشيش هو في فرض الاضطراب والعريان الفاقد للثياب، نعم الحشيش ونحوه مقدم درجة على الطين والحناء ونحوهما مما يخفى بشره واللون دون الحجم كما أن الطين ونحوه مقدم على مثل الساتر غير الملاصق كالحفرة والجدار ونحوهما كالماء

ص: ٥١١

١- (١) أبواب لباس المصلي ب ١/٥٠.

فإن أمن من الناظر بأن لم يكن هناك ناظر أصلاً، أو كان وكان أعمى، أو في ظلمه، أو علم بعدم نظره أصلاً، أو كان ممن لا يحرم نظره إليه كزوجته أو أمته، فالأحوط تكرار الصلاة (١) بأن يصلى صلاه المختار تاره، ومؤمناً للركوع والسجود أخرى قائماً، وإن لم يأمن من الناظر المحترم صلى جالساً، وينحني للركوع والسجود بمقدار لا تبدو عورته، وإن لم يمكن فيؤمىء برأسه، وإلا فبعينه، ويجعل الانحناء أو الإيماء للسجود أزيد من الركوع ويرفع ما يسجد عليه ويضع جبهته عليه، وفي صورته القيام يجعل يده على قبله على الأحوط.

والوحد، كل ذلك لاختلاف مراتب طبيعه الستر بحسب الأفراد وتحقق ما هو الأقرب فالأقرب من الوظيفة الأوليه، هذا ومقتضى الصحيح أن الساتر من النمطين الأولين وظيفتهما إتمام الركوع والسجود وأما النمط الثالث فسيأتى أنه كذلك بحسب الروايه، نعم النمط الثانى يمكن أن يوقع على نحوين فتاره يستر مقداراً من الحجم والأظهر أن حكمه مندرج فى عموم الشىء فى ذيل الصحيح، وأخرى يستر مجرد الطلى لستر البشره فيندرج فى ذيل الصحيح وإن أمكن التأمل فيه إلا أنه بمعونه ما ورد فى النمط الثالث كما يأتى فحكمه إتمام الركوع والسجود أيضاً.

(١) نسب إلى المشهور الصلاه قائماً مع الإيماء للركوع والسجود مع أمن المطلع وإن لم يأمن فيصلى من جلوس مع الإيماء لهما وعن السيد عميد الدين أنه مع الأمن يؤمى للركوع قائماً ويؤمى للسجود جالساً وحكى ذلك عن ابن فهد وميل كاشف اللثام وفى الكافى للحلبى والغنيه لابن زهره أن العارى يركع ويسجد مع الأمن من المطلع وفى السرائر أنه يصلى قائماً مطلقاً أمن المطلع أم

وعن المرتضى فى المصباح والجمل أنه يصلى قاعداً مطلقاً ونسب للصدوق والمفيد. وفى المعتبر أنه يتخير مطلقاً بين القيام والجلوس مطلقاً وإن كان الأولى الجلوس مع المطلع وإذا وجد حظيره صلى قائماً ورکع وسجد وحكى عن الشيخ تعين القيام فى الحظيره.

أما الروايات الواردة:

الأولى: ما دل على القيام مطلقاً كصحيح على بن جعفر (١) المتقدم.

وموثق سماعه قال: سألته عن رجل يكون فى فلاة من الأرض وليس عليه إلثاب واحد وأجنب فيه وليس عنده ماء، كيف يصنع؟ قال:

«يتيمم ويصلى عرياناً قائماً يؤمى إيماءاً» (٢).

كما رواه الشيخ فى التهذيب والاستبصار (٣) ولكن رواه فى الكافى (٤) (قاعداً) ورواه عنه أيضاً فى التهذيب وكذا رواه فى الخلاف.

وصحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام - فى حديث - وإن كان معه سيف وليس معه ثوب فليقلد السيف ويصلى قائماً (٥) إلماً أن الكلام فى المراد من القيام هل فى مقابل الجلوس أى أن وظيفته هى الواجب الأولى وعليه فيجلس للسجود كما ذهب إليه السيد العميد ويدعمه ما ورد فى أبواب القيام من

ص: ٥١٣

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ١/٥٠.

٢- (٢) أبواب النجاسات ب ٣/٤٦.

٣- (٣) الاستبصار ١/١٦٨.

٤- (٤) الكافى ٣/٣٩٦ ح ١٥.

٥- (٥) أبواب لباس المصلى ب ٤/٥٠.

كون صلاه القائم التي في مقابل صلاه الجالس هو بلحاظ حال القراءه والركوع فقط أم أن إطلاق يؤمى إيماءً كقييد ل (قائماً) هو بدليه الإيماء عن الركوع كى لا يكون على الهيئه المستنكره من بدو الدبر وكذلك بدليه الإيماء عن السجود ولا محاله فإن الجلوس والقيام يستلزم بدو الدبر مع أن السجود والركوع سقطا لذلك فيه أن الجلوس من دون هوى إلى السجود لا يزيد على هيئه الجلوس مع وجود الناظر، نعم الإيماء مطلق وعن كل من الركوع والسجود.

الثانيه: ما دل على الجلوس مطلقاً: كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام فى رجل أصابته جنبه وهو بالفلاه وليس عليه إلثوب واحد وأصاب ثوبه منى؟ قال:

«يتيمم وي طرح ثوبه ويجلس مجتمعاً فيصلى ويومىء إيماءً»^(١) وذكر الفلاه وإن ظهر منه عدم الناظر لكن مسير القوافل معرض لذلك والأمر بالإيماء مع الجلوس دال على تعدد الأمر بكل منهما و أن الجلوس والقيام لبيان هيئه المصلى فيما وظيفته القيام من أجزاء الصلاه.

وصحيح زراره قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام. رجل خرج من سفينه عرباناً أو سلب ثيابه ولم يجد شيئاً يصلى فيه، قال:

«يصلى إيماء، وإن كانت امرأه جعلت يدها على فرجها، وإن كان رجلاً- وضع يده على سواته ثم يجلسان فيومئان إيماء ولا يسجدان ولا يركعان فيبدو ما خلفهما تكون صلاتهما إيماءاً برؤوسهما»^(٢) وهو ظاهر بقوه فى تفصيل السيد العميد فيقوم فى موضعه ويجلس فى موضعه لقوله عليه السلام فى صدر الجواب (يصلى) وعقب ذلك (ثم يجلسان) و أن الإيماء كى لا يبدو الدبر سواء فيهما.

ص: ٥١٤

١- (١) أبواب النجاسات ب ٤٦/٤.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٥٠/٦.

وروايه البخترى عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السلام فيمن غرقت ثيابه.

فإن لم يجد صلى عرياناً جالساً يومئذ إيماءً يجعل سجوده أخفض من ركوعه. الحديث (١).

الثالثه: ما دل على التفصيل بين وجود الناظر وعدمه كصحيح عبد الله بن مسكان عن أبي جعفر عليه السلام في رجل عريان ليس معه ثوب، قال:

«إذا كان حيث لا يراه أحد فليصل قائماً» (٢) و (حيث) تفيد معرضه المكان.

ومثله الصحيح إلى ابن مسكان عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يخرج عرياناً فتدركه الصلاة، قال:

«يصلى عرياناً قائماً إن لم يره أحد، فإن رآه أحد صلى جالساً» (٣).

وصحيح عبد الله بن سنان (٤) عن أبي عبد الله عليه السلام الوارد في صلاة جماعه العراه أن يصلوا جلوساً.

ومثله ذيل روايه البخترى في الجماعه (٥) وقد تقدم في الطائفة الثانيه الجلوس مجتمعاً تحفظاً للستر والتفصيل بمعرضيه الناظر إنما هو بلحاظ وظيفه القيام المقرر له وهي قرينه على اختصاص القيام في العارى بمورد وظيفه القيام الأوليه في الصلاة هذا مضافاً إلى ما تقدم من قرائن ولا يبعد الجمع بحسب الحالات من التكشف والتعرض لبدو العوره.

ص: ٥١٥

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ١٥٢.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٧/٥٠.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ٣/٥٠.

٤- (٤) أبواب لباس المصلى ب ١/٥١.

٥- (٥) أبواب لباس المصلى ب ١/٥٢.

الرابعة: ما دلت على إتمام الركوع والسجود للعارى سواء كان قائماً أو جالساً مع أمن المطلع كالصحيح إلى أبي أيوب بن نوح عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: العارى الذى ليس له ثوب إذا وجد حفيه دخلها ويسجد فيها ويركع (١) والتقييد بالحفرة بيان للأمن من الناظر أو لكيفية الصلاة للأدنى من الساتر، والدلالة على ذلك إنما تتم على الأول.

وموثق إسحاق الوارد فى جماعه العراقه فى المأمومين عنه عليه السلام.

فيومىء إيماء بالركوع والسجود وهم يركعون ويسجدون خلفه على وجوههم (٢) وذلك باعتبار أن المأمومين فى الصف الواحد يأمن كل منهم من اطلاع الآخر عليه، واحتمل البعض تفسير على وجوههم أى إيماءً وانحناءً أكثر من إمام الجماعة ولكن يدفعه المقابله والمخالفة بين التعبيرين نعم احتمال آخر الإخفاض بالوجه والإيماء به وهو فى الركوع موجب لحصول أول درجات طبيعته لكن بنحو لا يبدو ما خلفهم ولكن سيأتى أن الأصل فى الإيماء هو بالوجه والرأس بل وشىء من البدن وإلا فبالأدنى من ذلك، و أن جلوسهم لفرض وجود الناظر وما تقدم من الطائفة الثالثة إنما تصلح وجه جمع بين الأولى والثانية بلحاظ وظيفه القيام والجلوس وإشكال الشهيد على التفصيل فى وظيفه القيام بغير حال السجود باستلزامه للتعرض لكشف العوره قد مر دفعه وإشكاله بأن يلزم قيام من وظيفته الجلوس ليومى للركوع فيدفعه أن الجلوس استتاراً من الناظر وهو شامل لكل من القراء والركوع وقد مر أن التفصيل ليس تقييداً لإطلاق الأمر بالقيام لأن الأمر به من الأصل بلحاظ الوظيفة الأولى لا أنه تعبد جديد يلحظ فيه الإطلاق. وأما بلحاظ الإيماء فالتدافع بين الطوائف

ص: ٥١٤

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٢/٥٠.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٢/٥١.

الثلاث والرابعة على حاله وقد ذكر في المعبر في مسأله جماعه العراه أن فيها قولين بالإيماء ولكل من الإمام والمأمومين اختاره علم الهدى والمفيد والتفصيل بما في الموثق اختاره في النهايه ثم فند دعوى الإجماع على خلافها التي ادعاها ابن إدريس على قول المرتضى ففي صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن قوم صلوا جماعه وهم عراه قال:

«يتقدمهم إمامهم بركبته ويصلى بهم جلوساً وهو جالس»^(١) حيث أطلق من دون تفرقه بينهم وإطلاقها لا- ينافى التقييد في الموثق، فإنها متعرضه للجلوس لا- للركوع والسجود وظاهر المبسوط العمل بكل من مرسله أيوب بن نوح وموثق إسحاق، وأشكل الشهيد دلالة الموثق من التفرقه بين المأموم والإمام أما باختصاص الحكم بالمأمومين أو الالتزام بكونه حكم كل عار والثاني لا سبيل إليه والأول بعيد.

وفيه: أن الثاني ظاهر عبارته المبسوط لأنه لم يشر إلى الإيماء وكذا جملة من المتقدمين حيث إن إطلاقهم الأمر بالقيام من دون التقييد بالإيماء هو ذلك، وصرح بر كوع وسجود المأمومين في النهايه وابن براج وابن حمزه.

هذا مع أن عبارته ابن إدريس «فإن كانوا جماعه صلوا صفاً واحداً من جلوس بلا خلاف ويتقدمهم إمامهم بركبته» وهي لا تفيد دعوى الإجماع على الإيماء بل على الجلوس.

نعم بقي منافاه هذا الظهور مع التعليل في صحيح زراره «و لا يسجدان ولا يركعان فيبدو ما خلفهما» وأجيب بأنه على استظهار مشهور المتأخرين فإنه في مورد وجود الناظر واللازم الاحتراز عن اطلاع الناظر فالتعليل ليس مطلقاً في

ص: ٥١٧

مورد الأمن من الناظر ويعضد ذلك فرض خروج العارى من السفينه أو سلب ثيابه وهو فى مورد معرض الناظر وأيضاً قد اشتمل على وضع اليد على القبل مع عدم لزومه عندهم للصلاه مما يشير إلى أنه من الستر عن الناظر لا الستر الصلاتى فكذا بدو ما خلفهما.

الطائفة الرابعه: ما دل على الركوع والسجود مطلقاً مع الأمن من المطلع أو فيما كان حاجب قريب كالساتر.

كموثق إسحاق بن عمار قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام. قوم قطع عليهم الطريق و أخذت ثيابهم فبقوا عراه وحضرت الصلاه، كيف يصنعون؟ فقال:

«يتقدمهم إمامهم فيجلس ويجلسون خلفه فيومىء إيماء بالركوع والسجود، وهم يركعون ويسجدون خلفه على وجوههم»^(١) وقد أفتى جماعه من المتقدمين بمضمونها كما سيأتى وقد تقدم حكاية قول ابن زهره وتقريبه أن التعبير ب «على وجوههم» أى بخفض الوجه الحاصل فى السجود والركوع واحتمل أن المراد هو إيمائهم بوجوههم أى بنحو إماله الوجه وهو مقدار زائد على إيماء إمام الجماعه، وهذا خلاف الظاهر من وجوه:

منها: التعبير ب «يركعون ويسجدون» فى مقابل إيماء الإمام.

ومنها: أن الإيماء الذى يأتى به إمام الجماعه هو على درجات كما سيأتى. واللازم فيه الإماله بالوجه والبدن فإن لم يتمكن بالوجه وحده فإن لم يتمكن فبالعين ونحوها، فمقتضى المقابله بين وظيفته ووظيفه المأمومين هو إتيانهم بالركوع والسجود الذى هو الوظيفه الأوليه وظاهر الشيخ فى المبسوط الحكم بركوعهم من خلفه وإيمائهم للسجود، و جعل «على وجوههم» بناءً على

ص: ٥١٨

تأويله بالإيماء بالوجه قيداً للسجود دون الركوع و هذا الاحتمال أقرب من سابقه لا سيما ومقتضى أن الضرورات تقدر بقدرها فسوأه العوره أفحش في البدو في السجود من الركوع وفي الركوع يقارب حاله الإيماء.

ثم إن ظاهر مورد الموثق هو الأمن من الناظر لفرض قطع الطريق عليهم أى بلحاظ ما عداهم ثم إن هذا المفاد للموثق لا يتنافى مع صحيح عبد الله بن سنان المشار إليه في الطائفة السابقة الوارد في جماعه العراه أيضاً حيث إنه اقتصر مضمونه على جلوسهم وإمام الجماعه جالس من غير تقييد بالإيماء، وكذلك الحال بالنسبه إلى ذيل روايه أبي البخترى (١) والصحيح إلى أيوب بن نوح عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«العارى الذى ليس له ثوب إذا وجد حفيره دخلها ويسجد فيها ويركع» (٢).

ومفاده يطابق ما استظهرناه كحصيله جمع في الطائفة السابقة من اختلاف الوظيفة بحسب تكشف وبدو العوره في حالات المصلى فمع الحفيره ونحوها مما يحجب يتعين الوظيفة الأوليه ولا يشمل التعليل في صحيح زراره للإيماء بأنه يبدو ما خلفهما.

والحاصل أنه قد يستظهر من موثق إسحاق السابق - معتضداً بروايه أيوب - من ركوع وسجود المأمومين على وجوههم هو الإتيان بأذنى مسمى الركوع فيحافظ على عدم بدو الدبر وكذلك الحال في السجود وإلا فيومىء عن

ص: ٥١٩

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ١/٥٢.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٢/٥٠.

(مسأله ٤٤): إذا وجد ساتراً لإحدى عورتيه ففي وجوب تقديم القبيل أو الدبر أو التخيير بينهما وجوه، أوجهها الوسط (١).

السجود كل منهما في حاله المقرر من القيام أو الجلوس مع الأمن من الناظر وإمكان التحفظ عن زياده بدو العوره وإلا فيجلس ويؤمىء كما أن الإيماء على درجات يراعى فيه ما يتحفظ فيه على العوره ويعضد ما ورد في أبواب القيام فى الصلاة فى المريض من مراعاة الميسور من الوظيفة الأولى والأقرب.

و (إشكال) صاحب الجواهر بأنه مع انكشاف القبيل لا مجال لمراعاة ستر الدبر.

(مدفوع): بأن الستر وبقية الشرائط والموانع يتحفظ فيها بالمقدار الميسور ولا يسقط بالمعسور بعد كون الطبيعه المأخوذه فيها امتداديه منبسطة كالعموم الاستغراقى كما أشار إلى ذلك المحقق الهمداني و ذلك بمقتضى نفس العمومات الأولى من دون حاحه إلى قاعده الميسور معتضداً ذلك بطبيعه الملاك المستظهره بحسب مناسبات الحكم والموضوع.

ولا- يخفى أن الإيماء حيث إنه على درجات فأقصى درجات يتصادق مع أدنى درجات حدّ الركوع والسجود. وأما (الإشكال) بأن الركوع والسجود ركنان بخلاف الستر فيقدمان عليه (فمدفوع): بأن التراحم بين مراتب الركوع والسجود مع مراتب الستر، فإن الإيماء مرتبه منهما مضافاً إلى أنه لا مجال له مع النص.

(١) ورجح ستر الدبر الشهيد الأول لحصول التمكن من الركوع والسجود، كما هو مقتضى تعليل النهى فى صحيح زراره عنهما يبدو سواه الدبر، وهذا بناءً

(مسأله ٤٥): يجوز للعراه الصلاه متفرقين، ويجوز بل يستحب لهم الجماعه وإن استلذمت للصلاه جلوساً وأمكنهم الصلاه مع الانفراد قياماً، فيجلسون ويجلس الإمام (١) وسط الصف ويتقدمهم بركبته ويومنون للركوع والسجود، إلّا إذا كانوا في ظلمه آمنين من نظر بعضهم إلى بعض، فيصلون قائمين صلاه المختار تاره، ومع الإيماء أخرى على الأحوط.

على التعليل وأما على الحكمه وأنهما يوجبان مزيد تكشف وانكشاف للعوامه فلا- يكون وجهاً مرجحاً، ورجح ستر القبل في المعترف لبروزه بخلاف الدبر فإنه مستتر بين الإليتين مضافاً إلى الاستقبال به، هذا ومقتضى الأخذ بكلا المرجحين ستر القبل به في غير حال الركوع والسجود وستر الدبر به حالهما وإلّا أخذ بالمرجح الأول لستر الدبر.

(١) أما جلوسه وجلوسهم معه في الصف وتقدمه بركبته فهو موضع وفاق في الكلمات وإن حكى استثناء جماعه من متأخرى المتأخرين فرض الظلمه ونحوها فيصلون من قيام، وكذلك إيماء إمام الجماعه للركوع والسجود وأما المأمومون فصرح في المقنعه والسيد في رسائله بإيمائهم عن الركوع والسجود وفي النهايه لم يتعرض لذلك وإن صرح بجلوسهم وفي الاقتصاد فضل فصرح بركوعهم وإيمائهم للسجود وصرح ابن براج وابن حمزه بأنهم يركعون ويسجدون خلفه وفي السرائر ذكر أنهم يومنون مدعيّاً على الإجماع بحسب القاعده في العريان وحكى عن الشيخ ذهابه إلى ركوعهم وسجودهم وحكى في المعترف ذلك عن نهايه الشيخ واختاره ومثله في جامع الشرائع.

وفي التذكرة اختار الأول.

وقد تقدم موثق إسحاق بن عمار(١) وتقريب احتمالات متنه على اختلاف الحالات وأنه معتضد بخبر أيوب بن نوح(٢) الوارد في العارى المنفرد إذا وجد حفيده.

وأما صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن قوم صلّوا جماعه وهم عراه؟ قال:

«يتقدمهم الإمام بركبتيه ويصلى بهم جلوساً وهو جالس»(٣) فلا تعرض فيه لنفس الركوع والسجود وإنما مضمونه في صدد هيئه الجلوس مقابل وظيفه القيام، وأما الإشكال على الموثق بأن مفاده مخالف لروايات الباب لأن حكمهم إما بمنزله الآمن من المطلع فهو القيام وإما بمنزله عدمه فهو الجلوس والإيماء فالجلوس مع الركوع والسجود جمع وتلفيق بين وظيفتين لحالتين.

فمدفوع:

أولاً: بأن جماعتهم من موارد وجود المطلع ولكن اصطفاؤهم وحركتهم المتوحده هي بمثابة عدم المطلع من ناحيه أخرى فمن الجبهه الأولى كان الجلوس أستر لهم من القيام ومن الجبهه الثانيه تركبت وظيفتهم من بعض وظيفه المنفرد الآمن من المطلع.

ثانياً: أنه تقدم أن المحصل من روايات الباب هو مراتب من الحالات يراعى فيها عدم تكشف العوره بحسب المستطاع كما يراعى فيها الإتيان بالوظيفه الأوليه من السجود والركوع لا سيما الثاني منهما بحسب الإمكان لمن

ص: ٥٢٢

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٢/٥١.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٢/٥٠.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ١/٥١.

(مسأله ٤٦): الأحوط بل الأقوى تأخير الصلاة عن أول الوقت إذا لم يكن عنده ساتر واحتمل وجوده في آخر الوقت (١).

يراعى ستر العوره ومن ثم كان الإيماء أيضاً على مراتب بحسب اختلاف الحالات، ومفاد الموثق هو شاهد آخر على تعدد وتنوع الوظيفة بحسب اختلاف الحالات.

ثم إن جواز بل رجحان الجماعه وفاقى فى الكلمات وإن أمكن الانفراد والصلاه قائماً عملاً بإطلاق النصوص المفسر برجحان الجماعه على القيام نعم فى روايه البخترى عنه عليه السلام

«. فإن كانوا جماعه تباعدوا فى المجالس، ثم صلوا كذلك فرادى» (١) وهى محموله على التخيير بعد كون فرضها عدم التمكن من الانفراد بموضع لا يطلع فيه والجماعه لا تزيد حالاً عن صلاتهم فرادى، أو تحمل على مراعاة زياده التستر ولو بالابتعاد أكثر.

(١) كما هو مقتضى القاعده فى موارد الاضطراب وذوى الأعذار من لزوم استيعاب العجز لتمام الوقت كى يتحقق العجز عن جميع أفراد الطبيعه التامه، هذا بحسب الأدله العامه للاضطراب وما هو بمنزلتها من الأدله الخاصه، نعم اليأس أو خوف الفوات طريق محرز لذلك عرفاً وموجب لصدق العنوان العذرى الاضطرابى، وأما مع وجود الاحتمال بدرجه يعتنى به فلا يثمر استصحاب العجز لإحراز عنوان الاضطراب لكونه مثبتاً، فما فى مفاد روايه البخترى فى المقام مطابق للقاعده عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السلام أنه قال:

«من غرقت

ص: ٥٢٣

(مسأله ٤٧): إذا كان عنده ثوبان يعلم (١) بأن أحدهما حرير أو ذهب أو مغصوب، والآخر مما تصح فيه الصلاة لا تجوز الصلاة في واحد منهما بل يصلى عارياً. وإن علم أن أحدهما من غير المأكول والآخر من المأكول، أو أن أحدهما نجس والآخر طاهر صلى صلاتين. وإذا ضاق الوقت ولم يكن إلّا مقدار صلاة واحدة يصلى عارياً في الصورة الأولى، ويتخير بينهما في الثانية.

ثيابه فلا ينبغي له أن يصلى حتى يخاف ذهاب الوقت يتغى ثياباً» الحديث (١).

(١) أما الصورة الأولى في المتن فالعجز لوجوب اجتناب أطراف العلم الإجمالي لحرمة لبس أحد الثوبين نعم معارضته بالعلم بوجوب لبس الثوب الآخر يوجب التزام بين الحكمين المعلومين بالإجمال في مرحله إحراز الامتثال ولا مرجح بعد كون القدره عقليه في كل من الطرفين و جعل البدل للساتر في الصلاة عند العجز عنه لا يستلزم أخذ القدره شرعاً في وجوب الساتر، نعم وجه رجحان مراعاة العلم الأول هو ما أشرنا إليه سابقاً من دوران الاحتمال في الحكم الوضعي بين المانعيه الموجبه لفساد الصلاة واللائم مراعاته تركها والشرطيه اللازمه لصحة الصلاة فيندرج بين المحذورين وضعاً فيبقى الترجيح للمانعيه للعلم الإجمالي الأول بالتكليف الفعلي.

وأما الصورة الثانية: فالإحراز للصلاة بالساتر ذي الشرائط يتوقف على التكرار.

وأما الصورة الثالثة: مع ضيق الوقت فلا يختلف الحال بين شقى الصورة

ص: ٥٢٤

(مسألة ٤٨): المصلى مستلقياً أو مضطجعاً، لا- بأس بكون فراشه أو لحافه نجساً أو حريراً أو من غير المأكول إذا كان له ساتر غيرهما. وإن كان يتستر بهما أو باللحاف فقط فالأحوط كونهما مما تصح فيه الصلاة (١).

الثانيه وإن فزق الماتن وغيره بينهما بالصلاه عارياً في الأول والتخير في الثاني، ولعل الوجه فيه أن المانع لا يدل لها مع عدم الاضطرار لها بخلاف الشرطيه فإنها ذات بدل وبعبارة أخرى لو كان الساتر من جنس المانع سقطت شرطيه الستر دون المانع في ما لا يؤكل ونحوه مما يدل على أهميه المانع على الشرطيه، بخلاف الحال في النجس، وهذا المقدار كاف في الترجيح، وهذا بخلاف الحال في سعه الوقت فإن الموافقه القطعيه ممكنه لكل من المانع والشرطيه.

(١) أما الافتراض فلانتفاء عنوان اللبس أو الحمل أو الصلاة فيه مع التوسع في الظرفيه لمطلق الملابسه، وقد ورد:

١ - صحيح على بن جعفر قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الفراش الحرير ومثله من الديباج والمصلى الحرير، هل يصلح للرجل النوم عليه والتكأه والصلاه؟ قال:

«يفترشه ويقوم عليه ولا يسجد عليه» (١) وهي ظاهره في ذلك حال الصلاة مع استثناء المسجد.

٢ - مسمع بن عبد الملك البصرى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال:

«لا بأس أن يأخذ من ديباج الكعبه فيجعله غلاف مصحف أو يجعله مصلى يصلّى

ص: ٥٢٥

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ١/١٥-٢.

(مسأله ٤٩): إذا لبس ثوباً طويلاً جداً وكان طرفه الواقع على الأرض غير المتحرك بحركات الصلاة نجساً أو حريراً أو مغصوباً أو ممّا لا يؤكل، فالظاهر عدم صحه الصلاة ما دام يصدق أنّه لا لبس ثوباً كذائياً. نعم لو كان بحيث لا يصدق لبسه، بل يقال: لبس هذا الطرف منه - كما إذا كان طوله عشرين ذراعاً، وليس بمقدار ذراعين منه أو ثلاثه وكان الطرف الآخر ممّا لا تجوز الصلاة فيه - فلا بأس به (١).

عليه«(١).

٣ - وصحيح آخر لعلى بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن ركوب جلود السباع؟ فقال:

«لا بأس ما لم يسجد عليها»(٢) وهى ظاهره بقوه فى حال الصلاة مع اجتنابها فى موضع السجود.

٤ - موثق سماعه قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن جلود السباع فقال:

«اركبوها ولا تلبسوا شيئاً منها تصلّون فيه»(٣) فبين المدار فى المانعيه على اللبس وعنوان الصلاة فيه لا الافتراش والركوب.

وأما الالتحاف فى صلاة المستلقى والمضطجع فلا يخلو عن إشكال ومنع لا سيما مع الاستداره عليه أو التستر الفعلى به أو فيما لا يؤكل لحمه فإن المانعيه فيه لمطلق الملابسه كالمحمول من شعره ونحوها وإن لم يصدق اللبس.

(١) أما فى الغصب فالمدار كما نبه عليه عده من المحشين هو التصرف

ص: ٥٢٤

١- (١) أبواب لباس المصلّى ب ١/١٥-٢.

٢- (٢) أبواب لباس المصلّى ب ٥/٥.

٣- (٣) أبواب لباس المصلّى ب ٣/٥-٤-٦.

(مسأله ٥٠): الأقوى جواز الصلاة فيما يستر ظهر القدم ولا يغطي الساق، كالجورب ونحوه (١).

فإذا لم يتحقق فلا يضر وإن صدق أنه لا لبس للثوب الذى بعضه مغصوب.

وأما فى الذهب فقد تقدم أن المانعيه لا تنحصر باللبس بل الزينه كذلك كما هو الحال فى الحرمة أيضاً. وأما فى النجس فموضوع المانعيه مطلق الظرفيه وإن لم يصدق اللبس بلحاظ تلك القطعه نعم مع الاستطاله المفطره كالمثال فى المتن فغير مشمول للأدله، وأما ما لا يؤكل لحمه فهو كذلك تدور المانعيه فيه مدار صدق مطلق الظرفيه عدا الاستطاله بالحد المزبور، وأما الحرير فالمدار كما ذكره فى المتن.

(١) ذهب أكثر المتقدمين إلى المنع كما فى المقنعه وإن خصه بالنعل السنديه والشمشك لكن فى النهايه إضافه ويصلى فى الخف والجرموق إذا كان له ساق وكذا فى المهذب والجامع واستثنوا الصلاة على الموتى وحكى عن الديلمى والسراير والشرائع والنافع والمعتبر والتذكرة وكذا فى نهايه الأحكام والقواعد وكذا عن اللمعه والألفيه والذكري.

وذهب إلى الكراهه والجواز فى المبسوط والوسيله وكذا عن المختلف والمنتهى والتحرير وجامع المقاصد وفوائد الشرايع والمسالك والمدارك والمفاتيح وأكثر المتأخرين.

واحتمل فى كشف اللثام أنه لأجل عدم القدره على الاعتماد على الرجلين فى القيام أو على الإبهام عند السجود، لكنه خلاف ظاهر كلام الشيخ وغيره فى استثنائهم ما له ساق من الخف والجرموق.

ولا يبعد إرادته المفيد في المقنعه والشيخ في النهايه الكراهه بقرينه ذكرهم له في سياق جمله من مكروهات الصلاه وإن ذكرنا ذلك في سياق جمله من الممنوعات أيضاً لا- سيما و أن الشيخ نفسه صرح بالكراهه في المبسوط كما صرح ابن حمزه في الوسيله بالكراهه مع تصريحه بأنه روى حضره، وكأنه حملة على ذلك.

١ - قال: وروى أن الصلاه محظوره في النعل السندی والشمشمك(١).

٢ - ولكن في قبالة روى الطبرسى في الاحتجاج عن محمد بن عبد الله الحميرى أنه كتب إلى صاحب الزمان عليه السلام يسأله هل يجوز للرجل أن يصلى وفي رجله بطيط لا يغطى الكعنين، أم لا يجوز؟ فكتب في الجواب:

«جائز» الحديث(٢) ومن سؤال السائل يظهر أن المسأله مثاره عند الرواه على شبهه المنع. والبطيط رأس الخف بلا ساق كما عن القاموس والتوقيع صحيح سنداً على الأقوى لروايه الشيخ له في الغيبه(٣) في توقيعات أجوبه مسائل الحميرى بإسناد صحيح قد فصل ذكره ثمه.

٣ - وفي مصحح إبراهيم بن مهزيار قال: سألته عن الصلاه في جرموق؟ وأتته بجرموق بعثت به إليه فقال:

«يصلى فيه»(٤) وهو وإن احتمل أن يكون السؤال عن شبهه التذكيه كما ورد نظيره في روايات(٥) أخرى عن الخفاف والنعال و لباس الجلود والصلاه فيها إلّا أن في هذه الروايه لم يردف بغيره مما

ص: ٥٢٨

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٧/٣٨.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٤/٣٨.

٣- (٣) الغيبه للطوسى فصل صورته بعض توقيعات الحجه (عج).

٤- (٤) أبواب لباس المصلى ب ١/٣٨.

٥- (٥) أبواب لباس المصلى ب ٣/٣٨.

يشترك معه في جهه السؤال مما يفيد جهه اختصاص به في السؤال وهي هيئته الخاصه فعن المعتبر الجرموق خف قصير يلبس فوق الخف، ونظيره عن القاموس. وعلى هذا فيكون المصحح دال على الجواز و مما يعضد ظهور السؤال عن هيئته الجرموق في ذلك تقييد الأصحاب استثناء الحكم سواء الحرمة أو الكراهه في الجرموق والخف بما إذا كان له ساق، وفي مجمع البحرين جرموق كعصفور خف واسع قصير يلبس فوق الخف. وفي السرائر «ويجوز الصلاة في الخف والنعل العربي، يعني كل نعل لا يغطي ظاهر القدم، مما يجوز المسح عليها، ولا بأس بالصلاه في الجرموق، بضم الجيم وهو الخف الواسع الذي يلبس فوق الخف أقصر منه» وتقييده للنعل الجائر بما يمكن المسح على ظاهر القدم معه - يشعر بأن البحث في المسأله يرتبط بالوضوء وهكذا يظهر من عنوانه الشيخ في الخلاف مسأله الجرموق والتذكرة، وقيل في معنى الجرموق إنه ما يلبس فوق الخف لحفظه من الماء وغيره، حذاء يلبس فوق الحذاء العادي وهي لفظه فارسيه معربه ويسمى في الدارج (الكالوش). وفي المنتهى ذكر الجرموق في سياق المسح على الخف عند الضروره للنص الوارد(1) وكذا في الذكرى.

ص: ٥٢٩

١- (١) أبواب الوضوء ب ٥/٣٨.

فصل فيما يكره من اللباس حال الصلاة

وهي أمور:

أحدها: الثوب الأسود حتى للنساء، عدا الخف والعمامة والكساء، ومنه العباء والمشعب منه أشد كراهه، وكذا المصبوغ بالزعفران أو العصفر، بل الأولى اجتناب مطلق المصبوغ.

الثاني: الساتر الواحد الرقيق.

الثالث: الصلاة في السروال وحده، وإن لم يكن رقيقاً، كما أنه يكره للنساء الصلاة في ثوب واحد وإن لم يكن رقيقاً.

الرابع: الاتزار فوق القميص.

الخامس: التوشح، وتتأكد كراهته للإمام وهو إدخال الثوب تحت اليد اليمنى، وإلقاؤه على المنكب الأيسر، بل أو الأيمن.

السادس: في العمامة المجرده عن السدل وعن التحنك، أي التلحي، ويكفي في حصوله ميل المسدول إلى جهة الذقن، ولا يعتبر إدارته تحت الذقن وغرزه في الطرف الآخر، وإن كان هذا أيضاً أحد الكيفيات له.

السابع: اشتمال الصماء، بأن يجعل الرداء على كتفه، وإداره طرفه تحت ابطه وإلقاؤه على الكتف.

الثامن: التحزم للرجل.

التاسع: النقاب للمرأة إذا لم يمنع من القراءة وإلا أبطل.

ص: ٥٣٠

العاشر: اللثام للرجل إذا لم يمنع من القراءه (١).

الحادى عشر: الخاتم الذى عليه صوره (٢).

الثانى عشر: استصحاب الحديد البارز (٣).

(١) وفى صحيح محمد بن مسلم (١) المفصل بين كون المصلى على الأرض أو على الدابه بالمنع فى الأول كما هو المحكى عن المفيد، ولكن جملة من الروايات (٢) التى فيها الصحيح والموثق دال على نفي البأس بل فى موثق سماعه (٣) التصريح بأن الكشف أفضل.

(٢) وحكمه كما يأتى فى التماثيل التى فى الثوب.

(٣) وذهب جماعه من المتقدمين إلى الحرمة كالصدوق وابن البراج والشيخ فى النهايه، وجوز فى المقنعه لبس خاتم حديد فى الصلاه وفى الخلاف قال بالكراهه وهو ظاهر جملة من الروايات:

١ - كموثق السكونى عن أبى عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله.

«لا يصلى الرجل وفى يده خاتم حديد» (٤).

٢ - وموثق عمار بن موسى عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل يصلى وعليه خاتم حديد قال:

«لا، ولا يتختم به الرجل، فإنه من لباس أهل النار»

ص: ٥٣١

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ١/٣٥.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٣٥.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ٦/٣٥.

٤- (٤) أبواب لباس المصلى ب ١/٣٥.

٣ - ومعتبره موسى بن أكيل النميري عن أبي عبد الله عليه السلام في الحديد إنه حليه أهل النار - إلى أن قال: - و جعل الله الحديد في الدنيا زينه الجن والشياطين، فحرّم على الرجل المسلم أن يلبسه في الصلاة، إلّا أن يكون قبال عدوّ فلا بأس به، قال: قلت: فالرجل يكون في السفر معه السكين في خفّه لا يستغنى عنها أو في سراويله مشدوداً، والمفتاح يخشى إن وضعه ضاع، أو يكون في وسطه المنطقه من حديد؟ قال:

«لا بأس بالسكين والمنطقه للمسافر في وقت ضروره، وكذلك المفتاح إذا خاف الضيعه والنسيان، ولا بأس بالسيف وكل آله السلاح في الحرب، وفي غير ذلك لا تجوز الصلاة في شيء من الحديد، فإنه نجس ممسوخ» (٢) واعتبار السند لروايه الكليني النصف الثاني من متن الروايه عن محمد بن يحيى شيخه الجليل عن بعض أصحابه عن علي بن عقبه.

٤ - وغيرها من الروايات الضعيفه والمرسله.

وأشكل على الاستدلال بها:

أولاً: بضعف السند.

وفيه: أن الأولتين موثقتان والثالثه قابله للاعتبار لما مرّ من طريق الكليني والتعبير عن بعض أصحابه أقل ما يدل على الحسن.

ثانياً: تعليلها بنجاسه الحديد مع أنه لا قائل بنجاسته فلا محاله يناسب الكراهيه.

ص: ٥٣٢

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٣٥.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٦/٣٢.

وفيه: أن نجاسته وإن لم تكن لزوميه على حذو بقيه النجاسات لكونها بدرجة الكراهه ولا يلزم ذلك كون حكمها في الصلاة الكراهه كما هو الحال في الميتة مما لا- نفس له وما لا- يؤكل لحمه فإنهما رغم طهارتهما إلا أن النجاسه بدرجة مخففه ترتب عليهما المانع كما ورد ذلك التعليل في النصوص.

ثالثاً: المعارضه بما دل على صحه الصلاة بالسيف كما في صحيح عبد الله بن سنان قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل ليس معه إلسراويل؟ وقال: يحل التكه منه فيطرحها على عاتقه ويصلى قال:

«و إن كان معه سيف وليس معه ثوب فليقلد السيف ويصلى قائماً»(١).

وفيه: أن الاستثناء في العارى وهو يسوغ له الصلاة في النجس كما هو الأقوى وتقلد السيف يعد كالرداء كما في التكه على العاتق.

وكما في مصحح الحميرى أنه كتب إلى صاحب الزمان عليه السلام يسأله عن الفص الخماهن هل تجوز فيه الصلاة إذا كان في إصبه؟ فكتب الجواب:

«فيه كراهيه أن تصلى فيه»، وفيه أيضاً إطلاق والعمل على الكراهيه. وسأله عن الرجل يصلى وفي كفه أو سراويله سكين أو مفتاح حديد، هل يجوز ذلك؟ فكتب في الجواب:

«جائز» والسند مصحح بطريق الشيخ في الغيبه(٢).

والخماهن: حجر أسود يضرب إلى الحمرة وهو نوع من الحديد وقيل

ص: ٥٣٣

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٣/٥٣.

٢- (٢) وروى جميع مسائل محمد بن عبد الله بن جعفر الحميرى عن صاحب الزمان عليه السلام عن جماعه عن أبى الحسن محمد بن أحمد بن داود قال: وجدت بخط أحمد بن إبراهيم النوبختى وإملاء أبى القاسم الحسين بن روح وذكر المسائل، وقد ذكر صاحب الوسائل فى الخاتمه الفائده الثانيه تحت رقم (٤٨)، ولاحظ الغيبه للطوسى ذكر فى فصل (صوره بعض توقيعات الحججه (عج) وذكر تفصيل الطريق.

الثالث عشر: لبس النساء الخلخال الذى له صوت.

الرابع عشر: القباء المشدود بالزرور الكثيره أو بالحزام (١).

حجر صلب فى غاية الصلابه يضرب إلى الحمرة (١) وقيل إنه نوع من الحديد يسمى بالعريبه الحجر الحديدى والصندل الحديدى وقيل إنه حجر أبلق يصنع منه الفصوص (٢) وفى البحار بالضم كلمه فارسىه قالوا حجر أسود يميل إلى الحمرة فالظاهر أنه الحديد الصينى وقيل فيه سواد وبياض.

وفيه: إن ظاهر التوقيع الشريف أن الروايه متعارضه فى الخاتم والترجيح لما دل على الكراهيه المستعمل فى الروايه بمعنى الحرمه، وأما السكين والمفتاح المستور فقد تقدم فى معتبره النيميرى استثناءه للضروره والحاجه مع كونه مستوراً.

ورابعاً: أن التعليل فى الروايات لا يختص بالحديد البارز لأن كونه من لباس أهل النار شامل لمطلق اللباس وكذلك كونه نجساً ممسوخاً وعموم مانعيه الحديد للمستور لم يذهب إليه أحد حتى القائلين بالكراهه مما ينبه أن التعليل للكراهه.

وفيه: أن المعلل فى الروايات هو الحديد البارز وقد اشتملت على استثناء المستور للستر وللحاجه فالتعليل بمنزله الحكمه.

(١) قال فى التذكره تكره الصلاه فى القباء المشدود فى غير الحرب قال

ص: ٥٣٤

١- (١) عن معجم بالفارسىه (آندراج).

٢- (٢) عن البرهان القاطع.

الخامس عشر: الصلاة محلول الأضرار (١).

الشيخ ذكره على بن الحسين بن بابويه، وسمعناه من الشيوخ مذاكره، ولم أجد به خبراً مسنداً.

وقد أفتى بالكراهة في السرائر، وحكى في المختلف تحريم المفيد وابن حمزه له، وعلله العلامة لمنافاته هيئه الخشوع وحكى في البيان عن الشيخ كراهة شد الوسط، ووجه في الذكرى الحكم بالنبوى من العامه «لا يصلى أحدكم وهو محزم» واستبعده في جامع المقاصد لا سيما مع ما حكاه الشيخ أنه لما ذكره ابن بابويه وفتاواه متون روايات وهو كاف في الحكم بالكراهة لعموم قاعده من بلغ للكراهة لرجوعه للثواب.

(١) ظاهر العلامة في التذكرة والنهاية والشهيد في الذكرى أنه ما ورد حيطه لستر العوره بخلاف يحيى بن سعيد وجماعه. ويدل على الكراهة صحيح زياد بن سوجه عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«لا بأس أن يصلى أحدكم في الثوب الواحد وأزراره محلله [محلولة] إن دين محمد حنيف» (١).

ومثله رواه ابن فضال وفي حسنه إبراهيم الأحمري لا ينبغي ذلك، وفي صحيح زياد بن المنذر عن أبي جعفر عليه السلام - في حديث -.

«إنَّ حلَّ الأزار في الصلاة من عمل قوم لوط» (٢).

وفي موثقه غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عليهم السلام قال:

«لا يصلى

ص: ٥٣٥

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ١/٢٣.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٦/٢٣.

السادس عشر: لباس الشهره إذا لم يصل إلى حد الحرمة، أو قلنا بعدم حرمة.

السابع عشر: ثوب من لا يتوقى من النجاسة خصوصاً شارب الخمر، وكذا المتهم بالغصب.

الثامن عشر: ثوب ذو تماثيل (١).

الرجل محلول الأزرار إذا لم يكن عليه إزار» (١) والشرط فيها قريب مما استظهر العلامة والشهيد وجماعه.

(١) الشيخ فى النهايه والمبسوط المنع وعن ابن براج فى الخاتم والصدوق فى المقنع.

وعن المشهور الكراهه وهو الأوفق بعد حمل ما تضمن الكراهه كما فى صحيحى عبد الله بن سنان (٢) وابن بزيع (٣) الكراهه وما تضمن النهى عن الجواز منطوقاً أو مفهوماً كصحيح ابن مسلم (٤) وموثق عمار (٥) وموثق سماعه (٦).

وفى المحاسن صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر - فى حديث - قال: سألته عن الثوب يكون فيه التماثيل أو فى علمه، أىصلى فيه؟ قال:

ص: ٥٣٦

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ٣/٢٣.

٢- (٢) أبواب لباس المصلى ب ٢/٤٥.

٣- (٣) أبواب لباس المصلى ب ٤/٤٥.

٤- (٤) أبواب لباس المصلى ب ١٣/٤٥.

٥- (٥) أبواب لباس المصلى ب ١٥/٤٥.

٦- (٦) المصدر ب ٢٤/٤٥.

التاسع عشر: الثوب الممتزج بالابريسم.

العشرون: ألبسه الكافر وأعداء الدين.

الحادى والعشرون: الثوب الوسخ.

الثانى والعشرون: السنجاب.

الثالث والعشرون: ما يستر ظهر القدم من أن يغطى الساق.

الرابع والعشرون: الثوب الذى يوجب التكبير.

الخامس والعشرون: لبس الشائب ما يلبسه الشبان.

السادس والعشرون: الجلد المأخوذ ممن يستحل الميتة بالدباغ.

«لا يصلى فيه»^(١).

وفى قرب الإسناد مصحح على بن جعفر قال: وسألته عن الخاتم يكون فيه نقش تماثيل سبع أو طير أيصلى فيه؟ قال:

«لا بأس»^(٢) والطعن فى سنده بعبد الله بن الحسن قد ذكرنا مراراً حسن حاله واعتباره ومقتضى الجمع مع ما تقدم شدة الكراهه لا سيما مع كراهه التماثيل على ما يصلى عليه أو ما لو كانت أمامه مما يفيد اشتداد الحكم ودعوى التعارض بين روايتى على بن جعفر مدفوع بأن إحداهما فى الثوب والأخرى فى الخاتم وإن لم يكن المورد مخصصاً لمفادهما بل لو فرض أن الموضوع فيهما واحد لما كان تعارضاً لإمكان تكرار السؤال منه تحريماً عن كون الحكم لزومياً أو كراهه شديده.

ص: ٥٣٧

١- (١) أبواب لباس المصلى ب ١٦/٤٥.

٢- (٢) المصدر ب ٢٣/٤٥.

السابع والعشرون: الصلاة في النعل من جلد الحمار.

الثامن والعشرون: الثوب الضيق الملاصق بالجلد.

التاسع والعشرون: الصلاة مع الخضاب قبل أن يغسل.

الثلاثون: استصحاب الدرهم الذي عليه صوره.

الواحد والثلاثون: إدخال اليد تحت الثوب إذا لاصقت البدن.

الثاني والثلاثون: الصلاة مع نجاسه ما لا تتم فيه الصلاة كالأخاتم والتكة والقلنسوه ونحوها.

الثالث والثلاثون: الصلاة في ثوب لاصق وبر الأرنب أو جلده مع احتمال لصوق الوبر به.

ص: ٥٣٨

فصل فيما يستحب من اللباس

وهي أيضاً أمور:

أحدها: العمامه مع التحنك.

الثاني: الرداء خصوصاً للإمام بل يكره له تركه.

الثالث: تعدد الثياب، بل يكره في الثوب الواحد للمرأة كما مرّ.

الرابع: لبس السراويل.

الخامس: أن يكون اللباس من القطن أو الكتان.

السادس: أن يكون أبيض.

السابع: لبس الخاتم من العقيق.

الثامن: لبس النعل العربي.

التاسع: ستر القدمين للمرأة.

العاشر: ستر الرأس في الأمه والصبيه، وأما غيرهما من الإناث فيجب كما مرّ.

الحادي عشر: لبس أنظف ثيابه.

الثاني عشر: استعمال الطيب، ففي الخبر ما مضمونه: الصلاة مع الطيب تعادل سبعين صلاة.

الثالث عشر: ستر ما بين السره والركبه.

الرابع عشر: لبس المرأة قلاذتها.

فصل فى مكان المصلى

والمراد به (١) ما استقر عليه ولو بوسائط وما شغله من الفضاء فى قيامه وقعوده وركوعه وسجوده ونحوها، ويشترط فيه أمور:

أحدها: إباحته (٢) فالصلوه فى المكان المغصوب باطله،

(١) جمع الماتن بين تعريفين للمكان يلحظان لحكمى الطهاره والإباحه المأخوذين فى الصلاه، وإن كان الجامع موضوعاً للثانى على بعض الأقوال، ثم إن توسعه التعريف لما استقر عليه ب «و لو بوسائط» مبنى على صدق التصرف وهو محل تأمل فى جملة من الموارد والأمثله.

(٢) حكى عليه الإجماع عدا ما عن الفضل بن شاذان وحكى عنه أن القول بالصحة كان مشهوراً بين الشيعة، والمحكى البطلان عن بعض العامة، ويقع الكلام فى وجه البطلان فى المكان المغصوب تاره بمقتضى القاعده بحسب ماهيه الصلاه بما لها من أجزاء وشرائط وأخرى بحسب نصوص خاصه.

فأما الأول فتاره بلحاظ اجتماع الأمر والنهى أو تراحم الضدين لو لم يتم الاجتماع ولكن قاعده التراحم لا تقتضى بطلان الصلاه ولا- تقييد الأمر الفعلى بها كما نقحنه فى تلك المسأله، وأما الاجتماع مع النهى فهو إما بلحاظ أقوال الصلاه أو هيئاتها، ثم إن حكم الاجتماع على الامتناع لا يستلزم التعارض كما هو الأصح فى تلك المسأله، وإنما التراحم الملاكى من دون ارتفاع أصل الفعليه

ص: ٥٤٠

الناقصه للحكم الكافيه لصحة العمل، بل البطلان حينئذٍ من جهه عدم صحه التقرب بما هو مبعوض ولو من جهه وحيثه القبح الفاعلى فى صدور الفعل فمن ثم لا يقتضى البطلان إلّامع تنجز الحرمة.

هذا، فأما موضوع الاجتماع مع النهى بلحاظ الأقوال والكيفيات الصوتيه فهو ليس بتصرف عرفاً فى فضاء المكان المغصوب، وإنما التصرف هو التواجد والحضور والكون فيه، وليس الهواء مملوك لمالك المكان فى الاعتبار العرفى.

وأما بلحاظ الهيئات فالصحيح وإن كان تقدّم الركوع والسجود كهيئتين بالهوى إليهما من قيام أو إقامه صلب الظهر كما يأتى إلّأن حركه الهوى المأخوذه ليست بما هى فى الفضاء كى تكون عين التصرف فى فضاء المكان وهو الذى يصطلح عليه فى علم المعقول بالحركه فى تمام المقوله للوضع أى نسبه أجزاء الجسم المتحرك إلى الخارج كما فى الحركه بين نقطتين جغرافيتين.

بل بما هى حركه أعضاء البدن فى النسبه فيما بينها وهو الذى يصطلح عليه بالحركه فى نصف المقوله للوضع، نعم يسبب ذلك التصرف فى أحيزه جديده للفضاء فيشكل ذلك من جهه الحسن الفاعلى بعد كون الحركه علّه فى شغل الحيز الفضائى الجديد على تأمل فى ذلك.

فالعمده الكلام فى وضع الجبهه وأعضاء السجود على الأرض المغصوبه أنه يعدّ تصرفاً فأما التماس فلا ريب فى كونه تصرفاً وأما الاستقرار عليه ولو من دون تماس فيبتنى على أخذ الاعتماد بإلقاء الثقل فى مفهوم السجود من وضع الجبهه وأعضاء السجود ويعضد أخذه قرائن:

منها: ما ورد فى السجود(١) ما يظهر منه مفروغيه تمكين الجبهه

ص: ٥٤١

١- (١) أبواب السجود ب ٢١.

والأعضاء كما في معتبره السكوني عنه عليه السلام من استحباب أثر السجود في الجبهه وبقية روايات الباب.

ومنها: ما ورد(١) من لصوق التراب والحصى بالجبهه الدال على أخذ الاعتماد بالثقل الموجب لذلك.

ومنها: ما ورد(٢) من كراهه الصلاه في الأرض التي لا تتمكن الجبهه عليها وفي الباب جملة من الروايات.

ومنها: ما ورد(٣) من لزوم استنابات الجبهه على الأرض كموثق عمار.

ومنها: ما ورد من المعتبره إلى حماد بن عثمان عن محمد بن موسى الهذلي عن علي بن الحسين عليه السلام قال:

«. فقال صلى الله عليه وآله - للثقفى - فإذا سجدت فمكن جبهتك من الأرض ولا تنقره كنقره الديك»(٤).

ومنها: ما في صحيحه حماد بن عيسى الطويله قال:

«و كان عليه السلام مجنحاً.

ولم يضع شيئاً من بدنه على شىء منه»(٥) مما يقضى بالاعتماد.

ومنها: الفرق بين التعبير بالسجود على الشىء والسجود فى الدار مما يفيد الاعتماد فى الاستعلاء السجودى، نعم السجود فى اللغه والشرايع السابقه مطلق الانحناء الزائد على الركوع.

وقد يستدل بما فى تحف العقول فى وصيته عليه السلام لكميل:

«يا كميل انظر فيم تصلى وعلى تصلى، إن لم يكن من وجهه وحله فلا قبول».

ص: ٥٤٢

١- (١) أبواب السجود ب ١٨.

٢- (٢) أبواب مكان المصلى ب ٢٠.

٣- (٣) أبواب مكان المصلى ب ٩/١٥.

٤- (٤) أبواب أفعال الصلاه ب ١٨/١.

٥- (٥) أبواب أفعال الصلاه ب ١/١.

سواء تعلق الغصب بعينه أو بمنافعه (١)، كما إذا كان مستأجراً وصلّى فيه شخص من غير إذن المستأجر وإن كان مأذوناً من قبل المالك، أو تعلق به حق كحق الرهن (٢)،

(١) إذ التصرف هو بلحاظ المنافع لا- بلحاظ رقبه العين وإن كان الغصب فى الاستيلاء إنما هو بلحاظ رقبه العين لا بغض النظر عن استيفاء أو إتلاف المنافع فكل منهما نمط من الغصب، لا سيما على القول بأن ملكيه المنافع راجع إلى نحو من ملكيه العين ونحو من الشراكه فى رقبه العين كما هو الصحيح، فيمكن تصور غصب المنافع بمجرد الاستيلاء على الرقبه ولكن المتحد مع الواجب الصلاتى إنما هو غصب المنافع لا الاستيلاء والسلطنه على رقبه العين.

(٢) حكى عن بعض المتقدمين الإجماع على عدم جواز تصرف الراهن فى العين المرهونه وعن الأردبيلى والسبزوارى الخراسانى جواز ما لا- يضر بالرهن، هذا والملاحظ فى المذهب لابن براج تعليل عدم جواز وطى الراهن للجاريه المرتهنه لكونه معرضاً لتفويت الاستيثاق المالى من العين المرهونه و هذا يفيد عدم إطلاقهم للمنع، كما أن عبارته التذكره فى كتاب الحجر من أن حجر الراهن على نفسه فى العين المرهونه لا- يتعدى إلى غيرها، مقتضاه تقييد المنع بما يتنافى مع أصل الاستيثاق بالعين بما لها من مالىه لدفع الدين.

نعم ظاهر عبارته المقنعه منع كلا من الراهن والمرتهن عن مطلق التصرف إلّا أن يصطلحا.

وصرح فى المبسوط أن منفعه الرهن للراهن مثل سكنى الدار وخدمه العبد وركوب الدابه وزراعه الأرض، وكذلك نماء الرهن المنفصل عنه للراهن

ولا يدخل فى الرهن ولا خلاف أنه لا يكون ذلك للمرتهن ثبت أنه للراهن. وأما الانتفاع باللبس ووطء الجارية فلا خلاف أنه لا يجوز للراهن. ثم نقل الخلاف فى وطى الأمه التى لا تحبل، وعلل جواز الانتفاع من رهن الحيوان أنه مصلحه للراهن ولا ضرر على المرتهن.

وقد يستدل:

١ - كما فى المختلف للمنع بقوله عليه السلام.

«الراهن والمرتهن ممنوعان من التصرف»^(١)، وهو مع غض النظر عن إرساله إن أريد عدم جواز تصرف الراهن بدون إذن المرتهن فيعارضه صحيح محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام

«فى رجل رهن جاريته قوماً أيحل له أن يطأها؟ قال: فقال: إن الذين ارتهنوها يحولون بينه وبينها قلت: رأيت إن قدر عليها خالياً؟ قال: نعم لا أرى به بأساً»^(٢). ومثله صحيح الحلبي.

هذا فى التصرفات التى لا تنافى الرهن ولو أريد منع التصرف مع التراضى فيعارضه صحيح أبى ولاد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأخذ الدابة والبعير رهناً بماله أله أن يركبه؟ قال: فقال:

«إن كان يعلفه فله أن يركبه وإن كان الذى رهنه عنده يعلفه فليس له أن يركبه»^(٣).

وفى موق السكونى عن جعفر عن أبيه عن آباءه عن على عليهم السلام قال:

«قال رسول الله صلى الله عليه و آله. الظهر يركب إذا كان مرهوناً، وعلى الذى يركب نفقته،

ص: ٥٤٤

١- (١) درر اللآلىء ٣٦٨/١، المستدرک للوسائل أبواب الرهن ب ١٧ / ح ٦.

٢- (٢) أبواب أحكام الرهن ب ١/١١-٢.

٣- (٣) أبواب أحكام الرهن ب ١/١٢.

والدر يشرب إذا كان مرهوناً، وعلى الذى يشرب نفقته»(١).

وكذا ورد جواز استعاره الراهن للرهن من المرتهن(٢) وكذا جواز انتفاع المرتهن من الرهن بإذن الراهن(٣) ومن ثم قيّد في المراسم المنع واستثنى منه ما إذا تراضيا، وكذا في المهذب ونهايه الأحكام وغيرها.

والظاهر أن منعهم عن وطى الأمه الجارية مع ورود النص به هو لأجل احتمال صيرورتها حاملاً، ومن ثم أم ولد المانع من بيعها لاستيفاء الدين.

كما أنهم علّلوا المنع في جملة من الموارد بنقص قيمة العين المرهونه أو الضرر على المرتهن، وهذا إنما يتأتى فيما لو كانت قيمة العين معادله للدين لا فيما كانت أكثر أو أوجب التصرف قله الرغبة في شرائها عند إرادته بيعها لاستيفاء الدين وقد مال في المختلف إلى صحة تزويج الجارية دون التسليم والتمكين من الوطء، وهو أحد قولي الشيخ في الخلاف والمبسوط.

٢ - بأن المنع هو مقتضى شرطيه القبض كما في قوله تعالى: **فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ** (٤)، وما في موثق محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام.

«لا رهن إلّا مقبوضاً»(٥) بتقريب أن مقتضاه حجب الراهن والحيلولة عن تصرفاته في العين وإبقاءها وثيقه إلى الأجل، وهو مفاد عنوان الرهن لغه من الثبات والحبس عن نقله بها.

ص: ٥٤٥

١- (١) أبواب أحكام الرهن ب ٢/١٢.

٢- (٢) أبواب أحكام الرهن ب ١٥.

٣- (٣) أبواب أحكام الرهن ب ٨.

٤- (٤) - البقره/ ٢٨٣.

٥- (٥) أبواب الرهن ب ١/٣.

هذا وغايه هذا الوجه هو ما لو أوجب ضرراً على استيثاق المرتهن.

(١) اختلف في مالک المال من التركة في المقدار الذي يقابل دين الغرماء أو وصيه الميت على أقوال، أولها: أن المال للميت، الثاني: أنه للورثة، الثالث: أنه لا مالک له ولكنه في حكم مال الميت، والثاني بيانه أنه للورثة غايه الأمر أنه متعلق لحق الغرماء ليستوفى منه دينهم و هذا بخلاف ما يقابل الوصيه فإنه إبقاء على ملك الميت.

واستدل للأول: بظاهر قوله تعالى: **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ . مَنْ بَعْدَ وَصِيَّتِهِ يُوصَى بِهَا أَوْ دِينٍ (١)** بظاهر البعديه.

وبالروايات الواردة كصحيح محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام.

«إن الدين قبل الوصيه ثم الوصيه على أثر الدين ثم الميراث بعد الوصيه فإن أول القضاء كتاب الله» (٢) ومثلها صحيح سليمان بن خالد (٣) في إرث الديه «يرثها الورثة. إذا لم يكن على المقتول دين»، وموثق عباد بن صهيب الوارد في الميت الذي عليه زكاه في تركته

«هو بمنزله الدين لو كان عليه ليس للورثة حتى يؤدي» (٤).

ولكن الأظهر هو الثاني فإن مفاد الأدله السابقه هو ارتهان التركة بالديون

ص: ٥٤٤

١- (١) النساء / ١١-١٢.

٢- (٢) أبواب الوصايا ب ٢٨/٢.

٣- (٣) أبواب موانع الإرث ب ١٠/١.

٤- (٤) أبواب الوصايا ب ٤٠/١.

وأنها تقدم فى الاستيفاء على القسمة والتوزيع على الورثة لا أنها تقدم على أصل ملكهم وتخصص عموم «ما تركه الميت فهو لوارثه» أى أن (من بعد وصيه أو دين) البعديه لأداء الدين لا ملكيه الديان فى التركة فالجمله لا بد فيها من تقدير كلمه. وليس مفادها أن ملك الورثة معلق على أداء الدين ولو من خارج التركة أو أن ملك الورثة غير مستقر إلبعد أداء الدين أو أن ملكهم مشروط بشرط متأخر وهو أداء الدين أو أن ملك الورثة وحق الديان متراحمان وحق الديان هو المقدم، أو أن للورثة حق تملك التركة بعد فراغ ذمه الميت فإن هذه الوجوه وإن كانت ممكنه متجهه إلبأنها تكلفات لا- موجب ولا- شاهد لها، كما أن من المتسالم عليه عدم ملكيه الغرماء للتركة و أن للورثة أداء الدين من خارجها، فلا- محاله يكون حقهم فى التركة من قبيل حق الرهانه ونحوه، نعم نماء التركة كالأصل فى استيفاء الديون ومنه اختلف المقام مع حق الرهانه ونحوه. نعم الوجه الأخير قريب التقرير من الثانى بعد تقييده بارتهاؤها للديون و أن أداء حق للميت كما هو حق للديان فيقرب من كون التركة على ملك الميت مع استحقاق الورثة للتملك بأداء الدين وتخليص التركة.

ومنه يظهر أن التصرف بالانتفاع اليسير لا يضر بحق الغرماء وهو فى ملك الورثة.

ثم لو التزمنا بالملكيه للغرماء فالأظهر أنه كحق الرهانه الذى اخترنا أنه من قبيل الكلى فى المعين فلا ينافى التصرف فى الباقي ما دام لا يفوت مقدار ما للغرماء، كما يدل عليه صحيح أبى نصر وصحيح عبد الرحمن بن الحجاج (1) أنه ينفق على الورثة الصغار من وسط المال إذا لم يحط الدين بالتركة.

ص: ٥٤٧

وحق الميت (١) إذا أوصى بثلثه ولم يفرز بعد ولم يخرج بعد، وحق السبق (٢) كمن سبق إلى مكان من المسجد أو غيره فغصبه منه غاصب على الأقوى، ونحو ذلك،

(١) ما قابل الوصيه الأظهر فيه البقاء على ملكيه الميت سواء كانت بنحو الإشاعه أو الكلى فى المعين أو المعين الشخصى، فإن ظاهر الروايات أن الوصيه إبقاء ملكيته وسلطانه كما فى صحيحه أبى بصير(١) وصحيحه ابن سنان(٢) وصحيحه على بن يقطين(٣) أن الثلث من التركة للرجل من ماله عند موته، وفى روايه أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل الولد أيسعه أن يجعل ماله لقرابته؟ فقال:

«هو ماله يصنع به ما شاء إلى أن يأتيه الموت إن لصاحب المال أن يعمل بماله ما شاء ما دام حياً إن شاء وهبه وإن شاء تصدق به وإن شاء تركه إلى أن يأتيه الموت، فإن أوصى به فليس له إلا الثلث إلا أن الفضل فى أن لا يضيع من يمّوله ولا يضرّ بورثته»(٤).

(٢) كما ورد فى مرفوعه ابن بزيع إلى أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت له:

نكون بمكة أو بالمدينه أو الحيره أو المواضع التى يرجى فيها الفضل فربما خرج الرجل يتوضأ فيجىء آخر فيصير مكانه فقال:

«من سبق إلى موضع فهو أحق به يومه وليلته»(٥). وفى موثق طلحه بن زيد عنه عليه السلام.

قال: قال أمير

ص: ٥٤٨

١- (١) أبواب الوصايا ب ٢/١٠.

٢- (٢) أبواب الوصايا ب ٧/١٠.

٣- (٣) أبواب الوصايا ب ٨/١٠.

٤- (٤) أبواب الوصايا ب ٣/١٠.

٥- (٥) كامل الزيارات ص ٥٤٥. وتهذيب الأحكام ١١٠/٦، والوسائل - أبواب أحكام المساجد ب ٥٦.

وإنما تبطل الصلاة إذا كان عالماً عامداً (١)، وأما إذا كان غافلاً أو جاهلاً أو ناسياً فلا تبطل، نعم لا يعتبر العلم بالفساد، فلو كان جاهلاً بالفساد مع علمه بالحرمة والغصبيه كفى في البطلان،

المؤمنين عليه السلام. سوق المسلمين كمسجدهم فمن سبق إلى مكان فهو أحق به إلى الليل وكان لا يأخذ على بيوت السوق كراء» (١). وفي روايه وهب عنه عليه السلام عن آبائه عن علي عليه السلام أنه كره أن يأخذ من سوق المسلمين أجراً (٢). وفي النبوي

«من سبق إلى ما لا يسبق إليه مسلم فهو أحق به» فهل هو من قبيل حق الانتفاع أو ملك المنفعة ثم هل يسقط بالدفع و رفع يد السابق لا سيما بلحاظ غير الدافع وغير الغاصب، ظاهر جمله من الكلمات أن حق السبق من قبيل ملك المنفعة ولكن الالتزام به يشكل وليس ظاهر الروايات يفيد بل أقصاه حق الانتفاع وهو إن كان نحواً من الملك لكنه ليس ملك منفعه كي يترتب عليه آثاره، نعم الأقوى عدم سقوطه بمجرد دفعه وإزاله الغير ليده كما هو مفاد ظاهر الروايه، نعم لو أعرض بإزاله يده من نفسه فلا يشمل ولا سيره قائمه على بقاءه.

(١) أما في صورته الغفلة والجهل والنسيان فالصحة لا لما يقال من عدم الحرمة واقعاً لأن الرفع في النسيان واقعياً لا ظاهرياً، بل الرفع في كل الفقرات في حديثه على نسق واحد وهو رفع المؤاخذه والتنجز لا-رفع الحكم، غايه الأمر إنما يسمى ظاهرياً في الجهل البسيط باعتبار انكشاف وجود الحكم، فهو واقعي في كل الفقرات بلحاظ المؤاخذه وغير واقعي بلحاظ الحكم، ورغم ذلك

ص: ٥٤٩

١- (١) - أبواب المزار ب ١٠٢.

٢- (٢) أبواب آداب التجار ب ٣/١٧.

لا يخل ذلك بالصحة لأن المبغوضيه فى الفعل لا تتعارض مع المحبوبيه الذاتيه ولا توجب القبح الفاعلى بعد عدم كونها منجزه كما أن الحسن الفعلى وصلاحيته للتقرب لا ينعلم مع اقترانه مع المبغوضيه الاقتضائيه فى ذات الفعل، ومن ثم يقال عن الفعل إنه حلال إشاره إلى عدم كون المبغوضيه بدرجة مانعه عن الحسن الفعلى والفاعلى، وقد يقرّر أيضاً بأن الفعل ليس مبعداً لمعذوريته فلا ينافى التقرب بالفعل وإن كان يتأمل فيه بأنه وإن لم يوجب الإبعاد إلا أنه يمانع التقرب لمبغوضيته الذاتيه نعم مما يقرب عدم ممانعه المبغوضيه الاقتضائيه للتقرب بوجهه المحبوبيه فى الفعل وضوح الصحة حال الاضطرار كالمحبوس ومن يخاف على نفسه التلف بخروجه ومن ثم روعى الجمع بين الحقيين مع الالتفات والعلم مع ضيق الوقت، هذا مضافاً إلى ما قررناه فى محله من قرب كون هذه العناوين الثانويه فى فقرات حديث الرفع أنها وإن لم ترفع أصل الحكم إلا أن الأقرب كونها قيوداً شرعيه ليس للتنجيز فحسب بل للفعليه التامه أيضاً وإن لم تكن قيوداً لأصل الفعليه والملاك، ويشهد لذلك ما ورد «ما من شىء حرمه الله إلا وقد أحله لمن اضطر له» فإن التعبير بأحلّه رغم بقاء المبغوضيه الذاتيه يفيد الإذن والترخيص فى الارتكاب، وبذلك يتبين الحال فى الغفله والجهل القصورى أما التقصير فى مورد النسيان ونحوه كما لو كان هو الغاصب فلا يشمل حديث الرفع ويكون صدور الفعل منه قبيحاً من دون حسن فاعلى مضافاً إلى فعليه المبغوضيه فى الفعل وإن لم تكن لها باعثيه فى الخطاب لمانع الجهل ونحوه.

ويتبين مما تقدم أنه لا فرق بين الجهل والنسيان والغفله وأنه على الامتناع فى مورد اتحاد وجود متعلق النهى والأمر لا يكون من التعارض بل من التراحم الملاكى وإن لم يكن من التراحم الامتثالى وهو الموجب للفرق بين العلم والجهل بخلافه فى التراحم الامتثالى.

ولا فرق بين النافله والفريضة فى ذلك على الأصح (١).

(مسأله ١): إذا كان المكان مباحاً ولكن فرش عليه فرش مغصوب فصلى على ذلك الفرش بطلت صلاته، و كذا العكس (٢).

(مسأله ٢): إذا صلى على سقف مباح وكان ما تحته من الأرض مغصوباً فإن كان السقف معتمداً على تلك الأرض تبطل الصلاة عليه، وإلا فلا. لكن إذا كان الفضاء الواقع فيه السقف مغصوباً أو كان الفضاء فوقانى الذى يقع فيه بدن المصلى مغصوباً بطلت فى الصورتين (٣).

(١) خلافاً للمحكى عن المحقق وحمل على إرادته للنافله إيماءً وأشكل أن ظاهره فيما كان أداءها بالسجود، وعلى أى تقدير فوحده الحكم ظاهره بينه بعد وحده الطبيعه، نعم يقع الكلام فى الاجتزاء بالإيماء والانحناء الضمنى فى السجود بدلاً عنه لا سيما مع أخذه فى ماهيه السجود وغايه الأمر هو فساد المرتبه التامه دون الناقصه.

(٢) أما الصوره الأولى فالتصرف فى المغصوب ظاهر فى اتحاده مع الاعتماد فى أعضاء السجود، وأما الثانيه فلأن الفرش وإن كان مباحاً لكن الاعتماد إنما يؤدى بالتصرف بالأرض التى تحت الفراش.

(٣) أما الصوره الأولى فى المتن فصدق التصرف فى الأرض ممنوع وإنما بناء السقف عليها تصرف والتصرف فيه ليس عين التصرف فيها إلا أن يكون شغلاً لها فهو من جهه الحيز لا من جهه الاعتماد والتماس وقد مرّ أن الاتحاد مع أجزاء الصلاة إنما هو فى الأخيرين لا الأول، ومنه يظهر الحال فى بقية صور المسأله.

(مسأله ۳): إذا كان المكان مباحاً وكان عليه سقف مغصوب فإن كان التصرف في ذلك المكان يعدّ تصرفاً في السقف بطلت الصلاة فيه (۱)، وإلا فلا، فلو صلّى في قبه سقّفها أو جدرانها مغصوب وكان بحيث لا يمكنه الصلاة فيها إن لم يكن سقّف أو جدار أو كان عسراً وحرّجاً كما في شدة الحر أو شدة البرد بطلت الصلاة، وإن لم يعد تصرفاً فيه فلا، ومما ذكرنا ظهر حال الصلاة تحت الخيمه المغصوبه فإنّها تبطل إذا عدّت تصرفاً في الخيمه، بل تبطل على هذا إذا كانت أطنابها أو مساميرها غصباً كما في الغالب، إذ في الغالب يعدّ تصرفاً فيها وإلا فلا.

(مسأله ۴): تبطل الصلاة على الدابه المغصوبه، بل وكذا إذا كان رحلها أو سرجها أو وطاؤها غصباً، بل ولو كان المغصوب نعلها (۲).

(۱) قد ظهر مما مرّ أن المدار على الاعتماد والتماس لا شغل الحيز فضلاً عن مثل الاستغلال فإنه خارج مابين للأجزاء بنحو ظاهر وهو من قبيل الانتفاع لا التصرف في المنفعه أى ليس من توظيف واستعمال المنفعه بل من الاستفاده من توظيف استعمال الغير للمنفعه من دون تماس بالعين ولو بوساطه.

وبعباره أخرى إن حدود الملكيه للأفراد هي منافع العين بحسب الرغبات المعيشيه وحاجياتها وهي لا تشمل الفوائد المبدده القهرية المتولده من التصرف في المنافع فلا يكون الانتفاع بها من التصرف في ملك الغير كى يقبح عقلاً ويحرم شرعاً.

(۲) هذا مع السجود عليها فتقريبه بلحاظ الالتماس أو الاعتماد ولو بالواسطه. وقيل بتقريبه بلحاظ الجلوس أيضاً باعتبار الاعتماد والنقل فيكون

(مسأله ٥): قد يقال ببطلان الصلاة على الأرض التي تحتها تراب مغصوب ولو بفصل عشرين ذراعاً، وعدم بطلانها، إذا كان شيء آخر مدفوناً فيها، والفرق بين الصورتين مشكل، وكذا الحكم بالبطلان لعدم صدق التصرف في ذلك التراب أو الشيء المدفون، نعم لو توقف الاستقرار والوقوف في ذلك المكان على ذلك التراب أو غيره يصدق التصرف ويوجب البطلان (١).

(مسأله ٦): إذا صلى في سفينة مغصوبه بطلت وقد يقال بالبطلان إذا كان لوح منها غصباً وهو مشكل على إطلاقه، بل يختص البطلان بما إذا توقف الانتفاع بالسفينة على ذلك اللوح (٢).

تصرفاً وفيه لو بنى على ذلك في الجلوس لثم مثله في القيام والوقوف أيضاً وقد مر فيه وفي الركوع ونحوها من هيئات الصلاة أنها من مقوله الوضع نصف المقوله والتي هي هيئات وأزياء من تناسب أجزاء جسم المصلي لبعضها البعض لا ربط لها بالمكان الذي عليه جسمه.

(١) استشكل الماتن متجه لما مرّ من توقف التصرف على الاستعمال للمنفعه ولو بالواسطة، لا الانتفاع من المنفعه المستعمله.

(٢) فيما لو سجد كما مرّ في أمثله المسائل السابقه وأما اللوح فإنه ولو توقف الانتفاع بالسفينة عليه فإنه لا يحقق اتحاد الصلاة مع ذلك الانتفاع بها فضلاً عن التصرف في اللوح فلو اتحد السجود مع الانتفاع بها فلا يوجب كون الصلاة تصرفاً في اللوح بل انتفاع به كما مرّ في ضابطته.

(مسألة ٧): ربما يقال بطلان الصلاة على دابة خيط جرحها بخيط مغصوب، وهذا أيضاً مشكل لأن الخيط يعد تالفاً، ويشغل ذمه الغاصب بالعوض، إلا إذا أمكن ردّ الخيط إلى مالكة مع بقاء ماليتها (١).

(مسألة ٨): المحبوس في المكان المغصوب يصلى فيه قائماً مع الركوع والسجود إذا لم يستلزم تصرفاً زائداً على الكون فيه على الوجه المتعارف، كما هو الغالب، وأما إذا استلزم تصرفاً زائداً فيترك ذلك الزائد بما أمكن من غير استلزام، وأما المضطر إلى الصلاة في المكان المغصوب فلا إشكال في صحه صلاته (٢).

(١) سواء عدّ الخيط تالفاً أو بقي ذا مالیه فإنه كما مر ليس تصرفاً بل انتفاعاً.

(٢) المحبوس سواء في حركاته وسكونه في شغل حيز في المكان المغصوب وزيادة التماس مع الأرض في الجلوس والسجود لا يوجب الفرق في زياده التصرف لأن المقدار المتماس من الجسم مع الأرض كان شاغلاً لحيز الفضاء أيضاً نعم لو فرض وجود فرش مغصوب كان الجلوس والسجود زياده في التصرف على الوقوف لكن مع الحرج الشديد من الوقوف وقله المقدار المتصرف فيه في حالة السجود عن حالة الجلوس العادى لا سيما مع مدّ الرجلين أو الاضطجاع للجسم فإن حالة السجود ستكون أقل تماساً للفرش.

ومن ثم يقرب وحده حكم المحبوس مع المضطر للصلاه بأن فرض إيجائه على نفس الصلاه كما في حالة التقيه، نعم هو أبعد إشكالاً من المحبوس.

(مسألة ٩): إذا اعتقد الغصبيه وصلى فتبين الخلاف فإن لم يحصل منه قصد القرية بطلت، وإلا صحت (١)، وأما إذا اعتقد الإباحه فتبين الغصبيه فهي صحيحه من غير إشكال.

(مسألة ١٠): الأقوى صحه صلاه الجاهل بالحكم الشرعى وهى الحرمة، وإن كان الأحوط البطلان خصوصاً فى الجاهل المقصر (٢).

(مسألة ١١): الأرض المغصوبه المجهول مالکها لا يجوز التصرف فيها ولو بالصلاه، ويرجع أمرها إلى الحاكم الشرعى (٣). وكذا إذا غصب آلات وأدوات من الآجر ونحوه وعمر بها داراً أو غيرها ثم جهل المالك فإنه لا يجوز التصرف، ويجب الرجوع إلى الحاكم الشرعى.

(١) بل تشكل الصحه مطلقاً لتحقق التجرى ولو بنى على عدم حرمة شرعاً إذ هو قبيح ومحرم عقلاً فينافى الحسن اللازم فى الجبهه الفاعليه وهى النيه وإصدار الفعل، واللازم فى العباده الحسن الفاعلى مضافاً إلى الحسن الفعلى، وأما الصحه فى العكس فلما مر من عدم مبطلية الحرمة غير المنجزه المعذره فى ارتكابها.

(٢) لا- فرق فى الجهل بين كونه بالموضوع أو بالحكم بعد كونه معذراً عن ارتكاب الحرمة وهذا بخلافه مع التقصير حيث لا يكون معذراً فلا تصح العباده مع تنجز الحرمة.

(٣) لما ورد فى صحيح داود بن أبى يزيد - فى طريق الصدوق فى الفقيه - عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال رجل: إني قد أصبت مالاً وإني قد خفت فيه على نفسى ولو أصبت صاحبه دفعته إليه وتخلصت منه قال: فقال له أبو عبد الله عليه السلام.

(مسأله ١٢): الدار المشتركة لا يجوز لواحد من الشركاء التصرف فيها إلا بإذن الباقيين (١).

«و الله أن لو أصبته كنت تدفعه إليه؟» قال: إى و الله قال:

«فأنا و الله ما له صاحب غيرى» قال: فاستحلفه أن يدفعه إلى من يأمره قال: فحلف، فقال:

«فاذهب فاقسمه فى إخوانك ولك الأمن مما خفت منه» قال: فقسمته بين إخوانى (١) بتقريب حمل «ما له صاحب غيرى» على الولايه على مجهول المالك ومن ثم حدّد عليه السلام له مصرف المال نظير ما ورد فى زكاه الفطره (٢) وغيرها أنها له أى ولايتها. ويعضده ما ورد (٣) من أن الإمام وارث من لا- وارث له و أن مصرفه على فقراء بلد الميت، بتقريب الولايه على التركة المجهول مالکها الوارث للميت لشمول العموم لهذه الصوره، وبضميمه جعله عليه السلام من نظر فى حلالهم وعرف أحكامهم حاكماً نيابه عنهم فيما لا بد من التصدى لإقامته من الحسيات ونحوها.

(١) بمقتضى الإشاعه فى الملك لا يسوغ التصرف إلأبطينه من المالك الشريك.

ص: ٥٥٦

١- (١) أبواب اللقطه ب ١/٧.

٢- (٢) أبواب زكاه الفطره ب ٢/٩.

٣- (٣) أبواب ولاء ضمان الجريره والإمامه ب ٤.

(مسأله ۱۳): إذا اشترى داراً من المال غير المزكى أو غير الم خمس يكون بالنسبه إلى مقدار الزكاه أو الخمس فضولياً (۱) فإن أمضاه الحاكم ولايه على الطائفتين من الفقراء والساده يكون لهم فيجب عليه أن يشتري هذا المقدار من الحاكم، وإذا لم يرض بطل، وتكون باقيه على ملك المالك الأول.

(۱) والأقوال في المقام، الأول ما في المتن من عدم صحه المعاوضه في مقدار الزكاه والخمس لكونهما مال الغير ولا يصح من دون إذن صاحبه، والثاني بالتفصيل فضولي في الزكاه وتصح في الخمس وينتقل حق الخمس إلى البدل الذي انتقل إلى من عليه الخمس، والثالث صحه المعاوضه ويبقى كل من حق الزكاه والخمس متعلقاً بالعين وإن انتقلت إلى الغير باعتبار أنهما حقان في ماله العين لاستيفائهما منها كما في الضرائب العرفيه الموضوعه على الأعيان.

أما القول الأول فاستدل له بظاهر لسان الأدله الدال على الشركه في الملكيه نظير

«في كل أربعين شاه شاه» (۱) ونظير فَنَّ لِلَّهِ خُمْسَهُ العائد الضمير على الشيء من الغنيمه والفائده ونظير

«الخمس في كل ما أفاد الناس من قليل أو كثير» (۲).

هذا وغايه التقريب المزبور الظهور الانساقى إلى ذلك.

أما القول الثاني فاستدل له بما ورد (۳) عنهم عليهم السلام من التصرف في تحليل ما يصل إلى شيعتهم مما فيه حقوقهم وإباحته لهم كي يطهروا وتطيب ولادتهم،

ص: ۵۵۷

۱- (۱) أبواب زكاه الأنعام ب ۱/۶.

۲- (۲) أبواب ما يجب فيه الخمس ب ۷/۸.

۳- (۳) أبواب الأنفال ب ۴.

ومقتضاه صحة المعامله وانتقاله إلى العوض لو كان فيها عوض وإلا فإلى ذمه من عليه الخمس، ويؤيد هذا المفاد ما فى روايه الحارث بن حصيره الأزدي قال: وجد رجل ركازاً على عهد أمير المؤمنين عليه السلام فابتاعه أبى منه بثلاثمائة درهم ومائه شاه متبع. فلما قص أبى على أمير المؤمنين عليه السلام أمره قال لصاحب الركاز:

«أدّ خمس ما أخذت، فإن الخمس عليك، فإنك أنت الذى وجدت الركاز وليس على الآخر شيء لأنه إنما أخذ ثمن غنمه»^(١).

هذا وغايه هذا التقريب أيضاً أن مفاد أدله التحليل هو صحة المعامله وهو كما ينسجم مع الشركه فى الملكيه فإنه ينسجم مع الشركه فى المالىه والشركه فى المالىه لا تقتضى بطلان المعامله غايه الأمر بل هى حق واستحقاق فى مالىه العين نظير حق الديان، وأما التحليل والإباحه منهم عليهم السلام فهو بحسب الإذن الخاص منهم لشيعتهم وهو لا ينفى كون مقتضى القاعده ما هو مفاد القول الثالث لولا- الدليل الخاص فى الخمس فى موارد الإباحه والتحليل، كما أن ظاهر الروايه أن صحة المعامله على القاعده وهو ينطبق على القول الثالث.

أما القول الثالث فيستدل له:

أولاً: بصحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

رجل لم يترك إبله أو شاءه عامين فباعها على من اشتراها أن يزيها لما مضى؟ قال:

«نعم تؤخذ منه زكاتها ويتبع بها البائع أو يؤدى زكاتها البائع»^(٢). وهو ظاهر بقوه فى صحة المعاوضه على ما فيه الزكاه غايه الأمر أن الزكاه حق يؤخذ من العين يتبعها إلا أن يدفع من غيرها سواء من مال المشتري فيرجع إلى

ص: ٥٥٨

١- (١) أبواب ما يجب فيه الخمس ب ١/٦.

٢- (٢) أبواب زكاه الأنعام ب ١/١٢.

البائع أو من مال البائع، و أن المديون الأصلي وقرار الضمان في الزكاه هو على من تعلقت الزكاه في ملكه وهذه الأحكام تنطبق على ما هو متعارف في الضرائب العرفيه كما هو وضع الخراج على هذا النحو أيضاً، و مما يشهد بكونه حقاً في ماله العين هو جواز أداء الزكاه والخمس من غير العين الذي تعلقا بها وهو يوافق كونهما حقاً مالياً يستوفى ماله العين كحق غرماء الميت في تركته وكذلك قوله عليه السلام.

«في خمس من الإبل شاه» فإنه وإن احتمل انطباقها على الشركه في الملك تعدد شاه في الإبل إلا أن المنسب أن ذلك في ماليتها بعد تخالف الجنس.

والصحيح المزبور وإن كان وارداً في الزكاه ولكنه والخمس من باب واحد بعد إطلاق الصدقه بالمعنى الأعم على الخمس في جملة وافره من الروايات والآيات نعم ليس هو من الصدقه بالمعنى الأخص التي هي من أوساخ أموال الناس.

ثانياً: ما دل على جواز التصرف ولو بالاستثمار في الربح بعد ظهوره إلى عام من المؤونه مع بقاء نسبه الخمس في مجموع أصل المال والأرباح المتوالده من بعضها البعض مع أن الخمس لو كان بنحو الشركه في العين لم تبق النسبه في المجموع هي الخمس بل لتصاعدت باعتبار أن الربح المتوالد لاحقاً بعد الربح الأول وكل لاحق من سابقه هو من العين المشتركه فالأربع أخماس ربحها الجديد فيه الخمس والخمس في الأصل ربحه صاف للخمس الأول فمجموع الخمس في الربح المتولد يزيد على نسبه الخمس في مجموع الربح المتولد وهلم جرا تصاعدياً، والحال أن الأدله دلت على بقاء نفس النسبه، وهذا الحكم كذلك في الأرباح المتولده في نفس المال لعام واحد فيما لو عصى ولم يخمس شيئاً غايه الأمر لا يستثنى من أرباح العام الأول مؤونه السنين اللاحقه

ولا-العكس إلّا أن تكون سداد دين، وبعد اتضاح الحال بأن الخمس من قبيل الحق في ماله العين لا الشركه في ملكيه رقبته يتضح أن مقتضى القاعده صحه المعاوضه إلّا أن العين تظل متعلقه لحق الخمس كحق الزكاه إلى أن يؤدي الحق.

ثالثاً: ما في جملة من الروايات: كصحيح بريد بن معاويه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: بعث أمير المؤمنين عليه السلام مصدقاً من الكوفه إلى باديتها فقال له:

«أرسلني إليكم ولي الله لآخذ منكم حق الله في أموالكم فهل لله في أموالكم من حق فتؤدوه إلى وليه. فإذا أتيت ماله فلا تدخله إلا بإذنه فإن أكثره له فقل: يا عبد الله أتأذن لي في دخول مالك؟. فاصدع المال صدعين ثم خيره» الحديث(1) والتعبير بأن أكثره له وإن ظهر منه الشركه في العين لكن التعبير في أوله بحق الله في المال يظهر منه الشركه في الماله لا الملكيه والفرق بين التعبير بالملك والتعبير بالحق هو في تعلق الملكيه برقبه العين بخلاف الحق فإنه يتعلق بحيشه من منافع أو ماله وصفات العين.

والصحيح إلى عبد الرحمن بن الحجاج عن محمد بن خالد والظاهر أنه القسري البجلي من أصحاب الصادق عليه السلام الذي ولي المدينة، أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الصدقه؟ فقال له أبو عبد الله عليه السلام.

«مرّ مصدقك. فإذا قامت على ثمن فإن أرادها صاحبها فهو أحق بها، وإن لم يردّها فليبيعها»(2) وأحقه المالك وأنه صاحبها يفيد ملكيته لها والحق متعلق بالماله.

وفي النهج في وصيته عليه السلام للمصدق:

«ولا تأخذن منه أكثر من حق الله في

ص: ٥٦٠

١- (١) أبواب زكاه الأنعام ب ١/١٤.

٢- (٢) أبواب زكاه الأنعام ب ١٣/١٤.

وكذا يدل عليه ما ورد من جواز دفع قيمه عن الحق فإنه بمثابة حق الغرماء في تركه الميت وحق الرهانه في المال. وفي روايات التحليل روايه تفسير العسكري

«. فيستولى على خمسى من السبى والغنائم فلا يحل لمشتريه لأن نصيبى فيه فقد وهبت نصيبى منه لكل من ملك شيئاً من ذلك من شيعتى لتحل لهم منافعهم من مأكلا ومشرب ولتطيب مواليدهم»(٢) وغيرها من ذلك الباب بنفس اللسان الظاهر فى تحليل نفس النصيب والحق لا الإذن فى نفس المعامله، أى المقدار الذى وقع بيد الشيعه.

وعلى ضوء ما تقدم فيظهر صحه البيع والمعاوضه بالمال غير الخمس وغير المزكى غايه الأمر يبقى الحق متعلقاً بنفس المال بحسب مقتضى القاعده، وأما ما دل فى الخمس على إباحته فلا- دلالة له على انتقاله إلى البديل وإن كان ممكناً بتقريب إذن صاحب الحق والولاية بتبديل متعلق الحق، إلا أن ما دل على التحليل لا يستفاد منه ذلك، بل غايه ما يستفاد اشتغال ذمه صاحب المال كما فى روايه الحارث المتقدمه لا الانتقال إلى العوض وهى الغنم فى فرض الروايه، نعم لو كان المراد «ما فى خمس ما أخذت» هو الغنم لثم ذلك ولكنه يحتمل أن يكون المراد به الكنز لا- سيما مع التعليل بوجودان الركاز من قبله فالأخذ بمعنى الاستيلاء على الركاز، وظاهر أدله التحليل هى إذنه فى الحق الذى وقع فى أيدي شيعتهم فى التصرف فيه لا- تعلق الإذن بالمعامله كى يحصل تعاوض وانتقال لحق الخمس مما فى أيدي الشيعه إلى أعواضهم الذى أخذها غيرهم، وعلى هذا فأدله التحليل هى الأخرى داله على بقاء الحق فى العين، هذا كله فى

ص: ٥٦١

١- (١) أبواب زكاه الأنعام ب ٧/١٤.

٢- (٢) أبواب الأنفال ب ٢٠/٤.

صوره المنع عن تصرف المكلف عن المال غير المزكى أو غير الخمس وإلا فمع الجواز كما سيأتى فى متعلق الزكاه فى حاله جواز تأخيرها، هذا وعن العلامه فى التذكره والمنتهى أنه صحح بيع المعدن قبل إخراج خمسه مع نيته ضمانه وذهب إليه فى الجواهر وتقريبه بما ورد من جواز دفع القيمه عن ما فى العين من زكاه وخمس أنه دال على تعلقهما بماليه العين من حيثيه الكليه غير المختصه بشخص العين بل القابله للانتقال إلى أعيان أخرى باختيار من المالك المكلف، ويعضده ما ورد من جواز التصرف فى ربح المكاسب أثناء سنه المؤونه وبقاء نسبه الخمس على ما هى عليه من دون تصاعد النسبه فإنه دال على كل من كون تعلقه بماليه العين لا الملكيه وأيضاً دال على تسلط مالك العين على نقل العين وإن متعلق الخمس هى الماليه الكليه القائم بالعين وإبدالها فى صفه الماليه نعم يبقى معنى تعلقهما فى شخص العين بمعنى كونها ضمانه ووثيقه لتسديد هذا الدين كما هى سبب للحق.

أما رجوع ولايه الحق إلى المعصوم عليه السلام كما هو مفاد قوله تعالى: **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صِدْقَةً تُطَهِّرُهُمْ فففى صحيح بريد بن معاويه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:**

«بعث أمير المؤمنين عليه السلام مصدقاً من الكوفه إلى باديتها. قل لهم:

أرسلنى إليكم ولى الله لآخذ منكم حق الله فى أموالكم، فهل لله فى أموالكم حق فتؤدوه إلى وليه»^(١). ومّر صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن محمد بن خالد القسرى البجلي وفيه قوله عليه السلام للمصدق من قبله:

«فإذا قامت على ثمن.

فليبعها»^(٢) وفى موثق غياث عنه عليه السلام

«لا تباع الصدقه حتى تعقل»^(٣).

ص: ٥٦٢

١- (١) أبواب زكاه الأنعام ب ١/١٤.

٢- (٢) أبواب زكاه الأنعام ب ٣/١٤.

٣- (٣) أبواب زكاه الأنعام ب ٤/١٤.

(مسألة ١٤): من مات وعليه من حقوق الناس كالمظالم أو الزكاه أو الخمس لا يجوز لورثته التصرف في تركته ولو بالصلاه في داره قبل أداء ما عليه من الحقوق (١).

(١) تاره تعلق الزكاه والخمس يفرض في الذمه فحاله حال الديون الآتية في المسألة اللاحقه، وأخرى متعلقه بالعين فعن التذكرة جواز تصرف المالك في نصاب الزكاه بالبيع وغيره وعدم جواز فسخ الساعى - إلى الصدقه - لأن تعلقها بالعين لا يمنع التصرف كإرش الجنايه ولعدم استقرار ملك المساكين لجواز دفع قيمه. هذا وقد تقدم حكم التصرف الناقل وضعاً وأنه صحيح لكن يتبع حق الزكاه العين في ماليتها بخلاف الخمس كما تقدم. وفي المقام حكم التصرف تكليفاً.

أما الروايات: الأولى: موثقه سماعه قال: سألته عن الرجل يكون معه المال مضاربه، هل عليه في ذلك المال زكاه إذا كان يتجر به؟ فقال:

«ينبغي له أن يقول لأصحاب المال زكوه. وإن هم قالوا: إنا لا- نركيه فلا- ينبغي له أن يقبل ذلك المال ولا- يعمل به حتى يزكاه» (١).

الثانيه: روايه أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«لا تأخذن مالاً مضاربه إلا ما تزكيه أو يزكيه صاحبه» الحديث (٢) والراوى عنه وإن كان البطائنى إلا أنه في أيام استقامته بقرينه روايه الإمامى عنه.

الثالثه: صحيح عباد بن صهيب عن أبى عبد الله عليه السلام في رجل فرط في

ص: ٥٦٣

١- (١) أبواب وجوب الزكاه ب ١/١٥.

٢- (٢) أبواب وجوب الزكاه ب ٣/١٥.

إخراج زكاته في حياته فلما حضرته الوفاه حسب جميع ما كان فرط فيه مما لزمه من الزكاه ثم أوصى به أن يخرج ذلك فيدفع إلى من يجب له قال:

«جائر ذلك من جميع المال، إنما هو بمنزله دين لو كان عليه، ليس للورثه شيء حتى يؤدوا ما أوصى به من الزكاه»^(١).

الرابعه: موثقه يونس بن يعقوب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام. زكاتي تحل عليّ في شهر، أ يصلح لي أن أحبس منها شيئاً مخافه أن يجيئني من يسألني فقال:

«إذا حال الحول فأخرجها من مالك، لا تخلصها بشيء، ثم أعطها كيف شئت» قال:

قلت: فإن أنا كتبتها وأثبتها يستقيم لي؟ قال:

«لا يضررك»^(٢).

الخامسه: روايه أبي حمزه - الثمالي - عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الزكاه تجب عليّ في مواضع لا- تمكني أن أؤديها قال:

«اعزلها فإن اتجرت بها فأنت لها ضامن ولها الربح، وإن نويت في حال ما عزلتها من غير أن تشغلها في تجاره فليس عليك، فإن لم تغزلها فاتجرت بها في جملة مالك فلها بقسطها من الربح ولا وضعه عليها»^(٣).

السادسه: صحيح سعد بن سعد الأشعري قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يحل عليه الزكاه في السنه ثلاثه أوقات أيؤخرها حتى يدفعها في وقت واحد؟ فقال:

«متى حلت أخرجها»^(٤).

السابعه: خبر أبي بصير قال: قال الصادق عليه السلام.

«إذا أردت أن تعطى

ص: ٥٦٤

١- (١) أبواب المستحقين للزكاه ب ١/٢١.

٢- (٢) أبواب مستحقى الزكاه ب ٢/٥٢.

٣- (٣) أبواب مستحقى الزكاه ب ٣/٥٢.

٤- (٤) أبواب مستحقى الزكاه ب ١/٥٢.

زكاتها قبل حلها بشهر أو شهرين فلا بأس، وليس لك أن تؤخرها بعد حلها»^(١).

وهذه الروايات وإن استدلت بها على المنع من التصرف في المال المتعلق به الزكاة وعدم تأخير إخراجها منه أو قيمتها من غيره إلّا أن في قبالتها روايات عديدة وردت دلت على جواز التأخير شهر أو شهرين ونحو ذلك لغرض بسطها على المستحقين أو توقع مجيء من اعتاد إعطاءهم أو انتظار من هو أولى ونحو ذلك من الأغراض وإن ضمنها لو تلفت في غير صورته عدم المستحق ففي صحيح حماد بن عثمان عنه عليه السلام.

«لا بأس بتعجيل الزكاة شهرين وتأخيرها شهرين»^(٢)، وصحيح ابن سنان عنه عليه السلام في الرجل يخرج زكاته فيقسم بعضها ويبقى بعض يلتمس لها المواضع فيكون بين أوله وآخره ثلاثة أشهر قال:

«لا بأس»^(٣) وكذلك الرواية الرابعة المتقدمة في روايات المنع موثقة يونس بن يعقوب فإن ظهورها بدواً وإن كان المنع إلّا أن التدبر في متنها يظهر أنه الجواز وأولويه العزل. والمشهور أنه لا يجوز التأخير إلّا المانع كعدم المال أو خوف أو لانتظار المستحق والبسط عليه لا سيما إذا عزلها أو التماساً لمواضع وخصصوا الضمان لو تلفت لموارد التأخير من غير عذر وإن كان جائزاً، نعم صحيح عباد بن صهيب المتقدم وارد في المقام ولكن موردها في غير صور جواز التأخير.

ص: ٥٦٥

١- (١) أبواب المستحقين للزكاة ب ٤/٥٢.

٢- (٢) أبواب مستحقى الزكاة ب ٩-١١/٤٩.

٣- (٣) أبواب المستحقين للزكاة ب ١/٥٣.

(مسأله ١٥): إذا مات وعليه دين مستغرق للتركة لا يجوز للورثة (١) ولا لغيرهم التصرف في تركته قبل أداء الدين، بل وكذا في الدين غير المستغرق إلّا إذا علم رضا الديان بأن كان الدين قليلاً والتركة كثيرة، والورثة بانين على أداء الدين غير متسامحين، وإلّا فيشكل حتى الصلاه في داره، ولا- فرق في ذلك بين الورثة وغيرهم، وكذا إذا لم يكن عليه دين ولكن كان بعض الورثة قاصراً أو غائباً أو نحو ذلك.

(١) قد تقدم أن الأقوى في التركة بقاء استحقاق الميت لأداء ديونه واستحقاق الورثة التملك بتخليص التركة بأداء الديون كما يستحق الديان الاستيثاق بأداء ديونهم من تركته. ومقتضى ذلك التفصيل في حكم التصرف بين الدين المستغرق وغيره، وهو مفاد موثق عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام، عن رجل يموت ويترك عيالاً وعليه دين أينفق عليهم من ماله؟ قال:

«إن كان يستيقن أن الذى ترك يحيط بجميع دينه فلا ينفق وإن لم يكن يستيقن فلينفق عليهم من وسط المال»(١)، وقريب منه صحيح ابن أبي نصر بإسناده عنه عليه السلام(٢).

وقد تقدم صحيح عباد بن صهيب(٣) أنه ليس للورثة شيء حتى يؤدوا الزكاه، ومنه يظهر أن التصرفات التى لا تتلف المال ولا تكون ناقله من الاستعمالات المجرده اليسيره غير داخله فى النهى حتى فى الدين المستغرق، ومثله الحال فيما لو كان أحد الورثة قاصراً أو غائباً، بل هو أولى لكون الفرض

ص: ٥٦٦

١- (١) أبواب الوصايا ب ٢/٢٩.

٢- (٢) أبواب الوصايا ب ١/٢٩.

٣- (٣) أبواب وجوب الزكاه ب ٣/١٥.

(مسأله ١٦): لا يجوز التصرف حتى الصلاة في ملك الغير إلا بإذنه الصريح (١) أو الفحوى أو شاهد الحال، والأول كأن يقول: أذنت لك بالتصرف في داري بالصلاة فقط، أو بالصلاة وغيرها، والظاهر عدم اشتراط حصول العلم برضاه، بل يكفي الظن الحاصل بالقول المزبور، لأنّ ظواهر الألفاظ معتبره عند العقلاء، والثاني كأن يأذن في التصرف بالقيام والقعود والنوم والأكل من ماله، ففي الصلاة بالأولى يكون راضياً، وهذا أيضاً يكفي فيه الظن على الظاهر، لأنّه مستند إلى ظاهر اللفظ إذا استفيد منه عرفاً وإلا فلا بد من العلم بالرضا، بل الأحوط اعتبار العلم مطلقاً، والثالث كأن يكون هناك قرائن وشواهد تدل على رضاه، كالمضائف المفتوحة الأبواب والحمامات والخانات ونحو ذلك، ولا بد في هذا القسم من حصول القطع بالرضا لعدم استناد الإذن في هذا القسم إلى اللفظ، ولا دليل على حجيه الظن الغير حاصل منه.

حينئذٍ أن التركة ملكاً للورثة بلا حق مزاحم، غايه الأمر لا بد أن يراعى حق وسهم بعض الورثة الآخرين من القصر أو الغائبين.

(١) حرمه التصرف في مال الغير بغير إذن أو طيب نفسه دل عليه ضروره الكتاب والسنة والعقل نظير قوله تعالى: لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ وَمَوْثِقٍ سَمَاعِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَام - فِي حَدِيثٍ - أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ:

«. فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَلَا مَالُهُ إِلَّا بِطَبِيئِهِ نَفْسٍ مِنْهُ» (١) ومثله صحيح زيد الشحام (٢) ومرسل تحف العقول

«لا يحل لمؤمن مال

ص: ٥٦٧

١- (١) كمال الدين ص ٥٢١، أبواب مكان المصلي ب ١/٣.

٢- (٢) أبواب مكان المصلي ب ١/٣.

«فلا يحل لأحد أن يتصرف من مال غيره بغير إذنه» ولا تضارب بين تعليق الحل على الطيب النفسى تاره وعلى الإذن أخرى بعد كون الإذن الإنشائي طريقاً للطيب والمدار مع ضمّ المفادين معاً هو الطيب فى الاستعمالات الخارجيه فى الانتفاعات بالعين بخلاف التصرفات الناقله المعاوضيه فإن اللانزم فيها للإنشاء الصادر عن رضا فيكون الإذن لا محاله إنشائياً ولا يكفى الرضا الباطنى القلبى، وأما الكاشف عن الرضا والطيب القلبى فقد مرّ فى أبحاث الطهاره عده مواضع أنه تاره بالقول وظهور الكلام حجه كما أن الحال كذلك فى ظهور الأفعال أو ما يسمى بشاهد وظاهر الحال وقد ورد فى الأبواب المتفرقه الاعتداد به فى موارد كثيره جداً يجدها المتتبع وهو إمضاء لما عليه العقلاء نعم موارد النزاع والخصومه وما هو فى معرض ذلك مستثنى منه كما هو مستثنى من حجه خبر الواحد أيضاً فى الموضوعات كما ذكرنا، ولا يشترط فيها الظن الشخصى بالوافق ولا عدم الظن بالخلاف ما لم يرجع إلى النوعى، وأما الفحوى فتطلق تاره على موارد الأولويه وأخرى مطلق الدلاله الالتزاميه الموافقه فى قبال المفهوم المخالف وعلى كلا- المعنيين هى حجه أيضاً فى ظهور الألفاظ وأما فى ظهور الأفعال فمحل تأمل فى غير ما يحرز بناء السيره عليه أو كان موجباً للاطمئنان هذا كله فى استكشاف الرضا الفعلى وأما التقديرى فتاره يراد منه الارتكاز الإجمالى الموجود بالفعل وإن لم يكن متعلقاً للالتفات التفصيلى أى الإجمال فى صفه الطيب أو الإجمال فى المتعلق العام الإجمالى الشامل لتفاصيل موردیه كثيره و هذا طيب فعلى موجود وإن أطلق عليه تقديرى بلحاظ الإجمال والإبهام، وأخرى يطلق على التقدير على عدم وجود الرضا الباطنى

(مسأله ١٧): يجوز الصلاة في الأراضى المتسعه اتساعاً عظيماً، بحيث يتعذر أو يتعسر على الناس اجتنابها، وإن لم يكن إذن من ملائكتها، بل وإن كان فيهم الصغار والمجانين، بل لا يبعد ذلك وإن علم كراهه الملائك، وإن كان الأحوط التجنب حينئذ مع الإمكان (١).

وإنما يفرض تحققه معلقاً على مقدمات غير متحققه ولعل المراد بالإذن هو الإنشاء التكويني لوجود الرضا في روايه كمال الدين والاحتجاج.

(١) تقدم في أبحاث الطهاره أن الأراضى المتسعه الشاسعه لا تعد التصرفات الجزئيه تصرفاً عرفاً في منافعها الماليه وانتفاعها إما لضآلتها بالقياس إلى نمط ماليتها وملكيته أو لما ذهب إليه الشيخ في موضع من المبسوط من أن ما ورد عنه صلى الله عليه وآله «الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلاء» (١) مفاده استحقاق عام للعموم من الناس في الأراضى الكبيره بلحاظ الانتفاعات الضروريه الأوليه التي تمثله - كما ذهب إليه الشيخ في كتبه (٢) أن ما يفضل في الثلاثه عن حاجه المالك يجب عليه بذله لغيره لحاجته الضروريه دون الاستثماريه - هذه الأمور الثلاثه فلا يحق للملاك المنع عن الفاضل منها، وعلى كلا الوجهين لا توجب الكراهه وقصور المالك إشكالاً.

ص: ٥٦٩

١- (١) عوالى اللئالى ٩٦/٢.

٢- (٢) الخلاف ٥٣٣/٣، المبسوط كتاب إحياء الموات.

(مسألة ١٨): يجوز الصلاة في بيوت من تضمنت الآية جواز الأكل فيها بلا إذن مع عدم العلم بالكراهة، كالأب والأم والأخ والعم والخال والعمه والخاله، ومن ملك الشخص مفتاح بيته، والصديق، وأما مع العلم بالكراهة فلا يجوز بل يشكل مع ظنها أيضاً (١).

(مسألة ١٩): يجب على الغاصب الخروج من المكان المغصوب، وإن اشتغل بالصلاة في سعة الوقت يجب قطعها، وإن كان في ضيق الوقت يجب الاشتغال بها حال الخروج مع الإيماء للركوع والسجود، ولكن يجب عليه قضاؤها أيضاً، إذا لم يكن الخروج عن توبه وندم، بل الأحوط القضاء وإن كان من ندم وبقصد التفرغ للمالك (٢).

(١) ظاهر ما ورد من الروايات في ذيل الآية (١) المبينه لظهورها هو اختصاص الجواز بالطعام المبذول في تلك البيوت لا الخاص النفسى ونحوه نظير موثق زراره عن أبى عبد الله عليه السلام فى قول الله عزوجل: أَوْ صَدِيقِكُمْ فقال:

«هؤلاء الذين سمي الله عزوجل فى هذه الآية تأكل بغير إذنهم من التمر والمأدوم وكذلك تأكل المرأة بغير إذن زوجها وأما ما خلا ذلك من الطعام فلا» (٢) وغيرها من الروايات وفى بعضها ما لم تفسد وظهرها أن ذلك لوجود الرضا فى هذه الموارد واستكشافه عند نوع الناس لا سيما مع ذكر الصديق والوكيل حيث يبعد كون حكم استثنائى خاص.

(٢) وههنا أمور:

ص: ٥٧٠

١- (١) النور / ٦١.

٢- (٢) أبواب آداب المائدة ب ٢/٢٤.

وجوب الخروج من الدار الغصبيه حكم العقل للتوصل إلى إزاله الغضب، لا- أن الحركة فى الخروج ليس تصرفاً غضبياً محرماً ومعصيه إذ الامتناع بالاختيار لا ينافى الاختيار.

الثانى: قطع الصلاه لعدم قدره على صحه الصلاه الاختياريه فى المغصوب مع سعه الوقت بلحاظ السجده المتحد فيها الفعل الصلاتى مع التصرف الغصبى، وأما مع الضيق فيراعى الإتيان بها متحركاً مع الاستقبال ما أمكن مؤمياً للسجود وأما الركوع فالظاهر لزومه ولو متحركاً فاقداً للطمأنينه لا سيما مع الحركة المعتدله.

الثالث: حكم الماتن بالتفصيل بين الندم والتوبه وعدمه فلبناؤه تبعاً للمشهور من اتحاد حركات المصلى مع كل من أجزاء الصلاه والتصرف فى قضاء المغصوب وعليه فمع الندم والتوبه يسقط استحقاق العقوبه ويكون بمثابة ارتفاع تنجيز الحرمة بخلافه مع عدمه، ولكنه لا- يخلو من منع فإن التوبه رافعه للعقوبه تفضلاً منه تعالى، وليست رافعه لاستحقاقها فالتنجيز للحرمة على حاله فالمبغضيه على حالها غايه الأمر يتنزل الإيماء إلى الإيماء بالعين ونحوه مما لا يعدّ تصرفاً فى المغصوب.

الرابع: لا يستبعد وجوب القضاء جمعاً بين ملاك الأداء من جهة الوقت وملاك القضاء من جهة تماميه بقيه الأجزاء، والجمع بين الأمر بالأداء الاضطرارى والقضاء لا تدافع فيه كما قرّر فى المحتملات الثبوتيه فى اجزاء الأمر الاضطرارى ولا تنافى بين تحقق الامتثال للأمر الأدائى الاضطرارى وصدق الفوت بلحاظ الأمر الاختيارى الأولى. نعم لا يفترق فى هذا الوجه بين كون خروجه مع الندم والتوبه وعدمهما لاسيما مع ما ذكرنا من أن التوبه لا ترفع استحقاق العقوبه.

الخامس: قد يقال بجواز الصلاه الاختياريه له بمقدار وقت الخروج لأنه

(مسألة ٢٠): إذا دخل في المكان المغصوب جهلاً أو نسياناً أو بتخييل الإذن ثم التفت وبان الخلاف فإن كان في سعه الوقت لا يجوز له التشاغل بالصلاة، وإن كان مشتغلاً بها وجب القطع والخروج، وإن كان في ضيق الوقت اشتغل بها حال الخروج سالكاً أقرب الطرق، مراعيّاً للاستقبال بقدر الإمكان، ولا يجب قضاؤها وإن كان أحوط، لكن هذا إذا لم يعلم برضا المالك بالبقاء بمقدار الصلاة، وإلا فيصلى ثم يخرج، وكذا الحال إذا كان مأذوناً من المالك في الدخول، ثم ارتفع الإذن برجوعه عن إذنه أو بموته والانتقال إلى غيره (١).

مضطر إليه فيتمكن من أداء الصلاة ولو مستقراً، وزيادة التصرف ليست في أثناء الصلاة بل بعد الفراغ من الصلاة حال الخروج بعدها.

وفيه: أن الاضطرار إنما هو المقدار الموصل للخروج لا مطلق ما يعادله.

(١) جملة شقوق المسألة مطابقه لسابقتها، إلّا ما مضى من صلاته في حاله الجهل والنسيان فإنها تصح على المشهور المختار، وفي الشق الأخير منها وقد يقرب الصحة لاستمرار الصلاة بأن الإذن في الشيء إذن في لوازمه ومن لوازم الصلاة حرمة قطعها، نظير إذن السيد لعبده بالإحرام للحج ويخشد فيه بأن الرجوع عن الإذن رافع للقدره على السجده فيرتفع موضوع حرمة القطع، نعم قد يقرب دخول المقام في عموم الحرمة أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى (١) فهو وإن كان رجوعه في إذنه من تصرف المالك في سلطانه إلّا أنه يستلزم قطعه الصلاة عليه، فإن قد ينظر بإيجاد ماحي الصورة، والإيجاد إسناده إلى رجوعه في إذنه لا سيما وأن إذنه في الابتداء هو كالسبب في وقوع الصلاة

ص: ٥٧٢

(مسأله ٢١): إذا أذن المالك بالصلاه خصوصاً أو عموماً ثم رجع عن إذنه قبل الشروع فيها وجب الخروج في سعه الوقت (١)، وفي الضيق يصلح حال الخروج على ما مر، وإن كان ذلك بعد الشروع فيها فقد يقال بوجوب إتمامها مستقراً، وعدم الالتفات إلى نهيته وإن كان في سعه الوقت إلا إذا كان موجباً لضرر عظيم على المالك لكنه مشكل، بل الأقوى وجوب القطع في السعه والتشاغل بها خارجاً في الضيق خصوصاً في فرض الضرر على المالك.

(مسأله ٢٢): إذا أذن المالك في الصلاه ولكن هناك قرائن تدل على عدم رضاه و أن إذنه من باب الخوف أو غيره لا يجوز أن يصلح، كما أن العكس بالعكس (٢).

فارتفاعها وقطعها إسناده أكد للرجوع في الإذن، ويتأكد أكثر في ضيق الوقت كما هو الحال في المسأله اللاحقه.

ثم إن فرق هذا الشق وهو الرجوع عن الإذن مع الشقوق السابقه في المتن هو أن حكم الخروج ههنا ليس محرماً مغضوباً في فرض الرجوع عن الإذن، وكذا الحال في المسأله اللاحقه.

(١) مع سعه الوقت لا تصح منه الصلاه الاختياريه في المغضوب، ولا الإيمائيه حال حركه الخروج لعدم الاضطرار إليها، فيتعين عليه الاختياريه خارج المكان.

(٢) إذ المدار في التصرف الخارجى والانتفاع بمال الغير هو على الرضا الباطنى لا الإذن الإنشائى بما هو هو فلا يعتد بصورته ما دام كشفه غير معتد به مع وجود قرائن أقوى معاكسه، بل الحال كذلك في المعاوضات والتصرفات

(مسأله ٢٣): إذا دار الأمر بين الصلاة حال الخروج من المكان الغصبي بتمامها في الوقت أو الصلاة بعد الخروج وإدراك ركعه أو أزيد فالظاهر وجوب الصلاة في حال الخروج (١)، لأن مراعاة الوقت أولى من مراعاة الاستقرار والاستقبال والركوع والسجود الاختياريين.

الاعتباريه لأن الإذن الإنشائي معتبر فيها بما هو كاشف عن الباطن، كما أن العكس لو نهى عن التصرف وعلم بقرائن برضاه فالحال والمدار على الباطن، نعم قد يقع الخلاف في بعض الأمثلة كما لو نهى أحد أرحامه القريبين بتوهم عدوه بخلاف ما لو نهى أجنبياً بتوهم اتصافه بنعوت غير موجوده في ذلك الشخص.

(١) أما تقديم الصلاة حال الخروج مع المحافظه على الوقت فلأن الوقت الراهن لا يسوغ تفويته مما يؤشر أن عموم «من أدرك ركعه من الوقت فقد أدرك الوقت» وارد في من فاته وتحقق الفوت منه وليس لتسوية التفويت، فيقدم إحراز الوقت على المرتبه التامه من الركوع والسجود والاستقرار، وقد يعارض بأن ما دل على إدراك الوقت بركعه يدل على تقديم الصلاة الاختياريه بركعه داخل الوقت على الصلاة الاضطراريه الإيمائيه في الوقت الممكن إتيانها في مقدار وقت الركعه الواحده المستقره حيث أولاً: أن الروايات الوارده في صلاه الغداه لا سيما و أن مع العجز تسقط القراءه والتشهد والأذكار فيبقى الإيماء بالركوع والسجود وهو لا يستغرق عن الركعتين أكثر من وقت الركعه الاختياريه وكذلك الحال في ما ورد في ضيق الوقت في الظهرين من تقديم العصر لئلا يخرج الوقت بتقديم الظهر فتكون قد فاتتاه كلا الصلاتين، مع أن

وقت الأربع الاختياريه يكفى لثمان ركعات اضطراريه إيمائيه، فهذان الموردان مما ينبهان على أهميه الأجزاء الاختياريه مع درك الوقت بمقدار ركعه على درك تمامه مع اضطرارى الأجزاء، ثانياً: أن الركوع بالإيماء والسجود به ليس من ماهيه عنوان الركوع والسجود بل بدل مابين فليس الحال فى الأجزاء أن الطبيعه موسعه والوقت من المضيق، وثالثاً: أن القدره على الركعات المأخوذه فى وجوبها انحلاليه فمع توفر القدره على الركعه الأولى الاختياريه يتعين وجوبها ولا يلاحظ العجز عن الوقت بلحاظ الركعات اللاحقه مع تقدم الأولى زماناً.

ويتأمل فى هذه الوجوه، أما الأول: بالفرق بين المقام وهو سعه الوقت والمانع عن المرتبه الاختياريه من الأجزاء هو حرمة التصرف بخلاف مورد فوت الوقت مع بقاء ركعه فإن الدوران بين الأجزاء التامه مع بعض الوقت والأجزاء الاضطراريه وتتمام الوقت ويمكن المعارضه بموردين آخرين ما لو ضاق آخر الوقت عن الطهاره المائيه بالانتقال إلى الترابيه مع الأربع ركعات فى الوقت دون المائيه مع درك ثلاث ركعات من الوقت وخروج الرابعه، و مثل ما لو بقى وقت خمس ركعات من وقت الظهرين فإنه لا يقدم الظهر ويؤخر العصر بدرك ركعه من الوقت بل يقدم العصر ويأتى بعد ذلك بالظهر وهذا منصوص بخصوصه.

وأما الثانى: فقد مرّ أن الركوع يأتى به ولو مع عدم الاستقرار والاطمئنان مع أن البدل وهو الإيماء ينزل منزله الركن فى بحث الخلل.

وأما الثالث: فإن القدره وإن كانت من جهه انحلاليه إلا أن الأجزاء ارتباطيه أيضاً ومن ثم يقدم الركن و لو كان متأخراً على غير الركن وإن كان

الثانى: من شروط المكان كونه قاراً (١)،

متقدماً.

(١) قال فى القواعد: ولا- يجوز الفريضة على الراحله اختياراً وإن تمكن من استيفاء الأفعال على إشكال، ونقل فى الإيضاح الإجماع على ذلك وأنهم أطلقوا الاستقرار فى الصلاة على معان تاره على إقامة الصلب مقابل الإنحاء وأخرى الطمأنينه مقابل الاهتزاز والاضطراب وثالثه على السكون مقابل الحركة ثم الحركة تاره حركة المصلى نفسه بمشى بدنه بنفسه، ورابعه حركة المصلى تبعاً للمركوب الذى هو واقف فيه أو عليه، واشترط قرار المكان يلحظ فيه عدم الإخلال بالمعاني الثلاثه الأولى لما هو مقرر فى القيام فى الصلاة والقراءه وغيرهما من أجزاء الصلاة من اعتبار المعاني الثلاثه وتأتى الإشاره إجمالاً إلى رواياتها وأما الرابع فيظهر من الروايات الوارده عدم اعتباره.

أما الروايات الوارده فى اعتبار قرار المكان بلحاظ المعاني الثلاث الأولى وعدم اعتبار الرابع:

١ - صحيحه الحلبي أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة فى السفينه؟ فقال:

«يستقبل القبله ويصفّ رجله، فإذا دارت واستطاع أن يتوجه إلى القبله وإلما فليصل حيث توجهت به، وإن أمكنه القيام فليصل قائماً، وإلّا فليقعد ثم يصلى» (١) ومفادها واضح فى اعتبار عدم إخلال المكان المتحرك بالاستقبال والانتصاب.

ص: ٥٧٦

١- (١) أبواب القبله ب ١/١٣.

٢ - صحيحه جميل بن دراج أنه قال لأبي عبد الله عليه السلام. تكون السفينه قريبه من الجُدِّ [الجدد] فأخرج وأصلي؟ فقال:

«صل فيها، أما ترضى بصلاه نوح عليه السلام»^(١) وهي صريحه في عدم اعتبار استقرار المكان بالمعنى الرابع مما يستلزم حركه المصلى بحركه تبعيه لحركه المركوب واستشهاده عليه السلام بصلاه نوح عليه السلام لبيان شرعيتها الأوليه وأنها واجده للشرائط الأوليه المعبره في الصلاه لا لبيان رجحان الصلاه في السفينه في مقابل الجدد بل استدلل له بما يرفع ترديد السائل.

٣ - صحيح يونس بن يعقوب أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاه في الفرات وما هو أصغر منه من الأنهار، في السفينه؟ فقال:

«إن صليت فحسن، وإن خرجت فحسن»^(٢) ومفادها كالثانيه، وسأله عن الصلاه في السفينه وهي تأخذ شرقاً وغرباً فقال:

«استقبل القبله، ثم كبر، ثم در مع السفينه حيث دارت بك»^(٣) ومفاد هذا الذيل كالروايه الأولى.

٤ - صحيح حماد بن عيسى قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يسأل عن الصلاه في السفينه؟ فيقول:

«إن استطعتم أن تخرجوا إلى الجدد فاخرجوا، فإن لم تقدرُوا فصلوا قياماً، فإن لم تستطيعوا فصلوا قعوداً وتحزوا القبله»^(٤) والنهي عن الصلاه فيها ظاهر أنه لكونها مخله بالقيام واستقراره والاستقبال.

٥ - صحيحه عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لا يصلى على الدابه الفريضة إلّا مريض يستقبل به القبله، وتجزيه فاتحه الكتاب،

ص: ٥٧٧

١- (١) أبواب القبله ب ٣/١٣.

٢- (٢) أبواب القبله ب ٥/١٣.

٣- (٣) أبواب القبله ب ٥/١٣.

٤- (٤) أبواب القبله ب ١٤/١٣.

فلا تجوز الصلاة على الدابة أو الأرجوحه (١) أو فى السفينه ونحوها مما يفوت معه استقرار المصلى، نعم مع الاضطراب ولو لضيق الوقت عن الخروج من السفينه مثلاً لا مانع، ويجب عليه حينئذ مراعاة الاستقبال والاستقرار بقدر

ويضع بوجهه فى الفريضة على ما أمكنه من شىء، ويومىء فى النافله إيماءً (١) والنهى فيها أيضاً كالروايه الرابعه بقرينه الذيل أنه لأجل عدم القيام وعدم هيئه الركوع والسجود على المساجد ومعرضيه عدم استقبال القبلة.

ففى معتبره عذافر عنه عليه السلام - فى الصلاة على الدابر اضطراباً - قال عليه السلام:

«نعم هو بمنزله السفينه إن أمكنه قائماً وإلاً قاعداً، وكل ما كان من ذلك فالله أولى بالعدر يقول الله عزوجل: بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ» (٢).

وغيرها من روايات الباب المصرحه بأن وجه النهى هو الإخلال بالمعاني الثلاثه الأولى للاستقرار ونحوها من الاستقبال أو هيئه الركوع والسجود، بخلاف ما دل على الجواز فإنه لعدم مانعيه المعنى الرابع وهى الحركه التبعية للمصلى، نعم جمله أخرى من الروايات (٣) داله على اعتبار الاستقرار بالمعاني الثلاثه الأولى يأتى ذكرها فى محالها من أفعال الصلاة.

(١) قال فى القواعد وفى صحه الفريضة على بعير معقول أو أرجوحه معلقه بالحبال نظر ويأتى كلام الإيضاح وقد تقدم فى الروايات السابقه اعتبار

ص: ٥٧٨

-
- ١- (١) أبواب القبلة ب ١/١٤.
 - ٢- (٢) أبواب القبلة ب ٢/١٤.
 - ٣- (٣) أبواب مكان المصلى ب ٣٩-٤٠ و ٤٤ وأبواب الجماعه ب ٤٦، وأبواب القيام ب ٢-١٤، وأبواب الأذان والإقامه ب ١٢/١٣ وأبواب القراءه ب ١/٣٤.

المعاني الثلاث للاستقرار إجمالاً و مما يدل عليها أيضاً بوضوح:

١ - صحيحه هارون بن حمزه الغنوي أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في السفينه فقال:

«إن كانت محمله ثقيله إذا قمت فيها لم تتحرك فصل قائماً، وإن كانت خفيفه تكفاً فصل قاعداً»^(١) وهي ظاهره كالصريحه في إخلال الاهتزاز والاضطراب لا أن المحذور من جهه الانكفاء فقط كما قد توهمه المقابله.

٢ - صحيح زراره عن أبي جعفر عليه السلام

«من لم يقم صلبه فلا صلاه له»^(٢) والاضطراب يستلزم انحناء الظهر كما يشير إليه صحيح علي بن يقطين الوارد في الصلاة في السفينه قال:

«يقوم وإن حنى ظهره»^(٣) المحموله على الاضطراب كما مر تصريح معتبره عذافر.

٣ - صحيح سليمان بن صالح - الجصاص كما هو المعروف صاحب الكتاب في هذه الطبقة - عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«لا يقيم أحدكم الصلاه وهو ماش ولا راكب ولا مضطجع إلا أن يكون مريضاً، وليتمكن في الإقامه كما يتمكن في الصلاه، فإنه إذا أخذ في الإقامه فهو في صلاه»^(٤) وهي داله على اعتبار التمكين من القرار والاستقرار مقابل الحركه والاهتزاز في الصلاه بل وكذا اعتبار إقامه الصلب.

٤ - يطابق هذا المفاد ما في موثق السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الرجل يصلى في موضع ثم يريد أن يتقدم قال:

«يكفّ عن القراءة في مشيه

ص: ٥٧٩

١- (١) أبواب القيام ب ١/١٤.

٢- (٢) أبواب القيام ب ١/٢.

٣- (٣) أبواب القيام ب ٥/١٤.

٤- (٤) أبواب الأذان والإقامه ب ١٢/١٣.

حتى يتقدم إلى الموضع الذي يريد ثم يقرأ»(١) ومفاده دال على ما ذكره الماتن من لزوم الاستقرار حال القراءة والأذكار وإن تحرك خلال الأكوان الصلاتية.

٥ - صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل هل يصلح له أن يصلى على الرفّ المعلق بين نخلتين؟ فقال:

«إن كان مستوياً يقدر على الصلاه فيه فلا بأس»(٢) واستظهر في الإيضاح أن المراد به المثبت بالمسامير لأن الرف لا يطلق إلماعه، أى لا المتأرجح بالحبال، وهو متين وقال في الإيضاح: «هل يشترط إيقاع الصلاه فى مكان أعدّ للقرار عادة؟ الأقوى ذلك لقوله تعالى: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ومن المحافظه حفظها عن المفسدات والمبطلات ولقوله صلى الله عليه وآله.

«جعلت لى الأرض مسجداً» أى مصلى فلا تصح إلفيما معناها وإنما عديناه بالإجماع وفى غيره لم يثبت، ومال فى الذكرى إلى البطلان والمنع على الدابه والأرجوحه ولكن نقل تجويز الأصحاب صلاه الفريضة فى السفينه و أنهم لم يصرحوا بالاختيار وعن أبى الصلاح وابن إدريس المنع لا لضروره، والصحيح ما تقدم من لزوم مراعاة الاستقرار بالمعانى الثلاث المتقدمه دون الرابع وأما الاستدلال بالآيه فعلى تقدير الدلاله فنطاقها ذلك لا البطلان ومانعيه الركوب من حيث هو، وأما الحديث النبوى فالدلاله محتمله لعدده وجوه أخرى منها اشتراط صدق اسم الأرض على ما يسجد عليه كما هو الحال فى التيمم المعطوف فى الحديث بإشاره لفظ (وطهوراً) وهو الأقرب من ما ذكره فى الإيضاح. ومنها أجزاء مطلق بقاع الأرض لا خصوص الأماكن المقدسه من بعض المساجد الحرم وكذا التيمم لا خصوص الصعيد وهو

ص: ٥٨٠

١- (١) أبواب القراءه فى الصلاه ب ١/٣٤.

٢- (٢) أبواب مكان المصلى ب ١/٣٥.

الإمكان فيدور حيثما دارت الدابه أو السفينه، وإن أمكنه الاستقرار في حال القراءه والأذكار والسكوت خلالها حين الاضطراب وجب ذلك (١) مع عدم الفصل الطويل الماحي للصوره وإلا فهو مشكل.

(مسأله ٢٤): يجوز في حال الاختيار الصلاه في السفينه أو على الدابه الواقفتين، مع إمكان مراعاة جميع الشروط من الاستقرار والاستقبال ونحوهما، بل الأقوى جوازها مع كونهما سائرتين إذا أمكن مراعاة الشروط، ولو بأن يسكت حين الاضطراب عن القراءه والذكر مع الشرط المتقدم ويدور إلى القبلة إذا انحرفتا عنها، ولا تضر الحركه التبعيه بتحركهما، وإن كان الأحوط الصاعد العالی من الأرض وهو التراب.

(١) مع الاضطراب لصلاه الفريضه في مثل ما يفوت معه الاستقرار أو الاستقبال ونحو ذلك فاللزام مراعاة ما يمكن كما دلت عليه الروايات ففي الاستقبال يراعى الاستقبال في تكبيره الإحرام والركوع والسجود، وما بين اليمين واليسار عن اتجاه القبلة في باقى حالات الصلاه كما يقتضيه الأمر بتحرى القبلة ما أمكن مما مر كما دلت عليه جملته أخرى من الروايات وإلا فما أمكن مما هو أقرب وكذلك الحال في الاستقرار فيراعيه في القراءه والذكر ويسكت عند الاضطراب ما لم يكن السكوت طويلاً ماحياً لصوره الصلاه وإلا فيأتى بذكر ندبى يوجب اتصال الأجزاء الواجبه، إذ اعتبار الاستقرار في الذكر الندبى محل كلام والخلل فيه شرطه أخف خطباً من الواجب.

القصر على حال الضيق والاضطرار (١).

(مسألة ٢٥): لا تجوز الصلاة على صبره الحنطه ويبدد التبن وكومه الرمل مع عدم الاستقرار، وكذا ما كان مثلها (٢).

(١) تقدم الكلام مبسوطاً في شقوق المسألة.

(٢) لعدم الاستقرار اللازم في صحة الصلاة لكن في خصوص صبره الحنطه ونحوها مما يؤكل ورد:

١ - مصحح عمر بن حنظله قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام. يكون الكرسي من الطعام مطيناً مثل السطح؟ قال:

«صل عليه» (١) لكن في حسنه محمد بن مضارب

«لا تصل عليه» (٢) وهو محمول على الكراهه حرمة للطعام كنعمه إلهيه.

٢ - صحيح علي بن جعفر أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يكون في السفينه، هل يجوز له أن يضع الحصير على المتاع أو القت والتبن والحنطه والشعير، وغير ذلك، ثم يصلى عليه؟ قال:

«لا بأس» (٣).

٣ - مصحح علي بن جعفر عن أخيه عن الرجل هل يجزيه أن يضع الحصير أو البوريا على الفراش وغيره من المتاع ثم يصلى عليه؟ قال عليه السلام.

«إن كان يضطر إلى ذلك فلا بأس» والتقييد بالاضطرار ومفهومه النهى محمول على الكراهه إما لما تقدم أو لعدم التمكين بالدرجه الكامله. وفي مصححه الآخر ذكر في السؤال الحنطه والشعير وفيه لا يصلح له إلا أن يكون مضطراً.

ص: ٥٨٢

١- (١) أبواب مكان المصلى ب ١/٣٩.

٢- (٢) أبواب مكان المصلى ب ٢/٣٩.

٣- (٣) أبواب مكان المصلى ب ١/٤٠.

الثالث: أن لا يكون معرضاً لعدم إمكان الإتمام والتزلزل في البقاء إلى آخر الصلاة، كالصلاة في الزحام المعرض لإبطال صلاته، وكذا في معرض الريح أو المطر الشديد أو نحوها، فمع عدم الاطمينان بإمكان الإتمام لا يجوز الشروع فيها على الأحوط، نعم لا يضر مجرد احتمال عروض المبطل (١).

الرابع: أن لا يكون مما يحرم البقاء فيه كما بين الصنفين من القتال، أو تحت السقف أو الحائط المنهدم، أو في المسبحة، أو نحو ذلك مما هو محل للخطر على النفس (٢).

الخامس: أن لا يكون مما يحرم الوقوف والقيام والقعود عليه، كما إذا كتب عليه القرآن، وكذا على قبر المعصوم عليه السلام أو غيره ممن يكون الوقوف عليه هتكاً لحرمة (٣).

(١) المقام ليس التردد من ناحيه الأمر فإنه معلوم فالانبعاث عنه جزمى وإنما التردد من ناحيه مطابقه المأتى به للمأمور به، فالشبهه ههنا موضوعيه لا حكميه، فما ذكر من وجوه ثمه لا تشمل المقام.

(٢) حرمة الكون في أمثله المتن لا ارتباط لها بالتصرف بالاعتماد على الأرض ومماسستها في السجود بعدما تقدم من عدم اتحاد ظرفيه الجسم واللبث في الفضاء مع أجزاء الصلاة، مع أن اللبث في الأمثله سبب للحرام.

(٣) قد تكرر عدم أخذ التصرف والاعتماد على الأرض في الوقوف عليها في شىء من أجزاء الصلاة سواء القيام أو الجلوس أو الركوع سوى السجود وقد ورد في صحيح الحميرى قال: كتبت إلى الفقيه عليه السلام أسأله عن الرجل يزور قبور الأئمه، هل يجوز أن يسجد على القبر أم لا؟. فأجاب

السادس: أن يكون مما يمكن أداء الأفعال (١) فيه بحسب حال المصلي، فلا يجوز الصلاة في بيت سقفه نازل بحيث لا يقدر فيه على الانتصاب، أو بيت يكون ضيقاً لا يمكن فيه الركوع والسجود على الوجه المعتبر، نعم في الضيق والاضطرار يجوز، ويجب مراعاتها بقدر الإمكان، ولو دار الأمر بين مكانين في أحدهما قادر على القيام لكن لا يقدر على الركوع والسجود إلّاموياً، وفي الآخر لا يقدر عليه ويقدر عليهما جالساً فالأحوط الجمع بتكرار الصلاة، وفي الضيق لا يبعد التخيير (٢).

وقرأت التوقيع ومنه نسخت:

«أما السجود على القبر فلا يجوز في نافله، ولا فريضه» الحديث (١)

(١) ليس هو شرطاً في مقابل باقى الشرائط والأجزاء الأولية بحسب النصوص الخاصه ولا من شرائط الأداء بحسب القواعد العامه الأخرى كإباحه المكان وإن كان منشأ أخذ الإباحه هو مراعاه صحه وأداء السجود أو بقيه الأجزاء.

(٢) الصحيح كما يأتى أن الصلاة من القيام والإيماء للركوع والسجود تقدم على الصلاة من جلوس مع إتيانهما و ذلك لكون الصلاة من قيام مقدمه على الصلاة من جلوس، والركوع والسجود عن قيام مقدمان عليهما من جلوس فليس الدوران بينهما كركنين وبين القيام كما توهمه كلمات المتأخرين بل الصحيح هو الدوران بين صدورهما عن قيام وصدورهما عن جلوس والأول مقدم ولو إيماء.

ص: ٥٨٤

السابع: أن لا يكون مقدماً على قبر معصوم، ولا مساوياً له مع عدم الحائل المانع الرافع لسوء الأدب على الأحوط، ولا يكفي في الحائل الشباييك والصندوق الشريف وثوبه.

الثامن: أن لا يكون نجساً نجاسه متعدية إلى الثوب أو البدن (١)، وأما إذا لم تكن متعدية فلا مانع إلامكان الجبهه، فإنه يجب طهارته، وإن لم تكن نجاسته متعدية، لكن الأحوط طهاره ما عدا مكان الجبهه أيضاً مطلقاً، خصوصاً إذا كانت عليه النجاسه (٢).

التاسع: أن لا يكون محل السجده أعلى أو أسفل من موضع القدم بأزيد من أربع أصابع مضمومات على ما سيجيء (٣) في باب السجده.

العاشر: أن لا يصلى الرجل والمرأه في مكان واحد، بحيث تكون المرأه مقدمه على الرجل أو مساويه له (٤)، إلامع الحائل أو البعد عشره أذرع بذراع اليد على الأحوط، وإن كان الأقوى كراهته إلامع أحد الأمرين، والمدار على الصلاه الصحيحه لولا المحاذاه أو التقدم دون الفاسده لفقد شرط أو وجود مانع،

(١) والشرط غير راجع إلى المكان بل إلى الثوب والبدن بأن يكونا طاهرين نعم هو طرف تكويني كسبب للخلل في شرطهما.

(٢) كما يأتي في محل السجود.

(٣) وسيأتي التعرض له ثمه إن شاء الله تعالى.

(٤) أبطل صلاتهما مع المحاذاه في النهايه والمبسوط ومنع في المقنعه من المحاذاه وفي المعبر عن النهايه والمقنعه البطلان لكل منهما مطلقاً وعن السيد

فى المصباح الكراهه سواء بجانبه أو أمامه تصلى بصلاته أو منفرده وسواء محرماً كانت أو أجنبيه وفى الوسيله منع من المحاذاه وإن كان كلامه فى مطلق الموانع اللزوميه والندبيه ومال فى المعتر إلى الكراهه، والعلامه فى المختلف وحكاه عن ابن إدريس.

وأما أقوال العامه فالمحكى عن الشافعى الكراهه وقال فى بدائع الصنائع الحنفى: ومرور المرأه والحمار والكلب بين ىدى المصلى لا يقطع الصلاه عند عامه العلماء وقال أصحاب الظواهر: يقطع واحتجوا بما زعموا روايته عن الرسول صلى الله عليه وآله، ويظهر من روايتهم أن غالب العامه من أهل العراق قائلون بالقطع وحكاه الشيخ فى الخلاف عن الحسن البصرى أيضاً ويظهر منه أن أبا حنيفه وأتباعه قائلون - كما حكاه الشيخ فى الخلاف عنهم - ببطلان صلاه الرجل إذا حادثه امرأه اشتركت معه فى الصلاه سواء كان إمام هو وهى مأومومه أو كانا مأومين، فإن وقفت إلى جانب الإمام بطلت صلاه الإمام فتبطل صلاه الجميع ويظهر من كلماتهم أنه قال بالبطلان لحزازه محاذاتها استحساناً من مرجوحه مرورها.

وأما الروايات فعلى طائفتين: الأولى مانعه وهى على السن:

١ - نظير صحيح إدريس بن عبد الله القمى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلى وبجباله امرأه قائمه [نائمه] على فراشها جنبه [جنبته، جنباً]؟ فقال:

«إن كانت قاعده فلا يضر كك، وإن كانت تصلى فلا» (١) ومثلها صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله (٢) وموثق عمار (٣) وغيرها مما ظاهره المنع مطلقاً كصحيح

ص: ٥٨٦

١- (١) أبواب مكان المصلى ب ١/٤.

٢- (٢) أبواب مكان المصلى ب ٢/٤.

٣- (٣) أبواب مكان المصلى ب ٦/٤.

محمد بن مسلم (١) مع صلاتها.

٢ - نظير صحيح محمد بن مسلم - مما يحدد المنع بما دون قدر معين شبر أو ذراع أو قدر ما لا يتخطى أو عشرة أذرع أو يكون بينهما ستر.

كموثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل يستقيم له أن يصلى وبين يديه امرأه تصلى؟ قال:

«لا- يصلى حتى يجعل بينه وبينها أكثر من عشرة أذرع، وإن كانت عن يمينه وعن يساره جعل بينه وبينها مثل ذلك، فإن كانت تصلى خلفه فلا بأس وإن كانت تصيب ثوبه» الحديث (٢) ومثلها مصحح علي بن جعفر، وكصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في المرأة تصلى عند الرجل قال:

«إذا كان بينهما حاجز فلا بأس» (٣) وغيرها مما علق الجواز على الستر الحاجز.

وكصحيح حرير عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تصلى إلى جنب الرجل قريباً منه فقال:

«إذا كان بينهما موضع رحل فلا بأس» (٤). وصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن الرجل يصلى في زاوية الحجره وامراته أو ابنته تصلى بحذاءه في الزاوية الأخرى؟ قال:

«لا ينبغي ذلك، فإن كان بينهما شبر أجزاءه، يعنى إذا كان الرجل متقدماً للمرأة بشبر» (٥).

وهاتان الطائفتان وإن أمكن الجمع بينهما وفيما بين روايات اللسان الثانى مما اختلف التحديد بشبر وذراع ورحل وعشره أذرع بجعل الأذنى

ص: ٥٨٧

١- (١) أبواب مكان المصلى ب ١/١٠.

٢- (٢) أبواب مكان المصلى ب ١/٧.

٣- (٣) أبواب مكان المصلى ب ٢/٨.

٤- (٤) أبواب مكان المصلى ب ١١/٥.

٥- (٥) أبواب مكان المصلى ب ١/٥.

لزومياً وما زاد نديباً إلّا أن في الروايات المجوزه مفاد آخر.

الثانيه المجوزه وهى ألسن أيضاً:

١ - ما دل على نديبه الحكم حيث تعلل الفصل بين الرجل والمرأه من باب استحباب الستره والذي هو عند العامه مبطل أى أن المرور دون الستره عند جملة منهم يقطع الصلاه.

كمعتبره أبى بصير هو ليث المرادى قال: سألته عن الرجل والمرأه يصلّيان فى بيت واحد، المرأه عن يمين الرجل بحذاه؟ قال:

«لا، إلّا أن يكون بينهما شبر أو ذراع» ثم قال:

«كان طول رحل رسول الله صلى الله عليه و آله ذراعاً، وكان يضعه بين يديه إذا صلى، يستره ممن يمرّ بين يديه»^(١) والروايه حسنه ومعتبره لحسن حال الصيقل لروايه الثقاه الكبار عنه وهو صاحب كتاب وهى حاكمه مفسره لروايات الباب داله على أن منشأ الحكم ومنشأ خطأ العامه فى حكمهم بالبطلان و هذا المفاد عام فى قرب المرأه من الرجل يصلى سواء صلت هى منفرده أم اشتركت معه فى صلاه جماعه إلّا أن تتأخر عنه أم لم تصل، حيث إنه جرت بين أبى حنيفه وسفيان الثورى وغيرهما عده تساؤلات مع أئمه أهل البيت عن مرور المار على المصلى و أنهم عليهم السلام لا يبدون ممانعه للمار فأجابوا بأن المرور لا يقطع الصلاه لأن الذى يصلى له أقرب للإنسان من جبل الوريد فلاحظ تلك الروايات^(٢).

ومثلها فى الدلاله صحيحه حريز^(٣) المتقدمه المحدده الفصل بالرحل

ص: ٥٨٨

١- (١) أبواب مكان المصلى ب ٣/٥.

٢- (٢) أبواب مكان المصلى ب ١١/١١-٣.

٣- (٣) أبواب مكان المصلى ب ١١/٥.

المهملة إشاره إلى منشأ الحكم.

وصحيح جميل عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال:

«لا بأس أن تصلى المرأة بحذاء الرجل وهو يصلى، فإن النبي صلى الله عليه وآله كان يصلى وعائشه مضطجعه بين يديه وهي حائض، وكان إذا أراد أن يسجد غمز رجلها فرفعت رجلها حتى يسجد»^(١) واستشهاده صلى الله عليه وآله رداً على حكم جملة منهم بالبطلان لو كانت المرأة بحذاء الرجل ولو لم تصل ويظهر من الروايات أن القول بالبطلان كان قول جملهم إلا أن الصادق عليه السلام لما احتج عليهم بذلك رجع عن القول المزبور أبو حنيفة وبعضهم وبقي البعض منهم عليه. وتوافق استدلال من قال منهم بالصحة بما استدل الصادق عليه السلام به من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله متكرر في كثير من الأبواب الفقهية في مسائل وأحكام أخرى كما يشاهده المتتبع فإنهم يرجعون عن أقوالهم إلى قوله عليه السلام ويستندون إلى ما استدل به.

والموثق إلى ابن فضال عن أخبره عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلى والمرأة تصلى بحذاءه قال:

«لا بأس»^(٢).

٢ - ما دل على الجواز في مكة إشعاراً بنديه الحكم في غيرها كصحيح الفضيل عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

«إنما سميت مكة بكة لأنه يبتك فيها الرجال والنساء والمرأة تصلى بين يديك وعن يمينك وعن يسارك ومعك ولا بأس بذلك، وإنما يكره في سائر البلدان»^(٣)، وقريب منها صحيح معاوية - ومفادها قرينه على الإشعار المزبور - قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام. أقوم أصلى والمرأة

ص: ٥٨٩

١- (١) أبواب مكان المصلى ب ٤/٤.

٢- (٢) أبواب مكان المصلى ب ٥/٤.

٣- (٣) أبواب مكان المصلى ب ٥/١٠.

جالسه بين يدي أو مارّه؟ قال:

«لا بأس بذلك، إنما سميت بكه لأنه يبيك فيها الرجال والنساء»^(١) واستثناء الحكم في مكة في صحيح معاوية إنما هو استثناء من الكراهه الاصطلاحيه لا- الحرمة الوضعيه إذ التعليل للاستثناء متحد من الحكمين في الصورتين أي صورته صلاه المرأه مع كون الرجل يصلى أو عدم صلاتها وكونها بحذاء الرجل وهو يصلى.

٣- ما ورد في الجماعه وهى على ألسن أيضاً منها مصحح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن إمام كان في الظهر فقامت امرأته [امرأه] بحياله تصلى وهى تحسب أنها العصر، هل يفسد ذلك على القوم؟ وما حال المرأه في صلاتها معهم وقد كانت صلّت الظهر؟ قال:

«لا يفسد ذلك على القوم وتعيد المرأه»^(٢) وقد حكى في الجواهر في باب الجماعه عن الفاضل والشهيدين وغيرهما اتحاد الحكم في الجماعه والفرادى وإن فُرق في المنتهى والمعتبر بين البابين ولكنه استظهر منهما الرجوع عن الكراهه إلى الحرمة لا التفرقه بين الموردين واحتمل أن التأخر في الجماعه لا للمحاذاه بل لهيئه الجماعه كما في المأموم الرجل الواحد عن يمين الإمام وجماعه الرجال خلفه.

ثم إن هناك طائفه عديده من الروايات في باب الجماعه^(٣) داله على تأخرهن في صفوف الجماعه عن صفوف الرجال وكذا لو أمّت المرأه الواحده برجل نعم ورد ما يدل على أنها تقوم بجنبه كما في صحيح الفضيل بن يسار قال:

قلت لأبي عبد الله عليه السلام. أصلى المكتوبه بأمر على؟ قال:

«نعم تكون عن يمينك»

ص: ٥٩٠

١- (١) أبواب مكان المصلى ب ٧/٤.

٢- (٢) أبواب مكان المصلى ب ١/٩.

٣- (٣) أبواب الجماعه ب ١٩-٢٣.

يكون سجودها بحذاء قدميك» (١) وقريب منها صحيح هشام بن سالم (٢) مع أن في جملة من الروايات الأمر بوقوفها وراءه وخلفه وذكر في الرياض أن المشهور ذهبوا إلى اتحاد الحكم في المسألتين. وبنوا الجواز والكراهه في الجماعه على كراهه المحاذاه فى المقام لكن ورد ما يدل على التفرقة بين المسألتين:

كصحيح معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأله عن الرجل والمرأه يصليان فى بيت واحد؟ قال:

«إذا كان بينهما قدر شبر صلّت بحذاء وحدها وهو وحده، لا بأس» (٣) وقد فسروا الشبر فى صحيح محمد بن مسلم فى ذيله

«يعنى إذا كان الرجل متقدماً للمرأة بشبر» (٤) وهذا يقيد البعد المزبور بالتقدم والتأخر لا البعد الأفقى المحاذى، وهذا بخلاف ما إذا كان بينهما ائتمام فإن أخذ تأخرها عن الإمام بما يقرب من الخلف.

كما ورد ما يدل على اتحاد الحكم فى المسألتين أيضاً.

منها: ما مرّ فى حكم مكه من الروايتين، ومنها صحيح الفضيل عن أبى جعفر عليه السلام أنه قال:

«المرأه تصلى خلف زوجها الفريضة والتطوع وتأتّم به فى الصلاه» (٥) حيث إن الظاهر منها اتحاد حكم صلاتهما فرادى وجماعه وأن الملاك واحد والظاهر حمل الطائفة السابقه على افتراق حكم المسألتين شده وضعفاً لا فى أصل تشريع الحكم لا سيما وأن فى صلاه الجماعه لزوم تقدم

ص: ٥٩١

١- (١) أبواب الجماعه ب ٢/١٩.

٢- (٢) أبواب مكان المصلى ب ٩/٥.

٣- (٣) أبواب مكان المصلى ب ٧/٥.

٤- (٤) أبواب مكان المصلى ب ١/٥.

٥- (٥) أبواب مكان المصلى ب ١/٦.

والأولى في الحائل كونه مانعاً عن المشاهده، وإن كان لا يبعد كفايته مطلقاً (١)،

الإمام على المأموم مطلقاً وأنه قد مرّ ورود هيئه ائتمام المرأة بالرجل نظير ائتمام الرجل بالرجل أى على يمينه مع أنه ورد (١) في المرأة أفضلية وقوفها وراءه وخلفه و أن المرأة الواحدة صفاً بخلاف الرجل الواحد فيكون على اليمين، مما يدل على أن الحكم ندبى كما ذهب إليه المشهور ههنا وفي هيئه الجماعه وأنه أكد في الجماعه وتفترق به المرأة عن الرجل في الائتمام بالإمام الرجل وإن كان الفرق نديباً والكراهه ترتفع أيضاً بوجود الحاجز أو التأخر ومما يشهد للنديبه في الجماعه أيضاً و أن منشأ الحكم في الحالات الثلاث واحد وأن الستره والحاجز للمصلى ما فى مصحح على بن جعفر عنه عليه السلام

«إن كان بينهما حائط طويل أو قصير فلا بأس» (٢) فإن قصر الجدار يتحقق به الحجزه وقريب منه صحيحه الآخر فى الجدار فيه كوى بل فى صحيحه الآخر فى الجماعه فى السفينه

«لا بأس أن يكون النساء بحيالهم» (٣).

(١) كما فى صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام - فى حديث - قال: سألته عن الرجل يصلى فى مسجد حيطانه كوى كله قبلته وجانباه، و امرأته تصلى حiale يراها ولا تراه قال:

«لا بأس» (٤) وإطلاق الحاجز فى صحيح محمد بن مسلم (٥) وفى مصحح على بن جعفر عنه عليه السلام

«إن

ص: ٥٩٢

١- (١) أبواب مكان المصلى ب ١/٨.

٢- (٢) أبواب مكان المصلى ب ٤/٨.

٣- (٣) أبواب صلاه الجماعه ب ٣/٧٣.

٤- (٤) أبواب مكان المصلى ب ١/٨.

٥- (٥) أبواب مكان المصلى ب ٢/٨.

كما أن الكراهه أو الحرمة مختصه بمن شرع في الصلاه لاحقاً (١) إذا كانا مختلفين في الشروع، مع تقارنهما تعمهما، وترتفع أيضاً بتأخر المرأه مكاناً بمجرد الصدق (٢)، وإن كان الأولى تأخرها عنه في جميع حالات الصلاه بأن يكون مسجدها وراء موقفه، كما أن الظاهر ارتفاعها أيضاً بكون أحدهما في

كان بينهما حائظ طويل أو قصير فلا بأس» (١).

(١) كما قد يستدل له بمصحح على بن جعفر المتقدم (٢) في المرأه التي قامت بحيال إمام الجماعة، أنها تعيد ولا يفسد ذلك على القوم صلاتهم، ولكن فساد صلاتها محتمل قريباً أنه لمحاذاتها للإمام فلا تنعقد لها جماعه، هذا مع أن ما تقدم من شواهد على أن منشأ الحكم متحد مع حكم رجحان اتخاذ الستره كمعتبره أبي بصير (٣) وصحيح حرير (٤) وجميل (٥) يقتضى عموم الحكم لكل من السابق واللاحق، هذا مع ندره حمل الإطلاقات على التقارن مع أن لسانها توجه المحذور لكل منهما.

(٢) تقدم دلاله جمله روايات على كفايه مطلق التأخر ولو شبراً كما في صحيح محمد بن مسلم (٦) وصحيح الفضيل (٧).

ص: ٥٩٣

١- (١) أبواب مكان المصلى ب ٤/٨.

٢- (٢) أبواب مكان المصلى ب ١/٩.

٣- (٣) أبواب مكان المصلى ب ٣/٥.

٤- (٤) أبواب مكان المصلى ب ١١/٥.

٥- (٥) أبواب مكان المصلى ب ١-٤/٨.

٦- (٦) أبواب مكان المصلى ب ١/٥.

٧- (٧) أبواب الجماعة ب ٢/١٩.

موضع عال على وجه لا يصدق معه التقدم أو المحاذاه (١)، وإن لم يبلغ عشره أذرع.

(مسأله ٢٦): لا فرق في الحكم المذكور كراهه أو حرمه بين المحارم وغيرهم، والزوج والزوجه وغيرهما، وكونهما بالغين أو غير بالغين، أو مختلفين بناء على المختار من صحه عبادات الصبي والصبيه (٢).

(مسأله ٢٧): الظاهر عدم الفرق أيضاً بين النافله والفريضه (٣).

(مسأله ٢٨): الحكم المذكور مختص بحال الاختيار ففي الضيق والاضطرار لا مانع ولا كراهه، نعم إذا كان الوقت واسعاً يؤخر أحدهما صلاته والأولى تأخير المرأة صلاتها (٤).

(١) لتعدد المكان حينئذ بمعنى الموضع.

(٢) لإطلاق النصوص بل التصريح في بعضها بشمولها لبعض شقوق المتن.

(٣) مضافاً إلى الإطلاق، قد صرح به في صحيح الفضيل المتقدم (١).

(٤) مضافاً إلى قاعده سقوط الشرط بالاضطرار بعد كون الصلاه ذات مراتب لكونها لا تترك بحال، يمكن أن يفهم مما ورد (٢) تسويغه في مكه وأنها سميت بكه لازدحام الناس فيها، وهذا بخلاف حال السعه فيندب تأخير المرأة

ص: ٥٩٤

١- (١) أبواب الجماعه ب ١/٦.

٢- (٢) أبواب مكان المصلى ب ١٠/٥ وب ٧/٤.

(مسألة ٢٩): إذا كان الرجل يصلى وبحذائه أو قدامه امرأه من غير أن تكون مشغولة بالصلاة لا- كراهه ولا- إشكال، وكذا العكس، فالاحتياط أو الكراهه مختص بصوره اشتغالها بالصلاة (١).

(مسألة ٣٠): الأحوط ترك الفريضة على سطح الكعبه وفي جوفها اختياراً (٢)،

صلاتها كما في جملة من النصوص (١).

(١) كما صرح بنفى البأس مع عدم كونها تصلى لكن قد مرّ ما يدل على أن منشأ الحكم هو السترة وعدم المرور على المصلى بين يديه، فيحمل على تخفف الكراهه وما ورد من صلاته صلى الله عليه وآله وعائشه بين يديه محمول على الاضطرار في مورد خفه الكراهه.

(٢) في صلاة النهايه يكره صلاه الفريضة في جوفها وكذا المبسوط والاقتصاد ومصباح المتهجد والمحقق في الرسائل العشر والشرايع، وابن حمزه والسرائر وإن احتمل إرادتهم الحرمة وكذا التذكرة وفي المختلف المشهور الكراهيه.

وفي حج النهايه لا- يجوز أن يصلى الفرائض في جوفها مع الاختيار وكذا موضع آخر في المبسوط والخلاف والتهذيب في الصلاة والحج وابن سعيد في الأشباه والنظائر وابن براج.

ووجه المنع في المختلف أن فيه الاستدبار وهو مانع وهذا بخلاف

ص: ٥٩٥

١- (١) أبواب مكان المصلى ب ٢/٥.

استقبالها من الخارج فإنه يتم استقبال كلها، ولذلك نهى عن الانحراف والاستدبار.

ويقرب منه ما ذكره في الذكرى في تفسير مرسل الكليني، وروى في حديث آخر

«يصلى في أربع جوانبها إذا اضطر إلى ذلك» (١) قال هذا إشاره إلى أن القبلة إنما هي جميع الكعبة فإذا صلى في الأربع عند الضرورة فكأنه استقبل جميع الكعبة.

ويدعم هذا الوجه لتفسير الصحاح المانع للصلاة في الكعبة كصحيح (٢) محمد بن مسلم وغيره.

ما في الصحيح إلى ابن مهزيار عن محمد بن عبد الله بن مروان قال:

رأيت يونس بن مئني يسأل أبا الحسن عليه السلام عن الرجل إذا حضرته صلاة الفريضة وهو في الكعبة فلم يمكنه الخروج من الكعبة استلقى على قفاه وصلّى إيماءً، وذكر قول الله عز وجل: فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ (٣). ومعتبره عبد السلام بن صالح عن الرضا عليه السلام مثله وفيه

«ويعقد بقلبه القبلة التي في السماء البيت المعمور» (٤) وعن الشيخ الإجماع على مضمونه، حيث إن ظاهرها أن وجه المنع لعدم استقبال القبلة في الجوف وعلى السطح هو لأنه يواجه غيرها كما في الخبر الثاني قوله عليه السلام.

«إن قام لم يكن له قبله، ولكن يستلقى على قفاه ويفتح عينيه إلى السماء ويعقد قلبه.» فكأن مجموع الكعبة كالعمود الممتد من الأرض إلى البيت المعمور وهو الذي يواجه ويستقبل وهو وإن لم يدرك حساً

ص: ٥٩٤

١- (١) أبواب القبلة ب ٢/١٧.

٢- (٢) أبواب القبلة ب ١/١٧.

٣- (٣) أبواب القبلة ب ٧/١٧.

٤- (٤) أبواب القبلة ب ٢/١٩.

ولكنها تعبداً لوجه العمود، فمن ثم يكون الذى فى جوفها وعلى سطحها قبلته البيت المعمور، وهذا بخلاف النافله فلا يشترط فيها الاستقبال، ومن ذلك يظهر أن تقريب المتأخرين للاستقبال فى الجوف وعلى السطح بكفايه استقبال جزء من الكعبه يبرز أمام المصلى هو تقدير للقبله بحسب مطلق المحسوس المقابل، ومن ثم لا يكون الصحه على مقتضى القاعده بحسب الاستقبال الذى هو ركن، وأما تقريههم الآخر بأن مفاد الروايتين ينافى وجوب القيام والركوع والسجود واستقبال الكعبه فيدفعه بأن الركوع والسجود لهما بدل وهو الإيماء بخلاف الاستقبال فى الفرض.

وفى صحيح معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«لا تصل المكتوبه فى الكعبه فإن النبى صلى الله عليه وآله لم يدخل الكعبه فى حج ولا عمره ولكنه دخلها فى الفتح فتح مكه، وصلى ركعتين بين العمودين ومعه أسامه بن زيد»(١).

وأما الروايات المجوزه فموثقه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال:

«تصلح الصلاه المكتوبه فى جوف الكعبه»(٢) لكن الأظهر أنها الصحيحه عن محمد بن مسلم فى طريق الشيخ الآخر مع لفظه «لا» وهى مثبتة فى بعض النسخ كما أشار إليها الحر فى الوسائل وموثق يونس بن يعقوب قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام. حضرت الصلاه المكتوبه و أنا فى الكعبه، أفأصلى فيها؟ قال:

«صل»(٣) وهو وإن كان ظاهراً فى إطلاق الجواز لكنه قابل للحمل على الاضطرار بقربنه

ص: ٥٩٧

١- (١) أبواب القبلة ب ٣/١٧.

٢- (٢) أبواب القبلة ب ٥/١٧.

٣- (٣) أبواب القبلة ب ٦/١٧.

ظاهر الروايتين السابقتين فى المضطر، ويدعم بالنهى الوارد(1) عن الصلاة على سطح الكعبة أيضاً.

ص: ٥٩٨

١- (١) أبواب القبلة ب ١/١٩.

المحتويات

كتاب الصلاة

مقدمه فى فضل الصلاة اليوميه وأنها أفضل الأعمال الدينيه.. ٧

فصل فى أعداد الفرائض ونوافلها.. ١٠

الوتر:.. ١٣

الجمعه:.. ١٥

سقوط النوافل النهاريه:.. ٣٩

فصل فى أوقات اليوميه ونوافلها.. ٥٩

الغروب:.. ١١١

القول الأول:.. ١١١

القول الثانى:.. ١١٢

فرضيه القول الأول:.. ١١٣

فرضيه القول الثانى:.. ١١٤

مقدمات البحث:.. ١١٧

الدليل العقلى «موضوع المسأله»:.. ١٢٢

الوجه الأول:.. ١٢٢

الوجه الثانى:.. ١٢٤

ص: ٥٩٩

الوجه الثالث:.. ١٢٥

الوجه الرابع:.. ١٢٦

الوجه الخامس:.. ١٢٧

الدليل النقلى:.. ١٢٨

حدّ اليوم:.. ١٦٩

الفجر فى الليالى القمرية:.. ١٧٣

حقيقه الفجر التكوينية:.. ١٧٤

الوجه الأول:.. ١٧٦

الوجه الثانى:.. ١٧٧

فصل فى أوقات الرواتب.. ٢١٢

فصل فى أحكام الأوقات.. ٢٦٠

فصل فى القبلة.. ٢٨٧

فصل فيما يستقبل له.. ٣٢١

فصل فى أحكام الخلل فى القبلة.. ٣٣٧

فصل فى الستر والساتر.. ٣٤٦

فصل فى شرائط لباس المصلى.. ٣٨٩

التصرف فى المال وفيه الخمس:.. ٤٠١

حقيقه تعلق الزكاه والخمس:.. ٤٠٧

التذكيه فى الخز:.. ٤٣٦

فصل فيما يكره من اللباس حال الصلاه.. ٥٣٠

فصل فيما يستحب من اللباس .. ٥٣٩

فصل فى مكان المصلى .. ٥٤٠

ص: ٦٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبحان

الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

